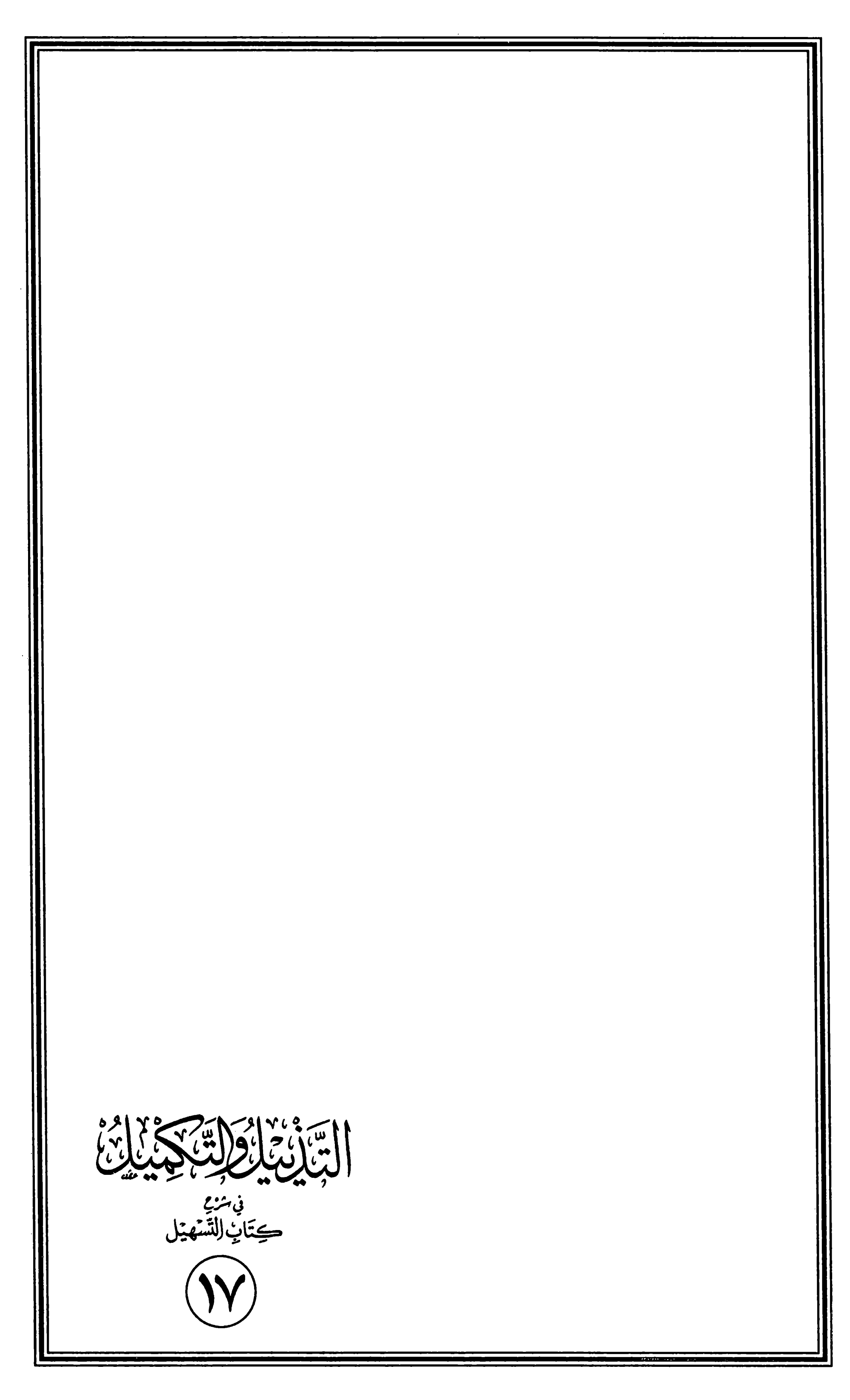


التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
ألفه
أبو حيان الأندلسي
حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت
كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع


التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
١٧

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ⓗ دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء ١٧/حسن محمود هنداوي - الرياض، ١٤٤٠هـ

٤٠٦ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ ٩٦٦١١ +

٤٩٦٨٩٩٤ ٩٦٦١١ +

فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣ ٩٦٦١١ +

Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

P.O. Box 27261 Riyadh 11417

Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203

E-mail: eshbelia@hotmail.com

 : @k_eshbelia

 : @k_eshbelia

: @k. eshbelia

التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

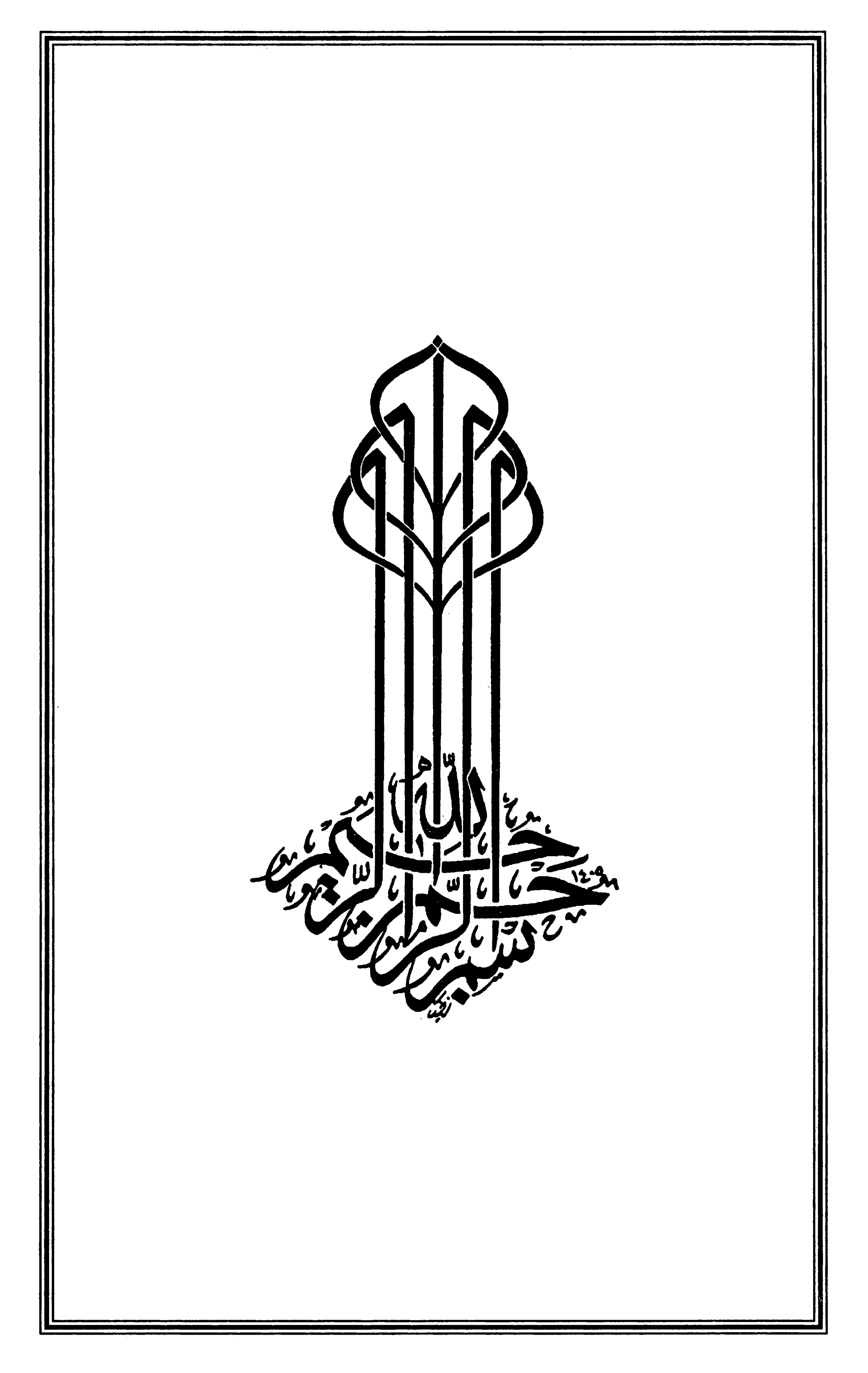
(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

الجزء السابع عشر




بسم الله الرحمن الرحيم

٦٩ - ص: باب التذكير والتأنيث

أصلُ الاسم التذكير، فاستَغنى عن علامةٍ بخلاف التأنيث،[١] وعلامتُه[٢] في الاسم المتمكن تاءٌ ظاهرة أو مقدَّرة، أو ألفٌ مقصورة أو ممدودة مُبدَلة من همزة. ويُعلَم تأنيثُ ما لم تَظهر العلامة فيه بتصغيره أو وصفِه أو ضميرِه أو إشارةٍ[٣] إليه أو عددِه أو جمعِه على مثالٍ يخصُّ المؤنث أو يَغلب فيه.

ش: إنما كان أصل الاسم التذكير لأنه ما مِن شيء يُذَكَّرُ أو يؤنَّث إلا ويُطلَق عليه شيء، و(شيءٌ) مذكَّر في لسانهم.

وقولُه **أصلُ الاسم** يَعني إذا كان واقعًا على مدلوله، أما إذا قُصد لفظه فقط دون مدلوله فإنه إذ ذاك يجوز تذكيره وتأنيثه، وكذلك الفعل والحرف. والتذكير يُذهَب[٤] فيه إلى اللفظ، والتأنيث يُذهَب به إلى الكلمة، تقول: كتب زيدٌ ألفًا فأجاده وفأجادها[٥]، وكذلك الفعل والحرف. وقال عَدِيٌّ[٦]: / [٧: ١٦٣/ب]

ولكــنْ أَهلَكَــتْ لَــوٌّ كثـيرًا ... وقَبــلَ اليــومِ عالجَهـا قُـدَارُ

فأَنَّثَها، وقال الآخر فذَكَّرها[٧]:

عَلِقَـــتْ لَـــوًّا تُكَـــرِّرُهُ ... إنَّ لَـــوًّا ذاكِ أَعيـــانا

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٢٥٣ عن بعض النسخ: ((وحُكِم به لِما جُهل أمرُه كابن مسمًّى به مؤنث، وافتقر التأنيث إلى علامة)).

(٢) التسهيل ص ٢٥٣: وهي.

(٣) التسهيل ص ٢٥٣ وتمهيد القواعد ٩: ٤٦٠٧: أو الإشارة.

(٤) يذهب فيه إلى اللفظ والتأنيث: سقط من د.

(٥) تقدم المثال في ١٥: ٩٣ وفيه: ((كتب زيدًا فأجادها))، وهو خطأ.

(٦) البيت في ديوانه ص ١٣٣، وتقدم غير منسوب في ١٥: ٩٣.

(٧) تقدم البيت في ١٥: ٩٣. د: فإنَّ لوًّا.

وقال آخر[1]:

وإذا قُلتَ «نَعَمْ» فاصْبِرْ لها   بِنَجاحِ الوعدِ ، إنَّ الخُلْفَ ذَمّْ

وأمّا حروفُ الهجاء فكذلك أيضًا تُذَكَّر وتؤنَّث. وزعمَ الفراء أنَّ التذكير لا يجوز فيها إلا في الشعر، قال في (كتاب التذكير والتأنيث)[2]: «وحروفُ المعجم كلُّها إناث، لم نَسمع[3] في شيء منها تذكيرًا في الكلام، وقد يجوز تذكيرها في الشعر كما قالوا[4]:

يَخُطُّ لامَ ألفٍ موصولِ

ولم يقل موصولة، فجعلَ الألف ذَكَرًا لأنَّ الموصول من نعته» انتهى. وقد تقدَّم طرفٌ من الكلام على ذلك في (باب ما لا ينصرف)[5].

وقولُه **فاستَغنى عن علامةٍ بخلاف التأنيث** وذلك أنَّ الأشياء التي هي أُوَل تكون مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى شيء يميزها من الأُوَل، فتحتاج إلى أن يُجعَل فيها ما يدلُّ على مثنويّتها، وذلك نحو التنكير، فإنه أَوَّل للاسم، ثم يَعرِض له التعريف، فيحتاج إلى ما يَدُلُّ عليه نحو رَجُل، فإذا عرَّفتَه قلتَ الرَّجل، فيصير مركَّبًا من حرف ومن اسم، وتارةً يمتزجُ الدليل على الفرعية بالكلمة بحيث لا تنفكُّ منه، ويصير من بنيتها كألف سَكْرَى، وتارةً لا يمتزجُ كالألف واللام في الرجل. وهذا أيضًا جارٍ في الجمل، فنقول: الإيجابُ أصلٌ لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها، فنقول مَثَلًا: قام زيد، ثُمَّ إذا استَفهَمنا قلنا: أقامَ زيدٌ؟ أو نَفَينا قلنا: ما قام. وكذلك نقول: تضربُ زيدًا، ثُمَّ نقول: لا تضربْ زيدًا، ولا يُضرَبْ زيدٌ، أو: لِتَضربْ زيدًا، فترى الإيجاب يتركَّب من مُسنَد ومُسنَد إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير.

---

(١) البيت للمثقِّب العبدي في ديوانه ص ٢٢٨ والمفضليات ص ٢٩٣ [المفضلية ٧٧].
(٢) المذكر والمؤنث له ص ١١١ - ١١٢.
(٣) د: لم يسمع في شيء منها تذكير. وأثبت ما في ك، وهو موافق لِما في كتاب المذكر والمؤنث.
(٤) يصف غرابًا أو جندبًا. النوادر ص ٤٦٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٧ وفيه تخريجه.
(٥) تقدم هذا في ١٥: ٩٣ - ٩٤.

وليس كلُّ اللغات فُرق فيها بين المذكر والمؤنث، بل في بعض اللغات لا يَفرُقون المذكر والمؤنث بفرق لفظيّ لا في نفس الكلمة ولا في نسبة شيء إليها، وذلك نحو لغة التُّرك ولغة الفُرس؛ فإنَّ المذكر والمؤنث عندهم سواء، إنما يَتَّكِلُون[1] على تبيُّن القرائن عند السامع، فإنما معنى قول المصنف **أصل الاسم** يريد في اللغة التي يتكلم فيها، وإنما نبَّهنا على ذلك لئلا يُظَنَّ أنَّ التذكير أصل الاسم مطلقًا في كل لسان إذ لا يمكن غيره؛ بل ذلك راجع إلى الوضع، وإذا كان راجعًا إلى الوضع أمكن اختلاف اللغات والألسن فيه.

وقولُه **وعلامتُه في الاسم المتمكن** احترز به من الأسماء المبنيّة بناء غير طارئ، فإنه لم تُجعل علامته فيه ما ذكر، بل ربما دُلَّ على تأنيثه بغير ما ذكر، نحو /قولهم **[٧: ١٦٤/أ]** للمذكر أنتَ بفتح التاء، وللمؤنث أنتِ، وللمذكر المجموع العاقل هم، وللمؤنث والمذكر غير العاقل المجموعَين هُنَّ، فقد حصلَ الفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم غير المتمكن بغير الأشياء التي ذكر المصنف، فلذلك احترز بقوله **المتمكن**.

وقولُه **تاءٌ ظاهرةٌ أو مقدَّرةٌ** اعلمْ أنَّ التأنيث بالتاء في نحو قائمة لا بالهاء. وقد زعم بعض النحويين[2] أنَّ التأنيث بالهاء وأنَّها تُبدَل في الوصل تاءً، وغرَّهم قولُ س في باب من الترخيم[3]: ((وإنما كان الحذفُ للهاء في الوصل ألزمَ، وفيها أكثرَ منه في سائر الحروف في النداء)). وقال في أبواب النسب[4]: ((وهذا شبيةٌ بإلزامهم الحذفَ هاءَ

---

(١) في المخطوطات: يتكلمون.

(٢) كذا في إيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٨٢، وفيه أنَّ الفراء قال: ((التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها)). ونُسب للكوفيين. المذكر والمؤنث للفراء ص ٥٧، ٦٠ ولأبي بكر بن الأنباري ١: ١٦٦، ١٧٩ وشرح المقدمة المحسبة ١: ٢٧٠ وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ٢: ٦٤٤، وفي إيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٨٣ أنَّ الفراء ربما قال بهذا أيضًا. وشرح المفصل ٥: ١٦٠، وفي ص ١٥٩ منه أنَّ مذهب البصريين أنَّ التاء الأصل، والهاء بدل منها.

(٣) الكتاب ٢: ٢٤٤.

(٤) الكتاب ٣: ٣٣٩.

طلحة)). وإنما تَجَوَّزَ س هنا في لفظ الهاء، وقد نَصَّ على أنَّ التأنيث بالتاء وأنَّ الهاء بدل منها في أبواب الوقف[١]، وفي حروف البدل، قال[٢]: ((وأمّا الهاء فتكون بدلًا من التاء التي يؤنَّث بها الاسم الواحد في الوقف))، وفي غير هذين البابين[٣].

ومثالُ الظاهرة عائشة وفاطمة. ومثالُ المقدَّرة هند وشمس، فهذان مؤنَّثان بتاء مقدَّرة فيهما، وإنما قلنا بتقدير التاء فيهما وفي نحوهما لأنّا إذا صغَّرناهما دخلت فيهما التاء، والتصغيرُ كثيرًا ما يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، فنقول هُنَيْدة وشُمَيْسة.

ولا يَلزم ما كانت فيه التاء ظاهرةً أن يكون مؤنَّثًا، أعني في الإخبار عنه والوصف وغير ذلك، بل في ذلك[٤] تفصيل، وذلك أنَّ ما في آخره تاء التأنيث فإما أن يكون مدلوله مذكرًا حقيقة أو مؤنَّثًا[٥] حقيقة أو يكون مدلوله ليس كذلك؛ إن كان مدلوله مذكرًا حقيقة فهو مذكر نحو طلحة وحمزة اسمي رجل، فتقول: قامَ طلحةُ، ولا يؤنَّث نظرًا إلى اللفظ، فإن جاء شيء منه مؤنثًا في الإخبار فهو شاذٌّ لا يقاس عليه، نحو قولِه[٦]:

أبوكَ خليفةٌ وَلَدَتْهُ أُخرى ....

وقولِه[٧]:

---

(١) قال: ((ومثلُ هذا في الاختلاف الحرفُ الذي فيه هاءُ التأنيث، فعلامةُ التأنيث إذا وصَلتَه التاءُ، وإذا وقفتَ أَلحقتَ الهاء)) الكتاب ٤: ١٤٤.

(٢) الكتاب ٤: ٢٣٨.

(٣) من ذلك ما ورد في الكتاب ٢: ٤١٥، ٣: ٢١٢، ٣٦١، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٥٥.

(٤) ذلك: سقط من د.

(٥) أو مؤنثًا ... إن كان مدلوله مذكرًا حقيقة: سقط من د.

(٦) تقدم البيت في ٦: ١٩٢، وعجزه: وأنتَ خَليفةٌ ذاكَ الكَمالُ.

(٧) د: وعنترة الهيجاء. وتقدم البيت تامًّا في ٦: ١٩٣، وهو:

وعَنترةُ الفَلْحاءُ جاء مُلَأَّمًا كأنَّهُ فِنْدٌ مِن عَمايةَ أَسْوَدُ

وإن كان مدلوله مؤنثًا حقيقة أُنِّث نحو فاطمة وعائشة، ولا يُذَكَّر إلا ضرورة، هذا فيما امتازَ فيه المذكر من المؤنث، فإن لم يَمْتَزْ فهو مؤنث سواء كان المدلول مذكرًا أم مؤنثًا نحو نَمْلة وقَمْلة، ولذلك وَهِمَ مَن سُئل[1] عن نَملة سليمان أكانت ذكرًا أم أُنثى، فقال: كانت أُنثى بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[2]، فأنّثَ، فلم يَعلم أنَّ قاعدة اللسان العربي أنه إذا لم يَمْتَز المذكر من المؤنث مما فيه تاء التأنيث أنه يعامَل معاملة المؤنث سواء كان المدلول مذكرًا أم مؤنثًا. وقد استَحسَن هذا الجوابَ منه ضَعَفةُ أهل العربية مثل الزمخشريّ[3] وغيره، وأَورَدوا ذلك في مَحاسن المجيب جهلًا منهم بلسان العرب. وإن كان مدلول الاسم الذي فيه التاء ليس مؤنثًا حقيقة ولا مذكرًا حقيقة فهو مؤنث على كل حال نحو خَشَبة وآجُرّة[4].

وقولُه **أو ألفٌ مقصورة /أو ممدودةٌ مُبدَلة همزة** مثالُ المقصورة سَكْرَى[٧: ١٦٤/ب] وغَرْثَى[5]، ومثالُ الممدودة حمراءُ وصفراءُ.

وقولُه **مُبدَلة همزة** هذا خلافٌ لِما ذهب إليه أبو القاسم الزَّجّاجيّ[6]، فإنه ذهب إلى أنَّ الهمزة الممدودة هي علامة للتأنيث، وهو قول الكوفيين[7].

---

(١) هو أبو حنيفة كما في الكشاف ٣: ١٤٢ والبحر المحيط ٢٠: ٣٢٣.

(٢) الآية ١٨ من سورة النمل.

(٣) الكشاف ٣: ١٤٢.

(٤) الآجُرّة: واحدة الآجُرّ، وهو طبيخ الطين الذي يبنى به، فارسيّ معرَّب.

(٥) غرثى: جائعة. وامرأة غرثى الوشاح: خميصة البطن، دقيقة الخصر.

(٦) الجمل ص ٢٩١.

(٧) المذكر والمؤنث للفراء ص ٥٧ ولابن الأنباري ١: ١٦٦ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٨٠/أ.

وذهب الأخفش إلى أنَّ الألف والهمزة معًا للتأنيث. ورُدَّ بأنه لا يوجد في كلامهم ما أُنِّث بحرفين. والبصريون[١] ذهبوا إلى أنَّ التأنيث إنما علامتُه الألف والتاءُ التي تُبدَل هاءً في الوقف، وأمّا الهمزة فإنها عندهم بدلٌ من الألف، وذلك أنهم لَمّا أرادوا أن يؤنِّثوا ما آخرُه ألفٌ بالألف لم يُمكن اجتماعهما لتماثُلهما؛ لأنك إذا قدرت أن تزيد على حرف العلة حرفًا من جنسه لم يُمكن تمييزهما، بل[٢] تبقى مدة طويلة؛ فلَمّا لم يُمكن ذلك في الخارج[٣] قُدِّر اجتماعهما، فالتقى ساكنان، فأُبدِلت المتطرِّفة الدالّة على التأنيث همزة لتقارُبهما وانقلاب كلٍّ منهما إلى الأُخرى في بعض المواضع؛ وكانت الأخيرة أحقَّ بالإبدال لتَطرُّفها، والأطرافُ محلُّ التغيير، فأُبدِلت همزة. والدليلُ[٤] على ذلك سقوطها في الجمع؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع صَحراء صَحاريُّ[٥]، ولو كانت غير مبدَلة لم تُحذف كما لم يحذفوها في جمع قُرّاء[٦] حين قالوا قَراريء. ولا يقال إنَّ الهمزة في مثل صحراء مبدَلة من واو ولا ياء لأنَّ التأنيث لم يَثبت بالواو والياء، وقد ثَبَت بالألف، فكان الأَولى أن يُدَّعى إبدالُها مما ثَبَت به التأنيث.

وزاد الكوفيون[٧] في علامات التأنيث الألفَ الممدودة كما قدَّمنا، والتاءَ في نحو أُخْت وبِنت، والألفَ والتاءَ في نحو المسلمات، والنونَ الثانية في نحو هُنَّ، قالوا: ودخلت النونُ الأولى لأنَّ نون التأنيث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، والكسرةَ في أنتِ، والياءَ في هذي. وزَعم هشام أنَّ التأنيث في هذي إنما هو بالكسرة في الذال.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٨٠/أ ولابن بابشاذ ٢: ٦٤٤.

(٢) د: بأن.

(٣) د: لم يكن في الخارج.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٥) ك: صحار.

(٦) القُرّاء: الناسك المتعبد.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٦٦ - ١٨٦، وفي ص ١٨٢ مذهب هشام الآتي.

والاستدلالُ لمذهب البصريين والكوفيين وترجيحُ ما ينبغي ترجيحه لا يليق بهذا الشرح المختصر.

وقوله **ويُعلَم تأنيثُ ما لم تظهر العلامة فيه** ينبغي أن يزيد فيه ((مما لا فَرْجَ له)) لأنَّ هذه الأشياء التي ذكرها الدالّة[1] على تأنيث الاسم لا يحتاج إليها في كل اسم لا علامة للتأنيث فيه، بل إذا كان الاسم مؤنثًا بالفَرْج لم يُحتج إليها فيه لتبيُّن التأنيث فيه بالمعنى، فلم يُحتج فيه إلى اللفظ.

وقبل ذكر هذه الدلائل على التأنيث التي ذكرَها نَعقد عَقدًا في ذلك، فنقول: الاسم الذي لا يكون فيه علامةٌ للتأنيث إمّا أن يكون حقيقيَّ التذكير أو حقيقيَّ التأنيث أو مَجازيَّهما:

إن كان مَجازيَّهما فالأصلُ فيه التذكيرُ، نحو عُود وحائط، ولا يؤنَّث شيء من ذلك إلا مقصورًا على السماع، وبابُه اللغة، نحو قِدْر وشَمس، وقد صَنَّفَ في ذلك الناسُ الفرّاءُ وأبو حاتم وغيرُهما.

وإن كان حقيقيَّ التذكير والتأنيث فإما أن يَمتاز فيه المذكر من المؤنث أو لا يَمتاز؛ إن امتاز فتؤنّث إن أردتَ المؤنَّث، وتُذَكِّر /إن أردتَ المذكر، وذلك نحو هند [٧: ١٦٥/أ]
وزيد. وإن لم يَمتَز فيه المذكر من المؤنث فإنَّ الاسم إذ ذاك مذكَّر سواء أردتَ به المؤنث أم المذكر، وذلك نحو بُرغوث.

ومثالُ تصغيره دُوَيْرة في دار، ونُوَيْرة في نار. ومثالُ وصفه: دارٌ واسعة. ومثالُ ضميره: رأيتُ دارًا هي أوسعُ دار. ومثالُ الإشارة إليه: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾[2]. ومثالُ عدده قولُهم: ثلاثُ أَدْوُر، فيحذفون من العدد التاء كما يحذفونها من المؤنث الحقيقيّ

---

(١) الدالة ... بل: سقط من د.

(٢) الآية ٦٣ من سورة يس.

نحو: ثلاث هُنود. وكان ينبغي أن يقول «في الأَعرَف» لأنه قد تسقط التاء من عدد المذكر حملًا على المعنى كما قال[1]:

وإنَّ كِلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ ....

لأنه كَنى بالبطن عن القبيلة. وكذلك[2]:

.... ثلاثُ شُخوصٍ : كاعِبانِ ومُعْصِرُ

كأنه قال: ثلاثُ نساءٍ. وقد تقدَّم ذلك في (باب العدد)[3].

ومثالُ جمعه على مثالٍ يخصُّ المؤنث قولهم هِندات، فهذا جمعٌ يخصُّ المؤنث لأنه لا يُجمَع هذا الجمعَ إلا ما كان مفرده مؤنثًا، فمتى وجدتَ[4] جمعًا بالألف والتاء وليس مفرده مؤنثًا بعلامة ولا مذكرًا مصغَّرًا ولا وصفًا لجمع لا يعقل فاقضِ على مفرده بأنه مؤنث، والهِنداتُ ليس مفرده مؤنثًا بعلامة ولا مذكرًا مصغَّرًا ولا وصفًا لجمع لا يعقل؛ فيُعلَم إذ ذاك أنَّ مفرده مؤنث.

ومثالُ ما يَغلب فيه قولهم أَفْعُل في جمع اسم مؤنث عارٍ من علامة التأنيث رباعيّ ثالثه مدّة؛ نحو عُقاب وأَعْقُب، وذِراع وأَذْرُع، ويَمين وأَيْمُن، فهذا بناء من الجمع يَغلب فيه المؤنث، فمتى وجدنا كلمة وشككنا فيها فوجدناها قد جُمعت على هذا الوزن حَكمنا بأنها مؤنثة إلحاقًا للمفرد بالغالب وإن كان قد جُمع ما كان على وِزان هذا المؤنث من المذكر هذا الجمع؛ نحو طِحال وجَبين وجَنين ومَكان وغُراب، فإنها مذكرة؛ قالوا: أَطْحُل وأَجْبُن وأَجْنُن وأَمْكُن وأَغْرُب. وكذلك قد جاء هذا الجمع في غير هذا الوزن من المذكر أيضًا، قالوا: ذئب وأَذْؤُب، ومن المؤنث قالوا: رِجْل وأَرْجُل، لكنَّ ذلك لا يَنقاس.

---

(١) تقدم البيت في ٩: ٣٠٥، وعجزه: وأنتَ بريءٌ مِن قبائلِها العَشْرِ.

(٢) تقدم البيت في ٩: ٣٠٦.

(٣) تقدم في ٩: ٣٠٥ - ٣٠٧.

(٤) فمتى وجدت: سقط من د.

ونقص المصنفَ مما يُعلَم به تأنيثُ ما لا علامةَ فيه لحاقُ تاء التأنيث لفعله؛ نحو: انكسرتِ القِدْرُ، وتَنكسرُ القِدْرُ. وقد تكلَّم المصنف على لحاق هذه التاء في (باب الفاعل)[1] أول الكتاب وشرحَه وإن كان فيه بعض تعقُّب. ونقصَه أيضًا مجيء الحال منها نحو: هذه النارُ خامدةً.

ص: وأكثرُ مجيء التاء لفصلِ أوصافِ المؤنثِ مِن أوصاف المذكر، أو الآحادِ المخلوقةِ مْن أجناسها؛ وربَّما فَصَلَتِ الأسماءَ الجامدةَ والآحادَ المصنوعة، وربَّما لَحِقَتِ الجنسَ وفارقتِ الواحد، وربَّما لازَمَتْ صفاتٍ مشتركةً أو خاصّةً بالمذكر لتأنيث ما وُصف بها في الأصل أو تنبيهًا على أنَّ المؤنث أَولى بها من المذكر.

ش: لَمّا رأى المصنف أنَّ ما فيه تاءُ التأنيث /لا يطّرد أن تكون التاء فيه **[٧: ١٦٥/ب]** للتأنيث أخذَ في حصْر ما تَدخل له؛ حتى لا يُحكم على الاسم الذي فيه التاء ببادي الرأي أنه مؤنث حتى يتبيَّن من أيّ صنفٍ هو من الأصناف التي توجد فيها التاءُ؛ فمجيئُها[2] للفصل في الأوصاف قائمة وضاربة وحَسَنة وصَفِيّة[3]، وفي الآحاد المخلوقة من الأجناس تَمْرة وتَمْر ودُرَّة ودُرّ وشَعرة وشَعر وبَقَرة وبَقَر، فهذه فصلت المفرد من جنسه.

وأجاز الكوفيون[4] أن يكون لفظ الجنس من هذا للمفرد المذكر، فيقولون بَقَرٌ للواحد المذكر، وحَكَوْا مِن كلام العرب: رأيتُ حَمامًا على حَمامة، ورأيتُ عَقْرَبًا على عَقْرَبة. قال الفراء[5]: ((وربما جعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا الذَّكر مفردًا بطرح

---

(١) انظر ما تقدم في ٣: ١٨٦ وما بعدها.

(٢) ك: مجيئها.

(٣) د: وصعبة.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٧٠.

(٥) المذكر والمؤنث له ص ٦٩ - ٧٠.

الهاء، فيكون كأنه على لفظ الجمع، من ذلك قولهم: رأيتُ نَعامًا أَقرَعَ، ورأيتُ حَمامًا على حَمامة، ورأيتُ حَمامًا ذَكَرًا، ورأيتُ جَرادًا على جَرادة، يراد: رأيتُ ذَكَرًا على أُنثى، وأنشد بعض العرب[(١)]:

كأنَّ فوقَ مَتْنِهِ مَسْرَى دَبَا فَرْدٍ سَرَى فوقَ نَقًا غِبَّ صَبَا

أراد الواحد من الدَّبَا)).

وقال الكسائيُّ[(٢)]: ((سمعتُ كلَّ هذا النوع بطرح الهاء من ذَكَره[(٣)] إلا في حَيَّةٍ، فإنهم يقولون حَيّة للمذكر والمؤنث، فيقولون: رأيتُ حَيَّةً على حَيَّةٍ، فلا يطرحون الهاء[(٤)] من ذَكَره، وقال الشاعر[(٥)]:

فما تَزدَري مِن حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ سُكاتٍ إذا ما عَضَّ ليسَ بِأَدْرَدَا))

وسببُ ذلك أنهم لم يجمعوه بحذف الهاء لئلا يلتبس بالحيّ الذي هو ضدّ الميّت؛ فلَمّا لم يَجمعوه لم يكن للمذكر ما يقع عليه.

قال الفراء[(٦)]: ((ورأيتُ العرب قد أَفردَت منه شيئًا لا يكادون يُذَكِّرون فعله، ولفظُه لفظ المذكر، من ذلك قولُه: أتيتُك وحَيُّ فلانة شاهدة، وجئتُك وحَيُّ زيدٍ

---

(١) البيتان في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٠٠. الدبا: الجراد قبل أن يطير. والنقا: الرمل. وغبَّ صبا: بعد أن هبت عليه ريح الصبا.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٠ باختصار.

(٣) الذي في المخطوطات: بطرح من ذكره الهاء، والتصويب من المذكر والمؤنث للفراء ولابن الأنباري ١: ١٠٠.

(٤) ك: التاء.

(٥) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٨ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٠١، ٤٣٩ والصحاح (سكت) والبحر المحيط ٧: ٢٥٥. وهو في وصف رجل داهية. سكات: لا يشعر به الملسوع حتى يلسعه. والأدرد: الذي لم يبق من أسنانه إلا أصولها. وفي الأصول: عاض.

(٦) المذكر والمؤنث له ص ٧١ - ٧٢.

قائم، ولم أسمع: وحَيُّ فلانة شاهد، وذلك أنهم إنما قصدوا بالخبر عن فلانة إذا كانت حَيّةً غير مَيّتة، وقد قال فيها الشعراء فأكثروا، قال بعضهم[١]:

يا قُرَّ إنَّ أباكِ حَيَّ خُوَيلِدٍ قد كنتُ خائفَهُ على الإحماقِ

وقال آخَر[٢]:

أَلَا قَبَحَ الإلـهُ بَني زيادٍ وحَيَّ أبيهِمُ قَبْحَ الحمارِ»

وما نقلَه الكوفيون من استعمال ما كان بالهاء للمؤنث وبطرحها للمذكر نحو حَمام[٣] وحَمامة عند البصريين شذوذٌ لا يقاس عليه؛ قالوا: لأنه لم يَكثُر، فالمؤنثُ من هذا والمذكرُ بالتاء نحو حَمامة وعَقْرَبة، ولم يَكن بغير تاء لئلا يَلتبس بالجنس. وما أَجازَه الكوفيون من ذلك هو الصحيح لنقل الكسائيّ ذلك عن العرب وحِفظِه لذلك، ومَن نقلَ وحفظَ حُجَّةٌ على مَن لم يَنقُل ولم يَحفظ.

ومثالُ فصلها الأسماء الجامدة امرؤٌ وامرأةٌ، ورَجُلٌ ورَجُلةٌ /وغُلام وغُلامةٌ، **[٧: ١٦٦/أ]** وإنسانة وإنسانة، وحِمار وحِمارة، وأَسَد وأَسَدة، وبِرْذَوْن وبِرْذَوْنة، وهذا النوع قليل ولا ينقاس، ولذلك قال المصنف فيه **وربما**، وقال الشاعر - ونقلتُه من خط أستاذنا الإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي -[٤]:

كُلُّ جارٍ ظَلَّ مُغْتَبِطًا غيرَ جيراني بَني جَبَلَهْ

هَتَكُوا جَيبَ فَتاتِهِمُ لم يُبالُوا حُرْمةَ الرَّجُلَهْ

وقال آخر[٥]:

---

(١) تقدم البيت في ١٢: ٤٥، ٤٦، ٢٩٦.

(٢) تقدم البيت في ١٢: ٤٦.

(٣) نحو حمام ... والمذكر بالتاء: سقط من د.

(٤) البيت الثاني في التكملة ص ١٢٠، والبيتان في إيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٦١٤ - ٦١٥، وفيه تخريجهما. الجيب هنا كناية عن الفرج. ولم يبالوا: لم يراعوا.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١١٣.

ومُرْكَضِـــةٌ صَـــريحِيٌّ أبوهــــا يُهــــان لهـــا الغُلامـــةُ والغـــلامُ

وقال الجَعدي[1]:

بُرَيْذينـــةٌ بَـــلَّ الـــبَراذينُ ثَفْرَهـــا وقـد شَـرِبَتْ مِـن آخِـرِ الليـلِ أُيَّـلا

وقال الشاعر[2]:

إنســـــانةٌ فتّانـــــةٌ بـدرُ الدُّجى منها خَجِلْ

ومثالُ فصلها في الآحاد المصنوعة قولُهم عِمامةٌ وعِمام، وسَفينة وسَفين، ولَبِنة ولَبِن، وجَرّة وجَرّ، وقَلَنْسُوة وقَلَنْسٍ.

ومثالُ ما لحقت الجنسَ[3] وفارقت الواحدَ قولُ بعض العرب: كَمْءٌ للواحد وكَمْأةٌ للجمع، وهذا قليل، وعكسُه هو الكثير، وهو أن تكون التاء لاحقةً للواحد مفارِقةً للجنس نحو دُرّ ودُرّة. قال يونس[4]: ((العرب تقول: هذا كمءٌ لواحدة الكمأة[5] فيُذَكِّرونه، فإن أرادوا الجمع قالوا هذه كَمْأة)). وقال أبو زيد[6]: ((قال الْمُنْتَجِع: كمْءٌ واحدةٌ وكَمْأة للجميع. وقال أبو خَيْرَةَ: كَمْأةٌ للواحد وكَمْءٌ للجمع))، ذكر ذلك صاحب التمهيد في كتابه (التمهيد)[7].

---

(١) هجا بهذا ليلى الأخيلية، والبيت في ديوانه ص ١٣٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٩٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٦١٥ - وفيه تخريجه - والخزانة ٦: ٢٣٩، وهو بلا نسبة في التكملة ص ١٢١ والخصائص ٣: ٢١٩. والبِرْذَون من الخيل: ما كان من غير نتاج العِراب. الثفر للسباع وذوات المخالب: الفرج. وأُيَّل: جمع لبن آئل أي: خاثر.

(٢) البيت لأبي منصور الثعالبي في كتابه يتيمة الدهر ٣: ٤٦١، ٥: ١١٤.

(٣) ح: بالجنس.

(٤) حكاه أبو عمر عنه كما في التكملة ص ١٢٤.

(٥) لواحدة الكمأة ... قال المنتجع: سقط من د.

(٦) النوادر ص ٥١٤.

(٧) في كتابه التمهيد: سقط من د.

ومثالُ ما لازمتْ صفاتٍ مشتركة التاءُ في الصفات المشتركة تكون للمبالغة ولغير المبالغة: فالثاني نحو قولهم: رَجُلٌ رَبْعَةٌ[1] وامرأةٌ رَبْعةٌ، ورَجُلٌ يَفَعَةٌ[2] وامرأةٌ يَفَعَةٌ. والأولُ نحو: رَجُلٌ عَلّامةٌ وامرأةٌ علّامةٌ، وكذلك مِطْرابةٌ[3] وفَروقةٌ ومَلُولةٌ من الصفات المشتركة، وإنما أُنِّثَ في المذكَّر لأنهم أرادوا أنه غايةٌ في ذلك الوصف، والغايةُ مؤنَّثة.

وزعمَ ثعلب[4] أنهم أَنَّثوا في المدح على معنَى داهية، وفي الذمِّ على معنَى بهيمة. وهذا التعليل قاصرٌ لأنَّ هذا التقدير لا يَصِحُّ في كلِّ صفة دخلتْها التاء للمبالغة؛ ألا ترى أنَّ مِطرابةً ومِعزابةً[5] لا يقال فيه بهيمةٌ ولا داهيةٌ، ويَصِحُّ فيه تقدير غاية، فهذا التعليل عامٌّ، وتعليلُ ثعلب قاصر.

وقد جمعَ الفَرّاء بين التعليلين، فقال[6] إثرَ ما ذكر مِحْماقًا[7] ومِذْكارًا[8] ودِيمةً مِدرارًا[9]: «لا يُقال مِن هذا شيءٌ بالهاء، وذلك أنه انْعَدَل عن الصفات انْعِدالًا أَشَدَّ مِنِ انْعِدال صَبُور وشَكُور وما أَشْبَهَهما مِنَ المنصرف عن جهته؛ لأنه شبيهٌ /بالمصادر، ولزيادة هذه الميم، ولأنه مبنيٌّ على غير فعل. [٧: ١٦٦/ب]

وقد قيل: رجلٌ مِجذامة[10] ومِطرابة ومِعزابة، فجعلوا فيه الهاء، وهو على غير قياس، وزادوا فيه الهاء لأنَّ العرب قد تُدخل الهاء في المذكر على وجهين: أحدهما

---

(١) الربعة: المتوسط القامة بين الطول والقصر.

(٢) غلام يفعة: شابّ.

(٣) مطرابة: كثير الطرب.

(٤) إسفار الفصيح ٢: ٧٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٧١.

(٥) معزابة: كثير التعزُّب، أي: يعزُب بإبله في المرعى، فيُبعدها عن الناس لعزّه وقدرته.

(٦) المذكر والمؤنث له ص ٦٧ - ٦٨.

(٧) امرأة محماق: عادتها أن تلد الحمقى.

(٨) امرأة مِذكار: عادتها أن تلد الذكور.

(٩) مدرار: تدرُّ بالمطر.

(١٠) مجذامة: سريع القطع للمودّة.

المدح، والآخر الذمّ، فيُوَجِّهون المدح إلى الداهية، وتكون الهاء التي دخلتْ للمذكر يُراد بها بلوغ المدح والمبالغة في نوعه الذي وُصف به، فيقال: إنَّه لَمُنْكَرَةٌ مِنَ المناكير، وإنَّه لَراوية وعَلّامة، فهذا مذهب الداهية والمدح. وأمّا الذمّ فقولهم: إنَّه لَجَخابةٌ هِلْباجةٌ فَقَاقةٌ[1]، ذُهب به إلى البهيمة. فهذان تأنيثان قد وُضعا لمؤنثين، فأُجري فعل المذكر عليهما، ولو أتى بغير تأنيث لكان صوابًا)) انتهى كلام الفراء.

وسئل أبو علي الفارسي: هل يجوز إدخال الهاء لتأكيد الصفة في صفات الباري تعالى؟ فمَنع من ذلك[2]، واحتَجَّ بأنَّ الهاء مما اختصَّت بالتأنيث الذي ذَمَّ اللهُ - تعالى - مَن نُسب[3] إليه في قوله تعالى: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا ﴾[4]. فمنع أبو علي من دخولها في صفاته تنزيهًا عما يُنطق به على صفة المؤنث، فعلى هذا لا يجوز أن يُطلق على الله - تعالى - عَلّامة.

وقال أبو عبد الله محمد بن العِلْج الإشبيلي في كتابه الكبير: وأمّا الفرق بين المطلَق والمقَيَّد نحو ضَرْبة وضَرْب، وهي هاء التحديد، والفرق بين هذا والجنس - أنَّ الضَّرب يَصدُق على الضَّربة، والتَّمر لا يَصدُق على التَّمرة.

والفرق[5] بين الاسم والصفة نحو شاة رَمِيّ ورَمِيّة، فالأولُ صفة، والثاني اسمٌ لِما يُرمى. وكذلك شاة ذَبيح وذَبيحة، وما أشبهه، وكذلك الحَلوبة والرَّكوبة لأنها

---

(١) في الأصول: ((إنه لَجَخابةٌ فَقَاقةٌ كاذبة))، والتصويب من كتاب الفراء. جخابة وهلباجة وفقاقة: أحمق كثير الكلام.

(٢) التكملة ص ١٢٩. وفي البرهان في علوم القرآن ٢: ٥٠٨ أنَّ الجرجاني حكاه في شرح الإيضاح. وانظر المقتصد في شرح التكملة ص ٧٣٥ فقد ذكر الجرجاني أنَّ شيخه حكى هذا عن أبي الحسن.

(٣) د: نسبت. ح: ينسب.

(٤) الآية ١١٧ من سورة النساء.

(٥) ك، د: أو للفرق.

صارت اسمًا لِما شأنُها هذا. وأمّا الفرق بين المذكر والمؤنث في العدد فنحو[1]: ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ نِسوة، ولا يكون للعكس.

وقولُه **أو خاصةً بالمذكر لتأنيثِ ما وُصف بها في الأصل** مثالُ ذلك قولهم: رجل بُهْمةٌ، أي: شجاع، وكأنه كان أصله: نفسٌ بُهْمةٌ، أي: ذات شجاعة، فهو وصفٌ لمؤنث في الأصل.

وقولُه **أو تنبيهًا على أنَّ المؤنث أَولى بها من المذكر** مثالُ ذلك قولهم شاةٌ. ومعنى قوله **أو تنبيهًا** أي: وربَّما لازمتْ - يعني المذكر فلم تُفارقه - تنبيهًا على أنَّ المؤنث أَولى بها من المذكر؛ لأنَّ لفظ الشاة من حيثُ تاءُ التأنيث فيه المؤنثُ أَولى به من المذكر، فإذا كانوا قد أَلزَموا المذكرَ التاء فلَأَن يُلزموها المؤنث أَحرى وأَولى[2] إذِ التاء في الحقيقة إنما وُضعت للمؤنث؛ فإذا كانوا قد أطلقوا اللفظ الذي هي فيه على ما ليس أصلُه أن يُطلَق عليه فلَأَن يُطلقوا ذلك على ما هو الأصل فيه أَولى.

ص: وتجيء أيضًا لتأكيد التأنيث أو الجمع أو الواحدة[3] أو لبيان النسب أو التعريب أو المبالغة أو عِوضًا من محذوفٍ لازمِ الحذف أو مُعاقِب.

ش: مثالُ ما جاءت فيه لتأكيد التأنيث قولهم ناقة ونَعْجةٌ، فقد /انفردَ **[٧: ١٦٧/أ]** المؤنث باسمٍ غير اسم المذكر، فكان يغني ذلك عن تاء التأنيث لحصول الفرق بينهما كما أغنى في جَدْيٍ وعَنَاق؛ إذ جَدْيٌ للمذكر، وعَناق للمؤنث، فكان يكفي أن يقال ناقٌ ونَعْج، لكنَّهم زادوا التاء[4] لتأكيد ما دَلَّا عليه دون هاء التأنيث لو نطقوا

---

(١) في المخطوطات: نحو.

(٢) وأولى: سقط من ك، د.

(٣) التسهيل ص ٢٥٤: الوحدة.

(٤) زادوا التاء ... وقوله أو معاقب مثاله زنادقة وجحاجحة وفرازنة فالهاء فيها: سقط من د، ن، ومقداره لوحة تقريبًا.

بها كذلك، فهذا تأكيد الصرف لمعنى التأنيث إذ لم يوجد للتاء معنًى آخَرُ سوى هذا المعنى.

والأصلُ في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا تَدخلها الهاء نحو: شَيخ وعَجوز، وحِمار وأَتان، وبَكْر وقَلُوص[(١)]، وجَدْي وعَنَاق[(٢)]، [وحَمَل][(٣)] ورَخِل[(٤)]، وتَيْس وعَنْز، وخُزَز[(٥)] وأَرْنَب.

وربما أدخلوا الهاء لتأكيد الفرق كما ذكرنا في ناقة ونَعجة، فإنَّ مقابلهما جَمَل وتَيْس، وقالوا غلام وجارية، وخُزَز وعِكْرِشة[(٦)]، وأَسَد ولَبُؤة.

وربما وقعَ الفرق بين المذكر والمؤنث باختلاف التركيب وإن كانت المادة واحدة، قالوا ضَبُع للأنثى، وضِبْعان للذكر، وأَفْعى للأنثى، وأُفْعُوان للذكر، وعَقْرَب للأنثى، وعُقْرُبان للذكر.

ومثالُه لتأكيد الجمع قولهم حِجارة وفُحولة، فالحِجار والفُحول مؤنث وإن لم تدخل فيه الهاء، وما دخلتْه الهاء لتأكيد تأنيث الجمع تارةً[(٧)] تكون الهاء فيه مطردة نحو أَرْغِفة، وتارةً تكون غير مُطَّردة كحِجارة وعُمومة.

وقولُ المصنف **لتأكيد التأنيث أو الجمع** ظاهرٌ في المباينة، وأنَّ التأكيدَ تارةً يكون في التأنيث وتارةً في الجمع.

---

(١) القلوص من الإبل: الفتيّة المجتمعة الخَلق، وذلك من حين تُركب إلى التاسعة من عمرها.

(٢) العناق: الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول.

(٣) وحمل: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) الرخل: الأنثى من أولاد الضأن.

(٥) الخزز: ذكر الأرانب.

(٦) العكرشة: الأنثى من الأرانب.

(٧) تارةً تكون الهاء فيه مطردة نحو أَرْغِفة وتارةً تكون غير مُطَّردة: سقط من ك.

وزعمَ الأستاذ أبو علي أنَّ التاء في حِجارة وفُحولة كالتاء في ناقة ونَعْجة، وتأوَّلَ قولَ أبي موسى في (الجُزولِيَة)[١]: ((ولتأكيد معنى الجمع)) على معنى أنه يريد لتأكيد معنى الجمع من التأنيث؛ قال[٢]: ((ألا ترى أنك تقول: هي الحِجار[٣]، فيكون الحجار مؤنثًا وإن لم تدخل فيه الهاء، [فأُدخلت فيه الهاء][٤] لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث)). ولذلك أَسقَط الأستاذ أبي علي في كتابه (التوطئة) هذا المعنى، فلم يَزد فيه على أن ذكر تأكيد معنى التأنيث خاصة[٥]، ورأى أنَّ هذا جامعٌ لِناقة ونَعْجة وحِجارة وفُحولة.

ومثالُ الواحدة قولهم ظُلْمة وغُرفة ومَدينة. وعبَّر بعضهم عن هذا المعنى بتأنيث اللفظ لأنه ليس تحته تأنيثُ معنًى كما في امرأة وقائمة؛ ولكنه للدلالة على أنَّ هذا اللفظ عندهم موضوع موضع المؤنث في الإخبار والإشارة والإضمار وغير ذلك من أحكام التأنيث.

ومثالُ ما جاءت فيه لبيان النَّسَب الْمَهالبة والْمَسامعة والأَشاعثة والْمَناذرة في النسب إلى الْمُهَلَّب بن أبي صُفْرة ومِسْمَع والأَشْعَث بن قيس والمُنْذِر بن ماء السماء، ومعناه الأشخاص المنسوبون إلى المهلَّب، ولو قلت المهالب أو الأَشاعث أو المسامع لكان جمعًا لكل واحد اسمه مُهَلَّب ومِسْمَع والأَشْعَث، فأَدخلت العرب الهاء في مثل هذا لِتَدُلَّ على أنه جمع بطريق نسب لا جمع بطريق الاسم مثل سائر الجموع؛ وطريق استقراء هذا واضح، فإنهم يُطلقون المهالبة على أولاد المهلَّب وأسماؤهم مختلفة؛ وإذا

---

(١) الجزولية ص ٢٥٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣: ١٠٥٩.

(٣) ح: الحجارة.

(٤) فأدخلت فيه الهاء: من شرح المقدمة الجزولية الكبير.

(٥) التوطئة ص ٣٣٩، ومثَّل له بناقة فقط.

جمعوا مَن تسمى بهذا الاسم قالوا مَهالب بغير تاء، فحصَل من هذا أنَّ التاء لم تدخل إلا لمعنى النسب.

[٧: ١٦٧/ب] وزعم بعضُ أصحابنا(١) /أنَّ التاء في هذا النوع عوضٌ من ياء النسب؛ ألا ترى أنهما لا يجتمعان، إنما تقول الْمُهَلَّبِيُّون أو الْمَهالِبة.

ومثالُ التعريب قولهم مَوازجة جمع مَوْزَج، وهو الخُفّ، وقيل: الجَورَب، وكَيالجة جمع كَيْلَج، وهو مكيال يُكتال به. وقد عبَّر المصنف عن مثل هذا بأنَّ التاء دخلتْ للتعريب، وعبارة أكثر النحويين(٢) أنها دخلت للعُجْمة، ولا بُعدَ بين المعنيَين لأنه على قوله لا يكون التعريب إلا عن العُجمة؛ لأنه لو كان عربيَّ الوضع لَمَا قيل فيه إنَّ الهاء تدلُّ على التعريب. وقولُهم إنَّ الهاء للعُجمة معناه أنَّ الاسم أصلُه من لسان العَجَم فعُرِّب، فهما عبارتان راجعتان إلى معنًى واحد.

وقولُه **أو المبالغةِ** تقدَّم الكلام(٣) على ذلك عند قول المصنف **وربَّما لازَمَتْ صفاتٍ مشتركةً.**

وقولُه **أو عِوَضًا من محذوفٍ لازمِ الحذف** مثالُ ذلك لِدَة وثُبَة، فالتاء هنا عِوض من محذوفٍ لَازِمٍ(٤) حذفُه إذ لا يُنطَق به، واللِّدةُ: ما كان عمره مثل عمرك، ينطلق على الذكر والأنثى، والمحذوفُ منه فاء الكلمة، وأمّا(٥) الثُّبَة فالمحذوف منه لام الكلمة، وكلاهما التاءُ فيه عِوض من محذوف لا يجوز إثباتُه. وقد يكون التعويض أيضًا

---

(١) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ٢: ٣٧١.

(٢) من ذلك ما ورد في الجزولية ص ٢٥٦ والتوطئة ص ٣٣٩ وشرح الجمل لابن خروف ص ٣٧ [باب المذكر والمؤنث] ولابن عصفور ٢: ٣٧١ وغيرها.

(٣) تقدم في ص ١٧ - ١٨.

(٤) ك، د: لزم.

(٥) وأما الثبة فالمحذوف منه لام الكلمة: سقط من ك. والثبة: الجماعة من الناس وغيرهم.

من عين الكلمة نحو إقامة واستِقامة، هكذا ذكرَ المصنف[1]، وقد ذكرنا[2] الخلاف في المحذوف ما هو في (باب مصادر غير الثلاثي)، قال[1]: ((وقد يكون التعويض من مدّة تَفعيل في نحو تَزْكية))، فيشمل قول المصنف **وعِوَضًا مِن محذوفٍ لازمِ الحذف** هذه الأنواعَ كلَّها.

وقولُه **أو مُعاقِبٍ** مثالُه زَنادقة وجَحاجِحة وفَرازِنة، فالهاءُ فيها عِوَضٌ مِن محذوفٍ مُعاقِب لأنه يجوز أن تأتي بذلك المحذوف ولا تأتي بالهاء، فتقول زَناديق وجَحاجيح وفَرازين لأنها جمع زِنديق وجَحجاج[3] وفِرْزان[4]؛ فأصلُ هذه أن تُقَرَّ الهاء فيه كما أُقِرَّت في بَهاليل وسَرابيل؛ لكنهم عَوَّضوا منها الهاء في بعض الألفاظ، ولذلك لا يجتمعان.

قال بعض أصحابنا: ((وهذا فيه نظرٌ إذ يُمكن أن تكون للجمع كما استقرَّت في غير هذا الموضع، ويمكن[5] أن لم يجمعوا بينها وبين الياء لأنَّ الاسم يَطول بهما، وهما غير واجبين في الكلمة، وعندما رأى النحويون أنها تُعاقبُها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب، والمعاوضةُ ليست معنًى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم وإن كان س[6] قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلا أنه لا ينقدح فيه معنى؛ بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأيُّ فائدة هنا في إسقاط حرف وزيادة آخر)) انتهى كلامه.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٣٧.
(٢) تقدم في ١٤: ٢٤٥ - ٢٤٧.
(٣) الجحجاح: السيد الكريم.
(٤) فرزان الشطرنج: بمنزلة الوزير للسلطان.
(٥) في الأصول: وأمكن.
(٦) انظر على سبيل المثال الكتاب ٢: ١٦٠، ٣: ٣٥٦، ٣٦٢، ٤٩٩، ٤: ٨٣.

وكذلك قال النحويون في أَبَتِ وأُمَّتِ في النداء إنَّ التاء عوض من ياء الإضافة ولذلك لا يجتمعان.

[٧: ١٦٨/أ] وقد عبَّر بعض أصحابنا /عن الهاء الداخلة للعوض، فقال: إمّا مِن حرف أصليّ كعِدة وإقامة واستِطاعة، أو مِن حرف زائد نحو فَرازنة، أو من ياءِ الإضافة ك(يا أَبَتِ) و(يا أُمَّتِ). وذكر أيضًا أنها تأتي للازْدِواج، وجَعل من ذلك قولهم: ((لِكُلِّ ساقطةٍ لاقطةٌ))[١].

وتركَ المصنفُ مما ذكرَ النحويون أنَّ الهاء تكون فيه لغير ما ذكر شيئين:

أحدهما: أن تكون للنسب والعُجمة، قالوا: نحو سَبابجة وبَرابرة، قالوا: معناه السَّبيجيّون والبَربريّون، والسَّبابجة: قوم من العَجَم، واحده سَبيجيّ. وقيل: هم خُدّام الفِيَلة. وقيل[٢]: هم قوم من السِّند. قال الفارسي[٣]: ((وإنما اجتمعت النسبة والعُجمة في لحاق الهاء لهما في أَشاعثة ومَوازِجة لاتفاقهما في النقل من حال إلى حال لم يكونا عليها، فالنسب قد صار به الاسم وصفًا بعد أن لم يكن كذلك. والعَجَميّ بالنقل صار مُعْرَبًا بعد أن لم يكن كذلك، وليس كذلك لاتفاق العجمة والتأنيث في المنع من الصرف؛ ألا ترى أنَّ العُجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصرف، وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماءُ أجناس)) انتهى.

ولَمّا رأى النحويون هذه الهاء لحقت هذا الاسم وهو أعجميّ، وقد دخلت للعُجمة في نحو مَوازجة، ومنسوب وقد دخلت للنسب في نحو مَهالبة - لم يُخلصوا الهاء

(١) هذا مثل يُضرب في التحفظ عند النطق، أي: لكل كلمة يخطئ فيها الإنسان مَن يتحفظها فيحملها عنه، أي: لكل ساقطة لاقط، أُدخلت التاء في لاقطة لتزدوج مع الكلمة الأولى، وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. الزاهر ١: ٣٥٤ ومجمع المثال ٢: ١٩٣.

(٢) تهذيب اللغة ١٠: ٥٩٨.

(٣) التكملة ص ١٣١.

لواحد من المعنيين لأنه ليس أحدهما أَولى من الآخر، وليس ثَمَّ معنًى آخَرُ يُظَنُّ أنَّ الهاء دخلتْ له، وجعلوها دالّة على المعنيَين.

قال بعض أصحابنا: «وقد يُمكن أن يقال: إنها دخلتْ لمعنًى واحد، منهما النسب، واتَّفق أن كانت العُجمة موجودة، أو للعُجمة واتَّفق أن كان النسب موجودًا، بناء على أنَّ علامة واحدة ينبغي أن تُجعل لمعنًى واحد وإن كان جعلُها لشيئين لا يمتنع؛ إلا أنَّ جَعْلها لشيء واحد قد استقرَّ وجَعلها لشيئين لم يستقرّ، ولا تنجرُّ معه فائدة، فأَولى حملُه على ما استقرَّ مع كونه لا ينقض معنًى ولا يُخِلُّ بأصل» انتهى.

وكأنَّ المصنف نظرَ هذا النظر، فلذلك لم يُثبت أنها تكون دالّة على النسب والعُجمة معًا.

الثاني مما أَهملَ المصنف ذِكرَه: أن تكون فرقًا بين الواحد والجمع، فمن ذلك قولهم: بَغّال وبَغّالة وحَمّار وحَمّارة وجَمّال وجَمّالة، أنشدَ أبو عُبيدة[1]:

حتى إذا سَلَكُوهُمْ في قُتائدةٍ شَلًّا كما تَطرُدُ الجَمّالةُ الشُّرُدا

وشارِبة ووارِدة وسابِلة. ومنه البَصريّة والكوفيّة والمروانيّة والزُّبَيريّة والرَّكوبة، قال تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾[2]، وقرئ ﴿رَكوبتُهم﴾. وأمّا حَلوبة فللواحد، وحَلوب للجمع، فتكون من باب تَمرة وتَمر. وقال أبو زيد[3] وأبو حاتم: هي حَلوبة الإبل والغنم للواحد إلى ما بلغت عدتها. قال أبو حاتم[4]: «رُبَّما طَرَحوا الهاء، وأنشد[5]:

---

(١) تقدم البيت في ٧: ٣٣٢، ١٦: ٩٦. وفي الأصول: أسلكوهم.
(٢) الآية ٧٢ من سورة يس. و﴿رَكُوبتُهُم﴾ قراءة أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها. معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨١ ومختصر في شواذ القرآن ص ١٢٦. وهي كذلك في مصحف عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب كما في المذكر والمؤنث للسجستاني ص ٧٨. والركوبة: التي تُركَب.
(٣) النوادر ص ٥٨١.
(٤) المذكر والمؤنث له ص ٧٨.
(٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي. الأصمعيات ص ٩٦. المنقيات: ذوات النِّقْي، وهو الشَّحم.

يَبيتُ النَّدى يا أُمَّ عَمْرٍو ضَجيعَهُ إذا لم يكن في الْمُنْقياتِ حَلوبُ))

[٧: ١٦٨/ب] /ولا يدخل هذا القسم الثاني تحت قول المصنف **ورُبَّما لحقتِ الجنسَ وفارقَتِ الواحدَ** لأنَّ هذا ليس من أسماء الأجناس، بل هو من باب الصفات.

ص: وتُقَدَّرُ منفصلةً ما لم يَلزَم بتقديرِ حذفِها عدمُ النظير، والجنسُ المميَّزُ واحدُه بها يُؤَنِّثه الحجازيون، ويُذَكِّره التميميون والنَّجديّون.

ش: لتاء التأنيث اعتباران: أحدهما يقضي بأنها من الكلمة التي هي فيها، وذلك لحلول الإعراب فيها. والثاني يقضي بأنها منفصلة من الكلمة، وذلك لسقوطها في النسب كسقوط أحد المركَّبَين، وبكونهما إذا صُغِّرا بقي ما قبل التاء مفتوحًا، وآخر أول المركبَين كذلك، فتقول تُمَيْرَة كما تقول حُضَيْرَمَوت، وأنَّ ما فيه تاء التأنيث لا يُلحِق بناتِ[١] الثلاثة ببنات الأربعة ولا بنات الأربعة ببنات الخمسة؛ كما أنَّ الاسم الثاني لا يُلحِق الاسم الأول بشيء من الأبنية، وأنَّ تاء التأنيث لا تغيِّر بنية الاسم كما أنّ الاسم الثاني في المركب لا يغيِّر بنية الأول، بهذه الأحكام قدر أنها منفصلة.

وقولُه[٢] **ما لم يَلزَم بتقديرِ حذفِها عدمُ النَّظير** مثالُ ذلك شاة، فهنا لا يُقَدَّر انفصالها لأنه لو قُدِّرَ انفصالها لزمَ وجود اسمٍ معرَب على حرفين أحدُهما حرفُ مدٍّ ولِين، وذلك معدومُ النظير، ولا يَرِدُ علينا ذو مالٍ لأنه لازمُ الإضافة بخلاف شاة، وكأنَّ حرف العلة فيه متوسط إذ لا يُفرَد، ولِما يَلزَم مِن عدم النظير إذا نسبنا إلى شاة فحذفنا التاء نَردّ المحذوف وجوبًا، فنقول شاهيّ، بخلاف بِنت وعِدة، فإنا إذا قدَّرنا انفصال التاء بقي الاسم على حرفين أحدُهما حرفٌ صحيحٌ، وله نظائر نحو يَدٍ ودَمٍ وحِرٍ[٣] وما أشبهَ ذلك.

---

(١) ح: بناء الثلاثة ببناء الأربعة ولا بناء الأربعة ببناء الخمسة.

(٢) وقوله ... وما أشبه ذلك: انفردت به ح.

(٣) الحر: الفرج، وأصله حِرْح.

ومثالُ تأنيث الجنس المميَّز واحدُه بالهاء قولُه تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[1]. ومثالُ التذكير ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[2]، ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[3]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[4]. وقد جاء الجمع بين التأنيث والتذكير في آية واحدة، قال تعالى: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَـٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾[5]. فهذه كلُّها يتميز المفرد من جنسه بالتاء، تقول: نَخْلة وبَقَرة وكَلِمة، وقال تعالى: ﴿يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾[6]، ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[7].

ومؤنثُ هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لئلا يلتبس الواحد بالجمع؛ قال يونس[8]: ((فإذا أرادوا ذلك قالوا: حمامةٌ ذَكَرٌ، وبَطّةٌ ذَكَرٌ، وشاةٌ ذَكَرٌ)). قال الفارسيّ[9]: ((ويدلُّ على وقوع الشاة على الذَّكَر قولُه[10]:

وكأنَّها هي بعد غِبِّ كَلالِها ... أو أَسْفَعُ الخَدَّينِ شاةُ إرانِ

فأبدلَ شاة مِن أسفَع)).

---

(١) الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٢) الآية ٢٠ من سورة القمر.

(٣) الآية ٧٠ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٠ من سورة فاطر.

(٥) الآيات ٥٢ - ٥٤ من سورة الواقعة.

(٦) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٧) الآية ١٢ من سورة الرعد.

(٨) التكملة ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٩) التكملة ص ١٢٣.

(١٠) البيت للبيد في ديوانه ص ١٤٣ والكتاب ٢: ٣٥٣ والمصباح لابن يسعون ٢: ١٠٢٨ [١٨٤]. كأنها: أي ناقته. وهي: أي السفينة التي ذكرها قبل. وكلالها: إعياؤها. وبعد غب كلالها: أي بعد كلال تلك الناقة بيوم. وأسفع الخدين: أي الثور وهو المقصود بالشاة، والسُّفعة: سواد يضرب إلى الحمرة. وإران: نشاط ومرح.

ولَمّا كان اسم الجنس إنما هو موضوعٌ لمعقوليّة الجنس فقط كان محتملًا لأن يُطلَق ويُراد به التأنيث أو التذكير؛ وتأنيثُه ليس من باب التذكير والتأنيث الشخصيّ، فمَن لاحظَ معقولية الجنس أفردَ وذَكَّر، ومَن لاحظَ إفراده أَنَّث باعتبار تأنيث الجمعيّة، فتارةً يُعامله معاملة الواحد المفرد نحو قوله تعالى: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾، وتارةً يُعامله معاملة الجمع نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾.

واختلفوا هل أصلُ وضعه بلا هاء، ثم لَحِقت الهاء ليُفرَق بها بين ما يُراد به واحد من الجنس وبين ما يُراد به الجنس، أو أصلُه بالهاء، ثم غُيِّرَ للجمع بحذف الهاء.

وذكَرَ المصنفُ أنَّ الجنس المميَّز واحدُه بالهاء لغةُ الحجازيين أن يؤنَّث، ولغةُ التميميين والنَّجديين أن يُذَكَّر، ولم يَذكر لغة غير هؤلاء من العرب ولا /أيّ اللغتين [٧: ١٦٩/أ]
أكثر. وذكر غيرُه - وهو صاحب (كتاب الإعراب) - أنَّ التأنيث لغةُ أهل الحجاز، وغيرُهم إلا بني تميم وأهل نجد[(١)] فالتذكير لغتهم. قال[(٢)]: والتذكيرُ أكثرُ.

وفي كلام المصنف تَعَقُّبٌ من وجهين:

أحدُهما: قولُه **والجنسُ المميَّزُ واحدُه بهاء** إلى آخره، فإنه أَطلق، وهذا الحكم ليس في كل جنسٍ مميَّزٍ واحدُه بهاء؛ ألا ترى أنَّ المصادر أسماءُ أجناس، ويقع التمييز في كثير منها بين مفرده واسم الجنس بالهاء نحو ضَرْب وضَرْبة وقَتْل وقَتْلة وإتْيان وإتْيانة واستِخراج واستِخراجة؛ ولا يجيء هذا الحكم فيه، بل العربُ تذكِّر مثل ضَرْب وقَتْل واستِخراج ونحوها، ولا يُحفَظ عن أحد منهم تأنيث ذلك.

والوجهُ الثاني: أنه قد نُقل أنَّ بعض أسماء الأجناس قد جاء مؤنثًا لا غير، وذلك نحو البَطّ والنَّحل. وزعمَ أبو موسى[(٣)] أنَّ البقر جاء مؤنثًا فقط، وهو خطأ،

---

(١) ح: وأسد ونجد.
(٢) قال والتذكير أكثر: انفردت به ح.
(٣) تقدم هذا في ٩: ٣٠١.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[1]، فذكّر، وقرئ في غير السبعة: ﴿تَشابَهُ﴾[2] [أي][3] تَتَشَابَهُ، فأنّث. وكذلك أيضًا نُقل أنَّ بعض أسماء الأجناس قد جاء مذكرًا لا غير، وذلك نحو القَمح والعِنَب، فكان ينبغي أن ينبِّه المصنف على ذلك.

وقال أبو بكر[4] بن السَّرّاج: التذكير لا يحتاج إلى تأويل، يعني في اسم الجنس لأنَّ اللفظ مفرد، والتأنيث والجمع خروج عن موجب اللفظ، فوجب أن يُحمَلا على معنى الجماعة والجمع.

وقال ابن يَسْعون: وصفُ (السَّحاب) بـ(الثِّقال) التي هي صفة مجموعة دليلٌ على أنه يعني به الجمع؛ فهو كما عنى بـ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ الجماعة.

وقال أبو الحسن: التَّمر والشَّعير وجميع هذا الباب بمنزلة كم ومَن وما وأيّ؛ وترجمَ الجميع (بابٌ من الأسماء التي تكون في المعنى جمعًا ولفظُها لفظُ الواحد). وقال: ((وهذا كلُّه يُحمل على اللفظ والمعنى، تقول: شجرٌ أَخضَرُ وخَضراءُ وخُضْرٌ)).

وكذلك قال أبو العباس[5]، واحتجَّ على تذكير اللفظ بكونه ينصرف مسمًّى به في كل قول، قال: ((وإنما دَخَلَه التأنيثُ على معنى الجماعة)). قال: ((ومَن أنَّثه فليس إلى الاسم يقصد، ولكن يؤنِّثه على معناه)). فهذا وقول أبي الحسن سواء.

وبقولهما أخذ أبو بكر[6] أنَّ التذكير والإفراد بحق اللفظ، والتأنيث وجمع الصفة بحق المعنى.

---

(١) الآية ٧٠ من سورة البقرة.

(٢) تقدم هذا في ٩: ٣٠١، وزد على ما فيه البحر المحيط ٢: ٤٩٠.

(٣) أي: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) وقال أبو بكر ... ذكر هذا في الإغفال: سقط من ح.

(٥) المذكر والمؤنث له ص ٨٦ - ٨٧، ١١١.

(٦) الأصول ٢: ٤٠٨، ٤١٢ - ٤١٣.

وأبو علي يرى[١] أنه محمولٌ على المعنى في التذكير والتأنيث وجمع الصفة.

وقال ابن هشام: ((جميع النحويين - فيما أعلم - جعلوا التأنيث والتذكير في هذا الباب قياسًا سواء إلا أبا حاتم، فإنه قال في (كتاب التذكير والتأنيث) له[٢]: (أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكَّرًا، وهو الغالب على أكثر العرب، يقولون: هذا شجرٌ أَخضرُ، ورُمّانٌ إمْليسيٌّ[٣]، ورُبَّما أَنَّثَ أهلُ الحجاز وغيرهم بعض هذا، ولا يقيسون[٤] ذلك في كل شيء، ولكنْ في خَواصّ، فيقولون: هي البَقَر، والبقرُ في القرآن مذكَّر، ورُبَّما أَنَّثوه)).

ثم قال: ((وما علمنا أحدًا يؤنِّث الرُّمَّان ولا الْمَوْز ولا العِنَب، والتذكير هو القياس والغالب والأكثر)). وذكر /أنَّ الحمام واليَمام والجراد يذكَّر لا غير. وكذلك [٧: ١٦٩/ب] الكَلِم، قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٥]، وقد جاء في وصفه الجمعُ والإفراد كثيرًا، قال أبو حاتم[٦]: (يقال: قَنًا طِوالٌ، وقَنًا مُسْنَدٌ ومَسانيد، وقال حُمَيْد ابن ثَور الهلاليُّ[٧]:

بِمَثْوَى حَرامٍ ، والمطيُّ كأنَّها ... قَنًا مُسْنَدٌ ، هَبَّتْ لهنَّ خَريقُ

فجَمع بين الجمع والإفراد في قوله مُسْنَد ولهنَّ). وقال أبو علي بعد إنشاده بيتَ عَبيد بن الأَبرَص[٨]:

---

(١) التكملة ص ١٢٢.
(٢) المذكر والمؤنث له ص ٨٢ بتصرف.
(٣) الإمليسيّ: الذي لا عَجَمَ له في حبه. د: أمانسيّ.
(٤) في المخطوطات: يقيس. والتصويب من كتاب أبي حاتم.
(٥) الآية ٤٦ من سورة النساء.
(٦) المذكر والمؤنث له ص ٨٥ بتصرف.
(٧) ديوانه ص ٣٤. القنا: الرماح. والخريق: الريح الشديدة الهبوب تنخرق من كل جهة.
(٨) البيت لعَبيد أو لأوس بن حجر. ديوان عبيد ص ٤٥ وديوان أوس ص ١٥ والتكملة ص ١٢٢ والمصباح لابن يسعون ٢: ١٠٢٣ [١٨٣]. يصف سحابًا. مسفّ: قريب من الأرض. وهيدبه: ما تدلَّى منه كأنه خيوط. الذي في المخطوطات: يكاد يرفعه.

دانٍ مُسِفٍّ فُوَيْقَ الأرضِ هَيدَبُهُ يَكادُ يَدْفعُه مَن قامَ بالراحِ

(فالتأنيث على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع)[1]. واستدلَّ أبو على أنَّ هذه الأسماء تُحمل على معنى الجمع بقوله تعالى: ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾[2]، فـ(بين) لا تدخل على اسم واحد إلا أن يكون جمعًا أو مثنًّى، وتقول: جلستُ بين القَصَب وبين الشَّجَر. ذكر هذا في (الإغفال)[3])).

ص[4]: الغالبُ في الصفات المختصّة بالإناث إن لم يُقصَد بها معنى الفعل أن لا تلحقها التاءُ لتأديتها معنى النسب؛ أو لتذكير ما وُصف بها في الأصل، أو لأمنِ اللَّبس، ورُبَّما جاءت كذلك صفاتٌ مشتركة.

ش: مثالُ الصفات التي تختصُّ بالإناث: طالقٌ[5]، وحائض، وطامِث[6]، ومُرضِع، وفارِك[7]، وعاطِل، وكاعِب، وحادّ[8]، وناهِد[9]، وناتِق: للكثيرة الولد، وشاةٌ لَبُون للوالدة[10]، وناقةٌ شارِف[11]، وماخِض، وشائل[12]، وفاطِم[13]، ووالِهٌ: إذا

---

(١) التكملة ص ١٢٢.

(٢) الآية ٤٣ من سورة النور، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾.

(٣) الإغفال ١: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) جعلت هذه المسألة في التسهيل ص ٢٥٤ فصلًا.

(٥) امرأة طالق: مخلّاة من عقد نكاح الزوج.

(٦) امرأة حائض وطامث: هي التي اجتمع دمها ثم جعل يخرج منه شيء بعد شيء.

(٧) امرأة فارك: مبغضة زوجها. وعاطل: لا حلي عليها. والكاعب: الجارية التي كَعَبَ ثدياها.

(٨) امرأة حادّ: أي تاركة للزينة حزنًا على زوجها في عدّتها.

(٩) جارية ناهد: نَهَدَ ثَدياها.

(١٠) ك، د: للولادة. ح: وشرة الولادة.

(١١) ناقة شارف: مُسِنّة هَرِمة. وناقة ماخض: ضربها المخاض.

(١٢) ناقة شائل: شالت ذنبها للقاح.

(١٣) ناقة فاطم: بلغَ حُوارُها سنة ففُطم.

اشتدَّ وَجدُها[1]، وشاةٌ داجِنٌ وراجِن: مُستأنِسة، ورِيحٌ عاصِف، وواضِعٌ: للتي تضع خِمارها[2]، وطاهِر[3]، وقاعِد[4]، وحامِل، وعائذ[5]، وحائل[6]، فهذه إن قُصد بها أنها فعلت أو تفعل أُنِّثت بالتاء في الغالب نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾[7]، وقال الشاعر[8]:

كَمُرْضِعةٍ أَولادَ أُخرى ، وضَيَّعَتْ ... بَني بَطْنِها، هذا الضَّلال عن القَصْدِ

وقال آخر[9]:

أيا جارتي بِيني فإنَّكِ طالِقَهْ ... كَذاكِ أُمورُ الناسِ غادٍ وطارِقَهْ

وقال الأعشى[10]:

تَمَخَّضَتِ المنونُ لـهَ بِيومٍ ... أَنَى ، ولِكُلِّ حاملةٍ تِمامُ

ثم علَّل المصنف عدم لحاق التاء للصفة بكونها تؤدي معنى النسب نحو طالق أي: ذات طَلاق، وحائض: ذات حَيض، وهذا التعليلُ أَظُنُّه قولَ الخليل[11]. وبكونها

---

(١) ناقة واله: اشتدَّ وجدُها على ولدها.
(٢) أي: لم يكن عليها خمار.
(٣) امرأة طاهر: هي التي انقطع عنها دم الحيض.
(٤) امرأة قاعد: قعدت عن الحيض.
(٥) ناقة عائذ: حديثة النتاج.
(٦) ناقة حائل: لم تحمل عامها.
(٧) الآية الثانية من سورة الحج.
(٨) تقدم البيت في ١٠: ٣٠٧، ١٥: ٧٣.
(٩) البيت للأعشى في ديوانه ص ٣١٣. الجارة هنا زوجته. وبيني: فارقي.
(١٠) كذا! وليس في ديوان الأعشى قصيدة على هذا الوزن بهذا الروي. والبيت للحارث بن مُسْهِر الغَسّاني أو غيره. الاختيارين ص ١٦٦ وفيه تخريج القصيدة التي هو فيها. تمخضت: لقحت وأتت. له: أي لكسرى. وأنى: حان وقته. وتمام: نهاية.
(١١) الكتاب ٣: ٣٨٣ - ٣٨٤ وإسفار الفصيح ٢: ٧٨٢.

وُصف بها في الأصل مذكَّر، كأنه قال: شخصٌ طالِق وحائض، وهذا التعليلُ أظنُّه /قولَ س[1]. أو لأمن اللَّبس لأنَّ التاءَ الأصلُ فيها إذا دخلتْ في الصفات أن تكون [٧: ١٧٠/أ] فارقةً بين وصف المذكر والمؤنث؛ وهذا وصف مختصٌّ بالمؤنث، فلا يُحتاج فيه إلى فرقٍ لعدم وجوده في المذكر، فلَمّا أُمن اللَّبس لم تلحق. وهذا التعليلُ بأمن اللَّبس في الصفات المختصة بالمؤنث هو قولُ الكوفيين[2]، وفي بعض الكتب أنه قولُ الكسائيّ[3] وبعض الكوفيين، قالوا[4]: ((ويجوز إدخال الهاء لأنه تأنيث صحيح)).

وقال الفراء في (المذكر والمؤنث)[5] من تأليفه: ((ورُبَّما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر، وليس ذلك بحسن في الكلام، وأنشد:

أيا جارتي بِيني فإنَّكِ طالِقَهْ ....))

ونَسَبَه للأعشى. قال[6]: ((وأنشدني بعض العرب[7]:

رأيتُ خُتونَ العامِ والعامِ قَبلَهُ كحائضةٍ يُزْنَى بها غيرِ طاهرِ))

وأمّا على رأي البصريين[8] فإنك إذا أردتَ الفعل فلا بُدَّ من الهاء حَملًا على ضارِب وضاربة، وإن أردتَ غير الفعل لم تُدخل الهاء، ففي التعليل خلافٌ بين س

---

(١) الكتاب ٣: ٢٣٧، ٣٨٣ وإسفار الفصيح ٢: ٧٨٢.

(٢) إسفار الفصيح ٢: ٧٨١ والإنصاف ٢: ٧٥٨ - ٧٨٢ [١١١]، والمذكر والمؤنث للفراء ص ٥٨، ولابن الأنباري ١: ١٣٩ وفيه: ((الفراء وأصحابه)).

(٣) تقدمت نسبته له في ١٥: ٧٣.

(٤) إسفار الفصيح ٢: ٧٨١.

(٥) المذكر والمؤنث له ص ٥٨.

(٦) المذكر والمؤنث له ص ٥٩.

(٧) تقدم البيت في ١٥: ٧٣.

(٨) إسفار الفصيح ٢: ٧٨١ - ٧٨٢ والإنصاف ٢: ٧٥٨ - ٧٨٢ [١١١].

والخليل. وقد رُدَّ[1] قول الكوفيين بقولهم ناقةٌ ضامِر وجملٌ ضامِر، فعدمُ دخول الهاء هنا دليلٌ على أنهم ما قصدوا محض الفرق بل الحمل على الفعل.

وقال ابن الأنباري[2]: ((يلزم البصريين أن يقولوا هند قائم وجالس على هذا المعنى))، يعني[3] أن لا يريدوا الفعل. قال[4]: ((ويدلُّ على صحة قول الفراء والكوفيين قولُ العرب في المرأة قاعِدة من القعود، أدخلوا الهاء، ومن الحيض لم يُدخلوا الهاء، بل قالوا امرأة قاعِد)).

ثم قال المصنف: **وربَّما جاءت كذلك صفاتٌ مشتركة**، أي: وربَّما جاءت بغير تاء صفاتٌ يشترك فيها المذكر والمؤنث، ومثالُ ذلك جُنُبٌ وعَزَبٌ وضامِرٌ[5]، تقول: رجلٌ جُنُبٌ، وامرأة جُنُبٌ، ورجلٌ عَزَبٌ، وامرأةٌ عَزَبٌ، وجَمَلٌ ضامرٌ، وعَنْزٌ ضامرٌ، وكذلك بازِلٌ[6]، وعَقيم، وعاقِر، وعاشِق، وجَمَلٌ نازِعٌ[7]، ورجلٌ أيِّمٌ[8]، وغلامٌ بالغٌ، وسافِر إذا سَفَرَ[9] عن وجهه، ورجلٌ عانِسٌ: إذا طالَ مكثُه بلا زَوج، ورأسٌ ناصلٌ من الخضاب، ولِحيةٌ ناصِل، ورَجُلٌ بِكْرٌ، ووَقاحُ الوجهِ[10]، وكَهام[11]، وفَرَسٌ كُمَيْتٌ

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) المذكر والمؤنث له ١: ١٤٩ بتصرف.

(٣) زيد هنا في ح: عن.

(٤) المذكر والمؤنث له ١: ١٥٢ - ١٥٣ بتصرف.

(٥) وضامر ... وامرأة عزب: سقط من ح.

(٦) البازل من الإبل: الذي خرج نابه وذلك في تاسع سنيه.

(٧) أي: ينزع إلى وطنه.

(٨) رجل أيِّم: لا امرأة له.

(٩) ح: أسفر.

(١٠) امرأة وقاح الوجه: قليلة الحياء.

(١١) كهام: كليلة.

للذكر والأنثى، وامرأةٌ أمين ووصِيٌّ ووزير ووَكيل وكَفيل، وكذلك شاهِد؛ لأنَّ أكثرها يكون للرجال دون النساء، فحُمل عليه، فأدخَلوا الهاء على القياس، فقالوا وَكيلة ووَصِيّة، قال الفراء في (كتاب المذكر والمؤنث) من تأليفه قال[1]: ((لأنه أكثر ما يكون في الرجال دون النساء، فلما احتاجوا إليه في النساء[2] أجرَوه على الأكثر من موضعيه. وأنت قائل: مؤذِّنُ بَني فلان امرأة، وفلانة شاهد؛ لأنَّ الشهادات والأذان تقلُّ في النساء)). قال[3]: ((وربَّما جاء في الشعر بالهاء، قال الشاعر، وهو ابن[٧: ١٧٠/ب]

فلـــو جـــاؤوا بِبَـــرَّةَ أو بهِنـــدٍ لَبايَعْنـــا أَمِـــيرةَ مؤمنينـــا

وليس بخطأ أن تقول[5] وَكيلة ووَصِيّة إذا أفردتها وأوردتها[6] بذلك الوصف، وقال ابن أحمر في التذكير، وهو وجه الكلام[7]:

فَلَيـــتَ أَمـــيرَنا - وعُزِلْـــتَ عنـــا - مُخَضَّـــبةً أناملُهـــا كَعـــابُ))

انتهى.

ومِن ذلك الوصفُ بالمصادر نحو عَدْل ورِضًا وضَيْف، وربما أدخَلوا الهاء فقالوا عَدْلة وضَيْفة، وتقول: رجلٌ نَجِسٌ، وامرأةٌ نَجِسٌ، وقالوا شاةٌ نَطيحٌ على الأصل[8].

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ٦١.

(٢) فلما احتاجوا إليه في النساء: سقط من ك. في النساء: سقط من ح.

(٣) المذكر والمؤنث له ص ٦١ - ٦٢.

(٤) البيت له في الوحشيات ص١٠٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٤٨.

(٥) ك، ح: يقولوا.

(٦) في المخطوطات: وأردتها. والتصويب من كتاب الفراء.

(٧) ليس في شعر ابن أحمر، وهو في أنساب الأشراف ٥: ٧٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٤٧ وغريب الحديث للخطابي ٢: ٥١٨.

(٨) وقالوا شاة نطيح على الأصل: سقط من ح.

ص: لا تلحق التاءُ غالبًا صفةً على مِفْعال، أو مُفْعِل، أو مِفْعيل، أو فَعُول بمعنى فاعِل، أو فَعيل بمعنى مَفْعول، إلا أن يُحذف موصوفُ فَعيل فتلحقه، ولِشَبَهِه بِفَعيل بمعنى فاعِل قد يُحمَل أحدُهما على الآخر في اللحاق وعدمه، وربَّما حُمل على فَعيل في عدم اللحاق فُعَالٌ وفَيْعِلٌ[١].

ش: مثالُ الصفة على مِفْعال مِئناث[٢]، ومِذكار، ومِقْلات: لا يعيش[٣] لها ولد، ومِحْماق: تَلد الحَمقى، ومِكسال[٤] ومِغْناج[٥]، ومِتْفال للتي لا تتعطر، ومِعْطار[٦]، فهذه صفات مشتركة على مِفْعال هي للمذكر والمؤنث بغير تاء.

ومثالُها على مُفْعِل قولُ العرب: امرأة مُذْكِر ومُحْمِق، وذئبة مُجْرٍ[٧]، وظَبْية مُخْشِف[٨] ومُغْزِل ومُطْفِل، ومُجِدٌّ[٩]، ومُعْصِر للتي أدركتْ، ومُسْلِف للتي بلغت خمسًا وأربعين، ومُتْئم[١٠] ومُثْقِل[١١] ومُقْرِب[١٢]، وأتانٌ مُرْفِع[١٣] إذا أشرفَ ضَرعُها للولادة،

---

(١) ح، د: وفعيل.

(٢) امرأة مئناث: من عادتها أن تلد الإناث كثيرًا. ومذكار: من عادتها أن تلد الذكور كثيرًا.

(٣) لا يعيش ... لا تتعطر: سقط من ك، د.

(٤) امرأة مكسال: لا تكاد تبرح مكانها، وهو مدح لها.

(٥) جارية مغناج: فيها تكسُّر وتدلُّل.

(٦) امرأة مِعطار: كثيرة استعمال العطر. ومعطار: سقط من ح.

(٧) ذئبة مجرٍ: ذات جِراء.

(٨) مخشف: معها خِشْف أو خِشْفة. ومغزل: معها غزال أو غزالة. ومطفل: معها طفل.

(٩) امرأة مُجِدّ: تركت الزينة للعِدّة.

(١٠) امرأة متئم: معها توءمان أو أكثر منهما.

(١١) المرأة المثقل: التي عظُم ما في بطنها.

(١٢) امرأة مقرب: دنا وِلادُها.

(١٣) ح: مرضع.

قال الفراء[١]: «حذفت الهاء لأنه[٢] من نوع طامث وطاهر؛ لأنَّ الغزلان والأطفال إنما يَكُنَّ مع الأمهات، ولا يَكُنَّ مع الآباء، فجرى على الأمهات، ولم يكنْ للذَّكَر فيهنَّ حَظٌّ، فألقيت الهاء».

ومثالُها على مِفْعيل مِحضير[٣]، ومِئشير[٤]، ومِعطير[٥]، ومِكثير[٦]، ومِغليم[٧].

ومثالُها على فَعُول بمعنى فاعِل صَبور وشَكور وضَروب وفَعول[٨] وقَتول وغَيور وجَهول وضَحوك وظَلوم ووَلود ووَدود وعَروس، عُدل كله[٩] عن فاعِل إلى فَعول.

وقولُه **بمعنى فاعِل** احترازٌ من أن تكون بمعنى مَفعول، فإنها تدخلها التاء نحو: أَكولة بمعنى مأكولة، ورَكوبة، ولَبونة، وقَتوبة[١٠]، وعَلوفة، وجَزورة.

وربَّما حذفوا الهاء إذا كان خاصًّا بالمؤنث، فقالوا حَلوب ورَغوث[١١] ورَكوب، قال تعالى: ﴿فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ﴾[١٢]، وفي مصحف عبد الله (رَكوبتُهم)[١٣]. وقال أبو عبيدة: الحَلوبة والحَمولة والرَّكوبة ونحوه تكون للواحد والجمع، فإذا أسقطوا الهاء فلا تكون إلا للجمع.

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ٦٥.
(٢) د: لأنها.
(٣) فرس محضير: شديدة الحُضْر، وهو العَدْو.
(٤) امرأة مئشير: بَطِرة. وقيل: نشيطة.
(٥) امرأة معطير: كثيرة التعطُّر.
(٦) امرأة مكثير: كثيرة الكلام.
(٧) امرأة مغليم: شديدة الغُلْمة، أي: شديدة الشهوة للجماع. ح: ومعطير ومنطيق.
(٨) ح: وقفول.
(٩) ح: عدول فيه.
(١٠) القتوبة من الإبل: التي توضع الأقتاب على ظهرها.
(١١) الرغوث: التي تُرضِع. د: خلوب ورغوب.
(١٢) الآية ٧٢ من سورة يس.
(١٣) تقدمت في ص ٢٥.

وقالوا[1] في فَعول بمعنى مَفعول امرأة أَتوم: مُفْضاة[2]، وخَروس: إذا عُمل لها شيء عند الولادة، وقد خَرَّستها[3]، وامرأة ذَعور: تُذْعَر مِن كلِّ شيء، وناقة سَلوب: إذا سُلبت ولدها بذبح أو موت[4]، وقيل[5]: إذا أَلقَته لغير تمام، وخَلوج: بمعنى سَلوب في ألفاظ[6].

وفي قوله **بمعنى فاعِل** تَجَوُّز لأنه إذ ذاك يدلُّ على المبالغة، فليس بمعنى فاعِل /[٧: ١٧١/أ] حقيقة لأنَّ فاعِلًا لا دلالة فيه على المبالغة، فلو قال (لا بمعنى مَفعول) لكان أبعد من التجوُّز.

ومثالُ فَعيل بمعنى مَفعول جَريح وقَتيل ودَهين ورَمِيّ ونحوها، إلا أنه إذا أُريد بفَعيل بمعنى مَفعول الإخبار بأنه مُتَّخَذ لأمرٍ أدخلت الهاء، تقول: هذه ضَحِيّة، للذكَر والأنثى، وهذه ذَبيحة بني فلان.

واحتَرز بقوله **بمعنى مَفعول** من نحو مَريض وظَريف وشَريف، فإنه ليس بمعنى مَفعول لأنَّ الفعل منه مَرِضَ مَبنيًّا للفاعل، فتقول في المؤنث مَريضة، فتُدخله التاء.

وقد جاء من هذا النوع ألفاظ لم تدخلها التاء، وذلك مِلحَفةٌ جَديد، ومُلاءةٌ قَشيب[7]، وشاةٌ سَديس[8]، وريحٌ خَريق[9]، وكتيبة خَصيف، وهي السوداء من

---

(١) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٢) أي: التي التقى مسلكاها عند الافتضاض.

(٣) خَرَّستها: عملت لها الخُرْسة، وهي الطعام الذي يُتَّخَذ للنُّفَساء.

(٤) جمهرة اللغة ١: ٣٤٠.

(٥) المخصص ١٦: ١٤٩.

(٦) انظر بعضها في المخصص ١٦: ١٤٩.

(٧) ملاءة قشيب: جديد.

(٨) سديس: أتت عليها السنة السادسة.

(٩) خريق: باردة شديدة الهبوب.

السلاح، حُذفت التاء من هذه لغير قياس إذ ليس بمعنى مَفعول، وأمّا قَريب وبَعيد فتكون للمذكر والمؤنث.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[1] ففيه وجهان: أحدهما[2] أنه فَعيل بمعنى مَفعول، أي: مَبْغِيًّا بها. والثاني[3] أن يكون فَعولًا بمعنى فاعِل، ثم أُعِلَّ، وسيأتي الكلام فيه في (فصول البدل) إن شاء الله تعالى.

وقولُه أولًا **لا تلحق التاءُ غالبًا صفةً على كذا وكذا** لأنَّ هذه الأوزان قد جاء منها شيء مؤنث بالتاء، قالوا في مِفعال: مِجذابة للأمر أي مِقطاع له، ومِطرابة، ومِقدامة على الأمر، ومِعزابة. وقالوا في مُفْعِل: كَلْبة مُجْرية ومُجْرٍ، وامرأة مُصْبية[4] ومُصْبٍ، قال الفراء[5]: ((وقد يُدخلون الهاء في ذوات الياء والواو))، قال[6]: ((لأنَّ الحرف سقطت منه الياء، فكرهوا سقوط الهاء مع الياء، ويقولون ناقةٌ مُتْلِيَة[7]، ولم أسمع مُتْلٍ، وهذا مما يُجتمع فيه على الشيء وإن كان غيره يجوز، وقال بعض نساء العرب[8]:

لَسْتُ أُبالي أنْ أكونَ مُحْمِقَهْ إذا رأيتُ خُصْيةً مُعَلَّقَهْ))

---

(١) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٠٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢: ٤٥٣ والممتع ٢: ٥٤٩.

(٤) امرأة مصبية ومصبٍ: ذات صِبية.

(٥) المذكر والمؤنث له ص ٦٥.

(٦) المذكر والمؤنث له ص ٦٥ - ٦٦.

(٧) متلية: يتلوها ولدها.

(٨) لم يسمّ أحد ممن أنشده المرأة التي قالته، وتخريجه في المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٦، وكل مصادره متأخرة عنه.

وقالوا: امرأة مُكْيِسة[1]، وأنشد ابن السِّكِّيت[2]:

فلو كُنتُم لِمُكْيِسةٍ أَكاسَتْ وكَيْسُ الأُمِّ أَكيَسُ للبَنينا

وقالوا في مِفْعيل مِسْكينة حَمْلًا على فَقيرة لأنه بمعناه. وقالوا أيضًا: امرأةٌ مِسكين.

وقالوا في فَعول لا بمعنى مَفعول فَروقة[3] ومَلولة وصَرورة، وهذه رَضوعة[4] الفصيل: إذا كانت ظئرًا[5] له، حكاها الفراء[6].

وقولُه **إلا أن يُحذف موصوف فَعيل فتلحقه** تقول: مررتُ بقَتيلةٍ، ورأيتُ قَتيلةَ بَني فلان، إنما كان ذلك لأجل الالتباس؛ لأنك لو قلتَ مررتُ بقَتيلٍ، ورأيتُ قَتيلَ بَني فلان - لَتُوُهِّمَ أنه مذكَّر، بخلاف إذا قلتَ: امرأةٌ قَتيلٌ، فأجريتَها على الموصوف، فإنه يُعرَف التأنيث في الوصف بتأنيث الموصوف، فلَمّا حذفتَه لم يَبقَ ما يدلُّ على التأنيث، فاحتيجَ إلى التاء.

وأَفهَم قولُ المصنف أنه إذا حُذف /**[٧: ١٧١/ب]**الموصوف لحقت التاء، وليس هذا على إطلاقه، بل قد يُحذف الموصوف وتأتي بما يُبَيِّنُ أنه وصفٌ لمؤنث فلا تلحق التاء؛ مثالُ ذلك: رأيتُ قَتيلًا من النساء، فلا يُحتاج في هذا إلى علامةٍ لأنَّ قولك (مِن النساء) أَوضحَ أنَّ قَتيلًا من صفات النساء هنا، قاله أبو حاتم[7].

---

(١) مكيسة: تلد الأكياس.

(٢) أنشده في إصلاح المنطق ص ٢٦٩ ولم ينسبه، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح ص ٤٦٢ لرافع بن هُرَيْم.

(٣) امرأة فروقة: تفزع من كل شيء. وملولة: كثيرة الملل. وصرورة: لم تَحُجّ.

(٤) رضوعة: مُرضعة.

(٥) الظئر: العاطفة على ولد غيرها المرضعة له من الناس والإبل.

(٦) المذكر والمؤنث له ص ٦٤.

(٧) المذكر والمؤنث له ص ٧٥. قاله أبو حاتم: سقط من ح.

وقولُه **ولِشَبَهِهِ** أي: ولِشَبَهِ فَعيلٍ الذي هو بمعنى مَفعولٍ بفَعيلٍ[1] الذي هو بمعنى فاعِل **قد يُحمَل**[2] **أحدُهما على الآخر في اللحاق وعدمه**؛ فمثالُ حَمْل فَعيلٍ الذي بمعنى مَفعولٍ في لحاق التاء فيه على فَعيلٍ الذي بمعنَى فاعِلٍ قولُهم: شاةٌ نَطيحة[3]، فأَدخَلوا فيه التاء، وكان قياسه أن لا تدخل لأنها بمعنَى مَفعول، لكنْ شَبَّهوها بفَعيلٍ الذي بمعنى فاعِل، فأَدخَلوا فيها التاء. وقالوا: امرأةٌ حَميدٌ، بمعنى مَحمودة.

ومثالُ حَمْلِ فَعيلٍ بمعنَى فاعِلٍ في عدم لحاق التاء على فَعيلٍ بمعنَى مَفعولٍ قولُهم: امرأةٌ صَديقٌ، بغير تاء.

وقولُه **ورُبَّما حُمل على فَعيلٍ في عدم اللحاق فُعَالٌ وفَيْعِل** مثالُ حَمْلِ فُعالٍ على فَعيلٍ في ترك تأنيثه بالتاء قولُهم: مُدْيةٌ هُذامٌ[4]، ومُدْيةٌ جُرازٌ، حكاهما س[5]، وقال[5]: ((جعلوا فُعالًا بمنزلة أختها فَعيل)). ولا ينبغي أن يُفهم من فَعيلٍ الذي هو بمعنى مَفعولٍ بل فَعيل الذي بمعنى فاعِلٍ المشبَّه بفَعول، كذا قال س، قال[5]: ((وقد أُجري شيء من فَعيل مستويًا في المؤنث والمذكر، شُبِّهَ بِفَعول، وذلك قولك: جَديدٌ، وسَديسٌ، وكَتيبةٌ خَصيف، وريحٌ خَريق)) انتهى. فعلى هذا لا يكون فَعيلٌ بمعنَى فاعِلٍ حُمل في ترك التاء على فَعيلٍ بمعنَى مَفعولٍ كما قاله المصنف؛ لأنَّ س إنما حملَه على فَعول، وهذا أظهرُ لأنَّ الحمل على ما كان بمعنى فاعِلٍ أَولَى لاشتراكهما في ذلك، بخلاف حمله على فَعيلٍ بمعنَى مَفعولٍ لاختلاف المدلولين، بخلاف حَمْله على فَعولٍ

---

(١) د: على فعيل.

(٢) ح: قد حمل. قد يحمل ... على فعيل الذي بمعنى فاعل: سقط من د.

(٣) ح: قولهم النطيحة.

(٤) هُذام: قاطعة، ومثلها جُراز.

(٥) الكتاب ٣: ٦٣٨.

لاتِّفاق المدلولين في كونهما للمبالغة في فاعِل. وإنما حُمل فُعَالٌ على فَعيلٍ لأنهما أَخَوان، قال س[1]: ((ألا ترى أنك تقول: طَويلٌ وطُوالٌ، وبَعيدٌ وبُعادٌ، وشَجيعٌ وشُجاعٌ، وخَفيفٌ وخُفافٌ. وتُدخلُ في مؤنَّثِ فُعَالٍ الهاء كما تُدخلُها[2] في مؤنَّثِ فَعيل)). انتهى.

ومثالُ حَمْل فَيْعِلٍ على فَعِيلٍ في عدم لحوق التاء قولُه تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[3]، وليس بفَعْل، إنما هو فَيْعِل، أصلُه مَيِّت، فخُفِّف كما خُفِّف هَيِّن ولَيِّن، وقالوا: ناقةٌ رَيِّض، قال الشاعر، وهو الراعي[4]:

فكأنَّ رَيِّضَها إذا ياسَرْتَها ... كانتْ مُعاوِدَةَ الرَّحيلِ ذَلولا

جعلوه بمنزلة جَديد وسَديس، والناقةُ الرَّيِّض: الصَّعبة.

وقد حُذفت الهاء مِن أبنيةٍ مختلفةٍ للمؤنث، مِن ذلك: امرأةٌ حَصانٌ[5]، وحَربٌ عَوانٌ[6]، وناقةٌ أُجُدٌ[7]، وسُرُحٌ[8]، وحُرْجُوجٌ: طويلةٌ على الأرض، وضِرْزِمٌ: أَسَنَّتْ، ودِلْقِمٌ: تكسَّرت أسنانُها، وعُطْبُول: طالَ عنقُها، وخَوْدٌ: حَسَنَةُ /[٧: ١٧٢/أ]الخَلق، وعُطُلٌ[9]، وفُضُل: في ثوب واحد، وأرضٌ جُرُزٌ[10]، وقَفْرٌ، وامرأةٌ

---

(١) الكتاب ٣: ٦٣٤ وشرحه للسيرافي ١٥: ١٧.

(٢) زيد هنا في ك، د، ن: التاء. وفي ح: الهاء.

(٣) الآية ١١ من سورة ق.

(٤) البيت في شعره ص ٢١٨ والكتاب ٣: ٦٤٣. يصف نوقًا. وياسرتها: سهلتها وطلبت تيسيرها. ح: إذا باشرتها.

(٥) امرأة حصان: عفيفة.

(٦) حرب عوان: قوتل فيها مرة بعد مرة.

(٧) ناقة أجد: صلبة شديدة.

(٨) ناقة سرح: سريعة. ح: وسرج. د: وسراح.

(٩) امرأة عطل: لا حلي عليها.

(١٠) أرض جرز: لا تُنبت شيئًا.

خَلْبَنٌ، وهي الخَرقاء، وأُذُنٌ حَشْرٌ[١]، وبئرٌ خِضْرِمٌ وعَيْلَمٌ: للكثيرة الماء، وذلك[٢] في أوزان كثيرة، ذُكرت في (المخَصَّص)[٣].

ص: وصوغُ فَعيلٍ بمعنى مَفعولٍ مع كثرته غيرُ مَقيس، ويجيء أيضًا بمعنَى مُفْعَلٍ ومُفْعِلٍ قليلًا، وبمعنَى مُفاعِلٍ كثيرًا.

ش: ذكر المصنف هنا أنَّ بناء فَعيلٍ بمعنى مَفعولٍ غيرُ مُطَّرد، وقد ذكرَ ذلك في (باب اسم الفاعل)[٤] في آخر الفصل الذي فيه، وقال: **خلافًا لبعضهم** يعني في اطِّراده، وأنه يجوز القياس على ما سُمع من ذلك إذ[٥] كثُر ذلك كثرةً تُوجب القياس، ومَن قاسَ ذلك ينبغي أن يَشترط في صوغه أن يكون صوغه من فِعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ متصرِّفٍ تامٍّ؛ لأنَّ ما وُجد عن العرب مَصوغًا كذلك إنما هو مَصوغٌ مما[٦] ذكرناه.

وقولُه **ويَجيءُ أيضًا بمعنى مُفْعَلٍ** قد تقدَّم هذا الحكم في (باب اسم الفاعل)[٧] أيضًا، وذلك نحو: أَعْقَدتُ العسلَ فهو عَقيد، أي: مُعْقَد.

وقولُه **ومُفْعِلٍ قليلًا** قالوا سَميع بمعنى مُسْمِع، قال الشاعر[٨]:

أَمِـــنْ رَيحانـــةِ الـــداعي السَّـــميعُ   يُـــؤَرِّقُني، وأصـــحابي هُجـــوعُ

أي: الْمُسْمِع، ومنه عذابٌ أَليمٌ، قالوا: أي: مُؤْلِم.

---

(١) أذن حشر: لطيفة.

(٢) وذلك في أوزان كثيرة ذكرت في المخصص: سقط من ح.

(٣) المخصص ١٦: ١٦٤، وفيه أنَّ الغيلمَ الواسعةُ.

(٤) تقدم هذا في ١٠: ٣٦١ - ٣٦٢.

(٥) ك، د: إذا.

(٦) في الأصول: بما.

(٧) تقدم هذا في ١٠: ٣٦٣.

(٨) تقدم البيت في ١٠: ٣١٩.

وقولُه **وبمعنى مُفاعِلٍ كثيرًا** قالوا: جَليس وقَعيد وخَليط بمعنى مُجالِس ومُقاعِد ومُخالِط.

ص: وقد يُذَكَّرُ المؤنَّث، ويؤنَّثُ المذكَّرُ، حَمْلًا على المعنى، ومنه تأنيثُ المخبَرَ عنه لتأنيث الخبر.

ش: من تذكير المؤنَّث حَمْلًا على المعنى قولُهم: ثلاثةُ أَنْفُسٍ، فألحق التاء في عدد المؤنث، وهي لا تلحق إلا عدد المذكَّر، لكنَّه حمل على المعنى، وكأنه قال: ثلاثةُ أشخاصٍ، قال الشاعر[1]:

ثلاثـــةُ أَنْفُـــسٍ وثَـــلاثُ ذَوْدٍ لقــد جــارَ الزمــانُ علــى عِيــالي

ومِن تأنيث المذكر حَمْلًا على المعنى قولُهم: جاءتْه كِتابي فاحْتَقَرَها[2]؛ لأنَّ الكتاب صحيفة، و[3]:

.... سائلْ بَني أَسَدٍ ما هذه الصَّوتُ

لأنَّ الصوت هو الصيحة، ونحو ذلك.

وقولُه **ومنه** أي: مِن التأنيث حملًا على المعنى **تأنيثُ الْمُخْبَرِ عنه لتأنيث الخبر** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[4] في قراءة مَن قرأ ﴿تَكُن﴾ بالتاء، أنَّث المصدر المنسبك من أنْ والفعل وهو اسم (تَكُنْ) - وهو المخبَر عنه - لتأنيث الخبر، وهو (فِتْنَتَهم)، وكذلك قولُه تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ

---

(١) تقدم البيت في ٩: ٢٦٣، ٢٩١، ٣٠٦.

(٢) جمهرة اللغة ١: ٣٧٠. وأوله: فلانٌ لَغوبٌ. واللَّغوب: الأحمق.

(٣) تقدم في ٦: ١٨٦.

(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير في رواية. السبعة ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

﴿مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن تَكُونَ مَيْتَةً﴾[1]، في قراءة مَن قرأ ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ﴾[2] بالتاء، فإنَّ في (تكون) اسمها، وهو ضمير مذكر يعود على قوله ﴿مُحَرَّمًا﴾، فأنَّثه لتأنيث خبره، وهو ﴿مَيْتَةً﴾[3].

* * *

(١) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام.

(٢) هذه قراءة ابن كثير وحمزة، وروي عن أبي عمرو أنه قرأ بالتاء والياء. السبعة ص ٢٧٢.

(٣) وهو ميتة: سقط من ح.

٧٠ - ص: باب ألفَي التأنيث

لَمّا تقدَّم له في الباب قبل هذا أنَّ علامة التأنيث في الاسم المتمكن تاءٌ ظاهرة أو مقدرة أو ألفٌ مقصورة أو ممدودة؛ ثم /أخذَ في ذكر التاء ومعانيها التي جاءت لها، [٧: ١٧٢/ب] ثم في ذكر أنَّ بعض الصفات قد يلحقها التأنيث، وفرغَ من ذلك - أعقَب ذلك بذكر أَلِفَيِ التأنيث، فبدأ بالمقصورة، وذِكرِ ما تُعرَف به، واستَغنى بذكرِ الموزون عن ذكر الوزن، وذكرَ نحوًا من ثلاثين[(١)] مثالًا، ونحن نشرحها من حيث اللغة، فيَنجرّ بشرحها ذِكرُها.

فذكرَ أولًا أنَّ الألف المقصورة تُعرَف بوزنِ **حُبْلَى**، فكلُّ ما كان على وزن فُعْلَى فإنَّ الألف فيه للتأنيث، نحو حُبْلَى وأُنْثَى وخُنْثَى ورُبَّى[(٢)] وبُشْرَى ورُجْعَى وزُلْفَى وشُورَى، سواء كانت مصدرًا أم وصفًا أم اسمًا غيرهما. والحُبْلَى معناه معروف، والفعل منه حَبِلَتْ بكسر الباء، وأَحْبَلَها غيرُها، وإذا ثبتَ أنَّ الألف للتأنيث فلا تَدخل إذ ذاك على الاسم علامةٌ أخرى.

فأمّا قول العرب بُهْماةٌ[(٣)] مع قولهم بُهْمَى فشاذّ. وقيل: جعلوا الألف كأنها للتكثير[(٤)] في الكلمة، أو للإلحاق[(٥)] عند مَن يُثبت بناء فُعْلَل، وهم الكوفيون[(٦)]

---

(١) في مطبوعة التسهيل ص ٢٥٥ ستة وأربعون مثالًا.

(٢) الرُّبَّى: الشاة التي تربّي ولدها.

(٣) الكتاب ٤: ٢٥٥. والبهمى: نبت له شوك.

(٤) المنصف ١: ٣٧ والخصائص١: ٢٧٤ واللباب ٢: ٢٨٢ والتعريف بضروري التصريف ٣١.

(٥) ك: لتكثير الكلمة والإلحاق.

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ٢: ٣٤٥ وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٦ - ٢٧ وشرح المفصل ٦: ٢٣٣ والتعريف بضروري التصريف ص ٣٠.

والأخفش[١]. وأمّا ما رَوى ابن الأعرابي[٢] مِن صرف دُنْيا فشاذٌ. وكذلك تنوينُ مُوسًى[٣] لموسى الحديد. وقيل[٤]: وزنها مُفْعَل مِن أَوْسَيتُ: حَلَقتُ. وقيل[٥]: الألف للإلحاق.

وقولُه **وحُبَارَى** كلُّ ما كان على وزن فُعَالَى فالألفُ فيه للتأنيث نحو حُبَارَى للذكر من الأَنُوُق[٦]، وهي واحدٌ وجمع. وجُمادَى: الشهر المعروف، وخُزَامَى: نَبت، ونُعَامَى: الريح اللينة[٧]، وسُمَانَى لطائر، ولُبَادَى[٨]، وحُلَاوَى: القَفا، ورُغَامَى: الأنفُ وما حوله، بالغين المعجمة، والرُّعَامَى غير معجمة: نَبْت، وبالغَين والعَين: زيادة الكبد، وشُنَارَى: الهِرّ، ولم يجئ صفةً إلا جمعًا. وزعم أبو بكر الزُّبيدي أنه جاء مفردًا صفةً، وحكى قولهم: جَمَلٌ عُلَادَى[٩].

---

(١) المنصف ١: ٢٧ والخصائص ٢: ٢٧٤ وشرح التصريف للثمانيني ص ٢٠٦ وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٦ وشرح المفصل ٦: ٢٣٣ والتعريف بضروري التصريف ص ٢٩ واللباب ٢: ٢٨٢ وشرح الشافية للرضي ١: ٤٧.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٧٦، وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٧ - ٢٨ وشرح المفصل ٦: ٢٣٤ وشرح الشافية للرضي ١: ٤٨، فقد روي أنه حكى بُهْماة ودُنْياة. ((وأما ما روى ... وقيل الألف للإلحاق)): سقط من ح.

(٣) انظر الأقوال فيها في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٣٢٨ وشرح الشافية للرضي ٢: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٤) الكتاب ٣: ٢١٣ مقاييس المقصور والممدود ص ٧١.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٧٧.

(٦) لم أجد تفسير الحبارى هذا التفسير في مصادري. وفي المخصص ٨: ١٦١ الأنوق: هي الرَّخَمة، وهي طائرة ضخمة بيضاء بعِظَم العُقاب، تضع بيضها في رؤوس الجبال، والذكَر منها العُدْمُل. وقيل: الأنوق: العقاب. وقيل: طائر يشبه الرَّخَمة. انظر اللسان والتاج (أنق).

(٧) وهي ريح الجنوب.

(٨) لبادى: طائر يلصق بالأرض، ولا يطير حتى يطار.

(٩) الاستدراك على سيبويه ص ٨٢، وفيه: علاوى. علادى: قويّ.

وقولُه **وشُقَّارَى** كلُّ ما كان على فُعَّالَى فالألفُ فيه للتأنيث نحو شُقَّارَى، وخُضَّارَى[1]، وحُوَّارَى[2]، والشُّقَّارَى: نَبْت.

وقولُه **وسُمَّهَى** كلُّ ما كان على وزن فُعَّلَى فألفُه للتأنيث نحو سُمَّهَى وبُذَّرَى، والسُّمَّهَى: الهواء، ويقال[3]: ذهبَ في السُّمَّهَى، أي: في الباطل.

قولُه **وفَيضُوضَى**[4] كلُّ ما كان على وزن فَعْلُولَى فألفُه للتأنيث نحو فَيْضُوضَى، وقيل: وزنها فَيْعُولَى، ويقال فَوْضُوضَى وفَيْضِيضَى، والظاهر أنهما فَعْلُولَى وفَعْلِيلَى، وقيل: فَوْعُولَى[5] وفَيْعِيلَى.

قولُه **وبُرَحايا** ما كان على فُعَلايا فألفُه للتأنيث، وذلك بُرَحايا، ولم يجئ غيره، ومعناه العَجَب، وقال ابن القطّاع[6]: هو من البَرْح أو البُرح.

قولُه **وأُرْبَعَى** ثبتَ هذا اللفظ في نسخة للشيخ بهاء الدين الرَّقِّي. والأُرْبَعَى بضم الهمزة وفتح الباء ضربٌ مِن مشي الأرنب.

قولُه **وأَرْبُعاوَى** ما كان على أَفْعُلاوَى فألفُه للتأنيث نحو أَرْبُعاوَى، يقال قعدَ أَرْبُعاوَى: إذا قعدَ مُتَرَبِّعًا.

قولُه **وهَرْنَوَى** كلُّ ما كان على وزن فَعْلَوَى فألفه للتأنيث نحو هَرْنَوَى، وفي كتاب الزبيدي: فَعْلَوَى قَرْنَوَى[7]، وفسّره بأنه نَبتٌ، فلا أدري أهما لفظ واحد

---

(١) الخضارى: الزرع.

(٢) الحوارى: الدقيق الخالي من النخالة.

(٣) جمهرة اللغة ٢: ٨٦٢.

(٤) أمرهم فيضوضى بينهم: هم شركاء فيه أجمع.

(٥) في المخطوطات: فيعولى. والتصويب من الارتشاف ٢: ٦٤٢. وسقط فيعيلى من ن، ح.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر له ص ١٩٤، وفيه: من البَرْح.

(٧) الذي في الاستدراك ص ٩٣: الهَرْنَوَى.

وصُحِّفت القاف بالهاء /أو الهاء بالقاف أم هما لفظان. وقال بعض أصحابنا[(١)]: [٧: ١٧٣/أ] ((وأما الهَرَنَوَى اسم نبات فإنه فَعْلَلَى كالقَهْقَرَى، والواوُ أصل في بنات الأربعة مثلها في وَرَنْتَل[(٢)] شذوذًا، وهو أَولى مِن جعلها زائدةً فتكون الكلمة فَعْلَوَى؛ لأنَّ ذلك بناء لم يَثبت في كلامهم، وأصالةُ الواو في بنات الأربعة قد وُجدت في المضعَّف باطِّراد، وفي غير المضعَّف قليلًا، فجعلُ الواو أصلًا لذلك أَولى)).

قولُه **وقَعْوَلَى** على وزن فَعْوَلَى، وهو بالقاف، وهو ضَرْبٌ من مشي الشيخ. وقال ابن القطاع[(٣)]: ((قَعْوَلَى: إقبالُ إحدى القدمين على الأخرى في المشي)).

قولُه **وبادَوْلَى** ما كان على وزن فاعَوْلَى فألفُه للتأنيث، وذلك بادَوْلَى، وهو موضع، ولم يجئ غيره.

قولُه **وإيجَلَى** ما كان على إفْعَلَى فألفُه للتأنيث نحو إيْجَلَى، وهو موضع، وقال الأصمعي: وهو[(٤)] اسم رجل.

قولُه **وسِبَطْرَى**[(٥)] ما كان على وزن فِعَلَّى فألفُه للتأنيث نحو سِبَطْرَى، [(٦)]ودِفَقَّى، وضِبَغْطَى[(٧)]، ودِمَّى: موضع، وجِيَضَّى[(٨)]. وذكرَ بعضهم[(٩)] فِعَلَّاء ممدودًا،

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٢٤.

(٢) الورنتل: الداهية.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٤.

(٤) ح: هو.

(٥) السبطرى: الانبساط في المشي.

(٦) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة ورد في ح على النحو الآتي: ((وجَفَرَّى، هكذا يُفهَم من كلام المصنف، وقد حكي عَبَنَّى للجمل الضخم، وحَبَرْكَّى منوَّنًا، فعلى هذا لا يكون هذا البناء مختصًّا بالتأنيث إذ قد جاء فيه فَعَلَّى منونًا، فهو بناء مشترك بين التأنيث وغيره)).

(٧) الضبغطى: كلمة يُفزَّع بها الصبيان.

(٨) الجيضى: مشية فيها تبختر واختيال.

(٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩١.

ومنه إِوَزَّاء، وهي مِشية يُعتمد فيها على أحد الجانبين، فعلى هذا يكون الوزن مشتركًا بين ألف التأنيث المقصورة والممدودة، والدِّفَقَّى: مِشية يتدفق فيها ويسرع.

قولُه **وحُذُرَّى** كلُّ ما كان على وزن فُعُلَّى فألفُه للتأنيث نحو حُذُرَّى مِن الحذَر، وبُذُرَّى من التَّبذير، وكُفُرَّى وهو وعاء الطَّلْع.

قولُه **وعُرَضَّى** كلُّ ما كان على فُعَلَّى فألفُه للتأنيث نحو عُرَضَّى من الاعتراض، وكُفَرَّى لغة في الكُفُرَّى. وقد نقل الفراء(١) السُلَحْفَى والسُّلَحْفاة، فعلى ظاهر هذا النقل لا يكون فُعَلَّى من الأوزان المختصة بالتأنيث؛ إذ دخول التاء في مفرده يدلُّ على أنَّ الألف في السُّلَحْفَى ليست للتأنيث إلا إن جُعل دخول التاء نادرًا؛ فيكون مثل قولهم بُهْمَى وبُهْماة، فإنهم نصُّوا(٢) على ندور بُهْماة إذ قد ثَبت منعُ صرف بُهْمَى، ولا مانع له إلا التأنيث اللازم. ونقلَ بعضُهم(٣) مُفَلَّاء ممدودًا، وهو موضع بالحجاز، فعلى هذا لا يكون هذا الوزن مختصًّا بل مشتركًا، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل.

قولُه **وعِرَضْنَى** ما كان على فِعَلْنَى فألفُه للتأنيث نحو عِرَضْنَى، وهو الاعتراض.

قوله **وعُرَضْنَى** ما كان على فُعَلْنَى فألفُه للتأنيث نحو عُرَضْنَى من الاعتراض.

قولُه **ورَهَبُوتَى** كل ما كان على وزن فَعَلُوتَى فألفُه للتأنيث نحو رَهَبُوتَى ورَغَبُوتَى من الرَّهبة والرَّغبة، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل.

قولُه **وحَنْدَقُوقَى** حَنْدَقُوقَى إما أن تكون النون فيه أصلًا فيكون وزنه فَعْلَلُولَى، أو زائدة فيكون وزنه(٤) فَنْعَلُولَى، وقد قيل بالقولين. قال ابن القَطّاع(٥): وهو نبت،

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ١٠٩.

(٢) الكتاب ٤: ٢٥٥: ((وليس هذا بالمعروف)). والمنصف ١: ٣٦: ((وهذا حرف شاذ)).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩١.

(٤) في المخطوطات: أصله.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٧، وفيه اللغات التي ذكرها أبو حيان.

ويقال بكسر الحاء، ويقال بكسر الحاء والدال، ويقال بفتح الدال والقاف مع كسر /الحاء وفتحها. وذكر س[1] حَنْدَقُوقًا فَعْلَلُول[2] وأنه صفةٌ[3]. وفسّرها غيرُ س بأنها [٧: ١٧٣/ب] بَقلةٌ[4]. وبغير ألف ذكرها التصريفيون[5]، وقد ذكرها ابن القَطّاع[6] بألف كما ذكرها المصنف. ويُحتمل أن يكون ذلك وقعَ في شعر فأُشبعت الفتحة فظُنّ أنها بُنيت الكلمة عليها؛ فينبغي أن يُتَوَقَّف في إثبات هذه البنية حتى يُتحقَّق أنها من كلام العرب[7].

قولُه **ودَوْدَرَّى** ما كان على وزن فَوْعَلَّى نحو دَوْدَرَّى فألفُه للتأنيث، وهو العظيم الخِصْيَتين.

قولُه **وهَبَيَّخَى**[8] المحفوظ في هذا اللفظ هَبَيَّخ على وزن فَعَيَّل، وهكذا ذكره البصريون س[9] وغيره[10]، وهو بلغة أهل اليمن الغُلام، والهَبَيَّخة: الجارية، ويقال: هي المرأة المرضع، وامرأة هَبَيَّخة: لا تَرُدُّ كَفَّ لامِس، وقد ذكرها ابن القطّاع[11] بألف كما ذكرها المصنف، فيحتمل هذا اللفظ أن يكون وقعَ في

---

(١) الكتاب ٤: ٢٩٢.

(٢) د، ح: فَيْعَلُولى.

(٣) بمعنى: الرجل الطويل المضطرب. وقيل: هو شبه المجنون لإفراط طوله واضطرابه. وقيل: الناعم.

(٤) هي بقلة تسمى الذُّرَق. العين ٥: ١٣٣ والصحاح (حدق) والمحكم ٤: ٤٣ [العلمية].

(٥) المنصف ١: ١٤٦ والممتع ١: ١٦٠، ٢٥٦ وشرح المفصل ٦: ٢٤٧.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٧.

(٧) في المعرب ص ٢٦٦ أنَّ الأصمعي قال: الحندقوق نَبَطيّ.

(٨) الهبيخى: مشية في تبختر.

(٩) الكتاب ٢: ٢٦٠، ٢٦١، ٤: ٢٦٧.

(١٠) الأصول ٣: ٢٠٤ والإغفال ٢: ١٧٦ والخصائص ٢: ٦٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٨.

(١١) الذي في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٤٦: هَبَيَّخة.

شعرٍ بالألف على طريقة الإشباع، فظُنّ أنها مما بُنيت على الألف للتأنيث، فينبغي أن يُتَوَقَّفَ في ذلك حتى يَثبت هذا البناء من كلام العرب.

قولُه **ويَهْيَرَّى** هذا أيضًا المحفوظ فيه إنما هو يَهْيَرٌّ بغير ألف، وقال أبو بكر ابن السَّرَّاج[(١)]: ((ربَّما زادوا فيه الألف، فقالوا يَهْيَرَّى، وهو من أسماء الباطل)). وزيادة الألف ذكرها ابن القطّاع[(٢)]، وذكرَ أنَّ وزنه فَعْفَلَّى. وصاحبُ (الممتع)[(٣)] ذكر أنَّ وزنه ((يَفْعَلَّى، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل)). وقولهم[(٤)]: (أَكْذَبُ مِنَ اليَهْيَرّ، وهو السَّراب). وقال الزُّبَيديُّ[(٥)]: ((حَجَرٌ يَهْيَرٌّ للصُّلب)). ومِن خَطِّ شيخنا اللغوي رضيّ الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبيّ رحمه الله: ((اليَهْيَرُّ صَمغُ الطَّلْح)) عن أبي عمرو[(٦)]، وأنشد[(٧)]:

أَطعَمتُ راعيَّ مِنَ اليَهْيَرِّ فظلَّ يَعوي حَبِطًا بِشَرِّ
خلفَ استِهِ مِثلَ نَقيقِ الهِرِّ

وهو يَفْعَلٌّ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌّ، وقال الأحمر[(٨)]: ((الحجرُ اليَهْيَرُّ: الصُّلب، ومنه سُمِّي صَمْغُ الطَّلْح يَهْيَرًّا)) انتهى.

---

(١) القول لابن السراج في الصحاح (هير)، ولم أقف عليه في كتاب الأصول.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٧٨.

(٣) الممتع ١: ١٢٩.

(٤) الصحاح (هير).

(٥) الاستدراك على سيبويه ص ١١٩.

(٦) هو أبو عمرو الشيباني. كتاب الجيم ٣: ٣٢٦. ونصَّ عليه في مجمل اللغة ١: ٩٤٣ وسفر السعادة ١: ٥٣٠.

(٧) الرجز في تهذيب اللغة ٤: ١٦٤، ٦: ٤٠٩ والمنصف ١: ١٤١ والصحاح (هير) و(نقق). الحَبِط: المنتفخ البطن عن بَشَم. ونقيق الهر: صوته.

(٨) القول في الصحاح (هير). وانظر تهذيب اللغة ٦: ٤٠٩.

ولم يُثبت يَفْعَلًّا بتشديد اللام في الأوزان س، وظاهرُ كلام هؤلاء إثباتُه، وهو نَصُّ قول أبي بكر الزُّبَيْديّ[1]. قال بعض أصحابنا[2]: ((وأمّا قولهم: حَجَرٌ يَهْيَرٌّ فيُمكن أن يكون أصله يَهْيَرًا خفيفًا على وزن يَفْعَلٍ كيَرْمَعٍ[3]، ثم شُدِّدَ على حدِّ قولهم في جَعْفَرٍ جَعْفَرٌّ، وهذا أَولى مِن إثباتِ بناءٍ لم يوجد في كلامهم)).

وهذا ليس بشيء لأنَّ أبا عمرو وخَلَفًا وابنَ السَّرّاج وغيرهم إنما نقلوه وهو مشدَّد؛ وفسّروه بما ذكرناه عنهم، فلا يُدَّعى أنَّ تشديده كتشديد راء جَعْفَر لأنه لم يُنقل[4] لنا في يَهْيَرّ تخفيف الراء، وكونُ س لم يحفظه لا يَنفي إثباته من لسان العرب، إلا أن يبيِّن أولئك أنهم أَخذوا ذلك من قول الشاعر:

أَطعَمتُ راعِيَّ مِنَ اليَهْيَرِ

أو مما أشبهه، ونقلُ تخفيف الراء يُثبت، فحينئذٍ لا يكون س فاتَه ذلك، وينبغي أن يُجعل ذلك مما ثُقِّلت فيه الراء في الشعر.

[٧: ١٧٤/أ] قولُه /**ومَكْوَرَّى** ما كان على وزن مَفْعَلَّى فألفُه للتأنيث، وهو قليل، ولم يجئ إلا صفة، وهو مَكْوَرَّى للعظيم الرَّوْثة مِنَ الدَّوابّ. وقال بعضهم[5]: الْمَكْوَرَّى: العظيمُ رَوْثةِ الأنف مِنَ الرجال، مأخوذٌ مِنَ الكارة[6]. وقال ابن القَطّاع[7]: مَكْوَرَّى للعظيم الأنف، وذكرَ فيه كسرَ الميم وضَمَّها[8].

---

(١) الاستدراك ص ١١٩. وانظر مقاييس المقصور والممدود ص ٦٢ والمنصف ١: ١٤٠ - ١٤١.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع الكبير ١: ٨١.

(٣) اليرمع: حجر رِخو أبيض.

(٤) نقله المازني. المنصف ١: ١٤٠.

(٥) هو السيرافي. شرح كتاب سيبويه ٥: ١٥٥، ٢٠١ [ط. العلمية]. روثة الأنف: طرف أرنبته.

(٦) الكارة: الكساء أو الثوب يُجعل فيه شيء ويُحمل على الظهر.

(٧) ذكرها مثلثة الميم. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٨) هو مثلَّث الميم. القاموس المحيط (كور) والارتشاف ١: ١٠٧، ٢: ٦٤٤.

وقولُه **ومِرْقِدّى** ما كان على وزن مِفعِلَّى فألفُه للتأنيث، ولم يجئ إلا اسمًا نحو مِرْعِزَّى[(١)]. وزعمَ أبو بكر الزُّبَيدي[(٢)] أنه جاء صفةً، قالوا: رجلٌ مِرْقِدَّى للكثير الرُّقاد. قال بعض أصحابنا[(٣)]: ((فأمّا قولهم رجلٌ مِرْقِدَّى فمِن قَبيل الوصف بالأسماء لأنها صفةٌ غير مطابقة لموصوفها؛ ألا ترى أنها جارية على مذكر، وهي مؤنثة بالألف، والصفةُ إذا كانت كذلك جَرَتْ مَجرى الأسماء، فلا يثبت بها مِفْعِلَّى في الصفات)). وتُفتح ميمُه. وشرحَه ابن القطّاع[(٤)] بأنه الماضي في الأمور.

وقولُه **وشِفْصِلَّى** ما كان وزن فِعْلِلّى فألفُه للتأنيث، وذلك عند مَن أَثبتَ هذا البناء، وهو أبو بكر الزُّبَيديُّ[(٥)] وابن القطّاع[(٦)] وتبعهما هذا المصنف، والشِّفْصِلَّى هو حَمل بعض الشجر يتفلَّق عن مثل القطن، وله حَبٌّ كالسِّمسم، ولم يُثبت س هذا البناء، بل هو من مزيد الزُّبيدي على س واستدراكه، فإن ثبتَ كان دليلًا على إثبات فِعْلِلَّى. وذكرَ ابنُ القُوطيّة شَفَصْلًى على وزن فَعَلًّى منوَّنًا، وهو نباتٌ يلتوي على الشجر، فتكون على هذا ألفه للإلحاق بنحو سَفَرْجَل. وذكرَ ابنُ القَطّاع[(٧)] أنه تُكسر شين شِفْصِلَّى وتُفتح.

وقولُه **ومَرَحَيَّا** كلُّ بناء على وزن فَعَلَيَّا فألفُه للتأنيث نحو مَرَحَيَّا وبَرَدَيَّا وقَلَهَيَّا، ولم يجئ[(٨)] إلا اسمًا، وهو قليلٌ، ومَرَحَيَّا لعبةٌ من المرَح، وقيل: هو موضع، وبَرَدَيَّا: موضع[(٩)]، وقَلَهَيَّا حَفيرة لسعد بن أبي وقّاص، رضي الله عنه.

---

(١) المرعزى: اللَّيِّن من الصوف.

(٢) الاستدراك على سيبويه ص ٩١.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع الكبير ١: ٩٣.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٥.

(٥) الاستدراك على سيبويه ص ١٧٥.

(٦) أبنية لأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٠٣.

(٧) أبنية لأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٨) ولم يجئ ... وقلهيًا: سقط من ن ك.

(٩) قيل: هو نهر بَرَدَى بالشام.

قولُه **وبَرْدَرايا** كلُّ ما كان على وزن فَعْلَلايا فألفُه للتأنيث، وهو اسم. وقال ابن القَطّاع[(١)]: هو موضع، وذكر أنه على وزن فَعْلَعَايا.

قولُه **وَحَوْلايا** ما كان على وزن فَعْلايا فألفُه للتأنيث، وهو اسم[(٢)].

قولُه **وبِفَعْلَى أُنثَى فَعْلان** نحو سَكْرَى، **أو مصدرًا** نحو دَعْوَى، **أو جمعًا** نحو جَرْحَى وزَمْنَى[(٣)] وهَلْكَى ومَرْضَى، **وبفِعْلَى مصدرًا** نحو ذِكْرَى، وهو مني صِرَّى، أي: عزيمة، **أو جمعًا** وذلك كظِرْبَى وحِجْلَى جمع الظَّرِب[(٤)] والحَجَل[(٥)].

ص: فإن ذُكِّر ما سوى ذلك، أو لحقتْه التاءُ دون ندور، أو صُرِف ـ فألفُه للإلحاق، فإن كان في صرفه لغتان ففي ألفه وجهان.

وقد فاتَ المصنفَ من الأبنية التي تختصُّ بألف التأنيث المقصورة شيء، فمن ذلك ما كان على وزن فُعِّيلَى قالوا حُضِّيضَى[(٦)]. وفَعَنْلَى نحو بَلَنْصَى لنوع من الطير واحده بَلَصُوص، وفُعَيْلى نحو قُصَيْرى[(٧)]، ومَفْعِلَّى، ولم يأتِ إلا صفة قالوا مَرْعِزَّى ومَرْقِدَّى للماضي في الأمور[(٨)]، وفَيْعَلى[(٩)] قالوا خَيْسَرَى من الخسارة، وفَعْلِلَّى نحو قَرْقِرَّى للظَّهر، وأفْعَلى نحو أجْفَلى[(١٠)]، ومِفْعَلَّى مِكْوَرَّى لغة في مَكْوَرَّى، ومُفْعَلَّى

---

(١) لم أقف عليه في كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر.

(٢) حولايا: اسم رجل، وقرية بالنهروان.

(٣) الزمنى: من فيهم عاهات.

(٤) الظرب: كل ما نتأ من الحجارة وحُدَّ طرفه. وقيل: الجبل المنبسط. وقيل: الجبل الصغير.

(٥) الحجل: ذكر القَبَج.

(٦) كذا! وهو في التسهيل ص ٢٥٥. الحضيضى: التحضيض.

(٧) القصيرى: أخبث الأفاعي غير أنها أصغر جسمًا.

(٨) للماضي في الأمور: سقط من ك.

(٩) كذا! وقد مثَّل له ابن مالك بـ(خَيْزَلَى)، وهو ضرب من المشي فيه تفكُّك كمشي النسوان.

(١٠) الأجفلى: الدعوة العامة إلى الطعام.

[٧: ١٧٤/ب] مُكْوَرَّى، ومِفْعَلَى مِنْدَبَى للخفيف في الحاجة، وفَنَعْلَى سَنَدْرَى للجريء، وفَنْعَلَى شَنْفَرَى[١][٢]، وفَعْنَلَى صَعْنَبَى /موضع بالكوفة، وفُعَّلَى لُبَّدَى لطائر، وفَيْعُولَى هَيُّولَى وهو أصل الشيء، وتخفّف الياء، وفَعَّلَى نَظَّرَى[٣]، وفُعَالِمَى قُراشِمَى[٤] شجرة، وفَوْعَلَى[٥] قَوْصَرَى، وفَعَيْلَى حَفَيْسَى[٦]، وفَعَلْعَلَى حَدَبْدَبَى[٧]، وفَعَوْلَلى حَبَوْكَرَى للداهية، س[٨] أَثْبَتَه، وفُعْلُلَّى قُرْطُبَّى ضرب من اللعب[٩]، وفُعَّلَّى كُمَّثْرَى.[١٠]

ش: لَمّا فَرَغَ مِن ذكر مُثُل الأوزان التي الألفُ فيها للتأنيث، وذكَر بعد ذلك من القواعد التي تكون الألفُ للتأنيث كونَ الاسم على وزن فَعْلَى: أُنثى فَعْلان، أو مصدرًا، أو جَمْعًا، أو على وزن فِعْلَى: مصدرًا، أو جمعًا - ذكَرَ أنَّ ما سوى فَعْلَى وفِعْلَى المذكورَين إن ذُكِّرَ بوجهٍ من وجوه التذكير، كأنْ يُخبَر عنها إخبار المذكر، أو تُوصَفَ بوصف المذكَّر، أو يُشارَ إليها كما يُشارُ للمذكَّر، أو بغير ذلك من الأشياء التي يُعرَف بها المذكر من المؤنث - كانت الألف للإلحاق، وهذا إن كان الإشارة بـ(**ذلك**) إلى فَعْلَى وفِعْلَى المذكورَين.

---

(١) كذا! وقد مثَّلَ له ابن مالك بـ(خَنْسَرَى).

(٢) الشنفرى: لقب الشاعر العدّاء عمروِ بن مالك الأزدي.

(٣) النظرى: النظر إلى النساء والتغزل بهن.

(٤) في اللسان والتاج (قرشم) أنَّ المقصور اسم بلد، وأمّا الشجر فهو أمُّ قُراشماء بالمد.

(٥) كذا! وقد مثَّل له ابن مالك بـ(خَوْزَلَى).

(٦) رجل حفيسى: قصير لئيم الخلقة لا غناء عنده.

(٧) حدبدبى: لعبة للصبيان.

(٨) الكتاب ٤: ٢٩١.

(٩) هو نوع من الصِّراع يُقَرطِب أحدهما صاحبه على قفاه.

(١٠) في التسهيل ص ٢٥٥ أمثلة لأوزان أخرى لم تَرِد في التذييل، وفيه أيضًا خلل في ضبط بعض الأمثلة، فإنَّنا نجد فيه أكثر من مثال للوزن الواحد. ووافق ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩: ٤٦٢٥ شيخه أبا حيان في إيراد الأمثلة التي شرحها الشيخ من التسهيل عدا كلمتين.

وإن كانت الإشارة إلى جميع الأوزان السابقة فلا يَلزَم لِمَا ذكرَه مِن أنه إذا صُرِف كانت ألفه للإلحاق؛ ألا ترى أنَّ قَبَعْثَرَى[1] مصروف، وليست ألفه للإلحاق، إنما هي للتكثير. وكذلك أيضًا إذا لحقت الكلمةَ تاءُ التأنيث نحو السَّعالَى، فإنك تقول في الواحدة منها سِعْلاةٌ، فتُلحِقها التاء، فيَدُلُّ ذلك على أنَّ الألف فيه ليست للتأنيث بل للإلحاق، إذ لو كانت للتأنيث لَمَا دخل عليها تاء التأنيث إذْ لا يجتمع على الاسم تأنيثان.

وقولُه **دونَ نُدور** قالوا بُهْماةٌ فأنَّثوا بالتاء، نقله س[2]، وليس بالمعروف، والبهمى شوك، وهو لا ينصرف، فدخول التاء عليه على جهة النُّدور، قال[3]:

ويَأكُلْنَ بُهْمَى جَعْدةً حَبَشِيَّةً ويَشْرَبْنَ بَرْدَ الماءِ في السَّبَرَاتِ

وكذلك أيضًا إذا صُرِف الاسم نحو كِيْصًى[4]، فيُستَدَلُّ بذلك على أنَّ الألف فيه للإلحاق؛ إذ لو كانت للتأنيث لامتنع من الصرف، كما يُسْتَدَلُّ بِصَرفِ عُمَرٍ المسمَّى به على أنه منقول مِن جمعِ عُمْرة لا أنه المعدول عن عامِر. ومما جاءت فيه الألف للإلحاق حَبَنْطًى[5] وكَفَرًّى بفتح الكاف والفاء، ولذلك يُصْرَفان في التنكير.

ثم ذَكر أنه إن كان في صرفه لغتان فتكون الألفُ إذا صُرِف للإلحاق، وإذا لم يُصرف تكون للتأنيث، وذلك نحو أَرْطى وعَلْقى[6] ومِعْزى وذِفْرى[7] وتَتْرى[8]، فإنها

---

(١) القبعثرى: الضخم الشديد.

(٢) الكتاب ٤: ٢٥٥.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٨٠، يصف الأتن. الجعدة: النديّة. حبشية: شديدة الخضرة تضرب إلى السواد لريّها. والسبرات: جمع السَّبْرة، وهي الغداة الباردة.

(٤) الكيصى: الذي ينزل وحده ويأكل وحده.

(٥) الحبنطى: القصير ذو البطن.

(٦) العلقى: ضرب من الشجر.

(٧) الذفرى: عظم شاخص خلف الأذن.

(٨) جاء القوم تترى: جاء بعضهم في إثر بعض.

سُمعت من العرب منوَّنة وغير منوَّنة، فمَن أَدخَلَ على أَرْطى وعَلْقى تاء التأنيث وقال أَديمٌ مأروطٌ[1] صرَفَها في النكرة، وكانت ألفُها للإلحاق، ومَن جعل الألف للتأنيث لم ينوّنه، وسَمع أبو عبيدة رؤبةَ يُنشد[2]:

فَحَطَّ في عَلْقَى وفي مُكورِ

فلم يُنَوِّن عَلْقَى. قال: فقلتُ له: ما واحد العَلْقَى؟ فقال: عَلْقاة. قال المازني: لا يَفهم أبو عبيدة هذا، ليس عَلْقَى بتكسير عَلْقاةٍ، ولكنه جمعٌ على غير لفظه، عَلْقاة وعَلْقَى مثل شاة وشاء، لا واحدَ له من لفظه[3].

[٧: ١٧٥/أ] قال الجرمي[4]: ((مِنهم مَن يقول عَلْقًى واحدةٌ وجمع، وكلُّ /شيء لحقته الهاءُ فألفُه لغير التأنيث)) انتهى.

وقالت العرب في مِعْزًى في لغة من صَرف إذا صغّروه مُعَيْز، فدلَّ ذلك على أنَّ الألف للإلحاق؛ إذ لو كانت للتأنيث لثبتَتْ ثُبوتها في حُبلى إذ صُغِّرت، فإنهم يقولون حُبَيْلَى، فلا يحذفون الألف.

وذِفْرَى أقلُّ اللغتين فيها التنوين وجعلُ ألفها للإلحاق، والأكثرُ منعُ صرفها وجعلُها للتأنيث، أنشد أحمد بن يحيى[5]:

---

(١) أديم مأروط: مدبوغ بالأرطى.

(٢) الشطر للعجاج في ديوانه ١: ٣٦٢ والكتاب ٣: ٢١٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٨. يصف ثور وحش يرتعي في ضروب من الشجر. المكور: جمع مَكْر، وهو ضرب من الشجر.

(٣) الحكاية في الخصائص ١: ٢٧٢، ٣: ٣٠٩ والمخصص ١٥: ١٨٠ - ١٨١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٣٩.

(٤) سفر السعادة ١: ٣٧٧.

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢: ١٢١٧ والتكملة ص ١٠٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٤٣. يصف ناقته. حشر: لطيفة محدَّدة. وأسيلة: ملساء مستوية. وأسجح: سهل طويل قليل اللحم.

لهــا أُذُنٌ حَشْــرٌ وذِفْــرَى أَســيلةٌ ... وخَــدٌّ كَمِــرْآةِ الغَريبــةِ أسْــجَحُ

و﴿تَتْرَى﴾[١] نَوَّنَه ابنُ كثير وأبو عمرو على أنَّ ألفه للإلحاق، ولم يُنَوِّنْه الباقون على أنَّ ألفه للتأنيث.

ص: وتُعرف الممدودة بوزنِ حَمْراء إلى آخر الْمُثُل.

ش: لَمَّا فرغَ مِن ذكر الألف المقصورة أخذ يُبَيِّن الْمُثُل التي تكون فيها الممدودة، فاكتفى بالموزون عن ذكر الوزن كما فَعَلَ بالمقصورة.

فنبدأ أولًا بوزن **حَمْراء** فكلُّ ما كان على وزن فَعْلاءَ فألفُه للتأنيث، سواء كان اسمًا مفردًا مصدرًا نحو سَرَّاء وضَرَّاء ورَغْباء[٢]، أم غيرَ مصدر نحو صَحْراء، وهَضَّاء - وهي الجماعة من الناس - أنشدَ الفارسيُّ[٣]:

إليـــه تَلْجـــأُ الْهَضَّـــاءُ طُـــرًّا ... فلـــيس بِقائـــلٍ هُجْـــرًا لِجـــادِ

ومنه الجَمّاء الغَفير، والجَرْباء للسماء، أَم اسمَ جمع نحو حَلْفاءَ وطَرْفاءَ وقَصْباءَ، وقال الأصمعيّ[٤]: واحدة ذلك قَصَبة وطَرَفة وحَلِفَة، وعند س[٥] من هذا أَشْياءُ، أم صفةً لها مذكَّر على أَفْعَلَ نحو حَمْراء، أو لا مذكَّرَ لها نحو دِيمة هَطْلاء[٦]، ولا يقولون مَطَرٌ أَهْطَلُ. وكذلك امرأةٌ حَسْناءُ، وداهيةٌ دَهْياءُ، وعَرَبٌ عَرْباءُ، وامرأةٌ عَجْزاءُ[٧]، وحُلَّةٌ شَوْكاءُ[٨]، ونحو ذلك.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾. الآية ٤٤ من سورة المؤمنون. السبعة ص ٤٤٦.

(٢) الرغباء: الرغبة والضراعة والمسألة. ح: وعرباء.

(٣) أنشده في التكملة ص ١٠٥. وهو لأبي دُواد الإيادي في ديوانه ص ٣٠٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٥١. الهجر: القبيح من الكلام. والجادي: طالب الجَدا، وهو الفضل والنفع.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٤١.

(٥) الكتاب ٣: ٥٦٤، ٤: ٣٨٠.

(٦) ديمة هطلاء: متتابعة المطر المتفرق العظيم القَطْر.

(٧) امرأة عجزاء: عظيمة العَجيزة، وعَجيزتها: عَجُزها.

(٨) حلة شوكاء: عليها خشونة الجِدّة.

قولُه **وبَراكاء** كلُّ ما كان على فَعَالاءَ فألفُه للتأنيث نحو بَرَاكاء، ويكون اسمًا وصفة، فالاِسمُ نحو ثَلاثاء وعَجاساء[1] وبَراكاء وقَصاصاء[2]، والصفةُ نحو عَياياء وطَباقاء.

فإن قلتَ: فَعالاءُ مشترك بين الألف المقصورة والألف الممدودة، فالممدودةُ كما في الكتاب، والمقصورةُ نحو صَحارَى وذَفَارَى[3] وكَسالَى وسَكارَى.

قلتُ: هذه الألفُ مبدلة من الياء، والأصل صَحارٍ وذَفارٍ، فليست الألف مما بُنيت الكلمة عليها ابتداءً، إنما ذلك تركيبٌ ثانٍ، فوزنُه الأصلي فَعالٍ، ويجوز أن يأتي على فَعَالٍ في الاسم دون الصفة، وقد أثبتَ ابنُ القَطّاع[4] فَعالَى، وذكرَ منه خَزازَى اسم جبل، وزَبارَى للقصير، وجَدافَى للغنيمة، وأَدَامَى موضع بالحجاز فيه قبر الزُّهري العالم، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة بين ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة لا من المختصّ بالألف الممدودة كما ذكر المصنّف.

[٧: ١٧٥/ب] والبَراكاء: أن يُبركوا إبلهم ويَنزلوا عن خيلهم ويُقاتلوا رَجَّالةً، وبَراكاءُ /كلِّ شيء: مُعظَمه وشِدّته. والطَّباقاء: الرجل الذي ينطبق عليه أمره، يقال: رجلٌ طَبَاقاءُ عَيَاياءُ[5]، وهو أيضًا البعيرُ الذي لا يَضرب[6]. وقال ابن القَطّاع: «البعير الذي لا يَنبعث»[7]. وقيل[8]: رجلٌ عَياياءُ طَباقاءُ: لا يَنكح، وكذلك البعير. ورجلٌ عَياياءُ:

---

(١) عجاساء: ظلمة الليل، والإبل المسانّ. ويأتي تفسير بقية الألفاظ الغريبة.

(٢) القصاصاء: القصاص.

(٣) ذفارى: جمع ذِفْرى، وهو العظم الشاخص خلف الأذن.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٧٥، وخزازى في ص ١٢٢.

(٥) الكتاب ٤: ٢٥٤ والمنتخب لكراع ١: ٥٧١.

(٦) المنتخب لكراع ١: ٥٧١ والغريب المصنف ٢: ٥٥٣.

(٧) كذا! وهذا عنده معنى «جَعَنْظَرَى». أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٠٣. ولم أقف على على (جعنظرى) في مصادري.

(٨) المحكم ٦: ٢٩٤ [ط. العلمية] وهذا معنى طباقاء.

وهو الأحمق. وهو على شَصاصاءِ أمرِه، أي: على عَجَلة. والعَواساء: الحامل من الخنافس، والعَقاراء: موضع، والعَجاساء: الإبل العِظام، وعَجاساءُ الليل: ظُلمته.

وقولُه **وسِيَراء** كلُّ ما كان على وزن فِعَلاءَ فألفُه للتأنيث نحو: سِيَراء وخِيَلاء وعِنَباء، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، والسِّيَراء: ثوبٌ مخطَّط يُعمل من القَزّ. وقال أبو زيد[(١)]: هي برودٌ يُخالطها الحرير. وقال القالي[(٢)]: «ثوبٌ مُسَمَّرٌ فيه خطوطٌ تُعمل من القزّ، قال الشاعر[(٣)]:

كشَقيقةِ السِّيَراءِ أو كغَمامةٍ ... بَحْرِيّةٍ أو عارِضٍ مَجْنُوبِ»

قال[(٢)]: «والسِّيَراءُ أيضًا: ضربٌ من النبات». وقد جاء في الحديث[(٤)]: (فأُتى بِحُلَّةٍ سِيَراءَ). وذكر س[(٥)] أنَّ فِعَلاءَ لا يكون صفة، فالإتباع ينبغي أن يكون على جهة عطف البيان في قولِ من يراه في النكرات، أو يكون مما وُصف به من الأسماء كلِجامٍ ذهبٍ، وثوبٍ خَزٍّ. وحكى الطوسيُّ[(٦)] عن الفراء أنها نبت شُبِّهَت الثياب به. وجاء خِيَمى اسم ماءَةٍ، فعلى هذا لا يكون هذا الوزن مختصًّا بل مشتركًا، ويحتمل أن يكون خِيَمى مُنع الصرف للتأنيث والعَلَمِيَّة، فلا تكون الألف للتأنيث، ويكون إذ ذاك فِعَلاء وزنًا مختصًّا كما ذكره المصنف. ونُقل[(٧)] أيضًا أنه بعض أسماء الذهب. والخِيَلاء[(٨)] لغة في الخُيَلاء، والعِنَباء[(٩)] لغةٌ في العِنَب.

---

(١) الغريب المصنف ١: ١٧٠ والاستدراك ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) المقصور والممدود له ص ٤٥٦.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٦٠. وفيه: في عارض. عارض من السحاب: معترض في الأفق. ومجنوب: هبت به ريح الجنوب.

(٤) صحيح البخاري ٣: ١٦ [كتاب البيوع: باب التجارة فيما يُكره لبسه للرجال والنساء].

(٥) الكتاب ٤: ٢٥٨.

(٦) الاستدراك ص ١٠٥.

(٧) ذكر الثلاثة القالي في المقصور والممدود ص ٤٥٦.

(٨) الكتاب ٤: ٢٥٨.

(٩) الغريب المصنف ٢: ٥٥٢.

قولُه **وقِصاصاء** ما كان على فِعالاءَ فألفُه للتأنيث، وذلك قِصاصاء، حكاه ابن دُرَيد[(١)]، ولا يُحفَظ غيره، وهو القِصاص، وتُفتَح قافُ قصاصاء.

قولُه **وقاصِعاء** كلُّ ما كان على فاعِلاءَ فألفُه للتأنيث نحو قاصِعاء ونافِقاء وسابِياء وقاطِعاء، ولم يجئ إلا اسمًا، والقاصِعاء: من جِحَرة اليَربوع، قال أبو حاتم[(٢)]: يقال قَصَع اليَربوعُ، وهو أن يَحفر جُحْرَه، فإذا فرغَ ودخلَ فيه سَدَّ فَمَ الجُحر بتراب يجيء به من داخلٍ لئلا يُدخَل عليه؛ فيُسَمَّى ذلك الجُحر القاصِعاء. والنافِقاء: جُحْرٌ من جِحَرَته أيضًا لا يخرقه، فإذا أُخذ عليه سائرُ الجِحَرَة ضَربَ فَمَ ذلك الجُحر برأسه ففتَقَه. والسابِياء: الذي يخرج مع الولد. وقال أبو زيد[(٣)]: «لِفلانٍ سابِياءُ كثيرة: إذا كان كثير الماشية». وعن هُشَيم[(٤)]: السابِياء: النِّتاج.

قولُه **وعُشُوراء** ما كان على وزن فُعُولاءَ فألفُه للتأنيث نحو عُشُوراء، وهو مثلُ عاشوراء، وهو اليوم العاشر من المحرَّم، وليس في الأبنية له نظير، وقد ذكر بعض التصريفيين فيه القَصر فيقول عُشُورَى[(٥)]، فعلى هذا لا يكون هذا البناء من المختص [٧: ١٧٦/أ] /بالألف الممدودة، بل يكون من الأبنية المشترَكة.

قولُه **وحَرُوراء** كلُّ ما كان على فَعُولاءَ فألفُه للتأنيث، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، نحو حَرُوراءَ، ودَبُوقاءَ، وبَرُوكاءَ، وجَلُولاءَ وهو موضع، وكذلك حَرُوراء، وأمّا بَرُوكاءُ فموضع الحرب مثل بَراكاء.

---

(١) جمهرة اللغة ٣: ١٢٣٠.

(٢) شمس العلوم ٨: ٥٥٢٤.

(٣) شمس العلوم ٥: ٢٩٤٧.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ١: ٢٩٩.

(٥) الكتاب ٤: ٢٦٣ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٤ - ونصَّ فيه على أنه اسم موضع - والممتع ١: ١٠٢. وفي الأصول ٣: ٢٠٠ والسيرافي النحوي ص ٦٤٠ والتسهيل ص ٢٥٦. عَشُورَى، بفتح أوله.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ فَعُولاءَ مما اختصَّت به الألف الممدودة، وإليه ذهب ابن عصفور، قال[١]: «وأما تَنُوفَى مِن قول الشاعر[٢]:

كـأنَّ دِثارًا حَلَّقَـتْ بِلَبُونِـهِ ... عُقـابُ تَنُـوفَى لا عُقـابُ القَواعِـلِ

فالمحفوظُ تَنُوف بغير ألف، فيمكن أن تكون الألف إشباعًا، وهو أَولَى مِن جعلِها مِن نفس الكلمة لأنه لم يَثبُت من كلامهم فَعُولَى».

وذهب ابن القُوطيّة وابن القَطّاع[٣] إلى إثبات فَعُولَى، وأَورَدا من ذلك قولهم: عُبيد سَنُوطَى اسم أو لقب، وحَضُورَى موضع، ودَبُوقَى العَذِرة، ودَقُوقَى قرية بين النَّهرَين[٤]، وقَطُورى قبيلة في جُرْهُم. ووجدت بخط شيخنا الإمام اللغوي رضيّ الدين الشاطبيّ قَدُومَى: موضع ببابل أو بالبحرين. وما ذهب إليه ابن القوطيّة هو الصحيح، فعلى هذا يكون فَعُولَى مما اشتركت فيه الألف المقصورة والألف الممدودة.

قولُه **ودِيكِساء** ما كان على فِيعِلاءَ فألفُه للتأنيث نحو دِيْكِساء، وهي القطعة من النَّعَم، وهذا البناء الذي هو فِيعِلاءُ مما استَدركه الزُّبَيدي[٥]، وتبِعه هذا المصنف في إثباته. وقال بعض أصحابنا[٦]: «وأمّا الدِّيكِساء فوزنه فِعْلِلاء نحو طِرْمِساء[٧]، والياء فيه أصل في بنات الأربعة كالياء في يَسْتَعُور[٨]، وهذا أَولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم، وهو فِيعِلاء».

---

(١) الممتع ١: ١٠٤.
(٢) تقدم البيت في ١٣: ١٦١.
(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢٥، ١٩٤.
(٤) في المخطوطات وأبنية الأسماء ص ١٢٥: (قرية بالبحرين)، والتصويب من شرح الألفية للمرادي ٢: ٢٥٢. وفي القاموس المحيط (دقق): بلد بين بغداد وإربل. وفي التكملة والذيل والصلة ٥: ٥٣: بلد من أعمال بغداد على ثلاث مراحل منها.
(٥) الاستدراك على أبنية سيبويه ص ٩٤.
(٦) الممتع ١: ١٣٦.
(٧) الطرمساء: الظلمة.
(٨) اليستعور: ضرب من الشجر، واسم موضع.

قولُه **ويُنابِعاء**[1] ما كان على وزن يُفاعِلاء فألفُه للتأنيث، ولم أرَ أحدًا أثبَتَ هذا البناء غير ابن القَطّاع[2]، وتبِعه هذا المصنف، وقد تتبَّعتُ كلامَ مَن صَنَّف في الأبنية فلم يذكروا[3] هذا البناء في مزيد الثلاثيّ ولا غيره، وذكر ابن القَطّاع[4] في أوّله الضمَّ والفتح.

قولُه **وتَرْكَضَاء** لم يُسمَع غيره، وألفُه للتأنيث، قالوا[5]: هو يمشي التَّرْكَضاء: وهي مِشية في تَبَخْتُر. ويقال فيه أيضًا تِرِكِضاء بكسر التاء والكاف.

وقولُه **ونِفْرِجاء** هذا مما استدركه الزُّبيدي[6] على س، وتبعه المصنف، فوزنُه عندهما نِفْعِلاء، وألفُه للتأنيث، ويقال أيضًا نِفْرِج ونِفْراج، وهو الذي يَنكشف فَرْجُه، قاله أبو زيد. وقال بعض أصحابنا: وزنُه فِعْلِلاء نحو طِرْمِساء، والنونُ فيه أصل. وهذا أَولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم.

قولُه **وكِبْرِياء** ما كان على وزن فِعْلِياء فالألفُ فيه للتأنيث، وهذا الوزن قليل، ويكون في الاسم والصفة، فمثالُ الاسم كِبْرِياء وسِيْمِياء، وهي العَلامة. ومثالُ الصفة

[٧: ١٧٦/ب] جِرْبِياء، يقال: ريحٌ جِرْبِياءُ: إذا كانت /شمالًا.

قولُه **وبَرْنَساء**[7] هذا عند المصنّف على وزن فَعْنَلاء، وقد عَدّه الزُّبَيْديّ[8] وابن القَطّاع[9] وصاحب (الممتع)[10] فيما جاء على وزن فَعْلَلاء نحو عَقْرَباء، ولا جائز أن

---

(١) ينابعاء: اسم بلد.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٥، ٣٥٦.

(٣) ذكره ابن خالويه في كتاب ليس ص ٦٩.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٥.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٨.

(٦) الاستدراك على سيبويه ص ٩٣ وحكى قول أبي زيد.

(٧) البرنساء، والبرناساء: الناس.

(٨) الاستدراك على سيبويه ص ١٧٤.

(٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٠٣.

(١٠) الممتع ١: ١٦٠.

يريد به المصنف أنه على هذا الوزن؛ لأنه بعد ذلك ذكرَ أنَّ فَعْلَلاء تَشترك فيه المقصورة والممدودة، فلا يمكن أن يريد به هنا فَعْلَلاء الممدود لأنه إنما ذَكر الأوزان التي تختصُّ بالمقصورة فقط.

وقولُه **وبَرْناساء** الألفُ فيه للتأنيث، والبَرْناساء: الناس، يقال[1]: ما أدري أيُّ البَرْناساء هو، ووزن البَرْناساء عند المصنف فَعْنالاء، واستَدَلَّ على أنَّ النون في بَرْنَساء وبَرْناساء زائدة بقول العرب في معناه بَراساء، فبِخُلُوِّ بَراساء من النون عُلمتْ زيادتها في بَرْنَساء وبَرْناساء[2]. والذي ذكره التَّصْريفيُّون[3] أنه على وزن فَعْلالاء، وهو قليل، ويكون من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وحَمْلُه على هذا الباب أَولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم.

قولُه **وقُرْفَصاء**[4] ما جاء على وزن فُعْلَلاءَ فألفُه للتأنيث، وأثبتَ المصنّفُ هذا البناء، ولم يُثبِته[5] غيرُه، وكأنَّ الفتحة في الفاء للتخفيف، فلا يكون هذا البناء أصلًا إذ ذكرَ الناسُ وهذا المصنفُ أنه يقال القُرْفُصاء، فيكون هذا البناء أصلًا، وغيرُه مخفَّف منه كما قالوا في بُرْقَعٍ وجُخْدَبٍ إنَّ أصلهما بُرْقُعٌ وجُخْدُبٌ[6].

قولُه **وقُرْفُصاء** ما كان على وزن فُعْلُلاءَ فألفُه للتأنيث، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، يقال[7]: قَعَدَ القُرْفُصاءَ: إذا اجتمع في قِعدته. وذكر ابن القَطّاع[8] أنه يُقصر فيقال القُرْفُصَى، فعلى هذا لا تكون هذه البِنية مختصّة بالألف الممدودة.

---

(١) الألفاظ لابن السكيت ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢٩٥، ٢٩٧ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٠١ والممتع ١: ١٦٢.

(٤) التسهيل ص ٢٥٦: (وقَرْفَصاء) بفتح القاف والفاء. ولم أقف عليه بفتح القاف والفاء.

(٥) ولم يثبته ... فلا يكون هذا البناء: سقط من ك.

(٦) الجخدب: الضخم الغليظ.

(٧) الكتاب ١: ٣٥.

(٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٠٣.

قولُه **وعُنْصُلاء وعُنْصَلاء**[1] هذان فُنْعُلاء وفُنْعَلاء، ومثلُه خُنْفُساء وخُنْفَساء، والعُنْصُلاءُ: بَصَلُ البَرّ، وهو العُنْصُل أيضًا، قال[2]:

كـأنَّ سِـباعًا فيـه غَرْقَـى غُدَيَّـةً بأَرجائـهِ القُصْـوَى أَنابـيشُ عُنْصُـلِ

ومما جاء على فُنْعُلاء الخُنْظُباء، وهو ذكر الخَنافس. وذكر ابن القَطّاع[3] خُنْفُسَى بضم الفاء وفتحها بالقَصْر، فعلى هذا يكون هذان الوزنان مشترَكين لا مُختصَّين بألف التأنيث الممدودة.

قولُه **ومَشْيُوخاء** ما كان على وزن مَفْعُولاء فألفُه للتأنيث، ففي[4] الصفة مَشْيُوخاء ومَعْلُوجاء، وفي الاسم مَعْيُوراء ومَأتُوناء، وذلك جماعة الشُّيوخ والعُلوج والأعيار والأُتُن.

ومَشْيِخاء ما كان على وزن مَفْعِلاء فألفه للتأنيث، وهو قليل، قالوا مَرْعِزاء ومَشْيِخاء، ووجدتُه في (شرح الشافية الكافية)[5] بالجيم، وفسَّره بالاختلاط من قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾[6]، فعلى هذا لا يكون وزنه مَفْعِلاءَ بل فِعْيِلاء، وتكون الميم أصليّة، ولا يكون إذ ذاك من الأوزان المختصّة بالألف الممدودة. وقال السَّعديُّ[7]: ((القوم في مَشْيِخاء من أمرهم، أي: في[8] جِدٍّ وعزم)).

---

(١) وعُنْصَلاء: سقط من ك، د.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٦ وشرح القصائد السبع ص ١١١. فيه: يعني في المطر. والأرجاء: النواحي، واحدها رَجًا. والأنابيش: جمع أُنبوش، يريد أصول ما نُبش منه.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٠، وليس فيه فتح الفاء مع القصر.

(٤) ك، د: فمعنى. ح: في.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٤ وفيه ((مشَيحاء))، بالحاء، وكذا في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٥، وفسَّره بالجدّ والعزم.

(٦) الآية الثانية من سورة الإنسان. ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾.

(٧) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٥. وقال السعدي ... في جد وعزم: انفردت به ح.

(٨) في: من أبنية الأسماء.

قولُه **ومِرْعِزَّاء**[1] وزنُه مِفْعِلَّاء بتشديد الزاي، وبتخفيفها في مِفْعِلاء ذكرَها صاحب /(الممتع)[2] نحوَ مَشْيِخاء، وذكرها السَّعديّ فقال[3]: ((وعلى مِفْعِلَاءَ نحو مِرْعِزَاء))، وذكرَ فيها القصر، فعلى هذا لا تكون هذه البِنْية مختصَّةً بالألف الممدودة، ولم يذكرها الزُّبَيدي لا أصلًا ولا مستدركًا. [٧: ١٧٧/أ]

قوله **وأَرْبِعاء وأَرْبُعاء وأُربُعاء**[4] هذه كلُّها ألفُها للتأنيث، وما كان على أفْعِلاء فلا نعلم منه مفردًا إلا أَرْبِعاء لليوم المعروف، فإذا كُسِّر عليه الواحد جاء كثيرًا نحو أَصدِقاء جمع صَديق، وأَرْمِداء جمع رَماد، حكى أبو زيد[5]: أَرمِداءُ كثيرة. وقال السعديّ[6]: ((وعلى أَفْعِلاء نحو أَرْبِعاء، وأَرْمِداء للرماد))، فجعله مفردًا مرادفًا للرَّماد[7].

وأمّا أَفْعُلاءُ بفتح الهمزة وضم العين فهكذا هو مضبوط في نسختي من هذا الكتاب؛ وضبطتُه في نسختي من (الممتع)[8] بفتح الهمزة والعين معًا[9]، وكذا[10] قاله

---

(١) المرعزاء: الزغب الذي تحت شعر العنز.

(٢) الممتع ١: ١٣٥، وهكذا وردت في الكتاب ٤: ٢٦٤، وفي ص ٣٠٩: مِرْعِزَاء.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٥.

(٤) وأُربُعاء: سقط من ك، د.

(٥) الاستدراك على سيبويه ص ٦٥ والممتع ١: ١٣٣. وفي أدب الكاتب عن أبي زيد ص ٥٨٧ أنَّ الأرمداء الرماد العظيم.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٠.

(٧) زيد هنا في ك ما نصه: ((والأربعاء بالضم والكسر يوم)). وفي د: ((والأُربُعاء لليوم، والأربعاء بالضم والكسر: يومُ ذي خَيْم، وهو اسم موضع أيضًا)). ويأتي هذا النص بعد بيت سُحيم الآتي قريبًا.

(٨) الممتع ١: ١٣٣، وفيه: أَفْعَلاء وأَفْعِلاء.

(٩) حكيت هذه اللغة عن بعض بني أسد. الصحاح (ربع).

(١٠) وكذا قاله ... ولا نعلم غيره: سقط من ح.

السَّعدي[١]، وفسَّره بأنه يقال لعَمود من أعمدة الخِباء، قال[١]: ((ولا يُعلَم غيره)). وقال بعض أصحابنا[٢]: ((فأمّا أَربُعاء - يعني بفتح الهمزة وضم الباء - فظاهرُه أنه أَفْعُلاء، ويمكن أن يكون فَعْلُلاء كعَقرُباء، ولا تُجعل الهمزة زائدة وإن كانت في موضع تكثر فيه الزيادة لئلا يكون في ذلك إثبات بناء لم يوجد)). وفسَّر الزُّبيدي[٣] الأَرْبُعاء بأنه عود من عيدان الخيمة.

وأمّا أُرْبُعاء بضم الهمزة والباء فاسمُ موضع، قال سُحَيم بن وَثيل[٤]:

ألم تَـــرَنا بالأُربُعـــاءِ وخيلُنـــا غـــداةَ دعـــانا قَعْنـــبٌ والكَيـــاهِمُ

وقال السّعديّ[٥]: ((وعلى أُفْعُلاء نحو الأُربُعاء لليوم، وجلس الأُربُعاء، ويوم الأُربُعاء والإِرْبِعاء بالضمّ والكسر يومٌ من أيام العرب، وهو يوم ذي خَيْم[٦]، وهو اسم موضع أيضًا[٧])). وقال بعض أصحابنا[٨]: ((أُربُعاء فُعْلُلاء كقُرْفُصاء)).

قولُه **ومُزَيْقِياء** هو لقبُ ملكٍ اسمُه عمرو بن عامر ملك اليمن، وزنُه فُعَيْلِياء[٩]، وألفُه للتأنيث. ولم يذكر التصريفيون هذا البناءَ إلا هذا المصنف، وتَبِعَ في ذلك ابنَ

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٠، وفيه أيضًا: أَفْعَلاء وأَفْعِلاء.

(٢) الممتع ١: ١٣٤.

(٣) الاستدراك ص ٦٦، وفيه: من عيدان الأخبية.

(٤) البيت له في الاستدراك ص ٦٧ ومعجم ما استعجم ١: ١٣٥، ٥٢٧، وضبط في الاستدراك الأربُعاء بضم الباء. وفي معجم البلدان ١: ١٣٦ - ١٣٧ أنَّ الزُّبيدي ضبطه بفتح الهمزة والباء. وروي آخره: واللياهم.

(٥) أبنية الأسماء ص ١٥٠.

(٦) ذو خيم: موضع أيضًا. معجم ما استعجم ١: ١٣٥، ٢: ٥٢٧ - ٥٢٨.

(٧) وقيل: هو ذو خيم بعينه. انظر معجم ما استعجم ١: ١٣٥، ٢: ٥٢٧.

(٨) الممتع ١: ١٣٤.

(٩) د: فعلياء.

القطاع، قال[1]: ((وعلى فُعَيْلِياء نحو الْمُطَيْطِياء)). وكأنهم رأَوا أنَّ هذه الياء ياء تصغير، فكأنه في الأصل بُني على فعْلِياء وإن لم يُنطَق به، فيكون مثل لو صغّرتَ كِبْرياء لقلتَ كُبَيْرِياء، وما جاء في لسانهم على هيئة المصغَّر وضعًا فإنه لا تُثبت به بناءً أصليًّا نحو كُعَيْت اسم طائر، فلا تقول إن هذا بناء أصليّ لأنه جاء على صفة المصغَّر.

قولُه **وسُلَحْفاء** وزنُه فُعَلَّاء، ولم يَذكر هذا البناءَ مَن وقفت عليه من التصريفيين غير ابن القطاع[2] وهذا المصنف، ولكن ذكرَ بعضُ أصحابنا في فصلِ ما زيدَ في آخره من الرُّباعيّ زيادةٌ واحدة وزنَ فُعَلِّيَةٍ، قال[3]: ((ولم يجئ إلا اسمًا، وتلزمه الهاء نحو سُلَحْفِيَةٍ)). قال[3]: ((وأمّا سُلَحْفاةٌ فليس فيه دليل على إثبات فُعَلَّاةٍ، بل هو فُعَلِّيَةٌ في الأصل، ثم قَلبوا الكسرة فتحةً والياء ألفًا، وهي لغة فاشية في طيِّئ، يقولون في رُضِيَ رُضا)) انتهى. ويقولون أيضًا في نحو الناصية والجارية /النَّاصاة والجاراة. فلعلَّ [٧:١٧٧/ب] سُلَحْفاة كانت الهاء عين بنية الكتابة أو كُتبت حرفًا صغيرًا مُشبِهًا الهمزة[4]، فظُنَّت همزةً، فينبغي أن يُتَثَبَّت في نقلها من لسان العرب. انتهى ما ذكره المصنف من أبنية الألف الممدودة، وذلك ستة وعشرون بناءً.

وقد نقَصَه مِنَ الأبنية التي تختصُّ بالألف[5] الممدودة شيء، فمن ذلك إفْعِلاء، قالوا إرْمِداء. وفِعْلِلاء قالوا هِنْدِباء[6]، ولم يجئ إلا اسمًا. وفاعُلاء كقاقُلاء وشاصُلاء

---

(١) أبنية الأسماء ص ١٢١. والمطيطياء: مشية المتكبر.

(٢) أبنية الأسماء ص ١٩١ وقد مثَّل له بـ(مُفَلَّاء) موضع بالحجاز.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٥٣.

(٤) ح: شبيهًا للهمزة.

(٥) ح: تختص بها الألف.

(٦) الهندباء: بقلة من أحرار البقول.

لنَبْتٍ. وأَفْعُولاء نحو أَكْشُوثاء: اسم موضع[1]. وأُفْعَلاء بضم الهمزة وفتح العين، قال ابن الأعرابي[2]: هو يمشي الأُرْبَعاء ويجلس الأُرْبَعاء لضرب من المشي والجلوس. وتِفْعِلاء نحو تِفْرِجاء[3] للجبان، وتِرْكِضاء لِمِشْية فيها تَبَخْتُر. وفاعَلاء قالوا خازَباء[4]. وفُوعِلاء لُوبِياء، وسُوبِياء لضرب من الأشربة. وفَنْعَلاء عَنْكَباء[5]. وفِعْلِيْلِياء بِرْبِيطِياء: ضرب من الثياب. وفَنْعُولاء قَنْطوراء[6]. وفَعِلاء ظَرِباء[7]. وفَعْلِياء تَيْمِياء لنجومٍ في الجوزاء[8].

ص: وتشتركان في فَعَلى وفُعَلى وفَعْلَلى وفِعْلَلى وفَوْعَلى وفَيْعَلى وفَعِيلى وفِعِّيلى[9] وفاعُولَى وإفْعِيلى وفِعِلَّى وفَعْلَوْلَى وفَعَلِيًّا وفُعَّيْلَى وفُعَنْلَى وأَفْعَلَى ويُفاعِلَى وفُعالِلى.

ش: الضمير في قوله **وتشتركان** عائد إلى الألف المقصورة والألف الممدودة المذكورتين قبل ذلك:

أمّا **فَعَلَى** المقصوُر فهو على قسمين: اسم، وصفة:

---

(١) معجم البلدان ١: ٢٤٠ ومعجم ما استعجم ١: ١٨٣ ونص البكري على أنه بفتح الهمزة، وضبط في أبنية الأسماء ص ١٥٠ والارتشاف ٢: ٦٥٠ بفتحها.

(٢) أبنية الأسماء ص ١٥١.

(٣) نحو تفرجاء ... وفُوعلاء: سقط من د.

(٤) الخازباء: السِّنَّور.

(٥) العنكباء: العنكبوت. د: ومفعلاء منكباء.

(٦) قنطوراء: جارية كانت لإبراهيم عليه السلام، ومن نسلها الترك والصين.

(٧) ظرباء: لغة في ظَرِبان، وهي دابّة شبه القرد، على قدر الهرّ. ح: ضرباء.

(٨) ذكر في مطبوعة التسهيل ص ٢٥٦ أمثلة لأبنية وردت في حاشية بعض النسخ، ولم يذكرها أبو حيان.

(٩) وفَعيلى وفِعّيلى: سقط من د.

فالاسم نحو أَجَلَى: اسم موضع، قال[1]:

حَلَّتْ سُلَيْمَى ساحةَ الجَريب بِأَجَلَى مَحِلَّةَ الغَريبِ

ودَقَرَى: اسم رَوضة بعينها[2]، قاله الأصمعي وابن دُريد[3]، وقال غيرهما: روضةٌ دَقَرَى: وهي الخضراء الكثيرة الماء والنبات، قال القالي[4]: ((والصوابُ ما قاله الأصمعيُّ)).

وقَلَهَى: اسم موضع، قال الشاعر[5]:

إلى قَلَهَى تكون الدار منّا إلى أَكْنافِ دُومةَ ، فالحَجُونُ

ونَمَلَى: أرض، وقيل: اسم ماء[6]. والخَطَفَى: اسم رجل، وضَفَوَى وصَوَرَى: موضعان، وبَرَدَى: اسم نهر، قال حسان[7]:

يَسقُون مَن وَرَدَ البَريصَ عليهمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

وشَجَجَى للعَقْعَق[8].

---

(١) نسب البيتان لجرير في معجم ما استعجم ٢: ٦٧٥، وعنه في ملحق ديوانه ٢: ١٠٢٢، وهما بلا نسبة في المقصور والممدود للقالي ص ١٤٠ وفيه تخريجهما. وفي المخطوطات: ساحة القريب، والتصويب من المعجم ٢: ٦٧٥، والجريب: وادٍ بين أَجَلَى وبين الذنائب وحِبِرّ تجيء أعاليه من قِبل اليمن حتى يلقى الرُّمَّة.

(٢) بعينها ... ما قاله الأصمعي: سقط من ح.

(٣) جمهرة اللغة ٢: ٦٣٥، ١١٨٠. د: وأبو زيد.

(٤) المقصور والممدود له ص ١٤٥، وفيه الأقوال المذكورة كلها.

(٥) البيت لزهير في شعره ص ١٣٩. تكون الدار منا: تكون دارنا. ودومة: موضع، وقيل: هي بلد، وهي دومة الجندل بين الحجاز والشام، وأكنافها: نواحيها. والحجون: موضع بمكة.

(٦) القاموس المحيط (نمل): ماء قرب المدينة.

(٧) تقدم البيت في ٤: ٢٩، ١٢: ١٣٠.

(٨) العقعق: طائر أبلق بسواد وبياض أَذْنَبُ يُعَقْعِقُ بصوته، كأنه يَنشَقُّ به حلقُه.

والصفةُ نحو جَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى: لضروب من العَدْو، وفي (البسيط): ((جملٌ جَمَزَى: سريع، وناقةٌ بَشَكَى: خفيفة)) انتهى. وعن الكسائيّ[(١)]: ((الناقةُ تَعدو الجَمَزَى، وقد جَمَزَتْ، وهو العَدْو الذي كأنه يَنزو[(٢)])). وعن الأصمعي[(٣)]: ((لم أسمع فَعَلَى إلا في المؤنث إلا في بيت جاء لأمية بن أبي عائذ في المذكر، وهو[(٤)]:

كـــأني ورَحْلِـــي إذا رُعْتُهـــا على جَمَـــزَى جـــازئٍ بالرِّمـــالِ))

قيل: تقديره: على ثَورٍ ذي جَمَزَى، وجازئ: نعت روعيَ فيه المضاف[(٥)] كما قال: /(بَرَدَى يُصَفَّقُ)، فيمن[(٦)] رواه بالياء، أي: ماءَ بَرَدَى. [٧: ١٧٨/أ]

وقال أبو زيد[(٧)]: البَشْك: السير، يقال: بَشَكتُ أَبْشُك.

وقال أبو عبيدة[(٨)]: ناقة مَرَطَى: سريعة، وقال الأَفْوَهُ[(٩)]:

ورُكوبَ الخيلِ تَعْدو الْمَرَطَى قد عَلاها نَجَدٌ فيه احْمِرارُ

وناقةٌ مَلَسَى وزَلَجَى: للسريعة، ووَكَرَى: للشديدة العَدْو، ومن أمثالهم: الْمَلَسَى لا عُهْدة[(١٠)]، والْمَلَسَى: بيع المفاصلة الذي لا توقُّف فيه ولا نَسيئة، وإعرابُه بمنزلة:

---

(١) المقصور والممدود للقالي ص ١٤٣.
(٢) د: كأنه قفز.
(٣) القول بلفظه في المقصور والممدود للقالي ص ١٤٣، وانظر شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩٨.
(٤) البيت له في شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩٨. رعتها: أفزعتها، يعني ناقته. والجازئ: الذي اجتزأ بالرُّطْب عن الماء فلا يشرب. وآخره في المخطوطات: بالرماد.
(٥) في المخطوطات: المضافة.
(٦) في المخطوطات: همز.
(٧) المقصور والممدود للقالي ص ١٤٥.
(٨) المقصور والممدود للقالي ص ١٤٦.
(٩) البيت في شعره في الطرائف الأدبية ص ١٢ والمقصور والممدود للقالي ص ١٤٧ والحماسة البصرية ١: ١٦٦ [١٠٩]. النجد: العَرَق. وفيه احمرار: يعني من الدم.
(١٠) يضرب لمن يخرج من الأمر سالمًا لا له ولا عليه. الأمثال لأبي عبيد ص ٢٢٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٨٣ - ٢٨٤. يقال: أبيعك الملسى لا عهدة، أي: تتملَّس وتتفلَّت فلا ترجع إلي. والعهدة: كتاب الشراء. الصحاح (ملس) و(عهد) ومقاييس اللغة ٤: ١٦٨.

قعدَ القُرْفُصاءَ، والْمَلَسَى والْمَلَطَى كان الرجل إذا مسحَ يده على السلعة أو ماسَحَ البائع فقد وجبَ البيع دون أن يَنعقد بينهما كلام.

وقال الكسائي[١]: الناقة تَعدو الوَكَرَى، فجعله العَدْو، كأنه العَدْو الذي يَنزو، فعلى هذا هو بمنزلة: تَعدو الجَمَزَى.

وفَرَسٌ وَثَبَى: السريعة الوَثْب. وامرأةٌ هَمَشَى: تُكثر الكلام وتُجَلِّب. ودَعَوتُهم الجَفَلَى: إذا دعوتَ جميعهم، والنَّقَرَى: إذا دعوتَ بعضهم، قال[٢]:

نحــن في الْمَشْــتاةِ نَــدعو الجَفَلَــى ... لا تَــرى الآدِبَ فينــا يَنْتَقِــرْ

وقالوا امرأةٌ نَمَلَى: للكثيرة الحركة التي لا تَثبت في موضع، حكاه القالي[٣] والزُّبيدي[٤]، وحكاه س[٥] في الأسماء.

وفي (البسيط): «فَعَلَى اسم وصفة ومصدر كالْمَرَطَى، والألفُ للتأنيث، يدلُّ على ذلك امتناعها من الصرف».

وأمّا **فَعَلاءُ** الممدود فلا يُحفظ منه إلا قَرَماءُ وجَنَفاء، وهما موضعان، وابن دَأَثاءَ، وهي الأَمَة.

وأمّا **فُعَلَى** المقصورُ فلم يَرد إلا اسمًا نحو شُعَبَى: اسم موضع، وذكر يعقوب[٦] أنها جُبَيْلات متشعِّبة، وأنشد[٧]:

---

(١) المقصور والممدود للقالي ص ١٤٧.

(٢) البيت لطرفة في ديوانه ص ٦٥ والمقصور والممدود للقالي ص ١٤٢ وفيه تخريجه. المشتاة: زمن الشتاء. والآدب: الذي يدعو إلى المأدبة.

(٣) المقصور والممدود له ص ١٤٤ وإصلاح المنطق ص ٢٢١.

(٤) الاستدراك ص ٨٤ وقد ذكره في الأسماء. ح: لا تثبت في موضع حكاه الزبيدي في الأسماء.

(٥) الكتاب ٤: ٢٥٦، قال الجرمي: هو ماء بقرب المدينة. السيرافي النحوي ص ٦٣١.

(٦) كذا عنه في معجم ما استعجم ٣: ٧٩٩. والأمثلة الأربعة مع البيت في إصلاح المنطق ص ٢٢١ وفيه أنَّ شعبى اسم موضع، ولم يزد عليه، وكذا في تهذيبه ص ٥١٢ - ٥١٣.

(٧) تقدم البيت في ٧: ٢٠١، ١٣: ٢٧٧.

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَريبًا   أَلُؤْمًا - لا أبا لكَ - واغْتِرابا

وأُرَبَى وهي من أسماء الداهية، وأُدَمَى: اسم موضع، وذكر صاحب (الاقتضاب)[1] جُنَفَى: اسم مكان، وحكاه يعقوب[2]، وينظر أهو بالحاء أو بالجيم. وذكرَ القالي[3] الأُرَنَى لغة في الأُرْنة، وهو حَبٌّ يُعقَد به اللبَن. والجُعَبَى: عظامُ النمل اللائي يَعضَضْنَ، ولهنَّ أفواه واسعة، وجمعها جُعَب وجُعَبَيات، وهذا يُبطِل دعوَى ابن خالَوَيه[4] أنه ليس في كلام العرب فُعَلَى إلا ثلاثة: شُعَبَى لموضع، وأُرَبَى للداهية، وأُدَمَى لموضع. وقال أحمد بن عُبيد[5]: «الأُدَمى: حجارة حُمْر في أرض بني قُشَيْر، وأنشد[6]:

يسْقينَ بالأُدَمَى فِراخَ تَنوفةٍ   زُغْرًا قوادِمُهنَّ حُمْرَ الحَوْصَلِ»

وذكر القالي[7] أنَّ فُعَلَى لم يَجِئ في كلامهم إلا في ستة أحرف فذكرها. انتهى. والألف فيها للتأنيث لا للإلحاق لعدم فُعَلَل، وكذلك فَعَلَى لعدم فَعَلَل.

وأمّا **فُعَلاء** الممدود فيكون اسمًا وصفة:

فالصفة نحو: ناقةٌ عُشَراء، وامرأةٌ نُفَساء.

[٧: ١٧٨/ب] والاسمُ نحو الخُشَشاء: /وهو عظمٌ خلف الأُذُن، والصُّعَداء: التنفُّس، والبُرَحاء: من التبريح. والرُّحَضاء: لعَرَق الحُمَّى. والعُرَواء: لرِعْدتها. والخُيَلاء: من الإعجاب.

---

(١) الاقتضاب ٢: ٣٣٠، وفي شرح المقصورة لابن خالويه ص ٢٠٣: وزادنا أبو عمر جُنَفَى.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٢١.

(٣) المقصور والممدود له ص ٢٤٦.

(٤) شرح مقصورة ابن دريد له ص ٢٠٢ - ٢٠٣، وأضاف: جُنَفَى، حُلَكَى: دُوَيْبّة.

(٥) معجم ما استعجم ١: ١٢٧.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ٢: ٩٣٩ والمقصور والممدود للقالي ص ٢٤٦. يسقين: يعني القَطا المذكورات في البيت قبله. والزُّغْر: اللائي لا ريش عليهن. وآخره في المخطوطات: الحواصل.

(٧) المقصور والممدود له ص ٢٤٦ - ٢٤٧، والألفاظ التي ذكرها هي: أُرَبَى، وأُرَنَى، وأُدَمَى، وجُنَفَى، والجُعَبَى، وشُعَبَى.

والحُوَلاء: للماء الذي يَخرج مع الولد. والمُطَواء: من التَّمَطِّي. والثُّؤَباء: من التثاؤب. والقُوَباء: التي تظهر من الجسد. والرُّغَثاء: عِرق في الثَّدي. والعُدَواء: للبُعد. والغُلَواء الأول: الشباب. والطُّلَعاء: للقَيء.

ويأتي فُعَلاء جمعًا، وهو كثير نحو شُعَراء وعُلَماء.

وأمّا **فَعْلَلَى** المقصورُ فلا يكون إلا اسمًا، فمنه قَهْمَزَى: ضربٌ من المشي. وفَرْتَنَى: اسم امرأة، قال[(١)]:

أُغادي الصَّبوحَ عندَ هِرٍّ وفَرْتَنَى ... وَليدًا ، وهل أَفنَى شَبابي غيرُ هِرِّ

وقال أبو عُبيدة[(٢)]: كلُّ أَمَة عند العرب فهي تسمَّى فَرْتَنَى، وأنشد[(٣)]:

وأينَ بنو القَعقاع عن ذَوْدِ فَرْتَنَى ... وعن أصلِ ذاك القِنِّ أن يُتَقَسَّما

وقَهْقَرَى: مِشية إلى خَلف. وقَرْقَرَى: اسم موضع، قال[(٤)]:

قد أصبحتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا ... فَلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائسا

وجَحْجَبَى: اسم رجل. وقال لي شيخنا المحدِّث الحافظ النَّسّابة شرفُ الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطيّ[(٥)]: جَحْجَبَى هو ابن كُلْفة بن عوف بن عمرو ابن عوف بن مالك بن الأوس جدّ أُحَيحة بن الجُلاح بن الحَريش بن جَحْجَبَى سيِّد الأوس في الجاهلية[(٦)]، قال لي: وجميع مَن في الأنصار حَريس بالسين المهملة إلا هذا ابن جَحْجَبَى، فإنه بالشين المعجمة.

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٠. الصَّبوح: شرب الغداة. وهرّ: جارية كانت له.

(٢) القرط على الكامل ١: ١٩٢ وليس فيه بيت جرير، وشمس العلوم ٨: ٥١٥٩، وفيه البيت.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٢: ٩٨١. القنّ: ابن العبد والأَمة.

(٤) تقدم الأول في ٢: ٢٦٨، ١٣: ٢٢، والثاني في ٢: ٢٦٨، ١٢: ٣٠٩، ١٣: ٢٢.

(٥) ولد في تونة سنة ٦١٣، وتوفي سنة ٧٠٥. معجم المحدِّثين لابن قايماز ص ٩٥ - ٩٦.

(٦) الأغاني ١٥: ٢٨.

وأمّا **فَعْلَلاءُ** الممدودُ فلا يكون أيضًا إلا اسمًا، وذلك نحو عَقْرَباءَ وحَرْمَلاءَ، وهما موضعان، قال[1] ابن هشام الخضراوي: وهذا المثال فَعْلَلاءُ قليل لم يأتِ إلا اسمًا، ولم يُسمَع إلا في المواضع نحو عَقْرَباء وحَرْمَلاء، ذكرهما س[2]، وهما مكانان، وكَرْبَلاء حيث قُتل الحسين رضي الله عنه، وثَرْمَداء[3]: موضع. وحكى الثَّعالبيّ[4]: ما أدري أيُّ البَرْنَساء هو[5]، أي: أيُّ الناس.

وقد ذكر المصنف في أرجوزته المسمّاة بـ(الشافية الكافية)[6] وفي شرحها أنَّ فَعَلَى وفُعَلَى وفَعْلَلَى من الأبنية المختصّة بالألف المقصورة، وذكرَ في هذا الكتاب أنها من الأبنية المشتركة، وهو الصحيح للمُثُل التي أوردناها.

وأمّا **فِعْلِلَى** المقصورُ فلم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، قالوا الهِرْبِذَى، وهي مشية الهرابذة[7].

وأمّا **فِعْلِلاءُ** الممدودُ فجاء منه الهِنْدِباء، وهي بقلة من أحرار البقول طيّبة الطَّعم. والطِرْمِساء: الظُّلمة، ويقال: ليلةٌ طِرْمِساءُ وطِلْمِساء، والجِلْحِطاء[8]: الأرض لا شجر فيها، وروى عبد الرحمن عن عمه[9] جِلْحِظاء بالظاء المعجمة. وقال بعض أصحابنا في مزيد الرباعي الذي زيدَ فيه زيادتان مجتمعتان[10]: ((وعلى فِعْلِلاء، ولم يجئ

---

(١) قال ... أي الناس: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٣: ٢١٤، ٤: ٢٩٥.

(٣) ك: وقرهداء.

(٤) حكاه قبله ابن السكيت عن أبي زيد. إصلاح المنطق ص ٣٩١.

(٥) تقدم في ص ٦٥.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٦.

(٧) الهرابذة: حكام المجوس.

(٨) الكتاب ٤: ٢٩٦.

(٩) يعني الأصمعي. أبنية الأسماء ص ٣٠٣، وفيه تحريف.

(١٠) الممتع ١: ١٦٠.

إلا صفة، وهو قليل، نحو طِرْمِساء)). وقد تقدَّم[1] أنَّ الهِنْدِباء فِعْلِلاء، وأنَّ الطِّرْمِساء الظُّلمة. /وإنما غَرَّه أنَّ الليلة وُصفت بطِلْمِساء، فقالوا: ليلةٌ طِرْمِساءُ، أي: مُظلِمة، **[٧: ١٧٩/أ]** وإنما ذلك من الوصف بالمصادر، فلا يُجعل ذلك أصلًا في الصفات.

وذكرَ ابن القَطّاع أنَّ النون زائدة، فقال[2]: ((وعلى فِنْعِلَى نحو هِنْدِبَى، وفِنْعَلَى نحو هِنْدَبَى، ويُمَدّان)). ثم ناقضَ قوله هذا فقال[3]: ((فِعْلِلَى: هِنْدِبَى، وتُفتَح الدال وتُمَدّ)).

وأمّا **فَوْعَلَى** المقصورُ فمنه الخَوْزَلى[4]. وأمّا **فَوْعَلاءُ** الممدودُ [فنحو حَوْصلاءَ، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل.

وأمّا **فَيْعَلَى** المقصورُ فمنه الخَيْزَلَى. وأمّا **فَيْعَلاءُ** الممدود][5] فأَثبَته الزُّبيديُّ[6]، وتبعه ابن القَطّاع[7] وهذا المصنف[8]، ومنه عندهما الدَّيْكَساء، وهي لغة في الدِّيْكِساء، وتقدَّم تفسيره[9]. وقال بعض أصحابنا[10]: ((الدَّيكَساء فَعْلَلاء لأنَّ فَيْعَلاءَ بناء لم يستقرّ في كلامهم))، وقد تقدَّم القول[9] في الدِّيكِساء وأنّ بعضهم قال: إنَّ وزنه فِعْلِلاء كطِرْمِساء لأنَّ فِيْعِلاء بناءٌ لم يستقرّ في كلامهم، فعلى ما قاله هذا القائل يكون فَيْعَلى من الأبنية المختصة بالألف المقصورة.

---

(١) تقدم في ص ٦٩.

(٢) أبنية الأسماء ص ١٩٣.

(٣) أبنية الأسماء ص ١٩٣، ٣٠٣.

(٤) ك: الخوزرى. وهو بمعنى الخوزلى، وهو ضرب من المشي فيه تفكُّك كمشي النسوان.

(٥) وأما فَوْعَلاء الممدود ... وأما فَيْعَلاء الممدود: سقط من ك.

(٦) الاستدراك ص ٩٤.

(٧) أبنية الأسماء ص ٢١٠.

(٨) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٢.

(٩) تقدم في ص ٦٣.

(١٠) الممتع ١: ١٣٦.

وأمّا **فَعِيلَى** المقصورُ فنحو كَثِيرى. وأمّا الممدود فنحو كَثيراء[1]، وقَرِيثاء وكَرِيثاء للبُسْر، وحَنِيناء وضَلِيلاء: موضعان، ونقلتُ من خط الإمام بهاء الدين أبي عبد الله ابن النحاس[2] ما نصُّه: ((بخط الشاطبي رضيّ الدين: بظاء معجمة أخت الطاء)).

وأمّا **فِعِّيلَى** المقصورُ فلم يجئ إلا مصدرًا نحو هِجِّيرى[3] وحِثِّيثَى[4] وقِتِّيتَى[5] ودِلِّيلَى[6]، وقد تقدّم الكلام[7] عليه في (باب مصادر غير الثلاثيّ).

وأمّا **فِعِّيلاءُ** الممدود فلا يُحفَظ منه إلا فِخِّيراء[8] وخِصِّيصاء[9]، وزاد أبو الحسن الهُنَائيّ: الْمِكِّيثاء[10]، ولا يُحفَظ لها رابع[11].

وهذه الثلاثة تُقصر وتُمدّ، وقد تقدّمَ الكلام على ذلك وأنَّ الكسائيّ يقيس على ما سُمع مَدُّه من فِعِّيلاء، فيَمُدُّ جميع الباب، وغيره من النحويين يَقصُر المدَّ على مورد السماع.

---

(١) الكثيراء: الذي يُلزَق به الشعر.

(٢) ك: بهاء الدين بن الجليس. ح: بهاء الدين بن عبد الله بن النحاس.

(٣) الهجيرى: مصدر هجَر في نومه ومرضه: أي هذى.

(٤) الحثيثى: كثرة الحثّ.

(٥) القتيتى: النَّميمة.

(٦) الدليلى: كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها.

(٧) تقدم في ١٤: ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤.

(٨) الفخيراء: الفخر.

(٩) الخصيصاء: الخاصّة والاختصاص.

(١٠) المنتخب له ١: ٥٤٦. ح: المكيناء. وهو علي بن الحسن المعروف بكُراع النمل، من أهل مصر، أخذ عن البصريين، وكان نحويًّا كوفيًّا، صنف المنجَّد، والمنتخَب، وغيرهما. توفي بعد سنة ٣٠٧هـ. بغية الوعاة ٢: ١٥٨. المكيثاء: المكث. وفي المقصور والممدود ص ٢٠٥ أنَّ اللحياني حكاه.

(١١) حكي أيضًا: دِلِّيلاء. المخصص ١٦: ٤.

وأمّا **فاعُولَى** المقصورُ فمنه بادُولَى[1]. والممدود نحو ضارُوراء: للضُّرّ، وعاشُوراء.

وأمّا **إفْعِيلَى** المقصورُ فنحو إهْجِيرى وإجْرِيًّا للعادة، ولا يُحفظ غيرهما. والممدود نحو إهْجيراء، وإخْلِيلاء اسم موضع، وإجْرِيَّاء للعادة.

وأمّا **فِعِلَّى** المقصورُ فنحو قِطِبَّى، وزِمِكَّى وزِمِجَّى: أصل ذنب الطائر، والجِرِشَّى[2]: النّفْس، والعِبِدَّى: العبيد، والكِمِرَّى: القصير، ورجل جِنِفَّى[3] العُنُق: أي مائله[4]، والقِطِبَّى: نبت يُصنع منه حبل ثمين. والممدود نحو الزِّمِجَّاء والزِّمِكَّاء، قال أبو بكر الصُّولي[5] في كتابه المسمى بـ(المَجرى)[6]: «ومن الطير الزِّمِجَّى والزِّمِكَّى والزِّمِكَّاء والزِّمِجَّاء بالقصر والمدّ. قال ثابت[7]: هي الاسْت» انتهى.

وقد ذكر المصنف في (الشافية)[8] وفي شرحها أنَّ فِعِلَّى من الأبنية[9] المختصة بألف التأنيث المقصورة؛ وجعله هنا وزنًا مشتركًا بين المقصورة والممدودة، وهو الصحيح.

---

(١) بادولى: موضع في سواد بغداد. وقيل: موضع ببطن فَلْج من أرض اليمامة.

(٢) د: والجرتى.

(٣) الكتاب ٤: ٢٦١ وتمهيد القواعد ٩: ٤٦٤١: «حِنِفَّى» بالحاء المهملة. وفي سفر السعادة ١: ٢٠٩: «جِنِفَّى» بالجيم.

(٤) أي مائله: سقط من د.

(٥) محمد بن يحيى بن عبد الله، كان أحد العلماء بفنون الآداب، ولد ببغداد، وأخذ عن ثعلب والمبرد، وروى عنه أبو بكر بن شاذان وأبو الحسن الدارَقُطْنيّ وغيرهما. صنف أخبار أبي تمام، وأدب الكاتب، وكتاب الوزراء، وغيرها، توفي في البصرة سنة ٣٣٦هـ. تاريخ بغداد ٤: ١٩٨ [دار الكتب العلمية] ومعجم الأدباء ١٩: ١٠٩ - ١١١.

(٦) ح: بالمجزي. ولم أتهدَّ إلى الصواب في اسمه، ولم أقف عليه في مصادري.

(٧) كتاب الفرق له ص ٣٥ [مؤسسة الرسالة].

(٨) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٤٣، ١٧٤٧.

(٩) ح: من الأشياء.

وأمّا **فَعْلُولَى** المقصورُ فنحو فَوْضُوضَى، قالوا: أمرُهم فَوْضُوضَى، أي: يتفاوضون فيه. وأمّا الممدودُ من ذلك - وهو فَعْلُولاء - ففي إثباته خلاف: ذهب الزُّبَيديُّ[(١)] إلى إثباته، وتَبِعَه هذا المصنف[(٢)]، وأَوْرَدا مِن ذلك مَعْكُوكاء وبَعْكُوكاء: للجَلَبة والشرّ، يقال: هم في بَعْكُوكاء، وكذلك: هم في مَعْكُوكاء.

وذهبَ غيرهما[(٣)] إلى أنَّ وزنه مَفْعُولاء نحو مَعْلُوجاء لا فَعْلُولاء، والباء في بَعْكُوكاء بدلٌ من الميم /على لغة بني مازن، فإنهم يُبدلون من الباء ميمًا إذا كانت أولًا. [٧:١٧٩/ب]

وأمّا **فَعَلِيَّا** المقصورُ فكزَكَرِيّا، والممدود زَكَرِيّاء.

وأمّا **فُعَيَّلَى** المقصورُ فلا يجيء إلا اسمًا نحو لُغَيْزَى[(٤)] وخُلَيْطَى[(٥)] وبُقَّيْرَى[(٦)]. وأمّا الممدودُ فلا يُحفظ منه إلا قولهم[(٧)]: هو عالم بدُخَيْلَائك، أي: بباطن أمرك.

وأمّا **فُعَنْلَى** المقصورُ فمنه الجُلَنْدَى، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، وهو اسم ملِك. وأمّا الممدودُ منه فجُلَنْداء[(٨)] أيضًا، قال بعض أصحابنا[(٩)]: «وأمّا جُلَنْداء من قول الشاعر[(١٠)]:

---

(١) الاستدراك ص ٩٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٥.

(٣) الممتع ١: ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) لغيزى: من جِحَرة اليَربوع الذي يُعَوِّجه بحيث لا يُهتَدى إليه.

(٥) الخليطى: الاختلاط.

(٦) البقيرى: لعبة للصبيان، يقرون الأرض ويخبئون فيها خبيئًا.

(٧) أبنية الأسماء ص ١٩٨.

(٨) د: فمنه جلنداء.

(٩) الممتع ١: ١٣٤.

(١٠) عجز البيت: ثُمَّ قَيسًا في حضرموتَ الْمُنيفِ. وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٦٥. المنيف: المشرف المرتفع. د: فمن قول الشاعر.

وجُلَنْداءَ في عُمانَ مُقيمًا ....

فلا يثبت به فُعَنْلاء لأنه قد حُكي مقصورًا، فيمكن أن يكون مدّه ضرورةً)). وذكر ابن القَطّاع أنه قد تُضمّ لامه[(١)]، وأنهما يُمدّان[(٢)].

وأمّا **أفْعَلَى** المقصورُ فهو الأجْفَلَى، وأَوْجَلَى: اسم موضع، ولا يُعلَم غيرُهما، والأَجْفَلَى: هي دعوة الجماعة دون أن يُخَصّ أحد. وأَمّا أَفْعَلاءُ الممدود فهو الأَرْبَعاء والأَجْفَلاء.

وأمّا **يُفاعِلَى** المقصورُ [فهو يُنابِعَى: اسم مكان][(٣)]. وأمّا الممدود فقالوا يُنابِعاء: اسم بلد لا غير. وذكر ابن القَطّاع[(٤)] فيه أيضًا فتح أوله فقالوا[(٥)] يَنابِعاء.

وأمّا **فُعَالِلَى** المقصورُ فهو قليل، ولم يجئ إلا اسمًا نحو جُخادِبَى[(٦)]. والممدود لا يجيء أيضًا إلا اسمًا، وهو قليل، قالوا جُخَادِباء.

وفات المصنفَ مما اشتركت فيه من الأوزان الألفُ المقصورة والألف الممدودة فَعَوْلَى نحو قَنَوْنَى وشَرَوْرَى: اسمين لموضعين، وظَرَوْرى وظَرَوْراء[(٧)]: للكَيِّس، وخَجَوْجَى[(٨)] وخَجَوْجَاء: للطويل الرجلين. وفاعُلَّى نحو قاقُلَّى وقاقُلَّاء[(٩)]. وزاد ابن

---

(١) أبنية الأسماء ص ١٩٠.

(٢) أبنية الأسماء ص ١٩٢. وانظر سفر السعادة ١: ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) ما بين القوسين من العين ٢: ١٦٠، وموضعه بياض في المخطوطات.

(٤) أبنية الأسماء ص ١٥٥.

(٥) فقالوا: سقط من د.

(٦) الجخادبى والجخادباء: ضرب من الجنادب والجراد أخضر.

(٧) ح: وضروری وضروراء. وموضع (وضروراء) في المخطوطات بعد قوله الآتي: (للطويل الرجلين)، وزيد بعده: للكيّس.

(٨) ك: وتجوجى. د: وشجوجى.

(٩) ح: ((باقلى وباقلاء)). د: ((باقلى وقاقلاء)). وهو نبت.

القطاع[1] مَفْعَلَى قالوا مَصْطَكَى ومَصْطَكاء[2]، ومُفْعَلَى[3] قالوا مُصْطَكَى ومُصْطَكاء.

والصحيح أنَّ الميم أصلية لقولهم دواء مُمَصْطَكٌ: إذا جُعل فيه الْمَصْطَكى. وقد رجع ابن القطاع[4] إلى أن وزنه فعْلَلَى، فعلى هذا يكون الوزن الأول فَعْلَلَى هو مما اشترك فيه ألف التأنيث الممدودة والمقصورة، وقد ذكره المصنّف، فلا يكون ذلك[5] مستدرَكًا عليه، ويكون الوزن الثاني الذي هو فُعْلَلَى بضم أوله مما استُدرك على المصنف إذ لم يذكره في الأوزان المشتركة.

وفَعَنْلاءُ: كَرَنْباءُ: موضع بالأهواز، ويُقصَر فيقال كَرنْبَى. وفُعُلْياء [تُبُلْياء][6]: الكَرّ[7] الذي يُصعَد به على النّخل يُمَدّ ويُقصر.

ص: وأمّا فِعْلاء وفُعْلاء فملحَقان بقِرْطاس وقُرْناس[8].

ش: يريد أنّ هاتين البنيتَين لم تجئ الألف الممدودة فيهما للتأنيث، بل إنما جاءت للإلحاق نحو عِلْباءٍ وقُوْباءٍ، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾[9] على قراءة مَن فتح السين فالهمزة ليست للتأنيث، وإنما امتنع الصرف للعَلَميّة والتأنيث لا للتأنيث اللازم.

---

(١) أبنية الأسماء ص ١٦٤.

(٢) المصطكى: العِلك الروميّ. ومصطكاء: سقط من د.

(٣) ح، د: ومفعلى ومفعلاء.

(٤) أبنية الأسماء ص ٢٩٩، ٣٠٣. وقد رجع ... وزنه فعللى: سقط من ح

(٥) ذلك: سقط من ك. د: إلا.

(٦) تبلياء: من أبنية الأسماء ص ١٩٥.

(٧) الكرّ: الحبل. وفوقه في د: كذا. ح: الكراء.

(٨) القرناس: شبه الأنف يتقدم من الجبل.

(٩) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون. فتح السين عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وكسرها بقية السبعة. السبعة في القراءات ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

وأمّا قولُ الشاعر[1]:

غَدَتْ مِن عليه بعدَ ما تمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

فإنه يُروى بفتح الهمزة وكسرها، فمَن كسرَ فإنه أضاف إلى مَجْهَل، ومَن فتحَ فإنه لا يجوّز ذلك /إلا على اعتقاد أن يكون زَيْزاء عَلَمًا، فيكون امتناعه من الصرف للعَلَميّة والتأنيث، هذا مذهب البصريين، يعني أنّ فَعْلاء لا تكون ألفه إلا للإلحاق لا للتأنيث نحو عِلْباء[2] وحِرْباء[3]. [٧: ١٨٠/أ]

وأجاز الكوفيون أن تكون ألف فَعْلاء للتأنيث، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿مِن طُورِ سَيۡنَآءَ﴾. وقد تقدّم توجيه البصريين لذلك. وعلى رأي الكوفيين يكون قوله ((بزَيزاءَ مَجْهَلِ)) امتنع الصرف للتأنيث اللازم، ومَجْهَل: صفة لِزَيزاء، والزَّيزاء: الغليظ من الأرض، والْمَجْهَل: القَفر الذي ليس فيه أعلام يُهتدى بها.

وذكر المصنف في (الشافية) وشرحها[4] أنّ فِعِلَّاء من الأبنية الملحَقة، وذكرَ من ذلك زِمِكَّاءَ الطائر، وهو عُصْعُصُه[5]، قال: ((وذلك على رأيٍ، فحقُّه الانصراف لأنه مُلحَق بطِرِمَّاح، وهو البناء المرتفع، وسِنِمّار، وهو اسمُ بَنَّاء)). وقد ذكرَ في هذا الكتاب - أعني (التسهيل) - أن فِعِلَّاء من الأبنية المشتركة بين ألف التأنيث المقصورة والممدودة، فعَلَى هذا لا يكون مُلحَقًا.

* * *

---

(١) تقدم البيت في ١١: ١٥٣، ١٥: ٥٣.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير.

(٣) الحرباء: دوَيبّة شبيهة بالعَظاءة إلا أنها أكبر منها، تستقبل الشمس حيثما دارت. ح: علباء وحرباء وحرباء.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٠، ١٧٥٦.

(٥) العصعص: منبت ذنب الطائر.

كلُّ معتلِّ الآخِرِ فُتح ما قبلَ آخِرِ[١] نَظيرِه الصحيحِ لُزومًا أو غَلَبَةً فَقَصْرُه مَقيسٌ؛ كاسمِ مَفعولِ ما زاد على ثلاثة أحرف، ومصدرِ فَعِلَ اللازم، والْمَفْعَلِ، والْمِفْعَلِ مرادًا به الآلة، وجمعِ فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ والفُعْلَى أُنثى الأَفْعَل.

ش: مناسبةُ هذا الباب لِمَا قبله ظاهرةٌ لأنَّ قبله بابَ ألفي التأنيث، وهي مقصورة وممدودة، فقد ذَكر الأبنية التي تنفرد بها المقصورة، والأبنيةَ التي تنفرد بها الممدودة، والأبنيةَ المشتركة بينهما ، فناسبَ ذكرُ هذا الباب بعده لأنَّ الباب قبل ذلك لا يُعرَف قَصرُه ومَدُّه إلا بضبطِ تلك الأبنية؛ فصار[٢] كلُّ بناءٍ منها أصلًا مَقيسًا عليه كما صار ما ذُكر في هذا الباب أصلًا مَقيسًا عليه؛ وبدأ بالمقصور لأنه الأصل؛ ألا ترى أنك إذا اضطُررتَ قَصَرتَ الممدود ، ولو اضطُررتَ لِمَدِّ المقصور لم يَجز ذلك على رأي البصريين، وقد تقدَّم في أول الكتاب في (باب كيفية التثنية وجَمْعَي التصحيح)[٣] رَسمُ المقصور والممدود .

وإنما سُمِّيَ[٤] مقصورًا لأنه قُصر عن ظهور الإعراب فيه، أي: مُنع، من قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾[٥]، هذا قول س[٦]، أعني أنه سُمِّيَ مقصورًا لذلك.

---

(١) ح: كل معتل الآخر ما قبل آخره.

(٢) فصار كل بناء ... أصلًا مقيسًا عليه: مكرَّر في د.

(٣) تقدم هذا في ٢: ١٢ - ١٦.

(٤) هذا القول والقول الذي يأتي ذكرهما ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٣٦٠.

(٥) الآية ٧٢ من سورة الرحمن.

(٦) الكتاب ٣: ٥٣٦. ك: هذا على رأي س.

وقيل: لأنه قَصُر عن الغاية التي للمدّ؛ ألا ترى أنَّ الألف أطول ما تكون مدًّا إذا كانت بعدها همزة، فإذا لم تكن بعدها همزة قُصرت عن الغاية التي كانت لها من المدّ مع الهمزة. قال ابن عصفور[1]: ((وهذا أحسن لتسميتهم مثل حمراء ممدودًا، فجعلُهم الممدود في مقابلة المقصور دليلٌ على أنَّ المراد بتسميتهم مقصورة أنها قَصُرَتْ عن رتبة الممدود)).

وبدأ المصنف أولًا بهذا القانون الكلي /وهو **كلُّ معتلِّ الآخِرِ** إلى آخره. [٧: ١٨٠/ب]

وقولُه **لُزومًا** مثالُه **اسمُ مفعولِ ما زاد على الثلاثة**، فإنَّ جميعه جاء مفتوحَ ما قبلَ الآخر لزومًا نحو مُكْرَم ومُسْتَخْرَج[2]، وكذلك المعتلُّ منه جاء جميعه مقصورًا لم يشذّ منه شيء.

وقولُه **أو غَلَبةً** مثالُه **مصدرُ ما كان على وزن فَعِل اللازم**، فإنَّ فتحَ ما قبلَ الآخر هو المقيسُ فيه الكثيرُ نحو أَشِرَ أَشَرًا، وبَطِرَ بَطَرًا. وقد جاء فيه فَعالةٌ نحو شَكِسَ[3] شَكاسةً، وفُعولَةٌ نحو صَهِبَ[4] صُهُوبةً، وفَعَلٌ قالوا سَكِرَ[5] سَكَرًا.

وأمّا المعتلُّ منها فهو مقصور نحو هَوِيَ هَوًى[6]، وثَوِيَ[7] ثَوًى، وجَوِيَ[8] جَوًى. وقد جاء منه شيء بخلاف هذا، قالوا: رَوِيَ[9] يَرْوَى رِيًّا، فجاء على فِعْلٍ.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٣٦٠.

(٢) ح: نحو مستخرج.

(٣) شكِس: ساء خلقه.

(٤) صهب اللون: كان أصفر ضاربًا إلى حمرة وبياض.

(٥) سكِر الحوضُ ونحوه: امتلأ. ((وفعل قالوا سكر سكرًا)): موضعه بياض في ح.

(٦) هَوًى: سقط من د.

(٧) ثوِي بالمكان: أقام.

(٨) جوِي الرجلُ: اشتدَّ وَجدُه من عشق أو حزن.

(٩) روِي من الماء ونحوه: شرب وشبع.

واختُلف[1] في مصدر غَرِيَ، فحكى أبو زيد[2] والأصمعيُّ[3] فيه غَرًى بالقصر على قياس أخواته، ونقلَه س[4] والفراء[5] غَرَاءً بالمدِّ على وزن فَعَالٍ على جهة الشذوذ، قال الشاعر[6]:

إذا قلتُ مَهْلًا غارَتِ العينُ بالبُكى غَراءً ، ومَدَّتْها مَدامِعُ حُفَّلُ

ومثالُ **الْمَفْعَل** سواء كان مصدرًا أم زمانًا أم مكانًا رَمَى مَرْمًى، وغزَا مَغْزًى، فنظيرهما من الصحيح مَذْهَبٌ ومَسْرَح.

ومثالُ **الْمِفْعَل** مرادًا به الآلةُ مِرْمًى ومِهْدًى، وهو وعاءُ الهديّة، ونظيرُهما مِخْصَفٌ[7] ومِغْزَلٌ. وقد جاء الصحيح من هذا النوع على مِفْعال، نحو مِحراث ومِنْقاش[8] ومِقْراض، ولا يكاد ذلك يوجد في المعتلّ.

ومثالُ[9] **جمعِ فُعْلة** دُمْيةٌ ودُمًى، ونظيرُه من الصحيح ظُلْمةٌ وظُلَم.

ومثالُ **جمعِ فِعْلةٍ** مِرْيةٌ[10] ومِرًى، ونظيرُه قِرْبةٌ وقِرَب، إلا أنه لا يندرج تحت قوله **فُتح ما قبل آخِرِ نَظيرِه الصحيحِ** ما شَذَّ مِن جمع فِعْلة[11] بكسر الفاء فجاء

---

(١) ح: واختلف في مصدر غري فقصره الأصمعي فقال غَرًى على قياس أخواته.

(٢) النوادر ص ٥١٧.

(٣) المقصور والممدود للقالي ص ٢٢، ٣٢٧ ومقاييس المقصور والممدود ص ٤٣.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٨.

(٥) المقصور والممدود له ص ٢١.

(٦) البيت لكثير في ديوانه ص ٢٥٥ ومقاييس المقصور والممدود ص ٤٣.

(٧) المخصف: الْمِخْرَز، يستعمل في النعل.

(٨) المنقاش: آلة يُنقش بها. وآلة يُستَخرج بها الشوك وغيره من الرجل.

(٩) ومثال ... وظلم: سقط من ح.

(١٠) المرية: الشكّ.

(١١) ح: ما شذ من فعلة.

على فُعَلٍ بضمِّها، ولا مِن فُعْلة بضمِّ الفاء فجاء على فِعَلٍ بكسرها؛ لأنه لا يوجد في كلامهم نحوُ ظُلْمة وظِلَم بكسر الظاء في الجمع، ولا مثلُ قِرْبة وقُرَبٍ بضمِّ القاف في الجمع، وقد وُجد ذلك في المعتلّ، فإذًا ليس جمعُ المعتلِّ[1] مطلقًا نظيره جمع الصحيح مطلقًا[2]. والذي شَذَّ مِن فِعْلة على فُعَل قولُهم حِلْية ولِحْية، قالوا في جمعهما حِلًى ولِحًى بكسر أوله، وحُلًى ولُحًى بضمِّ[3] أوله. والذي شَذَّ مِن فُعْلة على فِعَل قولُهم كُسْوة وكُسًا وكِسًا بضم أوله في الجمع وكسره.

ومثالُ **جمع الفُعْلى أنثى الأَفْعَل** القُصَا والدُّنَا والعُلَا جمع القُصْوى والدُّنْيا والعُلْيا؛ ونظيرُ ذلك من الصحيح الكُبْرَى والكُبَرُ والفُضْلَى والفُضَلُ.

فهذه ثلاثة جموع مقصورة لأنَّ ما قبلَ [آخِر][4] نظائرها من الصحيح مفتوح.

ص: فإنْ لَزِمَ قبلَ آخِرِ نظيرِه الصحيحِ ألفٌ أو غَلَبَ فَمَدُّه مَقيس؛ كمصدرِ ما أَوَّلُه همزةُ وصل، ومُوازِنِ فَعّالٍ، وتَفْعالٍ، ومِفْعالٍ صفةً، وواحدِ أَفْعِلَة.

ش: مثالُ **ما لَزِمَ قبلَ آخِرِ نظيرِه الصحيحِ ألفٌ** انْطِلاقٌ، ولم يجئ شيء من هذا النوع يخالف[5] هذا القانون.

ومثالُ **ما غَلَبَ** صفة مِفْعالٌ، فإنَّ الغالب فيها /في الصحيح أن تجيء على [٧: ١٨١/أ] هذا الوزن، وقد تجيء على مِفْعَلٍ نحو مِدْعَسٍ ومِطْعَن، وقد جاء بعضُه في المعتلِّ أيضًا على هذا الوزن كما نبيِّنه إن شاء الله - تعالى - وإن كان الغالب أن يأتي على مِفْعال.

---

(١) فإذًا ليس جمع المعتل: سقط من ح.

(٢) جمع الصحيح مطلقًا: سقط من ك.

(٣) أوله وحُلًى ولُحًى بضمّ: سقط من ك.

(٤) آخر: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) ح: مخالف. يخالف هذا القانون: سقط من د.

وقولُه **كمصدرِ ما أولُه همزةُ وصل** يعني أنه قبلَ آخِرِ نظيرِه الصحيحِ ألفٌ؛ فكذلك يكون في المعتلّ، مثالُه استَخرَج استِخراجًا، فتقول في المعتلّ استَدْعَى استِدعاءً، واستَحلَى[1] استِحْلاءً. وقد نقَدْنا[2] عليه في (باب مصادر غير الثلاثيّ) ما ادَّعاه مِن أنه يكون ما قبل الآخر في مصدر ما أوَّلُه همزة وصل ألفٌ، وأبدَينا هناك أنَّ ثَمَّ مِن مصادرِ الأفعال التي أولُها همزة وصل مصادرَ لا يكون قبلَ آخرها ألف، فيُطالَع هناك.

وقولُه **ومُوازِنٍ**[3] **فَعّالٍ** مثالُه عَدّاء وسَقّاء، ونظيرُهما من الصحيح قَتّال وشَرّاب.

وقولُه **وتَفْعالٍ** مثالُه التَّعْداءُ والتَّرْماءُ، ونظيرُهما من الصحيح التَّكْرارُ والتَّطْواف.

وقولُه **ومِفْعالٍ صفةً** احترازٌ مِن اسم الآلة، فإنَّ أكثره يجيء على مِفْعَل، فالصفة نحو مِهْداء ومِعْطاء، ونظيرُهما من الصحيح مِهْذار. وقد شذّوا في شيء منه فجاء مقصورًا، قالوا: رجلٌ مِعْطًى.

وقولُه **وواحدِ أفْعِلَةٍ** يعني ما اطَّرد في جمعه أَفْعِلَةٌ نحو كِساء وأَكْسِيَة وقَباء وأَقْبِيَة؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح خِمار وأَخْمِرة وقَذال وأَقْذِلة.

وشذَّ مِن ذلك مفردُ أنْدِيةٍ[4] وأَرْحِيةٍ وأَقْفِيةٍ، فإنَّ مفرداتِ هذه جاءت مقصورة، قالوا نَدًى ورَحًى وقَفًا.

وزعمَ الأخفش أنّ أرْحِيةً وأقْفِيةً من كلام الْمُوَلَّدين، وتأوّل أندِيةً على أن يكون جمع نِداءٍ الممدودِ في الضرورة.

---

(١) استحلى الشيءَ: وجده حلوًا. د: واستجلى استجلاء.

(٢) تقدم نقده في ١٤: ٢٢٧.

(٣) د: وهو موازن.

(٤) الكتاب ٣: ٥٤١.

وزعمَ المبرد[1] أنَّ أَندِيةً جمع نِداءٍ، وأنَّ نِداءً جمعُ نَدًى؛ لأنَّ فَعَلًا يُجمَع على فِعال، وفِعال يُجمَع على أَفْعِلة. وهذا ضعيفٌ لأنَّ نِداءً جمعَ نَدًى لا يُحفَظ، ولم يُسمَع من كلامهم، وفيه جمعُ الجمع، ولا ينقاس.

قال ابن عصفور[2]: ((وهذا الذي قال يجوز قياسًا إلا أنّا لم نَسمع نِداءً في جمع نَدًى)) انتهى.

وهذا وهمٌ، أَعني قولَ ابن عصفور ((يجوز قياسًا))، والتبسَ عليه جمع فِعالٍ على أَفعِلةٍ، وذلك لا ينقاس إلا في المفردات نحو خِمار وأَخمِرة، وأمّا فِعَالٌ الجمعُ فلا يجوز جمعُه لا على أفْعِلةٍ ولا على غيره من الأوزان قياسًا؛ لأنَّ جمعَ الجمع لا يقال بقياس، وهذا ما لا نعلم فيه خلافًا، بل قد نُقل الإجماع فيه على أنه لا يجوز، بل ما جاء منه يُحفَظ، ولا يُقاس عليه.

وقولُه **كمصدرِ كذا** في المقصور والممدود لا يُحمَل ذلك على جهة التفسير[3] للقانون الكلّيّ الذي ذُكر في كلّ واحد منهما؛ إنما يُحمل ذلك على التمثيل لا على الحَصْر في التقسيم؛ إذ قد وجدنا شيئًا من المقصور والممدود لم يندرج[4] تحت التمثيل، واندرج في القانون المذكور، فمِن ذلك في المقصور أَفْعَلُ معتلّ اللام نحو الأَدْنَى والأَعلَى؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح الأَفضَل والأَكمَل. وكلُّ مصدرٍ /لفعلٍ على أَزْيَدَ [٧: ١٨١/ب]
مِن ثلاثة أحرف أولُه ميمٌ، مثالُه مُعاطًى ومُستَدعًى ومُعطًى. وكذلك إن أُريدَ به الزمان والمكان لأنَّ نظيرها من الصحيح مُضارَب ومُستَخرَج ومُكرَم.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٦٤. ونسب ابنُ جِنّيٍّ هذا القول للأخفش. سر الصناعة ٢: ٦٢١ والتنبيه ص ٤٤٤، ٤٩٩ والخصائص ٣: ٢٣٧. وذكر المبرد في المقتضب ٣: ٨٢ وجهين ليس هذا أحدهما. وانظر السيرافي ١٤: ٧٣ ففيه ثلاثة أوجه غير منسوبة.

(٢) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٣٦٤. وهذا الذي ... قول ابن عصفور: سقط من د.

(٣) ح: التيسير. التفسير ... في التقسيم: سقط من د.

(٤) في المخطوطات: لم يندرجا تحت التمثيل واندرجا.

وكلُّ ما في آخره ألفٌ بعدها تاء التأنيث إذا جُمع بحذفها نحو قَطاة وقَطًا، وحَصاة وحَصًى؛ لأنَّ نظيرهما شَجَرة وشَجَرٌ وأَكَمةٌ وأَكَمٌ.

ومن ذلك في الممدود كلُّ مصدرٍ لأفْعَلَ، فإنه يأتي[1] على وزن إفْعال ممدودًا قياسًا مطَّردًا نحو إعْطاء وإهْداء، فإنَّ نظيرهما من الصحيح إكْرام[2] وإعْراض.

وكلُّ مصدرٍ لـ(فاعَلَ) نحو والَى ولاءً، وعادَى عِداءً، ونظيرُهما من الصحيح ضارَبَ ضِرابًا وخاصَمَ خِصامًا.

وكلُّ ما جاء على فُعَالٍ في الأصوات والأمراض الصَّعبة نحو الرُّغَاء[3] والثُّغَاء[4]، فنظيرُهما البُغَامُ[5] والصُّرَاخُ والهُيَامُ[6]. وفِعَالٍ جمعًا لِفَعْلٍ، وأَفْعالٍ[7] جمعًا لفِعْلٍ وفَعَلٍ[8]، نحو ظَبْيٍ وظِباء، ونِضْوٍ وأنْضاء، وصَدًى وأصْداء، فنظيرُها[9] كَعْب وكِعاب، وحِزْب وأَحْزاب، وحَجَر وأَحْجار. وكذلك ما جاء على وزن فُعَلاءَ جَمْعًا كنُظَراءَ وسُفَهاء، فإنَّ مَدَّه مُطَّرِد.

ولم يجئ شيء من الجموع على هذا الوزن مقصورًا إذ هو وزنٌ مُهمَل في الجموع وشاذٌّ في المفردات؛ وقد استوفينا ما جاء منه مفردًا في الباب قبل هذا.

---

(١) لأفعل فإنه يأتي: سقط من ح.

(٢) إكرام ... من الصحيح: سقط من د.

(٣) الرغاء: صوت الإبل.

(٤) الثغاء: صوت الشاء والمعز وما شاكلهما.

(٥) البغام: صوت الظبية.

(٦) الهيام: كالجنون من العشق. وداء يأخذ الإبل فتهيم في الأرض. وقيل: حمّى الإبل.

(٧) ح: وأفعل. وسقط منها قوله بعده: جمعًا لفَعْلٍ وفِعْلٍ وفَعَلٍ.

(٨) وفعل: مكرر في ك، د.

(٩) فنظيرها: سقط من ح.

وكلُّ جمعٍ لاسمٍ في آخره تاءُ التأنيث وقبلَها ياء أو واو تجيء بعد ألف زائدة بحذف التاء فإنه يكون ممدودًا نحو عَظَايَة[١] وصَلايَة[٢] وسَماوَة[٣]، فتقول عَظاءٌ وصَلاءٌ وسَماء، فإنَّ نظيرها سَحابة وسَحاب وكِمامة[٤] وكِمام.

وكلُّ جمعٍ لاسمٍ على فَعْلَةٍ إذا كان على فِعَال نحو رَكْوَةٍ ورِكاء لأنَّ نظيره جَفْنَةٌ وجِفان. وقد شذَّ من فَعْلَة المعتلّ اللام شيء، فجمعوه على غير فِعَال، قالوا: قَرْيَةٌ وقُرًى، وكَوَّةٌ وكُوًى[٥]، وشَهْوة وشُهًا. وزعمَ الفراء[٦] أنَّ كُوًى جمع كُوَّةٍ بضم الكاف استُغني[٧] بها عن جمع كَوَّة بفتحها.

وكلُّ جمعٍ لصفةٍ معتلّةِ اللام على وزن فاعِلٍ، ويكون على وزن فُعَّال، فإنه ممدود قياسًا مطّردًا نحو غازٍ وغُزَّاء ورامٍ ورُمَّاء. وشذَّ منه قولهم: غازٍ وغُزًّى، فجاء مقصورًا على فُعَّل.

فهذه جملةٌ من مقيس المقصور والممدود اندرجتْ تحت القانونين المذكورين، ولم يُمَثِّل المصنف بشيء منها. ووقع لابن عصفور[٨] عند ذكره مقيس المقصور أنَّ منه كلَّ فعلٍ آخرُه حرفُ علَّة وقبلَ حرف العلة منه فتحة، وذلك نحو أَعطَى وساقَى ورامَى[٩]. والنحويون المحققون لا يسمون شيئًا من الأفعال والحروف مقصورًا، وذلك أنَّ المقصور

---

(١) العظاية: دويبَّة تشبه سامَّ أَبْرَصَ.

(٢) الصلاية: الحجر العريض يُسحق عليه الطِّيب.

(٣) سماوة كل شيء: شخصه.

(٤) الكمامة: ما يجعل على أنف الحمار أو البعير لئلا يؤذيه الذباب.

(٥) وحكى الرياشي عن الأخفش كِوًى بكسر الكاف. التكملة ص ٧٦.

(٦) المقصور والممدود له ص ٨، وفيه كِوًى بكسر الكاف.

(٧) ح: استغناء.

(٨) شرح الجمل له ٢: ٣٦٢.

(٩) د: أعطى واستلقى وراسى.

هو الذي يوجد من جنسه ممدود، وذلك فيهما مفقود، لا يوجد مثل رمَى ورَماء، ولا مثل ما وماء.

وقد خَلَّطَ أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ في كتابه (الجمل)[1] في المقصور والممدود، فذَكر منهما سَماعًا ما هو مقيس، ويُوقَف ذلك عليه من كتابه.

ص: وما لم يكن كذلك فمأخذُ قصرِه ومَدِّه السَّماعُ.

[٧: ١٨٢/أ] ش: يعني: وما لم يندرج تحت القانونين المذكورين /في المقصور والممدود فمأخذُه السماعُ قَصرًا ومدًّا، وهذا عامٌّ مخصوصٌ، وتخصيصُه بما[2] تقدَّم من الأوزان التي نبَّه عليها بالأمثلة في (باب ألفي التأنيث)، فإنه ذكر هناك أوزانًا تختصُّ بالمقصور وأوزانًا تختصُّ بالممدود، فهذه الأوزان مخصِّصة لهذا العموم الذي ذَكر في قوله **وما لم يكن كذلك**، وكأنه قال[3]: وما لم يكن كذلك وكمثل الأوزان المنبَّه عليها بالأمثلة في (باب ألفي التأنيث) فمأخذُ قصره ومدِّه السماع. ويمكن أن يُتأوَّل قوله **كذلك** بأن يكون إشارة إلى ما ذُكر في هذا الباب وما ذَكره في الباب قبله من تلك الأمثلة؛ وهذا فيه بُعد.

والمقصورُ والممدود الراجعان إلى السماع قد صَنَّف الناس فيهما، وللمصنِّف - أَحمَد اللهَ[4] - كتابٌ فيه، سَمّاه (تُحفة المَوْدود في المقصور والممدود)، وهو مِن أَجمَعِ ما صُنّف في ذلك، وقد اختصَرتُه في أوراقٍ قليلة، وسَمَّيتُه بـ(المحصور في الممدود والمقصور)، فمَن أراد أن يَطَّلع على شيء من ذلك فليَنظُر في الكتب الموضوعة في ذلك لأنه مِن باب اللغة لا من باب النحو.

---

(١) الجمل ص ٢٨٣ - ٢٨٩.

(٢) د: ومخصوصه مما.

(٣) وكأنه قال: سقط من د. وكأنه قال وما لم يكن كذلك: سقط من ح.

(٤) ح، د: رحمه الله.

وقد ذكرَ المصنف في (شرح الشافية)[١] ((أنَّ بعض ما فيه وجهان - يعني[٢] القَصر والمدّ - قد تتغيَّرُ حركةُ فائه، فتُحَرَّكُ في أحد الوجهين بغيرِ ما تُحَرَّك به في الوجه الآخر))، قال[٣]: ((وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يُقصَر مع الكسر، ويُمَدُّ مع الفتح، وذلك نحو الإنَى: واحد الآناء[٤]، والإيَا: ضوء الشمس، والبِلَى: خلاف الجِدّة، والرِّوَى: الماء الكثير، وسِوَى: بمعنى غير، وقِرًى: مصدر قَرَيتُ الضيفَ، وقِلًى: مصدر قَلَيْتُه، أي: أبغَضتُه.

الثاني: ما يُقصَرُ مع الفتح، ويُمَدُّ مع الكسر، وذلك أَضًا: جمع أَضاة، وهي الغدير، والسَّحَا: الخُفَّاش، والصَّلَى: مصدر صَلِيَ النارَ: قاسى حرَّها، والغَرَا: الذي يُلزَق به الريش وغيرُه، والغَمَى: السَّقف[٥]، والفَدَى: مصدر فَدَيْتُ.

الثالث: ما يُقصَرُ مع الضَّمِّ، ويُمَدُّ مع الفتح، وذلك البُؤْسَى والرُّغْبَى والعُلْيا والنُّعْمَى والضُّحَى، هذا جملة ما ذكره ابن السكيت[٦])).

قال المصنف[٧]: ((وقد وقعَ لي ما يُكسَرُ فيُقصَر، ويُضَمُّ فيُمَدُّ عن ابن وَلّاد، وهو القُرْفُصاء، قال ابن وَلّاد[٨]: يقال لها القِرْفِصَى، بالكسر، فيكون على هذا أربعة أقسام)) انتهى.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧: ١٧٦٦.

(٢) ح: يعني المقصور والممدود تتغير حركته بتغير ويتحرك في أحد الوجهين ....

(٣) شرح الكافية الشافية ٧: ١٧٦٦ - ١٧٦٧، وهذا القول يلي القول السابق بلا فاصل.

(٤) آناء الليل: ساعاته. ح، د: الإيا واحد الآياء.

(٥) د: السيف.

(٦) حروف الممدود والمقصور له ص ١٠٥ - ١٠٨.

(٧) شرح الكافية الشافية ٧: ١٧٦٧ - ١٧٦٨، وهذا القول يلي القول السابق بلا فاصل.

(٨) المقصور والممدود له ص ٢١٣ ونسبه للفراء، وكذا ذكره القالي في ص ٤٨٩. وفي الغريب المصنف ٢: ٥٦١ أن أبا عبيدة حكاه، وفي ٣: ٧٠٨ أنَّ أبا زيد حكاه، وضبط بالضم.

وإنما ذكرنا هذه الأقسام هنا وإن كان مَدْرَكُها السماع لأنَّ للنحو فيها حظًّا، وهو حصرُ ما جاء من ذلك، فلو ادَّعى مُدَّعٍ شيئًا خلاف هذه لم يُقبل منه إلا بِثَبَتٍ واضحٍ عن العرب، فصار في حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس النحويّ، وهو ما أشرنا إليه.

وقد ذكر المصنف في (الشافية الكافية)(١) في آخر المقصور والممدود مسألة قصر الممدود ومدّ المقصور، وهذه المسألة(٢) من زوائد (الشافية) على (التسهيل) على قِلَّتها، وهذه المسألة قد أشرنا إلى طرف منها في أول الباب، ونذكرها فنقول: لا [٧: ١٨٢/ب] خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قَصر /الممدود في الضرورة، وقد ذكر النحويون ذلك في باب عقدوه يُسَمَّى (باب الضرائر) لم يذكره المصنف في هذا الكتاب وأهملَه، وهو يجوز مطلقًا(٣) عند س والبصريين والكوفيين غير الفرّاء، فإنه فصَّل(٥) في ذلك فقال: الممدودُ إمّا أن يكون له قياس يوجب مدّه، فلا يجوز قَصرُه، نحو فَعْلاء أَفْعَل، أو لا يكون له قياسٌ يُوجب مدَّه، فيجوز قصرُه، كـ(الهواء) الشاغل بين السماء والأرض.

والسَّماعُ يُعَطِّل(٤) عليه هذا التفصيل، قال الأعشى(٥):

الواهِبُ العَدَّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ ... ما إنْ تَنالُ يَدُ الطويلِ قَذالَها

وقال الآخر(٦):

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٩، ١٧٦٨ - ١٧٦٩.

(٢) وهذه المسألة ... على قلتها: سقط من د.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٤٥ - ١٤٧ وضرائر الشعر ص ١١٦ - ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٨٠.

(٤) ح، د: يبطل.

(٥) البيت في ديوانه ص ٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٨١. العَدَّاء: الشديد العدو. والطمرة: الخفيفة الوثّابة أو الطويلة القوائم. والقذال: جماع مؤخر الرأس. د: يدا الطويل.

(٦) تقدم البيت في ٢: ١٣٧، ١٣٨، ١٦: ١١.

فلـــو أنَّ الأَطِبَّـــا كـــانُ حَـــوْلِي   وكـــانَ مَـــعَ الأَطِبَّـــاءِ الأُســـاةُ

وقال آخر(١):

ولكنّما أُهدي لِقَيسٍ هَدِيّةً   بِفِيَّ مِنِ إهداها له الدّهرَ إثلِبُ

فالعَدّاء فَعّال، والأطبّاء على وزن أَفْعِلاء، وإهداؤها على وزن إفعال: مصدر أَهدى، وكلٌّ من هذه له قياسٌ يوجب مَدَّه.

وأمّا مدُّ المقصور ففيه خلاف(٢): مذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أصلًا، ومذهب الكوفيين أنه يجوز مطلقًا، وفصَّل الفراء فقال: إن كان له ما يوجب قصرَه لم يجز وإلا جاز. فمثلُ سَكْرَى عنده لا يجوز مده لأنه مؤنث سَكْران، وفَعْلى فَعْلان لا يكون إلا مقصورًا. وعلة منع البصريين لذلك عدم إثباته سماعًا وقبوله قياسًا لأنه ليس فيه رجوع إلى أصل، ولا تشبيه غير جائز بجائز. واحتجَّ الكوفيون لمذهبهم بقول الشاعر(٣):

سَـــيُغْنيك الـــذي أَغْنـــاكَ عـــنّي   فـــلا فَقْـــرٌ يَـــدومُ ولا غِنـــاءُ

وبقول الآخر(٤):

---

(١) البيت لشميث بن زنباع في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٤٥، ١٧٩. الإثلب: الحجارة أو التراب. بفي: سقط من ح. وآخره في ح: ثابت. وفي د: تائب.

(٢) الإنصاف ٢: ٧٤٥ - ٧٥٤ [المسألة ١٠٩].

(٣) البيت بلا نسبة في المقصور والممدود للفراء ص ٤٤ ولابن ولاد ص ٣٠١ وللقالي ص ١٧٧ وشرح القصائد السبع ص ٢٢٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٤٨. قال ابن الأنباري: ((وهو مما لا يقاس عليه)). وأوله في هذه المصادر: سَيُغْنيني.

(٤) الأبيات بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٥٠. والأبيات الثلاثة الأولى في المقصور والممدود للفراء ص ٣٨، ٤٥. ونُسبت في سمط اللآلي ٢: ٨٧٤ لأبي المقدام، وانظر ما كتبه المحقق في حاشيته. الجَراء: مصدر جارى، وأصله الجِراء بكسر الجيم. والخواء: خلاء البطن والشيشاء: التمر الذي لا يشتدّ نواه. اللها: جمع لَهاة، واللهاة من كل ذي حلق: اللحمة المشرفة على الحلق، أو الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم. د: ينشب في المعطس.

قد عَلمَتْ أُخْتُ بَني السِّعْلاءِ   وعَلِمَتْ ذاكَ مع الجَراءِ
أنْ نِعْمَ مَأْكولًا على الخَواءِ   يا لَكَ مِن تَمرٍ ومِن شِيشاءِ
يَنْشَبُ في الْمَسْعَلِ واللَّهاءِ

فمَدَّ الغِنَى ضد الفقر وهو مقصور، ومدَّ السِّعْلَى والخَوَى واللَّهَا وهي مقصورة.

وتأوَّل البصريون البيتَ الأول[1] على أن يكون الغِناء في الأصل ممدودًا مصدرًا لـ(غانَى)، كأنه قال: فلا افتقارُ شخصٍ لشخص يدوم ولا استغناءُ شخص عن شخص يدوم؛ فيكون غِناء مصدرًا لـ(غانَى) الذي تدخل عليه التاء فيقال تَغانَى، قال الشاعر[2]:

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيه حياتَهُ   ونحنُ إذا مِتْنا أَشَدُّ تَغانِيا

[٧: ١٨٣/أ] /وأمّا الرجز بعده فلا حجة فيه لأنه لا يُعلم قائله[3].

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٤٩.
(٢) تقدم البيت في ١٢: ٦٩، ٨٢.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٥٠.

لا يلتقي ساكنان في الوصل الْمَحْض إلا وأوَّلُهما حرفُ لين، وثانيهما مُدغَمٌ متَّصلٌ لفظًا أو حكمًا؛ ورُبَّما فُرَّ مِن ذلك بجعلِ همزةٍ مفتوحة بدلَ الألف، فإن لم يكن الثاني مُدغَمًا متَّصلًا حُذف الأول إن كان ممدودًا، أو نونَ توكيد خفيفة، أو نونَ لَدُنْ غالبًا(١)، فإن كان غيرَهنَّ حُرِّك، إلا أن يكون الثاني آخرَ كلمةٍ فيُحَرَّك هو ما لم يكن تنوينًا فيُحَرَّك الأول. ورُبَّما حُذف الأول إن كان تنوينًا، وأُثبِتَ إن كان ألفًا.

ش: لا يخلو(٢) التقاؤهما من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصلُ لأنه إبقاءٌ للكلمة وأقلُّ إخلالًا، والضرورةُ تَدفع فيه، ولذلك لا يُعدَل إلى الحذف إلا لتعذُّر التحريك بوجهٍ ما.

وأصلُ التخفيف أن يكون في الساكن المتأخِّر لأنَّ الثِّقل ينتهي عنده كما كان في تصغير الخماسيّ؛ فإنَّ الحذف يكون في الحرف الأخير لأنَّ الكلمة لا تزال سهلةً حتى تنتهي إلى الآخر؛ وكذلك الجمعُ بين الساكنين، ولذلك(٣) لا يكون التغيير في الأول إلا لوجهٍ يرجِّحه.

وقيل(٤): الأصلُ تحريك الساكن الأول لأنَّ به التوصُّل إلى النطق بالثاني، فهو كهمزة الوصل.

---

(١) غالبًا: سقط من ح، د.

(٢) لا يخلو ... ولذلك كان الإعراب أخيرًا: سقط من ح.

(٣) د: وكذلك.

(٤) اللباب للعكبري ٢: ٧٦ وشرح المفصل ٩: ٢٤٢.

وقال قوم[1]: الأصلُ تحريك ما هو طَرَفُ الكلمة أَوَّلَ الساكنين كان أو ثانيَهما؛ لأنَّ الأواخِر مواضع التغيير، ولذلك كان الإعراب آخرًا.

والتقاءُ الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة، وتارةً الساكن الأول[2] يكون أصله الحركة، وتارةً لا يكون، وكذلك الساكن الثاني، ويلتقيان في الوقف مطلقًا سواء كان الأول حرفَ علّة أم غير ذلك نحو يعلموْنْ وضَرْبْ؛ ولا يلتقيان في الوصل إلا وثانيهما مُدغَم نحو دابَّة، ودُوَيْبَّة، وأُصَيْمٌّ بني فلان، وحُوْجَّ زيد.

وقولُه[3] **متصلٌ لفظًا** مثالُه دابَّة والضالِّين.

وقولُه **أو حُكمًا** مثالُه اضربُنَّ واضرِبِنَّ، فهذا متَّصل في الحكم منفصل[4] في التقدير، لأنَّ النون تَحجز المدغَم من الفعل بالواو والياء، فصار في حكم كلمة منفصلة، ولولا ذلك لقيلَ اضربُوْنَّ كما قيل: حُوْجَّ زيد.

وقولُه **ورُبَّما فُرَّ من ذلك** أي: من التقاء الساكنين، فمِن ذلك قراءة عمرو بن عُبيد: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾[5]، قال أبو زيد[6]: فظننتُ أنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول دَأَبَّة وشَأَبَّة، وقال الشاعر[7]:

وَلِلأرضِ أَمّا سُودُها فتَجَلَّلَتْ ... بَياضًا ، وأمّا بِيضُها فادْهَأَمَّتِ

---

(١) ذكره العكبري غير منسوب في اللباب ٢: ٧٦.

(٢) الأول: سقط من ح.

(٣) وقولُه متصل لفظًا مثاله دابَّة والضالّين: سقط من ح.

(٤) منفصل في التقدير ... في حكم كلمة منفصلة: انفردت به ح. وهو ساقط من نص المؤلف الذي ذكر في تمهيد القواعد ٩: ٤٦٥٦.

(٥) الآية ٣٩ من سورة الرحمن. وهي قراءة الحسن أيضًا. المحتسب ٢: ٣٠٥.

(٦) المسائل الشيرازيات ٢: ٥٧٤ والمحتسب ١: ٤٦ - ٤٧ والخصائص ٣: ١٤٧ - ١٤٨ والمنصف ١: ٢٨١ وسر صناعة الإعراب ١: ٧٣.

(٧) البيت لكثيّر في ديوانه ص ٣٢٣ والمسائل الشيرازيات ٢: ٥٧٥. ادهامّت: اسودَّت.

وقال الراجز، وهو دُكَيْن[1]:

راكِــــدةٌ مِخْلاتُـــــهُ ومَحْلَبُـــــهْ وجُلُّــهُ حــتى ابْيَــأَضَّ مَلْبَبُــهْ

وقال الشاعر[2]:/ [٧: ١٨٣/ب]

وبعدَ انتِهاضِ الشَّيبِ مِن كلِّ جانبٍ على لِمَّتي حتى اشْعَأَلَّ بَهِيمُها

وقال الراجز[3]:

يا عَجَبا وقد رأيتُ عَجَبا حِمارَ قَبّانَ يَسوقُ أَرْنَبا

خاطِمَها زَأَمَّها أن تَذهبا

وقرأ أيُّوبُ السِّخْتِيانيُّ ﴿ولا الضَّأَلِّينَ﴾[4]. ولا يَنقاس شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر، هذا على كثرة ما جاء منه، ولذلك أتى المصنف فيه بلفظة[5] **رُبّما** الدالّةِ على القِلّة، لكنه ليس فيه تَعَرُّضٌ لعدم القياس.

وقولُه **حُذف الأول إن كان ممدودًا** مثالُه ﴿**وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ**﴾[6]، ﴿**وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ**﴾[7]، و﴿**أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ**﴾[8]، فحذف الواو من

---

(١) البيتان له في الإبدال لأبي الطيب ٢: ٥٤٥ وسر صناعة الإعراب ١: ٧٤، وفيه تخريجه. المخلاة: التي يوضع فيها الخَلَى، وهو الرطب من النبات. والملبب: موضع اللَّبّة.

(٢) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ٧٣، وفيه تخريجه. اللمة: شعر الرأس يجاوز شحمة الأذن.

(٣) هذا من كلام الضب للضفدع فيما تزعم العرب. والبيت الثالث في المسائل الشيرازيات ٢: ٥٧٥ والثلاثة في سر صناعة الإعراب ١: ٧٣، وفيه تخريجه. حمار قبّان: دُوَيْبّة مستديرة تتولد من الأماكن الندية. وخاطمها: خاطمًا إياها، من الخطام، وهو الزمام.

(٤) الآية ٧ من سورة الفاتحة. المحتسب ١: ٤٦.

(٥) ما عدا ح: أتى المصنف بربما.

(٦) الآية ٥٣ من سورة الإسراء.

(٧) الآية ١٠ من سورة التحريم.

(٨) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

﴿يَقُولُوا﴾، والألف من ﴿ٱدۡخُلَا﴾، والياء من ﴿أَفِي﴾. إلا إن[1] كان الثاني ساكنًا مدغَمًا، فقد حكى فيه أبو بكر[2] الوجهين نحو: إي الله لقد قام زيدٌ، وها الله لأقومنّ، وغلامِي الرجلُ ضرَبه[3].

وقولُه **أو نونَ توكيدٍ خفيفةً** مثالُه: اضربَ الرجل، تريد اضربَنْ.

وقولُه **أو نونَ لَدُنْ** مثالُ ذلك: ما رأيتُه مِنْ لَدُ الصباح، فحذفُ نون لَدُنْ كثير، وربما كُسرت هذه النون، قال الراجز[4]:

تَنْـــتَهِضُ الرِّعْـــدةُ في ظُهَـــيْرِي   مِـــن لَـــدُنِ الظُّهــرِ إلى العُصَـــيْرِ

وقولُه **فإن كان غيرَهنَّ** أي: فإن كان الأول غير ممدود ولا نون توكيد خفيفة ولا نون لَدُن **حُرِّكَ هو** أي: الأول نحو: اضرِبِ الرَّجُل.

فإن كان الثاني آخرَ كلمة حُرِّك هو أي: الثاني نحو كَيْفَ وأَيْنَ وأَمْسِ **ما لم يكن تنوينًا** أي: ما لم يكن الثاني تنوينًا، **فيُحرَّك الأول** نحو إيهٍ ومَهٍ وصَهٍ وحينئذٍ ويومئذٍ، التقت ذال إذْ وهي ساكنة مع التنوين الذي جيء به للعِوَض وهو ساكن فحُرِّكت الذال لالتقاء الساكنين.

وفي قوله **ما لم يكن تنوينًا فيُحَرَّك الأول** بعد قوله **إلا أن يكون الثاني آخرَ كلمة فيُحرَّك هو** تَثْبيج[5]، وهو أنَّ قوله **ما لم يكن تنوينًا** أي: ما لم يكن الثاني آخر كلمة تنوينًا، وليس كذلك لأنَّ التنوين في نحو حينئذٍ وشبهه حرفٌ مفردٌ بُني على حرف واحد، فلا آخرَ له ولا أولَ له[6]؛ لأنه لا آخِرَ له فيُتَصَوَّر فيه آخر وأوّل.

---

(١) إلا إن كان ... وغلامي الرجل ضربته: سقط من ح.

(٢) الأصول ١: ٤٣٣. وهو تابع في ذلك لسيبويه. الكتاب ٣: ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٣) في المخطوطات: ضربته.

(٤) تقدم الشاهد في ٨: ٧١، ١١: ١١٨، وزد عليه شرح التسهيل ٣: ١٣٢.

(٥) التثبيج: طول الكلام واضطرابه. العمدة ٢: ١٠٣٩.

(٦) له: سقط من د، ح.

وقولُه **ورُبّما حُذف الأول إن كان تنوينًا** مثالُه قراءةُ أبي عمرو في بعض الروايات عنه ﴿أَحَدُ ① ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[(١)]، وقراءةُ أبي السَّمَّال وعُمارةَ بن عَقيل[(٢)] ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾[(٣)]، وقولُ الشاعر[(٤)]:

عَمْرُو الذي هَشَمَ الثَّريدَ لضيفِه ... ورجالُ مكّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ

وقولُ الآخر[(٥)]:

لَتَجِدَنِّي بالأميرِ بَرَّا ... وبالقناةِ مِدْعَسًا مِكَرَّا

إذا غُطَيْفُ السُّلَميُّ فَرَّا

وقولُ الآخر[(٦)]:

/حُمَيْدُ الذي أَمَجٌ دارُهُ ... أخو الحربِ ذو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ [٧: ١٨٤/أ]

وقولُ الآخر[(٧)]:

تُذهِلُ الشَّيْخَ عن بنيه وتُبدي ... عن خِدامِ العقيلةُ العَذْراءُ

---

(١) سورة الإخلاص: الآيتان ١ - ٢. وهي رواية هارون عنه. السبعة ص ٧٠١.

(٢) وعمارة بن عقيل: سقط من ح.

(٣) الآية ٤٠ من سورة يس. ونسبت لعمارة في الكامل ١: ٣٢٨ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٩٥ والبحر المحيط ٢١: ٦٨٤.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ١١٢، ٢٦٧.

(٥) الأبيات في النوادر ص ٣٢١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٤ وفيه تخريجها. المدعس: الطعّان. والمكرّ: الذي يكرّ في الحرب ولا يفرّ. لتجدني ... الأحلاف وقول الآخر: سقط من ح.

(٦) البيت لحُميد الأمجي. وهو في النوادر ص ٣٦٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٥ وفيه تخريجه. أمج: بلد من أعراض المدينة. والرواية المعروفة فيه: أخو الخمر.

(٧) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٩٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٥. ويروى: عن براها العقيلة، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخدام: جمع الخدمة، وهي الخلخال، ومثلها البُرَة: واحدة البُرَى.

وقولُ الآخر[1]:

.... وقَلَّ بَشاشةَ الوجهُ الْمَلِيحُ

فيمن رواه كذلك. وروى الأصمعيُّ[2] بيت زهير[3]:

فَمَن مُبْلِغُ الأحلافَ عنّي رسالةً ....

بنصب الأحلاف، وقول الآخر[4]:

.... ولا ذاكرِ اللهَ إلا قَليلا

والأصل[5] في التنوين الكسر لالتقاء الساكنين نحو: مررتُ بزيدِنِ الظَّريفِ.

فإن كان بعد الساكن مضمومٌ ضمًّا لازمًا فمن العرب من يَضُمُّ إتباعًا نحو: هذا زيدُنُ اخْرُجْ إليه، وهذا بكرُنُ الغُمر[6]، إلا إن كانت الضمة عارضةً فيَكسر نحو: هذا زيدُنِ ابْنُك، وزيدُنِ اسْمُك، ومنهم من يضم[7]. وقد مضت للتنوين أحكام عند التقائهما في (باب الندبة)[8] وغيره.

---

(١) صدر البيت: تغيَّرَ كلُّ ذي لونٍ وطَعْمٍ. وهو ثاني ثلاثة أبيات تنسب لآدم عليه السلام. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٥٢ والحماسة البصرية ٢: ٦١٠ [٤٥٨] وفيه تخريجه. وذكر السيرافي أنه روي بكسر حرف الروي على الإقواء. وبتسكين حرف الرويّ. الدر الفريد ٥: ٧١٠. وروي في رسالة الغفران ص ٣٦٢:

وَأَوْدَى رَبْعُ أَهْلِيهَا فَبَانُوا وَغُودِرَ فِي الثَّرَى الوَجْهُ الْمَلِيحُ

(٢) شرح القصائد التسع للنحاس ١: ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٧٩.

(٣) عجز البيت: وذُبيانَ هل أقسَمتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ. وهو في ديوانه ص ٢٦.

(٤) صدر البيت: فألفَيتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ، وهو في ح. وهو لأبي الأسود الدؤلي. الديوان ص ٥٤ والكتاب ١: ١٦٩ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٤ وفيه تخريجه.

(٥) والأصل ... مطلقًا لغة: سقط من ح.

(٦) الغُمر: الذي لم يجرب الأمور.

(٧) الذي في المخطوطات: يكسر.

(٨) تقدم هذا في ١٣: ٣٨٣ - ٣٨٥.

وقال الجَرْميّ: حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغة.

وفي قول المصنف **وربّما حُذف الأول إن كان تنوينًا** إشعارٌ بِقِلَّةِ ذلك. وليس كما ذَكر، بل التنوينُ إذا كان هو الساكن الأول فقد يَقِلُّ كما ذَكر، وقد يَطَّرِد حذفه لالتقاء الساكنين كحاله في الندبة، وذلك[1] إذا ناديتَ مُعَلًّى فإنك تحذفه قولًا واحدًا، وكذلك[2] إذا نَدَبتَ غلام زيد تقول: واغُلامَ زيداه، بحذف التنوين على مذهب البصريين[3].

وقولُه **وأُثْبِتَ إن كان ألفًا** مثالُ ذلك قولهم: التَقَتْ حَلقتا البِطان[4]، بثبوت الألف، والجيّدُ حذفُها، وقالوا في القسم: ها الله[5]، وإيْ الله[6]، بحذف الألف والياء على القياس، وبإثباتهما على الشذوذ، وعطف هذا على ما قبله.

واندراجُ الحكمين تحت ربّما ظاهرُه التساوي، وليس كذلك، بل الثاني شاذّ، والأولُ قد جاء حذفُه بقلَّة كما نَبَّهْنا على ذلك في قراءة أبي عمرو، وكما ذكرنا أنَّ منه ما اطَّرد حذفه كالمندوب الذي ذكرناه.

ص: ويَتَعَيَّنُ الإثباتُ إن أُوثِرَ الإبدالُ على التسهيل في نحو: آلغلامُ فَعل؟

ش: إذا أدخلت همزة الاستفهام على ما فيه الألف واللام فللعرب في ذلك مذهبان قرئ بهما في السبعة[7]: أحدُهما: التسهيل، أعني لهمزة الوصل وجَعلِها بين

---

(١) ح: وكذلك.

(٢) : فكذلك. ح: ويجوز كذلك.

(٣) الكتاب ٢: ٢٢٢ والأصول ١: ٣٥٥.

(٤) الخصائص ١: ٩٣. وقد تقدم في ٦: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٥) تقدم في ١١: ٤١٠ - ٤١٢.

(٦) الكتاب ٣: ٤٩٩ وشرحه للسيرافي ١٤: ١٥.

(٧) السبعة ص ٣٢٧ والحجة ٤: ٢٩٦ - ٣٠٠ والتيسير ص ٣١٠ والنشر ١: ٣٥٧.

بين. والثاني: إبدالُها ألفًا. وإنما ثَبَتَتْ مسهَّلة أو مبدلةً لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر وإن كان القياس أن لا تثبت لأنَّ همزة ألْ همزة وصل؛ فإذا كان قبلها متحرك سقطت نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[1]، لكن لَمّا كان إسقاطها يُفضي إلى التباس الاستفهام بالخبر أُقِرّت. وإبدالها ألفًا أقيَس لأنّه زالت صورتها بالإبدال ألفًا. وأمّا في التسهيل فإنها [٧: ١٨٤/ب] /على مذهب البصريين متحركة، فكأنها ما ذهبتْ، وإنما حصلَ فيها تليينٌ[2] ما يجعلها بين بين.

ص: وربَّما ثَبَتَ الممدودُ قبل المُدغَم المنفَصِلِ وقبلَ الساكنِ العارضِ تَحريكُه.

ش: مثالُ المسألة الأولى ﴿عَنْهُ تَّلَهَّى﴾[3]، و﴿مَا لَكُمْ لَا تَّناصَرُونَ﴾[4]. ومثالُ المسألة الثانية: وهو أنه يثبت حرف المدّ واللين قبلَ ساكنٍ عرضَ تحريكُه نحو: يَغزُو لَحْمَر، أصله: يَغزُوْ الأَحمر، فالتقى ساكنان الأولُ الواوُ والثاني لام التعريف، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم إنَّه يعرض نقل الحركة من الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو اللام، فتقول يَغزُ لَحْمَرُ، بحذف الواو، وربما ثَبَتتْ، فقلت: يَغْزُوْ لَحْمَرُ، اعتدادًا بالعارض، حُكي أنَّ بعض العرب يقول في رَمَتِ المرأةُ: رَمَاتِ المرأةُ[5]، وعلى ذلك قولُ الشاعر في أحد الوجهين[6]:

---

(١) الآية ٥٥ من سورة آل عمران.

(٢) في المخطوطات: تلبيس.

(٣) الآية ١٠ من سورة عبس. وهذه قراءة البَزّيّ وابن فُلَيح عن ابن كثير، بإشباع ضمة الهاء في (عنه) وإدغام تاء المضارعة في تاء تَفَعَّلَ. السبعة ص ٦٧٢ والبحر المحيط ٢٥: ٢٤٠.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الصافات. وهي قراءة البَزّيّ بإثبات الألف وإدغام تاء المضارعة في تاء تَفاعَلَ. النشر ٢: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠٠٨.

(٦) تقدم البيت في ١: ٢٤٢.

لهـــا مَتْنَتَـــانِ خَظَـــاتا كمـــا أَكَـــبَّ علـــى ســـاعِدَيْهِ النَّمِـــرْ

فأثبتَ الألف في خَظاتا اعتدادًا بحركة التاء العارضة لأجل ألف الضمير، وأنشد الكسائيُّ[(١)]:

يا حِـــبِّ قـــد أَمْسَـــيْنا ولم تَنـــــامِ الْعَيْنـــــا

وفي هذا شاهدان: أحدُهما حذفُ النون من المثنّى لغير إضافة كما حَذَفَها في أحد الوجهين في قوله ((خَظاتا كما أكَبَّ))، يريد: العَيْنانِ، وخَظاتانِ. والشاهدُ الثاني الاعتدادُ بحركة الميم في: ولم تَنامِ، ولذلك أَثبتَ الألف.

ص: وأصلُ ما حُرِّك منهما الكسرُ، ويُعدَل عنه تخفيفًا، أو جَبْرًا[(٢)]، أو إتباعًا، أو ردًّا للأصل، أو تجنُّبًا لِلبس، أو حَمْلًا على نظير، أو إيثارًا للتَّجانُس.

ش: قولُه **ما حُرِّك منهما** لأنه قد لا يُحرَّك، بل يُحذَف كما تقدَّم قبلُ أماكنُ الحذف، والضمير في **منهما** يعود على الساكنين الأول أو الثاني، وإنما كان الأصل الكسر لأنها حركة لا تُوهم الإعراب، فالكسرُ الذي يكون في أحد الساكنين لا يُتخيَّل أنَّ موجبه إعرابٌ؛ لأنه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوينٌ ولا ما عاقب التنوين من الألف واللام أو الإضافة؛ بخلاف الضمّ والفتح، فإنهما يكونان إعرابًا ولا تنوينَ معهما، وذلك فيما لا ينصرف، فلمّا كانت حركة لا تكون في مُعرَب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب؛ ولم يكن بُدٌّ من تحريك أحدهما، فحُرِّك بالحركة الشبيهة بالوقف البعيدة عن حالة الإعراب. وذكرُه[(٣)] هذا مما علّلوا به كونَ الكسر أصلَ حركة التقاء الساكنين.

---

(١) إيضاح الشعر ص ١٤٣، ٢٢٩، وفيه تخريجه. أصله: ولم تَنَم العينان، فلَمّا حرّك الميم لالتقاء الساكنين ردّ ألف تنام.

(٢) ك، د: أو خبرًا. ح: تحقيقًا أو خبرًا.

(٣) ك: وذكرنا غير هذا. د، ن: وذكرُه هذا كما عللوا. وذكره ... لوجوه تخص: سقط من ح.

وفي (البسيط): ((الكسرُ أصلٌ هو قول النحويين، فإن حُرِّك بغيره فلِوَجهٍ ما. ويحتمل أن يقال: الفتح الأصل لأنَّ الفرار من الثِّقَل، والفتحُ أخفُّ الحركات، فكان أصلًا، ولا يكون بغيره إلا لوجه آخر. أو يقال: لا أصل في الالتقاء لحركة، بل يقتضي وجوده التحريك خاصة، وتعيُّن الحركة يكون لوجوه تخص)).

[٧: ١٨٥/أ] وقولُه **ويُعدَل عنه** أي عن الكسر **تخفيفًا** نحو أينَ وكيفَ، /وذلك أنَّ هذين الاسمين من حيث هما مبنيّان كان الأصل فيهما أن يُبنَيا على السكون[١]؛ فلمّا بُنِيا على السكون التقى ساكنان، فكان الأصل أن يُبنَيا على الكسرة لأنَّها الحركة التي لا تُوهِم الإعراب، لكن عُدل عن الكسرة لأجل التخفيف؛ لأنَّا لو بَنَيناهما على الكسر لاجتمع في ذلك الياء والكسرة في الحرف الذي بعدها، فكأنه اجتمع مِثلان، فكان يكون في ذلك ثِقَل، فعَدَلْنا إلى حركةٍ غيرِ الكسرة تخفيفًا.

ومما استُثقِلتْ فيه الكسرةُ فعُدل إلى الفتحة ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٢]، وقراءة بعضهم ﴿أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٣] بفتح التنوين. وقرأ أبو جعفر الرؤاسي[٤]: ﴿الٓمٓ ۝١ أَللَّهُ﴾ بقطع الهمزة، قال: وبلغني عن عاصم بن أبي[٥] النَّجود أنه قرأ بقطع الألف[٦]. وقال س[٧]: ((فرقوا بين حرف الهجاء وبين غيره)).

---

(١) على السكون ... فكان الأصل أن يُبنَيا: سقط من د.

(٢) سورة آل عمران: الآيتان ١ - ٢. السبعة ص ٢٠٠.

(٣) سورة الإخلاص: الآيتان ١ - ٢. رواها عبدي عن أبي عمرو. شواذ القراءات للكرماني ص ٥٢٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٧٣ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٣.

(٥) أبي: سقط من المخطوطات.

(٦) أي: بتسكين الميم وقطع ألف الوصل. ورواها عنه آخرون أيضًا. معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٧٣ والسبعة ص ٢٠٠.

(٧) الكتاب ٤: ١٥٣.

وقال أبو الحسن[1]: ((الكسر فيه جائز على الأصل))، ولم يَسمع أحد فيه الكسر، ولا قُرئ به. وقال س[2]: ((أمّا ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ فلا يكسَر لأنهم لا يجعلونه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنَّهم جعلوه كبعضٍ ما يَتحَرَّك لالتقاء الساكنين نحو اعْلَمَنْ ذلك، ولم يَلْدَهُ)).

وحَكى أبو بكر[3] أنَّ بعض العرب يقول: ادْخُلُ الدَّار، بالضم. وكذلك: ارْقُدُ اليومَ، واقْعُدُ الآنَ، قال: ((وهذا رديء لأنه مُلْتَبس[4])). وحَكى[3] عن قوم أنهم قالوا: ((يجوز الإتباع في المفتوح نحو: اصْنَعَ الخَيرَ))، وقالوا: ((نُجيزه ولم نَسمعه لأنا رأيناه إذا حُرِّك لنفسه حُرِّك بالفتح إتباعًا))، يريدون أيْنَ وكيْفَ.

وحَكى قُطْرُبٌ[5]: ﴿قُمَ ٱلَّيْلَ﴾[6]، واضْرِبَ الرَّجلَ، بالفتح مطَّردًا فيما كان ثانيه لام التعريف، وكأنهم راعَوا حركة همزة الوصل، فحَرَّكوا بمثلها عند عدمها، ويمكن أن يكون من هذا[7]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ ....

وكلٌّ هذا خارجٌ عمَّا جاء به الجمهور.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٧٣ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٣.

(٢) الكتاب ٤: ١٥٤.

(٣) الأصول٢: ١٧٢.

(٤) يعني: بخطاب جمع المذكر. الارتشاف ٢: ٧٢١.

(٥) الخصائص ٣: ١٣١ والمحتسب ٢: ٣٣٦.

(٦) الآية ٢ من سورة المزمل. وقد رويت هذه القراءة عن أبي السَّمّال. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٩٠.

(٧) هذا مطلع بيت لجرير في ديوانه ٢: ٨٢١ وصدره في الكتاب ٣: ٥٣٣، وهو بتمامه:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ   فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا

وقولُه **أو جَبْرًا** مثالُه قولُهم قَبْلُ وبَعْدُ، وذلك أنهما لَمَّا حُذف ما أُضيفا إليه وبُنيا صارَ لهما بذلك وَهْنٌ، فجُبِرا بأن بُنِيا على غير الكسر، ولم يُبْنَيا على فتحةٍ ولا كسرة لأنها الحركة التي كانت لهما حالة إعرابهما، فبُنيا على الضمّ لِتُخالِف حالُ البناء حالَ الإعراب في الحركة.

وقولُه **أو إتباعاً** مثالُ ذلك مُنْذُ عَدَلْنا عن الكسر إلى غيره لأجل إتباع حركة الذال[1]. والإتباعُ تارةً يكون إتباعًا[2] لحركةِ ما قبل كما مَثَّلنا في مُنْذُ. وتارةً يكون لِما بعد، وذلك بأن تلي ثانيَ الساكنين ضمةٌ لازمة، فيجوز فيه إذ ذاك وجهان:

أحدُهما: الإتباع نحو: ﴿وَلَقَدُ ٱسْتُهْزِئَ﴾[3]، ﴿قُلُ ٱدْعُواْ﴾[4]، ﴿أَوُ ٱنقُصْ﴾[5]، وارْكُضُ ارْكُضْ.

والثاني: الكسرُ على أصل التقاء الساكنين، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾[6] وشبهه، فيجوز فيه الوجهان، وقد قُرِئ بهما[7].

وقولُه **أو رَدًّا للأصل** مثالُ ذلك قولُك: مُذُ الْيوم، وذلك أنَّ أصله مُنْذُ، فحُذفت منه النون، وبُني على السكون، فقيل مُذْ، فإذا التقى ساكنان حَرَّكنا الذال بالحركة التي كانت له في الأصل - وهي الضمة - ردًّا لأصله.

[٧: ١٨٥/ب] وقولُه **أو تَجَنُّبًا لِلبس** /مثالُه تاءُ الخطاب في أنتَ، وكافُ الخطاب في ذلكَ، ونحو الباء في اضربَنَّ ولا تَضْرِبَنَّ، وذلك أنَّ الأصل في الحرف الجائي لمعنًى يلحق آخر

---

(١) أي: لأجل إتباع حركة الذال لحركة الميم.

(٢) ك، د: يكون حركة إتباعًا.

(٣) الآية ١٠ من سورة الأنعام.

(٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ٣ من سورة المزمل.

(٦) سورة النساء: الآيتان ٤٩ - ٥٠.

(٧) قرئ بهما في الآيات المذكورة كلها. السبعة ص ١٧٤ - ١٧٥ والتيسير ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

الكلمة أن يكون ساكنًا كالتنوين ونون التوكيد، فألحقت تاء الخطاب وكافه ساكنين، فحُرِّكا بالفتح لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، وحُرِّك أول الساكنين في اضربَنَّ بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث في قولهم اضْرِبِنَّ، وكذلك الحكم في لا تَضْرِبِنَّ.

وقولُه **أو حملًا على نظير** مثالُ ذلك الحركة في نحنُ؛ ألا ترى أنَّ الضمة في نحنُ بمنزلة الواو في هُمُ، ولم تُبنَ نحنُ على الكسر، وبُنيت على الضمِّ حملًا على هُمُ، ولأنَّ الحركة في نحنُ كالواو في نظيرها.

وقولُه **أو إيثارًا للتَّجانُس** وذلك نحو قولك في إسْحارّ إذا سَمَّيتَ به ورَخَّمتَه فإنك تحذف الراء الأخيرة؛ فيبقى آخر الكلمة راءً ساكنةً وقبلها ألفٌ ساكنة، فلا بُدَّ مِن تحريك الراء الساكنة لالتقاء الساكنين، فحرَكَّتَها بالفتح لأنَّ الفتحة مجانسة للألف وأقرب المتحركات إليه.

* * *

تُفتح نون مِنْ مع حرف التعريف وشِبهه، ورُبّما حُذفت، وتُكسر مع غيره غالبًا، والكسرُ معه أقلُّ[١] من الفتح مع غيره. وتُكسَر نون عَن مطلقًا، ورُبَّما ضُمّت مع حرف التعريف. وتُضم الواوُ المفتوح ما قبلها إن كانت للجمع، وإلا كُسرت، وقد تَرد بالعكس، ورُبَّما فُتحت[٢]. وتُحذف نون لكنْ للضرورة.

ش: قولُه **مع حرف التعريف** مثالُه: مِنَ الْقوم.

وقولُه **وشِبهِه** مثالُه: مِنَ الْيَزيد، فأَلْ فيه زائدة لا مُعَرِّفة، وكذلك: مِنَ الَّذي[٣]، على أحد القولين في الموصول بأيِّ شيء تَعَرَّف.

وقولُه **ورُبَّما حُذفت** أي: إذا كان بعدها أل، وله شرطٌ أهمله المصنف، وهو أن تكون اللام ظاهرة، أي: غيرَ مدغَمة فيما بعدها، فلا تقول في مِنَ الظَّالم: مِ الظَّالم، ولا في[٤] مِنَ الليل: مِ اللَّيل. ونظيرُ ذلك حَذفُ نون بَني، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة، فيقولون بَلْحارث، ولا يقولون[٥] في بَني النَّجار: بَنّجار[٦].
قال قَتادة بن مغرِّب اليَشْكُريّ[٧]:

إذا ما رَأَوا أَيري مِشَظًّا تَبادَروا ... فِرارًا، وخالوه سَيَنْقَدُّ مِلْعَتْرِ

---

(١) د: أولى.
(٢) ح: حذفت.
(٣) ح: في الذي.
(٤) في: انفردت به ح.
(٥) ك: ولا تقول.
(٦) د: بلنجار.
(٧) أنشده أبو حيان ضمن قطعة لقتادة في تذكرة النحاة ص ٥٨ من كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان. مشظّ: قائم. والعتر: شدّة النَّعْظ، يقال: نَعَظَ ذَكَرُه نَعْظًا: قام.

وقال صاعد بن سُويد بن مسلم الكلابي[(١)]:

مِنَ الأَشراط أو نوءِ الثُّرَيَّا ... ومِلْجوزاءِ والشِّعْرَى سَقاها

وقال بعض العرب[(٢)]:

فإنـــه مُقْرَعْبِــبٌ مِلْبَـــرْدِ ... وأنـــتِ إنْ شـئتِ بـــلا تَعَـــدِّ

جَعَلـتِ أَيـري في سَــواءِ الغِمْــدِ ... ثُمَّ ذَعَتِّيـــه كـــذَعْتِ الأُسْـــدِ

وقالت عَمْرة بنت الحُمارس[(٣)]:/ [٧: ١٨٦/أ]

قُلْ لأبي نَعجةَ شَيخِ النَّمِرِ ... أَجَدتَ - عَمْرَ اللهِ - نَعْتَ الكَمَرِ

وبالذي قد رُمْتَه مِلْبَخَرِ ... هلَّا تَفَكَّرتَ ابنَ بَخْراءِ الحِرِ

وقال دِثار بن حُنَيْف العَجْلاني[(٤)]:

جَهْم مُحَيَّاهُ كوَجْهِ القِرْدِ ... يموتُ مَن باضَعَهُ مِلْبَرْدِ

وقال عُبيد الله بن قيس الرُّقَيّات[(٥)]:

إنْ يَلْبَسُوا مِلْحَديدِ تَحسبُهُم ... جُرْبًا بها مِن هِنائها عَبَقُ

---

(١) د: الكناني. أنشده أبو حيان لصاعد في تذكرة النحاة ص ٦٠ من كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان. الأشراط: كواكب.

(٢) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦١ من كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان. مُقْرَعْبِب: متشنِّج، ومتقبِّض، وحقّه الإدغام. والذَّعت: الخنق. ح: جعلت أيراً. د: فلا تَعدِّ ... في سَواء القدّ غب دعيته كدعة الأشد. وفوق دعيته: كذا.

(٣) أنشده لعمرة في تذكرة النحاة ص ٦٣ من كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان. الكَمَر: جمع كَمَرة، وهي رأس الذكر. بخراء: منتنة الريح. ح: نعجة مصيح ... رمته مبجر.

(٤) أنشده لدثار في تذكرة النحاة ص ٦٣ من كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان. يصف زَنْجيًا. المباضعة: المباشرة، باضعَ الرجلُ امرأتَه: جامعَها.

(٥) الديوان ص ٧٣. الجرب: الإبل الجرباء. والهناء: القطران. والعبق: الرائحة.

وقال أيضًا[١]:

مِلْأَصْـــــبَغِيّاتِ والفـــــوارع لا يَحمِلــنَ فــوق الكَواهــلِ الحُزُمــا

وقال أيضًا[٢]:

زَمُّوا الخِدَبّاتِ مِلْجِمالْ لكي يَغدوا سِراعًا ، والفَجرُ مُنفَلِقُ

وقال أيضًا[٣]:

إليّ أَهْوَى مِنَ الشَّرابِ ومِلْ ـمالِ وحُلْوِ الحياةِ والوَلَدِ

وقال أيضًا[٤]:

وخَليلـــيَّ مِـــن مُـــرادَ ومِلْأَنْـــ ـــصارِ بالعـــالِ أَقْسَـــما لا أَريمُ

وقال أبو قيس بن الأَسْلَت[٥]:

فما أنتَ مِن عُلْيا بياضةَ كُلِّها ولا مِن بَني الحُبْلَى ولا مِلْقَواقِلِ

وقال كُثَيِّر[٦]:

وكنتُ لِبَينِ الحاجِبيَّةِ حاذرًا فلمْ تَنجُ نَفْسي مِلْفِراقِ حِذارَها

وقال أبو صخر الهُذَليّ[٧]:

---

(١) الديوان ص ١٥٣. من الأصبغيات: أي من بني كلب. والفوارع: المراتب العاليات.

(٢) الديوان ص ٧٢. الخدبّات: الجمال الشديدة الصلبة. ح: زموا الجربات. د: والفجر منطلق.

(٣) الديوان ص ٧٦. ك: إلي أهدي.

(٤) ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري. ح، د: وخليلاي.

(٥) ليس في ديوانه الذي حققه د. حسن باجوده، ولم أقف عليه في مصادري. بنو بياضة: فخذ من الأنصار من الخزرج. وبنو الحبلى: حيّ من الأنصار، ومن ولده عبد الله بن أُبيّ بن سلول رأس المنافقين. والقواقل: بطن من الأنصار من الخزرج. د: قيس بن الأسلت.

(٦) ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري.

(٧) تقدم البيت في ٨: ٨، ١١: ١١٩. د: من بعدنا عَمرُ.

كأنَّهمـــــا مِـــــلْآنَ لم يَتَغَـــيَّرا وقـد مَـرَّ لِلـدَّارَينِ مِـنْ بَعْـدِنا عَصْـرُ

وقال آخر[١]:

وكـــأنَّ الخمـــرَ الْمُـــدامَ مِلْإِســـْ ـــــفِنْطِ ممزوجـــةً بمـــاءٍ زُلالِ

وقال آخر[٢]:

ليس بين الْمَيْتِ والحيِّ نَسَبْ إنما للحيِّ مِلْمَيْتِ النَّصَبْ

فهذا كلُّه يدلُّ على جواز حذف نون مِنْ لالتقائها بالألف واللام جوازًا حسنًا شائعًا؛ لا قليلًا كما قال المصنف فيه **ورُبَّما حُذفت**. ولا مخصوصًا بالضرورة كما ذَكر ابن عصفور[٣] وغيره من النحويين. ولو تتبّعْنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك /شيء [٧: ١٨٦/ب] كثير، فكيف يُجعل هذا قليلًا أو ضرورة، بل هو كثير، ويجوز في سعة الكلام، وطالَما بنى النحويون الأحكام على بيتٍ واحد وبيتين[٤]، فكيف لا يُبنى جواز حذف نون مِن عند التقائها بلام التعريف الظاهرة وقد جاء منه ما لا يُحصى كثرة؛ ووقعَ في شعر الْمَوْج[٥] التَّغلبيّ أحد بني بكر بن حبيب بن عمرو ابن غَنْم[٦] بن تغلب حذفُ نون مِن عند لام التعريف المدغمة في النون، إلا أنه حين حَذَفَ النون أظهرَ لام التعريف، قال الْمَوْج[٧]:

---

(١) الأعشى. الديوان ص ٥٥ والمذكر والمؤنث للسجستاني ص ١٣٣ ولابن الأنباري ١: ٣٣٨ - ٣٣٩. الإسفنط: اسم من أسماء الخمر، معرَّب. وماء زلال: عذب بارد.

(٢) تقدم البيت في ٨: ٩. ك، د: والحي سبب. ح: إنما الحي ملميت نصب.

(٣) ضرائر الشعر له ص ١١٤.

(٤) ح: أو بيتين.

(٥) اسمه قيس بن زِمّان بن سلمة، وهو ابن أخت القطاميّ. المؤتلف والمختلف ص ٢٨٦.

(٦) ابن غنم: سقط من د.

(٧) أنشده أيضًا في الارتشاف ٢: ٧٢٢، ٥: ٢٣٠٧. السدائف: جمع السَّديف، وهو لحم السنام. ملنيب: أصله من النِّيب، والنِّيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنّة.

الْمُطْعِمِـــينَ لَـــدى الشِّـــتا ءِ سَـــدائفًا مِلْنِيـــبِ غُـــرَّا

وقولُه **وتُكسر مع غيره غالبًا** أي: وتُكسر نون مِن مع ساكنٍ غير لام التعريف نحو: مِنِ ابْنِك، ومِنِ انْطلاقِك، ومِنِ اسْم.

وقولُه **والكسرُ معه** ـ أي: مع حرف التعريف، فتقول: مِنِ الغُلام ـ **أَقَلُّ من الفتح مع** غير[1] لام التعريف نحو: مِنَ ابْنِك.

وقولُه **وتُكسر نونُ عَن مطلقًا** يعني مع حرف التعريف نحو: عَنِ الْقوم، ومع غيره نحو: عَنِ ابْنِك. **وربَّما ضُمَّت مع حرف التعريف**، فقيل: عَنُ الْقومِ، وهي لغة رديئة[2]، حكاها الأخفش[3]، وليس لها وجه من القياس.

وقولُه **وتُضَمُّ الواو المفتوح ما قبلها** احترازٌ مِنَ المضموم ما قبلها نحو: اقْتُلُوا الرجلَ، وارْمُوا الرجلَ، فإنها إذ ذاك لا تُحَرَّك بل تُحذف.

وقولُه **إن كانت للجمع** نحو اخْشَوُا النّاسَ، **وإلا كُسرت** أي: وإلا تكن للجمع نحو ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾[4] **كُسرت. وقد تَرد بالعكس** يعني أنَّ واو الجمع تُكسر[5] نحو: اخْشَوِا الْقوم[6]. وعلى قياس هذا تقول اخْشَوِنَّ، ولم يحكه س، وقال: لم يَحذفوا هنا الواو لأنَّ حركة ما قبلها لا تدلُّ عليها[7]. وقال أبو عمر: وقد[8] كَسر واوَ الجمع هنا قومٌ، وهم قليل، فقالوا اخْشَوِنَّ.

---

(١) غير: سقط من ك.

(٢) وهي لغة رديئة: انفردت به ح.

(٣) المفصل ص ٣٧١ وشرح الشافية للرضي ٢: ٢٤٧. حكاها ... من القياس: سقط من ح.

(٤) الآية ٤٢ من سورة التوبة.

(٥) الكتاب ٤: ١٥٥.

(٦) نحو اخشوا القوم ... فقالوا اخشونَّ: سقط من ح.

(٧) معناه في الكتاب ٤: ١٥٧.

(٨) يحتمل أن تكون العبارة: وقال أبو عمرو قد كسر.

وقولُه **وربَّما فُتحت** قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق ﴿اشْتَرَوِا الضَّلالَةَ﴾[1] بالكسر[2]، وحكى أبو الحسن وقُطْرُب أيضًا فيها الفتح[3]. فإن كانت لغير الجمع جاز فيها الضم أيضًا نحو: ﴿لَوُ اسْتَطَعْنا﴾[4]، وإلى الفتح[5] أشار بقوله **وربَّما فُتحت**.

مسألة: إذا خُففت همزة أَقْرِئْ ولم يُقْرِئْ وشِبهها فقُلبت ياءً[6] فقال أبو علي: الوجهُ أن تُكسر لالتقاء الساكنين، ولا تُحذف لأنها في تقدير الهمزة، وقد قال أبو الحسن[7]: قارِي ويَسْتَهْزِيون لأنها همزة في الأصل.

فإذا قلتَ اقْرَا ولم يَقْرَا حَذفتَها لالتقاء الساكنين، ولا يجوز قلبها همزة لأنك مِن ذلك فررتَ، ولا ياءً فتخرج إلى ما لا نظير له، فإذا لم يجز ذلك فتحذفها كألف يخشى.

ولم يذكر أبو علي ما يُفعل بهذه الألف إذا ثُنّي، فإنَّ حذفَها لا يجوز لأنَّ ألف يخشى لا تُحذف هنا، بل تُقلب، ولو حذف في لم يقْرَا أَلَبس، ولا تردّها همزة لأنَّ الفرار من ذلك[8] قلبها ألفًا، ولا تقلبها ياءً لأنه يخرج إلى ما لا نظير له، وليس ثَمَّ وجهٌ آخر ذكره أبو عليّ.

---

(١) الآية ١٦ من سورة البقرة. المحتسب ١: ٥٤، وزاد أنها قراءة أبي السَّمَّال.

(٢) الذي في المخطوطات: بالفتح، وبه ضبطت في المحتسب، والتصويب من البحر ١: ٣٠٤ حيث نصَّ على أنهما قرأا بالكسر.

(٣) الحكاية في المحتسب ١: ٥٤، والفتح قراءة أبي السَّمَّال. ابن خالويه ص ٢ والبحر ١: ٣٠٤.

(٤) الآية ٤٢ من سورة التوبة. الكتاب ٤: ١٥٥. وهذه قراءة الأعمش كما في المحتسب ١: ٢٩٢، وزيد في البحر المحيط ١٤: ٢٥٧ زيد بن علي.

(٥) وإلى الفتح ... وتحرَّك في القولين لالتقاء الساكنين: سقط من ح.

(٦) زيد هنا في الارتشاف ٢: ٧٢٤ ما نصه: وجاء بعدها ساكن.

(٧) معاني القرآن له ١: ٤٤ والحجة ١: ٣٥٤، ٣٥٦. وانظر النشر ١: ٤٤٤ - ٤٤٦.

(٨) زيد هنا في ك، ح: وليس.

[٧: ١٨٧/أ] قال بعض أصحابنا: والقياسُ عندي /أن تُرَدَّ همزةً ثم تُسَهَّل على كل حال كما[1] يُسَهَّل أمثالها، فتُجعل بَينَ بَينَ، ويَقع الساكن بعدها لأنها في تقديرِ حرفٍ متحرك، وكذلك في الجمع تجعلها بين الهمزة والواو والياء. وفي هو يُقْري ياء محضة في قول أبي الحسن، وبين الهمزة والواو في قول الخليل و(س)[2]، وتُحَرَّك في القولين لالتقاء الساكنين.

وقولُه **وتُحذفُ نونُ لكنْ للضرورة** ثَبَتَ هذا في بعض نسخ هذا الكتاب المقروءة على المصنف، وعليها خطُّه رحمه الله، وأنشدوا على ذلك[3]:

فلا تَطْلُبا لي أَيِّمًا إن طَلَبتُما ... فإنَّ الأَيامَى لَسْنَ لي بِشُكُولِ

ولاكِ اطْلُبا لي ذاتَ بَعْلٍ مَحَلُّها ... رِواءٌ وَخيمٌ بالعُذَيْبِ ظَليلُ

وقال الآخر[4]:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ، ولا أَسْتَطيعُهُ ... ولاكِ اسْقِني إنْ كان ماؤكَ ذا فَضْلِ

يريد: ولكنْ اطْلُبا لي، ولكنْ اسْقِني، فحَذف النون لالتقائها ساكنة مع طاء اطْلُبا لي ومع سين اسْقِني، وهذا كما ذُكر مختصٌّ بالضرورة.

* * *

---

(١) ك: على حال ما.

(٢) الكتاب ٣: ٥٤٢.

(٣) البيتان في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٤١. الشكول: جمع الشَّكْل، وهو الشِّبه والمِثْل. ك: فلا تطلباني إنني إن طلبتها ... ولاك اطلباني. وقد سقط البيتان والتعليق عليهما من ح.

(٤) تقدم البيت في ٥: ١١، ١١٧.

ص: فصل

استَصحَب بنو تميم إدغام الفعلِ المضعَّف اللام الساكنِها جزمًا ووَقفًا في غير ((أَفْعِلْ)) تعجُّبًا.

ش: قولُه **استَصحَب بنو تميم إدغام كذا** ظاهرُه أنَّ هذه اللغة يختصُّ بها بنو تميم، وليس كذلك، بل الذين لا يُدغمون هم أهل الحجاز[1]، وأمّا غيرهم من العرب بنو تميم وغير بني تميم فإنهم يُدغمون، فليس الإدغام لغة يختصُّ بها بنو تميم كما يقتضيه ظاهر كلام المصنف، وقد وافقَهم[2] قيس وأسد، وقال س لَمّا ذكر بني تميم[3]: ((وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير)).

وقولُه **الساكنِها جزمًا** نحو: لم يَرُدّ، ولم يَبَرّ[4]، ولم يَفِرّ، ولم يُلِمّ.

وقولُه **ووقفًا** نحو رُدّ، وبَرّ، وفِرّ، وأَلِمّ بزيد. وقد أطلق المصنف هنا حيث قال **ووَقفًا**[5]. ومِن صور هذه ارْدُدْنَ ولم يَرْدُدْنَ، فهذان مبنيّان، وآخرُهما قد سكن، وهو من المضعّف اللام، ومع ذلك لا يدغمه بنو تميم، وسنبيّن ذلك في آخر هذا الفصل[6].

وقولُه **في غير أَفْعِلْ تعجُّبًا** احترازٌ مِن نحو: أَشْدِدْ بِحُمرة زيد! فإنَّ العرب مُجمِعون على الفكّ فيه.

---

(١) الكتاب ٤: ٤١٧ والسيرافي ١٤: ٥٨.

(٢) وقد وافقهم ... وهم كثير: سقط من ح.

(٣) الكتاب ٣: ٥٣٠ والسيرافي ١٤: ٥٨.

(٤) ولم يبر: سقط من د.

(٥) ح: جزمًا ووقفًا.

(٦) كذا! ولم يذكره ثَمَّ.

ووجهُ الإدغام أنه اعتدادٌ بالعارض، وذلك أنَّ الأصل كان يَرْدُدُ مضارع رَدَدَ، فالتقى المثلان، وتحرَّك أولهما، فأُدغم، ولم يكن لِيُدغَم في يَرْدُدُ حتى تسكن الدال، فنُقلت حركتها إلى ما قبلها، ثم أُدغمت، فصار هذا الإدغام عارضًا، والحركةُ التي في الراء عارضة، فاعتُدَّ بها في حالة الجزم والوقف وإن كان الجازم يُذهب الحركة من الآخر.

ص: والتَزموا فتحَ المدغَم في «هَلُمَّ» مطلقًا، وفي غيرها قبل هاءِ غائبة، وضمَّه في المضموم الفاء قبل هاءِ غائب، ورُبَّما كُسِر[1]**، وقد يُفتَح على رأيٍ، ولا يُضَمّ قبل ساكن، بل يُكسَر، /وقد يُفتَح.** [٧:١٨٧/ب]

ش: الضمير في **والتَزموا** عائد على بني تميم.

وقولُه **مطلقًا** يعني به سواء اتَّصلت بها هاءُ الغائبة نحو هَلُمَّها، أو الغائب نحو هَلُمَّه[2]، أو ساكنٌ نحو هَلُمَّ الرَّجل. ويُوهم[3] قولُه **مطلقًا** أنها تُفتح دائمًا. وليس كذلك لأنه إذا اتصلَ بها ياءُ الضمير كُسرت لها نحو هَلُمِّي، أو واوُ الضمير ضُمَّتْ نحو هَلُمُّوا، أو نونُ الإناث فلها حُكم سيأتي آخر الفصل[4]. وحكى أبو عمر في (الفَرْخ) هَلُمّ بالفتح والكسر عن بعض بني تميم. انتهى.

وأمّا غير بني تميم فإنَّ هَلُمَّ عندهم اسمُ فِعل لا تتصل بها الهاء ولا الواو، فتبقى مفتوحة الميم دائمًا، وعند بني تميم[5] هي فعلٌ، فيتَّصلان بها، وقد تقدَّم الكلام[6] على هَلُمَّ مُشْبَعًا في (باب أسماء الأفعال).

---

(١) د: قبل هاء غائبة وربما كسرت.

(٢) أو الغائب نحو هلمه: سقط من ح.

(٣) ح، د: لكن يوهم.

(٤) كذا! ولم يذكره ثَمَّ.

(٥) د: وعند تميم.

(٦) تقدم في ١٤: ٢٧٨ - ٢٨٣.

قولُه **وفي غيرها** أي غير هَلُمَّ **قبل هاء غائبة**: نحو لم يَرُدَّها ورُدَّها، ولم يَبَرَّها[1] وبَرَّها، ولم يُقِرَّها وأَقِرَّها.

وقولُه **قبل هاءٍ غائب** نحو رُدُّه ولم يَرُدُّه. وسببُ ذلك أنَّ الهاء خَفيَّة، فكأنك قلتَ رُدَّا ورُدُّوا، فكما أنك تفتح مع الألف وتضمُّ مع الواو فكذلك تفعل هنا لخفاء الهاء.

وقولُه **وربَّما كُسر** يعني في المضموم الفاء قبل هاءٍ غائب نحو رُدِّه.

وقولُه **وقد يُفتح على رأي** فتقول رُدَّه، هذا رأي الكوفيين، قال ثعلب في (فصيحه): ((ازْرُرْ عليك قَميصك، وزُرَّه وزُرُّه وزُرِّه مثل مُدَّ ومُدُّ ومُدِّ))[2].

وفي (البسيط)[3]: ((وغلطَ ثعلب في ذلك حيث أجاز الثلاثة في رُدَّه كمُدَّ، وظاهرُ قول س[4] ما ذكره ثعلب؛ لأنَّ تقييده إنما هو في المذهب الأول)).

وفي (الإفصاح): حكى الكوفيون رُدُّها بالضم والكسر، ورُدِّه بالكسر والفتح، وأنشدوا[5]:

قــال أبــو ليلــى بِحَبْــلٍ : مُــدِّهِ ثُمَّ إذا مَدَدتَــــــهُ فَشُــــــدِّهِ

إنَّ أبا ليلى نَسيجُ وَحْدِهِ

وقال أبو عمر: وقد تركه قوم على ما كان عليه قبل أن تلحق الهاء المفتوحة والمضمومة؛ ولم يغيِّروا، فيقولون رُدَّها ورُدُّها، ورُدِّهِي، فلا يغيرون عما بُني عليه.

---

(١) ولم يبرها ... ولم يرده: سقط من د.

(٢) إسفار الفصيح ١: ٣٧٨.

(٣) وفي البسيط ... فلا يغيرون عما بني عليه: سقط من ح.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٢ - ٥٣٤.

(٥) الرجز في مجالس ثعلب ٢: ٥٥٣ والزاهر ١: ٢٨٦، ٣٣٧ والسيرافي ١: ١٥٩ وتحفة المجد الصريح ١: ٢٥٧، وتقدم الثالث في ١٢: ٦٧، وذكرنا ثَمَّ أنَّه لدُكَين وأنَّ بعضه نُسب لابن مَيّادة.

وقولُه **بل يُكسر** فتقول: رُدِّ الرَّجل، ورُدِّ ابْنك، وذلك لأنك قد كنت تحرّك الآخر قبل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، نحو: ارْدُدِ القوم، فلَمّا أدغمتَ في هذا الموضع حرَّكت بالحركة التي كانت له قبل الإدغام، كما أنهم لَمّا حَرّكوا مُذْ لالتقاء الساكنين فقالوا مُذُ اليوم ضَمّوا لأنَّ الأصل فيه مُنْذُ، فلمّا حَرَّكوا أَتَوْا بالحركة التي له في الأصل.

وقال ابن كيسان[1]: لغة قيس وتميم رُدِّ القومَ بالكسر، أنشد الخليل[2]:

ذُمِّ المنازلَ بعدَ مَنزِلةِ اللِّوَى ....

بالكسر، و[3]:

فغُضِّ الطَّرفَ إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ ....

بالكسر.

وقولُه **وقد يُفتح** قال أبو عليّ[4]: ((ومنهم من[5] يفتحه مع الألف واللام، فيقول[6]: فغُضَّ الطَّرف)). وقال س[7]: الأفصح والأكثر الكسر. وأمّا الضمُّ مع الألف واللام فذكر س[8] أنه ليس من كلامهم، والقياسُ لا يُبعده لأنه كالفتح في عدم

[٧: ١٨٨/أ] مراجعة الأصل، /وهو قليل، حكاه ابن جني.

---

(١) وقال ابن كيسان ... حكاه ابن جني: سقط من ح.

(٢) عجز البيت: والعيشَ بعد أولئك الأيامِ. وهو لجرير. تذييل ديوانه ٢: ٩٩٠. والذي في الكتاب ٣: ٥٣٣ أنَّ يونس حكى ذلك. ذم ... اللوى بالكسر: سقط من د.

(٣) عجز البيت: فلا كَعبًا بَلَغتَ ولا كِلابا. وهو لجرير. تذييل ديوانه ٢: ٨٢١.

(٤) التكملة ص ٦.

(٥) هم بنو أسد كما في الكتاب ٣: ٥٣٣ والمفصل ص ٣٧٠.

(٦) فيقول ... مع الألف واللام: سقط من د.

(٧) الكتاب ٣: ٥٣٢ ولفظه: ((كسرتَ الأول كلَّه)).

(٨) الكتاب ٣: ٥٣٣.

ص: وإن لم يتَّصل بشيء مما ذُكر فُتح أو كُسر أو أُتبع حركةَ الفاء.

ش: قولُه **بشيء مما ذُكر** يعني هاء الغائبة وهاء الغائب والساكن **فُتح** نحو رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وهي لغة أسد وناس غيرهم[1]. **أو كُسر**[2] نحو رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ، وهي[3] لغة كَعْب وغَنِيّ[4]. فأمّا ﴿لَا تُضَآرَّ﴾[5] فلم يحكَ فيها إلا الفتح[6]. وذكر س في (باب ترخيم إسحارّ) أنهم جعلوا الحرف المدغَم تابعًا لأقرب المتحركات إليه، قال[7]: «فإذا كان أقربَ من المتحرّك إليه الحرفُ الذي منه الحركة المفتوحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحًا - كان أجدرَ أن تكون حركته مفتوحة»[8]، يقول[9]: إذا فتحوا للفتحة فأَحرى أن يفتحوا للألف والفتحة. قال[7]: «وذلك[10] لم يُضارّ». وقد أجاز الفراء[11] في تُضارّ الكسر قياسًا، ولم يَحكه لغةً.

وقولُه **أو أُتبع حركة الفاء** نحو رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ، وهذا أكثر في كلامهم[12]، ولا تأتي إذ ذاك بهمزة وصل لأنها إنما يجاء بها للتوصّل للساكن، وهذا مفقود هنا لتحريك

---

(١) وهي لغة أسد وناس غيرهم: سقط من ك، ح.
(٢) أو كسر نحو رد وفر وعض: سقط من ك.
(٣) وهي لغة كعب وغني ... ولم يحكه لغة: سقط من ح.
(٤) الكتاب ٣: ٥٣٤.
(٥) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة. ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾.
(٦) قرأها بالضم من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبان على أنَّ (لا) نافية غير جازمة، وقرأ الحسن بالكسر على النهي. السبعة ص ١٨٣ والبحر المحيط ٦: ٤٣ - ٤٤.
(٧) الكتاب ٢: ٢٦٥.
(٨) زيد هنا في ك، د: وكذلك لم يضار.
(٩) يقول ... للألف والفتحة: سقط من د.
(١٠) في المخطوطات: وكذلك. والتصويب من الكتاب.
(١١) معاني القرآن ١: ١٤٩.
(١٢) وهذا أكثر في كلامهم: سقط من ح.

ما قبل المدغَم. وسمع الكسائيُّ من عبد القيس ارُدَّ وافِرَّ واعَضَّ بهمزة الوصل وبالإدغام، وكأنهم لم يعتدّوا بحركة[1] ما قبل المدغَم لِعُروضها؛ ألا ترى أنَّ الحرف المتحرّك كان أصله السكون، فلم يعتدّوا بتحريكه العارض لأجل الإدغام، وأَتَوا بهمزة الوصل.

وقال بعض أصحابنا في ضبطِ لغاتِ مَن أَدغم ما نصُّه[2]: ((وأمّا غيرُهم من العرب - يعني غير الحجازيين - فيُدغم، ويُحرك الثاني بالفتح إن اتَّصل به ألف نحو رُدَّا، وبالضم إن اتّصل به واو نحو رُدُّوا، وبالكسر إن اتصل به ياء نحو رُدِّي.

فإن لم يتصل به شيء من ذلك اختلفوا في تحريك الثاني:

فمنهم من يحركه أبدًا بحركة ما قبله[3] إتباعًا، فيقول: رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ، إلا إن اتصلت به الهاء والألف التي للمؤنث فيفتح على كل حال، نحو: رُدَّها وفِرَّها وعَضَّها، أو الهاء التي للمذكر فيضم على كل حال نحو: رُدُّه وفِرُّه وعَضُّه، أو يكون بعده ساكن هو أول كلمة أخرى فيكسر.

ومنهم مَن يفتحه على كلِّ حال إلا إذا كان بعده ساكن فإنه يحركه بالكسر، نحو: رُدِّ القومَ.

ومنهم مَن يفتحه على كل حال كان بعده ساكن أو لم يكن.

ومنهم مَن يكسره على كل حال.

فأما هَلُمَّ فالتُزم فيها الفتح تخفيفًا لأجل التركيب الذي فيها)). انتهى كلامه.

ص: وفكَّ الحجازيون كلَّ ذلك إلا هلُمَّ.

---

(١) بحركة ... فلم يعتدوا: سقط من د.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٥٧ - ٦٥٩ باختصار وتقديم وتأخير.

(٣) ح: قبلها.

ش: لغة الحجاز بالفكّ كما ذُكر، فيقولون: لم يَرْدُدْ وارْدُدْ، وألْمِمْ وافْرِرْ وابْرَرْ، ولم يَرْدُدْها وارْدُدْها وارْدُدْه، وارْدُدِ الرجلَ، وارْدُدِ ابْنك. وإنما لم يدغموا لأنَّ الإدغام يؤدي إلى التقاء ساكنين؛ لأنك لا تُدغم الأولَ في الثاني حتى تسكِّنه لئلا تكون الحركة فاصلة بين المثلين، فلَمّا كان يؤدي إلى ذلك رفضوه. وأكثرُ ما جاء القرآن بالفكِّ على لغة الحجازيين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[1]، ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾[2]، ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾[3]، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾[4]، ﴿وَمَن يَحْلِلْ﴾[5]، ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾[6]، ﴿وَيُمْدِدْكُم / بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾[7]، و﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ﴾[8]. وقد جاء قوله [٧: ١٨٨/ب] تعالى ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[9] بالوجهين في السبعة الفكّ والإدغام.

وقولُه **إلا هَلُمَّ** قد ذكرنا أنَّ مذهب الحجازيين في هَلُمَّ أنها اسمُ فِعل، فكان ينبغي أن لا يستثنيها لأنها لم تَندرج في قوله **استَصحَب بنو تميم إدغام الفعل المضعّف اللام الساكنِها جزمًا ووقفًا** لأنها ليست بفعل، وتخريجُه أنه استثناء منقطع، وجريان ذكره[10] في لغة بني تميم ذكرَه[11] في لغة الحجازيين. ولا يخصّ الحجازيين[12]

---

(١) الآية ٦ من سورة المدثر.

(٢) الآية ٢٢ من سورة ص.

(٣) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة يونس.

(٥) الآية ٨١ من سورة طه.

(٦) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٧) الآية ١٢ من سورة نوح.

(٨) الآية ٦٣ من سورة التوبة.

(٩) الآية ٥٤ من سورة المائدة. قرأ نافع وابن عامر بالفك، والباقون بالإدغام. السبعة ص ٢٤٥.

(١٠) ك، د: ولجريانه.

(١١) ح: ذكر.

(١٢) ولا يخص الحجازيين: سقط من ح. د: ولا يختص الحجازيين.

كونُ هَلُمَّ اسمَ فعل، بل لا يكون فعلًا إلا في لغة تميم، ويكون اسمَ فِعل في لغة غيرهم من الحجازيين وغيرهم.

ص: والتَزم غيرُ ((بَكر)) الفكَّ قبل تاء الضمير وأخويه، وحذفُ أول المثلين عند ذلك لغةُ سُلَيْم.

ش: مثالُ ما قبل تاء الضمير رَدَدتُ ورَدَدتَ وفروعهما، وذلك رَدَدْنا ورَدَدْتُما ورَدَدتُم ورَدَدْتُنَّ.

وقولُه **وأَخَوَيه** ثبتَ بدلَ قوله **وأخويه** في نسخةٍ مقروءة على المصنف وعليها خطُّه **ونُونَيه المرفوعين** يعني نُونَيِ الضمير المرفوعين، وهو تفسير لقوله **وأَخَوَيه** أي: وأَخَوَيْ تاءِ الضمير، ومثالُ ذلك: رَدَدْنا زيدًا، والهِندات رَدَدْنَ عمرًا.

وقولُه **المرفوعين** قيدٌ تَحَرَّزَ به من نون الضمير المنصوبة نحو: رَدَّنا زيدٌ، فهذا أجمعَ العربُ على إدغامه بكرٌ وغيرُهم، إلا أنَّ هذا القيد - أعني **المرفوعين** - لا يوجد في كِلا النونين، إنما يوجد ذلك في (نا) الذي يكون مرفوعًا ومنصوبًا، وأمّا نونُ الإناث فلا تكون منصوبة أبدًا. وبَكْرٌ الذي أشار إليه[(١)] المصنف هو بكر[(٢)] بن وائل أخو تغلب بن وائل، وأفهمَ كلام المصنف أنَّ بكرًا يُدغمون، وليس كل بني بكر يُدغمون، إنما[(٣)] نقلَ الناسُ[(٤)] ذلك عن ناس من بني بكر بن وائل، فإنهم يُدغمون، فيقولون: رَدَّتُ ورَدَّنَ، وكذلك فيما أشبهه، كأنهم[(٥)] قدَّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فلما دخلتا أَبْقَوا اللفظ على ما كان عليه.

---

(١) د: الذين أشار إليهم المصنف هم.

(٢) هو بكر ... وأفهم كلام المصنف: سقط من ك.

(٣) د: وإنما.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٥.

(٥) هذا قول أبي عمر الجرمي. التعليقة للفارسي ٤: ٤٠.

فأمّا ما شذَّت فيه العرب وفَكَّتْه ولم تُدغمه من المضاعف في الأفعال، وذلك لَحِحَتِ العينُ[1]، وصَكِكَ الفرسُ[2]، وقَطِطَ الشَّعرُ[3]، وأَلِلَ السِّقاءُ[4]، وضَبِبَ المكانُ[5]، ودَبِبَ الإنسانُ[6]، ومَشِشَتِ الدابةُ[7]، وعَزُزَتِ الناقةُ[8] - فلا تُدغِم هذا إذا اتصلتْ به التاء والنونان لا بكر بن وائل ولا غيرهم، بل تقول ضَبِبْتَ يا مكان، والأمكنةُ ضَبِبْنَ، ولم ينبِّه على هذا المصنفُ، بل مفهومُ قوله **والتزم غيرُ بكرٍ الفَكّ** الإطلاقُ في أنَّ بكرًا تُدغم سواء فَكَّتْه العربُ أم لم تَفُكَّه.

ووجهُ مَن فَكَّ المثلين أنه لَمّا كانت التاء والنونان المذكورتان يسكنُ لهما آخرُ الفعل الصحيح والمعتلّ سُكِّن لهما المضاعف[9] أيضًا، فعاد إلى أصله من الفكّ لأنَّ الموجِب للإدغام إنما كان تحريك الثاني، فلما زال الموجِب زال الموجَب.

وفي (الإفصاح)[10]: قولُه - يعني قول أبي علي[11] - : ((وزعَمَ الخليل[12] أنَّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَرَّنَ إذا أخبروا وأرادوا رَدَدْنَ ومَرَرْنَ)). ثم قال:

---

(١) لححت العين: التزق جفناها من الرَّمَص.

(٢) صكك الفرس: اصطكَّ عرقوباه.

(٣) قطط الشعر: اشتدَّت جعودته.

(٤) ألل السقاء: تغيرت ريحه.

(٥) ضبب المكان: كثر ضبابه.

(٦) دبب الإنسان: نبت الشعر على جبينه.

(٧) مششت الدابة: شخص في وظيفها شيء له حجم دون صلابة العظم. والوظيف: مستدقّ الذراع والساق.

(٨) عززت الناقة: ضاق إحليلها، وهو مجرى لبنها.

(٩) ح: المضارع.

(١٠) وفي الإفصاح ... لأنه لم يحكه غيره: سقط من ح.

(١١) التكملة ص ٦.

(١٢) الكتاب ٣: ٥٣٥.

[٧: ١٨٩/أ] ((وهذا لا /ينبغي أن يؤخذ به))[(١)]. أمّا كونه لا يؤخذ به فاتفاق[(٢)] أنه لا يقاس على هذه اللغة، ولا يُتَكَلّم بما تكلمت به، ومثل هذا يُسَمِّيه س غلطًا، لكنهم لا يخلون من نظرٍ نظروه، ونظرُ غيرهم أجود، فقد شذُّوا قياسًا وقلّةً، فلا يُعبأ بما وردَ عنهم. وبمثل تعليل أبي عليّ علّلَ س شذوذ قياسهم، وقال[(٣)]: ((أَجرَوه مُجرى مَدَّ ورَدَّ))، يعني آثروا الإدغام فحرّكوا الساكن.

وقولُه[(٤)] ((ليست حركة رَدَّ الأصلية، بل هي كحركة رُدَّ لالتقاء الساكنين))، فهؤلاء عنده استثقلوا اجتماع المثلين مفكَّكَيْن على أي وجه كان، وقد قال السيرافي[(٥)] وأبو بكر[(٦)]: البكريون قدّروا الإدغام قبل اتصال الضمير[(٧)]، ولذلك قالوا مرَّتُ ورَدَّتُ فيما حكاه الخليل عنهم أيضًا، يريد أَدخَلوا الضمير على مدغَم.

وقال غيره: لَمّا لم يلزمهم تسكين الآخر إلا بالحمل على ضَرَبْتُ لأنه لم يلتقِ فيه أربع حركات بسبب الإدغام آثروا الإدغام؛ فأبقَوا الحركة، ولم يحملوا على ضَرَبْتُ كما حملوا قال وباع وأَكْرَمْتُ ويَضرِبْنَ ليكون الباب واحدًا.

وقيل: أَدغَموا هذا ولم يسكّنوا مَنْبَهةً على الأصل لِيُعْلَمَ أَنَّ أصل ما لم يجتمع فيه أربع حركات الفتح، فيكون من باب القَوَد[(٨)] وحَوَكَةٍ[(٩)].

---

(١) التكملة ص ٦.

(٢) في المخطوطات: باتفاق.

(٣) الكتاب ٣: ٥٣٥، ولفظه: جعلوه بمنزلة رَدَّ ومَدَّ.

(٤) لعله يعني قول أبي علي، ولم أقف عليه.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٦٤.

(٦) الأصول ٢: ٣٦٤.

(٧) هذا قول الجرمي كما ذكرنا قريبًا.

(٨) القود: القصاص.

(٩) حوكة: جمع حائك.

وقد قال أبو الفتح في (الخاطريات)[1]: أَجرَوا الفتح مُجرى السكون كما كان ذلك في ظُلمات وكِسرات مع أنه لم يجتمع فيه أربع حركات. وتعليلُ س أَولى، وقياسُ مَن قال مَرَّنَ أن يقول يَمُرَّنَ، وكونُهم لم يَطرُدوا القياس فيه دليلٌ على شذوذه وأنه لا ينبغي أن يُتكلّم بما سُمع منه.

وحكى الفراء أنَّ أهل هذه اللغة يقولون رَدْتُ ومَرْنَ[2]، ومنهم من يزيد[3] ألفًا فيقولون ردَّاتُ ومَرَّانَ. وهذا الذي ذَكر شاذٌّ، وهذا أشذّ من الإدغام لأنه لم يَحكِه غيره.

وقولُه **وحذفُ أول المثلين عند ذلك** - أي: عند اتصال التاء والنونين بالفعل - **لغةُ** بني **سُليم** هذا الحذفُ شاذٌّ، نصَّ على ذلك س وغيره، ونقلَ هذا المصنف أنَّ ذلك لغة لبني سُلَيْم، ولم يَذكر س ذلك على أنه لغةٌ، بل إنما أورده مورد ما لا يقاس عليه، قال س[4]: ((ومِثلُ ذلك قولُهم[5] ظِلْتُ ومِسْتُ، حَذفوا وألقَوا الحركة على الفاء، كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذًّا، والأصلُ في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ وظَلِلْتُ ومَسِسْتُ.

وأمّا الذين قالوا ظَلْتُ ومَسْتُ فشبّهوها بِلَسْتُ، فأجرَوها في فَعِلْتُ مُجراها في فَعِلَ)).

ثم قال س[4] بعد هذا: ((ولا نعلم شيئًا من المضاعف شذَّ إلا هذه الأحرف)). انتهى كلام س. ونصُّه هذا يدلُّ على أنَّ ذلك لا يطّرد، وأنه ليس بلغةٍ أصلًا، إنما جاء على جهة الشذوذ.

---

(١) لم أقف عليه في مطبوعة الخاطريات.

(٢) معاني القرآن له ١: ٢١٧، ٢: ١٩١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ١٨٥.

(٤) الكتاب ٤: ٤٢٢.

(٥) ك، ح، د: قولك. والتصويب من الكتاب.

وقال س أيضًا[(١)]: ((ومِن الشاذِّ قولُهم أَحَسْتُ ومَسْتُ وظَلْتُ، لَمَّا كَثُرَ في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فَعَلْتُ وفَعَلْن الذي هو غير /مضاعف، فحذفوا)). انتهى. فهذا نصٌّ أيضًا على شذوذ ما وردَ من ذلك، ولم يَحفظ س من ذلك إلا تلك الألفاظ الثلاثة . [٧: ١٨٩/ب]

ونقلَ ابن الأنباريِّ[(٢)] هَمْتُ في هَمَمْتُ. وقال بعض أئمتنا[(٣)]: ((وقد شذَّت العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المثلين تخفيفًا لَمّا تعذَّر التخفيف بالإدغام، والذي يُحفظ من ذلك أَحَسْتُ وظَلْتُ ومَسْتُ، وذلك أنك قد كنت تُدغم قبل الإسناد للضمير فتقول أَحَسَّ ومَسَّ وظَلَّ، والإدغامُ ضرب من الاعتلال؛ ألا ترى أنك تغيِّر العين من أجل الإدغام بالإسكان كما تُغَيِّرها إذا كانت حرف علّة؛ فكما تحذف العين إذا كانت حرف علّة في نحو قُمْتُ وخِفْتُ وبِعْتُ كذلك حُذفت في هذه الألفاظ تشبيهًا بذلك.

ومما يُبيِّن ذلك أنَّ العرب قد راعت هذا القدْر من الشَّبَه لأنهم يقولون مِسْتُ بكسر الميم، فينقلون حركة السين المحذوفة إلى ما قبلها كما يفعلون ذلك في خِفْتُ؛ ألا ترى أنَّ الأصل خَوِفْتُ، فنقلوا حركة الواو إلى الخاء، وحذفوها لالتقاء الساكنين.

وأمّا ظَلْتُ ومَسْتُ في لغةِ مَن فتح فحذفوا، ولم ينقلوا فيهما[(٤)] الحركة تشبيهًا لهما بـ(لَسْتُ) لَمّا كانا لا يُستَعمَل لهما مضارع إذا حُذفا كما لا يُستعمل لـ(لَيْسَ) مضارع؛ ولأنَّ المشبَّه بالشيء لا يَقوَى قُوَّة ما يُشَبَّه به)). انتهى هذا الكلام، وهو شرحٌ وإيضاحٌ لكلامِ س المنقول قبله.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٢) هو تابع في هذا للفراء. معاني القرآن ١: ٢١٧، ٢: ١٩١.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٦١ - ٦٦٢.

(٤) الذي في المخطوطات: فيه. والتصويب من الممتع.

وذكرَ أبو الفتح أنَّ كسرَ الظاء من ظِلْتُ لغةُ الحجاز وفَتْحَها لغةُ تميم، ولم يُقرأ في السبعة إلا بفتح الظاء، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[1].

وتلخَّص من كلام النحويين أنَّ الحذف من هذه الأفعال إنما هو على طريقةِ الشذوذ؛ وأنه لم يُسمع ذلك إلا في أَحَسْتُ وظَلْتُ ومَسْتُ على ما نقلَه س وغيره، وهَمْتُ على ما زاد أبو بكر بن الأنباريّ. فنقلُ المصنف أنَّ ذلك لغةُ سُلَيم مخالفٌ لهذه النقول، والمصنفُ - رحمه الله - كثيرُ الاطّلاع ثقةٌ فيما ينقله، لكنّا ما نعرف[2] هذه اللغة من جهة غير جهته، والله أعلم. وقد كرَّر المصنف هذه المسألةَ في الفصل الثاني من الحذف في (باب التصريف)[3]، وذكرَ ذلك عن سُلَيْم كما ذَكر هنا.

وفي (الإفصاح)[4] وقد ذكرَ لغةَ بكر بن وائل في رَدَّتُ: ومن الدليل على استثقالهم التقاءَ المثلين[5] وإن سكن الثاني قولُهم أحَسْتُ ومَسْتُ وظَلْتُ، فحُذف الأول لأنه المدغَم في أحسَّ ومَسَّ، وقد شَبَّهوا به المنفصل المحرَّك، فقالوا: عَلْماءِ بنو فلان، يريدون: على الماء. وزعمَ الفراء أنَّ هذا قياسٌ مستمرّ في رَدْتُ ومَدْتُ وهَمْتُ[6]، وأنشد[7]:

---

(١) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

(٢) ح، د: ما تعرفنا.

(٣) التسهيل ص ٣١٢.

(٤) وفي الإفصاح ... فرارًا من اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة: سقط من ح.

(٥) التقاء المثلين وإن سكن الثاني قولهم: سقط من د.

(٦) في معاني القرآن ١: ٢١٧: وددت ومسست وهممت.

(٧) معاني القرآن للفراء ١: ٢١٧ وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٥ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٦٠. الرَّتَم: جمع رَتَمة، وهي الرَّتيمة، وهي شيء كان أهل الجاهلية يرونه بينهم، وذلك أنَّ الرجل منهم كان إذا أراد سفرًا عمد إلى غصنين من شجرتين تقرب إحداهما من الأخرى، فعقد أحدهما بصاحبه، فإذا عاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال: إنَّ امرأته لم تخنه بعده، وإن رأى الغصنين قد انحلّا قال: امرأته قد خانته.

هل يَنْفَعَنْكَ اليومَ إنْ هَمْتِ بِهَمّْ   كَثرةُ ما تأتي وتَعْقادُ الرَّتَمْ

وقال س[1] في هذا: لَمّا كثُر في كلامهم وثقُل عليهم التضعيف جعلوا الحذف [٧: ١٩٠/أ] /بدلًا من الإدغام كما فعلوا في عَلْماء وبَلْحارث.

وقال أبو عليّ: أبدلوا الأول ياءً، ثم أَعَلُّوها كما أَعَلُّوا أَقَمْتُ وأَنَلْتُ وبابه. ومما يدلُّ على ذلك أيضًا أنهم أبدلوا من الساكن المتأخِّر ياءً في قولهم تَسَرَّيْتُ[2]، وقَصَّيتُ أظفاره، وتَظَنَّيْتُ، لَمّا لم يُمكنهم الإدغام كما لم يُمكنهم في رَدَّدَ وعَدَّدَ ولم يُحَدِّدْ، وهم يستثقلون هذا وإن خَفَّ عند غيرهم، فاحتملوه لئلا يقعوا في أشدّ عندهم - أبدلوا الآخر ياءً فرارًا من اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة.

* * *

(١) الكتاب ٤: ٤٨٢ - ٤٨٣ باختصار وتصرف.

(٢) تسرَّيت: اتخذت سُرِّيّة. د: فشديت.

٧٣ - باب النَّسب

يُجعَل حرفُ إعرابِ المنسوب إليه ياءً مشدَّدة تَلي كسرة، ويُحذَف لها عَجُزُ المركَّب غيرِ المضاف، وصدرُ المضاف إن تعرَّف[١] بالثاني تحقيقًا أو تقديرًا، وإلا فعَجُزُه، وقد يُحذَف صدرُه خوفَ اللَّبس، وقد يُفعَل ذلك بـ((بَعْلَبَكَّ)) ونحوه، ولا تُقاس عليه الجملةُ، خلافًا لِلجَرميّ.

ش: قال س[٢]: ((باب الإضافة، وهو باب النِّسبة)). والإضافةُ أعَمُّ من النسبة إذ تَعُمُّ النسب وغيرَه، فتصحُّ في إضافة الخبرِ للمخبَر عنه، والصفةِ للموصوف، والمضافِ للمضاف إليه، فإذًا النسبُ أَخَصُّ بهذا الباب. وكان بعض أصحابنا يقول[٣]: ((النَّسَب في العُرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال: فلان عالم بالأنساب. والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، كالإضافة إلى الحِرَف والأماكن والمذاهب وغير ذلك، فلذلك كانت تسميته بابَ الإضافة أجودَ من تسميته بابَ النَّسَب لعمومها وقُصوره)). ويقال نِسْبة ونُسْبة بكسر النون وضمِّها[٤].

وقولُه **تَلي كسرة** مثالُه هاشِمِيّ ومالكِيّ، فزيدَ في آخره ياء مشدَّدة، وتصير حرفَ الإعراب، ويَنكسر لها ما قبلها تشبيهًا بياء الإضافة، وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه، إذ تلحقه ثلاث تغييرات:

---

(١) إن تعرف: سقط من د.

(٢) الكتاب ٣: ٣٣٥.

(٣) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٣٠٩.

(٤) شرح الجزولية للأبذي: رسالة: باب النسب ص ٢١٢.

لفظيٌّ: وهو كسرُ ما قبل الياء، وانتقالُ الإعراب إليها.

ومعنويٌّ: وهو صيرورتُه اسمًا لِما لم يكن له؛ ألا ترى أنَّ عَلِيًّا مثلًا يَنطلق على رجل اسمُه عليٌّ، فإذا قلتَ عَلَوِيٌّ صار يَنطلق على رجل ينتسب[1] إلى عليّ.

وحُكميٌّ: وهو رفعُه لِما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقّة، فتقول: مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ أبوه، فكأنك قلتَ: منتسب إلى قريش أبوه، ويَطَّرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقًّا، وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنًّا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتقّ.

فهذه تغييرات ثلاث: لفظيّ ومعنويّ وحُكميّ، ولَمَّا كان فيه هذه التغييرات كثُر فيه التغيير والخروج عن القياس إذ التغييرُ يأنس بالتغيير. وسنتعرض[2] في آخر فصل في[3] هذا الباب - إن شاء الله - إلى التغيير الخارج عن القياس إذ قد أشار إلى شيء منه المصنف هناك.

[٧: ١٩٠/ب] وقولُه **ويُحذَف لها عَجُزُ المركَّب** المركَّبُ يَنطلق[4] /على المركَّب[5] تركيب المزج، وتركيب الإضافة ، وتركيب الجملة ، فلذلك قيّد بقوله **غيرِ المضاف** ، فدلَّ كلامُه على أنَّ المركَّب تركيبَ المزج وتركيب[6] الجملة يُحذف عَجُزُه، أمَّا المركَّب تركيب المزج فإنما حُذف عجُزه إجراءً له مُجرى تاء التأنيث ، فكما تُحذف تاء التأنيث في هذا الباب فكذلك يُحذف العجُز ، وقد تقدَّم[7] لنا شَبَهُ عَجُزِ المركَّبِ بتاء التأنيث ،

---

(١) د: ينسب.

(٢) سيأتي في هذا الجزء ق ٢٠٦/ب - ٢٠٩/أ من الأصل.

(٣) في: سقط من ك، ح.

(٤) د: يطلق.

(٥) المركب: سقط من د.

(٦) المزج وتركيب: سقط من د.

(٧) تقدم في ١٥: ٥٥ - ٥٧.

وبَيَّنَّا ذلك في (باب ما لا ينصرف)، فتقول في النسبة إلى بَعْلَبَكّ ورامَهُرْمُز وحَضْرَمَوْتَ وخمسةَ عَشَرَ ومَعْدِي كَرِبَ وأمثالها: بَعْلِيٌّ ورامِيٌّ وحَضْرِيٌّ وخَمْسِيٌّ ومَعْدِيٌّ. وأمَّا المركَّب تركيب الجملة نحو تأبَّطَ شَرًّا فإنك تقول فيه تأَبَّطِيٌّ، وكان يقتضي القياس أنَّ الجملة لا يُنسب إليها كما أنها لا تُثَنَّى ولا تُجمع ولا تُعرَب ولا تضاف إلى متكلم ولا غيره ولا تصغَّر؛ وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيهًا بالمركَّب تركيب المزج.

ويَدخل تحت قوله **عَجُزُ المركَّب** النسبةُ إلى لولا وحيثما وشِبهِهما أن تقول لَوِيٌّ بتخفيف الواو، وحَيْثِيٌّ، فتحذف[1] عجزهما لجريانهما مَجرى الجملة التي تُحكى، وتقول في النسبة إلى كُنْتُ كُوْنِيٌّ، فتردُّ الواو لزوال موجب حذفها، وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لأجل تاء الضمير، والكُونيّ[2]: الشيخ الكبير؛ لأنه يقول: كنتُ كذا وكنتُ أفعل.

وقد نسبوا إلى الجملة فقالوا فيه كُنْتِيٌّ، قال الأعشى[3]:

فأصبحتُ كُنْتِيًّا ، وأصبحتُ عاجِنًا ... وشَرُّ خِصالِ المرءِ كُنتُ وعاجِنُ

وقال آخر[4]:

إذا ما كُنتَ مُلتَمِسًا لِغَوثٍ ... فلا تَصْرُخْ بِكُنْتِيٍّ كَبيرِ

وإنما جاء هذا في الشعر.

---

(١) ك، د: بحذف.

(٢) والكوني ... الكنتني وعاجن: سقط من ح.

(٣) كذا! وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. والبيت أنشده ابن جني في سر صناعة الإعراب ١: ٢٢٤ - وفيه تخريجه - وذكر أنَّ أحمد بن يحيى أنشده. العاجن: المعتمد على الأرض بجُمعه إذا أراد النهوض من كبر أو بُدْن.

(٤) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ٢٢٤ وفيه تخريجه. الغوث: النجدة. وتصرخ: تستغيث.

وقالوا كُنْتُنِيٌّ بزيادة نون. ويُروى[1]:

ولَستُ بِكُنْتيٍّ ، ولَستُ بِعاجِنٍ   وشَرُّ الخِصالِ الكُنْتُنِيُّ وعاجِنُ

ويَرِدُ عليه في قوله **عَجُزُ المركَّب** نقدٌ، وهو إذا كان المسمَّى بجملة زائدة على كلمتين، كأن لو سمَّيت رجلًا بـ(خرجَ اليومَ زيدٌ) فإنك لا تحذف العَجُز فقط، بل تَحذف ما زاد على الجزء الأول، فلو قال ((يُنسب إلى الجزء الأول من المركَّب غير المضاف إلى آخره)) لاندرجتْ هذه المسألة فيه؛ فإنك إذا نسبتَ إلى المثال المذكور قلت خَرَجِيٌّ، وقد عبَّر في (الشافية الكافية) بأحسن من عبارته في (التسهيل)، فقال[2]:

وصــدرُ جملــةٍ لــه أيضًــا نُســبْ   وشــذَّ كُنْــتِيٌّ ، فمِثلَــه اجْتَنِــبْ

وقولُه **وصدرُ المضاف إن تعرَّف بالثاني تحقيقًا** نحو قولهم في ابن الزُّبَير وابن كُراع[3] وابن عَمرو وابن دَعْلَجٍ: زُبَيْرِيٌّ وكُراعِيٌّ وعَمْرِيٌّ ودَعْلَجِيٌّ.

وقولُه **أو تقديرًا** قولُهم في النسب إلى أبي بكر بَكْرِيٌّ، فأبو بَكر علمٌ لم يتعرف الأول بالثاني تحقيقًا لأنَّ الاسم لا يكون معرَّفًا من جهتين، ولا جزء العَلَم يكون معرفة بالإضافة، لكنه يُعرَّف به تقديرًا؛ ألا ترى أنه قبل العَلَمية كان أبو مُعرَّفًا /بـ(بكر) [٧: ١٩١/أ] تحقيقًا.

قولُه **وإلا فعَجُزُه** أي: وإلا يتعرف بالثاني تحقيقًا أو تقديرًا فيُحذف عَجُزه، كقولهم في النسبة إلى امرئ القيس: امْرَئِيٌّ ومَرَئِيٌّ، فامرؤُ القيس لم يتعرف الأول فيه بالثاني لا تحقيقًا ولا تقديرًا لأنه لم تَسبق له إضافةٌ قبل استعماله عَلَمًا كما سَبقت

---

(١) تهذيب اللغة ١٠: ١٤١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٣٤.

(٣) ك: ابن الكراع.

لأبي بكر؛ نحو اثنا عَشَرَ[1]، إذا سمَّيتَ به حَذفتَ الثاني، ونَسبتَ إلى الأول، فتقول اثْنِيٌّ وثَنَوِيٌّ. وإنما قلت اثْنِيٌّ بحذف الألف وعَشَرَ لأنَّ عَشَرَ تنزَّل منزلة النون، فحُذفا معًا نحو حذفهما من زَيدَين إذا سمَّيتَ به وأعربتَه إعراب المثنى، نصَّ على ذلك س في كتابه، قال[2]: ((وسألتُ الخليل عن الإضافة إلى رجلٍ اسمُه اثْنا عَشَرَ، فقال: ثَنَوِيّ في قولِ مَن قال: بَنَوِيّ في ابْن، وإن شئتَ اثْنِيٌّ، وتَحذف عَشَر كما تَحذف النون، فتُشَبّهُ عَشَرَ بالنون كما شبّهت عَشَرَ في خَمْسةَ عَشَرَ بالهاء)) انتهى كلام س.

وقولُه **وقد يُحذف صدرُه خوفَ اللَّبس** وذلك نحو قولهم في النسبة إلى عبد مَناف وعبد الأَشْهَل مَنافِيٌّ وأَشْهَلِيٌّ؛ لأنهم لو قالوا عَبْدِيٌّ لالتبسَ بالنسبة إلى عبد القيس، فإنهم قالوا في النسبة إليه عَبْدِيّ، فَرَقوا بين ما يكون الأول مضافًا إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به؛ وهو مع ذلك اسمٌ غالب أو طرأتْ عليه العَلَميّةُ، نحو ابن عُمر وأبي بَكر وعبد مَناف وعبد الأَشْهَل وعبد المطَّلب وعبد مَناة؛ وكذا كلُّ ما فيه ابنٌ أو أبٌ أو أُمٌّ - وبين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد القيس؛ لأنَّ القيس ليس بشيء معروف معيَّن يضاف امرؤ إليه أو عبد. وقالوا[3] في الرجل من بني عبد الله بن دارِم دارِمِيٌّ، وفي الرجل من بني عبد الله بن الدُّئل دُؤَلِيّ، نسبوا إلى الجدّ مخافة اللبس، حكاه في (الأوسط) الأخفش.

قال المبرد[4]: ((قياس هذا الباب أنَّ ما كان من المضاف يُعرف بالثاني وكان الثاني معروفًا فالقياس إضافته إلى الثاني نحو ابن الزُّبَير وابن كُراع. وما كان الثاني منه غير معروف فالقياس الإضافة إلى الأول مثل عبد القيس وامرئ القيس)).

---

(١) ح: لأبي بكر واثني عشر.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٤ - ٣٧٥ باختصار.

(٣) وقالوا ... حكاه الأخفش في الأوسط: سقط من ح.

(٤) هذا القول بلفظه في شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٥٦، وبمعناه في المقتضب ٣: ١٤١.

وردَّ عليه أبو سعيد(١) بالنسبة إلى ثاني الكُنى نحو أبي مُسْلِم وأبي بَكْر بأنَّ الثاني غير معروف معيَّن ولا كُنَى الناس موضوعة على ذلك؛ وقد يُكنى الإنسان ولا وَلَدَ له، ولو أضافوا إلى الأول في الكُنى لوقع اللَّبس، فكنتَ تقول في أبي بكر وأبي مُسْلم وأبي جَعْفَر أَبَوِيّ، فيلتبس غاية اللَّبس.

وهذا الذي رَدَّ به أبو سعيد على المبرد ليس بواضح، وذلك أنَّ أصل الكُنى اعتبار ما ولد للإنسان(٢) فيُكْنَى به، وهذا موجود في العرب، يَكنون حتى بالإناث، فكَنَوْا حاتمًا بأبي سَفَّانة اسم ابنته، وكَنَوْا بأبي مريم(٣)، فغلب ذلك، فيصير علمًا بالغَلَبة، ثم إنه قد يعلَّق على الشخص وإن لم يكن له ولد، أو كان ولم يكن مسمًّى بما أضيف /إليه أبو، كأن يكون اسم ولده محمدًا والأب يُكْنَى أبا بكر، فأصلُ هذا أن [٧: ١٩١/ب] يكون المضاف لـ(أبي) سبقتْه إضافة حقيقية قبل تَعليقه على شخص بعينه، فليس مثل عبد القيس وامرئ القيس؛ لأنَّ عبدًا وامرأً لم تَسبقهما إضافة قبل تعليقهما مع القيس على شخص بعينه، فقد بان الفرق بينهما، وصحَّ قول المبرد.

ويعني المصنف بقوله **وصدرُ المضاف** أي: الذي يكون عَلَمًا أو غالبًا لا المضاف على الإطلاق؛ فإنَّ مثل «غلام زيد» إذا لم يكن عَلَمًا ولا غالبًا معرفة بالإضافة، وليس لمجموعه معنًى مفرد ينسب(٤) إليه كابن الزُّبير وامرئ القيس - فإنما يُنسَب فيه إلى زيد أو إلى غلام، فيكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف لأنَّ كلًّا منهما باقٍ على معناه.

---

(١) شرح الكتاب ١٣: ٥٦.

(٢) ح: الإنسان.

(٣) ممن كني بأبي مريم صُبَيْح بن الْمُحَرِّش، وهو الذي يقال إنه قتل زيد بن الخطّاب رضي الله عنه. جمهرة النسب لابن الكلبي ص ٥٤٠.

(٤) ح: لينسب.

وقولُه **وقد يُفْعَلُ ذلك بـ(بَعْلَبَكَّ) ونحوه** يعني أنه يُحذف صدره، ويُنسب إلى عجزه، فتقول بَكِّيٌّ[1]، هذا مذهب الجَرميّ[2]، كان يجيز النسبة إلى أيهما شئت، فتقول في بَعْلَبَكَّ: بَكِّيٌّ، وإن شئتَ بَعْلِيٌّ، وفي حَضْرَمَوْتَ حَضْرِيّ، وإن شئتَ مَوْتِيّ.

وقولُه **ولا تُقاس عليه الجملةُ، خلافًا للجَرميّ** يعني أنَّ الجرميَّ[3] أجاز في نحو تَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا النسبةَ إلى الأول وإلى الثاني، فتقول تَأَبَّطِيٌّ وشَرِّيٌّ كما تقول حَضْرِيٌّ ومَوْتِيّ، وإنما تأنَّس في المركَّب بقول الشاعر[4]:

تَزَوَّجتُها رامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً … بفضلِ الذي أَعطى الأميرُ مِنَ النَّقْدِ

والذي ذهب إليه غيرُه من النحويين في المركب أنه قد يجوز لك أن تَنسب إليهما معًا؛ فتقول: جاءني البَعْلِيُّ البَكِّيُّ، والراميُّ الهُرْمُزيُّ؛ لأنك تُفرد كل واحد منهما بالنسبة دون أن تَقرنه بالآخر، فتقول إن شئتَ الراميّ، وإن شئتَ الهُرْمُزِيّ. ولم يأتِ السماع عن العرب إلا بما قاله غيرُ الجرميّ نحو البيت الذي أنشدناه، وإنما نَسبوا إليهما معًا مقرونين لإزالة الإشكال واللَّبس الذي قد يَعرِض بالنسبة إلى صدر المركب؛ إلا[5] أنَّ أبا الحسن قال في (الأوسط) في بِلالَ آباذ[6]: قالوا بِلالِيٌّ وآباذيٌّ، فظاهرُه التخيير كما يقول الجرميّ.

وقال في (الإفصاح): فصلُ الشاعر - يعني في مثل بَعْلَبَكَّ - ونسبتُه إلى كل اسم برأسه شاذٌّ من المسموع، وهو قولُه:

---

(١) فتقول بكي ... إلى أيهما شئت: سقط من ك.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٥٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٥٨.

(٤) تقدم صدر البيت في ٩: ١٧، وآخره: من الرزق.

(٥) إلا أنَّ أبا الحسن ... وإن خفت الإلباس قلت راميّ هرمزيّ: سقط من ح.

(٦) في الجمل ص ٢٥٥: بلال آباد.

وقد[1] قاس أبو حاتم السجستانيّ[2] على هذا، فأجاز بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ، وفي العدد أَحَدِيٌّ عَشَرِيٌّ، وإحْدَوِيٌّ عَشْرِيٌّ في النسب إلى إحدى عَشْرة، وجعل هذا في المركب قياسًا. ولو كان هذا صحيحًا كان المضاف أولى به.

وقال أبو الحسن في (الأوسط): وإن خِفتَ الإلباس قلت راميٌّ هُرمُزِيٌّ، ولم يُسمع في الجملة النسبة إلى ثاني جزأيها[3]، وقياسُها على المركَّب تركيبَ المزج فاسد.

[٧: ١٩٢/أ] **ص: ويُحذف الآخر إن /كان تاءَ تأنيث، أو زيادَتَي تصحيح، أو شبيهتيهما[4]، أو ياءَ منقوص غيرِ ثلاثيّ، أو مشدَّدةً بعد أكثر من حرفين، أو ألفًا للتأنيث[5] رابعة أو فوقها مطلقًا، أو واوًا تلي مضمومًا ثالثًا فصاعدًا، أو حرفَ لِين مع نون تسقط للإضافة.**

ش: إذا كان آخر الاسم تاء تأنيث ونَسبت إليه حذفتَها، فتقول في النسبة إلى فاطمة وعائشة الفاطميُّ والعائشيُّ. وإنما كان كذلك لأنك لو لم تحذفها لَلَزِم في بعض الصور اجتماع تاءي تأنيث؛ ألا ترى أنك لو نَسبتَ مؤنثةً إلى فاطمة لَلَزِمك أن تقول فاطِمَتيَّة، فلذلك حذفوا التاء، وقولُ الناس درهمٌ خَلِيفَتِيّ لحنٌ.

وقال بعض أصحابنا: هاء التأنيث مُشبهة لياء النسب في صيرورتها محلًّا للإعراب، وجعلِ ما قبلها حشوًا، وأنهما إذا لحقا الجمع الذي لا ينصرف انصرف نحو صَياقِلةٍ ومَدائنيٍّ، وتَجيئان للفَرق بين الواحد والجنس، نحو تَمْرة وتَمْر وزَنْجيّ وزَنْج،

---

(١) د: وكذا.

(٢) المذكر والمؤنث له ص ٥٦.

(٣) ح: إلى جزأيها.

(٤) في المخطوطات: شبيهتها. والتصويب من التسهيل ص ٢٦١.

(٥) د: ألفا التأنيث.

ولتأكيد المعنى كأحمريٍّ وناقة، فلا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الجمع بين حرفَي معنًى في كلمة واحدة.

وقولُه **أو زيادتَيْ تَصحيح** مثالُ ذلك إذا نسبتَ إلى مُسلمينَ أو مُسلمات مسمًّى بهما أو غير مسمًّى[1] تقول في الجميع مُسْلِمِيّ. وإنما لم يجز إلا ذلك لأنك لو نسبتَ إلى مَسلمينَ لَلَزِم من ذلك اجتماع إعرابين في اسم واحد؛ ولو نسبتَ إلى مسلمات لَلَزِم من ذلك اجتماع حرفين يدلّان على التأنيث في بعض صوره؛ فلو جعلتَ الإعراب في نون الجمع نَسبتَ إليه على لفظه من غير تغيير، وإذا نَسبتَ إلى ما جُمع بالألف والتاء وكان في الجمع قد تغيَّر بحركةٍ لازمة نحو جَفَنات، أو جائزةٍ نحو سِدَرات وغُرُفات - فإن لم يكن عَلَمًا رَدَدته إلى مفرده، فتقول جَفْنِيٌّ وسِدْرِيٌّ وغُرْفِيٌّ بسكون عين الكلمة، وإن كان عَلَمًا أبقيتَ الحركة، فتقول جَفَنِيٌّ وسِدَرِيّ وغُرُفِيّ، فإن كان التغيير كسرة نحو سِدِرات رَدَدْتَها فتحة، وتنسب إليه كما تنسب إلى إبِل، فتقول سِدَرِيّ كما تقول إبَلِيّ.

وقولُه **أو شَبيهتيهما**[2] وذلك عشرون، فتقول عِشْرِيّ، وعِشرون ليس بجمع، لكن حكمها وحكم الجمع واحد. ويدخل[3] في قوله **أو شَبيهتيهما** المثنى، تحذف الألف والنون، فإن جعلتَ الإعراب في النون قلت زَيدانيّ كما قالوا بَحْرانِيّ في النسب إلى البَحرَين، وقال الشاعر في الحذف[4]:

ألا أيُّهـا البَكـرُ الأَبانـِيُّ إنَّـني وإيَّاكَ في بَكـرٍ لَمُغْـترِبانِ

---

(١) زيد هنا في ح: بهما.

(٢) ح: شبيهتهما. د: شبهتها.

(٣) ويدخل ... حذف الزيادتين: سقط من ح.

(٤) البيت لامرأة من بني دارم. رسائل الجاحظ ٢: ٤٠٠ والبصائر والذخائر ٩: ١٨٥ ومعجم البلدان ١: ٦٣ (أبانان). وروي: البكر اليمانيّ. البكر: الفتيّ من الإبل. وأبانان: جبلان.

نسبه إلى أَبانَين[1] بحذف[2] الزيادتين.

وقولُه **أو ياءَ منقوص غيرِ ثلاثيّ** مثالُه قاضٍ ومُعْتَدٍ[3] ومُسْتَدْعٍ، فتقول قاضِيٌّ ومُعتَديٌّ ومَستَدعِيٌّ. واحترَز بقوله **غيرِ ثلاثيّ** من نحو شَجٍ[4] وعَمٍ، فإنَّ ياءه[5] لا تُحذف للنسب، وسيأتي[6] بيان النسب إليه، وإنما حُذفت /هذه الياء لالتقاء [٧:١٩٢/ب] الساكنين مع طول الكلمة. فإن كانت الكلمة رباعيّة جاز فيها الوجهان: الحذف، وهو المختار، والقلب، وسنذكر[7] ذلك.

وقولُه **أو مشدَّدةً بعد أكثر من حرفين** مثالُه كُرْسِيٌّ وبُخْتِيٌّ[8] وشافِعِيٌّ ومَرميٌّ، فإنك إذا نَسبتَ إليها حذفتَ منها الياء المشددة سواء كانت مما بُنيت الكلمة عليها ككُرسيّ أم لم تُبْنَ بل دخلت[9] للنسب كشافعيّ. وإنما حذفت كراهية اجتماع ثِقَل أربع ياءات، ولأنه لا يوجد[10] في آخرِ اسمٍ أربعُ زوائد من جنس واحد. وقولُه **بعدَ أكثَرَ من حرفين** احترازٌ مما قبل الياء المشدَّدة حرفٌ واحد نحو حَيٍّ وطَيٍّ، أو حرفان نحو قُصَيٍّ وكُسَيٍّ تصغير كِساء، فله حكم سيأتي[11].

---

(١) ك: إلى بانين.

(٢) في المخطوطات: حذف.

(٣) ح، د: ومعتل ... ومعتليّ.

(٤) رجل شجٍ: مهموم محزون.

(٥) فإن ياءه ... لالتقاء الساكنين مع: سقط من د.

(٦) يأتي في هذا الجزء ق ١٩٤/أ من الأصل.

(٧) سيذكر في هذا الجزء ق ١٩٥/أ من الأصل.

(٨) البختيّ: واحد البُخت، وهي الإبل الخراسانية.

(٩) ك: ودخلت.

(١٠) ك: ولا يوجد.

(١١) يأتي في هذا الجزء ق ١٩٤/ب من الأصل.

وقولُه **أو ألفًا للتأنيث رابعة** مثالُه جَمَزَى[1] وحُبْلَى، فتقول جَمَزِيٌّ وحُبْلِيٌّ[2].

وإنما حُذفت من جَمَزَى ولم تُقلب لئلا يتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة؛ وهو مفقود عندهم. وإنما حُذفت في مثل حُبْلَى إجراءً[3] لألف التأنيث مُجرى تاء التأنيث، وفي حُبْلَى حُكمٌ آخَرُ سيُذكر[4]. وقولُه **للتأنيث** احترازٌ من أن تكون الألف للإلحاق نحو عَلْقًى[5] في أحد وجهَيه، أو لامَ الكلمة نحو مَلْهًى، فلهما حكم سيأتي[4].

وقولُه **أو فوقها مطلقًا** أي: أو فوق رابعة. ويعني بقوله **مطلقًا** أنه سواء كانت الألف للتأنيث نحو فَوضُوضَى[6]، أو لامَ الكلمة نحو مُشْتَرًى ومُسْتَدْعًى، أو زائدةً للتكثير نحو قَبَعْثَرَى[7]، وإنما حُذفت لطول الكلمة.

وقولُه **أو واوًا تلي مضمومًا ثالثًا فصاعدًا** فالواو التي تلي ثالثًا مضمومًا نحو عَرْقُوة[8] وتَرْقُوة[9]، والتي تلي ما زاد على ثلاثة نحو قَمَحْدُوة[10]، فإذا نسبتَ إلى هذه قلت عَرْقِيٌّ وتَرْقِيٌّ وقَمَحْدِيٌّ، وإنما لم تُقرّ هذه الواو لأنا لَمّا نسبنا حذفنا تاء التأنيث، وسَكَّنّا ما قبل ياء النسب، فصار الاسم في آخره واو قبلها ضمة، ومتى أدَّى الإعلال إلى شيء من ذلك وجبَ قلب الواو ياء والضمة كسرة؛ فيصير من باب قاضٍ

---

(١) حمار جمزى: سريع.

(٢) فتقول جمزي وحبلي: سقط من د.

(٣) إجراء لألف التأنيث مجرى تاء التأنيث وفي حُبْلَى: سقط من ك.

(٤) يأتي في هذا الجزء ق ١٩٣/ب من الأصل.

(٥) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف.

(٦) الفوضوضى: المفاوضة.

(٧) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٨) العرقوة: واحدة العرقوتين، وهما خشبتان تعترضان على فوهة الدلو.

(٩) الترقوة: عظمة مشرفة بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقوتان.

(١٠) القمحدوة: عظمة بارزة في مؤخر الرأس فوق القفا.

ومُشترٍ، فتُحذف الياء كما تُحذف فيهما. واحترز[1] بقوله **مضمومًا ثالثًا** من أن يكون مضمومًا أَوَّلَ كالنسبة إلى فُو من قولك (فُو زيد) مسمًّى به؛ أو ثانيًا كرَمُوَة إذا بنيتَ من الرمي مثل سَمُرة[2]، وبنيتَها على تاء التأنيث فإنَّ الواو فيها لا تحذف في النسب.

وقولُه **أو حرفَ لِينٍ مع نونٍ تَسقط للإضافة** مثالُ ذلك عَبْدانِ وزَيْدانِ واثنان وجميع المثنى، فإنك إذا نسبتَ إليه حذفتَ حرف اللين والنون، فقلت عَبْدِيٌّ وزَيْدِيٌّ واثْنِيٌّ. وعِلّةُ حذفه علّةُ الحذف في الجمع الذي على حدّ التثنية. ولو سمَّيتَ به وجعلتَ الإعراب في النون لم تحذفه، بل تقول عَبْدانيٌّ وزَيْدانيٌّ.

ص: ويُقلَبُ واوًا ما تليه ياءُ النَّسب مِن ألفٍ ثالثةٍ أو رابعةٍ لغير التأنيث، أو همزةٍ أُبدلتْ مِن ألفِ التأنيث، وفي همزةٍ غيرِها تلي ألفًا وجهانِ: أجودهما في
[٧: ١٩٣/أ] **الأصلية /التصحيح.**

ش: قولُه **مِن ألفٍ ثالثة** مثالُه فَتًى وعَصًا فتقول فَتَوِيّ وعَصَوِيّ.

وقولُه **أو رابعةٍ لغير التأنيث** مثالُه عَلْقًى ومَلْهًى، فتقول فيهما عَلْقَوِيٌّ ومَلْهَوِيٌّ، والألفُ في عَلْقًى تكون للإلحاق، وفي مَلْهًى لامُ الكلمة، وقد تكون الألف في عَلْقى للتأنيث، فعلى هذا الأحسنُ الحذفُ لا القلب.

وقولُه **أو همزةٍ أُبدلتْ مِن ألفِ التأنيث** مثالُه حَمراءُ وصَفراءُ، فتقول الحَمراوِيُّ والصَّفراوِيُّ.

وفي (الترشيح): «واعلم أنَّ مِن العرب مَن يقول حَمرائيٌّ وبَيضائيٌّ، فلا يَقلب الهمزة واوًا، ويَدَعُها على لفظها تشبيهًا بألفِ كِساءٍ، وذلك قليلٌ رديء، نَقل ذلك أبو حاتم في (كتاب التذكير والتأنيث)[3]» انتهى.

---

(١) واحترز ... لا تحذف في النسب: سقط من ح، وأثبت بدله ما نصه: فإن وليت الياء مضمومًا ثانيًا فلها حكم سيأتي إن شاء الله تعالى.

(٢) في المخطوطات: همزة. والتصويب من تمهيد القواعد ٩: ٤٦٨٨ ضمن نص أبي حيان. السمرة: واحدة السَّمُر، وهو شجر له شوك.

(٣) المذكر والمؤنث ص ٣٧، ١٤٨. وقد سقطت هذه الفقرة من ح.

وقولُه **وفي همزةٍ غيرِها تَلي ألفًا** تحت هذه ثلاثة أنواع:

الهمزةُ الأصلية: نحو قُرَّاءٍ[(١)] ووُضَّاءٍ[(٢)]، وفيها وجهان: أحدُهما التصحيح كما ذَكر، فتقول قُرَّائيٌّ ووُضَّائيٌّ بالهمز. والثاني إبدالها واوًا، فتقول قُرَّاوِيٌّ ووُضَّاوِيٌّ.

وأمّا إذا نسبتَ إلى ماءٍ وشاءٍ فالمسموعُ قلبُ الهمزة واوًا، قالوا في الْمِرْآة ماوِيّة، وقالوا في صاحب الشاء شاوِيٌّ، قال الراجز[(٣)]:

فلســـتُ بِشـــاويٍّ عليـــه دَمامـــةٌ إذا مـــا غَـــدا يَغـــدو بقـــوسٍ وأَسْـــهُمِ

فلو سُمِّيَ بماءٍ وشاءٍ نُسب إليه على القياس، فيقال مائيٌّ وشائيٌّ وماويٌّ وشاويٌّ؛ وذلك أنَّ هذه الهمزة فيهما بدلٌ من أصل، وأصلُه مَوَهٌ، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، ثم أُبدلت من الهاء همزة، فقالوا ماءٌ، يدلُّ على ذلك مِياهٌ وأَمْواهٌ و[(٤)]:

.... أَمْهـــاه علـــى حَجَـــرِهْ

والقولُ في شاءٍ كالقول في ماءٍ، والشاءُ[(٥)] اسم جنس، ولامُه هاء، والأصل شاهٌ لأنَّ المفرد وهو شاة أصله شاهة وحذفت اللام، ولم يفعلوا ذلك إلا بالعوض،

---

(١) القرّاء: الناسك المتعبّد.

(٢) الوضّاء: الوضيء.

(٣) كذا! والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٦٧، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ليزيد بن عبد المدان.

(٤) هذه قطعة من بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٥، وهو:

راشَهُ مِن ريشِ ناهضةٍ ثُمَّ أَمْهاهُ على حَجَرِهْ

ومعناه: جعل للسهم ريشًا من ريش فرخ من فراخ النسور أو العقبان حين نهض. أَمهاه: أَرَقَّه وحدَّده. وعجزه في المسائل الحلبيات ص ٣٩ ومقاييس المقصور والممدود ص ٣٢. والذي في المخطوطات: أمهاه على حجر.

(٥) والشاء ... مركبة من شين وواو وهاء: سقط من ح.

ولَمّا زالت التاء عادت الهاء، وأبدلوا منها الهمزة، وكان ينبغي لهذا أن تكون عند الإضافة شاهيًّا[١]؛ لأنهم إذا آثروا الرجوع ينبغي أن يرجعوا إلى الأصل، لكنْ ليس هذا بفرار صحيح، أعني فرارهم من الهمزة، وشبَّهوه بساية[٢] وراية، فعَمِلوا فيه ما عملوا فيهما، فقلبوا[٣] الهمزة واوًا، ولو كان الفرار من ثقل الهمزة صحيحًا لردُّوها إلى أصلها من الهاء.

ويمكن أن يقال: إنَّ الهمزة في شاءٍ ليست بدلًا من هاء، بل تكون مادّتُه مغايرةً لمادّة شاة، فتكون تلك مركَّبةً من شين وواو وهمزة، ومادّة شاة مركبة من شين وواو وهاء.

والهمزةُ الْمُلْحِقة بأصل نحو عِلْباءٍ[٤] ودِرْحاءٍ[٥].

والهمزةُ المنقلبة عن أصل، ويجوز فيها إقرارها همزة وقلبها واوًا، ومفهوم كلام المصنف أنَّ القلب أجودُ إذ خَصَّ تصحيح الأصلية بالأَجْوَديّة.

وقال غيره[٦]: «إقرارُها همزة في نحو كساءٍ وبابه أحسن، وقلبُها واوًا في عِلْباءٍ وبابه[٧] [أحسن][٨]». فبَناه في النسب على ما بَناه في التثنية. وقالوا[٩] في /التثنية [٧: ١٩٣/ب] كِسايان بالياء، ولا يقاس عليه النسب فيقال كِسايِيٌّ بالياء.

---

(١) زيد هنا في ك: أو شائيًّا.

(٢) الساية: الفَعْلة من التسوية، يقال: ضربَ لي ساية، أي: هيَّأ لي كلمة سوّاها علي ليخدعني.

(٣) د: وقلبوا ... فلو.

(٤) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان يمينًا وشمالًا بينهما منبت العنق.

(٥) الدرحاء: الدرحاية، وهو الكثير اللحم القصير السمين الضخم البطن اللئيم الخلقة.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٢١.

(٧) ك: وبابها.

(٨) أحسن: من شرح الجمل لابن عصفور.

(٩) هي لغة لبني فزارة، تقدمت في ٢: ٢٨.

ص: ورُبَّما حُذفت الألفُ الرابعةُ كائنةً لغير التأنيث، وقُلبتْ كائنةً له فيما سكنَ ثانيه[1]. وقد تُزاد ألفٌ[2] قبلَ بَدَلها وبَدَل الرابعة التي للإلحاق. ولا تُقلب ألفُ «مُعَلًّى» ونحوه من المضاعَف العين، خلافًا ليونس.

ش: قولُه **لغير التأنيث** تكون لامَ الكلمة نحو مَلْهًى، وتكون للإلحاق نحو عَلْقًى في أحد وجهيها، فتقول مَلْهِيٌّ وعَلْقيٌّ تشبيهًا لها بألف التأنيث.

وقولُه **وقُلبت** أي الألف **كائنةً** للتأنيث **فيما سكنَ ثانيه** نحو حُبْلَى، فقالوا حُبْلَوِيٌّ حملًا على مَلْهًى وعَلْقًى. وحُكي[3] في دُنيا دُنْياوِيٌّ، والأفصحُ الحذف، قال الشاعر[4]:

كأنما يَقَعُ البُصْريُّ بينَهُمُ ... مِنَ الطَّوائفِ والأَعناقِ بالوَذَمِ

نسبَه إلى بُصْرَى. وشذُّوا في بَني الحُبْلَى حيّ من الأنصار فقالوا الحُبَلِيُّ[5] بفتح الباء.

وقولُه **فيما سكنَ ثانيه** احترازٌ من نحو جَمَزَى[6] ومَرَطَى[7]، فإنه لا يجوز في هذه الألف إلا الحذف.

---

(١) د: ثانيًا. وكذا في الشرح.

(٢) ألف: سقط من د.

(٣) الكتاب ٣: ٣٥٣.

(٤) هو ساعدة بن جؤية الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٣٤. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٥٤ وشرحه للسيرافي ١٣: ٢٦ وفي حاشيته تخريجه. البصري: سيف طُبع ببُصرى، وهي مدينة بالشام. والطوائف: النواحي. والوذم: سيور تشدّ بها عراقي الدلو إلى آذانها. ك: من الطرائف في الأعناق والوذم. ح: في الأعناق والوذم.

(٥) الكتاب ٣: ٣٣٦ وشرحه للسيرافي ١٢: ١٩٢ والبديع ٢: ٢١٤.

(٦) حمار جمزى: سريع.

(٧) مرطى: ضرب من السير السريع، يقال: ناقة مرطى: أي سريعة.

وقولُه **قبلَ بَدَلها** مثالُه حُبْلاوِيٌّ، وإنما زيدتْ في ألف التأنيث المقصورة لأنها أخت الممدودة، بل هي هي إلا أنها انقلبت همزة لوقوع الألف قبلها.

وقولُه **وبَدَلِ الرابعة التي للإلحاق** مثالُه عَلْقاوِيٌّ، ولم يذكر س[1] إذا كانت الألف للإلحاق نحو مِعْزًى إلا وجهين: الحذف، والقلب، وهو أكثر. وزاد أبو زيد وجهًا ثالثًا، وهو مِعْزاوِيٌّ، وحَكى[2] أَرْطاويّ.

وأمّا المنقلبة عن أصل نحو مَلْهًى فلم يُجز فيه س[3] إلا وجهين أيضًا: مَلْهَوِيٌّ ومَلْهِيٌّ، تشبيهًا لِمَلْهًى بِحُبْلَى. وأجاز أبو سعيد[4] مَلْهاوِيٌّ على قياس حُبْلاوِيّ. قال بعض أصحابنا[5]: ((ولا أرى هذا صحيحًا، فإنَّ ذلك إنما جاء في ألف التأنيث المقصورة))، وذَكر العلّة التي تقدَّمت.

وأقول: إنما جاز ذلك على ما قاله أبو زيد في ألف الإلحاق تشبيهًا بألف التأنيث بجامع ما اشتركا فيه من الزيادة؛ بخلاف ألف مَلْهًى فإنها منقلبة عن أصل.

مسألة: إذا نسبتَ إلى كِلْتا فمذهب س[6] كِلَوِيٌّ بحذف التاء لأنها كتاء التأنيث في الدلالة على معنى التأنيث؛ والتاءُ في كِلْتا بدلٌ مما انقلبتْ عنه ألف كِلا؛ لأنَّ الألف للتأنيث ولم تكن للإلحاق كألف مِعْزًى؛ لأنَّ فِعْلَى الغالب على ألفها أن تكون للتأنيث، ولذلك جعلها س[7] كشَرْوَى[8]، والتاءُ في الغالب والأكثر إنما تُبدَل

---

(١) الكتاب ٣: ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤.

(٢) التكملة ص ٥٤.

(٣) الكتاب ٣: ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧ والسيرافي ١٣: ٢٦ - ٢٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٢٧.

(٥) هو الأُبَّذيّ. شرح الجزولية له (رسالة) باب النسب ص ٢٤٧.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٧) الكتاب ٣: ٣٦٤.

(٨) شروى الشيء: مثله.

من الواو، فألف كِلا منقلبة عن واو. ومَن جعلَها[1] من الياء واحتجَّ بالإمالة فلا يصلح لأنهم قد أمالوا ذوات الواو.

ومذهب يونس[2] أنك تقول كِلْتِيٌّ كما تقول في بِنت بِنْتِيٌّ، ويجوز في مذهبه كِلْتَويّ لأنَّ الألف[3] للتأنيث، فيجوز فيها الوجهان.

وقال أبو عمر[4]: الأجود فيه عندي كِلْتَوِيّ[5] /لأنَّ الألف موضع اللام، **[٧: ١٩٤/أ]** والتاء زائدة في وسط الكلمة، ولا تكون للتأنيث لأنَّ حرف التأنيث لا يكون في وسط الكلمة. وحَكى في بِنت وأُخت أنَّ قومًا يقولون بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ[6]، قال: وهم الذين يصرفون الأخت ويجعلون التاء ملحقة.

وما ذهب إليه الجرميّ[7] من أنه فِعْتَل غير صحيح لأنه مثال غير موجود؛ وزيادةُ التاء حشوًا قليلة جدًّا.

وقولُه **خلافًا ليونس** إذا وقعت الألف خامسةً وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّد نحو مُعَلًّى ومُثَنًّى ومُعَمًّى ففيه خلاف:

مذهبُ س[8] والجمهور الحذفُ كحالها إذا وقعت خامسةً وهي منقلبة عن أصل وليس قبلها مشدَّد نحو مُشْتَرًى؛ فإنه لا خلاف في حذفها.

---

(١) شرح المفصل ١: ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦٣ وشرح للسيرافي ١٣: ٣٨، ٣٩.

(٣) لأن الألف ... عندي كلتي: سقط من د.

(٤) هو الجرمي. التعليقة للفارسي ٣: ١٩٠. وفي المخطوطات: أبو عمرو.

(٥) في الأصول: كِلتيّ. والتصويب من التعليقة ٣: ١٩٠.

(٦) قال سيبويه: ((وأمَّا يونس فيقول أُخْتِيٌّ، وليس بقياس)). الكتاب ٣: ٣٦١.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٣٩.

(٨) الكتاب ٣: ٣٥٦.

ومذهبُ يونس[١] جعلُه مثل مُعْطًى ومَلْهًى، فيجيز فيه القلب. وهو قول ضعيف[٢] لأنَّ المدغَم بمنزلة ما ليس بمدغَم في الزِّنة، وهو حرفان في الوزن، الأول منهما ساكن، ولذلك ألزمه س[٣] أن يقلب في عِبِدَّى[٤] ولا يحذف، وأن يصرف في مثل خِدَبٍّ أو حِمَّصٍ اسم مؤنث سُمِّي به مذكر لأنه يجعل المدغَم بمنزلة حرف واحد؛ وهو لا يقول في عِبِدَّى إلا بحذف الألف، فلا يجعله كحُبْلَى فيجيز فيه عِبِدَّوِيٌّ كما جاز في حُبْلَى حُبْلَوِيٌّ. وكذلك لا يقول في نحو حِمَّصٍ لمؤنث سُمِّي به مذكر إلا بالصرف، ولا يجعله كقَدَمٍ وأُذُنٍ، فإنه إذا سُمِّيَ بهما[٥] مؤنث لا ينصرفان، فلو كان الحرف المشدَّد يجري مجرى الحرف الواحد لجاز القلب في عِبِدَّى؛ ومنع الصرف في حِمَّص.

وقولُ المصنف **ولا تُقلَب ألفُ** «**مُعَلًّى**» **ونحوه من المضاعف العين، خلافًا ليونس** لا يُشعر بجواز القلب عنده ولا وجوبه، بل هو مسكوت عن تعيين أحد الأمرين. وقد صرَّح غيرُه[٢] بأنه جعله كمُعْطًى، فيكون إذ ذاك من قَبيلِ الجائزِ القلب لا الواجبِه عنده، والله أعلم.

ص: والنَّسبُ إلى شَجٍ وحَيٍّ وعليٍّ[٦] وتَحِيَّةٍ ونحوهن كالنَّسب إلى فَتًى؛ ويُفتَح ويُصَحَّح ثاني نحو حَيّ. وشَذَّ نحو حَيِّيٍّ وأُمَيِّيّ. وقد يُعامَل نحو قاضٍ ومَرْمِيٍّ مُعاملةَ شَجٍ وعَلِيٍّ[٧].

---

(١) الكتاب ٣: ٣٥٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٢٩.

(٣) الكتاب ٣: ٣٥٦ - ٣٥٧ وشرحه للسيرافي ١٣: ٢٩.

(٤) العبدَّى: اسم جمع للعبيد.

(٥) في المخطوطات: به.

(٦) زيد هنا في التسهيل ص ٢٦٢ عن بعض النسخ: وعَلِيّ.

(٧) وعلي: ضرب عليه في ح.

ش: أمّا **شَجٍ** فإنه على وزن فَعِلٍ؛ ألا تَرى أنَّ نظيره من الصحيح على هذا الوزن نحو أَشِرٍ وبَطِرٍ، وإذا نسبتَ إلى أَشِرٍ ونحوه فتحتَ عينه على ما سيأتي بيانه وعلَّته إن شاء الله؛ فكذلك شَجٍ، فإذا فتحتَ العين صار على وزن فَتًى لأنه يصير على وزن فَعَلٍ، فتتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفًا. وكذلك حكمُ عَمٍ، تتحرك الياء وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفًا، فيصير من باب المقصور تقديرًا، فيُنسب إليه كما يُنسب إلى المقصور الذي هو ثلاثيٌّ، وذلك بالقلب واوًا سواء كانت لام الكلمة واوًا أم ياء. وإنما قُلبت الياء واوًا كراهية اجتماع الأمثال.

وكذلك تقول في **حَيٍّ** حَيَوِيٌّ؛ لأنَّا لو نسبنا إليه على لفظه لاجتمع /في آخر [٧: ١٩٤/ب] الاسم أربعُ ياءات، وذلك مُستَثقل في كلامهم، فحُرِّكَت الأولى من الياءين بالفتح، ولَزِمَ لذلك قلب الثانية ألفًا[١] لتحريكها وانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: هلَّا قلبوا الثانية واوًا، وأقرُّوا الياء الأولى ساكنة، ونَسبوا فقالوا حيْويّ؟

فالجواب: أنه قد تَقَرَّرَ في لسانهم أنه إذا اجتمع ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون - قُلبت الواو ياء وأُدغمت[٢] إحداهما في الأُخرى إلا ما استُثني من هذا الأصل، فلَمّا كان يؤدي إلى ذلك، وهو ثقيل - أعني اجتماع أربع ياءات في النسب - رُفض.

وأمّا **تَحِيَّة** فوزنها تَفْعِلة كتَهْيِئة، أَجْرَتْها العرب مُجرى رَمِيَّة إذا نَسبت إليه، ووزنُ رَمِيَّة فَعِيلة كصَحيفة، فكما [أنك][٣] إذا نَسبتَ إلى صَحيفة قلتَ صَحَفيّ كذلك[٤]

---

(١) ألفًا ... هلا قلبوا الثانية واوًا: انفردت به ح.

(٢) ك، د: وأدغم أحدهما في الآخر.

(٣) أنك: تتمة يحسن بها السياق.

(٤) د: فكذلك.

إذا نَسبتَ إلى رَمِيّة قلتَ رَمَوِيٌّ؛ لأنك تحذف ياء المدّ، وهي المدغَمة في لام الكلمة، كما حذَفتَها في صحيفة، فيصير إلى فَعِلٍ، فتنسب إليه كما تنسب إلى فَعِلٍ المقصور. وأمّا تَحِيَّة فالياء الأولى ليست للمدّ، إنما هي عين الكلمة، والثانية لام الكلمة، وأصله تَحْيِية، ثم أُدغِم وأُجري الأصليّ مُجرى الزائد لشبههما لفظًا لا أصلًا، فقالوا تَحَوِيٌّ لِما يؤدي إليه ثقلُ النسب إلى لفظه باجتماع أربع ياءات.

وقولُ المصنف **ونحوِهنَّ** يشير إلى أنَّ ما أشبههنَّ فحُكمُه حُكمُهنَّ. أمّا مِثلُ شَجٍ وحَيٍّ فكثير، وأمَّا مِثلُ تَحِيَّةٍ فلا أَحفظ منه إلا تَئِيَّةً، وذلك في قول الشاعر(١):

أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً ....

التَّئيّة: المكث، إلا إن أراد بنحو تَحِيَّة ما شابَهَه صورةً لا وزنًا نحو رَمِيَّة وعَرِيَّة وحَمِيَّة فهو كثير.

وقولُه **كالنَّسَب إلى فَتًى** أي: تقول شَجَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ وتَحَوِيٌّ، وقد تقدَّم(٢) له حكم فَتًى في أنه تُقلب ألفه واوًا في قوله قبلُ **ويُقلَب واوًا ما تليه ياء النسب من ألفٍ ثالثة.**

وقولُه **وشذَّ نحو حَيِّيٍ وأُمَيِّيٍ** وجهُ شذوذ حَيِّيٍ اجتماعُ أربع ياءات، قال س(٣): «إنهم يقولون في حَيَّة بن بَهْدَلةَ حَيَوِيٌّ»، وهم من بني سعد بن زيد مَناة. قال(٣): «وكان أبو عمرو يقول: حَيِّيٌّ ولَيِّيٌّ». يعني اختار هذا لأنه ليس فيه زائد يُحذف. وقال س(٤): «وسألتُه عن الإضافة إلى تَحِيَّةٍ فقال: تَحَوِيٌّ، وكذا كلُّ شيء آخرُه هكذا». انتهى. يعني أنَّ كلَّ ما آخرُه ياء مشدَّدة يُفعَل به هكذا.

---

(١) عجزه: وأَخْوَفَ إلا ما وَقى اللهُ ساريا. وقد تقدم في ١٠: ٢٨٦.

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ١٤٢.

(٣) الكتاب ٣: ٣٤٥.

(٤) الكتاب ٣: ٣٤٦ باختصار.

قيل: «وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنك لو صغَّرتَ كِساءً ثُمَّ نَسبتَ إليه لم تَقل إلا كُسَيِّيٌّ بياءين مشدَّدتَين، ولا يجوز غيره.

وعِلّةُ ذلك أنَّ تصغير كساء كُسَيٍّ، فيجتمع ثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء المنقلبة عن الألف، والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة، فتَحذف الياء المنقلبة عن الألف، وتُدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة، فيَبقى كُسَيٌّ كأُخَيٍّ، ثم تُدخل ياءي النسب، فتقول: كُسَيِّيٌّ، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين؛ لأنك إن حذفت ياء التصغير فلا يجوز لأنها لمعنًى، والمعنى باقٍ، وإن حذفت /الياء الأخيرة فلا [٧: ١٩٥/أ] يجوز لأنك تُوالي بين إعلالين من موضع واحد؛ لأنك كنت قد حذفت الياء التي كانت منقلبة عن ألفِ كِساء؛ هذا مع أنك تُحَرِّك ياء التصغير، فلا يجوز ذلك، فلهذا التُزم فيه التثقيل.

وما كان مِثلَ الكساء مصغَّرًا ثم نَسبتَ إليه فإنه لا يُحذف أصلًا؛ وربما تدخل هذه المسألة تحت كلام س لأنه قال: «تفعل هذا بما آخرُه هكذا»، ولا يجوز مِثلُه إلا أن يكون غير مؤدٍّ إلى حذف حرف المعنى أو إلى موالاة الاعتلال؛ وربما تُشكل هذه المسألة على بعض النحويين فيجيز كُسَوِيٌّ» انتهى.

وفيه أنَّ المحذوف هي الياء التي هي منقلبة عن ألف كِساء، وفي كتاب س أنَّ المحذوف إنما هو الياء الأخيرة، وهي لام الكلمة، قال س[(١)]: «واعلمْ أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حَذفتَ التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ، ويَجري على وجوه العربية. وذلك قولُك في عَطاءٍ عُطَيٌّ، وقَضاءٍ: قُضَيٌّ، وسِقايةٍ: سُقَيَّةٌ، وإداوةٍ: أُدَيَّةٌ، وفي شاوِيةٍ: شُوَيَّةٌ وفي غاوٍ: غُوَيٌّ. إلا أن تقول شُوَيْوِيَةٌ وغُوَيْوٍ فيمن قال: أُسَيْوِدٌ؛ وذلك لأنَّ اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلَّت، واستُثقلتْ إذا

---

(١) الكتاب ٣: ٤٧١.

كانت بعد كسرة في غير المعتلّ، فلمّا كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياءُ التحقير ازدادوا لها استثقالًا فحذفوها)) انتهى.

ووجهُ شذوذ أُمَيِّيٍ أنَّ أُمَيَّةَ على وزن فُعَيْلة كجُهَيْنة، وهو تصغير أَمَة، وأصلُه أُمَيْوَةٌ، اجتمعت ياء وواو وسَبقت إحداهما بالسكون، فأُدغمت الياء في الواو بعد قلب الواو ياءً، فقيل أُمَيّة، وقياس فُعَيْلة إذا نَسبتَ إليه أن تحذف الياء فتقول: أُمَوِيٌّ، وقد نُسب إلى أَمَةٍ هكذا على القياس، ونُسب إليه أُمَيِّيٌّ على لفظه، وهو شاذّ، وقد نُسب إليه أَمَوِيٌّ[١] بفتح الهمزة وحذف الياء، وهو شاذٌّ أيضًا من حيث فتح الهمزة.

وقولُه **وقد يُعامَلُ قاضٍ ومَرْمِيٌّ مُعاملةَ شَجٍ وعَلِيٍّ** يعني أنه يقال في النسب إلى قاضٍ: قاضَوِيٌّ، فيُفتح وسطه، وتُقلب ياؤه واوًا كما فَتحتَ وسط تَغْلِبَ فقلتَ: تَغْلَبِيٌّ، وقد تقدَّم[٢] أنَّ قياس كل منقوص زائد على ثلاثة حذفُ يائه، فإذا كان رباعيًّا نحو قاضٍ ويَغْزٍ اسمَ رجل فإنه قيل: يجوز فيه الحذف، وهو القياس، وعليه قول الشاعر[٣]:

كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأَعْنابِ عتَّقَها ... لِبَعضِ أَرْبابِها حانِيَّةٌ حُوْمُ

وقال الأسوَد بن يَعْفُرَ[٤]:

كأنَّ رِيقتَها بعدَ الكَرَى اغْتَبَقَتْ ... صِرْفًا تَخَيَّرها الحانِيُّ خُرطوما

---

(١) الكتاب ٣: ٣٣٧، ٤: ٣٦٥.

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ١٤٠.

(٣) علقمة بن عبدة. الديوان ص ٦٨ والمسائل الحلبيات ص ٣٣٧ وفيه تخريجه. حوم: جمع حائم.

(٤) الديوان ص ٦٠ والمفضليات ص ٤١٨. ريقتها: لعابها. والكرى: النوم. واغتبقت: شربت بالعشيّ. والصرف: ما لم يمزج. والحانيّ: الخمّار. والخرطوم: أول ما ينزل من الدن. وروي: الحانون، وهو جمع حانٍ، وهو الخمّار.

وأُجيز فيه وجهٌ ثانٍ، وهو أن تقول قاضَوِيٌّ ويَغْزَوِيٌّ، قال الشاعر[(١)]:

فكيفَ لنا بالشُّرْبِ إن لم يَكُنْ لَنا ... دَوانيقُ عندَ الحانَوِيِّ ولا نَقْدُ

/جعلَ اسم الموضع حانِيَةً. وقال السيرافي[(٢)]: ((المعروف في الموضع الذي تباع [٧: ١٩٥/ب] فيه الخمر حانة كما قال الأخطل[(٣)]:

وخَمْرةٍ مِن جِبالِ الرُّومِ جاءَ بها ... ذو حانةٍ تاجِرٌ ، أَعْظِمْ به حانا

جَعل الموضعَ حانةً والرجلَ حانًا، فهذا لا يُنسَب إليه إلا حانيٌّ بلا واو)) انتهى.

وحانِيَةٌ وقاضٍ ونحوهما عند س[(٤)] القياس فيه الحذف، وأمّا القلب فمن شواذّ تغيير النسب، وكذا قال أبو عمر[(٥)]، وحانَوِيٌّ عنده شاذٌّ لم يُسمع إلا هذا في بيت واحد، وهو قول أبي الحسن، ذكره في (الأوسط).

وليست الياءُ كالألف رابعةً لأنَّ الألف تنقلب واوًا هنا، وينفتح ما قبلها، والياء هنا لا موجب لقلبها واوًا، فتجتمع ثلاث ياءات وكسرتان، وقد فرُّوا من أن يَرُدُّوا الألف لأصلها في رَحَوِيٍّ لهذا، ولا مُسَوِّغ لقلب الياء الرابعة ألفًا حتى تنقلب واوًا؛ لأنَّ المسوِّغ لذلك في عَمٍ أنَّ الكسرة في اسمٍ ثلاثيٍّ، فتتوالى فيه كسرتان غالبتان على بناء الاسم، فجَرى في ذلك مَجرى نَمِرٍ وشَقِرة وإبِل، وكلُّ العرب يفتح هذا، فأمّا مِثلُ

---

(١) البيت لذي الرمة، أو لأعرابي، أو لابن مقبل، أو للفرزدق. الكتاب ٣: ٣٤١ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٠٧ وملحقات ديوان ذي الرمة ٣: ١٨٦٢ - ١٨٦٤ وملحق ديوان ابن مقبل ص ٢٥٤. الدوانيق: جمع دانق، وهو عشر الدرهم أو سدسه.

(٢) شرح الكتاب ١٣: ٩، وليس فيه قوله: ((فهذا لا ينسب إليه إلا حانيٌّ بلا واو)).

(٣) كذا في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٩ وشرح المفصل ٥: ٢٧٨ - ٢٧٩. وليس في ديوان الأخطل قصيدة من هذا الروي على هذا البحر. ك: ذو حاجة.

(٤) الكتاب ١٣: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٥) د: أبو عمرو.

ضارِب وقاتِل فلا يَفتحه أحد، ولا نحو عُلَبِطٍ[1] لأنَّ الكسر لم يغلب على الكلمة، وقد قال بعضهم: يَثْرَبِيٌّ وتَغْلَبِيٌّ بالفتح، وهو عند س[2] من المسموع.

ولا يتأتَّى رامَوِيٌّ إلا على قياسه، فلو اطَّرد قلنا يختصُّ بهذا المعتلّ الآخر، وليس الأمر كذلك، وإنما سُمع حانَوِيّ، قال س[3]: ((والذين قالوا: حانَوِيٌّ شَبَّهوه بِعَمَوِيٍّ)). انتهى.

وشَذَّ في النسبة إلى العالية عُلْوِيّ بضم العين وسكون اللام، وإلى البادية بَدَوِيّ بفتح الدال.

وأمّا مَرْمَوِيّ فقد تقدَّم[4] لنا أنَّ قياس كل ما آخرُه ياءٌ مشدَّدةٌ بعد أكثرَ من حرفين الحذف؛ فإذا كانت الياء الثانية لامًا للكلمة جَرَتْ مَجرى عَلِيٍّ في حذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول؛ وقلبِ يائه التي هي لام الكلمة واوًا، فيقال: مَرْمَوِيٌّ كما يقال عَلَوِيٌّ.

ص: ويُحذف أيضًا لياء النَّسب ما يليه المكسور لأجلها من ياءٍ مكسورة مدغَمٍ فيها.

ش: مثالُه سَيِّدٌ ومَيِّت، إذا نسبت إليهما فتقول: سَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ، فتحذف[5] الياء الثانية المدغَمةَ فيها الياءُ الأولى، وقد حذفوا قبل النسب، فقالوا: سَيْدٌ ومَيْتٌ، فهو في النسب أجدر، وكان حذف الثانية أَولى لأنَّ موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحركة نقصت كسرة وياء.

---

(١) العلبط: الغليظ من اللبن وغيره.

(٢) الكتاب ٣: ٤٠، ٣٤١، ٣٤٣ والسيرافي ١٣: ٨.

(٣) الكتاب ٣: ٣٤١.

(٤) تقدم في هذا الجزء ص ١٤٠.

(٥) فتحذف الياء الثانية ... سَيْد ومَيْت: سقط من ك.

وشذَّت العرب في النسب إلى طيِّئ فقالوا: طائيٌّ[1]، قلبوا الياء ألفًا كما قلبوا ياء يَيْجَلُ ألفًا فقالوا ياجَلُ، والقياس طَيْئِيٌّ.

وقولُه **ما يليه** احتراز مما لا يليه **المكسور لأجلها** نحو قولهم في مِهْيام مِفْعال من هامَ؛ وفي مُهَوِّم اسم فاعل من هَوَّمَ الرجل إذا نام، وفي مُهَيِّم اسم فاعل من هَيَّمه الحُبُّ، وصغرناها فنقول: مُهَيِّيْمٌ، على الوجهين بالتعويض من المحذوف، ويلزم التعويض لأنها رابعة زائدة، /ووزنُه مُفَيْعِيلٌ، فإذا نسبت إلى مُهَيِّيم قلت مُهَيِّيمِيّ، ولا [٧: ١٩٦/أ] تحذف الياء التي للتعويض لأنّا لو حذفناها لصار مُهَيِّم، ولو نسبتَ إلى مُهَيِّمٍ لَزِمه حذف الياء المكسورة، فكنت تقول: مُهَيْمِيٌّ، فيكون ذلك إخلالًا بالكلمة، فالياء المدغمة في مُهَيِّيمٍ لم تَلِ الحرف الذي يُكسر لأجل ياء النسبة، بل فَصل بينهما ياء التعويض.

وقولُه **من ياءٍ مكسورةٍ** احتراز من أن تكون الياء غير مكسورة وإن كان ينكسر الحرف الذي تليه لأجل ياء النسبة؛ وذلك مثل هَبَيَّخٍ[2]، فلا تُحذف ياؤه، بل يُنسب إليه هَبَيَّخِيٌّ لأنَّ الياء ليست مكسورةً.

وقولُه **مُدغَمٍ فيها** ظاهرٌ في أنَّ كلَّ ياءٍ مكسورةٍ تلي حرفًا ينكسر لأجل ياء النسب وهي[3] مدغَم فيها يجب حذفها في النسب؛ فيندرج تحت ذلك نحو أُسَيِّدٍ وحُمَيِّرٍ ولُبَيِّدٍ وغُزَيِّلٍ ونحو ذلك من المصغَّر؛ وسَيِّد ومَيِّت وطَيِّب مما بُني على فَيْعِلٍ من[4] المعتلِّ العين الجائزِ فيه التخفيف قبل النسب؛ فتقول: أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ وغُزَيْلِيٌّ وسَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ، وقد نَصَّ س[5] على الحذف في نحو سَيِّدٍ وأُسَيِّدٍ، ولم يذكر س

---

(١) الكتاب ٣: ٣٦، ٣٧١.

(٢) الهبيَّخ: المسترخي الأحمق.

(٣) د: وهذه. ك، ح: وهو.

(٤) من: سقط من ك، د.

(٥) الكتاب ٣: ٣٧٠ - ٣٧١.

في أُسَيِّدٍ ونحوه ما ذكر في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ من التخفيف قبل النسب، فيمكن أن يكون ذلك لعدم جوازه. ويحتمل أن يكون لاستغنائه بأحدهما عن الآخر.

وذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه أبو الحسن بن خروف إلى أنه لا يجوز الحذف في المصغَّر إلا في النسب.

وقال صاحب (الترشيح): ((فإن صغَّرتَ أَسْوَدَ وعُقابًا وقَضيبًا وحِمارًا قلتَ: أُسَيِّدٌ وعُقَيِّبٌ وقُضَيِّبٌ وحُمَيِّرٌ بياء مشددة مكسورة، فإذا نسبتَ إلى هذا حذفتَ الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم، فقلتَ: أُسَيْدِيٌّ وعُقَيْبِيٌّ وقُضَيْبِيٌّ بياء ساكنةٍ، وفي بَني تميم قبيلةٌ تُسَمَّى أُسَيِّد، كأنه تصغير أَسْوَد، نسبَ العرب إليها أُسَيْدِيٌّ بالتخفيف لا غير)).

واحترَز بقوله **مُدغَمٍ فيها** مِن ياء مكسورة لا يُدغَم فيها، ويَنكسر ما بعدها لياء النسب، وذلك نحو مُغْيِلٍ ومُغْيِمٍ اسم فاعل من أَغْيَمَتِ السماءُ وأَغْيَلَتِ المرأةُ، إذا سُمّي بهما ونُسب إليهما فإنَّ الياء المكسورة لا تُحذف، فتقول: مُغْيِلِيٌّ ومُغْيِمِيٌّ.

ص: وقد يُبنَى مِن جُزأَيِ المركَّب فَعْلَلٌ بفاءِ كلٍّ منهما وعينِه؛ فإنِ اعتَلَّتْ عينُ الثاني كُمِّلَ البناءُ بلامِه أو بلامِ الأَوّل ونُسب إليه؛ ورُبَّما نُسب إليهما معًا مُزالًا تركيبُهما، أو صِيغا على زِنة واحدة، أو شُبِّها به، فعُومِلا معاملته.

ش: قولُ المصنف **وقد يُبنى مِن جزأَيِ المركَّبِ** المركَّبُ يشمل المركبَ تركيبَ الإضافة وتركيب المزج وتركيب الإسناد، ولا يَطَّرد هذا الحكم في شيء منها، إنما يقال منه ما قالته العرب، والمحفوظُ عَبْشَمِيٌّ في عَبد شَمس، وعَبْدَرِيٌّ في عبد الدّار، ومَرْقَسِيٌّ في امرئ القيس، وعَبْقَسِيٌّ في عبد القيس، وحَضْرَمِيٌّ في حَضْرَمَوْتَ، وتَيْمَلِيٌّ في تَيْمِ اللات، فعَبْشَمِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ بُني منهما فَعْلَلٌ بفاءِ كلٍّ منهما وعينِه[1]، فإنِ اعتَلَّت عينُ

---

(١) كذا! أمّا عبشميّ فصحيح، وأمّا عبدريّ فهو مثل عبقسيّ مبنيّ من فاء الأول وعينه وفاء الثاني ولامه لأنَّ عينه معتلّة. شرح الشافية للرضي ٢: ٧٦.

الثاني نحو قَيْس/من امرئ القَيس ومن عبد القَيس، و[تَيْم][1] من تَيْمِ اللات **كُمِّلَ**[٧: ١٩٦/ب] **البناءُ بلامه** في مَرْقَسِيٍّ وعَبْقَسِيٍّ؛ أي بلام الثاني كراهية اجتماع حروف العلّة، **أو بلامِ الأول** في حَضْرَمِيٍّ وتَيْمَلِيٍّ.

وقولُه **مزالًا تركيبهما** فتقول جاءني البَعْلِيُّ البَكِّيُّ، قال الشاعر[2]:

تَزَوَّجتُهـــا رامِيَّـــةً هُرْمُزِيَّـــةً ... بِفَضْلِ الذي أَعطى الأَميرُ مِنَ النَّقْدِ

وقولُه **أو صيغا على زِنة واحدة** مثالُه قام البَعْلَبَكِّيُّ والْرَامَهُرْمُزِيُّ.

وقولُه **أو شُبِّها به** أي: أو شُبِّهَ المركَّبان **به** أي: بما صيغ على زنة واحدة **فعُومِل معاملته** في لحاق النسبة إليه، وذلك مثل قولهم في كُنْتُ: كُنْتِيٌّ، فهذا مشبَّه بالبَعْلَبَكِّيّ، وذلك أنَّ بَعْلَبَكَّ مدلولُه مفرد، فناسبَ إدخال ياء النسبة عليه، بخلاف قولهم كُنْتُ كُنْتُ، فإنه ليس مدلوله مفردًا، ولا هو عَلَمٌ على شيء، وإنما هو قولُ مَن عجز من الكِبَر، فيقول كُنْتُ كذا كُنْتُ كذا، فهو مرادٌ به الجملة.

* * *

(١) تيم: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) تقدم البيت في هذا الجزء ص ١٣٧.

يقال في فُعَيْلة فُعَلِيٌّ، وفي فَعِيلة وفَعُولة فَعَلِيٌّ، ما لم يُضاعَفْنَ، أو تُعدَم الشهرة، أو تَعتلَّ عينُ فَعولة، أو فَعِيلة[1]، أو فُعَيْلة صحيحة اللام. وقد يقال: فُعَلِيٌّ وفَعَلِيٌّ في فُعَيْلٍ وفَعِيل صحيحَي اللام. ولا يقاس عليه، وفَعُولة المعتلُّ اللام كالصّحيحها لا كفَعُول، خلافًا للمبرد في المسألتين.

وتُفتَح غالبًا عينُ الثلاثيِّ المكسورةُ، وقد يُفْعَلُ ذلك بنحو تَغْلِب، وفي القياس عليه خلاف. والمنسوب إلى إرْمِيْنِيَةَ إرْمَنِيٌّ[2]، وفي معاملة دِهْلِيزٍ ونحوِه معاملتَه نظرٌ. ولا يُغَيَّر نحو جَنَدِلٍ.

ش: أمّا **فَعيلة** فنحو حَنيفة ورَبيعة، تُحذف الياء الزائدة للمدّ، وتُحذف تاء التأنيث، فيصير على فَعِلٍ كنَمِرٍ، فتَفتح عينه كما فتحتَها في نَمِرٍ كراهةَ استثقالِ كسرتين مع ياءي النسب وكون ذلك في أكثر حروف الاسم.

وشذَّ من ذلك قولُهم في عَمِيرةِ كَلْبٍ: عَمِيريٌّ، وفي السَّلِيقة: سَلِيْقِيٌّ، وهو الرجل الذي يتكلم بأصل طبعه ولغته، وفي سَليمةَ: سَلِيْمِيٌّ، بإثبات الياء من غير تغيير، وفي بني عَبيدةَ - وهم حيّ من بني تميم[3] - وفي بني جَذِيمةَ: عُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ بحذف الياء وضمِّ أوله، وإنما ضَمُّوا أوله فرقًا بينه وبين عَبِيدةَ من قوم آخَرين، وبين جَذيمةَ؛ لأنَّ في العرب جماعةً اسمُهم جَذيمةُ، ففي الأَزْد جَذِيمةُ بن زهران[4] بن الحجْر

---

(١) التسهيل ص ٢٦٣: وفَعيلة. أو فعيلة: سقط من د.

(٢) ح: أرمينيّ.

(٣) في الكتاب ٣: ٣٣٦: من بني عَدِيّ.

(٤) في المخطوطات: زهير. والتصويب من نسب معدّ واليمن الكبير ص ٤٧٠ والأنساب للسمعاني ٤: ١٢٢ وشرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٩٢.

ابن عِمران، وفي خُزاعةَ جَذِيمةُ وهو المصطَلِق، وفي قريش جَذِيمةُ بن مالك بن حِسْل[1] ابن عامر بن لُؤَيٍّ. وفي زَبِينةَ[2]: زَبَانِيٌّ بفتح الباء وألفٍ بعدها.

فرع: لو سَمَّيت رجلًا زَبِينةَ ونَسبتَ إليه لم تَقُل زَبانِيٌّ، ولكن زَبَنِيٌّ على القياس، نصَّ على ذلك س[3] رحمه الله، وهو مطَّرِد في كل ما شذَّتْ فيه العرب في النسب، إذا سَمَّيتَ به فصار عَلَمًا وأردتَ النسب إليه فإنما تَنسبه على القياس لا على الشاذِّ الذي كان في النسب قبل أن تُصَيِّره عَلَمًا.

وأمّا **فُعَيْلة** فنحو ضُبَيْعة وبُثَيْنة /وجُهَيْنة، تَحذف الياء الزائدة لأنك حذفتَ تاء [٧: ١٩٧/أ] التأنيث، والتغييرُ يأنس بالتغيير.

وشَذُّوا من ذلك في رُدَيْنة فقالوا: رُدَيْنِيٌّ بإثبات الياء، قال الشاعر[4]:

وأَوْتادُهُ ماذِيَّـــــــةٌ وعِمـــــــادُهُ رُدَيْنِيَّـــــةٌ فيهـــا أَسِـــنَّةُ قَعْضَـــبِ

وشَذُّوا أيضًا في خُرَيْبة، وهو اسم من أسماء البصرة[5]، قالوا خُرَيْبِيّ.

وأما **فَعُولة** نحو حَمولة ورَكوبة ففيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه س[6] من أنك تحذف الواو، وتفتح عين الكلمة، فتقول حَمَلِيّ ورَكَبِيّ.

---

(١) في المخطوطات: حسان. والتصويب من جمهرة النسب لابن الكلبي ص ٢٧ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ١٩٢.

(٢) وفي زَبينة زَبانيّ بفتح الباء وألف بعدها: سقط من ح.

(٣) الكتاب ٣: ٣٣٨.

(٤) امرؤ القيس. الديوان ص ٥٣. يصف بيتًا أقاموه من برودهم وأسلحتهم. الماذيّة: الدرع الصافية الليّنة. والرُّدَيْنِيّة: رماح منسوبة إلى رُدَينة، امرأة كانت تبيع الرماح. وقعضب: اسم رجل كان يعمل الأسنة من بني قُشَيْر، ويقال: هو زوج رُدَينة. آخر البيت في ك: تغصبِ.

(٥) الغرة لابن الدَّهّان ٢: ق ٢٣/أ [باب النسب]. د: البقرة. وهو ... البصرة: سقط من ح.

(٦) الكتاب ٣: ٣٣٩.

الثاني: ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش[1] والجَرْمِيُّ وتَبِعَهما المبرد[2]، وهو أنك تنسب إليه على لفظه، فتقول حَمُولِيّ ورَكُوبِيّ. قال أبو عمر في (الفَرخ): وقالوا في أزدِ شَنوءة: شَنَئِيٌّ، ولو جاء اسم سوى هذا كان القياس أن لا تحذف لأنهم إنما حذفوا الياء ولم يحذفوا الواو إلا في هذا الحرف.

الثالث: ما ذهب إليه أبو الحسين بن الطَّراوة[3] من أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها على الضم، فتقول حَمُلِيّ ورَكُبِيّ.

حُجة سيبويه أنَّ العرب حين نَسبت إلى شَنُوءة قالوا: شَنَئِيٌّ، بحذف الواو وفتح ما كان قبلها، لا يقال: إنه لم يُسمع ذلك إلا في شَنُوءة فهو شاذٌّ لأنه لم يُروَ عن العرب مما هو قد نُسب إلى فَعُولَة سوى شَنُوءة فقط؛ فهو جميع ما سُمع، ولو كانوا نسبوا إلى فَعُولَة على غير هذه الطريقة ثم نَسبوا إلى شَنُوءة على خلافها لكان يصح أن يقال: شَنَئِيٌّ شاذٌّ، لكنْ جميعُ ما سُمع منهم هو هذا اللفظ، فصار أصلًا يقاس عليه ما كان على وزنه.

وحُجَّةُ مذهب الأخفش أنَّ الفرق بين فَعِيلةٍ وفَعُولةٍ أنَّا وجدنا نظير ما يُنسب إليه من حَنِيفة بعد حذف الياء - وهو حَنِفٌ - له مثالٌ من الصحيح - وهو نَمِرٌ وشِبهُه - تُبدَل كسرته فتحة، فحَمَلْنا ما صار إلى هيئته عليه، ولم نَرَهم يفعلون ذلك في عَضُدٍ وبابه الذي هو نظيرُ ما يَبقى من شَنُوءة بعد تقدير حذف الواو؛ فكذلك لم يُفعل فيما صار إلى هيئته إلا ما يُفعل فيه من عدم التغيير. ومُلَخَّصُ هذا أنه يقول: ينبغي أن لا تُجرى الواو مُجرى الياء في الحذف كما لم تُجرَ الضمة مُجرى الكسرة في التحويل إلى الفتحة.

---

(١) كذا في الخصائص ١: ١١٦. وفي المسائل العضديات ص ٢١ أنَّ مذهبه كمذهب سيبويه.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠٩ والسيرافي ١٢: ١٩٧ والتبصرة والتذكرة ٢: ٥٩٠.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١١٣.

وهذا باطل لأنَّ الواو أثقلُ من الضمة، وأيضًا فإنه يجوز مع التاء ما لا يجوز مع عدمها؛ ألا ترى أنَّ فُعَيْلًا لا يجري في النسب مجرى فُعَيْلةٍ.

وحُجَّةُ ابن الطَّراوة أنَّ الواو أثقل من الضمة، فتُحذف الواو وإن كانت الضمة لا تحذف، فإذا حُذفت صار إلى هيئة سَمُرٍ وعَضُدٍ، فكما لا تُحوَّل ضمتهما إلى فتحة فكذلك لا تُحَوَّل ضمة فَعُولَة بعد الحذف إلى فَعَلٍ. وما ذهبَ إليه لم يَقُلْه أحد.

والصحيحُ ما ذهب إليه س لأنَّ السماع يَعضده.

ووقع في (الغُرّة) وهم فاحش، وهو أنه قال[1]: «فَعُولَة مما صَحّت عينه ولم تكن عينه من جنس لامه نحو شَنُوءة فسيبويه والأخفش يحذفان الواو مع التاء؛ ويُقِرّان الضمة على بابها، فيقولان[2] /شَنُئِيّ بزنَة سَبُعِيّ. والمبرد يُثبت الواو ويقول: [٧: ١٩٧/ب] الواو لا تُكره كما تُكره الياء، ولهذا المعنى فَرَرْنا إليها في أكثر باب النسب؛ ألا ترى أنَّ الضمة في فَعُلٍ إذا نسبتَ إليها نحو عَضُدٍ لا تُغَيَّر، والكسرة في مثل فَخِذٍ ونَمِرٍ إذا نسبتَ إليهما تقلبها فتحة.

قال الأخفش: فإن قيل: إنما وردتْ هذه الكلمة، فكيف جعلتَها قياسًا؟

قيل: لأنه لم يَرِد غيرها مخالفًا لها» انتهى.

فنسبته ضمَّ النون في شَنُوءَة إذا نَسبوا إليه بعد حذف الواو إلى سيبويه والأخفش وهمٌ فاحش.

وقولُه **ما لم يُضاعَفْنَ** مثالُه شَدِيدةٌ وقُدَيْدةٌ - ومَثَّلَ خَطَّابٌ بعُدَيْدَة وضُرَيْرَة تصغير العِدّة والضَّرّة - وصَرُورة[3]، فإذا نسبتَ إلى شيء من هذه فإنك لا تحذف

---

(١) الغرة لابن الدهان ٢: ق ٢٣١/أ [باب النسب]، وفي وسطه حذف.

(٢) كذا في الغرة. وفي المخطوطات: يقولان.

(٣) الصرورة: الذي لا يأتي النساء. وفي المخطوطات: ضرورة، وآثرت ما في الخصائص ١: ١١٦.

الواو ولا الياء، وسببُ ذلك كراهة اجتماع المثلين لأنه يصير: شَدَدِيٌّ وقُدَدِيٌّ وصَرَرِيٌّ، فهربوا من اجتماع المثلين إلى الفصل بينهما بالياء والواو، والنسبة إليها على لفظها.

وقولُه **أو تُعدَم الشهرة** هذا الذي ذكره المصنف لم يذكره أصحابنا، ولم يفصّلوا في ذلك، بل يقولون: إنَّ الياء تُحذف في فَعِيلة وفُعَيْلة، والواو في فَعُولة، مطلقًا، إلا إن ضوعفت العين أو اعتلَّت، وهذا ذكره س[1] في كتابه، ولم يَذكر عدم الشهرة.

وقولُه **أو تَعْتَلّ عينُ فَعُولة أو فَعِيلة أو فُعَيْلة صحيحةَ اللام** أمّا قولُه **فَعُولة** فإنما ثبَت في بعض النسخ المقروءة على المصنف ولم يثبت في غيرها؛ وذلك نحو قَوُولةٍ، وأمّا فَعِيلة[2] فنحو حَوِيزة وطَوِيلة، وأمّا فُعَيْلة فنحو لُوَيْزة، فتَنسب إلى هذه ونحوها على لفظها، لأنك في فَعُولة وفَعِيلة لو حذفتَ الواو والياء لصار إلى فَعُلٍ [وفَعِلٍ][3]، فكنت تقول: قَوُلِيٌّ وطَوِلِيٌّ، فتتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفًا، فيَكثر التغيير بالحذف والإعلال، ويَكثُر اللَّبس.

فإن قلتَ[4]: قد أَجَزتَ بَيَضات وجَوَزات بالتحريك، فهلا أَجَزتَ طَوَلِيّ بالتحريك في النسبة إلى طَوِيلة؟

قلتُ: بينهما فرق، وهو أنَّ الحركة في بَيَضات وجَوَزات عارضة فاصلة، فلم يُعتَدّ بها، والنسبةُ بناءٌ مُستأنَف، يدلُّ على ذلك قول الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٣: ٣٣٩.
(٢) وأما فَعيلة ... فنحو لُويزة: سقط من ك.
(٣) وفعل: تتمة يقتضيها السياق.
(٤) هذا الاعتراض وجوابه في الغرة [باب النسب] ٢: ق ٢٣٢/ب.
(٥) عجز البيت: بَناهُ وصَلَّبَ فيه وصارا. وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٦٨ والمسائل الحلبيات ص ٣٦٨ وفيه تخريجه. أيليّ: صاحب أَبيل، وهو عصا الناقوس. والهيكل: موضع في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان. وصلَّب: صوَّر فيه الصليب. وصار: سكن.

وفَيْعُلٌ ليس في كلام العرب، فاختَلطت ياء النسبة بالكلمة فأجازوه. وإنما تَركتَ الياء في لُوَيْزَةٍ ولم تَحذفها وإن لم تكن فيها علّةُ قَوُولة وطَويلة حَملًا عليهما؛ كما حُمل الصحيح من فُعَيْلَةٍ نحو جُهَيْنة على فَعِيلة وفَعُولة بجامعِ ما اشتَركا فيه من أنَّ ثالثها حرفُ لين ياءٌ أو واوٌ، وخامسُها هاء التأنيث.

وقولُه **صحيحةَ اللام** احترازٌ من معتلّها، فإنها إذا كانت معتلَّةَ اللام نحو طَوِيَّة وحَيِيّةٍ فإنك تحذف ياء فَعِيلة وفُعَيْلة، تقول: طَوَوِيّ وحَيَوِيّ. وقولُه **صحيحةَ اللام** قيدٌ فيما اعتلَّتْ عينُه من هذه الأوزان الثلاثة.

وقد شَذُّوا من فُعَيْلة في طُهَيَّةَ، فقالوا طُهْوِيٌّ بإسكان الهاء مع ضم الطاء وفتحها، وفي أُمَيَّةَ فنَسبوا إليه على /لفظه، فقالوا أُمَيِّيّ، وقد تقدَّم[1]، ونَسبوا إليه بحذف الياء وفتح الهمزة، فقالوا: أَمَوِيٌّ، على الشذوذ. [٧: ١٩٨/أ]

وقولُه **وقد يقال: فُعَلِيٌّ وفَعَلِيٌّ في فُعَيْلٍ وفَعِيلٍ صحيحَي اللام** مثالُ ذلك هُذَيْل وثَقِيف، قالوا في النسب إليهما: هُذَلِيٌّ وثَقَفِيٌّ. وإنما قَيَّد بقوله **صحيحَي اللام** احترازًا من معتلَّيها نحو قُصَيّ وعَدِيّ، فإنَّ مِثل عَدِيّ لم يذكر س[2] فيه إلا الحذف، فتقول عَدَوِيّ. وذكر أبو عليّ[3] فيه وجهَي قُصَيّ من الحذف والإثبات، فتقول: عَدِيِّيٌّ كما تقول: قُصَيِّيٌّ. ونقلَ هذا الوجه يونس[4]. والفرقُ بين عَدِيٍّ وقُصَيٍّ ظاهرٌ لأنَّ الكسرة التي قبل الياء أثقل من الفتحة التي قبلها.

وقولُه **ولا يُقاس عليه** أي: لا يُقاس على مِثل هُذَلِيّ وثَقَفِيّ، بل ما جاء من ذلك حُمل على الشذوذ، فمِمّا جاء من ذلك في فُعَيْلٍ نِسبتُهم إلى بني صُبَيْرٍ: صُبَرِيٌّ،

---

(١) تقدم في هذا الجزء ص ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢.

(٢) الكتاب ٣: ٣٤٤.

(٣) التكملة ص ٥٨.

(٤) الكتاب ٣: ٣٤٥.

وإلى قُرَيْشٍ: قُرَشِيٌّ، وإلى فُقَيْمِ كِنانة: فُقَمِيٌّ، واحتَرَزْنا بذلك من فُقَيْمِ بني تَميم، وهو فُقَيْم[(١)] بن حِجْر بن دارم، وإلى مُلَيْحِ خُزاعةَ: مُلَحِيٌّ، واحتَرَزْنا بذلك من مُلَيْحِ سَعد، فإنهم لم يَشِذُّوا في فُقَيْمِ دارم، ولا مُلَيْحِ سَعد، وهو مُلَيْحُ بن الهُون بن خُزَيْمة، بل نسبوا إليهما من غير حذف ياء، وإلى قُرَيْمٍ: قُرَمِيٌّ، وإلى سُلَيْمٍ: سُلَمِيٌّ.

وقد نُسب إلى قُرَيْش على لفظه، قال الشاعر[(٢)]:

بِكُـــلِّ قُرَيْشِـــيٍّ عليـــه مَهابـــةٌ سَـريعٍ إلى داعـي النَّـدَى والتَّكَـرُّمِ

ومما جاء من ذلك في فَعِيلٍ نِسبتُهم إلى ثَقيفٍ: ثَقَفِيٌّ. والقياس في فُعَيْلٍ وفَعِيلٍ الصحيحي اللام أن يُنسَب إليهما على لفظهما.

وقولُه **وفَعُولة المعتلُّ اللام كالصّحيحها** يريد أنك تنسب إلى عَدُوَّة كما تنسب إلى شَنُوءة، فتقول: عَدَوِيٌّ كما تقول شَنَئِيّ.

وقولُه **لا كفَعُول** أي: بخلاف فَعُول، فإنك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول عَدُوِّيّ.

وقولُه **خلافًا للمبرد في المسألتين:**

المسألة الأولى: هي أنَّ فُعَيْلًا وفَعِيلًا الصحيحي اللام يجوز أن تحذف الياء منهما قياسًا مطَّردًا عند أبي العباس[(٣)]؛ كما قالوا ذلك في معتلِّ لاميهما مذكرًا كان أو مؤنثًا نحو عَدِيّ وقُصَيّ، وغَنِيّة وأُمَيّة.

وغيرُ أبي العباس يجعل حذف الياء فيهما على جهة الشذوذ، ويُثبت الياء، فيقول في النسب إلى كُلَيْب كُلَيْبيّ، وفي النسب إلى تَميم تَميميّ، كما اتَّفقوا في فَعُول الصحيح اللام على عدم الحذف، فتقول في النسب إلى سَلُول سَلُوليّ. وهذا هو

(١) في المخطوطات: قيس. والتصويب من الغرة ٢: ق ٢٣٣/أ.

(٢) يزيد بن عبد المدان، وقد روي بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٣٧ والمبهج ص ١٧٠ وفيه تخريجه.

(٣) المقتضب ٣: ١٣٣.

الصحيح لأنه لم يجئ من ذلك - واللهُ أعلمُ - إلا ما حصرناه قبلُ، فلم يكثر كثرة توجب القياس، ومجيئه في فُعَيْل أكثر من فَعِيل؛ إذ لم يُحفَظ من[1] فَعيل إلا ثَقيف وثَقَفيّ، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف، بل ذلك على جهة الشذوذ، كما شَذُّوا من فَعِيل أيضًا في النسبة إلى الخَريف وإلى الرَّبيع، /قالوا: [٧: ١٩٨/ب] خَرْفِيٌّ ورِبْعِيٌّ، قال النابغة[2]:

وكانـــت لهـــم رِبْعِيَّـــةٌ يَحْـــذَرُونَها إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السَّماءِ القَنابلُ

وقال الْمُهاباذيّ: ((إن كانت الياء ثالثة ولم يكن في الاسم علامة تأنيث حذفتَ الياء؛ فقلتَ في قُرَيْش: قُرَشِيٌّ، وفي هُذَيْل هُذَلِيٌّ)) انتهى. فدلَّ على أنَّ اختيار هذا الرجل حذفُ الياء، وهذا خلاف[3] لمذهب س ولمذهب المبرد أيضًا.

وقال خَطّابٌ المارِدِيُّ: ((الوجهُ والقياس عند س وأصحابه إثباتُ الياء. وقال أبو العباس: حذفُ الياء هنا جائز لأنه حرف ميّت، وآخرُ الاسم ينكسر لياءي النسب، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فتحذف الياء الساكنة لذلك، وعلى هذا قالت العرب: قُرَشِيٌّ وسُلَمِيٌّ وثَقَفِيٌّ. ورأيتُ في الكتاب (المقتضب) لأبي العباس حين ذَكر الحذف من مثل قُرَشِيّ وثَقَفِيّ ذكر[4] التَّميميّ والنُّمَيريّ والعُقَيْليّ في الإثبات، فليس التَّميميّ من هذا لأنك لو حذفت ياءه تحرك مِثلان، وأبو العباس يَجِلُّ عن اعتقاد إثبات الياء في تَميميّ كاعتقاده في نُمَيْريّ، وما أراه إلا دخيلًا في كتابه)) انتهى.

---

(١) ح: في.

(٢) ديوانه ص ١١٨ والمبهج ص ١٢١، وقافيته في الديوان: القبائل. الرِّبْعية: الغزوة في أيام الربيع. وخضخضت: حرَّكت. والقنابل: جمع قَنْبَلة، وهي القطعة من الخيل.

(٣) ح: حذف الياء خلافًا.

(٤) المقتضب ٣: ١٣٤ وليس فيه التميمي، وفيه بدلًا منه: قُشَيْرِيّ.

وقال السيرافيّ[1]: «الحذف في هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدًّا في لغة أهل الحجاز»، قال الشاعر[2]:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدعو إذا هي فاخَرَتْ ... أَبًا هُذَلِيًّا مِن غَطارِفَةٍ نُجْبِ

والمسألة الثانية: هو أنَّ فَعُولة المعتلّة اللام كصحيحتها، وذلك نحو عَدُوَّة، حُكمُها في عدم حذف الواو حُكمُ حَمُولة عند أبي العباس[3]، فتقول في النسبة عَدُوِّيّ كما تقول حَمُوليّ، فلا تحذف الواو فيهما عند أبي العباس، وقد تقدَّم[4] ذِكرُ مذهبه في حَمُولة.

وقولُه **وتُفتَح غالبًا عينُ الثلاثيِّ المكسورةُ** مثالُ ذلك نَمِرٌ وشَقِرة وإِبِل وحِبِرة[5] ودُئِل ورِئم[6]، فإذا نسبتَ إلى شيء من هذا فتحتَ المكسورة فقلت: نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ وإِبَلِيٌّ وحِبَرِيٌّ ودُؤَلِيٌّ ورُؤَمِيٌّ. وإنما فتحت العين في نحو إبِل لئلا تتوالى ثلاث كَسَرات مع ياءي النسب، فيتوالى الثقل. وفتحت في نحو نَمِرٍ ودُئِل لأنه لو أُقِرَّ على كسره لكان معظَم الاسم مستثقَلًا؛ إذ لم يبق منه غيرَ مكسور إلا فاءُ الكلمة، ولو سَمَّيتَ رجلًا بـ(يَعِدُ) ثم نَسبتَ إليه فالقياس فتح العين، فتقول: اليَعَدِيُّ، فتنظر إلى اللفظ لا إلى أصل الوزن؛ ألا ترى أنك إذا سَمَّيتَ رجلًا بـ(يَضَعُ) منعتَه الصرف لأنه على وزن

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢: ١٨٩ بتصرف.

(٢) البيت بهذه القافية في الغرة ٢: ق ٢٣٣/أ والبديع ٢: ١٩٦. وهو في علل النحو للوراق ص ٥٣٠ والمسائل العضديات ص ١٣٤ والمقتصد في شرح التكملة ١: ٤١٥ والإنصاف ١: ٣٥١ والمفصل ص ٢٠٨، وآخره فيهن: نُجْدِ. غطاريف: جمع غِطريف، وهو السيِّد. ونجب: جمع نَجيب، وهو الكريم الحسيب. ونُجد: جمع نَجِيد، وهو ذو البأس والشدة.

(٣) الانتصار لسيبويه من المبرد ص ٢٠٩.

(٤) تقدم في هذا الجزء ص ١٦٠.

(٥) الحبرة: صفرة الأسنان.

(٦) الرئم: الاست.

الفعل، فإن صغَّرتَه صرَفتَه، فتقول: يُضَيْعٌ؛ لأنَّ وزن الفعل قد زال بالتصغير، فكذلك ينبغي أن يُراعى اللفظ في يَعِدُ، ولا تقول إنَّ أصله يَوْعِدُ فتَنسب إليه كما تَنسب إلى يَوْعِدُ فلا يحتِّم تحويل كسرته فتحة؛ بل يكون فيه الوجهان اللذان سيُذكَران[1] في تَغْلِبَ وبابه على ما يبيَّن فيه.

/ولو نسبتَ إلى يَزِرُ، اسم رجل، والأصلُ يَزْئِرُ، فخُفِّفَ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله، ففيه وجهان: [٧: ١٩٩/أ]

أحدهما: أن تنسب إليه على اللفظ قضاءً لحقِّ الأصالة إذ الهمزة في النية؛ والكلمةُ إذا كانت على أربعةٍ لم تغيَّر الكسرة نحو تَغْلِبِيّ في تَغْلِبَ[2]، ومِن العرب مَن يفتح فيقول: تَغْلَبِيٌّ، والأكثر الكسر.

والثاني: أن تُجريه مُجرى نَمِرٍ فتقول: يَزَرِيٌّ، بفتح الزاي اعتبارًا له بما آلَ إليه.

فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين يَعِدُ ويَزِرُ، وكلاهما على وزن الفعل؟

فالجواب: أنَّ الكسرة في يَعِدُ أصلٌ، وهي في يَزِرُ عارضة، فلذلك كان التحويل في يَعِدُ ألزَم منه في يَزِرُ؛ ألا ترى أنَّ الأصل في يَعِدُ يَوْعِدُ، وفي يَزِرُ يَزْئِرُ، ولا يكون الأصليّ في الثقل كالعارض.

فإن كان الثلاثيُّ لامُه مضعَّفة نحو بِلِزٍّ[3] وخِدَبٍّ[4]، ثم نسب إليه ففيه خلاف: الأخفش[5] يُلحِقه بنَمِرٍ، فيقول بِلَزِّيٌّ. وغيرهُ يُجيز فيه الوجهين: إلحاقه به، وتركه على حاله.

---

(١) سيذكر ص ١٦٨ - ١٧١.

(٢) في تغلب ومن العرب من يفتح فيقول تغلَبيّ: انفردت به د.

(٣) البلزّ: المرأة السمينة القصيرة.

(٤) الخدبّ: الضخم الطويل.

(٥) الغرة: باب النسب ٢: ق ٢٢٤/ب.

وقولُه **غالبًا** احترازٌ من الصَّعِق، فإنهم نَسبوا إليه بكسر العين والصاد قبلها إتباعًا، فاستصحبوا الكسرتين[1] شذوذًا.

وقال بعضُ أصحابنا[2]: ((إذا كان على وزن فِعِلٍ بكسر الفاء والعين فإنك تفتح العين إلا إن كانت كسرةُ الفاء إتباعًا لكسرة العين نحو صِعِقٍ[3]؛ فإنه في الأصل صَعِقٌ، فأتبعت حركة الفاء حركة العين، فإذا نسبتَ إلى مثل هذا حوَّلتَ كسرة العين فتحة كما فعلتَ في إبِلٍ، وكنتَ في الفاء بالخيار، إن شئتَ رَدَدتَها إلى أصلها من الفتح لزوال موجب كسرها، وهو حركة العين التي أتبعتها [حركة][4] الفاء، فقلت: صَعَقِيٌّ. وإن شئتَ أبقيتَها على الكسر لأنَّ فتحة العين عارضة، فقلتَ صِعَقِيٌّ)).

وقد يُفهَم من قول المصنف **غالبًا** أنه يجوز فيه وجهان: أحدهما - وهو الغالب - أن تُفتح. والثاني أن تُقَرّ. ولا أعلم خلافًا في وجوب فتح العين في نحو نَمِرٍ ودُئِلٍ وإبِلٍ إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدِّمة له من أنَّ ذلك على جهة الجواز وأنه مثل تَغْلِبَ يجوز فيه الوجهان.

وقولُه **وقد يُفعَل ذلك بنحو تَغْلِب** ثبَت بعد ذلك في نسخة مقروءة على المصنف عليها خطُّه: **وفي القياس عليه خلاف** يعني[5] أنه وقد يُفتَح ذلك يعني أنه يفتح المكسور في نحو تَغْلِب ومَشْرِق ومَغْرِب ويَثْرِب، فيقال: تَغْلَبِيٌّ ومَشْرَقِيٌّ ومَغْرَبِيٌّ ويَثْرَبِيٌّ، ويكون **ذلك** إشارة إلى الفتح فقط؛ لأنَّ تَغْلِبَ ليس ثلاثيًّا مكسور العين، بل هو رباعيّ، والكسرةُ في عينه أيضًا.

---

(١) ك، ح: الكسرة.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٣١٦.

(٣) انظر أوجه النسبة إليه في الكتاب ٣: ٣٤٣.

(٤) حركة: من شرح الجمل.

(٥) د: يعني أنه وقد يفتح المكسور في تغلب.

وفي قوله **وفي القياس عليه خلاف** إشعارٌ بأنَّ الفتح مختلَف في القياس على ما سُمع منه؛ وأنَّ الأصل هو الكسر، والمسموعُ فيه الفتح مع الكسر تَغْلَبِيٌّ ويَحصَبِيٌّ ويَثْرَبِيٌّ.

وقد اختَلف النقل في كيفية الخلاف في هذه المسألة:

فنقل بعضُ أصحابنا[(١)] أنَّ الفتح مطَّرد عند المبرد[(٢)]. وزادَ بعضهم ابنَ السَّرّاج[(٣)] والرُّمّانيَّ وأبا عليٍّ والصَّيْمَرِيَّ[(٤)] وجماعة، وأنه عند الخليل[(٥)] و(س)[(٦)] شاذٌّ، يُحفَظ ما ورد منه ولا يقاس عليه.

وذهب أبو موسى[(٧)] إلى توسط مذهب /ثالث بين هذين، وهو أنَّ المختار أن [٧: ١٩٩/ب] لا تُفتح، وهذا مخالفٌ لقول س مِن أنه شاذٌّ، ولقول المبرد إنه مطَّرد ولا يختار الكسر.

وقال أبو القاسم البَطَلْيَوْسيّ في شرحه لكتاب س ما ملخَّصُه: إن كان الاسم رباعيًّا مكسورَ ما قبل الآخر نحو تَغْلِبَ فإنَّ جملة النحويين قالوا إنَّ النسب إليه على وجهين: إقراره على ما كان عليه، ولا يغيَّر بأكثر من كسر آخره. والآخر أن يُفتَح الحرف المكسور، فتقول تَغْلَبيّ.

وزعم أبو عمر أنَّ تَغْلَبِيّ شاذٌّ لا وجه له من طريق القياس[(٨)]، وإنما القياسُ الكسرُ. وهذا الذي قال ليس بشيء فإنَّ جملة النحويين حين ذكروا الشواذّ لم يذكروه

---

(١) هو الأُبَّذيّ. شرح الجزولية له [رسالة] باب النسب ص ٢٢٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ١١.

(٣) حكى الفتح ولم يحكم عليه. الأصول ٣: ٦٤.

(٤) نقل الوجهين ولم يرجح أحدهما. التبصرة والتذكرة ٢: ٥٨٦.

(٥) شرح المفصل ٥: ٢٦٤.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣: ١٠٢٥ - ١٠٢٦ وشرح المفصل ٥: ٢٦٤.

(٧) هو الجزولي. الجزولية ص ٢٣٥.

(٨) طريق القياس ... ليس بشيء فإنَّ: سقط من ك.

مع أنَّ القياس يَقبله؛ ألا ترى أنَّ الذي فَتح كَرِهَ أن يكون وسط الاسم ثقيلًا، فأراد أن يكون غالبه غير مستثقَل حتى يكون بمنزلة جَحْمَرِشِيّ، وهنا يتَّفق على عدم التغيير لأنَّ غالب الاسم غير ثقيل، والاسم لا يخلو أن يكون الثقيل جُلَّه فالفتح فقط نحو إبَلِيّ ونَمَرِيّ، أو أَقَلَّه فالإفراد نحو جَحْمَرِشِيّ، أو يتساوى الطرفان فالأمران، فمَن راعى الأول أقرَّه، ومَن راعى الثاني فتح. انتهى هذا الكلام.

وهو مخالفٌ للنقل الأول، فإنَّ فيه أنَّ الجمهور على جواز الوجهين، وأنه إنما خالفَ فيه أبو عمر. وفي النقل الأول أنَّ مذهب الخليل و(س) أنه لا يجوز الفتح، وأنَّ الفتح فيما وردَ من ذلك إنما هو على طريق الشذوذ، ويُقتَصَر فيه على السماع، وأنَّ المبرد يُجيز ذلك ويَطرده.

وقال س[١]: ((وتقول إذا أضفتَ إلى رجل اسمه يَرْمي: يَرْمِيٌّ كما ترى)). ثم قال[٢]: ((وقال الخليل: مَن قال في يَثْرِبَ: يَثْرَبِيٌّ، وفي تَغْلِبَ: تَغْلَبِيٌّ، ففَتح - فإنه إنْ غيَّر مِثل يَرْمِي على هذا الحدّ قال: يَرْمَوِيٌّ، كأنه أضاف إلى يَرْمَى)). ثم قال[٣]: ((وقال الخليل: الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ فتحوا مغيِّرين كما غيَّروا حين قالوا: سُهْلِيٌّ وبِصْرِيٌّ في بَصْرِيّ)). وقال س أيضًا[٤]: ((وكأنَّ الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَل، كما جعلوا فَعِلٍ كفَعَلٍ للكسرتين مع الياءين؛ إلا أنَّ ذا ليس بالقياس اللازم لأنه ليس توالَى ثلاثُ حركات)) انتهى.

وظاهر نص الخليل و(س) أنَّ ذلك لا ينقاس؛ ألا ترى أنَّ الخليل شبَّه تغييره بتغيير سُهْلِيّ وبِصْرِيّ، وهو شاذٌ لا ينقاس، و(س) نصَّ على أنه ليس بالقياس اللازم،

---

(١) الكتاب ٣: ٣٤٠.

(٢) الكتاب ٣: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٣) الكتاب ٣: ٣٤١.

(٤) الكتاب ٣: ٣٤٣.

وعلَّله بما ذكر. وقال الخليل أيضًا: ((مَن قال تَغْلَبِيّ قال يَرْمَوِيّ)). قال بعض أصحابنا: ولو كان شاذًّا ما قاسَ عليه، بل كان يقول: مَن قالَه لم يقل يَرْمَوِيّ [كما][1] يقتضي القياس.

وقولُه[2] **والمنسوبُ إلى إرْمِيْنِيَةَ إرْمَنِيٌّ** إرْمِيْنِيَةُ هي بكسر الهمزة وسكون الراء وميم مكسورة بعدها ياء ساكنة تليها نون مكسورة تليها ياء خفيفة بعدها تاء التأنيث؛ ذكر المصنف أنه يُنسب إليها إرْمَنِيٌّ بحذف الياءين وفتح الميم، وإنما فُتحت الميم ولم تَبق على كسرها لئلا يكون معظم الاسم ثقيلًا؛ ألا ترى أنَّ الهمزة مكسورة بعدها ساكن، والساكنُ حاجزٌ غير حَصين، ثمَّ بعدها الميم مكسورة مع كسر النون لياءي النسب، فصار جُلُّ الاسم ثقيلًا، ففُتحت الميم لذلك كما فُتحت العين في نَمِرٍ ودُئِل.

وقولُه **وفي معاملة دِهْلِيزٍ**[3] **ونحوِه معاملتَه نَظَرٌ** أي: فتُحذف الياء ويُفتح ما قبل آخره فيقال: دِهْلَزِيٌّ، ونحوُ دِهْلِيز قِنْدِيلٌ ومِحْضِيرٌ[4] ومِنْدِيلٌ. وتردُّد نظره في هذا أنه إن أَقَرَّ ياءِ دِهْلِيز كان معظم الاسم ثقيلًا، وقد تجنَّبَتْه العرب، وإن حَذَفَها فكذلك أيضًا يَبقى معظمه ثقيلًا، وكأنه توالت فيه كلِّه كَسَراتٌ مع ياء أو دونها مع ياءي النسب لأنَّ الساكن حاجز غير حصين، فهذا يقضي إلحاقه به،

ويقال: إنه لم تتوالَ كسرتان دون فصل بين كلٍّ منهما بساكن فقلَّ الثِّقَل، فهذا يقضي أن يُنسب إليه على لفظه. وهو أرجح الوجهين عندي لأنَّ مثل إرْمَنِيٍّ لم يَكثُر كثرةً تقتضي القياس.

---

(١) كما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) وقوله ... لأنَّ مثل إرْمَنِيّ لم يكثُر كثرةً تقتضي القياس: انفردت به ح.

(٣) الدهليز: مدخل الدار وغيرها، وهو الممرّ الذي يكون بين باب الدار ووسطها. معرَّب.

(٤) المحضير: الشديد العدو من الخيل.

وقولُه **ولا يُغَيَّرُ نحو جَنَدِلٍ** نحوُه ذَلَذِلٌ[(١)] وجَنَدِلٌ[(٢)] وعُلَبِطٌ[(٣)] ودُوَدِمٌ[(٤)] وهُدَبِدٌ[(٥)] وعُكَمِسٌ[(٦)] وعُجَلِطٌ[(٧)] وعُكَلِطٌ وضُلَضِلةٌ[(٨)] مما توالت حركاته ولم يسكن ثانيه؛ وكُسر ما قبل آخره، فهذا إذا نسبتَ إليه لم تُحَوِّل كسرته فتحة، بل تَنسب إليه على لفظه، فتقول: ذَلَذِلِيٌّ وعُلَبِطِيٌّ، وكذلك باقيها، لا اختلاف[(٩)] في ذلك؛ لأنه إذا صار الحرف الأول والثاني متحركَين بغير الكسرة قاوَما ما بعدهما من /الحرفين المكسورين، فلم يَجُز غير ذلك. [٧: ٢٠٠/أ]

* * *

---

(١) ذلذل: أصله ذَلاذِل، وذلاذل القميص: ما يلي الأرض من أسافله.

(٢) جندل: أصله جَنادِل، وهي الحجارة.

(٣) علبط: أصله عُلابِط، وهو الضخم الغليظ.

(٤) دودم: أصله دُوادِم، وهو صمغ السَّمُر.

(٥) هدبد: أصله هُدابِد، وهو اللبن الخاثر.

(٦) عكمس: أصله عُكامِس، يقال: ليل عُكمس: متراكم الظلمة كثيفها.

(٧) العُجَلِط والعُكَلِط: اللبَن الطيّب الخاثر، وأصلهما عُجالِط وعُكالِط.

(٨) أرض ضلضلة: غليظة. ويقال فيه أيضًا: ضُلَضِل.

(٩) ح، د: لا خلاف.

ص: فصل

لا يُجبَر في النسب من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتلُّ اللام؛ وأمّا المحذوفُها فيُجْبَر بردِّها إن كان معتلَّ العين، وكذا الصحيحُها إن جُبِرَ بردِّها في التثنية والجمع بالألف والتاء؛ وإلا فوجهان.

ش: المحذوفُ الفاء على قسمين: صحيح اللام نحو عِدَة ولِدَة وجِهَة وضَعَة ودَعَة وسَعَة. ومعتلّها نحو شِيَة ودِيَة.

والمحذوف العين على قسمين:

صحيح اللام: نحو سَهٍ، أصلُه سَتَهٌ لقولهم في الجمع: أَسْتاهٌ، وفي التصغير: سُتَيْهةٌ، وللرجُل العظيم السَّه: أَسْتَهُ، فحُذفت التاء وهي عين الكلمة. وكذلك مُذْ إذا سَمَّيتَ بها، فإنه حُذفت عينها، وأصلُها مُنْذُ.

وظاهر[1] كلام المصنف أنَّ المحذوف العين قد تكون لامه معتلَّة، ولذلك قال: **إلا المعتلُّ اللام**، فدلَّ كلامه على أنَّ المحذوف العين قد يكون معتلَّ اللام، وينبغي أن يُتَطَلَّب لذلك مثال من لسان العرب، فإني لا أحفظه.

ومعتلّها[2]: نحو الْمُرِي ويَرَى مسمًّى بهما، أصلُهما الْمُرْئي ويَرْأَى، فحُذفت عينهما ولامُهما معتلّة، وكذلك يَنْأَى ونحوه إذا نقلت الحركة وحذفت الهمزة، فصار يَنَى.

ومدلولُ ما ذكر أنه لا تردّ فاؤه إلا إن كان معتلَّ اللام نحو شِيَة ودِيَة؛ فإنك تقول: وِشَوِيٌّ أو وِشْيِيٌّ على الخلاف الذي سيأتي[3]. فإن كان صحيحَها فلا تُرَدّ نحو عِدَة، فتقول عِدِيٌّ.

---

(١) انفردت ح بهذه الفقرة.

(٢) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٣) يأتي في ص ١٧٩.

ولا تُرَدّ عينه إلا إن كان معتلَّ اللام، فتقول هذا الْمُرْئِيُّ واليَرْئِيُّ. فإن كان صحيحها لم تُرَدّ نحو سَهٍ ومُذْ، فتقول: [سَهِيٌّ][1] ومُذِيٌّ، هذا مفهوم كلام المصنف.

وأطلقَ ويحتاج إلى تقييد، وذلك أنَّ المحذوف العين إمّا أن يكون مضعَّفًا أو غيرَ مضعَّف؛ إن كان غيرَ مضعَّف فالحكمُ كما ذكر نحو سَهٍ ومُذْ، وإن كان مضعَّفًا نحو رُبَ المخففة من رُبَّ بحذف الباء الأولى الساكنة فإنك إذا سميتَ بها ونَسبتَ ردَدتَ المحذوف فقلتَ: رُبِّيٌّ؛ لا نعلم في ذلك خلافًا، وقد نصَّ عليه س[2]، فهذه مسألة خرجت عمّا قعَّده هذا المصنف من أنَّ المحذوف العين لا يُجبَر بردِّها إلا إذا كان معتلَّ اللام، وهذا[3] صحيح اللام، فناطَ الحكم بمعدوم، وهو أنَّ المحذوف العين لا يُجبَر بردِّها إلا إذا كان معتلَّ اللام، وقد ذكرنا أنَّ ذلك لا يُحفَظ في لسانهم. وهذا يُجبَر بردِّ العين وهو صحيح اللام. وأفهم بدلالة الحصر أنَّ المحذوف العين لا يُجبَر إذا كان صحيح اللام، وهو على قسمين كما بَيَّنّاه مضعَّف وغير مضعَّف.

وقولُه **وأمّا المحذوفُها** يعني وأمّا المحذوف اللام **فيُجبَرُ بردِّها** أي: بردِّ اللام إن كان معتلَّ العين، نحو أن تَنسب إلى ذي بمعنى صاحب، أو إلى شاة، وسواء كانت اللام المحذوفة حرفَ علة نحو ذي أم حرفًا صحيحًا نحو شاة؛ فالأصل في شاةٍ شَوْهةٌ بسكون الواو كصَحْفة، فلَمّا حُذفت الهاء باشرتْ تاءُ التأنيث الواو، فانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالمحذوف هاءٌ بدليل قولهم: شِياهٌ، وهو حرف صحيح. وإنما قلنا الأصل شَوْهة لا شَوَهة[4] لأنَّ فَعْلة أكثر في كلامهم من فَعَلة، ولأنَّ الأصل في تقدير الحرف أن يُقَدَّر ساكنًا لأنَّ الحركة أمر زائد، فلا يُقْدَم عليه إلا بدليل، ولا

---

(١) سهي: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) الكتاب ٣: ٣٥٩.

(٣) وهذا صحيح اللام ... لا يحفظ في لسانهم: انفردت به ح.

(٤) إسفار الفصيح ٢: ٨٠٢.

دليلَ هنا إذ الانقلاب يُنبئ عن حركة، ولكن يمكن أن يكون بسبب التاء أو حركة بنية، فأن يكون بسبب التاء أولى لِما قدَّمنا.

والأصل في /ذي ذَوَيٌ، فالمحذوف الياء وهي حرف علة لأنَّ عينها واو، وإذا [٧: ٢٠٠/ب] كانت العين واوًا كانت اللام في الأكثر ياء، والدليلُ على أنَّ عينه واو قولُهم في الجمع أذواء، وفي التثنية: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾[١]، وذَوُو مال، وذَوات، و﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[٢]، فلَمّا رددتَ حرف العلة المحذوف، وفَتحتَ العين لأنها في الأصل مفتوحة، انقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فنَسبتَ إليها كما تنسب إلى ثلاثيٍّ آخرُه ألف نحو عَصًا، فقلتَ ذَوَوِيٌّ على مذهب الخليل وإن كان يَزعُم أنَّ وزنه فَعْلٌ، وأصله ذَوٌّ[٣]؛ لأنه من باب قُوَّة عنده لأنه لا يعتدُّ بالردّ، وكذا على مذهب س[٤] وأبي الحسن والجرميّ لأنه عندهم متحرك الوسط[٥]، وأصله ذَوَيٌ، فـ(س) لا يعتبر بالرد في النسب ولو كان عنده ساكنًا. وأمّا أبو الحسن فكذلك لا يعتدُّ بالردّ لأنَّ عينه عنده متحركة، ولو بنيتَ قول الخليل على مذهب أبي الحسن لقلتَ ذَيِّيّ.

وقد خرج عن هذا الذي قرَّر مسألة، وهي النسب إلى اللات، قالوا فيه لائيٌّ، ولم يقولوا لَوَوِيٌّ وإن كان من لَوَيتُ؛ لأنه لَمّا لم يتصرف أشبهَ الحرف كما قال س[٦] في التسمية بـ(ذا) ذاء، والقياس ذَيّ. وقال الخليل في ذُو ذَوٌّ وإن كان اسمًا معربًا إلا أنه نقص بكونه لا يُستَعمَل إلا مضافًا، فأشبهَ الحرف. وسيأتي النسب[٧] إلى قولهم فَمٌ وفُوك بعد هذا، وهو مما حُذفت لامُه وعينُه حرفُ علّة.

---

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٣.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٢ - ٢٦٣، ٣٦٦.

(٥) انظر ما تقدم في ١: ١٦١ - ١٦٣.

(٦) الكتاب ٣: ٢٦٤.

(٧) يأتي في الفصل الآتي.

وأمّا النسب إلى شاةٍ فعلى مذهب س[1] شاهِيٌّ، لا يعتدُّ برجوع الهاء، ويحرك الحرف على ما كان عليه قبل ردِّ المحذوف كما يقول[2] في يَدٍ يَدَوِيٌّ. وعلى أصل أبي الحسن شَوْهِيٌّ بردِّ الواو إلى أصلها كما يقول في يَدٍ يَدْيِيٌّ[3]، فيردُّ الدال إلى أصلها من السكون، على أنه قال في (الأوسط) بقول س في هذا الأصل، وحكى عن العرب غَدَويّ بالفتح، وقاس عليه يَدَوِيّ، وقال: لأنه متحرك، فإن فتحتَه كان كعَصًا، وإن كسرتَه كان كعَمٍ. وقال: فلَمّا نَسبوا إليه رأَوا قلَّة الحرف وضعفه، فتركوا[4] الحرف الذي ذهب منه على تحريكه، ولم يريدوا أن يبنوه مع الاسم بناء، والدليلُ على ذلك قول العرب في النسب إلى غَدٍ غَدَوِيّ. وقال في الباب بعد هذا في النسب إلى شاةٍ: شاهِيٌّ. فهذا كلامه في (الأوسط)، والمشهورُ عنه شَوْهِيٌّ.

وقولُه **وكذا الصحيحُها** أي: الصحيحُ العين **إن جُبر بردِّها في التثنية** نحو أَخٍ وأَبٍ وأخواته، فإنك تقول في التثنية أَبَوانِ وأَخَوانِ، فتَرُدُّ ذلك في النسب، فتقول: أَبَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ، وإن جُبر بردِّه **في الجمع بالألف والتاء** نحو أُخْتٍ وعِضَةٍ وهَنَةٍ وسَنَةٍ، فإنك تقول في الجمع بالألف والتاء: أَخَواتٌ وعِضَواتٌ [وهَنَواتٌ][5] وسَنَواتٌ، فتَرُدُّ ذلك في النسب، فتقول: أَخَوِيٌّ وعِضَوِيٌّ وسَنَوِيٌّ وهَنَوِيٌّ على لغة من جعل المحذوف مِن عِضَةٍ وهَنَةٍ وسَنَةٍ الواوَ، قال الشاعر[6]:/ [٧: ٢٠١/أ]

---

(١) الكتاب ٣: ٣٦٧.

(٢) الكتاب ٣: ٣٥٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ١٥٣.

(٤) ك: فردّوا. د: تركوا.

(٥) وهنوات: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٠ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٤٦، ٢: ٥٤٨، وفيه تخريجه. يأزم: يضيق. والمآزم: جمع مأزم، وهو المضيق بين جبلين. واللهازم: جمع لِهْزِمة، وهي مضغة في أصل الحنك. والعضة: من شجر الطلح وهي ذات شوك.

هـــــذا طريـــــقٌ يَأزِمُ الْمآزِمـــــا وعِضَـــــواتٌ تَقْطَـــــعُ اللَّهازِمـــــا

وقال آخر[1]:

أَرى ابـنَ نِـزارٍ قـد جَفـاني ومَلَّـنِي علـــى هَنَـــواتٍ كُلُّهـــا مُتَتـــابِعُ

ومن جعل المحذوف الهاء قال سَنَهِيّ وهَنَهِيّ وعِضَهِيّ، وقالوا سانَهْتُ[2]، وقال حُمَيْد[3]:

أبى الله إلا أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ على كلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

وقالوا حَمَاةٌ وحَمَوات، فتقول على هذا: حَمَوِيٌّ، قاله في (الترشيح).

وقولُه **وإلا فوجهان** أي: وإن لم يُجبر بردٍّ لامه في التثنية أو الجمع بالألف[4] والتاء فوجهان، والوجهان اللذان ذكرهما: أحدهما أن يُردّ المحذوف، والآخر أن لا يُردّ، وذلك نحو حِرٍ وغَدٍ وثُبَةٍ وشَفَةٍ، المحذوف من حِرٍ الحاء لقولهم: حُرَيْحٌ وأحْراحٌ، ومِن غَدٍ الواوُ لقول الشاعر[5]:

ومـــا النـاسُ إلا كالـديار ، وأهلُهـــا بهـــا يـــومَ حَلُّوهـــا ، وغَـــدْوًا بَلاقِـــعُ

ومن ثُبَةٍ الياء لقولهم ثَبَّيتُ أي: جَمَعتُ، هذا مذهب س[6] في ثُبَةٍ، أعني أنها مما حُذف منها اللام وأنها ياء، وفي هذا الباب ذكرها س، أي في (باب ما حُذفت لامه)، والثُّبَةُ: الجماعة، قال تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[7]، أي: انفروا جماعةً جماعةً أو انفروا مجتمعين.

---

(١) تقدم البيت في ٢: ٤٣.

(٢) سانهت فلانًا: عاملته بالسنة. وسانهتِ النخلةُ: حملتْ سنة ولم تحمل أخرى.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٢٣٩.

(٤) بالألف: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) لبيد. ديوانه ص ١٦٩ والكتاب ٣: ٣٥٨. بلاقع: قفار، واحدها بلقع.

(٦) الكتاب ٣: ٣٥٨.

(٧) الآية ٧١ من سورة النساء.

وذهب الزَّجّاج[1] إلى أن الثُّبَة هي وسط الحوض محذوفة العين لأنها من: ثابَ الماءُ إليها. وقولُ س أجوَد لأنَّ حذف اللام أكثر من حذف العين.

والمحذوفُ من شَفَةٍ الهاءُ لقولهم: شِفاهٌ، وشافَهْتُ فلانًا.

فإذا نسبتَ بالردِّ قلتَ: غَدَوِيٌّ وحِرَحِيٌّ بتحريك الثاني، وكذا يَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ وإن كان الأصل السكون، لأنهم نسبوا إليه وقد تحركت عينُه، فكرهوا أن يَسلبوه الحركة حالة النسب.

وقولُ المصنف **إن جُبِر بردِّها في التثنية والجمع بالألف والتاء، وإلا** أي: وإلا يُجبر بذلك **فوجهان**، عبارةُ الجزولي[2] أحسنُ من هذه العبارة لأنه ناطَ ذلك بوجوب الردِّ وعدم وجوبه، ألا ترى أنَّ يَدًا ودَمًا عَدَّهما النحاة فيما يجوز فيه الوجهان في النسب، وقد رُدَّ محذوفهما في التثنية، لكنَّ ذلك لم يَرد في الفصيح، إنما وردَ في الضرورة، قال[3]:

يَـدَيانِ بَيْضـاوانِ عنـدَ مُحَلِّـمٍ ... قـد يَمنعانِـكَ أنْ تُضَـامَ وتُضْـهَدا

وقال[3]:

فلـو أنَّا علـى حَجَـرٍ ذُبِحْنـا ... جَـرَى الـدَّمَيانِ بالخـبرِ اليَقـينِ

فعلى إطلاق قول المصنف الردّ يكون لا يجوز في يدٍ ودَمٍ إلا الردُّ في النسب فقط؛ لأنه يصدق أنه رُدَّ في التثنية، فلذلك كان الوجوب في قول أبي موسى أحسنَ من إطلاق هذا المصنف في الرَّدّ.

[٧: ٢٠١/ب] وظاهرُ كلام النحويين أنه إذا كان لا يُرَدُّ في التثنية والجمع بالألف /والتاء أنه يجوز فيه الوجهان على الإطلاق؛ ومَثَّلوا في جملة مُثُلِهم بـ(شَفَةٍ) لأنك تقول في التثنية

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٧٥.

(٢) الجزولية ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٣) تقدم البيت في ١: ١٦٢.

شَفَتانِ، ولم يُجمَع بالألف والتاء، استَغنَوا عنه بجمع التكسير. ولم يَذكر أبو البقاء العُكبري في شَفَةٍ إلا الردَّ، قال[1]: «فتقول شَفَهِيٌّ». وذكرَ خَطّابٌ المارِدِيُّ فيها الوجهين: الردّ، فتقول: شَفَهِيٌّ، وترك الردَّ، فتقول: شَفِيٌّ. قال: وتقول في سَنَةٍ وهَنَةٍ وثُبَةٍ وعِضَةٍ وضَعَةٍ - لِنَبتٍ بعينه - ولُغَةٍ وظُبَةٍ ومِئَةٍ: ثُبِيٌّ وعِضِيٌّ وضَعِيٌّ ولُغِيٌّ وظُبِيٌّ ومِئِيٌّ، وإن شئتَ رددتَ فقلت: ثُبَوِيٌّ وهَنَوِيٌّ وسَنَوِيٌّ وسَنَهِيٌّ وعِضَوِيٌّ وعِضَهِيٌّ وضَعَوِيٌّ ولُغَوِيٌّ وظُبَوِيٌّ. انتهى ملخّصًا. وسيأتي[2] حكم ما حُذفت لامه وفي أوله همزةُ وصل بعد هذا إن شاء الله تعالى.

ص: وتُفتح عين المجبور[3] مطلقًا، خلافًا للأخفش في تسكينِ ما أصله السكون.

ش: يعني بقوله **مطلقًا** ما أصلُه السكون وما أصلُه الحركة، فأمّا باب شِيَةٍ فإنك إذا رددتَ الفاء المحذوفة وهي الواو تُبقي كسرة الشين؛ فيصير اللفظ في التقدير فِعِلَة بكسرهما، فتَنسب كما تَنسب لمكسورهما نحو إِبِلٍ، فإذا فتحت العين انقلبت الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، فيصير الاسم من قَبيل الثلاثي الذي آخرُه ألف. والأخفش[4] يردّ العين إلى أصلها من السكون، فيقول: وِشْيِيٌّ. وإنما رُدَّ المحذوف في باب شِيَةٍ ولم يُرَدّ في باب عِدَةٍ لأنّا لو لم نَرُدّ لأدَّى ذلك بحذف التاء للنسب إلى بقاءِ اسمٍ على حرفين ثانيهما حرفُ علة؛ وذلك لا يوجد في كلامهم، بخلاف باب عِدَةٍ، فإنك إذا حذفتَ التاء كان له نظائر كثيرة.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ١٥٣.

(٢) يأتي في ص ١٨٢.

(٣) زيد هنا في التسهيل ص ٢٦٤: غير المضاعف. وسوف يعقب الشارح على ما ذكر هنا.

(٤) المقتضب ٣: ١٥٦ وشرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤٥.

وأمّا باب شاة فمذهبُ س[1] والفارسيّ[2] أنك تقول: شاهِيٌّ، وذلك أنَّ الأصل شَوْهة، حُذفت الهاء على غير قياس تشبيهًا بحروف العلّة كيَدٍ ودَمٍ، فبقي شَوْة، فحُرّكت الواو لأنَّ ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحًا، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقال الأخفش شَوْهِيٌّ في النسب إلى شاة لأنه يردُّه إلى أصله.

وأمّا بابُ أَبٍ فلا نعلم أنه جاء منه ساكن الوسط[3].

وأمّا بابُ يَدٍ ودَمٍ فإنك إذا رددتَ المحذوف - وهو لام الكلمة - فإنك تفتح ما قبل المحذوف وإن كان أصله السكون؛ فتقول في غَدٍ ويَدٍ [غَدَوِيٌّ ويَدَوِيٌّ][4]، ووزنُهما فَعْلٌ بدليل قولهم في معناه غَدْوٌ بسكون الدال، وبدليل جمع يَدٍ على أَيْدٍ نحو كَلْب وأَكْلُب. وكذلك أصلُ حِرٍ حِرْحٌ.

وأمّا دَمٌ ففي وزنه خلاف[5]: مذهبُ س[6] أنَّ وزنه فَعْلٌ لأنّا لا نَدَّعي الحركة إلا بدليل لأنَّ الأصل هو السكون، ولا دليل على الحركة.

وزعمَ أبو العباس[7] أنَّ وزنه فَعَلٌ لقول الشاعر[8]:

.... جَـرَى الـدَّمَيانِ بالخَـبَرِ اليَقـينِ

[٧: ٢٠٢/أ] ولا حُجّةَ فيه لأنه ضرورة، ولقولهم /دَمِيَ يَدْمَى دَمًا.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٦٧.

(٢) التكملة ص ٥٣.

(٣) ك: ساكن إلا الوسط.

(٤) غدوي ويدوي: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) انظر الخلاف فيه في شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤٥ - ٤٦.

(٦) الكتاب ٣: ٥٩٧.

(٧) المقتضب ١: ٢٣١، ٣: ١٥٣.

(٨) تقدم في ص ١٧٨.

وهذا لا يلزم[1] لأنَّ دَمًا هذا هو المصدر، والكلامُ إنما هو في هذا المسفوح لا في المصدر، وقد يكون الشيء على وزنٍ، فإذا صُرِّف منه فعلٌ كان مصدرُ ذلك الفعل على غير لفظه، قالوا: جَنِبَ الرجلُ يَجْنَبُ جَنَبًا: إذا اشتكى جَنْبَه، وبَطِنَ يَبْطَنُ بَطَنًا: إذا كان كثير الأكل، فهذان مأخوذان من الجَنْب والبَطْن، فكذلك دَمًا مصدر دَمِيَ مأخوذ من دَمٍ، وهو المسفوح، ووزنه فَعْلٌ كما أنَّ الجَنْب والبَطْن فَعْلٌ.

فإذا نسبتَ إلى يَدٍ وغَدٍ وحِرٍ ودَمٍ ورددتَ المحذوف فمذهب س[2] وأكثر النحويين أنك تفتح ما قبل الذي رددتَه، فقلت يَدَويّ وغَدَويّ وحِرَحيّ ودَمَويّ، وإنما كان ذلك لأنَّ الحرف الثاني كانت الحركة لازمة له للإعراب، وإنما رَدُّوا الحرف الذاهب لقلَّة الحروف، فإذا رَدُّوا ما لم يكن فيه من أجل الكسرة وجب أن لا يُزيلوا ما هو فيه من الحركة، وهو تحريك الثاني، والفتحة أخفّ الحركات. وكلام العرب على ما ذهب إليه س، قالوا في غَدٍ غَدَويّ بفتح الدال، وغَدٌ أصله غَدْوٌ بسكون العين، حكى س[2]: آتيك غَدْوًا.

وذهب الأخفش[3] إلى تسكين ما أصلُه السكون، فيقول في النسب: يَدْيِيٌّ ودَمْيِيٌّ وغَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ؛ لأنها إنما حُرِّكت لأجل الإعراب، إذ انتقل إليها بحذف لام الكلمة الذي كان محلَّ الإعراب، فلَمّا عادت اللام عادت العين لأصلها من السكون؛ لأنَّ العلّة لتحركها قد زالت.

وما ذهب إليه الأخفش قياس مصادم للنص، فهو من فساد الوضع، وقد رجع الأخفش في (الأوسط) إلى مذهب س وذكرَه سماعًا عن العرب كما قدَّمنا[4] ذكره.

---

(١) هذا الرد في شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤٦ بتصرف يسير.

(٢) الكتاب ٣: ٣٥٨.

(٣) التكملة ص ٦٠ وشرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤٥ والمفصل ص ٢٠٦.

(٤) تقدم في ص ١٧٦.

وقد اتَّفق س[1] والأخفش على أنك إذا نسبتَ إلى رُبَ خفيفة الباء رددتَ المحذوف ولم تحركها؛ بل تردُّها إلى أصلها من السكون، فتقول: رُبِّيٌّ لمكان التضعيف؛ لأنك لو حرَّكتَها لصار رُبَبِيٌّ، فاستَثقَلوا ذلك كما استَثقَلوا شَدَدِيّ في شَديدة.

وقد أَطلق المصنف في قوله **وتُفتَح عينُ المجبور مطلقًا** وينبغي أن يقيّد فيقال: ما لم يكن مضاعفًا[2]، فإنها لا تُفتح بل تُرَدّ وتُدغم.

ومثلُ النسب إلى رُبَ الخفيفةِ نِسبتُهم إلى قُرَة[3] خفيفة الراء - وهم قوم من عبد القيس - قُرِّيٌّ بتشديد الراء، ولم يقولوا قُرَرِيّ كراهية ثقل التضعيف.

ص: وإن جُبر ما فيه همزة الوصل حُذفت. وإن لم يُجبَر لم تُحذف.

ش: ثبتتْ هذه الزيادة في نسخة البَهاء الرَّقّيّ وغيره. الذي فيه همزة وصل نحو ابْن واسْت واسْم فتقول إن جُبر: بَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ وسِمَوِيٌّ بكسر السين وضمِّها لأنَّ أصله الكسر أو الضمّ.

ويجيء خلاف الأخفش فيما كان ثانيه ساكنًا في الأصل، فتقول في النسب إلى اسْمٍ إذا جُبر بردِّ لامه سِمْوِيٌّ بردِّ العين إلى أصلها من السكون. ومذهب س كما تقدَّم الفتح.

[٧: ٢٠٢/ب] وقولُه **وإن لم يُجبَر لم تُحذف** نحو ابْنِيّ /واسْتِيّ واسْمِيّ، وسيأتي النسب إلى ابْنم[4] عند تعرُّض المصنف له، وكأنَّ همزة الوصل في هذه الأسماء عوض من اللام المحذوفة، فإذا عادت ذهبت الألف لئلا يُجمَع بين العوض والمعوَّض منه.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٥٩.

(٢) كذا! والمصنف قيَّده في التسهيل كما ذكرنا في ص ١٧٩.

(٣) الكتاب ٣: ٣٥٩، وضبط فيه (قُرة) بتشديد الراء.

(٤) يأتي ذكره في الفصل الآتي.

ص: وإن كان حرف لين آخِر الثنائي الذي لم يُعلَم له ثالث ضُعِّف، وإن كان ألفًا جُعل ضعفها همزة.

ش: تضعيف ما آخرُه ياء بأن يصير نحو كَيٍّ، وما آخره واو بأن يصير نحو دَوٍّ[(١)]، فتقول في المنسوب إلى كَيْ: كَيَوِيٌّ، كما تقول في حَيٍّ: حَيَوِيٌّ، وتقول في المنسوب إلى لَوْ: لَوِّيٌّ. وتضعيف ما ثانيه ألف بالهمزة، فتقول في رجل يُسمّى لا: لاءٌ، فإذا نسبتَ إليه جاز فيه وجهان: أحدهما إقرارها، فتقول: لائيٌّ. والآخر إبدالها واوًا، فتقول: لاوِيٌّ.

وكذلك إذا نسبتَ إلى (اللات) من اسم الصنم تقول: لائيٌّ، تحذف التاء لأنَّ مِن الناس مَن يقف عليها بالهاء[(٢)]، فيقول: لاهْ، ويصلها بالتاء، فصارت كتاء التأنيث، فتُحذف في النسبة، فتبقى: لا، ولا يُدرى ما ذهب منها، فيزاد عليه حرف من جنس الثاني منه وهو الألف، ويُفعَل به ما فُعل في (لا)[(٣)]، هذا قول س[(٤)]، ولا تُعرف له لام معلومة لا من جمع ولا تصغير ولا اشتقاق، فهو اسم غير متمكن على حرفين.

وقال أبو علي في (الإغفال)[(٥)]: «لات من لَوَيتُ: عطَفتُ؛ لأنهم ينعطفون لآلهتهم، ويقال: لَوَى عليه، وعَطَفَ، وحَدِبَ، قال[(٦)]:

عَمَّرتُكِ اللهَ الجَليلَ ، فإنَّني ... أَلْوي عليكِ ، لَوَ انَّ لُبَّكِ يَهتَدي»

---

(١) ك: ذو. ح: درّ. الدَّوّ: المفازة. وموضع بالبادية أملس كأنه الراحة.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١: ١١.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٧.

(٤) الكتاب ٣: ٣٦٨ وشرحه للسيرافي ١٣: ٤٢.

(٥) الإغفال ٢: ٥٣٥ بتصرف.

(٦) تقدم البيت في ١١: ٣٣٥.

وقياسُ النسب إليه لَوَوِيٌّ كالنسب إلى لَيّة. وقال س في النسب: لائِيٌّ، ولا يدلُّ ذلك من قوله على أنه لم يأخذه مما ذهبت إليه، لكنه لَمّا قلَّ تصرُّفه أشبهَ الحرف، فزاد على الحرف مثله كما فعل بـ(ذا) فقال ذاء[1]، وهو قول الخليل ويونس.

وقال ابن جِنّيْ في (المنصف)[2]: ((والذي ذهب إليه أبو علي في اشتقاقها وجه مستقيم لا خفاء به)). قال[3]: ((وسألتُه عن جمعها فقال: لِواءٌ كشِياه، وصحَّت الواو لاعتلال اللام، بخلاف شِياهٍ، كقولهم: رَيّانُ ورِواءٌ)).

ومَن زعمَ[4] أنَّ أصله لاهةٌ فحذف منه اللام ردَّها في النسب كما تُرَدُّ في شاة، فيقول: لاهِيٌّ، كما يقول: شاهِيٌّ.

وقولُه **وإن كان حرف لين آخر الثنائيّ** احترازٌ من أن لا يكون حرف لين نحو كَمْ، فإنه إذا نسب إليه جاز تضعيفه وعدم تضعيفه، فتقول: كَمِّيٌّ وكَمِيٌّ، بخلاف ما آخرُه حرف لين ثنائيًّا، فإنه يجب تضعيفه كما بَيَّنّا.

* * *

(١) الكتاب ٣: ٢٦٤.

(٢) المنصف ٣: ١٣٣.

(٣) المنصف ٣: ١٣٣ بتصرف.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٤٢.

تُبدَل همزةً ياءُ نحو سِقاية وحَوْلايا، وقد تُجعَل واوًا، وفي نحو غايةٍ ثلاثةُ أَوجُه: أَجْوَدُها الهمز، ولا يُغَيَّر ما لامُه ياءٌ أو واوٌ من الثلاثيّ الصحيحِ العينِ الساكِنِها باتِّفاق وإن[1] كان مجردًا، وإن أُنِّث بالتاء عُومل معاملة منقوصٍ ثلاثيٍّ إن كان ياءً وِفاقًا ليونس، لا إن كان واوًا وِفاقًا لغيره.

ش: النسبُ إلى سِقاية ودِرْحاية[2] وحَوْلايا بإبدال الياء /همزة، وإنما كان ذلك [٧: ٢٠٣/أ] لأنك لَمّا حذفتَ تاء التأنيث للنسب تطرَّفتِ الياءُ وقبلَها ألف زائدة؛ فأُبدلت همزة، وحُذفت ألف حَوْلايا وجوبًا لأنها للتأنيث فيما زاد على أربعة، وهكذا تُبدل كلّ ياء همزةً مما الياءُ فيه غير ثالثة، عُومِلتْ في ذلك مُعاملةَ كِساء ورِداء.

وقولُه **وقد تُجعَلُ واوًا** ثبَتتْ هذه الزيادة في نسخة البَهاء الرَّقِّيِّ وغيره، وهي صحيحة، فتقول: سِقاوِيٌّ ودِرْحاوِيٌّ وحَوْلاوِيٌّ. والضميرُ في قوله **وقد تُجعَلُ واوًا** عائد إلى الهمزة، أي: وقد تُجعَلُ الهمزةُ في سِقائيٍّ ونحوه واوًا، فيقال: سِقاوِيٌّ، وليس عائدًا إلى الياء. ولا يجوز إقرار الياء فتقول سِقايِيٌّ. وإنما خَصَّ الياء في قوله **تُبدَل همزةً ياءُ نحو سِقايةٍ** لأنَّ حُكم الواو مُغايِرٌ لحكم الياء؛ لأنَّ مثل شَقاوة تبقى الواو فيها على حالها؛ لأنَّ العرب قد تقلب الهمزة واوًا، فإذا وُجدت لم يَجز فيها إلا الإثبات نحو شَقاوِيّ.

وقولُه **وفي نحو غاية ثلاثةُ أوجه** نحوُ غايةٍ طايةٌ وثايةٌ[3]، وهو ما ثالثُه ياء بعد ألف، والثلاثة الأوجُه: أحدُها النسبة على لفظه، فتقول: غايِيٌّ. والثاني إبدال الياء

---

(١) التسهيل ص ٢٦٤: إن.

(٢) الدرحاية: الرجل الضخم القصير. وحولايا: قرية كانت بنواحي النهروان.

(٣) ح: وثاية وآية. الطاية: سقف البيت. والثاية: حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها.

همزة كما قُلبت في سِقاية، فتقول: غائيٌّ. والثالثُ إبدال الهمزة المبدلة من الياء واوًا، فتقول: غاوِيٌّ.

وقولُه **أَجْوَدُها الهمز** هذه الزيادة ثابتة في نسخة البَهاء الرَّقِّيّ. وإنما كان أجودَها لأنَّ فيه سلامةً من استثقال الياءات والكسرِ الموجود في الوجه الأول، ومن كثرة العمل في الوجه الثالث؛ لأنَّ فيه إبدالَين، وإبدالٌ واحد أخفُّ من إبدالين.

وقولُه **الساكنِها باتّفاق** مثل غَزْو وظَبْي، فإذا نسبتَ إليهما قلت: غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ. واحترزَ بقوله **الصحيحها** من نحو حَيٍّ، وقد تقدَّم الكلام[1] عليه.

وقولُه **وإن أُنِّث بالتاء** مثالُه ظَبْية ودُمْية وزِنْية.

وقولُه **عُومِلَ مُعامَلةَ منقوصٍ ثلاثيٍّ إن كان ياءً وِفاقًا ليُونُس** مثالُ ذلك أن تقول في ظَبْية ودُمْية وزِنْية: ظَبَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ، كما تقول في شَجٍ شَجَوِيٌّ بفتح وسط الأمثلة الثلاثة، هذا مذهبُ يونس[2] في ذوات الياء. ومذهب س[3] أنه لا يُغَيَّر منه إلا ما ورد تغييره نحو قَرَوِيٍّ وزِنَوِيٍّ في النسبة إلى القَرية وإلى بَني زِنْيةَ حيّ من العرب.

وقولُه **لا إن كان واوًا وفاقًا لغيره** مثالُ ذلك غَزْوة ورَكْوة ورِشْوة، أي: لا يُعامل معاملة منقوصٍ ثلاثيٍّ إذا كانت اللام واوًا وِفاقًا لغير يونس، فإنَّ يونس[4] يُجري ذواتِ الواو مُجرى ذوات الياء، فيقول في النسبة: غَزَوِيٌّ ورَكَوِيٌّ ورِشَوِيٌّ. ومذهبه في هذا ضعيف لأنه لا شاهد له على تغيير ذوات الواو إلا القياس على ذوات الياء؛ ومذهبُه في ذوات الياء قويٌّ يَعضُده السماع، قالت العرب في النسب إلى زِنْيةَ وبِطْية[5]: زِنَوِيٌّ وبِطَوِيٌّ.

---

(١) تقدم في ص ١٤٩.

(٢) الكتاب ٣: ٣٤٧.

(٣) الكتاب ٣: ٣٤٦.

(٤) الكتاب ٣: ٣٤٨.

(٥) البطية: قبيلة. شرح الشافية للرضي ٢: ٤٨.

وهذه المسألة قيل فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب س والخليل[1] أنَّ /ذا التاء من هذه الأبنية يُنسَب إليه على **[٧: ٢٠٣/ب]** لفظه بعد حذف التاء؛ وسواء كان من ذوات الواو أم من ذوات الياء. انتهى. وهو اختيار شيخنا أبي الحسين بن أبي الربيع.

وفي كتاب س ما ملخصه[2]: «وأمّا يونس فكان يقول في ظَبْيةٍ: ظَبَوِيٌّ، وفي دُمْيةٍ: دُمَوِيٌّ، وفِتْيةٍ: فِتَوِيٌّ. وزعم - يعني الخليل - أنَّ الأول أقيسُهما وأعرَبُهما، ومثالُ هذا قولُهم في حيٍّ من العرب يقال لهم بنو زِنْيةَ: زِنَوِيٌّ، وفي البِطْية: بِطَوِيٌّ. وقال: لا أقول في غَزْوةٍ إلا غَزْوِيٌّ، وفي عُرْوةٍ إلا عُرْوِيٌّ، ويقوّي أنَّ الواوات لا تغيَّر قولهم في بني جِرْوةَ، وهم حيٌّ من العرب: جِرْوِيٌّ».

وفي بعض شروح كتاب س: «الخليل يُجيز الوجهين في بنات الياء، ويَختار الإقرار على الأصل لأنه زعمَ أنه أَعرَبُ أي أَفصَح، والآخر عربيّ، فنصّ على أنه يُجيز الوجهين».

والثاني: مذهب يونس، وهو أن ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثيّ، وهو اختيار الزَّجّاج.

والثالث: التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها، وتقلبها واوًا كالثلاثيّ المنقوص، وبين ذوات الواو فتبقيه ساكنًا، وهو اختيار ابن عصفور[3]، وتبعه هذا المصنف في هذا الكتاب في غير رواية البَهاء الرَّقِّيّ، وأمّا رواية البَهاء الرَّقِّيّ فإنه ثبَت في كتابه **وإن أُنِث بالتاء فكذلك، خلافًا ليونس في فتح عينه وقلب يائه واوًا،** وهذه موافقة لمذهب س والخليل وغير ما شرحناه قبلُ.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٤٦ - ٣٤٨.

(٢) الكتاب ٣: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٣) المقرب ٢: ٦٠ - ٦١.

ص: والنسبُ إلى أُختٍ ونظائرها كالنسب إلى مذكَّراتها، خلافًا ليونس في إيلاء ياء النسب التاء.

ش: نظائرُ أُخْتٍ بِنْتٌ وثِنْتانِ وكِلْتا وذَيْت وكَيْت.

وقولُه **إلى مُذَكَّراتها** أي: تحذف التاء، وتنسب فتقول: بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ وكِلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ وذَيَوِيٌّ وكَيَوِيٌّ، وإنما فتح ما قبل ردّ المحذوف، وهي حين كانت بالتاء لم تكن متحركة؛ لأنهم إذا حذفوا التاء بقيت العين طرفًا، فصارت كيَدٍ ودَمٍ، وقد أشار إلى هذا س[1]. وأمّا يونس[2] فإنه يُقِرُّ التاء فيقول: بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ وذَيْتِيٌّ وكَيْتِيٌّ وثِنْتِيٌّ وكِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ.

وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب س والخليل[3]، وهو حذفُ التاء - وإن كانت للإلحاق - إجراءً لها مُجرى تاء التأنيث لأنها لم تقع إلا على مؤنث؛ ومذكَّرها بخلاف لفظها كأَخٍ وابْنٍ، فجمعتْها العرب وصغَّرتْها بردِّها إلى الأصل وتركِ الاعتداد بالتاء، فلذلك اختير ردُّها إلى الأصل في النسبة، فإذا رُدَّت إلى الأصل وجبَ أن يقال: أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ، وإنما فتحنا أوَّلَه لأنهم حين جَمعوا فَتحوا، فقالوا: أَخَواتٌ وبَنَات.

المذهب الثاني: مذهب يونس، وهو أن يُنسَب إليها على لفظها لأنَّ التاء فيها للإلحاق بمِثل جِذْع وقُفْل؛ فأجرى الملحق مُجرى الأصليّ.

وألزَمَه الخليلُ[4] أن يقول في النسب إلى هَنْتٍ ومَنْتٍ بإثبات التاء على لفظه، وهو لا يقول بذلك، بل اتَّفقوا على حذف التاء.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٣.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٠ - ٣٦٥.

(٤) الكتاب ٣: ٣٦٣.

وهذا إلزامٌ حسن لأنَّ هَنْتًا /ومَنْتًا التاءُ فيهما تدلُّ على التأنيث، وهَنْتٌ كناية [٧: ٢٠٤/أ] عن المرأة كما أنَّ هَنًا كناية عن الرجل، أو كناية عن الفَعلة القبيحة، وهو مثل أُخْت، وقد قالوا في الجمع هَنَوات[١].

قال بعض شيوخنا[٢]: ((وليونس أن يقول: إنَّ هَنْتًا ومَنْتًا لا تُشبه بِنْتًا وأُخْتًا؛ وذلك أنَّ التاء فيهما لا تلزم؛ لأنها في هَنْتٍ في الوصل خاصة، وفي مَنْتٍ في الوقف خاصة، إلا في قول مَن قال[٣]:

أَتَوْا ناري ، فقُلتُ : مَنُونَ أَنتمْ ....

فلَمّا لم تَلزَم لم يُعتَدّ بها، وصارت كالمعدومة، فَلِمَ أُثبتها في النسب)).

المذهب الثالث: مذهب الأخفش، وهو أنه يَحذف التاء من هذا الضرب، ويُقِرُّ ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، ويَرِدّ المحذوف، فيقول: أُخْوِيٌّ وبِنْوِيٌّ وكِلْوِيٌّ وثِنْيِيٌّ. وقياسُ مذهبه في كَيْت وذَيْت أنه إذا ردَّ المحذوف وحذف التاء فيصير كَيًّا وذَيًّا أن ينسب إليه كما ينسب إلى حَيّ فيقول :كَيَوِيٌّ[٤]، ويجوز كَيِّيٌّ. وتقدَّم لنا التمثيل[٥] فيما مثَّلنا به بكِلْتا.

وفي تائها خلاف:

ظاهر كلام س[٦] أنها كتاء بِنْت، والألف للتأنيث، وكونُها للتأنيث أَولى من كونها للإلحاق لأنَّ زيادة الحرف لمعنًى أَولى من زيادته لغير معنًى.

---

(١) هذه الفقرة في الجزولية للأُبَّذيّ [رسالة]: باب النسب ص ٢٣٧.

(٢) ح: أصحابنا. وهو الأُبَّذيّ كما في شرح الجزولية له [رسالة]: باب النسب ص ٢٣٧.

(٣) عجز البيت: فقالوا الجِنُّ قلتُ عِمُوا ظَلاما. وقد تقدم في ١٦: ٣٣٠.

(٤) ح: حيوي ويجوز كيوي.

(٥) تقدم في ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٣ وشرح الجزولية له [رسالة]: باب النسب ص ٢٣٨.

وذهب الجرميّ[1] إلى أنها زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فِعْتَل، فإذا نسبتَ إليه على مذهبه قلت: كِلْتَوِيٌّ كما تقول في مَلْهًى: مَلْهَوِيٌّ.

ورُدَّ على الجرميّ[2] بأنَّ التاء لا تُزاد حَشوًا، إنما تُزاد أوَّلًا نحو تُرْتَب[3]، أو آخرًا نحو تَرْنَمُوت[4].

وقيل[5]: التاء بدلٌ من الواو ، والأصل كِلْوَى، كما أبدلوا في تُخَمة وتُراث. فإذا نسبتَ إليه على هذا القول قلت: كِلْتِيٌّ.

ص: وتقول في فَمٍ ومَن اسمُه (فُو زيدٍ): فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ، وفي ابْنِمٍ: ابْنِمِيٌّ وابْنِيٌّ وبَنَوِيٌّ.

ش: فَمٌ عند س[6] وزنه فَعْلٌ لأنَّ الأصل السكون، ولا يُدَّعى التحريك إلا بدليل، وفيه لغاتٌ ذكرَها المصنف في (باب الإعراب) أول الكتاب، وأوضحناها في الشرح، فتُطالَع[7] هناك.

فإذا نسبتَ إلى فَمٍ فقد ذكر س[8] أنك تقول: فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ، وذلك أنَّ مَن ثَنَّاه فَمَانِ تقول على لغته: فَمِيٌّ، ومَن ثَنّاه فَمَوانِ تقول على لغته[9]: فَمَوِيٌّ كأَخَوِيٍّ؛ لأنه لَمّا ردَّ في التثنية ردَّ في النسب.

---

(١) التعليقة للفارسي ٣: ١٩٠ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٣٩.
(٢) شرح الجزولية للأُبَّذيّ [رسالة]: باب النسب ص ٢٣٨.
(٣) الترتب: الشيء الراتب الثابت.
(٤) ترنموت: ترنُّم القوس.
(٥) الكتاب ٣: ٣٦٤ والأصول ٣: ٧٨ وشرح المفصل ٥: ٢٩٤.
(٦) الكتاب ٢: ٢٦٤، ٣: ٣٦٥.
(٧) انظرها في ١: ١٦٨ - ١٨٢، ١٧٥.
(٨) الكتاب ٣: ٣٦٦.
(٩) ح: على قوله.

وظاهرُ كلام س مُشكِل؛ فإنَّ فَمًا أصلُه فَوْهٌ لقولهم أَفْواه، فمَن قال فَمَانِ كيَدَانِ فإنه إذا نسب إليه فينبغي أن يقول: فَمِيٌّ، أو: فَوْهِيٌّ إن ردَّ إلى الأصل. فأمّا مَن قال فَمَوانِ فلا اعتبار به لشذوذه، فأمّا فَمِيٌّ على فَمَانِ فبَيِّن، وأمّا فَوْهِيٌّ فظاهرٌ أيضًا لأنك لَمّا رددتَ اللام لم تَحتج إلى الميم، فصارت العين إلى أصلها من السكون، وليست كدالِ يَدٍ وخاءِ أَخٍ إذْ لم تجر متحركة كهما.

وكذلك إذا نسبتَ إلى مَن اسمُه (فُو زيدٍ) فإنك تقول: فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ؛ وذلك[(١)] أنك لَمّا[(٢)] أفرَدتَه من الإضافة، ونسبتَ إليه، وكان يقال: فَمَانِ وفَمَوَانِ في حالة الإفراد من الإضافة - نَسبتَ[(٣)] إليه بغير ردٍّ على لغة فَمَانِ، وبالردِّ على مَن قال فَمَوَانِ. ويَرِدُ على فَمَوِيٍّ في (فُو زيدٍ) ما وَرَدَ على فَمٍ إذا نسبتَ إليه.

وفي (الإفصاح): أمّا فَمِيٌّ فجيِّد لأنَّ العرب حين أفرَدَتهْ أَبدَلَت من واوه ميمًا؛ وجَرى بوجوه الإعراب، فهنا /يلزمنا أن نُفرده فنجعله على ما عادتُه أن يُجعل إذا أُفرد. [٧: ٢٠٤/ب] وأمّا فَمَوِيٌّ فمُشْكِل، والقياسُ فَمِيٌّ لأنَّ الميم بدلٌ من العين، واللام محذوفة، فمَن قال في يَدٍ ودَمٍ: يَدِيٌّ ودَمِيٌّ يقول هنا: فَمِيٌّ لا غير، ومَن قال: دَمَوِيٌّ ويَدَوِيٌّ، وردَّ اللام المحذوفة - كان الواجب أن يقول هنا: فَمْهِيٌّ، فيردّ اللام لأنه هو الذي نقص من الكلمة. وكذلك مَن ردَّ في التثنية فقياسُه فَمْهَانِ، وهم إنما قالوا فَمَوَانِ.

وكان المبرد[(٤)] يقول: «مَن لم يقل: فَمِيٌّ فحقُّه أن يردّها إلى الأصل، والأصل فَوْهٌ، فيقول فَوْهِيٌّ. قال: وإنما ذهبَ س إلى فَمَوِيٍّ لقول الشاعر[(٥)]:

---

(١) د: وكذلك.

(٢) لما: سقط من ح.

(٣) ح: ونسبت.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٤٠.

(٥) عجز البيت: على النابحِ العاوي أَشَدَّ رِجامِ. وقد تقدم في ١: ١٦٩، ٢ : ٧٤، ١٣: ٣٠٠.

هُمـــا نَفَثـــا فِي فِيَّ مِـــنْ فَمَوَيهِمـــا ....

ومَن ردَّ في التثنية يَلزَمه أن يردَّ في النسب فيقول: فَمَوِيٌّ)). ف(س) نصَّ على أنه يردُّ العين ولم يتكلم على الميم.

وقال المبرد[١]: ((جعلوا الميم بدلًا من الهاء)). يعني عوضًا منها. ويمكن أن يكون هذا مذهب س، ويمكن أن يراها زائدة حَشوًا كميم هِرْماس في اسم الأسد من الهَرْس، وهو الدَّقّ.

فأمّا ما حكاه السيرافيّ[٢] مِن أنَّ ((بعض النحويين يقولون: إنَّ الميم بدل من الهاء وإنَّ الساقط إنما هو الواو)) فلا يصحُّ على ظاهره لأنها رُدَّت في غير محلِّها؛ ولأنَّ العين لا تُرَدُّ في النسب، إلا أن يريد بالبدل العوض، فتكون الواو مقدَّرة بعد الميم، والهاء غير مقدَّرة لوجود العوض منها.

وقال أبو علي: هما أصلان (ف م و) و(ف و ه) كشاة وشِياه. وهذا ممكن إلا أنه لا شاهد عليه من جمع ولا تصغير ولا اشتقاق، فلذلك لم يَرَه س.

وأمَّا النسب إلى ابْنِمٍ فذكر فيه ثلاثة أوجه:

الأول: النسب إليه على لفظه، فتقول: ابْنِمِيٌّ، وهذا قياسٌ من الخليل[٣]، أعني تركه على حاله كما قلت: اسْتِيٌّ وابْنِيٌّ، ولم تتكلم به العرب.

والوجه الثاني: أن تَحذف الميم وتُبقي همزة الوصل، فتقول: ابْنِيٌّ كما تقول في النسب إلى ابْن.

الثالث: أن تقول بَنَوِيٌّ، كأنك تنسب إلى ابْن.

---

(١) انظر ما تقدم في ١: ١٧٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤١.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٢.

وإذا نسبتَ إلى لفظ ابْنِمٍ فقلت: ابْنِمِيٌّ كانت النون تابعة في الكسرة للميم المكسورة لأجل ياء النسب كما كانت تابعة له في الإعراب؛ ويصير مثل زِبْرِجِيّ[1]. ومَن قال: تَغلَبِيٌّ وفَتح فقياس قوله أن يَفتح فيقول: ابْنَمِيٌّ وزِبْرَجِيٌّ. وأمّا مَن قال: ابْنَمٌ بفتح النون في سائر أوجه الإعراب فإذا نسبَ إليه على لفظه قال: ابْنَمِيٌّ ففتَحها.

وأغفَل المصنفُ هنا مسألةَ النسب إلى امْرئ وامرأة، وهو مما فيه همزة الوصل ولم يُحذف من أصوله شيء، فإذا نسبتَ إليه لم تَحذف همزة الوصل، بل تقول: امْرِئِيٌّ بكسر الراء تبعًا لكسرة الهمزة، قالوا في النسب إلى امْرِئ القيس: امْرِئِيٌّ.

قيل[2]: وهو شاذٌّ عند س، والمطَّرد عنده فيمن اسمُه امرؤ القيس: مَرَئِيٌّ بحذف الهمزة وفتح الميم والراء، كذلك فَعلَت العرب، قال الشاعر[3]:

يَعُـــدُّ الناســـبون إلى مَعَـــدٍّ بيـــوتَ المجـــدِ أربعـــةً كِبـــارا
يعـــدُّون الـــرِّبابَ وآلَ عَمـــرٍو وعَوفًـــا ثُمَّ حَنْظَلـــةَ الخِيـــارا
/ويَـــذْهَبُ بَينَهـــا الْمَرَئـــيُّ لَغْـــوًا كَمـــا أَلْغَيـــتَ في الدِّيـــةِ الحُـــوارا

وقال صاحب (الترشيح): وتقول في النسب إلى امرئ: امْرِئِيٌّ، ويجوز: مَرَئِيٌّ [٧: ٢٠٥/أ] بفتح ثانيه، لا تُعَرِّيه في النسب من الحركة التي وجبتْ له مثل ردّه إلى أصله، قال الشاعر يهجو بني امرئ القيس[4]:

إذا الْمَرَئـــيُّ شَـــبَّ لَـــهُ بَنـــاتٌ عَقَـــدْنَ بِرأسِـــهِ إبَـــةً وعـــارا

---

(١) الزبرج: السحاب الرقيق.

(٢) شرح الجزولية للأُبَّذيّ [رسالة] باب النسب ص ٢٤١.

(٣) هو ذو الرمة، والأبيات في ديوانه ٢: ١٣٧٧ - ١٣٧٩. لغوًا: باطِلًا. وألغيت: أهملت وأسقطت. والحُوار: ولد الناقة ساعة تضعه.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢: ١٣٩١. الإبة: العار والفضيحة.

وقال محمد بن حبيبَ[1]: «يُنسب إلى مَن اسمُه امرؤ القيس في العرب مَرَئِيٌّ إلا امرأ القيس من كِنْدة فيُنسب إليه مَرْقَسِيٌّ». وقال س[2]: «وأمّا الإضافة إلى امرئ القيس فعلى القياس تقول: امْرِئِيٌّ، وإن أضفتَ إلى امرأة فكذلك، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى استغاثة، تقول: اسْتِغاثِيٌّ، وقد قالوا: مَرَئِيٌّ في امرئ القيس» انتهى. يريد أنهم نسبوه إلى أصل مقدَّر، وهو مَرْءٌ، ولم يقولوا في امرئ القيس: مَرْءُ القيس.

ص: ويُنسب إلى الجمع بلفظِ واحدِه إن استُعمل، وإلا فبِلَفظه. ورُبَّما نُسب إلى ذي الواحد بلفظه لِشَبَهِه بواحدٍ في الوزن وصلاحيتِه للجمع. وحُكم اسمِ الجمعِ والجمعِ الغالبِ والمسمَّى به حكمُ الواحد، وذو الواحد الشاذُّ كذي الواحدِ القياسيِّ، لا كالمهمَل الواحد، خلافًا لأبي زيد.

ش: إذا نُسب إلى جمع وهو باقٍ على جمعيته جيءَ بالواحد منه، ونُسب إليه، كقولهم في الفَرائض: فَرَضِيٌّ، وفي الحُمْس[3]: أَحْمَسِيٌّ، وفي الفُرْع[4]: أَفْرَعِيٌّ.

وأطلقَ المصنف في قوله: إنه إذا استُعمل واحدُ الجمع نُسب إليه، وفي ذلك تقييد، وهو أنه يُرَدُّ إلى الواحد بشرط أن لا يكون ردُّه إلى الواحد يغيِّر المعنى، فإنه إن كان كذلك يُنسَب إلى الجمع على لفظه، تقول في النسب إلى الأَعراب: أَعْرابِيٌّ، ولا تردّه إلى عَرَبٍ؛ لأنَّ عَرَبًا أَعَمُّ مِن أَعرابٍ لوقوعه على البادي والحاضر واختصاصِ الأعراب بالبوادي؛ فلو نَسبت إلى عَرَبٍ مفردِ أَعْرابٍ أَدخلتَ في المنسوب عمومًا لم تُرِدْه[5].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤٣ وشرح الجزولية للأُبَّذيّ [رسالة] باب النسب ص ٢٤٢.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦٨.

(٣) الحمس قبل التسمية به: جمع أَحْمَس، وهو الشجاع.

(٤) الفرع قبل التسمية به: جمع أَفْرَع، وهو التام شعر الرأس.

(٥) لم يجعل سيبويه أعرابًا جمعًا لعرب. انظر الكتاب ٣: ٣٧٩ وشرحه للسيرافي ١٣: ٦١.

وجعلَ المصنف أَعْرابًا جمعًا أُهملَ واحده، فلذلك نُسب إليه على لفظه، فقيل: أَعْرابِيٌّ، ذكرَ ذلك في بعض كتبه[١]، وقاله السيرافيُّ[٢] قبله، جعله كعَباديد[٣]، وفيه نظر[٤].

وقولُ الناس: فَرائضيٌّ وكُتُبِيٌّ وقَلانِسِيٌّ خطأ، إنما الصواب: فَرَضِيٌّ وكِتابِيٌّ وقَلَنْسِيٌّ. وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا[٥] في قُمْرِيٍّ[٦] إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طُيورٌ قُمْرٌ، وفي دُبْسِيٍّ[٧] إلى أنه منسوب إلى طيور دُبْس: وهو عندنا منسوب إلى القُمْرة، وهي البياض، وإلى الدُّبْسة[٨]. ويحتمل أن يكون مثل كُرْسيّ مما بُني على الياء التي تشبه ياء النسب.

وقال أبو عليّ القالي[٩]: «ما بها دُورِيٌّ: منسوب إلى الدُّور». وهذا غلط، وإنما دُورِيٌّ مثل كُرْسِيٍّ، ومعناه: ما بها أحد.

وقال أبو العباس[١٠]: الصُّفْرِيَّة منسوب إلى الصُّفْر، إلا أنه جعله كالأَنْبار والأَنْصار. ولا يُعرَف الصُّفْر اسمًا لقوم، وإنما هو منسوب إلى الصُّفْرة، وهم قوم من الخوارج، أو إلى /الصُّفْر: النحاس. وقيل: هم منسوبون إلى رجل قديم منهم اسمُه أبو صُفْرة. [٧: ٢٠٥/ب]

---

(١) ذكره في شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٥٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٦١.

(٣) وقاله السيرافيُّ قبله جعله كعَباديد: سقط من ح. عباديد: متفرقون.

(٤) وفيه نظر: انفردت به ح.

(٥) الصحاح (قمر) ٢: ٧٩٩ و(دبس) ٣: ٩٢٦.

(٦) القمريّ: ضرب من الطير يشبه الحمام القُمر البيض، مطوّق.

(٧) الدبسي: ذكر نوع من الحمام ذوات الأطواق، وهي الفَواخت.

(٨) الدبسة: حمرة مشربة سوادًا. والأَدْبَس من الطير والخيل: الذي لونه بين السواد والحمرة.

(٩) الأمالي ١: ٢٥٠.

(١٠) الكامل ٣: ١٢٢٦، ١٢٣٣، جعله منسوبًا إلى الصُّفْر: جمع أَصْفَر.

وقالوا في النسب إلى حَيٍّ من اليمن: فَراهِيدِيٌّ، سُمُّوا بجمع فُرْهُود، وهو الحَمَل.

وقولُه **وإلا فبلفظه** أي: وإلا يُستَعمل له واحد فيُنسَب إليه بلفظه نحو عَبادِيد وشَماطيط[1] ونَباذير[2] وأَبابيل[3] في قول بعضهم[4]، فيُنسَب إليه شَماطيطيّ، وكذلك باقيها، ولا تقدِّر له واحدًا لأنَّ مثل هذا الجمع لا يتعيَّن له تقديرُ واحد؛ إذ يحتمل أن يكون مفرده شِمْطاط أو شُمْطوط أو شِمْطيط، فليس له تقديرُ واحد معيَّن، فلذلك يُنسَب إليه على لفظه.

وقولُه **ورُبَّما نُسب إلى ذي الواحد بلفظِه لِشَبَهِه بواحدٍ** جاء في كلامهم[5]: كِلابِيُّ الخُلُق، وكان قياسه أن يقال: كَلْبِيُّ الخُلُق، وشَبَهُه بالواحد كونُه على زنة فِعَالٍ، وفِعَالٌ[6] من أوزان المفردات أيضًا.

وقولُه **في الوزن وصلاحيته للجمع** ثبتتْ هذه الزيادة في نسخة مقروءة على المصنف وعليها خطُّه. وقولُه **في الوزن وصلاحيته للجمع** قالوا في جمع كِلاب كِلابات.

وقولُه **ورُبَّما** دليلٌ على التقليل، وليس هذا مما تُبنى عليه قاعدة، وإنما يُورد مَورد الشذوذ.

وقولُه **وحُكمُ اسمِ الجمعِ والجمعِ الغالبِ والمسمَّى[7] به حُكمُ الواحد** هذه ثلاثُ مسائل ذكرها وأنَّ حكمها حُكم الواحد:

---

(١) جاءت الخيل شماطيط: أي متفرقة.

(٢) نباذير: مبالغون في التبذير.

(٣) الأبابيل: جماعة في تفرقة.

(٤) هو أبو عبيدة كما في مجاز القرآن ٢: ٣١٢.

(٥) العين ٢: ١٨٥.

(٦) وفعال: سقط من ك، ح.

(٧) ح، د: أو المسمى.

أمّا **اسمُ الجمع** فيُنسَب إلى لفظه نحو قَوم، فتقول: قَوْمِيٌّ، وكذلك اسمُ الجنس نحو تَمْر يُنسَب إليه على لفظه نحو تَمْرِيّ.

وفي رَكْبٍ ونحوه خلافٌ: فمَن قال إنه اسم جمع نَسب إليه على لفظه، ومَن زعمَ أنه جمعٌ لراكِب فقياسُ قوله إذا نَسب إليه أن يردَّه إلى مفرده فيقول: راكِبِيٌّ.

وفي النسب إلى أُناسٍ خلافٌ[١]: منهم مَن يزعم أنه اسمُ جمع، فيقول: أُناسِيٌّ على اللفظ. ومنهم مَن زعمَ أنه جمعٌ نحو: فَرير[٢] وفُرار، وظِئر[٣] وظُؤار، وتَوْءَم وتُؤام، فعلى هذا ينسب إلى مفرده، فيقول: إنْسانِيٌّ.

وقال س[٤]: «وتقول في الإضافة إلى أُناس: إنسانيّ وأُناسِيٌّ، وهو أجود القولين» انتهى.

وأمّا **الجمع الغالب** فذَكر أنه يُنسب إليه على لفظه، وذلك نحو الأَنصار، هو باقٍ على جمعيته لم يخرج عنها، لكنه غَلَبَ على قبائلَ بأعيانهم، فيُنسب إليه بلفظه كما ذَكر.

وإذا نَسبتَ إلى (أبناء فارس) وهم قوم آباؤهم من الفرس وأُمهاتُهم من اليمن. وقال السيرافيُّ: هم قبائلُ مِن بَني سعدِ بنِ زيدِ مَناةَ[٥] من تميم. قال[٦]:« والأبناء من بني سعد على ما أخبرَ[٧] السُّكَّريُّ عن علي بن عبد العزيز عن أبي عُبيد أنَّ الأبناء

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٦٠.

(٢) الفرير: ولد البقرة الوحشية، والجذع من الظباء. ك، د: فرر.

(٣) الظئر: المرضعة لغير ولدها.

(٤) الكتاب ٣: ٣٧٩.

(٥) د: زيد بن مناف.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٦٢.

(٧) في السيرافي: أخبرنا.

ولدُ سعدٍ إلا كعبًا وعمرًا)) - فقال بعض أصحابنا[1]: ((تقول فيه بَنَويّ))، وجعلَ النسبة إليه كالنسبة إلى الفَرائض.

وليس كذلك لأنَّ الأبناء هم قومٌ مِن أبناء فارس، أو تبنَّتهم العرب، وغَلَبَ عليهم هذا الاسم كغَلَبة الأنصار، والنسبُ إليه على ذلك أَبْناوِيٌّ في لغة بني سعد، كذلك حكاه س[2] عنهم، قال س: وحدَّثني أبو الخطّاب أنَّ ناسًا من العرب يقولون

[٧: ٢٠٦/أ] في الإضافة إليهم: بَنَوِيٌّ، يردُّونه إلى الواحد، فهذا على أن لا يكون اسمًا غالبًا /على هذا الحي من (أبناء فارس).

وحكى أبو الحسن أنهم قالوا في النسب إليه: بَناوِيٌّ، قال: وهذا شاذّ كما قالوا في أبي بكر: بَكْراوِيٌّ[3].

وأمّا **الجمع المسمَّى به** فإنك تَنسب إليه على لفظه، نحو كِلابٍ وضِبابٍ وأَنْمارٍ أسماء قبائل العرب، فتقول: الكِلابِيُّ والضِّبابِيُّ والأَنْمارِيُّ؛ لأنه بالعلمية لم يبق يُلحَظ فيه مفرد أصلًا، وكذلك نسبوا إلى المدائن - وهي بلد بعينه - فقالوا: مَدائِنِيٌّ، وإلى مَعافِر فقالوا: مَعافِرِيٌّ، وهو - فيما زعموا - مَعافِرُ بن مُرٍّ أخو تَميمِ بن مُرّ[4]. وإلى أَكْلُبٍ حيّ من خَثْعَم: أَكْلُبِيٌّ.

وقولُه **خِلافًا لأبي زيد** أبو زيد[5] يَنسب إليه على لفظه، فيقول في النسبة إلى مَذاكير ومَلامِح ومَشابِهِ ومَحاسِن: مَذاكِيرِيٌّ ومَلامِحِيٌّ ومَحاسِنِيٌّ ومَشابِهِيٌّ لأنها جموع

---

(١) هو ابن عصفو. شرح الجمل ٢: ٣١١.

(٢) الكتاب ٣: ٣٨٠.

(٣) في تهذيب اللغة ١٠: ٢٢٤: أنه نسبة إلى بني بكر بن كِلاب. وفي القاموس المحيط وتاج العروس (بكر): إلى بني أبي بكر بن كِلاب. د: في بكر.

(٤) الكتاب ٣: ٣٨٠.

(٥) أبو زيد: سقط من ك.

أُهمل مفرداتها القياسية؛ ألا ترى أنه في أولها ميم وليس في مفرداتها[1] ميم. وغيره كسيبويه[2] ينسب إلى مفرده الشاذ، فيقول: ذَكَرِيٌّ ولَمْحِيٌّ. فأبو زيد يجعله كالذي أُهمل واحده لشذوذ هذا الواحد، وغيرُه يقول: قد نُطق له بواحد في الجملة وإن لم يكن جاريًا على القياس فيُنسب إليه. وقال أبو زيد[3]: ((قالوا في النسب إلى مَحاسِنَ: مَحاسِنِيٌّ))، فصرَّح بقول ذلك عن العرب.

ص: ويُلتزم فتح عين تَمَرات وأرَضين ونحوهما، وكسرُ فاء سِنين ونحوه، إن كنّ أعلامًا.

ش: إنما التُزم فتح عينِ تَمَرات وأَرَضينَ للفرق بين النسبة إليهما علمَين وبين النسبة إليهما جمعَين؛ لأنه في كِلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون، فلو أَسْكَنّا لالتبسَ بالنسبة إليهما مرادًا به الجمع؛ لأنه في الجمع يُرَدُّ إلى مفرده، ومفردُه ساكنُ العين؛ ألا ترى أنك تقول تَمْرة وأَرْض، وقد نَصَّ على فتح ميم تَمَريّ في النسبة إلى تَمَرات العَلَم س[4].

وقال أبو عُبيدة في النسب إلى العَبَلات حيّ من قيس: عَبَلِيٌّ بفتح الباء[5]، وهم أُميّةُ الأصغر، وعبدُ أُميّة، ونَوفَلٌ، أُمُّهم عَبْلة بنت عُبَيْد بن تميم.

---

(١) مفرداتها: ذَكَرٌ ولَمْحة وحَسَن وشِبْه.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٨.

(٣) الكتاب ٣: ٣٧٩.

(٤) الكتاب ٣: ٣٧٣.

(٥) كذا! ويبدو أنَّ في النص سقطًا، ففي ارتشاف الضرب ٢: ٦٠٤ ما نصه: ((ومما أُقِرَّت فيه الحركة العَبَلِيُّ نسبة إلى العَبَلات حي من قيس ... وقال أبو عبيدة: قد قالوا في الإضافة إلى العبَلات وهم حيٌّ من قيس: عَبْلِيٌّ، أوقع الإضافة على الواحد)). وهو بسكون الباء في السيرافي ١٣: ٥٩. ونصَّ الرضيُّ في شرح الشافية ٢: ٨٠ على أنه بسكون الباء. وانظر الأصول ٣: ٧٠ - ٧١.

فرع: لو سمَّيتَ بظَريفات حَكيتَ إعراب الجمع، ثم نَسبتَ إليه. قال الأستاذ أبو علي[(١)]: يُنسب إليه ظَرِيفِيٌّ، ولا تحذف الياء لكثرة توالي التغيير، وهو حذف الألف والتاء ثم الياء، كما لم يحذفوا ياء شَديدة وطَويلة. قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[(١)]: وفي هذا نظر يعني في كلام الأستاذ حيث لم يحذف الياء.

وأقول: لا نظرَ غامضَ في هذا، ولا تعليلُ الأستاذ أبي علي بجيد؛ لأنَّ كليهما كأنه توهَّم أنه يُرَدُّ إلى ظَريفة، فيَلزم إذ ذاك حذف الياء لأنه يصير كحَنيفة، وليس عندنا كذلك؛ لأنه لَمّا صار[(٢)] علمًا نُسب إليه غيرَ مردود إلى واحده ولا متوهَّمٍ فيه ذلك؛ بل حُذفت منه الألف والتاء للعلة التي ذكرناها في الكلام على حذف علامتي الجمع في شرحنا في أوائل الباب[(٣)]؛ فلمّا حَذفنا الألف والتاء صار إلى فَعِيلٍ، وفَعِيلٌ[(٤)] إذا نسبتَ إليه فلا تحذف الياء منه إلا على جهة الشذوذ، فلذلك تقول: ظَرِيفِيٌّ[(٥)] في النسبة إلى المسمَّى بظَريفات المحكيِّ فيه إعراب الجمع بالألف والتاء.

[٧: ٢٠٦/ب] وأمّا مَن يَجعله كأَرْطاةٍ عَلَمًا /فيمنعه الصرف فيَنسب إليه بحذف التاء كما يحذفها من طَلحة. ويَلزَم مَن حَذف التاء حذفُ الألف لأنهما زيادتان زيدتا معًا، أُولاهما ساكنة، ولذلك حُذفا معًا في الترخيم، ثم يَنسب إليه كما يَنسب إلى ظَريف، فلم يكن لتُحذف منه الياء لأنَّ قياس فَعِيلٍ أن تَثبت ياؤه، وقد ذكرنا[(٦)] مذهب مَن أجاز حذف الياء من فَعِيلٍ قياسًا على ثَقِيف، وذكرنا بُعده عن القياس والجواز.

---

(١) شرح الجزولية للأُبَّذيّ [رسالة] باب النسب ص ٢٧٥.

(٢) ك، د: كان.

(٣) في المخطوطات: الكتاب. والصواب ما أثبتناه، فقد تقدم ذكر هذه العلة في أوائل باب النسب ص ١٣٩ من هذا الجزء.

(٤) وفعيل: سقط من د.

(٥) ظريفي: سقط من ك.

(٦) تقدم هذا في ص ١٦٤ - ١٦٦.

وقولُه **وكسرُ فاء سِنين** إن أعربتَ سِنين بالحروف وسمَّيتَ به ثم نسبتَ إليه كسرتَ السين؛ فتقول: سِنِيٌّ[1] بحذف الياء والنون وكسر ثانيه لياء النسب.

وإن نسبتَ إلى سِنين غير مسمًّى به فقد تقدَّم[2] أنك تردُّه إلى سَنة، وتَنسب إليه فتقول: سَنَوِيٌّ وسَنَهِيٌّ على الخلاف الذي في لسان العرب في لام هذا الاسم.

وإن أعربتَ سِنين بالحركات في النون والتزام الياء فإنك تقول في النسب إليه: سِنِيْنِيٌّ، ولا تحذف شيئًا سواء سمَّيتَ به أم لم تُسَمِّ؛ لأنَّ مَن أعربَه بالحركات فهو[3] عنده اسمٌ مفرد لفظًا جمعٌ في المعنى، فيكون كنَفَرٍ وقَوم. وفي وزنه إذ ذاك خلاف[4]: فقيل: فِعْلِينٌ كغِسْلِينٍ، وأصله سِنْوِينٌ، فحُذفت لامه.

ص: وقد يُرَدُّ الجمعُ المسمَّى به إلى الواحد إن أُمِنَ اللَّبس[5].

ش: ثبتت هذه المسألة في نسخة مقروءة على المصنف، وعليها خطُّه، مثال ذلك الفَراهيد بطن من الأزد عَلَمٌ عليه، وهو نسبُ الخليل بن أحمد شيخ سيبويه، فإذا نَسبوا إليه قالوا الفَراهِيدِيُّ، كما نسبوا إلى مَعافِرَ ومَدائنَ فقالوا: الْمَعافِرِيُّ والْمَدائِنِيُّ. وقال بعضهم[6]: الفُرْهُودِيُّ، ردَّه إلى الواحد ونسب إليه لأنه لا يُلبس[7] إذ ليس لنا قبيلة تسمَّى بالفُرْهُودِ.

---

(١) ح: سِنَوِيّ.

(٢) تقدم هذا في ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٣) ح: هو.

(٤) والآخر أنه على وزن فَعِيل. الأصول ٣: ٣٢٨، ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٥) سقطت هذه المسألة من مطبوعة التسهيل.

(٦) هو يونس كما في طبقات فحول الشعراء ١: ٢٢. وفي الكامل ٣: ١٢٥٦ أنَّ أبا الحسن قال: «فإن نسبتَ إلى القَبيل قلت: فَرَاهيدِيٌّ، وإن نسبتَ إلى الحَمَل قلت: فُرهُودِيٌّ لا غيرُ» لأنَّ الفُرهود هو الحَمَل.

(٧) ح: لا يلتبس.

ص: وما غُيِّرَ في النسب تغييرًا لم يُذكَر، أو سَلِمَ مما ذُكِرَ اطِّرادُه لم يُقَس عليه.

ش: هذه إشارة إلى شواذِّ النسب، فذَكر أنَّ ما نُسب إليه وغُيِّر تغييرًا لم يُذكَر في هذا الباب فلا يقاس على ذلك التغيير لأنه شاذّ. وكذلك أيضًا إذا سَلِمَ مما ذُكر فيه أنه مطَّرد سواء كان تغييرًا أم لم يكن تغييرًا؛ فإنه إذ ذاك يكون شاذًّا، فلا يقاس عليه.

فمثالُ الأول قولهم في النسب إلى السَّهْل: سُهْلِيٌّ، فهذا قد غُيِّر في النسب بضمِّ سينه، ولم يُذكر هذا التغيير، فهذا لا يقاس عليه، فلا تقول في النسب إلى كَلْبٍ: كُلْبِيٌّ بضمِّ الكاف قياسًا على سُهْلِيٍّ.

ومثالُ ما سَلِمَ مما ذُكر اطِّراده وهو تغييرٌ قولهُم في عَمِيرةِ كَلْبٍ: عَمِيرِيٌّ بالنسبة على اللفظ، وقياسُ فَعِيلة مثل هذا أن تُحذف ياؤه كحَنِيفة، فهذا تغيير مطَّرد سَلِمَ منه عَمِيرةُ كَلْبٍ في النسبة إليها.

ومثالُ ما سَلِمَ مما ذُكر اطِّراده وليس تغييرًا قولهُم في ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ، وذلك أنَّ فَعِيلًا الصحيحَ يُنسَب إليه على لفظه، فهذا قد ذُكر أنه مطَّرد، ثمَّ لم يَسلَم ثَقِيفٌ من هذا المطَّرد، بل حَذفوا ياءه على طريقة الشذوذ على المذهب الأصحّ.

وقد قسمَ النحويون[1] شواذَّ النسب إلى ثلاثة أقسام: قسم كان[2] ينبغي أن يُغَيَّر فلم يُغَيَّر، وقسم كان ينبغي أن لا يُغَيَّر فغُيِّر، وقسم كان ينبغي أن يُغَيَّر نوعًا من التغيير فغُيِّرَ تغييرًا غيره.

[٧: ٢٠٧/أ] وقد /انجرَّ في مسائل هذا الباب ذكرُ جملة من الشواذ، فلا نُعيدها هنا، إنما نَذكر ما لم يُذكر هناك إلا إن كان ينحصر[3] التمثيل فيه فنَذكره:

---

(١) هذا التقسيم في المقرب ٢: ٦٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٢٢.

(٢) كان ينبغي أن يغيَّر فلم يغيَّر، وقسم: سقط من ك، د.

(٣) ح: يتضمن.

فمِن القسم الأول عَمِيرةُ كَلْبٍ، كان ينبغي أن يقال: عَمَرِيٌّ، فقالوا: عَمِيرِيٌّ بغير تغيير.

ومن القسم الثاني قولُهم في النسب إلى الشِّتاء: شَتْوِيٌّ[١]، وقياسُه أن يُنسَب إليه على لفظه فيقال: شِتائِيٌّ، فقولهم في النسب إليه شَتْوِيٌّ شاذٌّ عند النحويين.

وزعمَ الزُّبَيديُّ[٢] أنه ليس بشاذٍّ، قال: لأنَّ الشِّتاء جمع شَتْوة[٣]، فإذا نَسبتَ إليه نَسبتَ[٤] إلى مفرده كالجموع التي لها مفرد ولم يُسَمَّ بها، فلا شذوذ فيه.

ورُدَّ عليه بأنَّ الشِّتاء - ولو فرضناه جمعًا - فإنه نُقل إلى أن صار من أسماء الزمان، وانتصب على الظرف كما قال الشاعر[٥]:

فَقُصِرْنَ الشِّتاءَ بَعْدُ عَليهِ وهو لِلذَّودِ أنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

فنُصب على الظرف، وقال تعالى ﴿رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾[٦]، والشَّتْوة إنما هو المصدر[٧]، والشِّتاء أي: في فصل الشتاء. قال: ولا ينتصب الشَّتْوة أبدًا على الظرف، لا تقول: قدمتُ الشَّتْوةَ، وتقول: قدمتُ الشِّتاءَ، ولو كان الشَّتْوة مفردَ الشتاء لجاز انتصابه على الظرف، فالشِّتاء قد زال عنه الجمعية، وصار مفردًا، فالقياس النسب إلى لفظه، ولا يُرَدُّ إلى واحد إذ لا واحدَ له، فهو من النسب إلى الظرف، فقولُهم فيه شَتْوِيٌّ شاذٌّ.

---

(١) وعلى مذهب يونس تقول: شَتَوِيٌّ بفتح التاء.

(٢) شرح الجزولية للأَبَّذيّ [رسالة] باب النسب ص ٢١٧.

(٣) هذا قول المبرد. الأصول ٣: ٨١. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٩٣.

(٤) د: فينسب.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٨٥.

(٦) الآية ٢ من سورة قريش.

(٧) في المخطوطات: المطرد.

وقولُهم في النسب إلى البَصْرة: بِصْرِيٌّ بكسر الباء، وقياسُه فتحها. وقد ذهب بعض الناس إلى أنَّ هذا ليس من الشاذِّ لأنه يقال في البَصْرة البَصِرة بكسر الصاد، وبابُ فَعِلٍ يجوز تخفيفه بإسكان وَسطه ونقلِ كسرته إلى أوله، فتقول في كَتِفٍ: كِتْفٌ، فعلى هذا يكون قولهم بِصْرِيٌّ مقيسًا.

ومن ذلك قولُهم في الذي مرَّ عليه دهر طويل: دُهْرِيٌّ بضم الدال، ونَسبوا القائلين بالدَّهر على لفظه فقالوا: دَهْرِيٌّ على القياس. وأَفَقِيٌّ على أُفُقٍ، ومنهم من يقول[(1)]: أُفُقِيٌّ على القياس. وخُرْسِيٌّ وخُراسِيٌّ في خُراسانَ. وحَمَضِيٌّ[(2)] في الحَمْض، وحِرْمِيٌّ في الحَرَم، وقَفِيٌّ في قَفًا، ورُوْحانِيٌّ في الرُّوح، وأَبَارِيٌّ في وَبَارِ، ورازِيٌّ في الرَّيِّ، ومَرْوَزِيٌّ في الإنسان المنسوب إلى مَرْوٍ، وأما غير الإنسان فقالوا: مَرْوِيٌّ. وفي الطَّلْح: طُلاحِيٌّ، قالوا: إبلٌ طُلاحيَّةٌ بضم الطاء، وقال بعضهم[(3)]: طِلاحيّة بكسر الطاء، وأنشد[(4)]:

كيــفَ تَــرَى وَقْــعَ طِلاحِيَّاتِهــا ... بالغَضَــوِيَّاتِ علــى عِلَّاتِهــا

وفي الحماسة[(5)]:

كيــف تَــرَى مَــرَّ طِلاحِيّاتِهــا ... والحَمَضِــيَّاتِ علــى عِلَّاتِهــا

---

(١) الكتاب ٣: ٣٣٦.

(٢) إبل حمضية: أكلت الحمض.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٠٧.

(٤) إصلاح المنطق ص ١٠٧. والرجز لأبي محمد الفقعسيّ في تهذيب إصلاح المنطق ص ٢٧٣. وهو من حماسية نسب بعض أبياتها إلى عمر بن لجأ. الحماسة ٢: ٤١٦ - ٤١٧ [٨٣٠]. يصف إبلًا. طلاحيّة: تأكل الطَّلح. والغضويات: التي ترعى الغَضى، وهو ضرب من الشجر. وعلى علاتها: على اختلاف من أحوالها، من كلال أو سآمة أو جوع أو عطش.

(٥) الحماسة ٢: ٤١٧ [٨٣٠]. الحمضيّات: التي ترعى الحَمْض.

وقالوا: خَرْفِيٌّ في النسبة إلى الخَريف. وزعم س[1] أنَّ الخَرْفِيَّ أكثرُ من الخَرِيفِيّ. وفي قُبَاء: قُبِيٌّ[2]. وزعم الأخفش أنّه ليس بشاذّ لثقل الهمزة. وقولُه باطل لأنهم يقولون قُرَّائِيٌّ مع أنه أثقل من هذا.

ومِن القسم الثالث قولهُم في دَرَابَجِرْدَ: دَرَاوَرْدِيٌّ، وفي سُوق مازن: سَقْزَنِيٌّ، وفي سُوق يحيى: سَقْحِيٌّ، وفي سُوق الليل: سَقْلِيٌّ، وفي دار البِطِّيخ: دَرْبَخِيٌّ. /والقياس أن [٧: ٢٠٧/ب] ينسب إلى أولِ دَرَابَجِرْدَ لأنه مركب، وإلى المضاف إليه فيما بعده.

* * *

(١) الكتاب ٣: ٣٣٦.

(٢) لم أقف عليه في مصادري، والذي في الكتاب ٣: ٣٣٧: وإلى القَفَا قَفِيّ. وكذا في المقرب ٢: ٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٢٢. وفي الارتشاف ٢: ٦٣٢: وفي القَبا قَبِيّ. وفي السيرافي ١٢: ١٩٥: وإلى القِفاف: قُفِّيّ.

ص: فصل

قد تلحق ياءُ النسب أسماءَ أبعاضِ الجسد مَبنيّةً على فُعَالٍ، أو مزيدًا في آخرها ألفٌ ونون للدلالة على عِظَمِها، وتلحق أيضًا فارقةً بين الواحد وجنسه، وعلامةَ للمبالغة، وزائدةً لازمة وغيرَ لازمة.

ش: قولُه **على عظمها** أي: عِظَم تلك الأبعاض، فمثالُ ما بُني على فُعَالٍ قولُهم أُنافِيٌّ في العظيم الأَنْف، ورُؤاسيٌّ في العظيم الرأس، وعُضاديٌّ في العظيم العَضُد، وفُخاذيٌّ في العظيم الفَخِذ، وفي الشيء الذي يكون في طوله أو عرضه شِبْرٌ أو شِبرانِ أو ثلاثةٌ: أُحادِيٌّ وثُنائِيٌّ وثُلاثِيٌّ ورُباعِيٌّ وخُماسِيٌّ وسُداسِيٌّ إلى العشرة(١).

ومثالُ ما زيدت فيه ألفٌ ونون قولُهم: رَقَبانِيٌّ في العظيم الرقبة، وجُمَّانِيٌّ في العظيم الجُمَّة، ولِحْيانِيٌّ في العظيم اللِّحية، وشَعرانيٌّ في العظيم الشَّعر، وقالوا رُوحانيٌّ لمن له رُوحٌ ولا يدرك بالبصر دائمًا كالمَلَك والجنّ، ويقال لهم: رُوح. وزعم أبو عبيدة(٢) أنَّ الروح يقال لكل شيء فيه الرُّوح.

ومثالُ الفارقة زَنْجِيٌّ وزَنْج، ومَجُوسيٌّ ومَجُوس، ويَهُوديٌّ ويَهُود، ورُوميٌّ ورُوم، فالياء هنا فارقة بين الواحد وبين الجنس كما فَرَقَتِ التاء في نحو تَمْرة وتَمْر.

ومثالُ مجيئها علامة للمبالغة قولُهم: رجلٌ أَعْجَميٌّ وأَشْقَريٌّ وأَحْمَريٌّ: إذا كان كثير ذلك، كما قالوا: رجلٌ راويةٌ، فزادوا التاء للمبالغة، إلا أنَّ زيادة التاء للمبالغة أكثر من زيادة ياء النسب لها، فأمّا قوله(٣):

---

(١) د: إلى السبعة هو الأصل. تمهيد القواعد ٩: ٤٧٣٦: إلى السبعة.

(٢) كذا في الأصول ٣: ٨٢. وفي الكتاب ٣: ٣٣٨: أبو الخطاب. وفي حاشيته: ((أبو عبيدة)) عن نسختين.

(٣) ابن الدمينة أو الصمة القشيري. ديوان ابن الدمينة ص ١٧١ والمسائل العضديات ص ١٠١ وفيه تخريجات أخرى، والبديع ٢: ١٨٦ وفيه تخريجه، والحماسة البصرية ٣: ١١١٩ [٩٩٣].

عذرتُكِ يا عَينِي الصَّحيحةَ في البُكَى   فما أنتِ يا عَوْراءُ والهَمَلانِي

قالوا[1]: يريد: والدمعَ الهَمَلانيّ، فخَفَّف.

ومثالُ مجيئها زائدةً لازمة قولُهم: كُرسيٌّ وحَوَارِيٌّ وبَرْدِيٌّ وكَلْبٌ زِيْنِيٌّ[2]، فهذه الياء ليست للنسب، بل هي زائدة بُنيت الكلمة عليها.

ومثالُ غير اللازمة قولُهم: دَوّارِيٌّ، قال الشاعر[3]:

أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِيُّ   والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ

فالياءُ في دَوّاريّ زائدة، ولا يقال إنها للمبالغة لأنَّ المبالغة قد استُفيدت من بنائه على فَعّال نحو ضَرّاب وقَتّال. ومما عرضَ فيه زيادتُها قولُ الصَّلَتان العَبْديّ[4]:

أنا الصَّلَتانيُّ الذي قد عَلِمتُمُ   إذا ما يُحَكَّمْ فَهْوَ بالحُكْمِ صادِعُ

وقال آخر[5]:

مِثلَ الفُراتِيّ إذا ما طَما   يَقْذِفُ بالبُوصِيّ والماهِرِ

والصَّلتان والفُرات عَلَمانِ، أَدخل في الصَّلَتان ياءي النسب، وكذلك في الفُرات على حكم الزيادة، قال الشاعر[6]:

---

(١) الغرة ٢: ٢٢٤/ب.

(٢) الكلب الزيني ويقال زِئْنِيّ: ضرب من الكلاب قصير القوائم، صغير الجسم، يُسرَج على رأسه ساعات كثيرة من الليل فلا يتحرَّك. الحيوان ٢: ١٧٩ وإسفار الفصيح ٢: ٧٧٢.

(٣) هو العجّاج، وقد تقدم الأول في ٧: ٢٠٠.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١: ٤٠٤ وشرح الكافية الشافية ٤: ١٩٦١.

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩١. طما: ارتفع. والبوصي: الزورق. والماهر: السابح.

(٦) البيت للنابغة في ديوانه ص ٢٦. والغوارب: ما علا منه. السجفان: ستران رقيقان يكونان في مقدَّم البيت. والنضد: يكون إلى جانب السجفين، وهو أوعيتهم وجلال تمرهم يُنضد بعضها فوق بعض. العبران: الشَّطَّان. ك: السِّجفَين. والقافية في النسخ كلها: فالنَّضَدِ. وقوله ((السجفين فالنضد)) إنما هو آخر بيت آخر من القصيدة، والرواية التي أثبتناها هي رواية الديوان وشرح القصائد العشر ص ٤٦٣ والبحر المحيط ١٦: ٢٨١ وغيرها من المصادر.

فمـا الفُـراتُ إذا هَـبَّ الـرياحُ بـه ترمـي غَواربُـهُ العِـبرَينِ بالزَّبَـدِ

[٧: ٢٠٨/أ] /وجميعُ ما ذُكر في هذا يُحفظ ولا يقاس عليه، فلا تقول في العظيم الكَبِد: كُبَاديٌّ، ولا في العظيم الوَجه: وُجَاهيٌّ، ولا في العظيم الرأس: رَأْسانيٌّ، بل هذا كله مقصور على السماع.

ص: ويُسْتَغنَى عنها غالبًا بـ(فَعّالٍ) من لفظ المنسوب إليه إنْ قُصد الاحتراف والمعالجة، وبصوغِ (فاعِلٍ) إنْ قُصد صاحب الشيء، وقد يُقام أحدُهما مقامَ الآخر، وغيرُهما مقامَهما. وقد يعوّض من إحدى ياءَي النسب ألفٌ قبل اللام، وشذَّ اجتماعُهما، وفتَحوا تاءَ (تَهامٍ) لخفاء العِوَض.

ش: قولُه **ويُستَغنَى عنها** يعني: عن ياء النسب. وقولُه **غالبًا** احتراز من قولهم: عِطْرِيٌّ لبائع العِطر، وبَتّيٌّ لبائع البُتوت، وهي الأكسية، ومنه عثمانُ البَتّيُّ[(١)]: أحد الفقهاء، وقالوا: عَطّارٌ وبَتّاتٌ فيهما أيضًا.

وقولُه **بِفَعَّالٍ** في نسخة البهاء الرقّيّ **بِصَوْغِ فَعَّالٍ**[(٢)] وهو أَوضَح، ويريد أن الحرف والصنائع يَكثر فيها ذلك، قالوا: خَبَّازٌ وبَزَّازٌ[(٣)] وسَقَّاءٌ وبَنَّاءٌ وزَجَّاجٌ، وقالوا: زُجَاجِيٌّ، وعَوَّاجٌ وعاجِيٌّ لبائع العاج، ولُؤْلُؤيٌّ ولَآّلٌ لبائع اللُّؤلؤ، وقَزَّازٌ[(٤)] وبَقّالٌ وحَدَّادٌ وخَيَّاطٌ ونَجَّارٌ وحَمَّالٌ وبَتّات[(٥)] للذي يبيع البتوت. ويكون مشتقًّا من فِعل وغيره.

---

(١) أبو عمرو عثمان بن سليمان، فقيه البصرة، وأصله من الكوفة، حدَّث عن أنس بن مالك والشعبي، وعنه شعبة وسفيان. سير أعلام النبلاء ٦: ١٤٨ - ١٤٩ [مؤسسة الرسالة].

(٢) هو كذلك في مطبوعة التسهيل ص ٢٦٦ وفي الحاشية أنه في بعض النسخ: بِفَعّال.

(٣) البَزّ: الثياب.

(٤) القزاز: بائع القَزّ، وهو الحرير على الحال التي يكون عليها عندما يُستخرج من الصُّلَّجة.

(٥) وبَتّات للذي يبيع البتوت: انفردت به ح.

وإذا قُصد: صاحبُ كذا، ولم يكن يُعالِج الشيء - صيغَ على فاعِلٍ نحو تامِرٍ ولابِنٍ وكاسٍ ورامِحٍ ونابِلٍ وناشِبٍ، قال الشاعر[1]:

وغَــــرَرْتَني ، وزَعَمْــــتَ أَنَّــــ ـــــكَ لابِــــنٌ بالصــيفِ تامِــــرْ

ودارِعٍ وفارِسٍ وسائف وناعِلٍ وحاذٍ ولاحِم بمعنى: صاحب تَمْرٍ ولَبَن وكِسْوة ورُمْح ونَبْل ودِرْع ونُشَّاب وفَرَس ونَعْل وحِذاء ولَحْم وسَيْف.

ومثالُ قيام فَعّالٍ مَقام فاعِلٍ قولُهم نَبَّالٍ بمعنى نابِلٍ أي صاحب نَبْل، قال الشاعر[2]:

وليس بِذي رُمْحٍ فيَطْعُنَني بهِ وليس بِذي سَيفٍ ، وليس بِنَبَّالِ

وكَلَّاب، قال الشاعر[3]:

فارتاعَ مِن صوتِ كَلّابٍ ، فباتَ لهُ طَوْعَ الشَّوامِتِ مِن خَوفٍ ومِنْ صَرَدِ

وسَيَّاف لصاحب السَّيف، وفَرَّاس لصاحب الفَرَس، وبَغَّال لصاحب البَغْل[4].

ولا ينقاس شيء من هذين البناءين، إنما يقال من ذلك ما قالته العرب، قال س[5]: ((وليس في كل شيء من هذا قيلَ هذا؛ ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرِّ: بَرّارٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فَكّاهٌ، ولا لصاحب الشَّعيرِ شَعّارٌ)). وعلى هذا حمل بعض العلماء[6] قوله تعالى ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[7] أي: بِذي ظُلم، لا أنه فَعّالٌ

(١) هو الحطيئة يهجو الزبرقان. الديوان ص ٣٣ [دار صادر] والكتاب ٣: ٣٨١.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٣ والكتاب ٣: ٣٨٣.

(٣) هو النابغة ذكر ثورًا وحشيًّا. الديوان ص ١٨ وشرح القصائد العشر ص ٤٥٢. ارتاع: فزع. والشوامت هنا: القوائم. والصرد: شدة البرد.

(٤) ك: ونعال لصاحب النعل.

(٥) الكتاب ٣: ٣٨٢.

(٦) التبيان للعكبري ١: ٣١٦. وفي شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٦٣: حمل المحققون.

(٧) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

للمبالغة فيحتاج إلى تكلُّف تأويل، بل فَعَّالٌ بمعنى: صاحب كذا، نحو نَبَّال أي: صاحب نَبْل.

ومثالُ قيام فاعِلٍ مَقامَ فَعَّالٍ قولُهم: حائكٌ في معنى حَوَّاك؛ لأنَّ الحِياكة مِنَ الحِرف والصنائع.

ومثالُ ما قام غيرُهما مَقامَهما قولُهم: امرأةٌ مِعْطارٌ أي: ذاتُ عِطر، وناقةٌ مِحْضير أي[(١)]: ذات حُضرٍ، وهو الجريُ الشديد[(٢)]، فمِعْطارٌ قام مَقام عَطّار، وقال س[(٣)] /«وذا أكثر مما يحصى». وليس عنده بقياس، إنما هو كثير في كلامهم، ولم يجعلوه [٧: ٢٠٨/ب] مطردًا في كل شيء، قال س[(٤)]: «وليس في كل شيء من هذا قيل ذا؛ ألا ترى أنك لا تقول لصاحب الدَّقيق: دَقَّاقٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاهٌ».

وكذلك فاعِلٌ عنده[(٥)] يَكثر لصاحب الشيء الذي لا يعالجه، وليس بقياس. وأبو العباس[(٦)] يقيس هذا، ومعناه ذو كذا.

وكلُّ صفةٍ مذكرٍ جَرَتْ على مؤنث نحو طالِقٍ وطامِثٍ وحائضٍ فهي عند الخليل[(٧)] وأبي العباس[(٨)] على هذا. ومنه: منزلٌ آهِلٌ أي: ذو أَهْل. وقال الخليل[(٩)]: منه طاعِمٌ وكاسٍ وعيشةٌ راضيةٌ.

---

(١) أي ذات حضر: سقط من ك، د.
(٢) وهو الجري الشديد: انفردت به ح.
(٣) الكتاب ٣: ٣٨١.
(٤) الكتاب ٣: ٣٨٢.
(٥) الكتاب ٣: ٣٨١ ولم ينص على عدم القياس على ما سمع منه.
(٦) المقتضب ٣: ١٦١ - ١٦٢ ولم ينص فيه على القياس في فاعِل. وفي الانتصار ص ٢١٤ أنه يقيس فَعَّالًا. وأبو العباس: سقط من د.
(٧) الكتاب ٣: ٣٨٣ - ٣٨٤.
(٨) المقتضب ٣: ١٦٣ - ١٦٥.
(٩) الكتاب ٣: ٣٨٢.

وكلُّ فاعِلٍ بمعنى مَفعول لأنه يرجع كلُّه إلى معنى: ذو كذا، ومنه[١]:

كِلِينِي لِهَمٍّ - يا أُمَيمةُ - ناصِبِ ....

أي: ذو نَصَب.

ورُبَّما استَغنَوا أيضًا عن ياء النسبة ببنائهم من المنسوب إليه اسمًا على وزن فَعِلٍ، قالوا: رجلٌ طَعِمٌ ولَبِسٌ وعَمِلٌ ونَهِرٌ، أنشد س[٢]:

حتى شآها كَليلٌ مَوهِنًا عَمِلٌ باتتْ طِرابًا ، وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

وأنشد أيضًا[٣]:

لَستُ بِلَيْلِيٍّ ، ولكنّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ، ولكنْ أَبْتَكِرْ

ومعنى هذه: ذو طعام، وذو لِباس، وذو عَمَل[٤]، وذو عَمَلٍ في النهار. وحِرِيٌّ وحَرِحٌ: إذا كان يألف ذلك. وكلُّ هذا - أعني[٥] البناء على فَعّالٍ وفاعِلٍ وفَعِلٍ - موقوف على السماع.

وقولُه **وقد يُعَوَّض من إحدى ياءَي النسب ألفٌ قبل اللام** أي: قبل لام الكلمة، وذلك قولهم في يَمَنِيّ: يَمَانٍ، وفي شَأْمِيّ: شَآمٍ، فيصير الاسم إذ ذاك منقوصًا، تقول: قام اليَماني، ورأيتُ اليمانيَ، ومررتُ باليَماني، قال[٦]:

---

(١) عجز البيت: ولَيلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكَواكبِ. وقد تقدم في ١٤: ٥٩.

(٢) تقدم البيت في ٤: ١٤١، ١٠: ٣١٤.

(٣) النوادر ص ٥٩٠ - ٥٩١ والكتاب ٣: ٣٨٤. أدلَجَ: سار أول الليل. وابتكَر: سار أول النهار.

(٤) وذو عمل: سقط من ح، د.

(٥) أعني البناء على فَعّال وفاعِل وفَعِلٍ: انفردت به ح.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٥. ألقى: أي السحاب. والغبيط: موضع. والبعاع: الثقل. والعياب: مستودع الثياب. المخوَّل: الذي له خَوَلٌ، والخَوَل: ما أعطى الله الإنسان من الحشم والنعم. آخره في ك: المحول.

وأَلْقَى بِصحراءِ الغَبيطِ بَعاعَهُ نُزولَ اليَماني ذي العِيابِ الْمُخَوَّلِ

وقال[1]:

فما مَلِكُ العِراقِ على الْمُعَلَّى بِمُقتَدِرٍ ، ولا الْمَلِكُ الشَّآمِي

وقال غيره[2]:

والْمُطْعِمونَ إذا هَبَّتْ شآمِيَةً وباكَرَ الحيَّ مِن صُرّادها صِرَمُ

وقال[3]:

تَهامُونَ نَجْدِيُّونَ كَيْدًا ونَجْدَةً بِكُلِّ أُناسٍ مِن وَقائعِهِمْ سَجْلُ

وقد تكلَّمنا على هذه الألف في شرح أوائل ما لا ينصرف[4]، وأَمْعَنّا الكلام فيه، فيُطالَع هناك.

وقولُه **وشَذَّ اجتماعُهما** قالوا: يَمانيٌّ وشَآميٌّ. وتعويضُ الألف من ياء النسب شاذّ، ولا يجيء إلا في الشعر.

وقولُه **وفتَحوا تاءَ تَهامٍ لخفاء العِوَض** وذلك أنَّ الألف في يَمانٍ وشآمٍ تعويضُها [٧: ٢٠٩/أ] من إحدى ياءي النسب ظاهرٌ؛ لأنَّ الأصل يَمَنٌ وشأْمٌ على /وزن فَعَلٍ وفَعْلٍ، وأمّا في تَهامٍ فإنَّ أصله تِهامة على فِعالة، فكأنهم بَنَوه على فَعَلٍ نحو تَهَمٍ أو فَعْلٍ نحو تَهْمٍ، ثم نسبوا فعوَّضوا من إحدى ياءي النسب ألفًا فقالوا: تَهامٍ، فلِخفاء العِوَض فتحو التاء

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٤٠. ملك العراق: النعمان بن المنذر وأبوه. والمعلَّى: أحد بني تيم من جديلة طيئ. والملك الشآمي: الحارث بن أبي شمر الغسّاني..

(٢) هو زياد بن حَمَل أو زياد بن مُنقذ. الحماسة ٢: ١٣٥ [٥٨٣] والحماسة البصرية ٢: ٥٠٧ [٣٥٩]. الشآمية: ريح باردة تهب من جهة الشمال. والصُّرّاد: السحائب. وصرم: جمع صِرْمة، وهي القطعة. غيره: سقط من ك، د.

(٣) زهير. شعره ص ٩٠، وفيه: كيدًا ونُجْعةً. سجل: نفحة. وأصل السجل: الدلو مملوءة ماء.

(٤) تقدم هذا في ١٥: ٩ - ١١.

حيث بَنَوه على فَعَال، وقالوا: تِهاميٌّ بكسر التاء وإلحاق ياءي النسب كما قالوا شَأْميّ ويَمَنِيّ.

ونظيرُ فتح هذه التاء قولُهم في جمع أَرْضٍ: أَرَضُونَ بفتح الراء؛ لأنَّ هذا الجمع بالواو والنون إنما كثُر فيما أُنِّث بالهاء وكان محذوف اللام نحو سَنة وثُبَة؛ فجمعوا سَنَةً وبابه بالواو والنون جَبْرًا لِما فات من الحذف، فقالوا سِنُون، وكان قياس أَرْض أن لا تُجمَع بالواو والنون، فجمعوها بالواو والنون، وفَتَحوا الراء دلالةً على خفاء الجبر؛ لأنَّ حروفها كلها موجودة لم يُحذف منها شيء، لا فاؤها ولا عينها ولا لامها، لكن كان القياس[1] أن تكون بالتاء لأنها مؤنثة، فحين جُمعت فُتحت الراء ليكون ذلك جَبرًا لها لَمّا فاتَها تأنيثُها بتاء التأنيث.

ومِن طَريف[2] باب النَّسَب ما وردَ فيه تغييرُ اللفظ للفرق وإن كان القياس في الشيئين واحدًا؛ قالوا: دُهْرِيٌّ للشيخ الهَرِم، ودَهْرِيٌّ للذي يقول بالدَّهر. ورجلٌ مَدَنِيٌّ، وحمارٌ مَدِينِيٌّ، ورجلٌ حِيْرِيٌّ، وثوبٌ حارِيٌّ، ورجلٌ مَرْوِيٌّ، وثوبٌ مَرْوَزِيٌّ[3].

* * *

(١) كان القياس: سقط من د.

(٢) الفقرة بلفظها في الغرة ٢: ق ٢٣٨/ب.

(٣) قوله ((رجل مروي وثوب مروزي)): عكس ما ذكره في ص ٢٠٤.

٧٤ - ص: باب[١] أمثلة الجمع وما يتعلَّق به مما لم يسبق ذِكره[٢]

ش: مناسبة ذكر هذا الباب بعد باب النسب أنهما قد اشتركا في أشياء من مطلق الزيادة والنقصان والاطراد والشذوذ.

وقولُه **أمثلة الجمع** يريد الأوزان التي يكون عليها الجمع نحو أَفْعال[٣] وفُعُول ونحو ذلك مما سنبينه.

وقولُه[٤] **وما يتعلق به** أي: بالجمع، ويعني الأحكام التي تتعلق به من زيادة أو نقص وغير ذلك.

وقولُه **مما لم يَسبق ذكره** لأنه قد سبقت[٥] أحكام تتعلق بالجمع، وذلك في (باب جمعي التصحيح) أول الكتاب، وفي غير ذلك كالأحكام المتعلقة به في (باب العدد) وغيره.

ص: كلُّ اسمٍ دَلَّ على أكثرَ من اثنين ولا واحدَ له من لفظه فهو جمعُ واحدٍ مقدَّرٍ إن كان على وزن خاصٍّ بالجمع أو غالبٍ فيه؛ وإلا فهو اسمُ جمع، فإن كان له واحدٌ يُوافِقُه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطفِ أمثالِه عليه فهو جمع، ما لم يُخالف الأوزان الآتي ذكرُها، أو يُساوِ[٦] الواحد دون قُبح في

---

(١) من أول هذا الباب تبدأ نسخة تونس، ورمزها (ت)، والموجود منها المجلد السابع فقط.

(٢) ك: ((... وما يتعلق به ما لم)) فقط.

(٣) ت: فعال.

(٤) وقوله ... أو نقص وغير ذلك: سقط من ك.

(٥) ت: سبق.

(٦) ح: يساوي.

خبره ووصفِه والنسبِ إليه، أو يُمَيَّزْ[1] **من واحده بنزعِ ياء النسب أو تاءِ التأنيث مع غَلَبة التذكير.**

ش: قولُه **خاصٍّ بالجمع** مثالُه عَباديد[2] وشَماطيط[3]، فهذا جمعٌ - وإن لم يُنطَق له بمفرد - لأنه جاء على وزن يختصُّ بالجمع؛ ألا ترى أنه لم يجئ لنا من لسانهم اسمٌ مفرد على هذا الوزن إلا إن كان مسمًّى بالجمع نحو مَعافِر؛ فأمّا قولهم للضَّبُعِ: حَضاجِرُ فهو في الأصل جمعُ حِضَجْرٍ، وهي الكبيرة البطن، قال الشاعر[4]:

حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْءَمَينِ تَوَكَّأَتْ   على مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ

/وسُمِّيتِ الضَّبُعُ حَضاجِرَ لِكِبَر بطنها، كأنَّ كل جزء من بطنها جُعل حِضَجْرًا [٧: ٢٠٩/ب] فجُمع.

وأمّا سَراويلُ فذَكروا[5] أنه أَعَجميٌّ، وقد زعم بعضُهم[6] أنه جمعُ سِرْوالة، واستدل بقول الشاعر[6]:

عليـــه مِـــنَ اللُّـــؤمِ سِـــرْوالةٌ   فلـــيسَ يَـــرِقُّ لِمُسْـــتَعْطِفِ

وقولُه **أو غالبٍ فيه** مثالُه أَعْرابٌ، فهذا عند المصنف وغيره من أصحابنا جمعٌ لمفرد لم يُنطَق به، وجاء على وزنٍ غالبٍ في الجموع لأنَّ أَفْعالًا قَلَّ في المفردات جدًّا،

---

(١) ك، ح: تمييز. التسهيل ص ٢٦٧: يمتز.

(٢) فوقه في ك ما نصه: ((الفرق من الناس والخيل الذاهبون إلى كل وجه. قاموس.

(٣) في حاشية ك ما نصه: ((قوم شماطيط: متفرقون مشتتون، وجاءت الخيل شماطيط. قاموس)).

(٤) البيت لسَماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٩١ - ٥٩٢ يهجو رجلًا، ونسب لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢: ٧١. شبَّهه بامرأة حامل باثنين. مستهلة عاشر: رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها.

(٥) الكتاب ٣: ٢٢٩.

(٦) تقدم في ١٥: ١٣.

ومنه قولُهم: بُرْمةٌ[1] أَعْشارٌ أي: مكسَّرة قِطَعًا قِطَعًا، على أنَّ أكثر النحويين لا يُثْبت أَفْعالًا في المفرد، ويجعل هذا من وصف المفرد بالجمع، وقد تقدَّم لنا في (باب النسب)[2] أنَّ أَعْرابًا جمعُ عَرَبٍ وإن كان عَرَبٌ أَعَمَّ وأَعْرابٌ أَخَصَّ في الاستعمال.

وقولُه **وإلا فهو اسمُ جمع** مثالُه إبِلٌ، واحدُه جَمَلٌ أو ناقة، وقومٌ واحدُه رَجُلٌ، وذَوْدٌ واحدُه ناقةٌ أو جَمَلٌ.

وقولُه[3] **في أصل اللفظ** مثالُه رِجالٌ[4]، له مفرد وهو رَجُل، قد وافَقَه في الحروف الأصلية.

وقولُه **دون الهيئة**[5] احتراز من نحو فُلْك الجمع، فإنَّ له مفردًا وافَقَه في أصل اللفظ والهيئة.

وقولُه **عند عطفِ أمثاله** مثالُه رِجالٌ[6] أيضًا، فإنك تقول: قامَ رجلٌ ورجلٌ ورجلٌ. واحتَرز بذلك من نحو قُرَيْش، فإنَّ واحدهم قُرَشيٌّ، وإذا عُطف أمثالُه عليه فمدلولُه[7] جماعة منسوبة إلى قُرَيْش، وليس مدلول قُرَيْش جماعة منسوبة إلى قُرَيْش، فليس قُرَيْش جمعَ قُرَشيّ، بخلاف رِجال[8] [فإنه جمع رَجُل][9].

---

(١) البرمة: القدر من الحجر.

(٢) تقدم هذا في ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٣) وقوله ... في الحروف الأصلية: سقط من ك.

(٤) في المخطوطات: رجل.

(٥) في حاشية ك ما نصه: الصواب بترك قوله دون الهيئة للزوم خروج فُلْك مع أنه جمع بالاتفاق.

(٦) ح: رجل.

(٧) ح: فالمجموع.

(٨) ك، ت: رجل.

(٩) فإنه جمع رجل: من تمهيد القواعد ٩: ٤٧٤٤ ضمن نص أبي حيان.

وقولُه **فهو جمع** أي: متى وافق[1] في الحروف الأصلية وفي الدلالة عند عطف أمثاله فإنه يكون جمعًا مثل رِجال.

وقولُه **ما لم يُخالف الأوزانَ الآتيَ ذِكرُها** يعني الأوزان التي تُذكر للجموع، **أو يُساوِ الواحدَ دون قُبح** نحو: الرَّكبُ سائرٌ، كما تقول: الراكبُ سائرٌ، فأخبرتَ[2] عن الرَّكب كما أخبرتَ عن الراكب، فلا يكون الرَّكب إذ ذاك جمعًا، فإن قَبُحَ ذلك نحو أن يجيء: الرجالُ قائمٌ، كان جمعًا.

وقولُه **ووصفُه** نحو: هذا رَكْبٌ سائرٌ كما تقول: راكبٌ سائرٌ.

وقولُه **والنسبِ إليه** تقول: رَكْبِيٌّ كما تقول: راكِبِيٌّ. ومعنى المساواة في النسب أي: يُنسَب إليه على لفظه بخلاف الجمع، فإنه إذا كان له مفردٌ ولم يكن مسمًّى به رُدَّ إلى مفرده على ما شرحناه في (باب النسب)[3].

وهذا الذي ذكره المصنف خلاف ما قال أبو علي، قال[4] وقد ذكر السحاب: إنه يذكَّر ويؤنَّث. وليس كقولك: نَبحتِ الكلابُ، ونَبَحَ الكلابُ؛ لأنه يجوز أن تقول: السحابُ أَمطَر، والتَّمرُ طابَ، والتَّمرُ طَيِّب، ولا تقول: الكلابُ نَبَحَ، وقولُه[5]:

.... فـــإنَّ الحـــوادثَ أَودَى بهـــا

قليل شاذّ، وإنما يجيء في الشعر لأنَّ السحاب ونحوه أسماء مفردة، فإذا عاد عليها ضمير المفرد لم يقبح، فلذلك لا يجوز: قومُك ذهب، ولا: صَحبُك خَرج، ولا:

---

(١) ح: وافقه.

(٢) ك: وأخبرت. ت: قد أخبرت.

(٣) تقدم في ص ١٩٤.

(٤) التكملة ص ١٢٢.

(٥) تقدم في ٢: ١٤١، ٦: ١٩٦، ١٤: ٣٦٦.

قومُك ذاهب، إلا إن جاء في شعر أو نادر كلام؛ لأنه يؤدي عن جمع، فصار كالجمع المكسَّر، والسحاب ونحوه يؤدي عن معقول، فصار كالعِلم والجهل والضرب، يعود

[٧: ٢١٠/أ] عليها ضمير المفرد وإن أريد بها ما لا ينحصر، فرَقوا بين الاسم المفرد /الواقع موقع الجمع والاسم المفرد الواقع للجنس بهذا.

وقال س[١]: ((والقوم مفرد، وصفته لا تجيء إلا على المعنى، فلا تقول: قومٌ ذاهبٌ)).

قال ابن هشام: وهذا هو الأصل، قال تعالى: ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾[٢]، وقال: ﴿جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾[٣].

وقولُه **أو يُمَيَّزْ من واحده بنزع ياء النسب** نحو رُوْمٍ وتُرْك، فإنَّ الواحد منهما رُوميٌّ وتُرْكيٌّ، ومع ذلك لا يكون رُوْمٌ وتُرْكٌ ونحوهما جموعًا. قال أبو علي[٤]: ((وقياس هذا أن تُجيز[٥] التذكير والتأنيث كما جاز في البَقَر والجَراد)). وهذا على ما قال من أنَّ البَقَر والجَراد فيهما معنى الجمع ومعنى الجماعة، فيذكَّر على أحدهما، ويؤنَّث على الآخر؛ لأنَّ رُوْمِيًّا واحدٌ من هذه الأمّة، ورُوْمٌ بَشَر، فمِن حيث وقعَ على الكثير تُصُوِّرَ[٦] فيه معنى الجمع والجماعة كما تُصُوِّرَ في البَقَر والجَراد.

قال بعض أصحابنا: وهذا ليس على إطلاقه، فإنَّ الزَّنْج والسِّنْد والرُّوم واليهود والمجوس أُمَم عقلاء، فهم كقولك: رِجالٌ وعَبيد في المعنى، وجمعُ العاقل المذكر إذا أُسند

---

(١) الكتاب ٣: ٢٤٧ بتصرف.

(٢) الآية ٤٥ من سورة القمر.

(٣) الآية ٣٢ من سورة يس.

(٤) التكملة ص ١٢٤.

(٥) ك: تحريت. ت: تحريف.

(٦) ت: فمن تصور.

إليه الفعلُ قبله جاز فيه التذكير والتأنيث جوازًا حسنًا جدًّا؛ فلذلك تقول: غُلِبَتِ الرُّومُ، وذَلَّتِ اليهودُ، كما تقول: قامتِ الرجالُ، وهي الرجالُ، ولا تقول: هو الرجالُ إلا نادرًا إن جاء، وتقول: التمرُ أَزْهَى[1]، و[الرُّطَبُ] أَتْمَرَ[2]، ولا تقول: الرومُ كفرَ، ولا: اليهودُ ذَلَّ، كما لا تقول: الرجالُ قام، وقد مَنع س من هذا، وقلَّل ما جاء منه، ومنعَ القياس عليه، فكذلك الروم واليهود، إنما تقول: كَفروا، وذَلُّوا، وقد تقول: الرومُ كفرَتْ، فإنك قد تقول: الرجالُ قامتْ، وهو قليل، وهو في المجوس واليهود يجوز جوازًا حسنًا كثيرًا من حيث يُحمل على الأُمّة والقبيلة؛ فتدخل في الاسم المفرد الواقع على القبيلة.

وقولُه **أو تاءِ التأنيث** مثالُه بُسْر وبُسْرة من المخلوقات، وسَفينة وسَفين من المصنوعات، فإنَّ سَفينًا وبُسْرًا ليسا بجمعَين.

وقولُه **مع غَلَبة التذكير** ليدخل نحو نَجْم ونَجمة، وحِدَأ وحِدَأة[3]، فإنه قد امتاز كلٌّ منهما من مفرده بنزع التاء، وغلب فيه التذكير، فهما اسما جنس لا جمعان. واحتَرز من نحو تُخَمٍ وتُهَمٍ، فإنَّ المفرد منهما تُخَمة وتُهَمة، وهما جمعان لا اسما جمع لأنَّ العرب ألزمَتْهما التأنيث، فلم تَقُل إلا: هذه تُهَمٌ، وهي التُّخَم، ولذلك حكم س[4] عليهما بالجمعية للزوم التأنيث.

ص: فإن كان كذلك فهو اسم جمع،[5] لا جمع، خلافًا للأخفش في رَكْب ونحوه، وللفراء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ، ومن الواقع على جمعٍ ما

---

(١) أزهى التمر: ظهرت فيه الحمرة.

(٢) الرطب: تتمة يلتئم بها السياق. أتمر الرطب: صار تمرًا.

(٣) الحدأة: طائر يصيد الجرذان.

(٤) الكتاب ٣: ٥٨٢.

(٥) زيد هنا في التسهيل ص ٢٦٧ وتمهيد القواعد ٩: ٤٧٤٧: أو اسم جنس.

يقع على الواحد، فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع، وإن ثُنِّي فهو جمع مقدَّر تغييره على رأي، والأصحُّ كونه اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير.

ش: قولُه **فإن كان كذلك** أي: مخالفًا[1] لتلك الأوزان، أو مساويًا للواحد[2] فيما ذكر، أو ممتازًا[3] منه بما ذكر **فهو اسمُ جمع لا جمع**. واندرجَ /في قوله [٧: ٢١٠/ب] **فهو اسمُ جمع** مثلُ بُسْرٍ وسَفين.

وغيرُ هذا المصنف يسمِّي هذين اسمَ جنس، ويقول: اسمُ الجنس هو ما يقع الامتياز بينهما بتاء التأنيث. فيشمل ما يمتاز بأن تكون التاء في المفرد وما تكون في اسم الجنس نحو كَمْأة وكَمْء[4] في بعض اللغات.

وقولُه **خلافًا للأخفش في رَكْب ونحوه** رَكْبٌ وطَيْر وصَحْب ونحوها عند الأخفش[5] جموعُ تكسير لا أسماءُ جموع؛ والمفرد منها عنده راكِب وطائر وصاحِب.

ومذهبُ س[6] أنها أسماءُ جموع. وهو الصحيح بدليل أنَّ العرب عند ما صَغَّرَتْها صَغَّرَتْها[7] على لفظها. وليست جموعَ قِلَّةٍ باتِّفاق، وإنما هي للكثرة، ولو كانت جموع تكسير للكثرة لَرُدَّت في التصغير إلى مفرداتها كما عُمل في سائر جموع التكسير للكثرة؛ قال الراجز[8]:

---

(١) ك، ت: غالبًا.

(٢) ك، ت: الواحد.

(٣) ح: وممتازًا. ت: أو مختارًا.

(٤) الكتاب ٣: ٦٢٤ ومجالس العلماء ص ٧ والسيرافي ١٤: ٢٦٨ والخصائص ٣: ٣٠٥.

(٥) معاني القرآن ص ٢٨٩ - ٢٩٠ وشرح الكتاب للسيرافي ١٤: ٢٦٧ والمنصف ٢: ١٠١.

(٦) الكتاب ٣: ٦٢٤.

(٧) صغرتها: سقط من ك، ت.

(٨) الرجز لأُحيحة بن الجُلاح في المصباح لابن يسعون ٢: ١٣٨٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٣١. وبلا نسبة في التكملة ص ١٧٨ والتنبيه ص ٥٤٨. عَصْبَة: موضع بقُباء.

بَنَيتُــهُ ، بِعَصْــبةٍ ، مِــن مالِيــا أَخشَــى رُكَيْبًــا أو رُجَــيْلًا عــاديا

وقال الشاعر[1]:

وأينَ رُكَيْبٌ واضعونَ رِحالَهم إلى أهلِ نارٍ مِن أُناسَ بأَسْوَدا

فصَغَّره على لفظه.

وإن كان (رُجَيْلًا) تصغير (رَجْلٍ)[2] اسم الجمع كان في وصفه بقوله (عاديا) ما يدلُّ على أنه تنزَّل[3] منزلة المفردات لا منزلة جموع التكسير؛ لأنك لا تقول: قام رجالٌ[4] عاقلٌ.

وإن كان (رُجَيْل) تصغير (رَجُل) مقابلِ (امرأة) فلا يكون فيه دليلٌ إذ يكون وصف المفرد بالمفرد؛ ولَمَّا كان رَكْبٌ وشِبهُه له لفظٌ يدلُّ على واحد [كان][5] أشكلَ بجمع التكسير؛ لأنَّ المفرد يتغير فيدلّ على جمع، ولذلك[6] وقع الاختلاف في كَلِيب وعَبِيد وظُؤار[7] وفئام[8]، فجعله قوم من هذا الباب.

والفارقُ بين اسم الجمع هذا وجمع التكسير وجوه:

أحدها: عدم استمرار البنية في أبنية التكسير.

---

(١) هو عبد القيس بن خُفاف البُرْجُميّ. النوادر ص ٣٦١ والتكملة ص ١٧٨ والتنبيه ص ٥٤٨.
وسقط هذا البيت من ح.

(٢) رَجْل: اسم لجمع الراجل أي: الماشي على رجليه.

(٣) ت: نزل.

(٤) ح: رجل.

(٥) كان: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) ت: وكذلك.

(٧) ظؤار: جمع ظِئْر، وهي العاطفة على وَلدِ غَيرِها الْمُرْضِعةُ له من الناس والإبل.

(٨) فئام: جماعة من الناس.

الثاني: الإشارة إليه بهذا.

الثالث: إعادة ضمير المفرد إليه.

الرابع: أن يكون خبرًا عن هو.

الخامس: أن يصغَّر بنفسه ولا يُرَدّ إلى مفرده، وهذا أقوى هذه الوجوه لأنَّ الأول قد تلحقه الدعوى، والثلاثة بعده قد تصحُّ على تأويل الجمع، فإذا اجتمع اثنان من هذه أو أكثر كان الحمل[1] على هذا الباب لأنه قد استقرّ؛ والحملُ على الحقيقة أَولى من الحمل على المجاز.

وقد ذكر الأخفش في (الأوسط) أنَّ قول الجمهور في رَكْب إنه من هذا الباب، ثم قال: وما أراه في القياس إلا مطَّردًا، قد قالوا: صائمٌ وصُوَّم، ونائمٌ ونُوَّم، وشاهدٌ وشُهَّد، وزائرٌ وزُوَّر، وإنه يصغَّر على لفظه. ثم قال: وإن صَغَّرت شيئًا من هذا على واحده فهو جائز على قُبحه.

وقال عنه السيرافيُّ[2]: إنه لا يُجيز تصغيره على لفظه، وإنه يُرَدُّ للواحد، ويُجرى مجرى الجموع المكسَّرة. وهذا خلاف ما في (الأوسط)، والذي في (الأوسط) يشهد له السماع.

[٧: ٢١١/أ] وفي (الواضح) للزُّبيديّ[3]: ((فأمّا ما كان من /هذا الجمع على فَعْلٍ نحو رَكْب وسَفْر وطَيْر فإنك تصغِّره على لفظه نحو رُكَيْب وصُحَيْب؛ لأنَّ هذا الجمع غير مطَّرد[4])). قال[3]: ((ومِن النحويين مَن يصغِّر واحده ويَجمع، فيقول صُوَيْحِبون ورُوَيْكِبون، ويجعل هذا الجمع مطَّردًا لكثرة ما جاء منه)) انتهى.

---

(١) ك، ح: العمل.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣) الواضح ص ٢٥٦.

(٤) ت: لأن هذا جمع مطرد.

وردَّ الزَّجّاج[١] على الأخفش بأنَّ حقَّ الجمع أن يكون أثقلَ من الواحد أو مُساويًا له في الثقل[٢]، وهذا أخفُّ أبنية المفرد، فلا يكون جمعًا. انتهى. وهو منقوض بأحمَر وحَمراء، قالوا في الجمع حُمْر وهو مِن أخفِّ أبنية المفرد.

وقولُه **وللفراء في كلِّ ما له واحدٌ موافقٌ في أصل اللفظ** وذلك نحو بُسْر وعِمام وغَمام ونحوها. ومذهبُه ليس بصحيح إذ لو كان جمعَ تكسير حقيقة لَمَا جاز وصفه بالمفرد كما لا يجوز ذلك في سائر الجموع؛ قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٣]، وقال: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٤].

وقولُه **فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع** اللفظُ الذي ينطلق على المفرد والجمع بغير تغييرٍ ظاهر إمّا أن يُثَنَّى أو لا يُثَنَّى؛ فإن لم يُثَنَّ فإنه ليس بجمع، وذلك كالمصدر إذا أُخبر به أو وُصف به أو وَقع حالًا، ونحو جُنُب أيضًا، فإنَّ الأفصح فيهما أن لا يُثَنَّيا ولا يُجمَعا ، فليسا بجمعَين.

وإن ثُنِّيَ فهو جمعٌ عند أكثر الناس، وذلك نحو فُلْك وهِجان[٥] ودِلاص[٦]، فإنها تنطلق على المفرد والجمع بلفظٍ واحد، وهي تُثَنَّى، وتغييرُها مقدَّر، فـ(فُلْكٌ) في حالة الإفراد نظير قُفْل، وفي حالة الجمع نظير رُسْل.

وهِجان في حالة الإفراد نظير لِجام، وفي حالة الجمع نظير كِرام، فقدِّر التغيير في حالة الجمع بتبدُّل[٧] الحركات، ولم يُجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم،

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٦٨.

(٢) في المخطوطات: في القلة.

(٣) الآية ١٠ من سورة فاطر.

(٤) الآية ٢٠ من سورة القمر.

(٥) الهجان من الإبل: البيض الكرام.

(٦) درع دلاص: برّاقة.

(٧) ك، ح: فتبدل.

بخلاف جُنُب، فإنه هكذا لمفرد ومثنًّى ومجموعٍ على الفصيح، وإن كان بعضهم قد ثنَّاه[1]، فيكون إذ ذاك من باب فُلْك، فلَمّا ثُنِّيت دلَّ ذلك على عدم الاشتراك.

وزعم المصنف أنَّ الصحيح أن يُعتقَد في فُلْك وهِجانٍ ونحوهما وإن كانت تُثَنَّى أنها أسماءُ جموعٍ؛ وأنه لا تغييرَ فيها مقدَّرًا، فتكون إذ ذاك من قَبيل المشترك بين المفرد والجمع، ولا يمتنع أن يوضع اللفظ مشتركًا[2] بين المفرد والجمع لأنهما معنيان متغايران بكيفية الإفراد والجمع؛ وإن كنتَ إذا أطلقتَه على الجمع دلَّ[3] على المفرد إذ الجمع[4] ضمُّ مفرداتٍ ينتظمهنَّ لفظ واحد، كما لم يمتنع أن يوضع المشترك بين الكلّ وجزئه نحو إنسان، فإنه موضوع لهذا الشخص، وموضوع لإنسانِ العين، وإن كنتَ إذا أطلقتَه على الإنسان دلَّ بطريق التضمن على إنسان العين؛ فكما لم يمتنع وضعُ مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع، بل هو في هذا أسهل لأنه ليس فيه أكثر من ضمِّ أمثالٍ، بخلاف الإنسان، فإنَّ المباينة فيه أكثر لأنَّ مباينة هذا الجزء لهذا الكلّ أكثر من مباينة المفرد للجمع.

وقال بعض النحويين: الفُلْك اسم مفرد يذكَّر ويؤنَّث[5]، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي﴾[6] على التأنيث /المسموع فيه وهو مفرد، واللام للجنس كقوله [٧: ٢١١/ب]
تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾[7]، ويجعل قوله: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا﴾[8]، ﴿وَهِيَ

---

(١) صحيح مسلم ١: ٢٥٦، ٢٥٧.
(٢) ك، ت: لفظ مشترك.
(٣) ك: فقد دل.
(٤) ت: المفرد والجمع.
(٥) نسب هذا القول في شرح الجمل لابن الضائع [رسالة] باب الجمع ص ٣٧١ لأهل اللغة.
(٦) الآية ١٦٤ من سورة البقرة.
(٧) الآية ٢ من سورة العصر.
(٨) الآية ٤٠ من سورة هود.

﴿تَجۡرِي﴾[1] عائدًا على الفُلْك[2] على سبيل التأنيث، وأمّا ﴿وَجَرَيۡنَ﴾[3] فإنه أعاد على الفُلْك، وهو اسم جنس أُعيد فيه على المعنى كما قالوا[4]: الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البِيضُ. وغير هذا القائل يجعله دليلًا على الجمع، وقوله ﴿قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا﴾، وقوله ﴿وَهِيَ تَجۡرِي﴾ لُحظ فيها معنى السفينة.

* * *

(١) الآية ٤٢ م سورة هود.

(٢) في قوله تعالى قبل: ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ﴾. الآية ٣٨ من سورة هود.

(٣) الآية ٢٢ من سورة يونس. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾.

(٤) تقدم في ١٠: ٨٥.

ص: فصل

تكسيرُ الواحدِ الممتازِ بالتاء محفوظٌ استغناءً بتجريده في الكَثرة؛ وبتصحيحه في القِلّة، وهي من ثلاثة إلى عشرة، وأمثلتُها: أَفْعُل، أَفْعال، أَفعِلة، ومنها فِعْلة، لا من أسماء الجمع، خلافًا لابن السَّرّاج، وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلة، خلافًا للفراء، بل هنَّ وسائر الأمثلة[1] الآتي ذكرُها لجمع الكثرة.

ش: قولُه **محفوظٌ** يريد أنه لا ينقاس، بل يُقتَصَر فيه على مورد السماع، كقولهم في رُطَبَة: أَرْطابٌ. ويعني **بتجريده** أي: من تاء التأنيث كما تقول: بُسْرة وبُسْر، ونَخْلة ونَخْل، وتَمْرة وتَمْر، فهذا كلُّه يدلُّ على الكثرة.

وقولُه **وبتصحيحه في القِلّة** أي: بجمعه بالألف والتاء في القِلَّة، نحو ثَمَرات ونَخَلات؛ لأنَّ جَمْعَيِ الصحة في المذكر والمؤنث وُضِعا لِلقِلَّة ما لم تدخل عليهما الألف واللام الدالة على العموم؛ أو يُضافا إلى ما يدلُّ على الكثرة، قال تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[2]، وقال حسان[3]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالدُّجَى ... وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَما

وَلَدْنا بَني العَنْقاءِ وابْنَيْ مُحَرِّقٍ ... فأَكْرِمْ بِنا خالًا ، وأَكْرِمْ بِنا ابْنَما

فجَمع بين ما الألفُ واللام فيه للاستغراق وهو قوله الجَفَنات، وبين ما أُضيف إلى ما يدلُّ على الكثرة وإن كان قبل الإضافة لا يدلُّ على الكثرة، وهو قوله وأَسْيافنا؛ لأنَّ أَسْيافنا مِن جموع القلة على ما سيبيَّن.

---

(١) ك: وسائر الأمثلة التي ذكرها تجمع للكثرة.

(٢) الآية ١ من سورة المؤمنون.

(٣) تقدم الأول في ١: ٣٠٣. والثاني في ديوانه ١: ٣٥ [دار صادر].

وفي هذا إشكال، وهو أنه ما وُضع جمعًا للقِلَّة إذا دَخلَت عليه الألف واللام أو أضيف إلى عامٍّ عَمَّ؛ وانتظَم جميع الأفراد انتظامًا على طريقة الاستغراق، وهو نسبةُ الحُكم المسند إلى كلِّ فَرْدٍ فَرْد[1] من مدلول ذلك الجمع.

ووجهُ الإشكال هو أنَّ جَمْع القِلَّة أَقصى ما يكون عشرة، فهو موضوع للقِلَّة، والقِلَّةُ من عشرة إلى ثلاثة على الأصحِّ، فهو صالحٌ لجميع الرُّتَب مِن ثلاثة إلى عشرة صَلاحًا واحدًا لا تتميَّز فيه رتبةٌ على رتبة؛ فلا يدلُّ علىَ خصوصيات الرُّتَب، فلا تقول مَثَلًا في[2] (عندي جَفَناتٌ): إنَّ لفظَ جَفَنات وُضع لثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة؛ وكذلك إلى العشرة، بل وُضِعَ جَفَناتٌ صالحًا لجميع هذه الرُّتَب، وإنما يُعَيِّن فَرْدًا فردًا[3] مِن هذه الرُّتَب إرادةُ المتكلم لا دلالة اللفظ، وإذا كان كذلك فدخلتْ[4] عليه الألفُ واللام الاستغراقية[5] كان ينبغي أن يدلَّ على الاستغراق فيما وُضع له جمع القِلّة؛ وهو من ثلاثة إلى عشرة فقط، فلو /قال مَثَلًا (عندي الجَفَناتُ) كان يدلُّ على [٧: ٢١٢/أ] الاستغراق من ثلاثة إلى عشرة فقط؛ أمَّا أن يدلَّ على الاستغراق في كل جَفْنة جَفْنة فلا؛ لأنَّ اللفظ الذي دخلتْ عليه أل الاستغراقية إنما وُضع لجمع القِلّة، لكنَّ هذا عندي من باب النَّقل، أعني أنه نُقل إلى الدلالة على الكثرة، لكنه لم يُنقَل قبل دخول الاستغراقية، إنما نُقل معها، فخَرج بذلك عن أصلِ موضوعه الذي كان له قبل دخول أل؛ وبهذا[6] يزول الإشكال. ويؤيِّد ما ذكرناه أنَّ رَجُلًا مَثَلًا وُضع للدلالة على واحد من الرجال، فإذا قلتَ: جاءني رجلٌ، دَلَّ على أنه جاءك واحدٌ مِن هذا الجنس، فإذا

---

(١) فرد: سقط من ت.

(٢) في: سقط من ح.

(٣) فردًا: سقط من ت.

(٤) ح: ودخلت.

(٥) ح: للاستغراق كانت.

(٦) ح: وبها.

قلتَ: ما جاءني رجلٌ، كان القياس أن ينتفي الحكم عن ذلك الواحد الذي كنتَ أَثْبَتَّه له، ولكن صار بدخول النفي يحتمل أمورًا ثلاثة:

أحدها: انتفاءُ الحكم عن كلِّ فَرْد فَرْد، وهذه طريقةُ العموم، ولم يكن لفظ (رَجُلٌ) في (جاءني رَجُلٌ) يحتمل ذلك، لكن[1] حدثَ هذا الاحتمال مع طَرَيان النفي.

الثاني: انتفاءُ الحكم عن رَجُلٍ بقيد الوحدة، وهذا هو الموضوع له لفظُ[2] رَجُل، فلو تُرِكنا والقياس[3] لم يكن ليدلَّ الانتفاء إلا على هذا المعنى فقط.

الثالث: انتفاءُ الحكم عن الكمال في الرُّجوليّة، فكأنه قال: ما جاءني رجلٌ كاملُ الرُّجوليّة. وهذا أَبْعَدُ الاحتمالات إذْ عُدِلَ عن انتفاء الحُكم عن الذات إلى انتفاء الحكم عنها موصوفةً بالكمال، ولفظةُ رَجُل في الْمُثْبَت لم تُوضَع لهذا المعنى، أعني التقييد بالوصف، بل وُضعتْ لِمُطْلَق المسمَّى بِقَيد الوَحدة فقط.

فإذا أَدخلتَ في هذا النفي (مِنْ) فقلتَ: ما جاءني مِن رَجُلٍ - كان ذلك دليلًا[4] على الاستغراقِ، ونفيِ الحكم عن كل فَردٍ فَرد من الرجال، وهذا المعنى لم يكن قبل ذلك موضوعًا له لفظُ رَجُل؛ ألا ترى أنه في الإثبات لا يدلُّ على أنه جاءك كلُّ فَردٍ فرد[5] من الرجال، فأُلغي[6] والحالة هذه قيدُ الوحدة فقط، وعُلّق الحكم[7] بكل فَرد فرد كما أُلغي في الجمع الذي دخلت عليه أل الاستغراقية؛ وكان موضوعًا للقِلَّة

---

(١) ت: ولكن.

(٢) ح: اسم.

(٣) ح: القياس.

(٤) دليلًا: سقط من ح.

(٥) فرد: سقط من ت.

(٦) ح، ت: فالمعنى.

(٧) ح: الفعل.

قبل أل[١]، وصار بأل يدلُّ على شمول كل واحد[٢]، فهذا كلُّه من باب النقلِ، وإخراجِ اللفظ عن موضوعه الأول، وإلغاءِ قيد الوحدة في رَجُل؛ والقِلَّةِ في الجمع المذكور، وصار تركيبًا آخَر بوجود مِن ودخول أل، ودلالتُه على الاستغراق عندنا حالة حقيقية لا مجازية وإن كان المجاز وقع في جزئها، ولا يتضادَّان لأنَّ الجزء مغاير للكل، والمنسوبُ إليه الاستغراقُ هو المجموع مِن أل وما دَخلت عليه، ومِنْ مِن وما دخلت عليه[٣].

وقولُ المصنف **وأمثلتُها** أي وأمثلةُ القِلَّة **أَفْعُلٌ وأفْعالٌ وأَفْعِلةٌ**، وقد جمعها بعض النحويين في قوله[٤]:

بِأَفْعُـــلٍ ، وبِأَفْعـــالٍ ، وأَفْعِلـــةٍ وفِعْلَـةٍ ، يُعْـرَفُ الأَدنىَ مِـنَ العَـدَدِ

وزاد على هذا البيت بيتًا الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدَّبّاج استدرَكه يَذكر فيه /جمع السلامة وأنه من جموع القِلّة؛ أنشدنيه شيخنا أبو علي الحسين[٥] بن [٧: ٢١٢/ب] عبد العزيز بن أبي الأحوص[٦] فيما قرأته عليه لشيخه أبي الحسن المذكور، وهو:

وسالِمُ الجمعِ أيضًا داخِلٌ معَها في ذلك الحُكمِ ، فاحْفَظْها ولا تَزِدِ

قولُه **ومنها فِعْلة** أي: مِن جموع القِلَّة، وذَكر أنَّ مذهب ابن السَّرّاج[٧] أنَّ فِعْلة اسم جمع لا جمع. وشبهتُه في ذلك - واللهُ أعلم - أنه رأى أَفْعُلًا وأَفعالًا وأَفْعِلةً تطَّرد

---

(١) في المخطوطات: القلة.

(٢) ت: كل واحد واحد.

(٣) ومن من وما دخلت عليه: انفردت به ت.

(٤) المحرر الوجيز ٣: ٢٣٧.

(٥) ح: الحسن ... الأخوص. الحسين: سقط من ت

(٦) [٦٠٣ - ٦٧٩هـ] غرناطي الموطن، بلنسي الأصل، جَيّانيّ المولد. تلميذ أبي علي الشلوبين والدَّبّاج، وشيخ أبي حيان، صنف شرح الجمل. بغية الوعاة ١: ٥٣٥ - ٥٣٦.

(٧) الأصول ٢: ٤٣٢.

جموعًا لأشياءَ سيأتي ذكرها، ولم تَطَّرد فِعْلة في سائر ما سُمعت فيه من الأوزان، بل اقتُصر فيها على السماع، فحَكم لها بحكم اسم الجمع لعدم الاطِّراد.

وهذه شُبهة ضعيفة لأنّا قد أجمَعنا على أنَّ لنا أبنية هي جموع ولم تطَّرد فيما وردتْ فيه؛ فهذه منها، فممّا[1] حُفظ مِن فِعْلة: صِبْيةٌ وخِصْية وفِتْية ووِلْدة وثِيْرة وشِيخة وغِلْمة وغِزْلة وشِجْعة وثِنْية في جمع: صَبِيّ وخَصِيّ وفَتًى ووَلَد وثَوْر وشَيخ وغُلام وغَزال وشُجاع وثَنْي، والثَّنْي هو الثاني في[2] السيادة، وهو أغرب هذه الألفاظ، قال الشاعر[3]:

طويـلُ اليَـدينِ ، رَهطُـه غـيرُ ثِنيـةٍ   أَشَـمُّ كَـريمٌ ، جـارُه لا يُرَهَّـبُ

وثَنْيٌ صفة على وزن فَعْل بسكون العين وفتح الفاء[4]. وسيأتي اطِّراد أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلة بعدُ إن شاء الله تعالى.

وقولُه **وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلة** أي: من أسماء الجموع[5] **خلافًا للفراء** مذهبُ الفراء أنَّ فُعَلًا نحو ظُلَم وغُرَف، وفِعَلًا نحو نِعَم ونِقَم، وفِعَلةً نحو حِسَلة[6] وقِرَدة أسماء جموع. وشبهتُه في ذلك - واللهُ أعلم - أنه رأى في فُعَل وفِعَل أنه يُجمع

---

(١) ح: هذه منها فما. ت: هذه منها فمما

(٢) ك، ت: من.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٧٥ وهو من قصيدة قافية، وآخره: لا يُرَهَّقُ. وهو برواية أبي حيان في شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٦.

(٤) كذا! وفي شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٦: أنَّ أبا علي نصَّ على أنه ثِنًى على وزن فِعَلٍ مثل عِدًا.

(٥) من أسماء الجموع: سقط من ح، وفي موضعه ما نصه: ((أي وليس منها يحتمل أن يعود الضمير على جموع القلة وأن يعود على أسماء الجمع، فيُنظر مذهب الفراء ويحقَّق في ذلك)). قد يكون هذا تعليقًا في حاشية النسخة التي نُقلت منها هذه النسخة أدرجه الناسخ في المتن.

(٦) حسلة: جمع حِسْل، وهو ولد الضبّ.

بعضها بالألف والتاء، فتقول ظُلَمات وغُرَفات وسِدَرات، وقد اتَّفقنا على أنه لا ينقاس جمع الجمع، فرأى أنَّ هذه أسماء جموع لأنها أقرب إلى المفرد من الجمع وأقرب لأن تجمع.

وهذا عندنا ليس بشيء لأنَّ غُرَفات وظُلَمات وسِدَرات ليس عندنا جمعًا لغُرَف وظُلَم وسِدَر؛ إنما هو جمع غُرْفة وظُلْمة وسِدْرة، والفتحة فيها على سبيل التخفيف، كما تجوز الضمة والكسرة على سبيل الإتباع.

وأيضًا فإنَّ ما ذكر من أنه اسم جمع فاسد بالوصف والإخبار إذ لا توصف إلا بجمع؛ ولا يُخبَر عنها إلا إخبار الجمع، تقول: الغُرَف انهَدَمْنَ، والظُّلَمُ انْجَلَيْنَ، والنِّعَمُ أفاضَهُنَّ اللهُ، فأمّا قولُه تعالى: ﴿نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[١]، وقولُه: ﴿غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾[٢]، فإنما هذا من باب الإخبار عن جمع التكسير إخبار الواحدة المؤنثة كما جاء: الرجالُ وأعضادُها والنساءُ وأعجازُها[٣].

ص: وربَّما استُغني بما لإحداهما عمّا للأخرى وضعًا أو استعمالًا اتِّكالًا على قرينة.

ش: مثالُ ما استُغنِيَ وَضْعًا قولُك: رِجْلٌ وأَرْجُل، ورَجُلٌ ورِجال، فرِجْلٌ لم يُجمَع إلا على أَرْجُل، وأَفْعُل من صيغ القِلّة، ورَجُلٌ لم يُجْمَع إلا على رِجال، /ورِجالٌ مِن صيغ الكثرة، وكلٌّ من أَرْجُلٍ ورِجالٍ يُستَعمل للقليل والكثير إذْ لم يوضع إلا هما فقط. [٧: ٢١٣/أ]

ومثالُ ما استُغنِيَ عنه وإن كان مستعمَلًا قولُه تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٤]، وذلك أنَّ القُرْء يُجمَع جمعَ قِلّة على أَقْراء، وجمع كثرة على قُروء، وقد استُعمل في الآية بلفظِ جمعِ الكثرة اتِّكالًا على القرينة، والقرينةُ هنا ذِكر الثلاثة، ففُهم من الثلاثة القِلّة.

---

(١) الآية ٢٠ من سورة لقمان. ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾.
(٢) الآية ٢٠ من سورة الزمر. ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾.
(٣) انظر ما تقدم في ٢: ١٥٠، ٨: ١١٤.
(٤) سورة البقرة: ٢٢٨. ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾. القرء: الطُّهر، والحيض.

ص: وما حُذف في الإفراد من الأُصول رُدَّ في التكسير ما لم يَبْقَ على ثلاثة فيُكسَّر على لفظه؛ ويُغني غالبًا التصحيحُ عن تكسير الخماسيِّ الأُصول، ومُوازِنِ مَفْعُولٍ، والمشدَّدِ العين من الصفات غيرَ ثلاثي، والمزيدِ أَوَّله ميمٌ مضمومة إلا مُفَعَّلًا ومُفْعِلًا يخصُّ المؤنث.

ش: مثالُ ما رُدَّ في التكسير من الأصول المحذوفة في الإفراد قولُهم: شَفَةٌ وشِفاهٌ، وشاة وشِياهٌ، وأَمَة وإمْوانٌ، ويَدٌ وأَيْدٍ، وسَهٌ وأَسْتاهٌ، وحِرٌ وأحْراح.

وقولُه **ما لم يَبق على ثلاثة فيُكسَّر على لفظه** مثالُ ذلك قولُهم: بازٌ وأَبواز، فبازٌ حُذف منه لام الكلمة، وأصلُه البازي، لكنه بقي على ثلاثة، فلذلك قالوا فيه: أَبوازٌ.

ومثالُ إغناء التصحيح فيما ذُكر[١] قولُهم: فَرَزْدَقُونَ ومَضْرُوبون[٢] ومَضْرُوبات وشَرَّابون وشِرِّيبون وحُسّانُون وزُمَّلُونَ[٣] وجُبَّؤُون[٤].

وقولُه **غالبًا** لأنهم يقولون على استكراه: فَرازِدُ وسَفارِجُ، وذلك أنَّ بنية الجمع المتناهي تقف عند الحرف الرابع، فهم يجمعونه بالواو والنون وبالألف والتاء إن وجدوا شروط ذَينك، فإن لم يصحّ ذلك تحيَّلوا فيما يؤدي إلى[٥] معنى الجمع ويُغني عنه، نحو: اشتريتُ كثيرًا من السَّفَرْجَل، وهذا الموضع فيه كثيرٌ من العَضْرَفُوط[٦]، فإن لم يجدوا مَنْدُوحةً واحتاجوا للجمع حَذفوا، ويأتي بيان الحذف إن شاء الله.

---

(١) فيما ذكر: انفردت به ح.

(٢) ح: ((قولهم سَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات ومضروبون)). وسقط منها: وزملون وجُبَّؤون.

(٣) رجل زُمَّل: ضعيف.

(٤) الجُبَّأ: الجبان.

(٥) إلى: سقط من ت.

(٦) العضرفوط: ذكر العَظاء. والعظاءة: دويبّة على خلقة سامّ أبرص.

وقالوا مَشائم ومَشائيم، قال الشاعر[1]:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عَشيرةً ....

ومَشائيمُ جمعُ مَشؤوم، والغالبُ عليه الجمع بالواو والنون، ولا يكسَّر، غير أنه قد سُمع مَشؤومٌ ومَشائيمُ كما ذكرنا، ومَكسورٌ ومَكاسيرُ، ومَلْعُون ومَلاعينُ، ومَسْلوخٌ ومَساليخُ، وقالوا في جَبّارٍ: جَبابِرة، وفي دَجّالٍ: دَجاجِلة.

وقولُه **غيرَ ثلاثيّ** ثبَت هذا القيد في نسخةٍ مقروءة على المصنف وعليها خطُّه. واحترَز بذلك من نحو مُرٍّ، فإنه شُدِّدَ عينُه من الصفات ولم يَمتَنع[2] من جمع التكسير، قالوا: مُرٌّ وأَمْرار. ولا يحتاج إلى قوله **غيرَ ثلاثيّ** لأنه لا يُطلق عليه أنه مشدَّد العين، بل هذا من مضعَّف العين واللام، فاستثناؤه ليس بصحيح[3] إلا أن يكون استثناءً منقطعًا.

وقولُه **والمزيدِ أوَّلَه ميمٌ مضمومةٌ** مثالُ ذلك: مُكْرِمٌ ومُنْطَلِقٌ ومُقْتَدِرٌ ومُسْتَخْرِجٌ، فتقول: مُكْرِمُونَ ومُنْطَلِقُونَ ومُقْتَدِرُونَ ومُسْتَخْرِجُون، وكذلك اسمُ المفعول، وفي المؤنث:[4] مُكْرِمات ومُنْطَلِقات، ونحوها، وكذلك اسم المفعول[5].

واحترزَ بقوله **مضمومةٌ** من الصفة التي يكون أولَها ميمٌ مكسورة نحو مِطْعِين ومِطْعام، فإنَّ هذا النوع امتَنع فيه /جمعُ التسليم، وكُسِّر تكسير الأسماء، قالوا مَطاعين، **[٧: ٢١٣/ب]** قال الشاعر[6]:

---

(١) عجز البيت: ولا ناعبٍ إلا بِبَينٍ غُرابُها. وقد تقدم في ٤: ٣١٥، ٧: ١٦، ٨: ٣٠٨.

(٢) ح، ت: ولم يمنع.

(٣) ت: فاستثناؤه غير صحيح.

(٤) وفي المؤنث مكرمات ومنطلقات ونحوها: سقط من ك.

(٥) وكذلك اسم المفعول: انفردت به ت.

(٦) أوس بن حجر. الديوان ص ٥٢ والتكملة ص ١٩٢. القرس: أكثف الصقيع وأبرده.

مَطاعينُ في الهيجا مَطاعيمُ في القِرَى   إذا ابْيَضَّ آفاقُ السماءِ مِنَ القَرْسِ

وقولُه **إلا مُفَعَّلًا ومُفعِلًا يخصُّ المؤنث** تَتَبَّعتُ هذا الشكل مما هو ميم وفاء وعين ولام في الأوزان التي تختصُّ بالمؤنَّث فوجدتُه على وزن مُفَعِّل، وعلى وزن مُفْعِل، وعلى وزن مِفْعَل، وعلى وزن مُفْعَل، وعلى وزن مَفْعَل.

فمثالُ ما جاء على وزن مُفَعِّلٍ قولُهم: امرأةٌ مُكَعِّبٌ أي: كَعاب[(١)]، وامرأة مُعَجِّزٌ أي: هَرِمة، ومُثَيِّبٌ: ثَيِّب، ومُسَلِّبٌ: تلبس ثياب الحداد، ومُسَلِّبة بالتاء أكثرُ في ألفاظ ليست بكثيرة[(٢)].

ومثالُ ما جاء على وزن مُفْعِلٍ: امرأةٌ مُطْفِلٌ ومُرْضِع، وكذلك غَزالة مُغْزِلٌ ومُشْدِن[(٣)] في ألفاظ كثيرة.

ومثالُ ما جاء على وزن مِفْعَلٍ: امرأةٌ مِلَدٌّ: مُلازمة للخصومة، وناقة مِبْعَث: سريعة، ومِلْوَح: ضامرة، وقوسٌ مِطْحَر: يُرمى سهمُها صُعُدًا فلا يصيب الرَّمِيَّة[(٤)].

ومثالُ ما جاء على وزن مُفْعَلٍ: خادمٌ مُتْبَعٌ: معها ولدها يتبعها، ونخلة مُوقَر[(٥)].

ومثالُ ما جاء على مَفْعَلٍ: أرضٌ مَجْهَلٌ.

فهذه تُجمَع جمعَ التكسير، ولا يُغني عنه جمع التصحيح، وهو مما أوَّلُه ميمٌ ويختصُّ به المؤنث. وإنما كان كذلك لأنه لا يُصَحَّح فيُجمع بالألف والتاء من صفات

---

(١) الكعاب: الجارية التي كَعَبَ ثدياها.

(٢) ت: في ألفاظ النسب كثيرة.

(٣) مغزل: معها غزال. ومشدن: يتبعها شادِن، والشادن من أولاد الظباء: الذي قد قوي وطلع قرناه.

(٤) الرميّة: الصيد الذي ترميه.

(٥) نخلة موقر: كثيرة الحمل.

المؤنث إلا ما كان تأنيثه بالتاء نحو مُكْرِمة وضارِبة، ولذلك كان خَوْداتٌ[١] وثَيِّبات شاذًّا، ومُفْعِل وأخواته[٢] ليس مما أُنِّث بالتاء، فلا يُجمع جمع صحّة بالألف والتاء.

ص: واستُغني بمذكَّر التصحيح في بعض الثلاثيِّ صفةً لمذكَّر عاقل، وبمؤنَّثِه فيما لم يُكَسَّر من اسمِ ما لا يَعقل مذكَّرًا، وقد يُفْعَل ذلك به ثابتًا تكسيرُه، ويَكثُر في صفاته مطلقًا، وليس بمطَّرِدٍ في اسمه الخماسيِّ فصاعدًا، ما لم يكن مصدرًا ذا همزة وصل، خلافًا للفراء.

ش: قولُه **في بعض الثلاثيّ** يعني أنه ليس كل الثلاثي صفةً لمذكر عاقل يُستَغنى بجمع السلامة فيه عن جمع التكسير؛ ألا ترى أنَّ مُرًّا يُجمَع الجمعين، فيقال: أَمْرارٌ ومُرُّون، وإنما جاء ذلك في بعضها، قالوا: حُلْوُونَ[٣] وجُدُّون[٤] ونَدُسُونَ[٥]، فهذه لم تُجمَع جمعَ تكسير، وجُمعت جمع سلامة، واستَغنَوا به فيها عن جمع التكسير.

وقولُه **وبمؤنثه** أي: وبمؤنثِ جمعِ التصحيح **فيما لم يُكَسَّر** احترازٌ مما كُسِّر، ومثالُ ذلك: حَمّاماتٌ وسِجِلّاتٌ وإصْطَبْلاتٌ وسُرادِقات. وشَمِلَ قولُه **فيما لم يُكَسَّر** ما كان خماسيًّا أو غيره كما مثَّلناه.

وقولُه **وقد يُفْعَلُ ذلك به** أي: يُجمع بالألف والتاء **ثابتًا تكسيره** مثالُ ذلك: بُوَانٌ[٦]، جمعوه بالألف والتاء وإن كانوا قد كسَّروه فقالوا: بُوْنٌ، ولَمّا كان مثلُ هذا لا يَطَّرد لحَّنوا أبا الطيِّب في قوله[٧]:

---

(١) الخود: المرأة الناعمة الجسد.

(٢) ك، ت: وأخواه. ح: ومُطْفِل وبابه.

(٣) ت: خلوون. الحلو من الرجال: الذي يُستَخَفُّ ويُستَحلَى.

(٤) رجل جُدّ: عظيم الجَدّ.

(٥) ك: وورسون. ح: وبرسون. ت: ويدينون. رجل نَدُس: عالم بالأخبار.

(٦) البوان: من أعمدة الخباء.

(٧) تقدم البيت في ٢: ١٠٠.

إذا كان بعضُ الناسِ سَيفًا لِدَولةٍ ففي الناس بُوقاتٌ لها وطُبولُ

جَمع بُوقًا على بُوقات وقد كَسَّروه، فكان ذلك لَحنًا منه.

[٧: ٢١٤/أ] وقولُه **ويَكثُر في صفاته /مطلقًا** أي: ويَكثُر الجمع بالألف والتاء **في صفاته** أي: في صفاتِ ما لا يَعقل **مُطلَقًا** أي: ثابتًا تكسيرُه أو غيرَ ثابت تكسيره، مثالُ ذلك: جبالٌ شامخاتٌ، وسُرادِقاتٌ طَويلاتٌ، وخُيولٌ سابقاتٌ.

وقولُه **ما لم يكن مصدرًا ذا همزة وصل** يعني فإنه مطَّرد نحو اسْتِخراج واسْتِخراجات، وانْطِلاق وانْطِلاقات، واقْتِدار واقْتِدارات.

وهذا عندي ليس كما ذَكر، أعني أنه ليس جمعًا لمطلق المصدر، بل هو جمعٌ لِما أُنِّث منه بالتاء؛ لأنه يجوز قياسًا مُتْلَئِبًّا أن يؤنَّث كل مصدر زائد على ثلاثة أحرف لم يُبْنَ على التاء[١] كمُضارَبة وتَجرِبة وتَعْدية بالتاء في آخره؛ فيقال: اسْتِخراجةٌ وانْطِلاقة، كلٌّ ذلك دلالة على المرّة الواحدة، فاسْتِخراجات جمعٌ لاسْتِخراجة لا لاسْتِخراج الدالّ على الجنس الصالح للقلّة والكثرة؛ وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى هذا القيد، وهو قولُه **ما لم يكن مصدرًا**؛ لأنه إذا كان جمعًا لِما فيه هاء التأنيث فليس جمعًا لمذكَّر خماسيّ فصاعدًا، بل هو جمعٌ لمؤنَّث بالهاء.

وقولُه **ذا همزة وصل** ثبَت هذا في بعض النسخ المقروءة على الشيخ، وهو قيدٌ صحيح لأنه إذا لم يكن ذا همزةٍ وصلٍ فلا يَطَّرد فيه جمعه بالألف والتاء، وذلك نحو مُدَحْرَج المراد به المصدر، ومُقاتَلٍ المراد به أيضًا المصدر، فإنَّ كلًّا منهما يَصدق عليه أنه اسمٌ خماسيٌّ وهو مصدر، ومع ذلك لا يُجمَع[٢] بالألف والتاء.

---

(١) أثبت هنا في ح: احترازًا من. وفي ك: احتراز من. وبعده في النسختين: مضاربة. وهذه العبارة ضمن سطر ساقط من ت. والتصويب من نص أبي حيان في تمهيد القواعد ٩: ٤٧٦٠.

(٢) لا يجمع: سقط من ك.

وقولُه **خِلافًا للفَرّاء** ذهبَ الفراءُ إلى أنَّ ما لا يَعقل من الاسم المذكَّر الممتنع من التكسير الخماسيِّ فصاعدًا الذي ليس بمصدر يجوز جمعه بالألف والتاء قياسًا مطَّردًا فيه ذلك؛ وقد ذكر ذلك بعض أصحابنا وأنه منقاسٌ إذ عدَّه في الأقسام التي تُجمع بالألف والتاء، ثم ذَكر أنَّ ما سواه يُقتَصَر فيه على مَورِدِ السماع.

وقد شذَّ مِن ذلك قولُهم: رَمَضاناتٌ وشَوّالاتٌ وإن كانت العرب قد كَسَّرَتْهما، قالوا: أَرْمِضةٌ وشَواويلُ.

* * *

ص: فصل

أَفْعُلٌ لاسمٍ على فَعْلٍ صحيح العين، أو مؤنثٍ بلا علامة رباعيٍّ بمدّة ثالثة.

ش: أخذ المصنف يتكلم في جمع التكسير بِمَقيسه وشاذّه، فبدأ بجمع القِلّة[1] لأنها في الترتيب أسبَق، وبدأ مِن جمع القِلّة بأَفْعُلٍ لأنه أقلُّ زوائدَ إذ ليست فيه زيادة[2] غير الهمزة، وأَفْعالٌ فيه زيادتان الهمزة والألف، وأَفْعِلة فيه زيادتان الهمزة والتاء. وأمّا فِعْلة فإنَّ فيه زيادة واحدة وهي التاء، لكنه لَمّا لم يكن مطَّرِدًا في شيء بل كان مقصورًا على السَّماع أَخَّره؛ وقد مَرَّ ما كان مَقيسًا فيما يذكره، فذكَر أنَّ أَفْعُلًا يَطَّرد في شيئين:

أحدهما في فَعْلٍ صحيح العين اسمًا: وذلك نحو كَلْبٍ وأَكْلُب، وفَلْس وأَفْلُس، [٧: ٢١٤/ب] ونَفْس وأَنْفُس، وكأْس وأَكْؤس، ومأْق[3] وأَمْؤق[4]، وصَكٍّ وأَصُكّ، ودَلْوٍ /وأَدْلٍ، وثَدْيٍ وأَثْدٍ، سواء في ذلك المضعف والمعتلّ اللام، فمتى وجدتَ فَعْلًا بسكون العين اسمًا فاجْمَعه في القِلّة على أَفْعُلٍ وإن لم تسمع ذلك إلا إن سمعتَه جُمع على أَفْعالٍ فتتبع العرب.

وقد تَستغني العرب بأَفْعالٍ عن أَفْعُلٍ، وقد تَستعمِلُهما معًا، فإن كان معتلَّ العين نحو ثَوْبٍ وسَيْفٍ فإنه لا يأتي فيه أَفْعُلٌ إلا شاذًّا، وسيُذكر. وكذلك[5] إن كان فَعْلٌ الصحيح العين صفةً نحو كَهْلٍ وضَخْمٍ، وسيذكر.

---

(١) ت: التكسير.

(٢) ح: زائدة.

(٣) المأق: طرف العين الذي يلي الأنف.

(٤) ح: وساق وأسوق.

(٥) وكذلك ... وسيذكر: سقط من ت.

والثاني مما اطَّرد فيه أَفْعُل: أن يكون **مؤنثًا**، احتراز من المذكر نحو طِحال ومَكان وجَنين.

وقولُه **بلا علامة** احتراز من نحو رِسالة وسَفاهة وصَحيفة وعُجالة وجُزارة[١].

وقولُه **رباعيّ** احتراز من غير الرباعيّ نحو دَعْد.

وقولُه **بمدّة ثالثة** احترازٌ من نحو خِنْصِرٍ وضِفْدَع، فإنه اسم مؤنث بلا علامة رباعيٌّ لكن ليس ثالثه مَدّة، فلا يُمكن فيه هذا الجمع.

ومثالُ ما اطَّرد فيه ذلك: عَنَاقٌ[٢] وشِمال وذِراع[٣] وكُراع[٤] ويَمين، فتقول في جمعها: أَعْنُقٌ وأَشْمُلٌ وأَذْرُعٌ وأَكْرُعٌ وأَيْمُنٌ.

ص: ويُحفَظ في فِعْلٍ مطلقًا، وفي فَعَلٍ وفُعْلٍ وفَعُلٍ وفُعُلٍ وفِعَلٍ[٥] وفَعَلةٍ وفِعْلةٍ[٦] أسماء.

ش: قولُه **يُحفَظ** أي أَفْعُلٌ. وقولُه **في فِعْلٍ مطلقًا** سواء كان مذكَّرًا[٧] نحو جِرْو وذئب، أو مؤنثًا نحو رِجْل وضِرْس، اسمًا نحو ما مثَّلْنا، أو صفة نحو جِلْف، فتقول في الاسم: أَجْرٍ وأَذْؤب وأَرْجُل وأَضْرُس، قال الشاعر[٨]:

---

(١) جزارة البعير: قوائمه ورأسه يأخذها الجزار عن أجرته. ك: وجرازة.

(٢) العناق: الأنثى من أولاد المعز.

(٣) وذراع: سقط من ك.

(٤) الكراع من الإنسان: ما دون الرُّكبة إلى الكعب. ومن الدوابّ: ما دون الكعب.

(٥) وفعل: سقط من ح.

(٦) ك: وفي فعلة. ت: وفي فعلة اسمًا.

(٧) ك، ت: سواء كان اسمًا نحو جِرو وذئب ورِجْل وضِرْس، أو صفة نحو جِلْف.

(٨) صدر البيت: فإذا أَضِمْتَ بهم ضَغَمْتَ بغيرهم. ونسب للمرار في كتاب الأفعال للسرقسطي (أدر) ١: ١١٣. والشطر بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٠٨، ٦١٩ والخصائص ٢: ٢٢٣، ٣: ٢٠٩. أَضِمْت به: علقت. وضَغَمت: عضضت.

.... وقَرَعْـتَ نابَـكَ قَرْعـةً بالأَضْـرُسِ

وفي الصفة أَجْلُف.

وقولُه **وفي فَعَلٍ** مثالُه جَبَلٌ وعَصًا ودارٌ ورَسَنٌ وزَمَنٌ ونارٌ، تقول فيها أَجْبُل، قال الشاعر(١):

إني لَأَكْني بأَجبالٍ عَنَ اجْبُلِها وباسمِ أَوْديةٍ عَنِ اسمِ واديها

وأَعْصٍ وأَدْوُر وأَرْسُن وأَزْمُن وأَنْوُر، قال ابن أبي ربيعة(٢):

ولَمّا وَفَدتُ النارَ منها ، وأُطْفِئَتْ مَصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاءِ وأَنْوُرُ

وقولُه **وفُعْلٍ** مثالُه قُفْلٌ وأَقْفُلٌ، ورُكْنٌ وأَرْكُنٌ، قال الشاعر(٣):

وزَحْمُ رُكْنَيكَ شَديدَ الأَرْكُنِ

وقولُه(٤) **وفُعُلٍ** مثالُه فُرُطٌ(٥) وأَفْرُط.

وقولُه **وفَعُلٍ** مثالُه ضَبُع وأَضْبُع.

وقولُه **وفِعَلٍ** مثالُه ضِلَع وأَضْلُع.

وقولُه **وفَعَلةٍ** مثالُه أَكَمة وآكُم، أصلُه أَأْكُم، فأُبدلت الهمزة الثانية ألفًا.

وقولُه **وفِعْلةٍ** مثالُه شِدَّة وأَشُدّ ونِعْمة وأَنْعُم.

وقولُه **أسماءً** قيدٌ في هذه الْمُثُل السبعة.

---

(١) المقتضب ٢: ٢٠٠ والكامل ١: ٨٤. والبيت أول أربعة أبيات لأعرابي في الأغاني ٥: ٢١٧.

(٢) ديوانه ص ٨٨ والمقتضب ٢: ٢٠٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٨٠٤. والرواية المشهورة للصدر هي: فلمّا فقدتُ الصوتَ منهم وأُطفِئت.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٤ والكتاب ٣: ٥٧٧ - ٥٧٨.

(٤) وقوله ... وأضبع: سقط من ح.

(٥) الفرط: المتروك المضيَّع.

ص: وفي نحو عَبْدٍ وسَيْفٍ وثَوْبٍ وطِحالٍ وعَنانٍ ومَكانٍ وجَنين[١].

ش: تقول عَبْد وأَعْبُد، ذَكر هنا أنَّ مثل عَبْد وأَعْبُد يُحفظ، وذَكر في بعض تصانيفه[٢] أنَّ الصفة إذا كانت على وزن فَعْلٍ فلا تُجمع على أَفْعُلٍ إلا إن كانت قد /استُعمِلَت استِعمال الأسماء فتُجمع؛ ومَثَّلَ ذلك بِعَبْدٍ وأَعْبُدٍ، فأَفهَم كلامُه هذا أنَّ جَمْع مثل عَبْدٍ من الصفات التي استُعملتِ استعمال الأسماء مَقيس. **[٧: ٢١٥/أ]**

وقالت العرب: سَيْفٌ وأَسْيُفٌ، وثَوْبٌ وأَثْوُبٌ، وقَوْسٌ وأَقْوُسٌ، وعَيْنٌ وأَعْيُنٌ، قال الشاعر[٣]:

كــأنَّهُمْ أَسْــيُفٌ بِــيضٌ يمانِيَــةٌ عُضْبٌ مَضارِبُها ، بُلْقٌ ، بها الأُثُـرُ

وقال آخر[٤]:

لِكُلِّ حالٍ قد لَبِسْتُ أَثْوُبا

وقال تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾[٥].

وإنما تَنَكَّبَتِ العربُ أَفْعُلًا في فَعْلٍ الاسم المعتلِّ العين لِثِقَل الضمّة في حرف العلّة؛ ألا ترى حذْفهم لها في نحو يَرمي ويَغزو استثقالًا، هذا مع عدم لزومها لأنَّ حرف العلّة ينفتح بالناصب، وينحذف بالجازم، فليست الضمة لازمة لها، بخلاف أَعْيُنٍ وأَثْوُب، فإنَّ الضمة لازمة في الجمع، فاستُثقلتْ، واستُثقِل البناء الذي هي فيه، وعَدلوا إلى بناءٍ أَخَفَّ عليهم من هذا البناء، وهو أَفْعالٌ، وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٢٦٩: وأَنبوب. ت: وطحال وعتاد وجنين.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨١٦.

(٣) العين ٨: ٢٣٨ وتهذيب اللغة ١٥: ١٢١. ونسب في الغرة ٢: ق ١٦٢/أ للعقيلي. الأعضب: المتكسر. والبَلَق: سواد وبياض في اللون.

(٤) هو معروف بن عبد الرحمن أو حُميد بن ثور. الكتاب ٣: ٣٢٣ وديوان حميد ص ٦١ والمسائل الشيرازيات ١: ٣٢٣ وفيه تخريجه.

(٥) الآية ١٤ من سورة القمر.

وقالوا: طِحالٌ وأَطْحُلٌ، وكذلك جمعوا شِهابًا على أَشْهُبٍ، وقالوا: عَتادٌ وأَعْتُدٌ، وجَناحٌ وأَجْنُحٌ، ومَكانٌ وأَمْكُنٌ. كان قياس هذا أن لا يُجمع هذا الجمع ولا جمعَ أَمْكِنة؛ لأنَّ وزنه مَفْعَلٌ إذ أصلُه مَكْوَنٌ مِن الكَون؛ لأنه الموضع الذي يكون فيه الكائن، ولَزِمَتِ الميم فصارت كالأصل، حتى قالوا في جمعه: أَمْكِنةٌ كما جاء جمع فَعَالٍ نحو زَمان وأَزْمِنة، فكأنه فَعَال، كذا قال الخليل[١].

ونحوٌ منه: مَسِيلُ الماء، وهو مَفْعِلٌ من السَّيل، ولَزِمَت [الميم][٢] حتى تَوَهَّموه فَعِيلًا، فجَمَعوه على مُسُلٍ مثل قَضِيب وقُضُب، ولو جمعوا مَكانًا على الأصل لقالوا: مَكَاوِن.

ويحتمل عندي أن تكون الميم أصليّة في مَكان، ويكون وزنه فَعَالًا، ويكون جمعه على أفعلةٍ جمعًا مقيسًا، وذلك بأن يُجعل اشتقاقه من الْمَكانة التي هي مصدر مكُن الرجل فهو مَكين أي تَمَكَّن، ولَمّا كان الموضع محلًّا للتمكُّن عليه والتثبّت فيه سُمّي مكانًا، وهذا أَولى مِن ادِّعاء الزيادة في الميم؛ لأنه إذا أَمكَنتِ الأصالة لم يُعدَل إلى الزيادة، وقد أَمكَن ذلك على ما بَيَّنّاه.

وقال أبو علي[٣] في أمكُن: ((هو[٤] شاذٌّ لأنَّ هذا البناء لا يُجمَع في المذكَّر على أَفْعُلٍ في الأمر الشائع)). و(س) يرى[٥] أنه جمعُ ما لم يُنطَق به، كأنه جمعُ مَكُن.

ف(طِحال) ينبغي أن يكون من هذا، وكأنه جمعُ طَحْل. وأمّا[٦] جَنين فقالوا فيه: أَجْنُن، وقياسُه أَجِنَّة وسيأتي ذلك.

---

(١) العين ٥: ٥١٠.

(٢) الميم: من تمهيد القواعد ٩: ٤٧٦٥.

(٣) التكملة ص ١٧٤.

(٤) ت: فهو. وفي التكملة: وهذا.

(٥) الكتاب ٣: ٦١٧.

(٦) وأما جنين ... وقياسه أجنة وسيأتي: وردت في ك، ت على النحو الآتي: وجنين جمع جنن.

وقال أبو العباس: أَمْكُنٌ على حذف الزيادة، وله نظائر، وهذا كتصغير الترخيم. ولا يقدّر أبو العباس اسمًا آخر جاء هذا تكسيرًا له إلا أنَّ تصغير الترخيم قياس، فلو جُمِعَ جَمْعَ تَرخيمٍ لكان قياسًا مثله، فلَمّا شَذَّ وقَلَّ كان الأَولى أن يُلحق بما هو مثله في الشذوذ والقلّة.

وأمّا جَنينٌ فقالوا فيه: أَجُنٌ، وجاء مفكوكًا في الشعر، قال رؤبة[1]:

إذا رَمَى مَجْهُولَهُ بالأَجْنُنِ

وقياسُه أَجِنّة، وسيأتي ذلك.

/وجاء أيضًا أَفْعُلٌ في فَعُولٍ، قالوا: رَسُولٌ وأَرْسُلٌ، قال الشاعر[2]: [٧: ٢١٥/ب]

لو كان في قلبي كقدْر قُلامةٍ حُبًّا لغيرِكِ قد أتاها أَرْسُلي

ص: وليس التأنيثُ مُصَحِّحًا لاطِّراده في فَعَلٍ، خلافًا ليونس، ولا في فِعْلٍ ولا في فِعَلٍ، وما بينهما، خلافًا للفراء.

ش: تقدَّم[3] لنا أنَّ أَفْعُلًا يُحفظ ولا يطّرد في فَعَلٍ مطلقًا سواءٌ كان مذكرًا أم مؤنثًا. وزعم يونس[4] أنَّ ذلك يطَّرد فيه إذا كان مؤنثًا، وأنَّ التأنيث مُصَحِّحٌ لاطّراده، فينقاس عنده أن يُجمع فَعَلٌ على أَفْعُلٍ إذا كان مؤنثًا نحو قَدَمٍ[5]، فيجيز[6] فيه: أَقْدُمٌ. وهذا عندنا محفوظ لا ينقاس.

---

(١) الديوان ص ١٦٢ وفيه: إذا رمتْ مجهولَه بالأَجْبُنِ.

(٢) تقدم البيت في ١١: ٢٦٤ وآخره ثَمَّ: ما أتتكِ رسائلي. والبيت بلا نسبة في التنبيه ص ١٨٨، وانظر تعليقنا عليه في حاشية ص ١٨٧.

(٣) تقدم في ص ٢٣٩.

(٤) الكتاب ٣: ٥٩١ والسيرافي ١٤: ١٧٥.

(٥) قدم فيجيز فيه أقدُمٌ: أثبت بدلًا منه في ح: دار وساق فتقول أدور وأسوق.

(٦) ت: فيجوز.

وقولُه **خلافًا للفراء** وزعمَ الفراء أيضًا أنَّ التأنيث يُصَحِّح الاطّراد في فِعْلٍ وفِعَلٍ وما بينهما من الأوزان، وهي فُعْلٌ وفَعُلٌ وفُعُلٌ وفَعَلٌ[1]، مثالُ ذلك[2] قِدْرٌ وقَدَمٌ وغُولٌ وعَجُزٌ وعُنُقٌ وقَتَبٌ، فجمعُ[3] هذه على أفعُل عنده مطَّرد، ولا يطَّرد عند الجمهور. قال ابن دريد[4]: ((إذا قلتَ عُنْقٌ فسَكَّنتَ الثاني ذَكَّرْتَ، وإذا ثَقَّلْتَ الثاني أَنَّثْتَه. ولا أدري ما عِلَّته في ذلك إلا أن يكون سماعًا)).

ص: أَفْعالٌ لاسمٍ ثلاثيٍّ لم يَطَّرد فيه أَفْعُلٌ.

ش: تقدَّم الذي يَطَّرد جمعه على أَفْعُلٍ من الثلاثي الاسم الصحيح العين، فما سواه من الثلاثيّ الاسم يَطَّرد جمعه على أَفْعالٍ، فانْدَرَج في ذلك ما كان على فَعْلٍ وكان معتلَّ العين نحو بَيْتٍ وأَبْيات، وسَيْفٍ وأَسْياف، وزَيْدٍ وأزياد، وذَيْلٍ وأَذْيال، وحَوْضٍ وأَحْواض، وطَوْدٍ وأَطْواد، وفَوْجٍ وأَفْواج[5]، وثَوْبٍ وأَثْواب.

وانْدَرَجَ فيه ما كان على غير وزن فَعْلٍ من الاسم الثلاثيّ نحو: حِزْبٍ وأَحْزاب، وصُلْبٍ وأَصْلاب، وجَمَلٍ وأَجْمال، ووَعِلٍ وأَوْعال، وعَضُدٍ وأَعْضاد، وعُنُقٍ وأَعْناق، وضِلَعٍ وأَضْلاع، ورُطَبٍ وأَرْطاب[6]، وإبِلٍ وآبال. ثم ذَكَر بعدُ ما قَلَّ فيه ونَدَرَ ولَزِمَ وغَلَبَ من هذا الثلاثيِّ.

ص: وقَلَّ في فَعَلٍ معتلّ العين، ونَدَرَ في فُعَلٍ، ولَزِمَ في فِعِلٍ، وغَلَبَ في نحو: مُدْيٍ ولَبَبٍ ونَمِرٍ وعِنَبٍ وعَضُدٍ وطُنُبٍ وفَلُوٍّ وعَدُوٍّ.

---

(١) ت: فِعَل وفُعْل وفُعُل وفعّل.

(٢) ح: مثال ذلك رجل ودار وضبع وعنق وضلع.

(٣) فجمع ... ولا يطرد عند الجمهور: موضعه في ك، ت بعد قوله الآتي: إلا أن يكون سماعًا.

(٤) المخصص ١٧: ١٢.

(٥) ت: وفرح وأفراح.

(٦) ورطب وأرطاب: انفردت به ح.

ش: فَعَلٌ المعتلّ العين نحو مالٍ وخالٍ وحالٍ يَقِلُّ فيه أَفْعالٌ نحو أَمْوال وأَخْوال[1] وأَحْوال.

ونُدورُ[2] فُعَلٍ نحو رُطَبٍ وأَرْطاب، ورُبَعٍ وأرباع، وسيأتي قياسُ جمع فُعَلٍ.

ولزومُه - أي لزوم أَفْعال - في فِعِلٍ نحو إِبِلٍ وآبال، وإِطِلٍ عند مَنْ أَثبتَه[3] وآطال.

وغَلَبتُه في نحو مُدْيٍ[4] تقول: أَمْداء، وفي طُبْيٍ[5]: أَطْباء، وفي نحو لَبَبٍ[6]تقول: أَلْباب، وطَلَل وأَطْلال.

وفي نَمِرٍ تقول: أَنْمار، وكَبِد وأَكْباد، وفَخِذ وأَفْخاذ.

وفي عَضُدٍ تقول: أَعْضادٌ.

وفي عِنَبٍ تقول: أَعْناب، وقِمَع[7] وأَقْماع.

وفي طُنُبٍ[8] تقول: أَطْنابٌ، وعُنُق وأَعْناق.

وفي فَلُوٍّ[9] وعَدُوٍّ تقول: أَفْلاءٌ وأَعْداءٌ. ولا يتجاوز فَعُولٌ المعتلُّ اللام /أَفْعالًا **[٧: ٢١٦/أ]** إلا ما حُكي شاذًّا فيه و[هو][10] فَعَال وفُعُول قالوا: فَلاءٌ وفِلِيٌّ.

---

(١) وأخوال: سقط من ك.

(٢) ح، ت: وندر.

(٣) الغريب المصنف ١: ٤٢.

(٤) المدي: مكيال.

(٥) الطبي: ضرع الفرس وغيرها من الحافر والسباع.

(٦) اللبب: الصدر.

(٧) القمع: ما يُصبّ فيه الدهن وغيره.

(٨) الطنب: حبل الخباء.

(٩) الفلو: ولد الفرس إذا بلغ سنة.

(١٠) هو: من تمهيد القواعد ٩: ٤٧٦٧.

[٨: ١/ب] **/ص: ويُحفَظ في فَعْلٍ صحيح العين، وليس مَقيسًا فيما فاؤه همزة أو واو، خلافًا للفراء.**

ش: نَبَّهَ أنَّ ما ينقاس فيه أَفْعُلٌ قد يَشترك فيه أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ كما اشترَكَ ما يَنقاس فيه أَفْعالٌ بينه وبين أَفْعُلٌ[١]، فكما قالوا: سَيْفٌ وأَسْيُفٌ، وقياسُه أَفْعالٌ، كذلك قالوا: فَرْخٌ وأَفْراخٌ، وقياسُه أَفْعُلٌ، ومما حُفظ من ذلك: فَرْخٌ وأَفْراخٌ، وزَنْدٌ وأَزْنادٌ، ورَأْلٌ[٢] وأَرْآلٌ، وشَفْرٌ وأَشْفارٌ، وجَدٌّ وأَجْدادٌ، وفَرْدٌ وأَفْرادٌ، ورَأْدٌ وأَرْآدٌ - وهو أصل اللَّحْيَين[٣] - وأَلْفٌ وآلافٌ، وبَرْدٌ وأَبْرادٌ، وقالوا: وَفْزٌ ووُفْزٌ وأَوْفازٌ[٤]، فينبغي أن يُحمل على إحدى اللغتين، ووَفَازٌ يَصلُح لهما، وكَأْسٌ وأَكْواسٌ، وأَنْفٌ وآنافٌ، وثَلْجٌ وأَثْلاجٌ، وحَمْلٌ وأَحْمالٌ، وجَهْل وأَجْهال، قال الشاعر[٥]:

ولا تَزْدَهي الأَجْهالُ حِلْمي ولا أُرى سَؤُولًا بِأَعْقابِ الأَقاويلِ أُنْمِلُ

ومما جُمع على أَفْعال أيضًا أَهْل وحَبْر وحَلْق وحَفْص[٦] وخَبْت[٧] وذَحْل ودَخْل[٨] ورَفْغ وسَحْلٌ وشَخْص وضَحْل[٩] وغَرْس ومَحْل ووَغْم[١٠] ووَعْب[١١] وعَمٌّ

---

(١) ك: نبّه أن ما ينقاس فيه أفعال بينه وبين أفعل.

(٢) الرأل: فرخ النعام. والشَّفْر: لغة في الشُّفْر، وهو أصل منبت الشعر في الجَفن.

(٣) اللَّحْي: منبت اللحية من الإنسان وغيره.

(٤) مكان وفزٌ: مرتفع.

(٥) الشنفرى. ذيل الأمالي ص ٢٠٦ وإعراب لاميته ص ١٢٥. تزدهي: تستخفّ. أنمل: أَنِمّ.

(٦) الحفص: الزبيل الصغير من أَدَم تنقى به الآبار.

(٧) الخبت: ما اطمأنَّ من الأرض واتسع. ك، ح: وجنب. والذحل: الثأر، والعداوة والحقد.

(٨) الدخل: العيب. والرفغ: أصل الفخذ. ك: ورفع. والسحل: ثوب لا يبرم غزله.

(٩) الضحل: الماء الرقيق على وجه الأرض ليس له عمق. والغرس: الشجر الذي يُغرَس.

(١٠) الوغم: الحقد الثابت في الصدر.

(١١) الوعب: ما اتسع من الأرض. ت: ورغب.

وقَرْضٌ وسَمْعٌ وقَرْءٌ[١] وجَفْرٌ[٢] وطَرْفٌ وحَتٌّ[٣] ورَبٌّ ومَنٌّ[٤] ورَمْسٌ[٥] وخَلْفٌ[٦] ووَعْلٌ[٧] وعَرْضٌ[٨] ومأْقٌ[٩] ونَهْرٌ وهَضْمٌ[١٠] وبَعْضٌ وحَقْو[١١] وصَلْدٌ وشَكْلٌ وزَغْفٌ[١٢] ولَفْظٌ وجَلْدٌ وجَفْنٌ وجَعْلٌ[١٣] وكَنْفٌ[١٤] وخَمْلٌ[١٥] ودَعْثٌ[١٦] وسَطْرٌ وسَفْرٌ[١٧] وسَطْلٌ[١٨] وشَرْقٌ[١٩] وشَجْرٌ[٢٠] وصَمْدٌ[٢١] وصَعْتٌ[٢٢] وعَرْجٌ[٢٣] وطَبْلٌ

---

(١) ك، ح: ووقر.

(٢) الجفر: الجذع من أولاد الضأن.

(٣) الحتّ: السريع.

(٤) المنّ: كيل يكال به أو ميزان يوزن به.

(٥) الرمس: القبر.

(٦) الخلف: الظهر.

(٧) الوعل: تيس الجبل.

(٨) العرض: الحَمض والأَراك.

(٩) المأق: طرف العين الذي يلي الأنف.

(١٠) الهضم: المطمئن من الأرض، والبخور.

(١١) الحقو: الخاصرة. ك: وحفو.

(١٢) الزغف: الدرع الواسعة الطويلة.

(١٣) الجعل: روث الفيل.

(١٤) ح: وحنف ودعث.

(١٥) الخمل: هُدب القَطيفة.

(١٦) الدعث: الأرض السهلة.. ت: ودعت وشطر وسفر.

(١٧) السفر: الأثر يبقى على الجلد.

(١٨) السطل: طاسة صغيرة لها عروة كعروة المرجل. ك: ومطل. ت: وبطل.

(١٩) الشرق: المشرق.

(٢٠) الشجر: الذَّقَن.

(٢١) الصمد: المكان المرتفع.

(٢٢) الصعت: المربوع القامة.

(٢٣) العرج: القطعة من الإبل ما بين ثلاثمئة إلى الألف.

ومَحْلٌ وغَمْضٌ[١] وغَرْضٌ وقَرْنٌ وكَهْفٌ ولَحْظٌ ومَوْتٌ ونَدْبٌ ونَجْلٌ[٢] وهَجْلٌ[٣] ووَطْبٌ[٤] وسَقْبٌ[٥] ونَقْبٌ[٦] ودَجْنٌ[٧] وسَحْرٌ[٨] ومَلْكٌ ووَفْدٌ[٩] وصَحْبٌ ووَحْشٌ[١٠] ووَكْرٌ وطَلْقٌ ووَبْشٌ وضَرْبٌ[١١] ووَقْسٌ[١٢] ومَكْءٌ[١٣] وبَرْثٌ[١٤] ونَحْوٌ ولَحْدٌ وسَقْطٌ[١٥] ورأيٌ وأَرْيٌ ووَغْدٌ ونَذْلٌ[١٦] وصَنْعٌ[١٧] وكَسْءٌ[١٨] وشَعْرٌ[١٩] ووَصْلٌ ونَحْوٌ[٢٠] ووَقْتٌ ووَصْفٌ ووَقْفٌ ووَعْرٌ وشَتٌّ[٢١] وبَرٌّ وَقَرٌّ[٢٢].

---

(١) الغمض: المنخفض من الأرض. الغرض: حزام الرحل.

(٢) ت: ولحد.

(٣) الهجل: المطمئن من الأرض.

(٤) الوطب: سقاء اللبن. ك: وقطب. ت: ووطف.

(٥) السقب: عمود الخباء.

(٦) النقب: الخرق في الجلد أو الجدار أو نحوهما. ت: وثقب.

(٧) الدجن: ظلّ الغيم في اليوم المطير.

(٨) السحر: الرئة.

(٩) ت: ووقد.

(١٠) رجل وحش: جائع. ح: ووجش.

(١١) الضرب: الْمِثل والشِّكل.

(١٢) الوقس: الجرب، والفاحشة. والأوقاس من الناس: المتهمون المشبهون بالجربى. ح: ورفس.

(١٣) المكء: جحر الثعلب والأرنب ونحوهما.

(١٤) البرث: أسهل الأرض وأحسنها.

(١٥) السقط: الساقط من الناس.

(١٦) النذل: الخسيس الحقير.

(١٧) الصنع: دويبّة، أو طائر.

(١٨) جعلته على كسء كذا أي: بعده.

(١٩) ح: وسقر.

(٢٠) النحو: الجهة، والْمِثل، والمقدار.

(٢١) أمرٌ شَتٌّ: متفرق.

(٢٢) القرّ: مَركب للنساء.

ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى اقْتِياس أَفْعالٍ في فَعْلٍ الصحيح العين لكان قد ذهب مَذْهَبًا حسنًا لكثرة ما وردَ منه.

وزعمَ ابن جِنّيْ أنَّ ما جُمع من الصحيح العين على أَفْعالٍ فيه وجهٌ يُلحقه بالمتحرك، فالراءُ في فَرْدٍ وأَفْرادٍ لِما فيها من التكرير كأنها متحركة، والنونُ في زَنْدٍ وأَزْنادٍ لِما فيها من الغُنّة وزيادة الصوت بها تكاد تُلحقه بما تحرّكت عينه أو بما عينُه معتلّة. وقالوا: ثَلْجٌ وأَثلاجٌ لأنَّ اللام أخت النون؛ ألا تراهم قالوا: لَعَلّي كما قالوا إِنّي، حذفوا النون مع اللام كما حذفوها مع النون، وقالوا: أَهْلٌ وآهالٌ لمضارعة الهاء حرف العلّة بما فيها من الخفاء. وقالوا: عَمٌّ وأَعْمامٌ، لَمّا أُدغمت العين خَفِيَتْ، فأشبهَت حرف العلّة، فعلى هذا جاء جَدٌّ وأَجْدادٌ، /ومَنٌّ وأَمْنان، ورَبٌّ وأَرْبابٌ. [٨: ٢/أ]

وهذا الذي ذهب إليه ابن جِنّيْ لا يَطَّرد، فقد جاءت عين الكلمة من أكثر حروف المعجم كما ذكرنا.

وقولُه **فيما فاؤه همزةٌ أو واو** مثالُ الأول: أَنْفٌ وآناف، وأَلْفٌ وآلاف، وأَرْضٌ وآراض، وأَهْلٌ وآهال. ومثالُ ما أَوَّلُه واو: وَهْمٌ وأَوهام، ووَغْدٌ وأَوغاد، ووَقْتٌ وأَوقات، ووَقْفٌ وأَوقاف، ووَصْلٌ وأَوصال، ووَصْفٌ وأَوصاف، ووَكْرٌ وأَوكار، ووَعْرٌ وأَوعار.

وذكرَ المصنفُ أنَّ أَفْعالًا أكثرُ من أَفْعُلٍ في الذي فاؤه واو من فَعْلٍ، وأنه[(١)] شذَّ فيه **أَفْعُل** نحو وَجْه وأَوْجُه. وإنما فعلوا ذلك استثقالًا لضمة العين بعد الواو، فصاروا إلى أَفْعالٍ كما صاروا إليه في الذي اعتلَّت عينه نحو حَوْضٍ وأَحْواض.

وقولُه **خِلافًا للفراء** يعني أنَّ هذا وإن كثُر هذه الكَثرة فإنه لا ينقاس[(٢)] إلا عند الفراء.

---

(١) ك: وإن.

(٢) ح: لا ينقاس عليه.

وكذلك ذكرَ المصنف في غير هذا الباب أنَّ أَفْعالًا أكثر من أَفْعُلٍ أيضًا في فَعْلٍ المضاعف كالذي فاؤه واو، وذلك نحو: عَمٍّ وأَعْمام، وجَدٍّ وأَجْداد، وبَرٍّ وأَبْرار، ورَبٍّ وأَرْبابٍ، وفَنٍّ وأَفْنانٍ، وشَتٍّ وأَشْتاتٍ، وفَذٍّ وأَفْذاذٍ.

ورُبَّما استُغني في هذا النوع من المضعَّف بِفُعُولٍ، فلم يُستَعمَل غيرُه، نحو[1]: حَدٍّ وحُدُودٍ[2]، وخَطٍّ وخُطُوط، وقَدٍّ[3] وقُدُود، وحَقٍّ وحُقُوق، ورَقٍّ[4] ورُقُوق، وفَصٍّ[5] وفُصُوص، ونَصٍّ ونُصُوص، ولم يُسمَع في شيء من هذا النوع أَفْعُلٌ إلا نادرًا نحو كَفٍّ وأَكُفٍّ.

فعلى هذا الذي ذكره المصنف في فَعْلٍ الاسم الثلاثيّ الصحيح العين ينبغي أن يقيّد فيقال: غير المضاعف، إلا إن كان عَنى بالصحيح العين ما لم يكن معتلًّا ولا مضاعفًا، فإنه اصطلاح لبعض أصحابنا، يقسم فيقول[6]: إمّا أن يكون صحيحًا أو معتلًّا أو مضاعفًا، فلا يحتاج إلى هذا القيد[7] لأنه إذ ذاك يصير المعتلّ والمضاعف يَخرجان بقوله: الصحيح العين.

ص: ويُحفَظ أيضًا في[8] فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ، وفَعَالٍ، وفَعْلةٍ، وفُعْلةٍ، ونحو: شَعَفةٍ[9] وفِيقةٍ، ونَمِرةٍ، وجِلْف، ونِضْوةٍ، وحُرٍّ، وخَلَقٍ، وجُنُبٍ في لغة مَن جمَعه،

---

(١) هذه الأمثلة وغيرها في شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٠.

(٢) ك، ح، ت: جد وجدود. الحد: الحاجز بين الشيئين.

(٣) القد: المقدار، والقامة، أو القوام.

(٤) الرق: جلد رقيق يكتب فيه.

(٥) الفص: ما يركب في الخاتم من الأحجار الكريمة وغيرها.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥١٣.

(٧) ح: التقييد.

(٨) ك: على فعل.

(٩) ك: شغفة وفيقة وخلف. ح: وسَعفة ونمرة.

ويَقُظٍ، ونَكِدٍ، وكَؤُودٍ، وقِمَاطٍ، وغُثَاءٍ، وخَرِيدةٍ، ومَيِّتٍ، ومَيِّتةٍ، وجاهلٍ، وواد، وذَوْطةٍ[(١)]، وأَغْيَدَ، وقَحْطانيّ.

ش: مثالُ فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ: شَريفٌ وأَشْراف، وشَنِيءٌ وأَشْناء، ويَتيمٌ وأَيتام، وقَمِيرٌ وأَقْمار أي: مُقامِر ومُقامِرون عن ابن سِيْدَه[(٢)]. وحكى أبو الخَطّاب[(٣)]: أَبِيل[(٤)] وآبال. وقالوا: أَشْهادٌ وأَنْصارٌ وأَقْصاءٌ[(٥)] في جمع شاهِد وناصِر وقاصٍ[(٦)] وشَهيد ونَصير وقَصِيّ. وحكى أبو زيد[(٧)]: كَمِيّ وأَكْماء[(٨)].

واحتَرَز بقوله **بمعنى فاعِلٍ** مِن فَعِيلٍ الذي ليس بمعنى فاعِلٍ، وهو قسمان: اسم وصفة، فالاسمُ إمّا مذكَّر أو مؤنَّث، إن كان مؤنثًا فقد تقدَّم[(٩)] أنَّ قياسه في القِلَّة أَفْعُلٌ[(١٠)] نحو يَمين وأَيْمُن. وإن كان مذكَّرًا فسيأتي[(١١)] أنَّ قياسه في القِلَّة أَفْعِلة. وأمّا الصفة فنحو جَريح /وقَتيل وخَضيب، لم يجئ شيء من هذا النوع على أَفْعال. [٨: ٢/ب]

وقولُه **وفَعالٍ** سُمع من كلامهم: جَنَانٌ وأَجْنان[(١٢)].

---

(١) ت: وذود وطه وأغيد وقحطان.

(٢) المحكم ٦: ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢١.

(٣) الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٤) الأبيل: القَسّ.

(٥) ك، ح، ت: وأقصى.

(٦) ك: وقاصر. ح: وقاض.

(٧) النوادر ص ٤٤٠. والكمي: اللابس للسلاح.

(٨) وحكى أبو زيد كَمِيّ وأَكماء: سقط من ح.

(٩) تقدم في ص ٢٣٩.

(١٠) أَفْعُل نحو يَمين وأَيْمُن وإن كان مذكَّرًا فسيأتي أنَّ قياسه في القلّة: سقط من ك.

(١١) يأتي في ص ٢٥٦.

(١٢) ح، وشرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٢: جبان وأجبان. ك: جفان وأجفان.

وقولُه **وفَعْلةٍ** مثالُه هَضْبةٌ وأَهْضابٌ، وشَطْبةٌ[١] وأَشْطاب.

وقولُه **وفُعْلةٍ** مثالُه بُرْكة وأَبْراك: وهو[٢] طائر من طيور الماء[٣]، وجُنَّة وأَجنان.

وقولُه[٤] **ونحو شَعَفةٍ**[٥] وأَشعاف، وقَصَرة وأَقْصار، وهو أصل العنق، وقيل: قَصَدةٌ وأَقْصاد بالدال أيضًا.

وقولُه **وفِيقةٍ** الفِيقة: ما بين الحَلْبَتَين، وهو أن تُحلَب الناقة، ثم تُترك، ثم تعاد إلى حَلَبِها، وجمعُها أَفْواق.

وقولُه **ونَمِرةٍ** يريد كون التاء فيها، فقياسُها[٦] جمع التصحيح، وقد قالوا: أَنْمار.

وقولُه **وجِلْفٍ** إشارةٌ إلى أنَّ فِعْل الصفة لا ينقاس فيه أَفْعال، بل إن كان للآدميين فقياسه أن يُجمع بالواو والنون نحو: رِدْء ورِدْؤُونَ[٧]، ونِضْو[٨] ونِضْوون، وقد جُمع أيضًا على أَفْعالٍ نحو أَنْضاء وأَجْلاف، وعلى أَفْعُلٍ، قالوا: أَجْلُف[٩].

وقولُه **ونِضْوةٍ** تقول: أَنْضاءٌ أيضًا، وقالوا: لِقْوةٌ وأَلْقاء، وهي العُقاب السريعة.

وقولُه **وحُرٍّ** قالوا: حُرٌّ وأَحْرار، ومُرٌّ وأَمْرار، وأشار به إلى فُعْلٍ الصفة، وقياسُه إن كان للآدميين أن يُجمع بالواو والنون.

---

(١) الشطبة: السَّعْفة الخضراء.

(٢) وهو: انفردت به ح.

(٣) ح: بركة وهو طائر من طيور الماء وأبراك.

(٤) وقوله: انفردت به ح.

(٥) الشعفة: أعلى كل شيء ومنها شعفة الجبل، وشعفة الرأس. ك: شغفة وأشغاف.

(٦) ت: فقياسه.

(٧) الردء: العون والناصر. ك: رد وردون.

(٨) رجل نِضْو: مجهَد.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١٥: ١٠.

وقولُه **وخَلَقٍ** تقول: أَخْلاقٌ وأَبطالٌ[1] وأَعْرابٌ وأَسْمالٌ في جمع: خَلَقٍ وبَطَلٍ وعَرَبٍ وسَمَلٍ. وأشار بذلك إلى فَعَلٍ الصفة، وقياسُه إن كان للآدميين أن يُجمع بالواو والنون.

وقولُه **وجُنُبٍ** قالوا: أَجْنابٌ، وذلك إشارة إلى ما جاء من الصفات على فُعُلٍ، ولم يُحفَظ منه إلا لفظان:

أحدُهما: جُنُبٌ هذا، وفيه لغتان[2]، أفصحُهما الإفراد على كل حال، سواء كان صفة لمفرد أم مثنًّى أم مجموع أم مذكر أم مؤنث، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾[3]. واللغةُ الأخرى المطابقة لِما جَرَتْ عليه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا.

واللفظُ الثاني: شُلُلٌ، قالوا رجلٌ شُلُلٌ، وهو السريع في حاجته، ولم يتجاوز هذا الجمع بالواو والنون.

وأمّا تأنيث فَعَلٍ الصفة فلم يجئ منه شيء.

وقولُه **ويَقُظٍ** قالوا: أَيْقاظٌ، ونَجُدٌ[4] وأَنْجادٌ، وهذه إشارة إلى فَعُلٍ الصفة، وهو قليل جدًّا لم يتجاوزوا[5] فيه الجمع بالواو والنون نحو حَدُثٍ[6] وحَدُثِينَ، ونَدُسٍ[7] ونَدُسِينَ، إلا نَجُدًا ويَقُظًا كُسِّرَتا[8] شذوذًا، وقال الكميت[9]:

---

(١) ح: وأطباق.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ١٠.

(٣) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٤) النجد: المجرِّب.

(٥) ح: لم يتجاوز.

(٦) رجل حدث: حسن الحديث.

(٧) الندس: هو الذي يبحث عن الأخبار ويكون بصيرًا بها.

(٨) ك: كررتا.

(٩) تقدم البيت في ١١: ٣٣.

لقد عَلِمَ الأَيقاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى   تَزَجُّجَها مِن حالِكٍ واكتِحالَها

ولم يجئ شيء[1] منه بالتاء.

وقولُه **ونَكِدٍ** إشارةٌ إلى فَعِلٍ الصفة، ولم يتجاوز الجمع بالواو والنون نحو فَزِعٍ وفَزِعِين، وحَذِرٍ وحَذِرِين، إلا أنهم جمعوا نَكِدًا وفَرِحًا على أَفْعالٍ، قالوا: أَنْكادٌ وأَفْراحٌ. وأمّا ما جاء منه بالتاء فيُجمع بالألف والتاء.

وقولُه **وكَؤُودٍ** تقول: عَقَبةٌ كَؤُودٌ[2]، وعِقابٌ أَكْآدٌ.

[٨: ٣/أ] وقولُه[3] **وقِمَاطٍ**[4] /**وغُثَاءٍ وخَريدةٍ ومَيِّتٍ ومَيِّتةٍ** قالوا: أَقْماطٌ وأَغْثاءٌ وأَخْرادٌ وأَمْواتٌ.

وقولُه **وجاهلٍ** قالوا في جمعه: أَجْهالٌ، وفي بانٍ: أَبْناءٌ، وفي جانٍ: أَجْناءٌ، ومنه قولُهم: أبناؤها أَجْناؤها[5]، فسَّره أبو عُبيدة[6] بـ(بُنَاتُها جُنَاتُها).

وقولُه **ووادٍ** قالوا: أَوْداءٌ، كصاحِبٍ وأَصْحاب، قال امرؤ القيس[7]:

---

(١) شيء: سقط من ك.

(٢) عقبة كؤود: شاقة المصعد.

(٣) وقوله ... وأموات: كرر في ك بعد قوله الآتي: وعقاب أكآد.

(٤) القماط: الخرقة العريضة التي يُلَفُّ بها الصبيُّ إذا ضُمَّ أعضاؤه إلى جسده وجنبيه.

(٥) هذا مثل ورد في أمثال أبي عبيد ص ٣٠٢ عن أبي عبيدة بشرحه. ولفظه فيه: أَجناؤها أبناؤها. يُضرب للرجل يعمل الشيء بغير رويّة ولا نظر فيتعنَّى فيه ويَكْلَف، ثم يحتاج إلى نقض ما عمل وإفساده. ورواية أبي حيان موافقة لرواية ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٠ - ١٨٢١.

(٦) ك، ت: أبو عبيد.

(٧) البيت أول بيتين في ديوانه ص ٣٤٤، وهو له التكملة والذيل والصلة (ودى). نطاع: قرية من قرى اليمامة. ورأد الضحى: ارتفاعها. والأمعز: المكان الكثير الحصى. ك، ت: سالت نطاع بهن.

سالتْ بهنَّ نَطَاعِ في رأْدِ الضُّحى والأَمْعَزانِ ، وسالتِ الأَوداءُ

وطَيِّئ تقول للأودية: أَوْداةٌ، أصلُه أَوْدِيَة، قلبوا الياء المكسور ما قبلها ألفًا على حدّ قولهم في الناصِية: ناصاة.

وقولُه **وذَوْطةٍ**[1] قالوا في جمعه: أَذْواطٌ، وهو ضربٌ من العَناكب يَلسَع[2]، وجمعُه على أَفْعالٍ شاذٌّ؛ إذِ القياسُ فيما فيه تاء التأنيث أن لا يُجمَع إلا[3] بالألف والتاء.

وقولُه **وأَغْيَدَ** قالوا في الجمع: أَغْيادٌ، ونظيرُ أَغْيَدَ وأَغْيادٍ: أَعْزَلُ وأَعْزالٌ، وقال الشاعر[4]:

رأيتُ الفِتْيةَ الأَعزا لَ مثلَ الأَينُقِ الرُّعْلِ

والأَعْزَلُ: هو الذي لا سلاح معه، وعن أبي عمرو أيضًا: إذا اعتزَل الرجلُ الناسَ قيل له أَعْزَل.

وقولُه **وقَحْطانيّ**[5] جُمع على أَقْحاط.

* * *

---

(١) في البارع ص ٦٧٩: ((الذِّوَطة بكسر الذال وفتح الواو)).

(٢) ت: يلمع.

(٣) إلا: سقط من ك.

(٤) هو الفِنْد الزِّمّاني كما في تهذيب اللغة ٢: ١٣٥، ٣٣٧. رُعْل: جمع رَعْلاء، يقال ناقة رعلاء: شُقَّت أذنها وتركت حتى تنوس أي: تتحرك وترعى. وآخره في ح: الرسل.

(٥) في المخطوطات: وقحطان.

أَفْعِلةٌ لاسمٍ مذكَّرٍ رُباعيٍّ بِمَدّةٍ ثالثة، فإن كانت ألفًا شَذَّ غيرُه فيه معتلَّ اللام أو مضاعَفَها[1] على فَعَالٍ[2] أو فِعَالٍ.

ش: قولُه **لاسمٍ** احترازٌ من الصفة لأنَّ لها حُكمًا آخَر غير حُكم الاسم.

وقولُه **مذكَّرٍ** احترازٌ من المؤنث، فإنه قد تقدَّم[3] أنَّ قياسه أن يُجمع على أَفْعُل.

وقولُه[4] **بمَدّة** احترازٌ مِن رباعيٍّ بغير مَدّة، فإنه له جمعٌ غير هذا.

وقولُه **ثالثةٍ** احترازٌ من أن تكون المدّة ثانية، فإنه لا ينقاس فيه **أَفْعِلة**، بل جاء منه شاذًّا قولُهم: وادٍ وأَوْدية. ومثالُ ما يَنقاس فيه أَفْعِلة قولُهم: طَعامٌ وأَطْعِمة، وحِمارٌ وأَحْمِرةٌ، وغُرابٌ وأَغْرِبةٌ، ورَغيفٌ وأَرْغِفةٌ، وعَمودٌ وأَعْمِدة.

وقال الْمُهاباذيُّ: ((رُبَّما شَذَّ مِن هذا شيء فلم يَستَعملوا فيه أَفْعِلة ككِتاب، فإنهم لم يقولوا فيه أَكْتِبة استِغناءً عنه بكُتُب)) انتهى.

وقولُه **فإنْ كانت** أي المدّة **أَلِفًا** نحو غَزَالٍ وحِمار **شَذَّ غيرُه** أي غيرُ أَفْعِلة **فيه** في حال كونه **مُعتَلَّ اللام** نحو سِقَاءٍ وكِسَاءٍ وقَبَاءٍ، **أو مُضاعَفًا** نحو خِلال[5] وزِمام وبَتَات.

---

(١) ح: مضاعفا.

(٢) ح: فعل.

(٣) تقدم في ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(٤) وقوله: سقط من ك، ح.

(٥) الخلال: العود الذي يُتَخَلَّل به. وبقية الطعام بين الأسنان. ت: ((جلال)). - وجلال كل شيء غطاؤه - وهي رواية الكتاب ٣: ٦٠١، وقد نصَّ عليها السيرافي في شرح الكتاب ١٤: ٢٠٨.

ومثالُ[١] غير وزن أَفْعِلة في المضاعف اللام قولُهم في عِنَانٍ[٢]: عُنُنٌ، وفي حِجَاجٍ[٣]: حُجُجٌ. وفي المعتلّ اللام قولُهم في سَماءٍ: سُمِيٌّ، وقياسُه أَسْمِيَة، وهو مسموع أيضًا، والسَّماء المجموع سُمِيًّا إنما يَعنون به المطر، وهو مذكَّر، وفي فَعَالٍ المذكَّر أورَدَه النحويون، قال الراجز[٤]:

/تَلُفُّهُ الأَرواحُ والسُّمِيُّ [٨: ٣/ب]

وقال الشاعر[٥]:

إذا نَـــزَلَ السَّـــماءُ بأرضِ قـــومٍ رَعَينـــاهُ وإن كـــانوا غِضـــابا

وتقييدُه[٦] شذوذَ وزن غير أَفْعِلة فيما[٧] ثالثُه ألفٌ دليلٌ على أنه إن كان ثالثه غير ألف لا يشذُّ فيه وزن غير أَفْعِلة؛ وهكذا الحكم، وستأتي أوزانٌ في جمع ما ليس ثالثه ألفًا منقاسة.

وكذلك أيضًا تقييدُه ما ثالثُه ألفٌ بأن يكون **معتلَّ اللام أو مضاعَفَها على فَعال وفِعال** دليلٌ على أنه إذا كان ثالثُه ألفًا ولم يكن معتلَّ اللام ولا مُضاعَفَها على هذين الوزنين فإنه لا يَشِذُّ فيه وزنٌ غير وزن أَفْعِلة، وهكذا هو الحكم، وستأتي أوزانٌ في جمع ما ليس كذلك منقاسة.

---

(١) ك: وأمثال.

(٢) العنان: سَير اللجام الذي تُمسك به الدابّة.

(٣) الحجاج: عظم الحاجب.

(٤) العجاج. ديوانه ١: ٥١٢، والتكملة ص ١٦٤، ١٦٧. وسقط هذا الشاهد من ك.

(٥) هو معوِّد الحكماء معاوية بن مالك كما في المفضليات ص ٣٥٩ [١٠٥] والأصمعيات ص ٢١٤ [٧٦]، وفيهما: ((نزل السحاب))، وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد.

(٦) ك: وتقييد. ت: ونقيده.

(٧) فيما ... غير أفعلة: سقط من ت.

ص: ويُحفَظُ في نحو شَحيحٍ ونَجِيٍّ[1]، ونَجْد وَوَهْيٍ[2]، وسَدٍّ، وسُدٍّ، وقِدْحٍ، وقِنٍّ[3]، وخالٍ، وقَفًا، وجائز، وناجية، وظَنين[4]، ونَضيضة[5]، وعَيِيٍّ، وجِزَّة[6]، وعَيِّلٍ، وعُقاب، وأُدْحِيّ[7]، ورمضان، وخَوّان لربيع الأول.

ش: يُحفظ[8] أَفْعِلة فيما ذُكر، فتقول: أَشِحَّةٌ وأَنْجِيةٌ وأَنْجِدةٌ وأَوْهِيةٌ وأَسِدَّةٌ وأَقْدِحةٌ وأَقِنَّةٌ[9] وأَخْوِلةٌ وأَقْفِيةٌ وأَجْوِزةٌ جمع جائز، والجائز هو الخشبة الممتدّة في أعلى السقف، وأَنْجِيَةٌ وأَظِنَّةٌ وأَنِضَّةٌ وأَعِيَّةٌ وأَجِزَّةٌ وأَعْيِلَةٌ وأَعْقِبةٌ وأَدْحِيَةٌ وأَرْمِضةٌ وأَخْوِنة.

ونقص المصنفَ: وادٍ وأَوْدِيةٌ، ورَحًى وأَرْحِيَةٌ، وبابٌ وأَبْوِبةٌ، ونَدًى وأَنْدِيَةٌ على الخلاف الذي فيه[10]، وقد تقدَّم.

ص: ويُحفَظُ فِعْلةٌ في فَعِيلٍ وفَعْلٍ وفَعَلٍ[11]، وفُعَالٍ وفَعَالٍ[12] وفِعْل.

ش: هذا رابع الأبنية التي هي للقِلّة، وقد تقدَّم الكلامُ[13] في فِعْلة وخِلافُ ابن السَّرّاج فيه وأنه لا يَطَّرد في شيء من جميع الأسماء.

---

(١) النجيّ: المناجي.

(٢) الوهي: الشَّقّ في الشيء.

(٣) ك: وفن وحال. القنّ: العبد الذي كان أبوه مملوكًا لمواليه.

(٤) ت: وظن.

(٥) النضيضة: المطرة القليلة. ك: وفضيضة.

(٦) الجزّة: ما يُجزّ من صوف الشاة كل سنة.

(٧) الأدحيّ: موضع بيض النعام وتفريخه.

(٨) ك: احفظ.

(٩) ك: وأفنة وأحولة. ت: وأفنية

(١٠) انظره في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٢٠ - ٦٢١.

(١١) ك: وفعَل وفعْل. وفعل وفعال: سقط من ت

(١٢) وفعال: سقط من ك.

(١٣) تقدم ذلك في ص ٢٢٩ - ٢٣١.

وقولُه في **فَعيلٍ** نحو صِبْية وخِصْية وجِلَّة جمع صَبِيٍّ وخَصِيٍّ وجَليل.

وقولُه **وفَعَلٍ** مثالُه فِتْيةٌ ووِلْدةٌ جمع فَتًى ووَلَدٍ.

وقولُه **وفُعَالٍ** مثالُه غِلْمةٌ وشِجْعةٌ جمع غُلامٍ وشُجاع.

وقولُه **وفَعالٍ** مثالُه غِزْلَةٌ جمع غَزَال[١].

وقولُه **وفِعْلٍ** مثالُه ثِنْية جمع ثَنْيٍ[٢] على وزن قَوْمٍ[٣]، قاله أبو علي[٤].

* * *

(١) وقولُه وفُعالٍ مثالُه غِزْلة جمع غَزَال: سقط من ك.

(٢) الثني: الثاني في السيادة.

(٣) ك، ت: عدي. وانظر ما تقدم في ص ٢٣٠.

(٤) انظر ما تقدم في ص ٢٣٠.

ص: فصل

مِن أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ وهو لأَفعَلَ وفَعْلاءَ وَصفَين متقابلَين أو منفردَين لمانعٍ في الخِلقة؛ فإن كان المانع الاستعمال خاصة ففُعْلٌ فيه محفوظ، ويجوز في الشعر إن صحَّت لامه أن تُضَمَّ عينُه ما لم تَعتَلَّ أو تُضاعَفْ.

ش: لَمّا فرغَ من ذكر أمثلة القِلّة قياسيِّها[1] ومحفوظِها أخذ في ذكر أمثلة الكثرة قياسيِّها ومحفوظها؛ فبدأَ منها بـ(**فُعْلٍ**) إذ هو أَخَفُّ جموع الكثرة وزنًا لأنه ساكن الوسط مجرَّد من حروف الزيادة؛ وشبَّهَه أبو عليّ[2] بـ(فاعِلٍ) نحو بازِلٍ وبُزْلٍ وحائل وحُوْلٍ؛ لأنه صفة ثلاثيّ الأصل دخلَ عليه زائد واحد ليس للإلحاق، فأشبَهَ فاعِلًا، فجُمع على ما يُجمَع عليه فاعِلٌ. وحَمَلَه س[3] على فَعُولٍ لأنه أيضًا صفة ثلاثيّ الأصل /بزائد واحد ليس للإلحاق، ويزيد هذا أنَّ لفظه لا تدخله التاء، ولا يُجمَع بالألف والتاء ولا بالواو والنون. [٨: ٤/أ]

فتعليلُ س أَولى، وتوجيهُه أحسن لكثرة الشَّبَه، ولذلك لم يُشَبَّه بـ(فَعِيلٍ) لدخول التاء فيه للفاعِل، وهذا لا تدخله التاء. وتعليلُ أبي عليّ أَلْيَقُ لأنه شبَّهَه بما جُمع هذا الجمعَ، وهو فُعْلٌ الساكن العين، وفَعُولٌ إنما يُجمَع على فُعُل بالضمّ، وحُمْرٌ لا يُضَمّ إلا ضرورة، إلا أنَّ فُعْلًا في فاعِلٍ قليل، وله أَبنيةٌ أُخَرُ أكثرُ منه بخلاف فَعُولٍ، فإنه ليس له إلا جمع واحد كأَفْعَلَ، وقد يُسَكَّن كثيرًا فيكون على لفظ حُمْرٍ، فقد اشتَرَكا في أنَّ كلَّ واحد منهما ليس له في الجمع إلا مثال واحد.

---

(١) ت: قياسها. ح: قياسًا.

(٢) التكملة ص ١٩٠.

(٣) الكتاب ٣: ٦٤٤.

وقولُه **متقابلَين** يعني نحو أَحْمَرَ، فإنه يقابله حَمراء في المعنى والوضع لأنَّ معنى الحُمرة[1] موجود فيهما، أي: في المذكَّر والمؤنَّث، والوضع موجود فيهما. واحتَرَز بذلك من أَفْعَلَ الذي لا يقابله فَعْلاء كأَفْعَلِ التفضيل وغيره.

وقولُه **أو منفردَين لِمانعٍ في الخِلقة** يعني أنه يوجد أحدهما فقط لأجل امتناعه في الآخَر خِلقة نحو أَكْمَر[2] وآدَر[3] وأَغْرَل وأَقْلَف[4]، فهذا مختصّ بالمذكر، ونحو عَفْلاء[5] ورَتْقاء[6] وعَذْراء، فهذا مختصّ بالمؤنث، فجمعُ هذا كله[7] قياسُه فُعْلٌ.

وقولُه **فإن كان المانع الاستعمال** يعني أنَّ المعنى موجود في المذكر والمؤنث، لكن العرب استعملت لفظًا للمذكر[8] غير لفظ المؤنث، وذلك نحو قولهم: رجلٌ آلَى، وامرأةٌ عَجْزاءُ، ولم يقولوا: رجلٌ أَعْجَزُ، ولا امرأةٌ أَلْياء، في أشهر اللغات، فقد حُكي: رجلٌ أَعْجَزُ، وامرأةٌ أَلْياءُ، فكِبَرُ العَجُز أمر يَشترك فيه المذكر والمؤنث كالحُمْرة، ومع ذلك قد اختصَّ المشتقُّ منه بالمؤنث[9]، وكذلك كِبَرُ الأَلية مشترك، وقد اختصَّ المشتقّ منه بالمذكر، وهذا كلُّه من حيثُ الوضع، والعربُ تَستغني ببعض الألفاظ عن بعض؛ ألا ترى استغناءهم بتَرَكَ وتارِك عن وَذَرَ وواذِر.

---

(١) لأن معنى ... والمؤنث والوضع: سقط من ت.

(٢) الأكمر: العظيم الكَمَرة، وهي رأس الذكَر.

(٣) الآدر: من أصابه فتق في أحد خصييه.

(٤) رجل أقلف: لم يُختن. ومثله الأغرل.

(٥) العفلاء: المرأة التي في رحمها صلابة تُعسر وطأها.

(٦) الرتقاء: المرأة التي لا يستطاع جماعها أو التي لا خرق لها.

(٧) كله: انفردت به ت.

(٨) ت: لفظ المذكر.

(٩) بالمؤنث ... وقد اختص المشتق منه: سقط من ت.

فإذا كان المانع هو الوضع والاستعمال لم يكن جمعه على فُعْلٍ مَقيسًا، بل هو محفوظ، هكذا ذُكر هنا، وذُكر في غير هذا الكتاب[1] أنَّ فُعْلًا يَطَّرد في هذا النوع كاطِّراده في أَحْمَرَ وحَمراء، فعلى هذا تقول: رِجالٌ أُلْيٌ، ونساءٌ عُجْزٌ.

ونَقل صاحبُ (المخَصَّص)[2] أنَّ فَعْلاءَ التي لا أَفْعَلَ لها على ضَربَين:

إمّا أن تكون لا أَفْعَلَ لها من جهة السماع، قال: نحو ديمة هَطْلاء[3]، وحُلَّةٌ شَوكاء[4]، وامرأةٌ هَيماء وَرْهاء[5]، ولا أَفْعَلَ لها في ألفاظ كثيرة ذُكرت في (المخصَّص).

وإمّا من اختلاف الخِلقة نحو امرأة قَرْناء[6] وعَفْلاء في ألفاظ كثيرة ذُكرت في (المخصص).

وذَكر أنه يجوز في الشعر إذا كان آخِرُ أَفْعَلَ وفَعْلاءَ صحيحًا نحو أَحْمَرَ وأَشْقَر أن تُضَمَّ عينُه في الجمع فيقال: شُقُرٌ وحُمُرٌ، قال الشاعر[7]:

[٨: ٤/ب] /وما انْتَمَيتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ ... ولا لِئامٍ غَداةَ الرَّوعِ أَوْزاعِ

وقال آخر[8]:

ولا يَخيمون في اللقاء ولا ... ميلٌ إذا ما دُعُوا ولا كُسُرُ

وقال آخَر[9]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٨.

(٢) المخصص ١٥: ١٢٠.

(٣) الديمة: مطر يدوم مع سكون. والهطل فوق ذلك.

(٤) حلّة شوكاء: عليها خشونة الجِدّة.

(٥) هيماء: عاشقة ذاهبة على وجهها. وورهاء: خرقاء بالعمل.

(٦) قرناء: في فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه إما غُدّة غليظة أو لحمة مرتتقة أو عظم.

(٧) تقدم البيت في ١٣: ١٥٠. ت: ولا انتميت.

(٨) لم أقف عليه في مصادري. لا يخيمون: لا يَجبُنون. آخره في المخطوطات: ولا كسر.

(٩) طرفة. الديوان ص ٦٩. منها: من الخيل. وجردوا منها: ألقوا عنها جلالها وأسرجوها للقاء.

أيُّهـــا الفِتيـــانُ في مَجْلِسِـــنا جَــــرِّدُوا منهـــا وِرادًا وشُـــقُرْ

وقال آخَر[1]:

طَوى الجديدانِ ما قد كنتُ أَنْشُرُهُ وأنْكَــرَتْني ذَواتُ الأَعْــيُنِ النُّجُــلِ

فـ(كُشُفٌ) جمع أَكْشَف، و(كُشُرٌ) جمع أَكْشَر[2]، وهو القصير الأسنان، و(شُقُرٌ) جمع أَشْقَرَ، و(نُجُلٌ) جمع نَجْلاءَ. فإن كانت لامه حرف علّة نحو: أَعْمَى وعَمْياءَ، وأَعْشَى وعَشْواءَ، فلا يجوز التثقيل، بل يجب التسكين.

وإنما لم يجز ذلك لأنه إذ ذاك يجيء آخر الاسم ياء قبلها ضمة في نحو عُمي؛ فيجب انقلابها واوًا، ثم تنقلب الواو في ذلك ونحوِ عُشو ياءً لِمَا تقرَّر مِن أنَّ كلَّ اسم آخرُه واو قبلها ضمة يجب انقلاب الواو ياءً والضمة كسرةً؛ فيؤول إلى أن يصير على فُعِل، وهم قد تنكَّبوا هذا البناء في أصل الوضع، فلا يفعلون ما يُصَيِّرهم إلى ما تنكَّبوه.

وقولُه **ما لم تَعْتَلَّ** يعني العين نحو أَبْيَض وأَسْوَد **أو تُضاعَف** نحو: أَغَرَّ وغَرَّاءَ، وأَحَمَّ وحَمَّاءَ، فلا يَضُمُّون العين:

أمّا في نحو أَبْيَض فلأنهم لو ضَمُّوا[3] العين لأدَّى ذلك إلى أحد أمرين أحدهما ضم الباء مع ضمِّ الياء[4] فيصير بُيُض، فتُستَثقَل الضمة على الياء فتحذفها، فيَصير إلى أن تنقلب الياء واوًا لضمّةِ ما قبلها، فيَصير كسُوْدٍ، فتَلتَبس ذوات الياء بذوات الواو، وتَبقى الياء ساكنة، ويُكسَر ما قبلها لتصحّ الياء، فتصير إلى بِيْضٍ، فيؤدي هذا التحريك إلى صيرورته إلى أصل استعماله، فلا حاجة إلى كثرةِ أعمال حتى يعود إلى ما

---

(١) هو أبو سعيد المخزومي. الأمالي ١: ٢٥٩. الجديدان: الليل والنهار. والنجل: الواسعات.
(٢) لم أقف عليه في مصادري. وفي المخطوطات: وكسر جمع أكسر.
(٣) لو ضموا: سقط من ك.
(٤) مع ضم الياء: سقط من ك.

هو عليه في أصل استعماله؛ ويكون هذا الضمُّ مقدّرًا بهذه الأعمال الكثيرة، فلا حاجة إلى هذا.

فإن قلتَ: هلَّا حَرَّكوا[1] الياء بالضم مع بقاء الباء مكسورة؟

قلت: يؤول ذلك إلى بناءٍ قد تنكّبوه، وهو فِعُلٌ، هذا مع استثقال الضمّة في الياء.

وأمّا في نحو سُوْدٍ فلاستثقال الضمة في الواو لأنه يصير كاجتماع واوين.

وأمَا في المضاعَف فلِثِقَل الفَكِّ مع ثِقَل الجمع.

فإن قلت: فقد قالوا: سُرُرٌ وجُدُدٌ، ولم يَستثقلوا فُعُلًا، وهو مفكوك وفيه ثِقَل الجمع.

قلت: سُرُرٌ جمع سَرير، وجُدُدٌ جمع جَديد، وهما غير مدغَمَين، فلذلك لم يُستَثقَل الفكُّ في الجمع لأنه لم يَسبق إدغامٌ في المفرد؛ بخلاف أَغَرَّ وأَحَمَّ، فإنهم فَرُّوا إلى إدغامهما في المفرد هروبًا من الفكّ؛ ألا ترى أنَّ أصلهما أَغْرَرُ وأَحْمَمُ على وزن [٨: ٥/أ] أَفْعَل، /فافترقا[2]. وقد راعى بعض العرب[3] ثِقَلَ سُرُرٍ وجُدُدٍ، ففتحَ العين فيهما، فقال: سُرَرٌ وجُدَدٌ، وسيأتي ذلك.

ص: ويُحفَظ أيضًا في فَعُولٍ وفَعِيلٍ معتلَّي اللامِ صَحيحَي العين؛ وفي نحو سَقْفٍ ووَرْدٍ وخَوّار وخَوَّارة ونَموم وعَميمة[4] وبازِلٍ وعائذٍ وحاجٍّ وأَسَدٍ وأَظَلّ وبَدَنة، وكثُر في نحو دارٍ وقارَة[5]، ونَدَرَ في زُعْبوب.

---

(١) هلا حركوا ... قلت: سقط من ت.

(٢) زيد هنا في ت: وقدرا. وكرر فافترقا في ح.

(٣) هي لغة لبعض كلب وبعض وتميم. شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٧ والبحر ٢٣: ١٣٥.

(٤) ح: ونميمة.

(٥) ح: وفارة.

ش: قولُه **صَحيحَي العين** وذلك عَفُوٌّ وثَنِيٌّ[١]، قالوا فيهما: عُفْوٌ وثُنْيٌ[٢]، وقالوا: سُقْفٌ ووُرْدٌ وخُورٌ ونُمٌّ جمع نَمُوم - وهو النَّمّام - وعُمٌّ جمع عَميمة - وهي النخلة الطويلة - وبُزْلٌ، وعُوْذٌ جمع عائذ - وهي القريبة العهد بالنِّتاج - وحُجٌّ وأُسْدٌ، ووُثْنٌ في وَثَنٍ، ونُورٌ في نارٍ، ودُورٌ في دارٍ، قال الشاعر، وهو حاتم[٣]:

شـهدتُ ــ ودَعـوانا أُميمـةُ ــ أنَّـا   بَنـو الحـربِ نَصْـلاها إذا شـبَّ نُورُهـا

وظُلٌّ جمع أَظَلّ، وهو باطن القَدَم، وبُدْنٌ، قال تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[٤].

وزاد المصنف في غير هذا الكتاب[٥]: ذُبابٌ وذُبٌّ، ونَقُوقٌ ونُقٌّ، والنَّقوق: الضفدعة الصيّاحة. وظاهرُ كلام المصنف في سُقْف جمع سَقْف أنه بناءُ جمع، وليس مخفَّفًا من سُقُف. وقد ذكر النحويون[٦] أنَّ سَقْفًا يُجمَع على سُقُف ويُخَفَّف. وقد ذكر المصنف بعدُ[٧] أنَّ فُعُلًا[٨] يُحفظ في فَعْلٍ.

وقد زعم بعضهم[٩] في (سُقُف) في القرآن أنه جمع سَقيف، ولاحتماله لم يَذكر هذا الجمعَ أكثرُ النحويين مع أنه في القرآن.

---

(١) الثني: كل ما سقطت ثنيته، وهي إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم.

(٢) ك: وثن.

(٣) الديوان ص ٢٣٤.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الحج.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٩.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٦: ١٤٨.

(٧) يأتي قريبًا في ص ٢٦٨.

(٨) ح: فُعْلًا.

(٩) هو الفراء. معاني القرآن ٣: ٣٢ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني [باب الجمع المكسر] ص ٣٤٧ [رسالة]. والبحر المحيط ٢٣: ١٣٤ - ١٣٥، وفي المعاني والبحر: جمع سَقيفة.

قال بعض شيوخنا[1]: ((ولم يوجد له نظير، فحُمل على ما له نظير))[2]. وليس كما زعم، بل قد نُقل سَحْل وسُحُل[3].

وقولُه **وكثُرَ في نحو دارٍ وقارة**[4] يعني أنَّ فُعْلًا كثُر في المؤنث على وزن فَعَلٍ أو فَعَلة نحو دارٍ ودُورٍ، وقارَة وقُور.

وقولُه **ونَدَرَ في زُعْبُوب** الزُّعبوب هو القصير، قالوا في جمعه زُعْب. وإنما حكم لهذا بالنُّدور لأنه على وزن فُعْلول، والباءُ فيه للإلحاق بِعُصفُور، فقياسُه أن يُجمَع جمعَ عُصْفُور، فيقال زَعابيب كما قالوا في رُعْبُوب: رَعابيب[5]، فنَزَّلوا المزيد للإلحاق[6] منزلة الزائد لغير الإلحاق[7]. وجميع ما تقدَّم مما جاء فيه فُعْلٌ وهو يُحفظ فيه إنما جاء بتغيير حركة نحو سَقْف وسُقْف، أو بحذف زوائده لكنها ليست للإلحاق، والحرفُ الزائد للإلحاق أدخَل في الكلمة مما زيد لغيره؛ ألا ترى أنَّ عِلْباءً[8] يُجمَع جمعَ سِرْداح[9]، ويُصَغَّر تَصغيرَه، بخلاف حَمْراء.

ص: ومنها فُعُلٌ، ولا يكون لمعتلِّ اللام، وهو مَقيس في فَعُولٍ لا بمعنى مَفعول، وفي فَعِيلٍ اسمًا، وفَعَالٍ وفِعَالٍ[10] اسمين غيرَ مُضاعَفَين.

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني [باب الجمع المكسر] ص ٣٤٧ [رسالة].

(٢) ك: على ما قاله.

(٣) السحل: الثوب الأبيض. ك، ت: سجل وسجل. ح: سخل وسخل.

(٤) القارة: الأكمة. ح: وفارة.

(٥) الرعبوب من النساء: البيضاء الحلوة الناعمة.

(٦) زيد هنا في ح، ت: في الحذف.

(٧) ك: لغير إلحاق.

(٨) العلباء: العصبة الممتدة في العنق.

(٩) السرداح: الناقة الطويلة.

(١٠) وفعال: سقط من ك.

ش: قولُه **ولا يكون لمعتلِّ اللام** إنما امتَنع ذلك لِما يؤدِّي إليه من صَيرورته على فُعِلٍ؛ وهو بناء قد تنكَّبوه؛ لأنك لو جمعتَ سِقاء على سُقُي كما جمعتَ الصحيح اللام نحو حِمَار وحُمُر لكان يؤدي إلى قلب الياء واوًا لضمةِ ما قبلها، فيصير سُقُو، ومتى أدَّى /الإعلالُ إلى هذا قلبت[١] الواو ياء والضمة قبلها كسرة، فيصير إلى فُعِلٍ، وهو بناء قد تنكَّبتْه العرب لِما فيه من ثِقَل[٢] الخُروج من ضمٍّ إلى كسر. **[٨: ٥/ب]**

وفُعُلٌ كما ذكر مطَّرد في نوعين:

أحدهما: ما كان على وزن فَعُول لا بمعنى مَفْعُول، واحتَرز بذلك من نحو حَلُوب ورَكُوب، فإنهما لا يُجمعان على حُلُبٍ ورُكُبٍ.

ودخلَ تحت قوله **لا بمعنى مَفعول** قسمان:

أحدهما: أن يكون صفة بمعنى فاعِل نحو صَبُور وشَكُور.

والثاني: أن يكون اسمًا نحو عَمُود وقَلُوص.

فهذان القسمان داخلان تحت قوله **لا بمعنى مَفْعُول**.

والنوع الثاني: أن يكون اسمًا رباعيًّا بِمَدّة زائدة ثالثة مذكَّرًا كان من الأوزان التي يذكرها.

وقولُه **وفي فَعيلٍ اسمًا** وذلك نحو قَضيب وكَثيب ورَغيف. واحتَرزَ من الصفة نحو قَدير وعَليم وجَريح، فإنه لا ينقاس فيه فُعُلٌ سواء كان بمعنى فاعِل[٣] أو بمعنى مَفعول.

وقولُه **وفَعَالٍ وفِعَالٍ اسمين** مثالُ ذلك: قَذَالٌ وقُذُلٌ، وأَتانٌ وأُتُنٌ، وحِمارٌ وحُمُرٌ، وذِراعٌ وذُرُعٌ. واحتَرز بقوله **اسمين** من أن يكونا وَصفَين، فإنهما إذ ذاك لا ينقاس فيهما

---

(١) ح، ت: قلبنا.

(٢) ح، ت: من استثقال.

(٣) ك: بمعنى مفعل أو فاعل. ت: بمعنى فعل أو فاعل.

فُعُل نحو: رجُلٌ جَبانٌ، وناقةٌ ضِناكٌ، فلا يقال فيهما: رجالٌ جُبُنٌ ولا: نِياقٌ ضُنُكٌ، والضِّناكُ: الناقة العظيمة المؤخر، قاله الأصمعي[(١)]. وقال غيره: هي المرأة الضخمة[(٢)] الثقيلة العَجيزة.

وقولُه **غيرَ مضاعفَين** زيادة ثبتت في نسخة الرَّقّيّ وغيره، وسَقطت من بعض النسخ، مثالُ ذلك جَنان ومِداد، فلا يُجمَعان على فُعُل. وقد تقدَّم[(٣)] أنَّ جمع هذين على أَفْعِلة، وأنه شذَّ فيه غير هذا الجمع في فصل أَفْعِلة.

ص: ونَدَرَ عُنُنٌ ووُطُطٌ. ويُحفَظ في فَعْلٍ وفَعِلٍ وفَعِيلة مطلقًا.

ش: هذا أيضًا ثبَت في نسخة البَهاءِ الرَّقّيّ وغيره، وسَقط من بعض النسخ، والقياسُ أَعِنّة إذ هو جمع عِنان، وهو الشيء الذي تُمسك به الدابّة، وقد تقدَّم ذلك[(٤)] في فصل أَفْعِلة.

وقولُه **ووُطُطٌ** هو جمع [وَطْواط][(٥)].

وقولُه **ويُحفَظ في فَعْلٍ** مثالُه: سَقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُنٌ، وسَحْلٌ وسُحُل[(٦)]، وحكى أبو الحسن نَجْدٌ ونُجُدٌ، وقَلْبُ النخلة وقُلُب. وفي **فَعِلٍ** مثالُه نَمِرٌ ونُمُرٌ، قال الشاعر[(٧)]:

---

(١) المخصص ٧: ٥٨.

(٢) الضخمة: سقط من ك.

(٣) تقدم في ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٤) تقدم في ص ٢٥٦.

(٥) وطواط: من اللسان (وطط) عن كراع. وفي موضعه في المخطوطات بياض يتسع لبضع كلمات. والوطواط: الخُفّاش. وقيل: هو الخُطّاف.

(٦) السحل: الثوب الأبيض الرقيق. ك، ح: وسخل وسخل. ت: وسجل وسجل.

(٧) الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٣: ٥٧٤. وهو لحكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعيّ في شرح أبيات سيبويه ٢: ٣٩٦ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١.

فيها عَيائِيلُ أُسودٌ ونُمُرْ

قال[1] بعض أصحابنا[2]: ((وقد يجوز أن يكون قَصَرَه من نُمُور ضرورة)) انتهى.

وقولُه **وفَعيلةٍ** مثالُه صَحيفةٌ وصُحُفٌ.

وقولُه **مطلقًا** يعني أنه قد جاء ذلك في الاسم كما مثّلناه، وجاء في الصفة جمعُ فَعِل وجمعُ فَعْلٍ نحو: خَشِنٍ وخُشُنٌ[3]، وفَرْخٌ وفُرُخٌ[4]. وجمعُ فَعِيلة نحو: نَجيبة ونُجُب، وخَريدة وخُرُد، قال الشاعر[5]:

وقـد نَغْـنَى بهـا ، ونَـرَى عُصُـورًا　　　بِهـا يَقْتَـدْنَنا الخُـرُدَ الخِـدالا

ص: وفي فَعيل وفاعِلٍ وفَعَلٍ وفَعَالٍ وفِعَالٍ[6] وفَعِلةٍ أوصافًا.

ش: هذه[7] الزيادة ثبتت /في نسخة الرَّقِّيّ وغيره، وسقطت من بعض النسخ. **[٨: ٦/أ]** مثالُ فَعِيلٍ نَذيرٌ ونُذُرٌ، وخَضيبٌ وخُضُبٌ. ومثالُ فاعِلٍ نازِلٌ ونُزُل[8]، وشارِفٌ[9] وشُرُفٌ، قال الشاعر[10]:

ألا يا حَمْزَ للشُّرُفِ النِّواءِ　　　وهُنَّ مُعَقَّلاتٌ بالفِناءِ

---

(١) ح: وقال.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٥١٦.

(٣) كذا ولعله: خَشْر وخُشُر.

(٤) الفرخ من الرجال: الذليل. ح: وفرح وقروح.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٨٨، ٨٩، ٩٦.

(٦) وفعال: سقط من ك، ح.

(٧) هذه ... من بعض النسخ: سقط من ح.

(٨) ح: بازل وبزل.

(٩) ناقة شارف: مسنّة هرمة.

(١٠) غريب الحديث للخطابي ١: ٦٥٢ واللسان (شرف). النواء: السِّمان، جمع ناوية. ومعقَّلات: مشدودات بالعُقُل.

وبازِلٌ وبُزُلٌ[١]. ومثالُ فَعَالٍ جَمَلٌ ثَقَالٌ أي بَطيء وجِمالٌ ثُقُلٌ، وصَنَاعٌ وصُنُعٌ[٢]. وهذا فيه خلاف: أبو العباس[٣] يرى أنه قليل، وتبعه على ذلك جماعة. ومنهم مَن يرى أنه كثير، وفي كتاب س[٤]: ((وقد جاء منه شيء كثير على فُعُل))، وهي رواية السيرافي، وسقط في بعض النسخ (كثير)، وقال[٥] بعد: ((وليس فُعُل بالقياس المتمكن في هذا الباب))، فالقول ما قاله المبرد ومَن تبعه.

ومثالُ فِعَال قولُهم ناقةٌ كِنَاز[٦] ونُوقٌ[٧] كُنُز، وحكى أبو الحسن بن سِيْدَهْ[٨] أنَّ بعض العرب يقول: ناقةٌ كِنازٌ ونُوقٌ كِناز بلفظ الإفراد، فهو إذًا من باب هِجان[٩] ودِلاص[١٠]. وقد جمعوا أيضًا هِجانًا ودِلاصًا على فُعُلٍ، قالوا[١١]: نِياقٌ هُجُنٌ، ودُروعٌ دُلُصٌ، فيكون من باب كِناز وكُنُز.

وما أُطلق منها على الواحد والجمع فلا يقال للاثنين، لا يقال: هما ناقتانِ هِجانٌ، ولا: دِرْعانِ دِلاص. وقد حكى الجَرميُّ[١٢] أنه يقال: ناقتانِ هِجانٌ، ودِرْعانِ دِلاصٌ، فهو عنده كجُنُب.

---

(١) موضعه في ك بعد قوله الآتي: وثقل.

(٢) وصناع وصنع: سقط من ت. وموضعه في ك بعد بيت الشعر.

(٣) المقتضب ٢: ٢٠٩، ٢١٢ - ٢١٣.

(٤) الكتاب ٣: ٦٣١ وشرحه للسيرافي ١٥: ١٤.

(٥) الكتاب ٣: ٦٣٢.

(٦) ناقة كناز: عظيمة مكتنزة اللحم.

(٧) نوق: سقط من ح، ت. كنز ... ونوق: سقط من ك.

(٨) المحكم ٦: ٧٤٠ [ط. العلمية ٢٠٠] وشرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٦.

(٩) ناقة هجان: كريمة.

(١٠) درع دلاص: ليّنة وبرّاقة.

(١١) الكتاب ٣: ٦٣٩.

(١٢) شرح الشافية للرضي ٢: ١٣٥ - ١٣٦.

وإذا وقع للمفرد والجمع بلفظ واحد فالتقدير مختلف، فالمفرد ككِتاب، والجمعُ كظِراف، وكثيرٌ من أهل اللغة يجعلون هذا من باب جُنُب، قال أبو عُبيد: هِجانٌ لفظٌ مفردٌ يقع للواحد والجمع، ولم يذكر هذا سيبويه، ولعله لم يعرفه.

وذكرَ المصنف أنَّ فُعُلًا يُحفَظ في فَعَالٍ وفِعَالٍ وصفَين، وغيرُه جعله مقيسًا، قال: فِعَالٌ بالكسر كفَعَالٍ بالفتح، وكلاهما بمنزلة فَعُول، لا تدخلهما التاء، ولا يُجمعان بالواو والنون، ولا على فَعائل، كما يُجمع مؤنث فَعُول، وإنما يُجمَعان قياسًا على فُعُل نحو صَناَع وصُنُع[1]، ودِلاث ودُلُث[2]، وكِناز وكُنُز، وقد جاء فيه فُعَلاء تشبيهًا بفَعيل، قالوا: جَبانٌ وجُبَناءُ، وفِعال قالوا: جَوادٌ وجِياد.

وقولُه **وفَعِلة** مثالُه فَرِحة وفُرُح.

ص: وفي فُعَالٍ وفَعَلةٍ وفِعْلٍ أسماءً.

ش: هذا أيضًا مما ثبت في نسخة البهاء الرَّقِّيّ وغيره، وسقط من بعض النسخ. فمثالُ فُعَالٍ قُرادٌ وقُرُدٌ، وكُراعٌ وكُرُعٌ. ذكر في هذه الزيادة أنَّ هذا مما يُحفَظ، وذكَر في غير[3] هذا الكتاب أنَّ ذلك مَقيس كما انقاس في فِعَالٍ وفَعَالٍ بقيودهما، وفي فَعِيلٍ الاسم. والصحيحُ ما ذُكر في هذه الزيادة من أنَّ جمع فُعَالٍ على فُعُلٍ لا ينقاس، فلا يقال في غُرابٍ: غُرُبٌ، ولا في عُقَابٍ: عُقُبٌ.

ومثالُ فَعَلَةٍ ثَمَرةٌ وثُمُرٌ، وخَشَبةٌ وخُشُبٌ.

ومثالُ فِعْلٍ حِدْجٌ وحُدُجٌ[4]، وسِتْرٌ وسُتُرٌ، قال الشاعر[5]:

---

(١) ح، ت: ضباع وضبع.

(٢) ناقة دلاث: سريعة.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٣ - ١٨٣٤.

(٤) الحدج: مركب من مراكب النساء. ك: جذع وجذع.

(٥) المحكم ٣: ٦٢ [ط. العلمية ٢٠٠٠] وشرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٥.

والمسجدانِ ، وبَيتٌ نحن عامِرُهُ ، لنا ، وزَمْزَمُ ، والأَحواضُ ، والسُّتُرُ

[٨: ٦/ب] /ص: **ويجب في غير الضرورة تسكين عينه إن كانت واوًا، ويجوز إن لم تَكُنْها ولم تُضاعَف، ورُبَّما سُكِّنتْ مع التضعيف، فإن كانت ياءً كُسرت الفاءُ عند التسكين.**

ش: قولُه **تسكينُ عينه** أي: عين فُعُلٍ، فتقول في نَوَارٍ(١) نُوْرٌ، وعَوَانٍ(٢) عُوْنٌ، قال تَميم بن مقبل(٣):

ومَأْتَمٍ كالدُّمى حُوْرٍ مَدامِعُها لم تَبْأَسِ العَيشَ أَبكارًا ولا عُوْنا

وفي سِوارٍ وسِواكٍ وخِوانٍ: سُوْرٌ وسُوْكٌ وخُوْنٌ.

وقولُه **في غير الضرورة** لأنه في الضرورة يجوز تحريكُها بالضم، قال الشاعر(٤):

أَغَـــرّ الثَّـــنايا أَحَـــمّ اللِّثـــا تِ ، تَمْنَحُهـــا سُـــوُك الإسْـــحِلِ

وقال الآخر(٥):

عـــن مُبْرِقـــاتٍ بالـــبُرِينَ ، وتَبـــ ـــدو بالأَكُـــفِّ اللامعـــاتِ سُـــوُرْ

وقال الفراء: ورُبَّما قالوا: عُوُنٌ كرُسُلٍ، فَعلوا ذلك فرقًا بين العَوان والعانة، أي: بين جمعيهما، قال زهير(٦):

---

(١) النوار: المرأة النَّفور من الريبة.

(٢) حربٌ عوان: قوتل فيها مرة بعد مرة.

(٣) ديوانه ص ٢٣١ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٢٥. في المخطوطات: تميم بن معبد. لم تبأس العيش: هنَّ منعَّمات لم يلحقهن البؤس في عيشهنّ.

(٤) هو عبد الرحمن بن حسان كما في الإغفال ٢: ٩ - ١٠. والبيت بلا نسبة في المقتضب ١: ١١٣. الأحمّ: الأسود. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

(٥) هو عدي بن زيد. ديوانه ص ١٢٧. والعجز له في الكتاب ٤: ٣٥٩. أبرقت المرأة: تحسنت وتعرَّضت. والبرين: جمع بُرَة، وهو الخلخال أو الحلي.

(٦) صدر البيت: نَحُلُّ سُهولَها فإذا فَزِعْنا. الديوان ص ١٤٠. سهولها: سهول الأرضين المذكورة قبل. ومنهن: من الخيل. والأصلاء: مواضع في أرض بني سُليم. وواحد العون هنا: عانة.

جَــرى مــــنهنَّ بالأَصْــــلاءِ عُــوْنُ

أراد الحمير، كذا قال. والبصريون لا يُجيزون ضَمَّ هذه الواو إلا في الشعر.

وقولُه **ويجوز إن لم تَكُنْها** أي: إن لم تكن واوًا نحو حِمار وقَذال، فيجوز تسكين العين، فتقول حُمْرٌ وقُذْلٌ.

وقولُه **ولم تُضاعَف** احترازٌ من نحو سُرُرٍ وذُلُلٍ لِما يؤدي إليه التسكين من الإدغام؛ والجمعُ مبنيٌّ على المفرد، فكما فُكَّ في مفرده فُكَّ في جمعه، وستأتي لغة مَن يفتح أول هذا المضاعف بعد هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

وقولُه **وربَّما سُكِّنتْ مع التضعيف** قالوا: ذُبٌّ في جمع ذُباب، وكان[١] حتمًا له - وإن كان شاذًّا - أن يساوي، فزاد[٢] في كونه جاء على فُعُل شاذًّا لأنَّ المضعف كثيرًا ما كان يجري مجرى الصحيح لا سيَّما [عند] [٣] مَن يقول باطِّراد فُعُلٍ في فُعال؛ وهو اختيار المصنف في غير[٤] هذا الكتاب، وقد نبَّهْنا[٥] على ذلك.

وقولُه **فإن كانت ياءً** أي: فإن كانت عين الكلمة ياءً، وذلك نحو سَيَالٍ[٦] وعِيَانٍ[٧]، فيجوز في جمع ذلك سُيُلٌ وعُيُنٌ لأنَّ الضمة على الياء أخفُّ منها على الواو. ويجوز أن تُسَكَّن عين الكلمة فتقول عِيْنٌ وسِيْلٌ بكسر الفاء لتصحَّ الياء كما فعلتَ في بِيْضٍ وإن كان وزنُه فُعْلًا؛ لأنك لو لم تَكسر الفاء لَلَزِمَ انقلاب الياء واوًا

---

(١) د: وكان شاذًّا أن يساوي فزاد.

(٢) ك، ح: فرادًا في كونه.

(٣) عند: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٣ - ١٨٣٤.

(٥) نبَّه عليه في ص ٢٧١.

(٦) السيال: شجر له شوك أبيض.

(٧) العيان: حديدة تكون في متاع الفَدَّان.

لضمَّةِ ما قبلها كما انقلبت في مُوْقِنٍ اسم فاعل من أَيْقَنَ؛ فكان تغيير حركةٍ عليهم أسهلَ من تغيير الحرف، بخلاف مُوقِن، فإنهم لو كَسَروا ما قبلَ الياء لِتَصِحَّ فقالوا: مِيْقِنٌ، ومِيْسِرٌ من أَيْسَرَ - لأدَّى ذلك إلى مخالفة النظائر من اسم الفاعل غير الثلاثيّ؛ لأنه كلَّه مضموم الميم، ولأدَّى أيضًا إلى صيرورته إلى مِفْعِلٍ، ومِفْعِلٌ مما تنكَّبتْه العرب

[٨: ٧/أ] /إلا قولهم مِنْخِرٌ، ففيه قولان: أحدهما أنه مِفْعِلٌ. والآخر أنَّ حركة الميم تابعة لحركة الخاء إذ يقال فيه مُنْخُر. وقد أجاز الوجهين فيه س(١) رحمه الله.

فأمّا مِغيرة ومِنْتِن فالكسرة فيه للإتباع لأنهما اسما فاعِل من أَنْتَنَ وأَغارَ. وإنما تنكبتْ مِفْعِلًا لأنَّ الساكن عندهم حاجز غير حصين، فكأنه توالى كسرتان في أول الكلمة، وذلك قليل في أبنية كلامهم.

ص: ومنها فُعَلٌ وهو لِفُعْلةٍ وفُعُلةٍ اسمين، ولِلْفُعْلَى أُنثى الأَفْعَل، ويُحفَظ في نحو الرؤيا ونَوْبة، ولا يقاس عليهما، خلافًا للفراء.

ش: مثالُ ما جاء على فُعْلة غُرْفةٌ وغُرَفٌ، وعُدَّةٌ وعُدَدٌ، وعُرْوةٌ وعُرًا، ونُهْية ونُهًى، وسواء كان صحيحَ اللام أم معتلَّها أم مضعَّفها كما مثَّلنا. ومثالُ فُعُلةٍ جُمُعةٌ وجُمَعٌ.

واحتَرز بقوله **اسمين** من مجيئهما وصفَين، نحو: رجلٌ ضُحْكةٌ(٢) وهُزْأةٌ(٣)، وامرأةٌ شُلُلة، وهي السريعة في حاجتها لأنَّ المذكر منه شُلُل، وهو قليل جدًّا(٤) - أعني فُعُلًا - لم يُحفَظ منه إلا جُنُبٌ(٥) وشُلُل، وقياسُ تأنيثهما أن يكون بالتاء.

---

(١) الكتاب ٤: ٩١، ٢٧٣، ٣٠٩ والسيرافي النحوي ص ٢٣٨، ٦٥١ - ٦٥٢.

(٢) رجل ضحكة: يُضحك منه.

(٣) رجل هزأة: يهزأ به الناس.

(٤) الكتاب ٣: ٦٢٩.

(٥) ك، د: حقب.

وقولُه **وللفُعْلَى أُنْثَى الأَفْعَل** مثالُه الكُبْرى والكُبَر، والأُولى والأُوَل، والأُخْرى والأُخَر، والعُلْيا والعُلا، والدنيا والدُّنا. واحترَز بقوله **أُنثى الأَفْعَل** من نحو الحُبْلى والرُّبَّى[١] والبُهْمَى[٢] والرُّجْعَى، فلا يأتي شيء من هذا على فُعَل.

وقولُه **خلافًا للفرّاء** يعني أنَّ الفراء يَقيس على الرُّؤَى[٣] جمع الرُّؤيا، والنُّوَب جمع النَّوْبة، فيجمع ما كان مصدرًا على فُعْلَى[٤] قياسًا نحو[٥] رُجْعَى ورُجَع، وما كان على فَعْلة مما ثانيه واو ساكنة على فُعَل نحو دَوْلة ودُوَل[٦].

وفي بعض كتب أصحابنا ما يوافق ظاهره مذهب الفراء في فَعْلة الواويّ العين، قال: ((وما كان منها على وزن فَعْلة وكان معتلَّ العين جُمع في الكثير على فِعال كضِياع[٧]، وعلى فُعَل في بنات الواو كنُوَب، وعلى فِعَل في بنات الياء كخِيَم[٨])) انتهى.

ص: ويُحفَظ أيضًا في نحو فُعْلةٍ وصفًا، ونحو تُخَمةٍ ونُفَساءَ وظُبَة.

ش: مثالُ فُعْلة وصفًا رجلٌ بُهْمة[٩] ورجالٌ بُهَمٌ، وقالوا: تُخَمٌ في تُخَمة، وهو جمع لا اسم جنس للزوم التأنيث له، قالوا: هي التُّخَم، وقد تقدَّم الكلام[١٠] على

---

(١) الربى: الشاة الحديثة النتاج. ح: واليسرى.

(٢) البهمى: نبت له شوك تجد به الغنم وجدًا شديدًا ما دام أخضر، فإذا يبس هرَّ شوكه وامتنع.

(٣) د: على السوءى.

(٤) ك: فعل.

(٥) د: على.

(٦) ك، د: جوزة وجوز. وهو صواب أيضًا.

(٧) د: كضباع.

(٨) كخيم: موضعه بياض في ك.

(٩) رجل بهمة: شجاع.

(١٠) تقدم في ص ٢١.

ذلك، بخلاف رُطَب، فهو اسم جنس لتذكيره، قالوا: أكلتُ رُطَبًا طَيِّبًا، وقال تعالى: ﴿تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾[1]. وقالوا في نُفَساءَ: نُفَسٌ[2] بالتخفيف ونُفَّسٌ بالتشديد. وقالوا: ظُبَةٌ[3] وظُبًا، ولُغَةٌ ولُغًا، وبُرَةٌ وبُرًا.

ص: وعُجَايةٍ وقَرْيةٍ وحِلْيةٍ وعَدُوٍّ.

ش: هذه الزيادة ثبتت في أصل البهاء الرَّقِّيّ وغيره، وسقطت في بعض النسخ، قالوا عُجًى، والعُجَاية والعُجَاوة: قدر مُضْغة من لحم تكون موصولة بقصبة تنحدر من

[٨: ٧/ب] ركبة البعير إلى الفِرْسِن[4]، وقالوا: /قَرْيةٌ وقُرًى، ونَزْوة ونُزًا[5]، وكَوَّة وكُوًا، وقد تقدَّم[6] في (باب المقصور والممدود) أنَّ الفراء زعم أنَّ كُوًا جمع كُوَّة المضموم الكاف، واستغنَوا به عن جمع كَوَّة المفتوح الكاف، فيكون إذ ذاك كُوًا مقيسًا لا مسموعًا إذ هو جمع فُعْلة[7] كغُرَف جمع غُرْفة، وبَرْوةٌ وبُرًا ذكره الجرمي[8]، وابن السَّراج[9]، وأبو علي، وقال[10]: ((الذي يُجعل في أنف الناقة)). والمشهورُ في هذه بُرَةٌ وبُرًا، وفي كتاب س[11]

---

(١) الآية ٢٥ من سورة مريم.

(٢) نفس: سقط من د.

(٣) الظبة: حد السيف والسنان والخنجر.

(٤) د: أو الفرس.

(٥) ونزوة ونزا: سقط من د.

(٦) تقدم في ص ٩١.

(٧) ك: قلة.

(٨) في شرح الجزولية للأبذي: باب جمع التكسير ص ٢٥٤ [رسالة] ما نصه: ((ولم يذكر نَزْوة ونُزًا إلا سيبويه والجرمي)).

(٩) الأصول ٢: ٤٤٧.

(١٠) التكملة ص ١٥٦.

(١١) الكتاب ٣: ٥٩٣.

نَزْوة ونُزًا بالنون والزاي، وهو الأشهر في الرواية، وهو الذي ذكره أبو العباس[1]، وقد جاء[2] نهي رسول الله - ﷺ - عن السَّفْتَجات[3]، والبُرَوات، ونكاح النَّهاريَّات[4]، وكأنه - والله أعلم - أراد: استعمال البروات؛ لأنَّ فيها تعذيب الحيوان.

ومِن غريب ما وقع من فَعْلة معتلّ اللام وجُمع على فُعَلٍ ولم يذكره النحويون؛ وإنما وجدته أنا في أشعار العرب - قولُهم: شَهْوةٌ وشُهًا، قالت امرأة من بني نضر بن معاوية[5]:

فلولا الشُّهَا - واللهِ - كنتُ جَديرةً ... بأنْ أَتْرُكَ اللَّذّاتِ في كلِّ مَشهَدِ

وقالت أيضًا[6]:

وحَقٌّ - لَعَمْرِي - إنه غايةُ الرَّدَى ... وليسَ شُهَا لَذّاتِنا بِمُخَلَّدِ

وقال داود بن كسيب الكليبي[7]:

---

(١) الخصائص ٢: ٢٩٥.

(٢) ذخيرة الحفاظ ٢: ٨٩٥.

(٣) السفتجة: هي أن يقرض شخص شخصًا مبلغًا من المال يستوفيه منه في بلد آخر، مثل أن يكون المقرض غرضه حمل دراهم إلى بلد آخر، والمقترض له دراهم في ذلك البلد وهو محتاج إلى دراهم في بلد المقرض، فيقترض منه في بلد دراهم المقرض، ويكتب له سفتجة أي ورقة إلى بلد دراهم المقترض. فهذا يجوز في أصح قولي العلماء. وقيل: ينهى عنه لأنه قرض جر منفعة. والصحيح الجواز. مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩: ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٤) النهارية: المرأة التي يتزوجها الرجل على أن يكون عندها نهارًا دون الليل. الموسوعة الفقهية الكويتية ٤١: ٣٧٦.

(٥) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٢ عن كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان، وفي البحر المحيط ٧: ٨١. ح: نضر بن عواية. وفي البحر: نصر.

(٦) هذا البيت يلي البيت السابق لها في تذكرة النحاة ص ٦٢.

(٧) البيت أول بيتين أنشدهما أبو حيان لها في تذكرة النحاة ص ٦٣ عن كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان. وأوله في د: ينبغي.

تبتَغـــي النَّيــك سَـــفاهًا   لِشُـــهًا كانـــت قَديمَـــهْ

وقالت بعض نساء بني عدوان، وهي بنت سريع بن منيع بن حرثان الوابشي[1]:

فـــأَيْرُ هـــذا طَـــبِنٌ مُـــذْهِبٌ   مـا كـانَ فيَّ مِـنْ شُـهًا أو أُحـاحْ

وقالوا في حِلْية: حُلًى، وفي لِحْية: لُحًى، وقد سُمع: حِلًى ولِحًى، وهو القياس. وقالوا في عَدوٍ: عُدًا، والمشهور لزوم التاء له فتقول عُداة.

ومما ذكره المصنف في غير[2] هذا الكتاب مما جُمع على فُعَلٍ وليس قياسه ذلك قولُهم: فُقْرٌ وفُقَرٌ - قال: والفُقْر: الجانب - ونَقُوقٌ ونُقَق.

ص: واطَّرَدَ عند بعض بني تميم وكَلْبٍ في المضاعف المجموعِ على فُعُل.

ش: قولُه **وكَلبٍ** معطوف على **بني تميم** لا على **بعض**، فيكون ذلك لغةَ كلبٍ، بل هي لغةُ بعضهم، وتقدير الكلام: عند بعض بني تميم وبعض كلب، وبيَّن ذلك في بعض كتبه فقال[3]: ((واستثقلَ بعض التَّميميّين والكَلْبِيّين ضمةَ عين فُعُلٍ في المضاعَف، فجَعلوا مكانها فتحة، فقالوا جُدَد وذُلَل بَدَلَ جُدُدٍ وذُلُل)) انتهى.

وقد أطلَق المصنف في قوله **في المضاعَف المجموع على فُعُلٍ**، وكان ينبغي أن يقيّد فيقول: في فَعِيلٍ المضاعَف المجموع على فُعُل نحو سَرير وسُرُر. وظاهرُ كلامه أنه متى جُمع على فُعُلٍ المضاعَف فإنه يجوز فتح عينه سواء كان اسمًا نحو سَرير أم صفة نحو جَديد وذَليل، بل مثَّل بالصفة في غير[3] هذا الكتاب[4]. [وهذا فيه خلاف:

---

(١) هذا أول بيتين أنشدهما لها أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٦. طبِن: ضخم. والأحاح: العطش، وشدّة الوجد. فيّ: سقط من د. طبن: سقط من ح.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٨ وليس فيه تفسير الفقر.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٣٧.

(٤) في غير هذا الكتاب: سقط من ك.

ذهب الأستاذ أبو علي[1] وهذا المصنف إلى أنه يجوز ذلك في الصفة قياسًا على ما حكاه[2] أبو زيد[3] وأبو عبيدة[4] أنَّ ناسًا يفتحون الثاني من نحو سُرُر وهو اسم جمع سَرير.

وذهب أبو محمد بن قتيبة[5] وغيره من اللغويين إلى أنه لا يجوز في ثياب جُدُد فتح الثاني، فمنعوا ذلك في الصفة. وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع، قال[6]: ((وذلك أنهم حكوا[7] هذا الفتح في الأسماء، ولم يحكوه في الصفات، فلا ينبغي أن تقاس الصفة في ذلك على الاسم لا سيما في هذه اللغة القليلة، وذلك أنَّ فُعُلًا في جمع فَعيل المضاعف اسمًا مطَّرد واسع، وهو في الصفة قليل جدًّا، وقد قال س: إنَّ ما يَقِلُّ [يَقِلُّ][8] فيه التصرف، ولو وجد في الصفة لحكوه. وهذا هو الصحيح)).

قال ابن هشام: وجمعوا فيه المضاعف على فُعُلٍ نحو سَرير وسُرُر بخلاف ما فيه الألف؛ ولم يَحك س فتح الثاني من المضاعف، وحكاه أبو عبيدة وغيره أنه قياس. قال ابن جني[9]: ((جَريرة[10] وجُرُر وجَديدة وجُدُد تُضَمُّ وتُفتَح)) انتهى. فسوَّى بين الاسم والصفة.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: باب الجمع المكسر ٢: ٤٣٠ [رسالة].

(٢) التكملة ص ١٦٦ وشرح الشافية للرضي ٢: ١٣٢. ك، د: حكى.

(٣) النوادر ص ٥٧٧.

(٤) مجاز القرآن١: ٣٥١، ٢: ١٦٩.

(٥) أدب الكاتب ص ٣٩٤.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع: باب الجمع المكسر ٢: ٤٣٠ - ٤٣١ [رسالة].

(٧) د: حكوا هذا في أسماء.

(٨) يقل: من شرح الجمل.

(٩) المحتسب ٢: ٢٠٠ بتصرف. والمفرد فيه: ((جرير وجديد)) بلا تاء. والجرير: الحبل.

(١٠) الجريرة: الجناية.

ص: ومنها فِعَلٌ، وهو لفِعْلةٍ اسمًا تامًّا، ويُحفَظ في فِعْلَى اسمًا، ونحو ضَيْعة، ولا يقاس عليهما، خلافًا للفراء.

ش: مثالُ فِعْلة فِرْقةٌ وفِرَقٌ، وكِسْرةٌ وكِسَرٌ، وذِكْرةٌ وذِكَرٌ، وخِرْقةٌ وخِرَقٌ[(١)]، وحِجّةٌ وحِجَجٌ، ومِرْيةٌ ومِرًى، ودِيمةٌ ودِيَمٌ.

واحترَز بقوله **اسمًا** من الصفة نحو صِغْرة[(٢)] وكِبْرة وعِجْزة وعِزْنة[(٣)] وقِرْفة[(٤)] وعِيمة[(٥)] في ألفاظ ذُكرت في (المخصص)[(٦)]، وذكر فيه أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع.

وقال بعض أصحابنا: «إنه لم يجئ من الصفة شيء من فِعْلٍ بالتاء». فعلى هذا لا يكون قوله **اسمًا** احترازًا من الصفة إذ ليست مسموعة، بل يكون قوله **اسمًا تامًّا** بجملته احترازًا من اسمٍ غير تامّ نحو رِقَة، فإنَّ وزنه فِعْلة، لكنه ليس بتامّ إذ قد حُذفت منه فاء الكلمة، فلا تجمعه على فِعَل.

وقولُه **خلافًا للفراء** تقدَّم مذهبه[(٧)] في نحو رؤية، وهو المصدر المؤنث بالهاء، وفي نحو نَوْبة، وأنه يطَّرد فيهما عنده فُعَلٌ، وكذلك هنا يَطَّرد عنده في نحو ذِكْرَى وضَيْعة مما عينُه ياءٌ فِعَلٌ نحو ذِكَر وخِيَم. وقد ذكرنا[(٧)] في كلام أصحابنا عند ذكر نَوْبة ما ظاهرُه يقتضي مذهب الفراء في فَعْلة اليائيّ العين.

---

(١) د: وحرفة وحرف.

(٢) صغرة ولد الرجل: أصغرهم. وكبرتهم: أكبرهم. وعجزتهم: آخرهم.

(٣) رجل عزنة: لا يطاق.

(٤) رجل قرفة: محتال.

(٥) هو عيمة قومه: خيارهم.

(٦) المخصص ١: ٢٣ وفيه: صغرة وكبرة وعجزة. وفي ١٦: ١٧٠: عرنة وقرفة وعيمة.

(٧) تقدم في ص ٢٧٥.

وحجّة الفراء فيما أُنِّث بالألف نحو رؤيا وذِكرَى أنَّ التأنيث بالألف شُبِّهَ بالتأنيث بالتاءِ في مواضع؛ وقد عاملتهما العرب في مواضع معاملة واحدة، منها قولُهم في أُخْرَى: أُخَرُ، والفُضْلَى: الفُضَلُ، وفي غُرْفة: غُرَفٌ، وقولُهم في قاصِعاءَ[١]: قَواصِعُ، وفي سالِفة[٢]: سَوالِفُ، فلهذا[٣] التشبيه الذي بين الألف والتاء يُجرى فِعْلَى مُجرى فِعْلة. والصحيحُ قصرُ ذلك على السماع.

واحترَز بقوله **في فِعْلَى اسمًا**[٤] مِن فِعْلَى إذا كان صفة[٥] نحو: رجُلٌ كِيْصًى[٦]، وعِزْهاةٌ[٧]، ولا يُجمَع على فِعَلٍ.

ص: ويُحفَظ باتِّفاقٍ في فِعْلةٍ واحدِ فِعْلٍ، والمعوَّضِ من لامه تاء، وفي نحو مَعِدةٍ، وقَشْعٍ، وهَضْبةٍ، وقامةٍ، وهِدْمٍ، وصُورةٍ، وذِرْبةٍ[٨]، وعَدُوٍّ، وحِدَأَةٍ.

ش: قولُه **واحدِ فِعْلٍ** نحو سِدَر في سِدْرة واحدِ سِدْر، فلا ينقاس، لا يقال في تكسير واحد تِيْنٍ تِيَنٌ بفتح الياء. واحترزَ بقوله **واحدِ فِعْلٍ** مما ينقاس فيه وليس واحدَ فِعْلٍ، وهو المقدَّم أولًا نحو كِسْرة وكِسَر إذ ليس كِسْرة واحدَ كِسْر.

ومثالُ **المعوَّض مِن لامه تاء** عِزَة ولِثَة، قالوا: عِزًا ولِثًى. ونحو مَعِدة ومِعَد قولُهم: نَقِمةٌ ونِقَمٌ[٩]، وكأنهم بنَوه على فِعْلة إذ يجوز ذلك فيه؛ لأنَّ كَرِشًا ونحوه يجوز فيه أوجه

---

(١) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سدَّ فمه لئلا يدخل عليه شيء.

(٢) السالفة: جانب العنق.

(٣) ح: فهذا.

(٤) اسمًا: سقط من د.

(٥) ح: ولم يجئ صفة إلا بالهاء نحو عزهاة.

(٦) رجل كيصًى: ينزل وحده ويأكل وحده.

(٧) رجل عزهاة: لا يريد النساء.

(٨) د: وعذبة. ح: وقرية.

(٩) ح: ثلمة وثلم.

ثلاثة: أحدُها إقرارُه على أصل بنيته من فَعِلٍ. الثاني تسكينُ عينه فتقول: كَرْشٌ وكَبْدٌ. الثالثُ[1] التسكينُ مع نقل الحركة إلى فاء الكلمة، فتقول: كِرْشٌ وكِبْدٌ، فكذلك يجوز في مَعِدةٍ: مِعْدة، وفي نَقِمة: نِقْمة، وكأنهم جمعوا هذه البنية.

وقولُه **وقَشْعٍ** القَشعُ: الجلد البالي، جمعوه على قِشَعٍ شذوذًا. وقالوا[2]: هَضْبةٌ وهِضَبٌ، وقَصْعةٌ وقِصَعٌ، وحَلْقةٌ وحِلَقٌ، وجَفْنةٌ وجِفَنٌ، شذوذًا. وقالوا: قامةٌ وقِيَمٌ، وحاجةٌ وحِوَجٌ. وقالوا: هِدْمٌ وهِدَمٌ، والهِدْمُ: الثوب الخَلَق. وقالوا: ذِرْبةٌ وذِرَبٌ، وصِمَّةٌ وصِمَمٌ، وقد تقدَّم كونهما صفتين.

وزعم مَن زعم أنه لم يُسمع من فِعْلٍ مؤنثٌ بالتاء فإن كان عَنى من فِعْلٍ المجرد أنه لم يؤنث بالتاء فربما يكون كما زَعم؛ وإن عَنى أنه لم يُسمع مطلقًا فصِمّة وذِرْبةٌ وغيرهما تردُّ عليه، والتاء فيهما ليست تاء الفرق، بل بُنيت الكلمة عليها؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: ذِرْبٌ وصِمٌّ للمذكر، والصِّمّة: الرجل الشجاع، والذِّرْبة: المرأة الحديدة اللسان.

وقالوا: صُورةٌ وصِوَرٌ، وقُوَّةٌ وقِوًى. وقالوا: عَدُوٌّ وعِدًا. وزعمَ هذا المصنف أنَّ عِدًا جمع. وذكره البصريون في أبنية الأسماء المفردة، ولم يُثبِت س[3] مِن فِعَلٍ صفة غير عِدًا، وزاد غيرُه[4] زِيَمًا[5]][6]. وزاد /غيرهما[7] غير هذين، وسيأتي ذلك في علم [٨: ٨/أ]
التصريف إن شاء الله تعالى.

---

(١) الثالث ... وكبد: سقط من د، ح.

(٢) وقالوا هَضبة وهِضَب، وقَصعة وقِصَع وحلقة وحِلَق وجفنة: كرر بعد قوله شذوذًا الآتي.

(٣) الكتاب ٤: ٢٤٤.

(٤) السيرافي النحوي ص ٦٠٤.

(٥) لحم زيم: متفرق. ومنزل زيم: متفرق النبات.

(٦) ما بين القوسين: انفردت به د. وبعضه في ح.

(٧) السيرافي النحوي ص ٦٠٣ والاستدراك على سيبويه للزبيدي ص ٥٧ والممتع ١: ٦٣ - ٦٥.

وقالوا: حِدَأَةٌ وحِدَأٌ، ذكر أنَّ حِدَأً جمعٌ لِحِدَأة. وينبغي أن يُنظر أهو جمعٌ أو اسم جنس. وأمّا قول الشاعر[١]:

وتُفني الأُلى يَستَلْئِمُونَ على الأُلَى   تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ

فظاهرُ الحِدَأِ أنه جمعٌ إذْ وُصف بالجمع، وهو القُبْل؛ إذ هو جمع أَقْبَلَ وقَبْلاءَ.

ولقائلٍ أن يقول: إنه من تأنيث اسم الجنس ووصفه بالجمع كقوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[٢].

وذكرَ المصنف في غير[٣] هذا الكتاب أنه يكون جمعًا لفَعيلة أيضًا[٤] نحو بَنِيقةٍ[٥] وبِنَق، وشَكيكةٍ[٦] وشِكَك، والشَّكيكةُ: الطريقة.

ص: وأَلحَقَ المبرِّدُ بِفُعْلةٍ وفِعْلةٍ فُعْلًا وفِعْلًا مؤنَّثَين، ولا يكون فِعَلٌ ولا فِعَالٌ لِما فاؤه ياءٌ[٧].

ش: مثالُ فُعْلٍ جُمْلٌ، ومثالُ فِعْلٍ هِنْد. يجوز فيهما عند المبرد[٨] أن تقول: جُمَلٌ وهِنَدٌ كما تقول غُرَفٌ وكِسَرٌ في غُرْفة وكِسْرة.

وظاهرُ كلام هذا المصنف في غير هذا الكتاب موافقةُ المبرد في مذهبه، قال[٩]: ((ويُلحَق فِعْل وفُعْل مؤنثين بفِعْلة وفُعْلة، فيقال: هِنْد وهِنَد وجُمْل وجُمَل كما يقال كِسْرة وكِسَر وغُرْفة وغُرَف)) انتهى.

---

(١) تقدم البيت في ٣: ٤٠. وتفني: سقط من ك.

(٢) الآية ١٢ من سورة الرعد.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٤٠.

(٤) أيضًا: سقط من ك، د.

(٥) البنيقة: طوق الثوب الذي يضم النحر. وكل رقعة تزاد في ثوب أو دلو ليتسع.

(٦) د: وشَكيلة وشِكل وأشكِلة والشكيلة الطريقة. ح: وشَكيلة وشِكل والشكيلة الطريقة.

(٧) ياء: سقط من ك.

(٨) المقتضب ٢: ٢٢٣.

(٩) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٤٠. في غير: سقط من د.

وغيرُ المبرد إن جاءه شيء من هذا قصرَه على السماع، وهو الصحيح.

وقولُه **لِما فاؤه ياء** إنما عُدم ذلك في لسانهم لاستثقال الكسرة والياء في أول الكلمة.

ص: إلا ما نَدَرَ كيِعار.

ش: هذه لفظة نادرة، وهي جمع يَعْرة ويَعْرٍ، وهو الجَدْي يُرْبَط في الزُّبية[١] للأسد، قال الشاعر[٢]:

مُقيمًا بأَمْلاحٍ كما رُبِطَ اليَعْرُ

جمع يَعْرة على يِعارٍ نحو قَصْعة وقِصاع، ويَعْرٌ على يِعارٍ أيضًا نحو كَلْب وكِلاب. ويعني أنه لا يكون فِعَلٌ وفِعال جمعًا لِما فاؤه ياء. قال ابن خروف[٣]: ((وحكى أبو عمرو الشيباني[٤] يِقاظ في جمع يَقُظ)).

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[٥]: ((وزعم الفارسي[٦] أنه جمع يَقْظان، وهو ظاهر، فإنَّ فِعالًا في جمع فَعْلان كثير، ولم يُحْكَ في فَعُل حتى إنَّ س قال[٧]:

---

(١) الزبية: مصيدة الأسد، ولا تُتَّخذ إلا في قُلّة أو رابية أو هضبة.

(٢) صدر البيت: أُسائلُ عنهم كلَّما جاء راكبٌ. وهو للبُرَيق الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢: ٧٤٩ والفرق لثابت ص ٧٥ والمحكم ٢: ٢٤٠. عنهم: يعني قومه. وأملاح: موضع. ح: مقيم بأسلاح.

(٣) نسب هذا القول لابن خروف ابن الضائع في شرح الجمل : باب الجمع المكسر ص ٣٨٧ [رسالة]. وابن خروف تابع في هذا للسيرافي، فقد نصَّ على المفرد والجمع في شرح كتاب سيبويه ١٥: ١١.

(٤) الجيم ٣: ٣٢٦. ولم ينص على مفرده، وما فيه هو ((هم يِقاظٌ فاتَّقهم)) وشرح الشافية للرضي ٢: ١٢٢.

(٥) شرح الجمل له : باب الجمع المكسر ص ٣٨٧ [رسالة].

(٦) التكملة ص ١٨٢.

(٧) الكتاب ٣: ٦٣٠.

((وإنما صارت الصفة أبعدَ من فُعُول وفِعال))، يعني في فَعُلٍ ونحوه لأنه ذكره إثر فَعُلٍ حيث مَنع[1] تكسيره، قال[2]: ((لأنك تقدر فيها - يعني في الصفة - على جمع السلامة))، وهذا مما يدلُّ على قلَّة التكسير في الصفات، فإن كان الشيبانيُّ قد نَصَّ على أنه يقول يِقاظٌ مَن يقول يَقُظٌ ولا يقول يَقْظانُ فحينئذ يَثبت ما زعم[3] ابن خَروف عنه؛ وكان ينبغي لابن خَروف أن ينبِّه على هذا فيردّ إمّا على الفارسي في نفيه أن يكون يِقاظ جمع يَقُظ، وإمّا على أبي عمرو في الإثبات. وأمّا إن كان الشيبانيُّ حكى يِقاظًا فجعلَه ابنُ خَروف جمعَ[4] يَقُظ /فذلك غاية الخطأ)). [٨: ٨/ب]

ص[5]: مِن أمثلة الكثرة فِعَالٌ، وهو لِفَعْلٍ غير اليائيّ العين، ولِفَعْلةٍ مطلقًا، ولِفَعَلٍ اسمًا غيرَ مضاعَفٍ ولا معتلّ اللام، ولِفَعَلةٍ، ولاسمٍ على فِعْلٍ[6] أو فُعْلٍ ما لم يكن كمُدْيٍ أو حُوت، ولِوَصفٍ صحيح اللام على فَعِيلٍ أو فَعِيلةٍ بمعنى فاعِلٍ أو فاعِلةٍ[7]، أو على فَعْلانَ أو فُعْلانٍ أو فَعْلَى[8] أو فَعْلانةٍ أو فُعْلانة، ولم يُجاوَز في نحو طَويلٍ وطَويلة[9] إلا للتصحيح.

ش: لَمّا فرغَ من أمثلة جمع الكثرة التي لا زيادة فيها، وهي أربعةٌ: فُعْلٌ، وفُعُلٌ، وفُعَلٌ، وفِعَلٌ - أخذ يَذكر أمثلة جمع الكثرة التي فيها زيادة، فبدأَ منها بِ(فِعَالٍ)، فذكرَ

---

(١) ح: سُمِع.

(٢) الكتاب ٣: ٦٣٠ بمعناه.

(٣) ح: زعمه.

(٤) جمع: سقط من ك.

(٥) التسهيل ص ٢٧٢: فصل.

(٦) د: على فِعل ما لم يكن كمدي.

(٧) التسهيل ص ٢٧٣: وفاعلة.

(٨) ك: فعل.

(٩) ك، د: وطويلة للتصحيح.

أنه يكون جمعًا **لِفَعْلٍ**، وذكر فيه قَيدًا في نسخة البَهاء الرَّقِّيّ وغيره، وهو أن لا يكون يائيَّ العين نحو بَيْت وشَيْخ، فلا يُجمَعان على بِيات ولا شِياخ. ولا يُحتاج إلى هذا القيد، فإنه سيأتي ما يُغني عنه. ومثالُ ذلك كَعْبٌ وكِعابٌ، وكَلْبٌ وكِلابٌ، وصَعْبٌ وصِعابٌ، وضَخْمٌ وضِخامٌ.

وقولُه **ولِفَعْلةٍ مُطلقًا** أي: سواء كان اسمًا أم صفة أم يائيَّ العين أم غيرَه، مثالُ ذلك جَفْنةٌ وجِفانٌ، وغَيْضةٌ[١] وغِياضٌ، وخَدْلةٌ[٢] وخِدالٌ، وصَعْبةٌ وصِعابٌ.

وقولُه **ولِفَعَلٍ اسمًا** مثالُه جَبَلٌ وجِبالٌ، وحَجَرٌ وحِجارٌ، وجَمَلٌ وجِمال، وقَلَمٌ وقِلام، والأكثرُ أن يُستغنَى فيه بأَقلامٍ عن قِلام.

واحتَرَزَ بقوله **اسمًا** عن أن يكون صفة، فإنه لا يطَّرد فيه فِعالٌ، يقال: حَسَنٌ وحِسانٌ، ولا يُقال: بَطَلٌ وبِطال، ولا: عَزَبٌ وعِزابٌ، ولا: بَرَمٌ[٣] وبِرام.

واحترَزَ بقوله **غيرَ مضاعَف** من نحو طَلَلٍ. وبقوله **ولا**[٤] **معتلّ اللام** من نحو فَتًى ورَحًى ونَدًى وعَصًا وهَوًى، فإنَّ قياس هذه أَفْعال.

وقولُه **ولِفَعَلَة** مثالُه: رَقَبةٌ ورِقابٌ، وحَسَنةٌ وحِسان.

وقولُه **على فِعْلٍ أو فُعْلٍ** مثالُ ذلك: ذِئْبٌ وذِئابٌ، وبِئْرٌ وبِئارٌ، ورُمْحٌ ورِماحٌ.
واحتَرَز بقوله **ولاسمٍ** من الصفة نحو جِلْفٍ[٥] وحُلْوٍ، فإنهما لا يُجمَعان على فِعال.

وقولُه **ما لم يكن كمُدْيٍ**[٦] **أو حُوت** احترازٌ مِن أن يكون الاسم الذي على وزن فُعْل يائيَّ اللام[٧] أو واويَّ العين، فإنه لا يُجمَع على فِعال، فلا يُقال: مِداءٌ ولا

---

(١) الغيضة: مغيض ماء يجتمع فينبت فيه الشجر، والمغيض: المكان الذي يقلّ فيه الماء.
(٢) امرأة خدلة: ممتلئة الأعضاء من اللحم مع دقّة العظام.
(٣) البرم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر.
(٤) ك: ولا معتل لام نحو فتى.
(٥) رجل جلف: جافٌّ غليظ.
(٦) المدي: مكيال لأهل الشام.
(٧) في المخطوطات: العين.

حِياتٌ[1]، بل قياسُ المعتلّ اللام بالياء أَفْعالٌ نحو: مُدْي وأَمْداء، وطُبْي[2] وأَطْباء، وقياسُ الواويّ العين فِعْلانٌ نحو حُوت وحِيتان، ونُون[3] ونِينان، وعُود وعِيدان.

وقولُه **بمعنى فاعِل أو فاعِلة** مثالُه: ظَرِيفٌ وظَرِيفةٌ، وكَرِيمٌ وكَرِيمةٌ، يُجمَعان على كِرام وظِراف فيهما. واحترَز بذلك مِن أن يكونا بمعنى مَفْعُول نحو جَريح ولَطيمة، فلا يقال فيهما[4]: جِراحٌ ولا لِطام.

وزعمَ العَبْديُّ أنَّ فِعالًا في هذا النوع جمع فَعِيلة خاصّة. قال ابن هشام: وهذا أسوأ الخطأ، وقد ذكر أبو علي في الجموع في هذا الكتاب - يعني (الإيضاح والتكملة) - فذكر في جمع فَعيل في الصفات: ((وإذا لحقَ فَعيلًا الهاءُ للتأنيث وافقَ المذكرَ في الجمع، /وذلك: صَبيحةٌ وصِباحٌ، وظَرِيفةٌ وظِرافٌ))[5]. وذكرَ[5] في المذكَّر ظِرافًا [٨: ٩/أ] وكِرامًا، وطَويلًا وطِوالًا، وشَديدًا وشِدادًا، وجَديدًا وجِدادًا، وسَمينًا وسِمانًا، وكثَّر مِن هذه الْمُثُل، وهو قول س[6]، ومِن كتابه نقل هذا، ولا أَعلم لأحدٍ[7] فيه خلافًا.

وقولُه **أو على فَعْلان** يريد أو وصفًا على فَعْلان نحو نَدْمان ونِدام، وغَضْبان وغِضاب، وعَطْشان وعِطاش، وريّان ورِواء.

وقولُه **أو فُعْلان** مثالُه خُمْصانٌ[8] وخِماص.

وقولُه **أو فَعْلَى** مثالُه: غَضْبَى وغِضاب، وعَجْلَى وعِجال.

---

(١) ح: حوات.

(٢) الطبي: ضرع الفرس وغيرها من ذوات الحافر والسباع. ك، د: وظبي وأظباء.

(٣) النون: الحوت.

(٤) ك، ح: فيها.

(٥) التكملة ص ١٨٥.

(٦) الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٧) لأحدٍ: انفردت به د.

(٨) الخمصان: الجائع الضامر البطن.

وقولُه أو **فَعْلانة** مثالُه نَدْمانةٌ ونِدام.

وقولُه أو **فُعْلانة** مثالُه خُمْصانة.

وظاهرُ كلام المصنف هذا أنَّ جمعَ فَعْلانَ وصفًا وأُنْثَيَيهِ - وهما فَعْلَى وفَعْلانة - وجمعَ فُعْلان وفُعْلانة على فِعالٍ مطَّرد . وذَكر في غير[1] هذا الكتاب أنَّ ذلك شاع، وظاهر الشِّياع غير ظاهر الاطِّراد.

وقولُه **ولم يُجاوَز** - أي فِعال - [**في**][2] **نحو طَويل وطَويلة** يعني فَعيلًا وفَعيلة اللذَين هما وصفان بمعنى الفاعِل وعينُهما واو؛ فتقول: طَويلٌ وطِوالٌ، وطَويلةٌ وطِوالٌ.

وقولُه **إلا للتصحيح**[3] يعني: جمع التصحيح، فتقول في المذكر العاقل: طَويلون، وفي غيره: طَويلات.

ص: ويُحفظ في فَعُولٍ وفِعْلةٍ وفَعِلٍ وفَعِلَةٍ وفَعَالة.

ش: مثالُه في فَعُول: خَرُوفٌ وخِرافٌ، وقَلُوصٌ[4] وقِلاصٌ. ومثالُه في فِعْلةً لِقْحةٌ[5] ولِقاح. ومثالُ[6] فَعِلٍ وفَعِلَةٍ نَمِرٌ ونَمِرةٌ، قالوا في جمعهما: نِمارٌ. ومثالُ فَعالةٍ عَباءة وعِباء.

ص: وفي وصفٍ على فاعِلٍ، أو فاعِلةٍ، أو فُعْلَى، أو فَعَالٍ[7]، أو فِعَالٍ[8]، أو فَيْعِلٍ، أو أَفْعَلَ، أو فَعْلاءَ، أو فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ.

---

(١) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٠ - ١٨٥١.

(٢) في: انفردت به ح.

(٣) د: التصحيح.

(٤) القلوص من الإبل: الفتيّة المجتمعة الخلق، وذلك من حين تركب إلى التاسعة من عمرها.

(٥) اللقحة: الناقة الحلوب الغزيرة اللبن، ولا يوصف به.

(٦) ح: ومثال فَعِلٍ نَمِرٌ ونِمار، ومثالُ فَعِلةٍ نَمِرةٌ ونِمار.

(٧) ك: ((أو فعال أو فعيل أو أفعال أو فعلاء ...)).

(٨) د: أو فِعالة.

ش: مثالُ ذلك: قائمٌ وصائمٌ، وقائمةٌ وصائمة، تقول في جمعهما: صِيامٌ وقِيام، وكذلك: راعٍ وراعيةٌ، وآمٌّ وآمّةٌ، تقول في جمع ذلك: رِعاءٌ وإمام. وتقول: أُنْثَى وإناثٌ، ورُبَّى[١] ورِباب، وجَوادٌ وجِياد. وناقةٌ هِجانٌ، ونِياقٌ هِجانٌ، ودِرْعٌ دِلاصٌ، ودُروعٌ دِلاصٌ. وخَيِّرٌ وخِيارٌ. وأَعْجَفُ وعَجْفاءُ، قالوا فيهما: عِجافٌ. وزعمَ صاحب (العين)[٢] أنه ليس في كلام العرب أَفْعَلُ جُمع على فِعالٍ غير أَعْجَف وعِجاف. وحكى أبو علي الفارسي وأبو حاتم[٣]: أَجْرَبُ وجِراب، وحكى أبو حاتم أيضًا: أَبْطَحُ وبِطاح، قاله أبو الحسن بن سِيْدَهْ في (شرح إصلاح المنطق).

وقولُه **أو فَعيلٍ بمعنى مَفعول** مثالُه رَبيط ورِباط.

ونقصَه أن يكون جمعًا لفَعْل وصفًا، قالوا: ثَطٌّ[٤] وثِطاطٌ، وكَثٌّ[٥] وكِثاثٌ، ووَرْدٌ ووِرادٌ، قال[٦]:

.... جَـــرِّدُوا منهـــا وِرادًا وشُـــقُرْ

ص: وفي اسمٍ على فُعْلَةٍ، أو فُعَلٍ[٧]، أو فُعُلٍ، أو فُعْلٍ، أو فِعْلانٍ، أو فَعْلٍ.

---

(١) شاة رُبَّى: هي التي وضعت حديثًا. د: ودُبّى ودِباب. ح: وربَّى وربّات.

(٢) العين ١: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٣) جمهرة اللغة ٣: ١٢٩١. وفيه: ((قَالَ أَبُو بكر: قلتُ لأبي حَاتِم: مَا نَظِير أَعْصَل وعِصال؟ فقال: أبْطَحُ وبِطاحٌ، وأَعجَف وعِجاف، وأَجرَب وجِراب)).

(٤) رجل ثطّ: ثقيل البطن بطيء.

(٥) رجل كثٌّ: كثيف اللحية.

(٦) صدر البيت: أيُّها الفِتيانُ في مجلِسنا. وهو لطرفة في ديوانه ص ٦٩. جردوا منها: ألقوا عن الخيل جلالها وأسرجوها استعدادًا للقتال. ووراد: جمع ورد، وهو من الخيل ما كان بين الكميت والأشقر.

(٧) أو فُعَل: سقط من ح.

ش: مثالُ ذلك: بُرْمةٌ[١] وبِرامٌ، ونُقْرةٌ[٢] ونِقارٌ، وجُفْرةٌ[٣] وجِفارٌ، وبُرْقةٌ[٤] وبِراقٌ. ورُبَعٌ[٥] ورِباعٌ. وجُمُدٌ[٦] وجِمادٌ. /وقُرْطٌ وقِراطٌ، وخُفٌّ وخِفافٌ، وعُشٌّ وعِشاشٌ، وخُصٌّ[٧] وخِصاصٌ، وهو في المضاعف كثير. وسِرْحانٌ[٨] وسِراحٌ، وضِبْعانٌ[٩] وضِباعٌ. [٨: ٩/ب]

وثبَت في نسخة البهاء الرَّقِّيّ وغيره بعد قوله **أو فِعْلانٍ** قولُه **أو فَعِيلٍ**، ومثالُ ذلك: فَصيلٌ[١٠] وفِصالٌ، وأَفيلٌ[١١] وإفالٌ. وهي زيادة صحيحة.

وقولُه **أو فَعُلٍ** مثالُه رَجُلٌ ورِجال، وسَبُعٌ وسِباع، وضَبُعٌ وضِباع، والقياسُ أَفْعالٌ كما قالوا: عَضُدٌ وأَعْضادٌ، وعَجُزٌ وأَعْجاز، وهذا قياسُه في القليل والكثير.

وثبَت في نسخة عليها خطُّ المصنف **أو فَعِلٍ** مضبوطًا بكسر العين، ومثالُه رَخِلٌ ورِخال[١٢]، وقياسُه أَفْعال نحو كَبِد وأَكباد، وفَخِذ وأَفْخاذ، في القلّة، وفُعُول في الكثرة نحو كَبِد وكُبُود، وكَرِش وكُرُوش.

ص: ونَدَرَ في يائيّ العين أو الفاء، وفي أَيْصَرٍ وحِدَأة وقِنِّينة.

---

(١) البرمة: قدر من حجر.

(٢) النقرة: الحفرة الصغيرة المستديرة في الأرض ونحوه وقد يبقى فيها ماء السيل.

(٣) الجفرة: الحفرة الواسعة المستديرة.

(٤) البرقة: مكان غليظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة.

(٥) الربع: الفصيل ينتج في الربيع، وهو أول النِّتاج.

(٦) الجُمُد: ما ارتفع من الأرض. وهو أصغر الآكام.

(٧) الخص: بيت من شجر أو قصب.

(٨) السرحان: الذئب.

(٩) الضبعان: الذكر من الضباع.

(١٠) الفصيل: ولد الناقة إذا فُصل عن أمه.

(١١) الأفيل: الفصيل ابن المخاض فما فوقه.

(١٢) الرخل: الأنثى من أولاد الضأن. وفي المخطوطات: رجِل ورِجال.

ش: يعني مما وزنُه على فَعْلٍ، ولذلك قال في نسخة البهاء الرَّقّيّ وغيره: **وهو لِفَعْلٍ غير اليائيّ العين**. مثالُ ذلك في يائيّ العين قولُهم: ضَيْفٌ وضِياف، قال الشاعر[1]:

أَنارَ أَبينا غيرَ أنَّ ضِيافَه   قليلٌ ، وقد يُؤْوَى إليها فيَكثُرُ

ومثالُ الفاء إذا كانت ياء قولُهم: يَعْرٌ - وهو الجَدْي - والجمع يِعار، وقد تقدَّمَ ذِكره[2]، وقالوا في أَيْصَرٍ[3]: إصارٌ، وفي حِدَأة: حِداءٌ، وفي قِنّينة[4]: قِنان.

ص: ويُشاركه فُعُولٌ قياسًا في اسمٍ على فَعْلٍ ليس عينه واوًا، أو على فِعْلٍ، أو فُعْلٍ غير مضاعَف، أو فَعَلٍ.

ش: قوله **ويُشاركُه** - أي: يُشاركُ فِعالًا - **فُعُولٌ**، وهو أنهما يكونان جمعًا للأوزان التي يذكرها مَقيسًا وسَماعًا وشُذوذًا.

وفي (الإفصاح): «فِعالٌ وفُعولٌ في جمعِ فَعْلٍ الصحيح العين في الكثرة كأَفْعُلٍ في القلّة؛ إلا أنه يجب التوقُّف هنا والبحث على أيّهما جمعته العرب منهما، فإن لم يُحفَظ منهما واحد نُظر في باقي ما ذكر من أبنية الجموع، فإن جُمع على واحدٍ منهما أو أكثر اتُّبع في ذلك ما سُمع، فإن لم يوجد جُمعَ على واحد من هذين على التخيير، وتَرجع إلى ما سمعه غيرك، ومَن حفِظ[5] حُجَّة على مَن لم يحفظ» انتهى وفي بعضه تلخيص.

---

(١) هو أبو دُوادٍ كما في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٦٢، وعنه في شعره ص ٣١٤.
فيكثر: أي: فيكثر هو أي: الضيف. وانظر ما قاله الفارسي فيه. د: يُؤوى إليه.

(٢) تقدم في ص ٢٨٤.

(٣) الأيصر: حبل قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد.

(٤) القنينة: القارورة، وهي وعاء من زجاج يجعل فيه الشراب.

(٥) ومن حفظ ... مثال الاسم على فَعْل: سقط من ك.

مثالُ الاسم على **فَعْل**: كَعْبٌ وكُعوبٌ، وفَلْسٌ وفُلوسٌ، وقَدٌّ[١] وقُدودٌ. واحتَرز بقوله **ليس عينه واوًا** من نحو حَوْض، فلا يَنقاس فيه فُعول نحو فَوْج وفُؤُوج[٢].

وقولُه **أو على فِعْلٍ** مثالُه جِسْمٌ وجُسومٌ، وحِلْمٌ وحُلومٌ، ودِرْعٌ ودُروع.

وقولُه **أو فُعْلٍ** مثالُه بُرْدٌ وبُرود. واحترزَ بقوله **غير مضاعف** من نحو جُلٍّ[٣] وقُفٍّ[٤] وخُفٍّ.

وقولُه **أو على فَعَلٍ** مثالُه أَسَدٌ وأُسودٌ، وشَجَنٌ وشُجونٌ، ونَدَبٌ[٥] ونُدوبٌ، وذَكَرٌ وذُكور. وظاهرُ قوله في هذا الكتاب أنَّ جمع فَعَلٍ على فُعولٍ مَقيس إلا ما سَيَسْتَثنيه؛ وذكرَ في غير[٦] هذا الكتاب أنه نُقل ذلك في فَعَلٍ وأنه يُقتَصَر على سَماعه، ثم مثَّل بنحو أَسَد وأُسود. فهذان نصّان متعارضان له إلا إن كان قوله **أو فَعَلٍ** تصحيفًا /عن قوله أو فُعْلٍ[٧]، فإنه ذَكر في غير هذا الكتاب ما نصُّه[٨]: ((إنَّ فُعْلًا إن لم يُضاعَف ولم يُعَلّ لم يَشِذّ جمعُه على فُعول[٩] كجُنْدٍ وجُنودٍ، وبُرْدٍ وبُرودٍ. فإن ضُوعفَ كخُفٍّ، أو أُعِلّ كحُوتٍ ومُدْيٍ، لم يُجمع على فُعولٍ إلا ما شذَّ من قولهم في الحُصِّ - وهو الوَرْس[١٠] - حُصُوصٌ وفي النُّؤْي نُئِيّ)) انتهى كلامه. [٨: ١٠/أ]

---

(١) القدّ: القامة.

(٢) ح: فرج وفروج.

(٣) الجلّ: ما تغطى به الدابة لتصان.

(٤) القفّ: أرض غليظة فيها حجارة وغلظ.

(٥) الندب: الأثر.

(٦) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٥٢.

(٧) فعل: سقط من ك.

(٨) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٥٣.

(٩) ح: على فعول وسود وبرود وكجند وجنود فإن ضوعف.

(١٠) الورس: صبغ أصفر يؤتى به من اليمن.

ص: وسَماعًا في فاعِلٍ وصفًا غيرَ مضاعَف ولا معتلّ العين، وفي نحو فَسْلٍ وفَوْجٍ وساقٍ وبَدْرةٍ، وشُعْبةٍ وقُنَّةٍ. وشُذوذًا في نحو ظَريفٍ وأَسِينةٍ وحُصٍّ وآنِسة.

ش: مثالُه في فاعِلٍ وصفًا شاهِدٌ وشُهودٌ، وراكِعٌ ورُكوعٌ، وهاجِدٌ وهُجودٌ، وساجِدٌ وسُجودٌ، وباكٍ وبُكِيٌّ، وصالٍ وصِلِيٌّ، وعاتٍ وعِتِيٌّ. ومثالُ فِعَالٍ فيه صاحِبٌ وصِحاب.

واحترَز بقوله **غير مضاعَف** من نحو رادٍّ ووادٍّ. وبقوله **ولا معتلّ العين** من نحو قائم وبائع.

وقد ذَكر في غير[1] هذا الكتاب أنَّ فُعُولًا قد يكون جمعًا لِفاعِلٍ على قِلّة، وفرقٌ بين قوله **وسَماعًا** وبين قوله **على قِلّة**.

وقولُه **وفي نحو فَسْلٍ** يُشير إلى أنَّ ما كان على فَعْلٍ وهو صفة، فجَمْعُه على فُعولٍ مسموعٌ لا مَقيس، وذلك نحو كَهْل وكُهولٍ، وفَسْلٍ[2] وفُسولٍ. ومثالُ فِعالٍ فيه صَعْبٌ وصِعابٌ، وضَخْمٌ وضِخام.

وقولُه **وفَوْجٍ** إشارةٌ إلى ما كان اسمًا على فَعْلٍ وعينُه واو فلا ينقاس فيه فُعُول؛ وذلك كما استَثناه في ذكر فَعْلٍ، فقال: **على فَعْلٍ ليس عينه واوًا**، وقالوا: فَوْجٌ وفُووج. ومثالُ فِعالٍ فيه ثَوبٌ وثِيابٌ، وحَوضٌ وحِياض.

وقولُه **وساقٍ** إشارةٌ إلى أنَّ ما كان على فَعَلٍ معتلّ العين من الأسماء فجَمعُه على فُعُول مسموع؛ قالوا: ساقٌ وسُؤُوق. وقال في غير[1] هذا الكتاب: إنَّ سُووقًا شاذٌّ لثقل الضمة. ومثالُ فِعال فيه دارٌ ودِيار.

وقولُه **وبَدْرةٍ** إشارةٌ إلى ما كان اسمًا على وزن فَعْلةٍ، فإنَّ جمعه على فُعُولٍ مسموعٌ نحو بَدْرة[3] وبُدور، ومأنة ومُؤون، وصَخْرة وصُخور. ومثالُ فِعَال فيه جَفْنةٌ وجِفان.

---

(١) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٥٣.

(٢) رجل فسل: لا مروءة له.

(٣) البدرة من المال: عشرة آلاف درهم. والمأنة: ما بين السرة والعانة.

وقولُه **وشُعْبةٍ وقُنَّة** إشارةٌ إلى أنَّ ما كان من الأسماء على وزن فُعْلة صحيحًا أو مضاعفًا فجَمعُه على فُعُولٍ مَسموعٌ؛ نحو شُعْبةٍ وشُعُوب، وقُنَّةٍ[1] وقُنُون. ومثالُ فِعَالٍ في فُعْلة الصحيحِ بُرْمةٌ وبِرام، ومثالُه في المضعَّف قُنَّةٌ وقِنَانٌ، وقُبَّةٌ وقِبَابٌ.

وقولُه **وشُذوذًا في نحو ظَرِيف** قالوا: ظَرِيفٌ وظُروفٌ، وخَبيثٌ وخُبوث. قال أبو عليّ[2]: ((كسَّروه على حذف الزيادة))، وهذا قاله الجَرميّ[3]، وهو مذهب أبي العباس[4]، يرى هذا في كلِّ ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل، وشَبَّهَه بتصغير الترخيم، فقال في هذا النوع هو جمع ترخيم. وهو عند الخليل و(س) مما جُمع على غير واحده المستعمَل[5] لأنه مخالف لِما يجب في تكسيره، فرآه تكسيرًا لِما يُنطَق به كما تقول ذلك /في التصغير، قال س[6]: ((وزعم الخليل أنَّ قولهم ظَرِيفٌ وظُروفٌ لم يُكَسَّر على ظَرِيفٍ كما أنَّ الْمَذاكير لم يُكَسَّر على ذَكَر)). وأجازَ السِّيرافيُّ[7] أن يكون ظُروفٌ اسمَ جمع لا جمعًا مكسَّرًا، وتأوَّل كلامَ س عن الخليل عليه، وأجاز الوجهَ الآخَرَ، وجعله مما جُمع على الشذوذ. [٨: ١٠/ب]

وقولُه **وأَسينةٍ** الأَسينة: واحدة قُوَا الوتر، جمعوها على أُسُونٍ شذوذًا.

وقولُه **وحُصٍّ** تقدَّم[8] في فُعْلٍ أنه إذا كان مضاعفًا لم يُجمع على فُعُولٍ إلا ما شذَّ من قولهم: حُصٌّ وحُصُوص. ومثالُ فِعالٍ فيه خُفٌّ وخِفَاف.

---

(١) القنة: الأكمة الململمة الرأس وهي القارة لا تنبت شيئًا.

(٢) التكملة ص ١٨٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ٢٢.

(٤) المقتضب ٢: ٢١٤ - ٢١٥ والانتصار لسيبويه ص ٢٤٥.

(٥) زيد هنا في ك: هذا النوع.

(٦) الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٧) شرح كتاب سيبويه له ١٥: ٢٢.

(٨) تقدم في ص ٢٩٢.

وقولُه وآنِسةٍ جمعوها على أُنُوسٍ شذوذًا. ومثالُ فِعَالٍ فيه قائمةٌ وقِيام.

ص: وانفرَد مقيسًا بنحو كَبِدٍ وبَيْت، ومَسموعًا بنحو نُؤْيٍ وطَلَلٍ وعَنَاقٍ وسَماءٍ وهِراوة، وفاقَ فِعالًا في فَعْلٍ[١]، وفُعْلٍ المخالِف مُدْيًا[٢]، وفاقَه فِعَالٌ في فَعَلٍ غير المضاعَف، وشارَكه شُذوذًا في نحو ضَيْفٍ، وقد تَلحقهما[٣] التاءُ، وقد يُستَغنَى عنهما بفَعِيلٍ وفُعَالٍ. والأَصَحُّ أنهما مِثالا تكسيرٍ لا اسما جمع، فإن ذُكِّرَ فَعِيلٌ كغَزِيٍّ فهو اسمُ جَمع.

ش: قولُه **وانْفَرَدَ مَقيسًا** أي: انفردَ فُعُولٌ عن فِعَالٍ **مَقيسًا بنحو كَبِدٍ** أي: ما كان من اسمٍ على وزن فَعِلٍ فإنه ينقاس فيه فُعولٌ[٤]، أو على وزنِ فَعْلٍ مما عينُه ياء - فكذلك نحو كَبِدٍ وكُبُودٍ، وكَرِشٍ وكُرُوشٍ، وكَتِدٍ[٥] وكُتُودٍ، وعَيْنٍ وعُيونٍ، وبَيْتٍ وبُيوتٍ، ولَيْثٍ ولُيُوثٍ، وغَيْثٍ[٦] وغُيُوث.

وقولُه **ومَسموعًا بنحو نُؤْيٍ** قد تقدَّم[٧] أنه قد استَثنى في غير هذا الكتاب من فُعْل ما كان معتلًّا نحو نُؤْي ونُئِيّ، ولم يُسمَع فيه فِعَال.

وقولُه **وطَلَلٍ** هذا تَقييدٌ لِما ثبتَ في هذه النسخة مِن أنَّ فَعَلًا يُجمَع على فُعُولٍ قياسًا؛ فيكون قد قيَّد ذلك بقوله **وطَلَلٍ**[٨] أي: بالمضاعَف، فإنَّ جمعَه على فُعُولٍ مسموعٌ نحو طَلَلٍ وطُلُولٍ، ولم يُسمَع فيه فِعَالٌ.

---

(١) د: في كل فعل.

(٢) د: يدًا.

(٣) ك: تلحقها.

(٤) فإنه ينقاس فيه فُعولٌ: انفردت به د.

(٥) الكتد: مجتمع الكتفين من الإنسان والفرس. وقيل: هو أعلى الكتف. وقيل: هو الكاهل.

(٦) الغيث: المطر والكلأ. ك: وغيب وغيوب. والغيب: المطمئنّ من الأرض.

(٧) تقدم في ص ٢٩٢.

(٨) د: قد قيد ذلك بطلل.

وقولُه **وعَنَاقٍ وسَماءٍ وهِراوةٍ** قالوا: عُنُوقٌ وسُمِيٌّ وهُرِيٌّ. وذكرَ المصنف في غير[١] هذا الكتاب أنَّ فَوْعَلًا نَدَرَ في جمعه فُعُولٌ نحو قول الشاعر[٢]:

أَبْلِغْ بني أَوْدٍ ، فقد أَحْسَنُوا   أَمْسِ بضَرْبِ الهامِ تحتَ القُنُوسْ

فجمعَ قَوْنَسًا على قُنُوس، وأنَّ فَعُولًا جُمع على فُعُول، قالوا[٣]: شُصُوصٌ في جمع شَصُوص، والشَّصوص: الناقة القليلة اللَّبَن، وقد جُمعت أيضًا شَصائص على القياس.

وقولُه **وفاقَ فِعَالًا في فَعْلٍ، وفُعْلٍ المخالِف مُدْيًا** يعني أنَّ فُعُولًا أكثر من فِعَالٍ في الوزنين اللذَين ذَكر.

وقولُه **وفاقَه فِعَالٌ في فَعَلٍ غير المضاعف** يعني أنَّ فِعَالًا أكثر من فُعُولٍ في الوزن الذي ذَكر.

وقولُه **في نحو ضَيْفٍ** قالوا: ضَيْفٌ وضُيُوفٌ وضِيافٌ، وكِلاهما شاذٌّ. وإنما كان [٨: ١١/أ] ضُيوفٌ شاذًّا - وإن كان قد ذَكر أنه مقيسٌ [بنحو][٤] بَيت /وبُيوت، وعَين وعُيون - لأنَّ ضَيفًا مِن باب الصفة وبَيتًا من باب الاسم، وإنما ذَكر أنه ينقاس[٥] إذا كان اسمًا، فلهذا حَكم على ضَيْفٍ وضُيوف بالشذوذ.

وقولُه **وقد تَلحقُهما التاءُ** أي: تَلحق فِعَالًا وفُعُولًا، قالوا: حِجارةٌ وفِحالةٌ وفُحولةٌ وعُمومةٌ، وذلك على سبيل القِلّة وعدم الاطِّراد.

---

(١) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٥٤.

(٢) هو الأَفْوَه الأَوديّ. ديوانه ص ١٨ والبارع ١: ٤٧٦ والمحكم ٦: ٢٣٨ وشرح الكافية الشافية ٤: ١٨٥٤. أود: اسم رجل. والقونس: أعلى بيضة الحديد. د: بني أسد.

(٣) المخصص ٧: ٤٦. والذي في المخطوطات: شصوص في جمعها وشصوص.

(٤) بنحو: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) ح: يقاس.

وقولُه **وقد يُستَغنَى عنهما** - أي: في الاستعمال - **بِفَعِيلٍ [وفُعَال]**[1] قالوا:[2] ضَئينٌ في جمع ضأْن، ولم يقولوا: ضِئانٌ ولا ضُؤُون. وقالوا في مَعز: مَعِيزٌ، لكنهم قالوا: الْمِعَاز. وقالوا: ظِئْرٌ وظُؤَارٌ[3]، ولم يقولوا: ظِئارٌ ولا[4] ظُؤُورٌ. وقالوا: رَخِلٌ ورُخالٌ[5]، ولم يقولوا: رُخُولٌ ولا[6] رِخالٌ وإن كان[7] قياسه فُعُول نحو كَبِدٍ وكُبُود.

وقولُه **والأصحُّ أنهما مثالا تكسيرٍ لا اسما جمع** يعني أنَّ في ذلك خلافًا: فمِن النحويين مَن قال: إنهما جمعا تكسير، وهو الذي صحَّحه. ومنهم مَن قال: هما اسما جمع. ويدلُّ على صحة ما قاله أنها لا تذكَّر، بل تقول: هم العَبيد، وهي الكَليب، وهي الظُّؤار، ولا تقول: هو العَبيد، ولا: هو الكَليب، ولا: هو الظُّؤار.

وفي محفوظي أنَّ أصحابنا يزعمون أنَّ مثل كَليب وضَريس[8] جمعُ تكسير، وأنَّ مثل ظُؤار ورُخَالٍ وتُؤام اسمُ جمع، فيكون هذا مذهبًا ثالثًا، وهو التفصيل بين فَعيل وفُعَال.

وقولُه **فإن ذُكِّرَ فَعِيلٌ** يعني أنَّ التذكير[9] دليلٌ على مُراعاة اسم الجمع؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: الرَّهطُ صَنع كذا، والرَّكْبُ رَحَل، ولا يجوز أن تقول: الرِّجالُ[10]

---

(١) وفُعال: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) زيد هنا في د ما نصه: ((كلب وكَليب، [ولم] يقولوا كُلُوب، وقالوا: ضرس وضُروس، ولم يقولوا: ضِراسٌ. وبفِعْلٍ قالوا)). وقوله: ((ضئين ... المعاز)): سقط من ح.

(٣) ك: ظئين وظؤان.

(٤) ك، د: وقالوا.

(٥) الرخل: الأنثى من أولاد الضأن. ح: رجل ورجال.

(٦) ك، د: وقالوا.

(٧) د: كان فعل قياسه. ح: كان فعل فقياسه.

(٨) الضريس: جمع ضِرْس.

(٩) ح: أنَّ فعل التذكير.

(١٠) ك: الرجل.

قام، ولا: الزُّيودُ[١] خَرَج. وقد تقدَّم هذا الاستدلال في أول (باب الجمع)[٢]، والخلافُ فيه مذكور في (باب التذكير والتأنيث)، وهل يجوز: الرَّكبُ سارَ، أو لا يجوز.

قيل: ولم يأتِ مِن فَعْلٍ على فَعِيلٍ إلا كَلْبٌ وكَلِيبٌ، وعَبْدٌ وعَبيدٌ، والكَليبُ جمع كَلْبٍ عند أبي عليّ[٣]. وقال أبو حاتم: الكَليب[٤] جمعُ كِلاب جمع كَلْب. وقالوا: مَعْزٌ ومَعِيزٌ، وضَأْنٌ وضَئين. وحكى غيره: يَدٌ[٥] ويَدِيٌّ، وقاله أبو عليّ في (الإغفال)[٦]، وأنشد[٧]:

فلن أَذكرَ النُّعمانَ إلا بِصالحٍ ... فإنَّ لهُ عندي يَدِيًّا وأَنْعُما

قال[٨]: جمعوا يد النِّعمة على يَدِيّ.

ص[٩]: **مِن أمثلة الكثرة فُعَّلٌ، وهو لِفاعِلٍ وفاعِلةٍ وصفَينِ، وشارَكه فُعَّالٌ قياسًا في المذكر، وسَماعًا في المؤنث، ويَقِلَّانِ في المعتلِّ اللام، ونَدَرًا في سَخْلٍ ونُفَساءَ، وفُعَّلٌ في نحو أَعْزَلَ وسَرُوءٍ وخَريدة.**

ش: قولُه **لِفاعِلٍ وفاعِلة** مثالُه ضارِبٌ وضارِبة، تقول[١٠] فيهما: ضُرَّبٌ.

---

(١) ح: والزيود. د: الذَّوْد.

(٢) تقدم في ص ٢١٧ - ٢١٩.

(٣) التكملة ص ١٤٩ والإغفال ٢: ١٨٢.

(٤) الكليب: سقط من ك.

(٥) ك: يدي.

(٦) الإغفال ٢: ١٨٢.

(٧) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي في النوادر ص ٢٥٠، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ص ٣٠ وفيه تخريجه، والإغفال ٢: ١٨٢.

(٨) د: قالوا. الإغفال ٢: ١٨٢.

(٩) التسهيل ص ٢٧٤: فصل.

(١٠) ك، د: يقال.

وقولُه[1] **وَصفَين** احترازٌ من أن يكونا اسمين، فلا يقال فيهما **فُعَّلٌ**، فلا يُجمَع حاجِبُ العين على حُجَّبٍ، ولا جائزةُ البيت[2] على جُوَّزٍ.

وقولُه **قياسًا في المذكَّر** تقول: صائمٌ وصُوَّمٌ وصُوَّامٌ، ونائمٌ ونُوَّمٌ ونُوَّامٌ. وقال بعض أصحابنا: ((يُتَوَقَّف ويُترَقَّب ما سُمع من فُعَّلٍ وفُعَّال، ويُقتَصَر على ما /سُمع، [٨: ١١/ب] فإن لم يُسمَع فالرجوعُ إلى الواو والنون في المذكَّر والألف والتاء في المؤنث. فإن اختَلَّ بعضُ شروطها فاجمع بأيِّهما شئتَ ما لم يَرِد سماع بخلافه)).

وسماعًا في المؤنث يعني أنه لا ينقاس في فاعِلةٍ ولا فاعِلٍ الذي للمؤنث فُعَّالٌ، إنما يُقصَر على السماع نحو قوله[3]:

أَبصـــارُهنَّ إلى الشُّـــبّانِ مائلـــةٌ ... وقــد أراهُــنَّ عــني غــير صُــدَّادِ

ويأتي الكلام[4] في هذا البيت في حكاية جرت بين الأصمعي وابن الأعرابي وتأويلُ بعضهم أنه جمع صادٍّ المذكر على القياس إذ جعل (هنَّ) عائدًا على الأبصار؛ وأنه تقول: بَصَرٌ صادٌّ[5] وأَبْصارٌ صُدَّاد.

وقولُه **ويَقِلَّان في المعتلِّ اللام** يعني أنَّ فُعَّلًا وفُعَّالًا قليلان فيما اعتلَّ لامه، وذلك أنهم استغنَوا في ذلك بفُعَلةٍ نحو رامٍ ورُماة، وسيأتي القول[6] في هذا الجمع.

ومثالُ فُعَّلٍ المعتلِّ اللام قولُهم: ساقٍ وسُقًّى، وعافٍ وعُفًّى، وغازٍ وغُزًّى، وجابٍ وجُبًّى لِلَّذي يَجبي.

---

(١) وقوله وصفين ... جُوَّز: سقط من د.

(٢) جائزة البيت: الخشبة التي يوضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت.

(٣) البيت للقطامي في ديوانه ص ٧٩ والمحكم ٨: ٢٦١.

(٤) يأتي في ٨: ١٦/ب من الأصل.

(٥) صَدَّ عن الشيء: أعرض عنه.

(٦) يأتي هذا الجمع في ص ٣٠٣ - ٣٠٧.

ومثالُ فُعَّالٍ فيه أيضًا غازٍ وغُزَّاءٌ، وجانٍ وجُنَّاءٌ، وسارٍ وسُرَّاءٌ، قال الشاعر[١]:

تَقري بُيوتُهُمْ سُرَّاءَ لَيلتِهِمْ ولا يَبيتُون دُونَ الليلِ أَضْيافا

قولُه **ونَدَرا**[٢] **في سَخْلٍ ونُفَسَاءَ** السَّخْل: الرجل الضعيف، قالوا في جمعه: سُخَّلٌ وسُخَّالٌ، وفي نُفَسَاءَ: نُفَّسٌ ونُفَّاسٌ.

وقولُه **وفُعَّلٍ** أي: ونَدَرَ فُعَّلٌ وحده **في نحو أَعْزَلَ** قالوا: أَعْزَلُ[٣] وعُزَّلٌ[٤]. وما ذَكر مِن أنَّ[٥] أَعْزَلَ نَدَرَ فيه فُعَّلٌ وحده ليس بصحيح، بل قد نَدَرَ فيه فُعَّلٌ كما ذَكر وفُعَّالٌ[٦] أيضًا، قال الشاعر[٧]:

فلَمْ نُوَقِّفْ مُشِيلِينَ الرِّماحَ ولا كُنّا عَواوِيرَ يومَ الرَّوْعِ عُزَّالا

وأنكَر لُكْذة الأصبهانيُّ أن يُجمَع أَعْزَلُ على عُزَّلٍ، قال: «ولا يجوز عُزَّل لأنَّ أَفْعَلَ لا يُجمَع على فُعَّلٍ». وما أنكرَه موجود في أشعار العرب المستشهد[٨] بكلامهم، قال الأعشى[٩]:

---

(١) البيت في الحيوان ٥: ٥٩٥ والمعاني الكبير ١: ٥٥٩، وفيهما: سراء ليلهم. قرى الضيفَ يَقريه: أحسنَ إليه.

(٢) ك: وندر أي.

(٣) الأعزل: الذي لا سلاح معه.

(٤) ح: وعُزّال.

(٥) ح: من أنّ فُعّل إذ لا ندور فيه.

(٦) ك: وفعالًا.

(٧) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٢٥ والتنبيه للبكري ص ٢٦ والسمط ١١٠، ٨٥٠. لم نشل الرماح: لم نرفعها ولكنا خفضناها للطعن. وعواوير: جمع عُوَّار، وهو الضعيف.

(٨) ك: مستشهد.

(٩) الديوان ص ٦١ والألفاظ لابن السكيت ص ١٠٢ والأمالي ١: ٨٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٦٣. ميل: جمع أَمْيَل، وهو الذي لا سيف معه، وهو أيضًا الذي لا يثبت على الخيل. وأكفال: جمع كِفل، وهو من لا يثبت في الحرب.

غيرُ مِيلٍ ، ولا عَواويرَ ، في الهَيْـ حجا ، ولا عُزَّلٍ ، ولا أَكْفالِ

وقد استشهد بهذا البيت الفراءُ، وقال حذيفة بن غانم[١]:

وأَبْقَى رِجالًا سادةً غيرَ عُزَّلٍ مَصالِيتَ أَمثالَ الأُسودِ الضَّراغِمِ

وقال خِداشُ بن زُهير[٢]:

واستَيقَنوا بِضِرابٍ ، لا كِفاءَ لَهُ يُبْدي مِنَ العُزَّلِ الأَكْفالِ ما كَتَمُوا

فأَعْزَلُ قد جمعوه ثلاثة جموع ليست على قياسه، جمعوه على عُزَّلٍ وعلى عُزَّالٍ وعلى أَعْزالٍ، وهذه الجموع - وإن كانت نادرةً في أَفْعَلَ وهي موجودة في أَعْزَلَ - فإنَّ ذلك لأنَّ للأَعزل[٣] حالًا ليس لغيره من أَفْعَلَ؛ ألا ترى أنه يقلّ[٤] صفة على أَفْعَلَ إلا وهي لازمة /نحو أَحْمَر وأَصفَر وأَبلَه وأَحمَق وأَعمى وأَعشى وأَحدَبَ ونحوها؛ [٨: ١٢/أ] والأَعْزَل ليس كذلك؛ ألا ترى أنه لو تَناولَ عَصًا أو سيفًا أو رُمحًا زالت عنه هذه الصفة[٥]، فهو أشبهُ بطريق فاعِلٍ، فعُدل به إلى جمعه حين قالوا: عُزَّلٌ وعُزّال. وكذلك الأَعزَل[٦] الذي هو خِلقة لا نجد فيه إلا جمعه على عُزْلٍ على القياس. وقد جُمع الأَعزَل في السلاح على اللفظ، فقالوا: عُزْلٌ، قال الشاعر[٧]:

---

(١) البيت له من قصيدة رائية مكسورة الروي في السيرة النبوية ١: ١٧٥ يرثي عبد المطلب، وآخره: ((أمثال الردينية السُّمْرِ)). مصاليت: جمع مِصلات، وهو الماضي في الأمور. والضراغم: جمع ضرغم، وهو الأسد الضاري الشديد المقدام. والردينية: الرماح.

(٢) البيت في شعره ص ٩٤ وأوله فيه: واستُقبلوا.

(٣) في المخطوطات: للأعزال.

(٤) ك، د: نقل.

(٥) ح: الصفات.

(٦) الأعزل من الدوابّ: الذي يميل ذيله عن دبره.

(٧) هو الفِنْد الزِّمّانيّ كما في منتهى الطلب ٩: ٣٨ [تحقيق د. طريفي]. وفي أخبار النحويين البصريين ص ٢٤ أنه امرؤ القيس بن عابس. وانظر اللسان (عرقب) و(دفنس) و(فقا).

ذَريــــني وســـــلاحي ، ثُمْـــ   ـــمَ شُـــدِّي الكَــفَّ بالعُــزْلِ

وفات المصنفَ أن يذكر مع أَعْزَل[١] أَخْرَس، فإنه يقال: خَطْبٌ أَخْرَسُ وخُطوبٌ خُرَّسٌ، وكذلك تقول: حربٌ شَوْساءُ وحُروبٌ شُوَّسٌ، قاله أبو حنيفة الدِّيْنَوَرِيّ.

وقولُه **وسَرُوءٍ وخَريدة** السَّرُوء[٢]: هو البَيُوض من الدَّجاج والضِّباب والسَّمَك والجراد، جُمع على سُرَّاء. وقالوا في جمع خَريدة[٣]: خُرَّدٌ، وقالوا: خَرائدُ على القياس.

ص: وفُعّالٌ في حَكَمٍ وحَفيظ.

ش: هذه الزيادة ثبَتت في أصل البهاء الرقيّ وغيره، ويعني أنه نَدَرَ فُعَّالٌ في حَكَمٍ، فقالوا: حُكَّامٌ، وفي حَفيظ فقالوا: حُفَّاظ.

ويحتمل هذا عندي أن يكون من باب الاستغناء، وأنهما جمع فاعِلٍ، وفُعَّالٌ يَشْرَكُ[٤] فُعَّلًا[٥] في المذكر قياسًا، ولم نسمعهم يقولون حُكَّمًا ولا حُفَّظًا، فاحتمل[٦] أن يكون من باب الاستغناء إذ قد سُمع حاكِم وحافِظ.

ص: ومنها فَعَلةٌ لِفاعِلٍ وصفًا لمذكَّر[٧] صحيح اللام، ويَقِلُّ فيما لا يَعقل، ونَدَرَ في نحو: خَبيثٍ وسَيِّدٍ وبَرٍّ وخَيِّرٍ وأَجْوَقَ[٨].

---

(١) قوله: ((ومثالُ أَعْزَلَ في جمعه على عُزَّل)): ذكر بدلًا منه في ح ما نصه: ((وفات المصنف أن يذكر مع أعزل)). وقوله: ((وكذلك أيضًا تقول حرب شوساء وحروب شوس)) انفردت به ح.

(٢) ح: وقوله وسراءة السراءة.

(٣) الخريدة: الخَفِرة من النساء الحَيِيّة.

(٤) د: فشَرِك.

(٥) ك: فعالًا.

(٦) ح: واحتمل.

(٧) التسهيل ص ٢٧٤: مذكرًا.

(٨) زيد هنا في التسهيل ص ٢٧٤: ودنغ.

ش: مثالُه سافِرٌ وسَفَرةٌ، وبارٌّ وبَرَرَةٌ، وساحِرٌ وسَحَرَةٌ، وكافِرٌ وكَفَرَةٌ، وفاسِقٌ وفَسَقَةٌ.

وقولُه **لمذكَّر** احترازٌ من نحو طالِقٍ وطامِثٍ وحائض.

وقولُه **صحيحِ اللام** احترازٌ من نحو غازٍ ورامٍ.

وقولُه **ويَقِلُّ فيما لا يَعقل** مثالُه ناعِقٌ ونَعَقة، وهي الغِربان.

وقولُه **ونَدَرَ في نحو خَبيث** قالوا: خَبَثَةٌ، وفي **سَيِّدٍ**: سادَةٌ، أصلُه سَوَدة، انقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي **بَرٍّ**: بَرَرة. ويحتمل هذا عندي أن يكون من باب الاستغناء عن جمعِ بَرٍّ بجمع بارٍّ إذ قد سُمع بارٌّ وبَرَرة.

وقولُه **وخَيِّرٍ** قالوا: خارةٌ، وأصلُه خَيَرَة.

وقولُه **وأَجْوَقَ** هو المائل الشِّدْق، قالوا في جمعه: جَوَقة.

وزاد المصنف في غير[1] هذا الكتاب **دَنِغ ودَنَغة**، وهو الرَّذْل.

ص: ومنها: فُعَلَةٌ لفاعِلٍ وصفًا لمذكَّرٍ عاقلٍ معتلِّ اللام، ونَدَرَ في نحو: غَوِيٍّ وعُرْيانٍ وعَدُوٍّ وهادِرٍ ورَذِيٍّ وبازٍ.

ش: مثالُ ذلك قاضٍ وقُضاةٌ، ورامٍ ورُماةٌ، ووالٍ ووُلاةٌ. واحترَز بقوله **وصفًا** من نحو وادٍ، فلا يقال فيه وُداة. وبقوله **لمذكَّر**[2] من نحو غادية، فلا يُقال في جمعها[3] غُداة، بل تقول: الغَوادي كما قال الشاعر[4]:/ [٨: ١٢/ب]

حَمامَـةَ بَطْـنِ الـوادِيَيْنِ تَرَنَّمـي سَـقاكِ مِـنَ الغُـرِّ الغَـوادي مَطيرُها

---

(١) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٤٢.

(٢) زيد هنا في ك، د: احتراز. وفي ح: احترازًا.

(٣) ح: في جمعه.

(٤) تقدم في ٢: ٧١، ٧٢، ٦: ٢١٠.

وبقوله **عاقِل** من نحو: كَلْب ضارٍ، فلا يقال: كِلابٌ ضُراة، ولا: أُسودٌ ضُراة. وبقوله **معتلِّ اللام** من صحيح اللام، فلا يقال في جمع رَجُل ضارِب: رِجالٌ ضُرَبة. وسيأتي[1] ما شَذَّ من ذلك.

وقولُه **ونَدَرَ في نحو غَوِيٍّ** قالوا: غُواة، وهو وصفٌ ليس على زنة فاعِل. وكذلك كَمِيٌّ وكُماة. ويحتمل أن يكون الغُواة مما استُغني فيه بجمع غاوٍ عن جمع غَوِيّ. وأمّا كُماة فلم يُسمَع كامٍ، كأنهم[2] بَنَوا كُماةً على كامٍ وإن لم يُسمَع.

وقولُه **وعُرْيانٍ** قالوا: عُراةٌ. وقالوا في **عَدُوٍّ**: عُداةٌ. ويحتمل أن يكون جمع عارٍ وعادٍ. وفي **هادِرٍ**: هُدَرة. ووجهُ شذوذه أنه صحيح اللام. وفي **رَذِيٍّ** - وهو البعير المنقطع من الإعياء - رُذاةٌ، وفي **بازٍ**: بُزاةٌ. ولشذوذه[3] وجهان: أحدهما أنه اسم لا صفة، الثاني أنه لا يعقل، وقد ذكر اعتبار الوصفية في فُعَلَة، وشذوذُه أنه اسمٌ لا صفة.

وهذا الفصل الذي[4] في فُعَلةٍ ثبَت في نسخةِ البَهاء الرَّقِّيّ وغيره، وسقَط بجملته من بعض النسخ.

وقد اختلف النحويون في هذا الوزن:

فالذي عليه الجمهور أنَّ وزنه فُعَلة، وأنه من الأوزان التي انفرد بها[5] المعتلُّ الذي هو على وزن فاعِلٍ لمذكَّرٍ عاقِلٍ إلا ما شَذَّ من قولهم: هُدَرةٌ جمع هادِر، وهو الرجل الذي لا يُعتَدُّ به، وهو بالدال المهملة.

---

(١) يأتي هذا في ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) ك، د: وكأنهم.

(٣) من هنا إلى آخر الفقرة ورد في ك، د على النحو الآتي: ((وشذوذه أنه اسم لا صفة)) فقط.

(٤) وهذا الفصل الذي: سقط من ح.

(٥) في المخطوطات: الذي انفرد به.

وزعم بعض النحويين[١] أنَّ وزنه فَعَلَةٌ كحامِلٍ وحَمَلة، وأنَّ هذه الضمة للفرق بين المعتلّ الآخِر والصحيح.

وزعمَ الفراء[٢] أنَّ وزنه فُعَّلٌ بتضعيف العين نحو بازِلٍ وبُزَّلٍ، وشاهِدٍ وشُهَّدٍ، والهاء فيه - أَعني في غُزاةٍ ورُماةٍ - عوضٌ مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستِقامة، هي عوض مما حُذف. والدليلُ على ذلك أنه قد جاء بعضُ ذلك على الأصل نحو غُزًّى وعُفًّى وسُقًّى جمع: غازٍ وعافٍ وساقٍ، فكما[٣] جاء في فاعِلٍ الصحيحِ فُعَّالٌ جاء أيضًا في المعتلّ اللام، قالوا: غُزَّاءٌ وسُرَّاءٌ وجُنَّاءٌ في: غازٍ وسارٍ وجانٍ.

وقد نظمَ هذا الخلافَ الذي في هذا الوزن أحمدُ بن منصور اليشكري في أرجوزته[٤] في النحو، وهي أُرجوزة[٥] قديمة عَدَدْتُها فوجدتُها ألفَي بيت وتسعَ مئة بيت وأحدَ عشرَ بيتًا، احتوتْ على نظمٍ سَهلٍ وعِلمٍ جَمٍّ، فقال[٦]:

والــوزنُ في الغُــزاةِ والرُّمــاةِ ... في الأصــل عنــد جِلَّــةِ الــرُّواةِ[٧]

فُعَلَــةٌ لــيس لهــا نَظــيرُ ... في ســالمٍ مــن شــأنه الظُّهــورُ

وآخــرون فيــه قــالوا فَعَلَــهْ ... كمــا تقــولُ في الصــحيح الحَمَلَــهْ

---

(١) ذهب إلى ذلك الرضي في شرح الشافية ٢: ١٥٦، وعلَّله بقوله: ((لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير)).

(٢) شرح الشافية للرضي ٢: ١٥٦. ونسبه ابن الضائع للكوفيين. شرح الجمل له (باب الجمع المكسر) ص ٤٦٥ [رسالة].

(٣) د: وكما.

(٤) ح: في أرجوزة.

(٥) أثبت أبو حيان بعضها في تذكرة النحاة ص ٦٧٠ - ٦٧٨.

(٦) هذه الأبيات في تذكرة النحاة ص ٦٧٧ ضمن ما نقله فيه أبو حيان من الأرجوزة المذكورة.

(٧) ك: النحاةِ.

فخُـصَّ في ذلـك حـرفُ الفـاء … بالضـم في ذي الـواو أو ذي اليـاء

وخـالفَ الفـراءُ مـا أُنبـاتُ … وحَجَّهـم بقـولهم سَـرَاةُ

وعنـده وزنُ غُـزاةٍ فُعَّـلُ … كمـا تقـولُ نازِلٌ ونُـزَّلُ

فالهـاء مِـن سـاقِطِها مُعْتاضَـهْ … وإنمـا تُعْـرَفُ بالرياضَـهْ

كالأصـل في إقامـةٍ إقْـوامُ … بالاعتيـاضِ اطَّـردَ الكـلامُ

وبعضُـها جـاء علـى التأصيلِ … غُـزًّى وعُفًّـى لـيس بالْمَجهـولِ

[٨: ١٣/أ] وقالوا: راعٍ ورِعاءٌ، /قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[١]، وقال الشاعر[٢]:

أَراهُ أَهْلَ ذلكَ حينَ يَسعَى … رِعاءُ الناس في طَلَبِ الحَلُوبِ

ومجيء[٣] فِعَال في راعٍ غريب لأنَّ بابه فُعَلَةٌ كرُعاة وقُضاة. وقرأ بعض القُرّاء[٤]: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرُّعاءُ﴾ بضم الراء، وهو أيضًا شاذّ، وقال ثعلبة بن عُبيد العَدَوي[٥] في وصف نخل[٦]:

تَبيتُ رُعاها لا تخافُ نِزاعَها … وإن لم تُقَيَّدْ بالقُيودِ وبالأُبْضِ

---

(١) الآية ٢٣ من سورة القصص.

(٢) هو عنترة أو ضبيعة بن الحارث ينوح على فرسه. ديوان عنترة ص ٣٢١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٦٣٢. أراه أهل ذلك: أراه أهلًا للدفء والصون وسقي اللبن. والحلوب: النوق تُحلب واحدها حَلوبة.

(٣) ومجيءُ فُعَال في راعٍ غريبٌ لأنَّ بابه فُعَلَةٌ كرُعاة وقُضاة: انفردت به د.

(٤) شواذ القراءات للكرماني ص ٣٦٦ والتبيان للعكبري ٢: ١٠١٩. ونسبها الصاغاني في الشوارد ص ٣٠ للخليل.

(٥) المحكم ٢: ٢٣٩ واللسان (رعي). د: ثعلبة بن عبد العزى.

(٦) المحكم ٢: ٢٣٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٦٣٤ واللسان (رعي). الأُبض: جمع إباض، وهو عقال يشد به رسغ البعير إلى عضده وهو قائم لترتفع يده عن الأرض فلا يسير.

بضم الراء دون تاء، وهو أيضًا غريب، وقد قالوا: حذف التاء ضرورة. ويمكن أن يكون قصر الرُّعاء الممدود ضرورة. وقال أبو حنيفة[١]: جمعَه بحذف التاء كما قالوا: مُهَاةٌ[٢] ومُهًى. ولا يشبهه لأنَّ مُهَاةً ومُهًى كَرُطَبَةٍ ورُطَبٍ.

ص: ومنها فِعَلَةٌ لاسمٍ صحيحِ اللام على فُعْلٍ كثيرًا، وعلى فَعْلٍ وفِعْلٍ قليلًا، ونَدَرَ في نحو: عِلْجٍ، ووَقْعةٍ، وهادِرٍ.

ش: مثالُ ذلك دُرْجٌ[٣] ودِرَجةٌ، وقُرْطٌ وقِرَطةٌ، وكُوزٌ[٤] وكِوَزة.

وقولُه **وعلى فَعْلٍ وفِعْلٍ** مثالُه زَوْجٌ وزِوَجةٌ، وغَرْدٌ[٥] وغِرَدةٌ، وجَبْءٌ وجِبَأَة - وهي الكَمْأة الحمراء - وفَقْعٌ وفِقَعة - وهي الكَمْأة البيضاء - وقَعْبٌ[٦] وقِعَبة. وقِرْدٌ وقِرَدة، وحِسْلٌ[٧] وحِسَلة.

واحتَرَزَ بقوله **لاسمٍ** من الصفة، وبقوله **صحيحِ اللام** من نحو مُدْيٍ[٨] وظَبْيٍ وطُبْيٍ[٩] ونِحْيٍ[١٠]، فلا يُجمَع شيء من ذلك على فِعَلة.

وقولُه **ونَدَرَ في نحو عِلْجٍ** عِلْجٌ[١١] صفة، وقياسُ الصفة أن لا تُجمَع هذا الجمع، وقد جمعوه على عِلَجة.

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٦٣٤.

(٢) الْمُهاة:ماء الفحل في رحم الناقة.

(٣) الدرج: سفيط توضع فيه الأشاء.

(٤) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء.

(٥) الغرد: ضرب من الكمأة. د: وعود وعودة.

(٦) القعب: قدح من خشب مقعَّر. د: وكرز وكرزة.

(٧) الحسل: ولد الضَّبّ. ك: وحبل وحبلة.

(٨) المدي: مكيال لأهل الشام.

(٩) الطبي: ضرع الفرس وغيرها من الحافر والسباع.

(١٠) النحي: سقاء السَّمن.

(١١) العلج: الرجل القويّ الضخم.

وقولُه **ووَقْعةٍ** قالوا: وِقَعة. ونُدورُه كونُه بالتاء[1].

وقولُه **وهادِرٍ** قالوا: هِدَرة، وندورُه كونه صفة، وكونُه أيضًا على غير تلك الأوزان الثلاثة.

وقد جاء هذا الجمعُ أيضًا في فَعِلٍ، قالوا: كَتِفٌ وكِتَفة. وفي فَعَلٍ قالوا: ذَكَرٌ - ضدّ الأنثى - وذِكَرة. وفي فِعْلة، قالوا: خِطْرة - وهو الغصن[2] - وخِطَرة. وشذوذُ الأول والثاني كونُهما ليسا على شيء من الأوزان الثلاثة، وشذوذُ خِطْرة كونُه بالتاء.

ص: ومنها فَعْلَى لِفَعِيلٍ بمعنَى مُمات أو مُوجَع، ويُحمل عليه ما دلَّ على ذلك من فَعِيلٍ وفَعِلٍ وفَعْلانَ وفَيْعِلٍ وأَفْعَلَ وفاعِلٍ. ونَدَرَ في كَيِّسٍ وذَرِبٍ وجَلْد[3].

ش: قولُه **لِفَعِيلٍ بمعنَى مُمات** مثالُه قَتيلٌ وقَتْلَى، وصَريعٌ وصَرْعَى.

وقولُه **أو مُوجَعٍ** مثالُه جَريحٌ وجَرْحَى، وأَسير وأَسْرَى.

وقولُه **مِن فَعِيلٍ** مثالُه مَريضٌ ومَرْضَى. **وفَعِلٍ** مثالُه زَمِنٌ وزَمْنَى. **وفَعْلانَ** مثالُه سَكْرانُ وسَكْرَى، وبه قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى﴾[4]. **وفَيْعِلٍ** مثالُه مَيِّتٌ ومَوْتَى. **وأَفْعَلَ** مثالُه أَحْمَقُ وحَمْقَى، وأَنْوَكُ[5] ونَوْكَى. **وفاعِلٍ** مثالُه هالِكٌ وهَلْكَى.

وقولُه **ونَدَرَ في كَيِّسٍ** قالوا: رجلٌ كَيِّسٌ ورجالٌ كَيْسَى، ونُدورُه كونُه ليس بمعنى مُمات أو موجَع أو محمول عليهما.

---

(١) بالتاء وقولُه **وهادِر** قالوا هِدَرة، وندوره كونه: سقط من ك.

(٢) ك: العصر.

(٣) ك: وجار.

(٤) الآية ٢ من سورة الحج. السبعة ص ٤٣٤.

(٥) الأنوك: العاجز الجاهل. والعَيِيّ في كلامه.

وقولُه **وذَرِبٍ** قالوا: /سِنانٌ ذَرِبٌ[1] وأَسِنّةٌ ذَرْبَى، قال الشاعر[2]: [٨: ١٣/ب]

إني امرؤٌ مِن عُصْبةٍ سَعديّةٍ ذَرْبَى الأَسِنّةِ كلَّ يومِ تَلاقِي

ونُدورُه كونُه صفة ليس في معنى شيء مما اقتيسَ فيه ذلك.

وقولُه **وجَلْدٍ** قالوا: رجلٌ جَلْدٌ ورجالٌ جَلْدَى، ونُدورُه كونُه ليس على شيء من تلك الأوزان ولا فيه ذلك المعنى.

ص: ومنها فِعْلَى لحَجَلٍ وظَرِبان.

ش: اختُلف في فِعْلَى: فذهب[3] الجمهور إلى أنه جمع تكسير. وذهب ابن السراج[4] إلى أنه اسم جمع.

وقولُه **لحَجَلٍ وظَرِبان** ظاهر[5] أنه لم يُجمَع على فِعْلَى، فلا شيء إلا هذان، قالوا: حَجَلٌ[6] وحِجْلَى، وظَرِبان وظِرْبَى. وقد نَصَّ على ذلك بعضهم، فقال[7]: «لم يُسمَع جمعًا إلا حِجْلَى جمع حَجَل، وظِرْبَى جمع ظَرِبان». وقد سأل أبو علي الفارسي أبا الطيب المتنبي الشاعر: كم جمعٍ[8] جاء على وزن فِعْلَى؟ أو قال كلامًا هذا معناه أو يقاربه. فقال أبو الطيب على البديهة ولم يفكر: حِجْلَى وظِرْبَى. قال أبو علي

---

(١) سنان ذرب: حديد ماض.

(٢) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ١٥٣. وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٤٤. وآخره في ك: ثلاث.

(٣) اختلف في فعلى فذهب: سقط من ح.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٤٥.

(٥) ظاهر أنه لم يُجمَع ... قالوا حَجَلٌ وحِجْلَى وظَرِبان: انفردت به ح.

(٦) الحجلة: طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين طيّب اللحم.

(٧) هذا لفظ ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٤٥، ومعناه في التكملة ص ١٠٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٤٨.

(٨) لجرِّ تمييز كم الاستفهامية انظر ما تقدم في ١٠: ١٣-١٦.

الفارسي: فبقيتُ طولَ الليل أطلب لهما ثالثًا فلم أقدر عليه. وهذا يدلُّ على علم أبي الطيب وسعة اطلاعه واستحضاره لكلام العرب، وكان كثيرَ المطالعة للطَّوامير[1] والدواوين، وما حواه شعره من الفضائل يدلُّ على ذلك.

وفي (كتاب الإفصاح) لابن هشام: فِعْلَى في الجمع عَزيز. وقال الأصمعي[2]: ((الحِجْلى لغة في الحَجَل)). وهذا خلافُ قول أبي علي. يعني أنَّ قول أبي علي[3]: إنَّ حِجْلَى جمع حَجَلٍ. قال: وهو الذكَر، والأنثى حَجَلة. وقيل: الحَجَلة تقع للذكَر والأنثى، وذكَرُها اليَعقوب، والسُّلَك: الصغير من اليَعاقيب. وظاهرُ قول الأصمعيّ أنَّ الحِجْلَى ليس جمعًا إلا إن أُوِّلَ أنَّ حِجْلَى لغة في الحَجَل على أن يكون الحَجَل اسمَ جنس مما بين مفرده وبينه هاء التأنيث كحَمام وحَمامة؛ فيمكن أن يكون حِجْلَى يُفيد الجمع كما يُفيده حَجَلٌ.

وقيل[4]: الظَّرِبان: دابّة تُشبه القِرد. وقال الجوهريُّ[5]: دابّة تُشبه الهِرَّ منتنة الريح. وقيل[6]: يشبه الضَّبَّ[7]، أَصلَمُ الأُذُنَين، طويلُ الخُرطوم، أَسودُ السَّراة، أبيضُ البطن، خبيثُ الرائحة، يَفسو في جُحر الضَّبِّ فيَقلق لذلك. ويُجمَع[8] على ظَرابيَّ وظَرابينَ وظَرِبٍ وظِرْبانٍ، قال القَتّال[9]:

---

(١) الطوامير: الصحف، واحدها طَامور وطُومار.

(٢) سفر السعادة ١: ٣١٧.

(٣) التكملة ص ١٠٤ والمسائل العضديات ص ٥٣.

(٤) المخصص ١٦: ٩٠.

(٥) الصحاح (ظرب). وسبقه إلى هذا التفسير ابن قتيبة. أدب الكاتب ص ١٩٨. وفيهما: الهرة.

(٦) المصباح لابن يسعون ٢: ٨٩٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٤٩.

(٧) د: الكلب.

(٨) في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٤٩: والجمع ظَرابيُّ وظِرابينُ. وظِرْبَى وظِرْباءُ اسمان للجمع.

(٩) البيت له في التكملة ص ١٠٤ والمسائل العضديات ص ٥٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٤٨. تفاست: استعملت الفسو واتخذته سلاحها.

يا أَمَةً وُجِدَتْ مالًا لِلا أَحَدٍ إلا لِظِرْبَى تَفاسَتْ بينَ أَحْجارِ

ص: ومنها فُعَلاءُ لِفَعيلٍ وصفًا لمذكَّرٍ عاقلٍ بمعنى فاعِلٍ أو مُفْعِلٍ[١] أو مُفاعِلٍ، وحُمل عليه خَليفةٌ وما دَلَّ على سَجِيَّةِ حمدٍ[٢] أو ذمٍّ من فُعَالٍ أو فاعِلٍ، فإن ضُوعِفَ فَعِيلٌ المذكورُ أو اعتلَّت لامُه لَزِمَه أَفعِلاء إلا ما نَدَر.

ش: مثالُ ذلك بمعنى فاعِلٍ ظَريفٌ وظُرَفاءُ، وكَريمٌ وكُرَماءُ. وقد استغنَوا في صَغيرٍ وصَبيح وسَمين بِفِعَالٍ عن فُعَلاءَ، فقالوا: صِغارٌ وصِباحٌ وسِمانٌ في هذه الألفاظ فقط. وقال س[٣]: «إنهم لا يقولون: صُغَراءُ ولا سُمَناءُ».

ومثالُه بمعنى الْمُفْعِل[٤] سَميعٌ وسُمَعاءُ /بمعنى مُسْمِع. ومثالُه بمعنى الْمُفاعِل[٥] جَليسٌ وجُلَساءُ، ونَديمٌ ونُدَماء، وخَليطٌ وخُلَطاء. [٨: ١٤/أ]

وقولُه **وحُمِلَ عليه خَليفةٌ** ، وذلك أنَّ خليفة[٦] هو بمعنى الفاعِل، تقول: خَلَفَ يَخْلُفُ[٧]، ووجهُ حمله عليه أنه شُبِّهَ ما فيه التاء بما ليست فيه، فقالوا: خَليفةٌ وخُلَفاءُ.

وهذا الذي ذكره المصنف في أنَّ خُلَفاءَ جمع خَليفة هو مذهب س، قال س[٨]: «وقالوا: خُلَفاءُ من أجل أنه لا يقع إلا على مذكَّر، فحملوه على المعنى، كأنهم جمعوا خَليفًا حيث علموا أنَّ الهاء لا تثبت في تكسيره». وأبو علي[٩] جعلَ جمعَ

---

(١) ك، ح: مفعيل.

(٢) تمهيد القواعد ٩: ٤٨٠١: على سجية أو حمد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٤) ح: المفعيل.

(٥) ك: الفاعل.

(٦) أنَّ خليفة: انفردت به ح.

(٧) د: ويخلف.

(٨) الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٩) التكملة ص ١٨٥.

خَليفة خَلائف كظَريفة وظَرائف وصَبيحة وصَبائح، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾[1]، وجعلَ خُلَفاء جمعَ خَليف اعتمادًا على أنَّ فَعيلة لا يُجمَع على فُعَلاء ولا فَعيلًا على فَعائل، وقد سُمع من كلامهم خَليفة وخَليف، حكاه أبو حاتم[2]، وقال أوس بن حَجَر[3]:

إنَّ من القوم موجودًا خَليفتُهُ　　　وما خَليفُ أبي لَيلَى بِمَوجودِ

ولم يَسمع س[4] خليفًا. ورأى أبو علي أنَّ س لو سَمع خَليفًا لم يسعه إلا أن يقول هذا[5] القول.

وقال ابن يَسعون: إن كان س لم يَسمع خَليفًا فقد سمع مَن يقول خَليفة وخَلائف؛ ألا تراه حكم[6] بعُلَماء لِعالِمٍ حيث سمعها ممن لا يقول عَليم، فقد سَمع خُلَفاء ممن لا يقول خَليف؛ لأنه إن لم يَسمع إلا خَليفة فقد سَمع ممن قال خَليفة خُلَفاء وخَلائف، فردَّ خَلائف إلى اللفظ وخُلَفاء للمعنى والتأويل. وقد حكى غير[7] س فَقيرة وفُقَراء لا غير، ولم يقولوا فَقائر. وقالوا: سَفيهةٌ وسُفَهاءُ وسَفائهُ، فهذا بمنزلة خُلَفاءَ وخَلائف، ولم يأتِ هذا إلا في هذين الحرفين[8].

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة الأنعام.

(٢) المذكر والمؤنث له ص ٣٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٣٩.

(٣) الديوان ص ٢٥ والمذكر والمؤنث للسجستاني ص ٣٩ والتكملة ص ١٨٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٤١ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٣٥ وروي: وما خليف أبي وهب. أبو وهب: كنية عمرو بن مسعود. ك: موجود خليفه.

(٤) شرح شواهد شرح الشافية ص ١٣٩. وانظر الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٥) د: بهذا.

(٦) أي: سيبويه. الكتاب ٣: ٦٣٢.

(٧) هو اللحياني كما في المحكم ٤: ١٢٨، ٦: ٣٧٩. وانظر اللباب للعكبري ٢: ٤٤١.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ٢١.

وقولُه **مِن فُعَالٍ**[١] مثالُه شُجاعٌ وشُجَعاء. **أو فاعِلٍ** مثالُه صالِحٌ وصُلَحاءُ، وعاقِلٌ وعُقَلاءُ، وشاعِرٌ وشُعَراءُ، وعالِمٍ وعُلَماءُ، وجاهِلٌ وجُهَلاء.

وقولُه **فإن ضُوعِفَ فَعِيلٌ المذكور** مثالُه شَديدٌ وأَشِدّاءُ، وجَليلٌ وأَجِلّاءُ، ولَبيبٌ وأَلِبّاءُ.

وقولُه **أو اعتَلَّت لامُه** مثالُه[٢] وَلِيٌّ وأَوْلِياءُ، وغَنِيٌّ وأَغْنياءُ، وتَقِيٌّ وأَتْقِياءُ.

وقولُه **لَزِمَه أَفْعِلاءُ** استَغْنَوا به عن فُعَلاءَ لأنهم لو جمعوه على فُعَلاءَ لَلَزِمَ من ذلك أن يقولوا: غُنَياء، فكان يَتحرك حرف العلّة، وينفتح ما قبلها[٣]، فيجب انقلابها ألفًا، فيلتقي ألفان، فيجب انحذاف إحداهما، فتختلّ الكلمة.

وكذلك أيضًا لو جُمع المضاعَف على فُعَلاءَ لَلَزِمَ من ذلك اجتماع المتضاعفَين، وفيه ثِقَلٌ، إذ[٤] يكون اجتماعهما على حدٍّ غير اجتماعهما في المفرد لأنهما في المفرد فُصل بينهما؛ وفي الجمع لم يُفصَل، فلذلك عَدلوا إلى أَفْعِلاءَ، واستَسهَلوا ذلك في المضعَّف لأنه يؤول[٥] إلى الإدغام، فيقِلّ الثِّقَل بحذف الحركة من المضاعَف الأول لأجل الإدغام.

قال بعض أصحابنا: /وجاء فيه شَواذٌّ وصحاحٌ للفرق الذي فيه بين المضاعَفَين، وقَلَّ[٦] فيه فِعالٌ - وإن كان غير مُستَثقَل - لَمّا جُمع على أَفْعِلاءَ وأَفْعِلةٍ من جموع الأسماء. [٨: ١٤/ب]

---

(١) ح: وقوله من فَعال مثاله جبان وجبناء.

(٢) مثاله: سقط من ك.

(٣) أي: الياء.

(٤) ك، د: أو.

(٥) ك: يؤدي.

(٦) ك، ح: وقيل.

وقالوا: لَذيذٌ ولُذٌّ بالإدغام، قال[1]:

لُـــذٌّ بأطـــرافِ الحـــديثِ إذا حُـــبَّ القِـــرى ، وتُنـــوزِعَ الفَخْـــرُ

ويروى: لُذُذٌ[2]، وجمعُ المضعف على فُعُلٍ نادر.

وقولُه **إلا ما نَدَرَ** وذلك سَرِيٌّ[3] وسُرَواء، حكاه الفراء[4]، ولم يقولوا أَسْرِياء، استَغنَوا عنه بِسَراة، وهو اسم جمع.

وحكى أبو زيد[5]: كَمِيٌّ وأَكْماءٌ، وقالوا[6]: كَمِيٌّ وكُماةٌ، كأنه جمع كامٍ، إلا أنَّ أبا علي[7] حكى شيوخنا عنه أنَّ كَمِيًّا وزنُه فَعُولٌ لا فَعِيل، قُلبت[8] الواو ياء للياء

---

(١) البيت لسُحَيم بن وَثيل الرياحي في التذكرة الحمدونية ٤: ٤٠. وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ٢٠ وشرح المفصل ٥: ٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٣٤. وآخره في ك: العجز.

(٢) هذه رواية ابن عصفور في شرح الجمل. والروايتان في شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

(٣) السريّ: الشريف ذو المروءة.

(٤) في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ١٩ ما نصه: ((ومما حكاه البصريون والفراء: سَرِيٌّ وسُرَواء وأَسْرُواء وأَسْرياء)). وفي المحكم ٨: ٦٠٥ أنَّ اللحياني حكى: أَسْرِياء وسُرَواء.

(٥) النوادر ص ٤٤٠ والتكملة ص ١٨٥ وشرح الجمل لابن الضائع: باب الجمع المكسَّر ص ٤٣٦ [رسالة]. ((وأكماء وقالوا كميّ)): انفردت به د.

(٦) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٦٩.

(٧) قال في التكملة ص ١٨٥ ((... قالوا: كَمِيٌّ وأَكْماء ... ومثلُه عَدُوٌّ وأعداء)). وقال عبد القاهر في شرحه ٢: ٩٦٤: ((وشبه أكماء بأعداء من حيث إنَّ فَعولًا وفَعيلًا يتقاربان)). وكذا قال ابن الضائع في شرح الجمل: باب الجمع المكسَّر ص ٤٣٦ [رسالة]. ونص ابن يسعون على أنَّ أبا علي قال: ((وزعم أبو زيد أنهم قالوا كميّ وأكماء))، ثم قال: ((قال أبو علي: وزعم غيره - يعني أبا الخطّاب - أنَّ مثله عَدُوٌّ وأعداء)). المصباح له ١: ١٦٢. والذي ذكر في الكتاب ٣: ٦٣٦ هو تشبيه عَدُوٍّ وأعداء بأبيل وآبال، ولم يرد فيه ذكر كَمِيّ وأَكْماء.

(٨) د: فقلبت.

التي بعدها، وأُدغمتْ فيها، فكَمِيٌّ وأَكْماءٌ كعَدُوٍّ وأَعداء، وكذا قال ابن يَسعون[(١)] وجماعة. وقد تُؤُوِّل. ونَقِيٌّ ونُقَواء، حكاه بعض النحويين[(٢)]، وسَخِيٌّ وسُخَواء[(٣)].

ص: ونَدَر فُعَلاءُ في رَسول ووَدُود وحَدَثٍ، وفي نحو سَفيهة وأَسير، وسَمْح، وخِلْم.

ش: قالوا: رُسَلاءُ في جمع رَسول، ووُدَداءُ في جمع وَدُود، وحُدَثاءُ في جمع حَدَثٍ، وسُفَهاءُ في جمع سَفيهة، وقياسُه في المذكر، قالوا[(٤)] في أَسير: أُسَراءُ، وهو فَعِيلٌ بمعنى مَفعول، فليس قياسه فُعَلاء، وكذلك قالوا: دُفَناءُ وسُجَناءُ وجُلَباءُ وسُتَراءُ وقُتَلاءُ جمع: دَفينٍ وسَجينٍ وجَليبٍ وسَتيرٍ وقَتيلٍ، وكلُّها فَعِيلٌ بمعنى مَفعول.

وقولُه **وسَمْحٍ** تقول: سُمَحاءُ. وفي **خِلْمٍ**، وهو - بالخاء المعجمة - الصَّديق، تقول: خُلَماءُ.

ونقصَ المصنف: **وفي جَبانٍ**، وقالوا[(٥)]: جُبَناء.

ص: ويُحفَظ أَفْعِلاءُ في نحو نَصيبٍ، وصَديقٍ، وظَنِينٍ، وهَيِّنٍ، وقَزٍّ. ونَدَرَ في صَديقة.

ش: قالوا في نَصيبٍ: أَنْصِباءُ، وخَميسٍ: أَخْمِساءُ، ورَبيعٍ: أَرْبِعاءُ[(٦)]. وقياسُ نَصيب أن يُجمَع على أَفْعِلةٍ في القِلّة وفُعُلٍ في الكثرة نحو رَغيف وأَرْغِفة ورُغُف؛

---

(١) المصباح له ١: ١٦٢.

(٢) د: بعض البصريين. وهو في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ١٨ - ١٩. والنقي: النظيف. وفي شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٦٢: ((وتقيّ وتقواء)).

(٣) حكاها اللحياني كما في المحكم ٥: ٢٨٢. والسخي: الجواد.

(٤) ك: وقالوا.

(٥) وقالوا: سقط من د.

(٦) ك، ح، د: وأخمساء وربيع وأربعاء.

فجمعوه وهو اسمٌ جَمْعَ فَعِيلٍ المعتلِّ اللام الصفة. وقالوا: صَديقٌ وأَصْدِقاء، وقياسُه صُدَقاء. وقالوا: ظَنينٌ وأَظِنّاءُ، وقياسُه ظُنَناء، وشذوذُه كونُه غيرَ صفة. وقالوا: هَيِّنٌ وأَهْوِناءُ، وقياسُه هَوْنَى نحو مَيِّتٍ ومَوْتَى. وقالوا: قَزٌّ[1] وأَقِزّاء، وقياسُ فَعْلٍ المضعف الاسم[2] أن يُجمَع في القلّة على أَفْعُل وفي الكثرة على فِعَالٍ وفُعُولٍ، قالوا[3]: صَكٌّ وأَصُكٌّ وصِكاكٌ وصُكوك.

ونقصه: وكَريم، قالوا: أَكْرِماءُ، وقياسُه كُرَماء.

وقولُه **ونَدَرَ في صَديقة** يَعني أن جُمع على أَصْدِقاء، ورد في الحديث[4]: (أرسِلوا إلى أصدقاء خَديجة) جمع صَديقة، وهو في النُّدور نظيرُ سَفيهةٍ وسُفَهاءَ؛ لأنَّ هذين الوزنين - أَعني أَفْعِلاءَ وفُعَلاءَ - حقُّهما أن يختصّا بالمذكَّرين.

ص: ومنها فِعْلانٌ لاسمٍ على فُعَلٍ أو فُعَالٍ أو فَعَلٍ مطلقًا، أو فُعْلٍ واويّ العين.

ش: مثالُه على فُعَلٍ صُرَدٌ[5] وصِرْدانٌ، ونُغَرٌ[6] ونِغْرانٌ، وجُعَلٌ[7] وجِعْلانٌ، وجُرَذٌ /وجِرْذانٌ، وخُزَزٌ وخِزّان، قال الشاعر[8]: [٨: ١٥/أ]

---

(١) القزّ: الحرير على الحال التي يكون عليها عندما يُستخرج من الصُّلَّجة. والصُّلَّجة: غشاء واقٍ حريريّ تنسجه بعض الأساريع كدودة القزّ لتتحول فيه إلى خادرة وهي الشَّرْنَقة.

(٢) د: اللام.

(٣) ك، ح: وقالوا.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٤: ١٨٨٨.

(٥) الصرد: طائر فوق العصفور يصيد العصافير.

(٦) النغر: البلبل بلغة أهل الحجاز.

(٧) الجعل: دويبّة سوداء صغيرة تألف المواضع النديّة، وهي من الخنافس.

(٨) هو امرؤ القيس يصف عقابًا. الديوان ص ٣٨ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٠٣. والشربّة وأَورال: موضعان. وحجرت: استَخْفَتْ.

تَخَطَّفُ خِزَّانَ الشَّرَبَّةِ بالضُّحَى   وقد حَجَرَتْ مِنها ثَعالِبُ أَوْرالِ

والخُزَز: ذكر الأرانب.

ومثالُه على فُعالٍ غُرابٌ وغِربانٌ، وعُقابٌ وعِقْبانٌ، وغُلامٌ وغِلْمان.

ومثالُه على فَعَلٍ خَرَبٌ وخِرْبانٌ، والخَرَبُ: ذَكَرُ الحُبارَى.

وقولُه **مُطلقًا** يشمل ما كان معتلَّ العين وصحيحَها ومعتلَّ اللام وصحيحَها:

فمما[١] اعتلَّت عينُه: تاجٌ وتِيجانٌ، وقاعٌ وقِيعانٌ، وخالٌ وخِيلانٌ، وجارٌ وجِيرانٌ، ودارٌ ودِيرانٌ.

ومما اعتلَّت لامه: فَتًى وفِتْيانٌ، وأَخٌ وإِخْوانٌ.

ومثالُ فُعْلٍ واويّ العين حُوتٌ وحِيتانٌ، ونُونٌ ونِينانٌ، وعُودٌ وعِيدانٌ.

ص: ويُحفَظُ في اسمٍ على[٢] فِعْلٍ أو فِعَالٍ أو فَعَالٍ أو فَعُولٍ أو فَعِيلٍ أو فاعِلٍ[٣] أو فِعْلةٍ أو فَعْلٍ أو فَعَلةٍ، وفي وصفٍ على فَعْلٍ أو فُعَالٍ. ونَدَرَ في كَرَوانٍ وفَلَتانٍ، وضِفَنٍّ[٤].

ش: تمثيلُ ذلك: قِنْوٌ[٥] وقِنْوانٌ. وصِوارٌ وصِيرانٌ، والصِّوار: قطيعُ بقر الوحش، قال الشاعر[٦]:

---

(١) ك: فما.

(٢) على: سقط من ك.

(٣) ك: أفاعل.

(٤) وفلتان وضفن: سقط من ك.

(٥) القنو: عذق النخلة الذي عليه الشماريخ.

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٧ والكامل ١: ٤٦٩. القرهب: فحل من البقر مسنّ. والقرا: الظهر. والرَّوق: القَرن. والذَّيَّال: السابغ الذنب. والأخنس: القصير الأنف. وأوله في ك: فجاءني.

فَجالَ الصِّوارُ واتَّقَينَ بِقَرْهَبٍ طَويلِ القَرا والرَّوقِ أَخْنَسَ ذَيَّالِ

وغَزالٌ وغِزْلانٌ. وخَروفٌ وخِرْفانٌ. وظَليمٌ[1] وظِلْمانٌ. وحائطٌ[2] وحِيطانٌ. ونِسْوةٌ ونِسْوانٌ. وعَبْدٌ وعِبْدانٌ. وقَضَفةٌ[3] وقِضْفانٌ، والقَضَفة: الأكَمة.

ونقصَ المصنف من الأسماء فُعْلة، قالوا: بُرْكَةٌ وبِرْكانٌ لبعض طير الماء، وفَعْلة، قالوا: أَمَةٌ وإمْوانٌ، الأصلُ أَمْوَة، فحذفوا لامه وحُرِّكت الميم بالفتح لأجل التاء.

وفي وصفٍ على فَعْلٍ أو فُعَال قالوا: شَيْخٌ وشِيخانٌ، قال الشاعر[4]:

بنى لي به الشِّيخانُ مِن آلِ دارِمٍ بِناءً يُرى عند الْمَجَرّةِ عاليا

وقالوا: ضَيْفٌ وضِيفانٌ. وشُجاعٌ وشِجْعان.

وقالوا: **كَرَوانٌ** وكِرْوانٌ، **وفَلَتانٌ** وفِلْتانٌ[5]، وصَمَيانٌ وصِمْيانٌ، والصَّمَيان: الرجل الشجاع. وقالوا: ضِفْنانٌ في جمع ضِفَنٍّ، وهو الأحمق الجسيم.

وعند أبي العباس[6] أنَّ كِرْوان جاء على حذف الزيادة من كَرَوان، وهو كتصغير الترخيم.

وقال س[7]: «قالوا: كَرَوانٌ، وللجميع كِرْوانٌ، فإنما يكسَّر عليه[8] كَرًا، كما قالوا: إخْوانٌ، وقد قالوا في مَثَلٍ: أَطْرِقْ كَرَا».

---

(١) الظليم: ذكر النعام.

(٢) الحائط هنا: الجدار.

(٣) د: وقِضْفة.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢: ٩٨٦ ومنتهى الطلب ٥: ٣١٨ [تحقيق د. طريفي].

(٥) فرس فلتان: نشيط حديد الفؤاد. ك: وفلنان وفلنان. د: وقلتان وقلتان.

(٦) الكامل ٢: ٥٧١، وانظر ما تقدم في ١٤: ٧٦.

(٧) الكتاب ٣: ٦١٧.

(٨) في المخطوطات: على. والتصويب من الكتاب وشرحه للسيرافي ١٤: ٢٤٥.

وقد وهمَ ابن سِيْدَهْ في (المحكَم)[1] فقال: إنه يقال: الكَرا واحد من قولهم: أَطْرِقْ كَرَا[2]، وإنما هو مرخَّم، ولم يُسمَع في غير هذا المثَل، فرُخِّم وهو نكرة كما قالوا: يا صاحُ[3] على لغة من ضمَّ: يا حارُ، وقال ذو الرمة[4]:

مِنَ آلِ أَبي مُوسى تَرى الناسَ حولَه كأنهُمُ الكِرْوانُ أَبْصَرْنَ بازِيا

وقياسُ[5] جمعه كَراوِين. وحكى غير[6] س وَرَشانٌ[7] ووَراشِين.

ص: ومنها فُعْلانٌ لاسمٍ على فَعِيلٍ، أو فَعَلٍ صحيح العين، أو فَعْلٍ أو فِعْلٍ، ويُحفَظ في فاعِلٍ، وأَفْعَلِ فَعْلاءَ، ونحوِ حُوَارٍ، وزُقَاقٍ، وثَنِيٍّ، وقَعيدٍ، وجَذَعٍ، ورَخِلٍ.

ش: مثالُه على فَعِيلٍ رَغِيفٌ ورُغْفانٌ، /وكَثيبٌ وكُثْبانٌ، وقَضيبٌ وقُضْبانٌ. [٨: ١٥/ب] ومثالُه على فَعَلٍ صحيح اللام ذَكَرٌ وذُكْرانٌ، وجَذَعٌ وجُذْعانُ، وحَمَلٌ وحُمْلانٌ. ومثالُه على فَعْل أو فِعْل ظَهْرٌ وظُهْرانٌ، وبَطْنٌ وبُطْنانٌ، وثَغْبٌ[8] وثُغْبانٌ، وسَقْبٌ[9] وسُقْبانٌ، وذِئْبٌ وذئبانٌ. وذكرَ في غير[10] هذا الكتاب أنَّ فُعْلانًا يَقِلُّ في جمع فِعْلٍ، وهنا ذكرَ ما ظاهرُه أنه مَقيس.

---

(١) المحكم ٧ : ١٣٥ بمعناه. وانظر المخصص ٨: ١٥٥ - ١٥٦، ١٥: ١٢١ - ١٢٢.

(٢) تقدم في ١٣: ٢٣٣. كرا: سقط من ك.

(٣) ك: يا صح.

(٤) الديوان ٢: ١٣١٣ والكامل ٢: ٥٧٠. ك، ح: حولهم.

(٥) ك: وقياسه.

(٦) كذا! وقد حكاه سيبويه في الكتاب ٣: ٤٢٢.

(٧) الورشان: طائر شبه الحمامة.

(٨) الثغب: الغدير يكون في ظل جبل لا تصيبه الشمس فيبرد ماؤه. ح: وثقب وثقبان.

(٩) السقب: ولد الناقة، وعمود البيت الأطول.

(١٠) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٦٠.

وقولُه **ويُحفَظ في فاعِلٍ** مثالُه حاجِرٌ وحُجْرانٌ[1]، وراكِبٌ ورُكْبانٌ، وراعٍ ورُعْيانٌ، وفارِسٌ وفُرْسانٌ.

ومثالُ أَفْعَلٍ فَعْلاءَ أَعْمَى وعُمْيانٌ، وأَغَرُّ[2] وغُرّانٌ، قال الشاعر[3]:

ثيابُ بَني عَوفٍ طَهارَى نَقِيّةٌ وأَوْجُهُهم عندَ الْمَشاهِدِ غُرّانُ

وقالوا: أَسْوَدُ وسُودانٌ، وأَحْمَرُ وحُمْرانٌ.

وهذا عند الفراء من بابِ جمعِ[4] الجمع، فليس جمعًا لأَفْعَلَ في الحقيقة، إنما هو جمعٌ لفُعْلٍ جمعِ أَفْعَلَ.

وقال س[5]: ((وهو - يعني أَفْعَلَ - مما يُجمَع على فُعْلانٍ كثيرًا)). فإن كان محمولًا على فَعُولٍ كما قال س[6] فقد وافقَ في هذا الاسمَ لا الصفة نحو خَروفٍ وخِرْفانٍ، وقَعُودٍ وقِعْدانٍ، وخالفَ في الحركة كما خالفَ فَعُولًا الصفة في الحركة في فَعيلٍ[6]. وإن كان محمولًا على فاعِلٍ كما قال أبو علي[7] فقد جاء فيه[8]: شابٌّ وشُبّانٌ، وراعٍ ورُعْيانٌ، وفارِسٌ وفُرْسانٌ. ويكثر في فاعِلٍ اسمًا نحو سالٍّ[9] وسُلّانٍ، وحائرٍ[10] وحُورانٍ. وكثيرًا ما تُحمَل الصفة على الأسماء.

---

(١) الحاجر: الأرض ترتفع جوانبها وينخفض وسطها. ك، ح: ((حاجز وحجزان)). وهو صواب.

(٢) أغرّ: أبيض.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٨٣.

(٤) جمع الجمع ... جمع لفعل: سقط من ك.

(٥) الكتاب ٣: ٦٤٤.

(٦) في المخطوطات: في فعل.

(٧) التكملة ص ١٩٠.

(٨) التكملة ص ١٧٠، ١٨٤.

(٩) السالّ: المسيل الضيق في الوادي. وموضع يكون فيه شجر.

(١٠) الحائر: مجتمع الماء.

وما ذهبَ إليه الفراءُ مِن أنَّ ذلك هو جمعُ الجمع والتغيير فيه بالنية والألف واللام كصِنْوٍ وصِنْوانٍ وقِنْوٍ وقِنْوانٍ لا ينبغي أن يقال به لوجهين:

أحدهما: أنه لا يقال به إلا في معلوم نطقًا أنه كذلك نحو جِمالٍ وجَمائلَ وجِمالات؛ وليس الأمر هنا هكذا.

والثاني: أنَّ فُعْلًا في الصفات والأسماء لا يُجمَع على فُعْلانٍ إلا المعتلّ من الأسماء؛ فإنه يُجْمَع على فِعْلانٍ بالكسر نحو حُوتٍ وحِيْتانٍ.

وقالوا: حُوارٌ وحُورانٌ، وزُقَاقٌ[١] وزُقّانٌ، وثَنِيٌّ وثُنْيانٌ، وقَعِيدٌ[٢] وقُعْدانٌ، وجَذَعٌ[٣] وجُذْعانٌ، ورَخِلٌ[٤] ورُخْلانٌ، وشذوذُه أنه صفة. وقد قَدَّمَ أنَّ فَعَلًا الاسم الصحيح العين يُجمَع على فُعْلان.

ص: ومنها فَواعِلُ لغير فاعِلٍ الموصوفِ به مذكرٌ عاقلٌ مما ثانيه ألفٌ زائدةٌ؛ أو واوٌ غير مُلحِقة بخماسيّ، ويَفصل عينَه من لامه ياءٌ إن انفصلا في الإفراد، وشذَّ نحو: دَواخِن وحَوائج، وفَوارِس.

ش: قولُه **مما ثانيه ألفٌ زائدة** مثالُه حاجِزٌ وحَواجِزُ، وحائطٌ وحَوائطُ، وتابَلٌ وتَوابِلُ. قال أبو سعيد[٥]: «وقد جاء في فاعَل فَواعيلُ نحو طابَق[٦] وطَوابيق، ودانَقٍ ودَوانيق، وخاتَم وخَواتيم، وليس ذلك بقياس يطَّرد، وبعضُهم[٧] يقول في خاتَم: خاتامٌ، وأَنشد[٨]:

(١) الزقاق: السَّكّة، يذكَّر ويؤنث.

(٢) قعيد: مُقاعِد. وقيل: قاعد.

(٣) الجَذَع من الدّوابّ: قبل أن يُثْنِيَ بسنة، ومن الأنعام هو أول ما يستطاع ركوبه والانتفاع به.

(٤) الرخل: الأنثى من أولاد الضأن. د: ورجل ورجلان.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٣٥.

(٦) الطابق: ظرف يطبخ فيه، معرَّب.

(٧) الكتاب ٣: ٤٢٥.

(٨) المقتضب ٢:٥٨ والكامل ٢: ٧٦٢.

أَخَذْتِ خاتامِي بغيرِ حَقِّ

فعلى هذه اللغة قياسُه خَواتيم. وقد ذكر الفراء أنه لم يجئ من فاعِلٍ فَواعِيلُ إلا شيء من كلام المولَّدين، قالوا: باطِلٌ وبَواطيلُ، شبَّهوه بطابَقٍ وطَوابيق)).

[٨: ١٦/أ] ولو كان فاعِلٌ مضعَّفًا /لكان قياس جمعه فَواعِلَ أيضًا نحو سالٍّ - وهو موضع يكون فيه شجر - وغالٍّ - وهو المكان المطمئنّ من الأرض - تقول في جمعهما: سَوالُّ وغَوالُّ.

وقد جاء شيءٌ من فاعِلٍ اسمًا ولم يُجمَع على فَواعِل، وذلك قولهم: وادٍ، جمعوه على أَوْدية، كأنهم شبَّهوه بجَريبٍ[١] فجمعوه على أَفْعِلة. وإنما كرهوا فَواعِلَ لئلا يجتمع واوان أول الكلمة، فكان يلزم من ذلك إعلال الواو الأُولى بإبدالها همزة كما أَبدَلوا في أَواصِلَ وأُوَيْصِلٍ، وقد تقدَّم إعلالُ لامه بالحذف، فكان يَكثر الإعلال فيه.

واحتَرز بقوله **زائدةٌ** مِن الألفِ[٢] تكون بدلًا من أصلٍ نحو قولهم: الداداةُ[٣] واللالاةُ[٤] والناناةُ[٥]، إذ أصلُها الهمز، أُبدلت[٦] الهمزة الساكنة ألفًا كما أبدلوها في رأْسٍ حيث قالوا: راسٌ، فإذا جمعتَ مثل هذا لم يُجمع على فَواعِلَ بل يعود إلى أصله من الهمز فتقول: الدَّآدي واللآلي والنآني[٧]. واحتَرز أيضًا من ألف آدَم، فألفُه بدلٌ من أصل، وهو فاء الكلمة، فتقول: أَوادِمُ، ووزنه أَفاعِلُ، وواوُه بدلٌ من همزةٍ كراهةَ اجتماع همزتين، وليس وزنه فَواعِلَ.

---

(١) الجريب: الوادي.

(٢) ك، د: من ألف.

(٣) الدأدأة: شدة السير.

(٤) اللألأة: تحريك الظباء أذنابها، يقال: لألأت الظباء بأذنابها، أي: حرَّكتْها.

(٥) النأنأة: الضَّعف والعجز في الأمر.

(٦) ك: الهمزة أبدلت. ح: الهمز فأبدلت. د: الهمزة فأبدلت.

(٧) ك، د: والتاتي.

وقولُه **أو واوٌ** مثالُه جَوهَرٌ وجَواهِرُ، وكَوثَرٌ وكَواثِرُ. واحتَرز بقوله **غيرُ مُلحِقة بخماسيّ** من نحو كَوَأْلَلٍ[1] وخَوَرْنَقٍ[2]، فإنَّ ثانيهما واو مُلحِقة هذا البناء ببناء سَفَرْجَل، فإذا جمعتَ هذا البناء سقطت الواو في الجمع، فتقول: خَرانِقُ وكآلِلُ.

وانْدَرَج تحت قوله **لغير فاعِلٍ الموصوفِ به مذكرٌ عاقلٌ** إلى آخره كلُّ ما ثانيه ألفٌ أو واوٌ غيرُ مُلْحِقة بخماسيّ من اسمٍ على فَوعَلٍ أو فَوْعَلةٍ أو فاعِلٍ أو فاعَلٍ أو فاعِلاءَ أو فاعِلةٍ نحو جَوْهَرٍ وحاجِبِ العين وصَوْمَعةٍ وطابعٍ ونافِقاءَ[3] وقاصِعاءَ[4] وراهِطاءَ[5] ونحوها كانت أسماء أجناس أو أعلامًا؛ فتقول في خاتم عَلَمًا: خَواتِمُ كما تقول في خاتم: خَواتِمُ.

وكذلك أيضًا اندرجَ فيه صفاتُ المؤنث العاقل نحو طالِقٍ وطامِث وحائض وضاربة؛ وصفاتُ ذكورٍ ما لا يعقل كنجمٍ طالِعٍ ونجومٍ طَوالِعَ، وجَبَلٍ شامِخٍ وجِبالٍ شَوامِخَ، وهو مطَّرِد بنصِّ س[6]. وقد غَلِطَ بعض المتأخرين، فزعمَ أنَّ مثل هذا شاذٌّ، وإنما الشاذُّ جمع فاعِلٍ صفة لمذكَّر على فَواعِل، وقد نبَّهنا عليه.

وقولُه **إن انفصَلا في الإفراد** مثالُه ساباطٌ[7] وجاموسٌ[8] وطُومارٌ[9] وتَورابٌ[10] وعاشوراءُ، فتقول في الجمع: سَوابِيطُ وجَوامِيسُ وطَوامِيرُ وتَوارِيبُ وعَواشِيرُ.

---

(١) رجل كوألل: قصير.

(٢) الخورنق: موضع الشرب، معرَّب.

(٣) النافقاء: جُحر اليربوع.

(٤) القاصعاء: جُحر من جِحَرة اليربوع.

(٥) الراهطاء: التراب الذي يجعله اليربوع على فم القاصعاء وما وراء ذلك.

(٦) الكتاب ٣: ٦٣٢ - ٦٣٣.

(٧) الساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق نافذ.

(٨) الجاموس: نوع من البقر، فارسيّ معرَّب. ح: وجاسوس.

(٩) الطومار: الصحيفة.

(١٠) التوراب: التراب. ك: وقوراب.

وقولُه **وشذَّ نحو دَواخِنَ وحَوائجَ، وفَوارِسَ** دَواخِنُ جمع دُخانٍ، وقياسُه في القلّة أَدْخِنةٌ، وفي الكثرة دِخْنان، نحو غُرابٍ وأَغْرِبةٍ وغِرْبانٍ، ونحوُه عُثَانٌ[1] وعَواثِنُ. **وحَوائج** جمع حاجةٍ على وزن فَعَلة، وقياسُها بالألف والتاء في القلّة وبحذفها في الكثرة، ونحوُها شَجَنٌ وشَواجِنُ[2]، وهي أعالي الأَودية.

وقولُه **وفَوارِسَ** جمع فارِس. وحسَّن جمعَ هذا على فَواعِلَ[3] أنه صفةٌ تلي العوامل، فجَرى لذلك مجرى الأسماء، ولأنه صفة /لا يُشارِك فيها المؤنَّثُ المذكَّرَ. [٨: ١٦/ب]
ونحوُه[4] في الجمع على فَواعِل من صفات المذكر هالكٌ وهَوالِكُ، قال الشاعر[5]:

وأيقنتُ أَنِّي عند ذلك ثائرٌ   غَداةَ إذٍ أو هالكٌ في الهَوالِكِ

وناكِسٌ ونَواكِسُ، قال الشاعر[6]:

وإذا الرجالُ رأَوْا يَزِيدَ رأيتَهم   خُضَعَ الرِّقابِ نَواكسَ الأَبصارِ

وغائبٌ وغَوائبُ، قال عُتيبة بن الحارث[7]:

أُحامي عن ذِمارِ بَني أَبيكُم   ومِثلي في غَوائبِكُم قَليلُ

وشاهِدٌ وشَواهِدُ، وناشئٌ من الغلمان ونَواشئُ.

---

(١) العثان: الدخان.

(٢) ك: سجن وسواجن.

(٣) الذي في المخطوطات: فاعل.

(٤) د: ونحوها.

(٥) البيت لابن جِذْل الطعان في مجاز القرآن ١: ٢٦٥ - ٢٦٦ والصحاح (هلك) وشرح المفصل ٥: ١٠٣ - ١٠٤. وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٣٨.

(٦) تقدم البيت في ١٥: ١٦٧.

(٧) البيت له في أنساب الأشراف ١٢: ١٦٧ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٣٨ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٤١. الذمار: ما ينبغي حياطته والذود عنه كالأهل والعرض. ك: عن ديار.

وذكرَ أبو العباس[1] أنه الأصل وأنه في الشعر شائع جائز، يعني جمع فاعِلٍ الصفة لمذكَّر عاقل على فَواعِلَ.

ومجيء هذه الألفاظ ينفي تأويل بعض أصحابنا[2] في فَوارِسَ وهَوالِكَ أنهما جاءا على القياس إذ قدّرَ ذلك صفة لطائفة محذوفة؛ أي: طَوائفُ هَوالِك، وطَوائفُ فَوارس، فهو جمع: طائفة هالكة، وطائفة فارسة. وهذا عند الجمهور شاذٌ إذْ كان القياس فُرَّاس وفُرَّس، وكذلك ما أشبَهَه.

وأجاز الأصمعيُّ[3] أن تُجمع هذه الصفة جمعَ الاسم بالحمل عليه، وأنشد بحضرة ابن الأعرابيّ[4]:

لئن تَبَدَّلتُ بِآدٍ آدا لم يَكُ يَنْآدُ فأَمْسَى انْآدا

فقد أُراني أَصِلُ القُعّادا

فقال له ابن الأعرابي: والقُعّادُ جمعُ ماذا؟ فقال: جمع قاعِدة. فقال له: إنَّ العرب لا تَجمع قاعِدة إلا على قَواعِد. فقال الأصمعي[5]: إنَّ العرب تحمل صفة المذكر على صفة المؤنث، وصفةَ المؤنث على صفة المذكر، وأنشد[6]:

---

(١) المقتضب ٢: ٢١٩ والكامل ٢: ٥٧٤ - ٥٧٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٣٨ وشرح الجمل لابن الضائع: باب الجمع المكسر ص ٤٧٧ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ص ٣٠٣ [رسالة].

(٢) هو الخَفّاف، قاله في كتابه المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ٣: ٧٩٨ كما في حاشية ص ٤٩ من القسم الأخير من شرح الجمل لابن خروف [باب تكسير ما كان على فاعل].

(٣) أمالي الزجاجي ص ٥٨ . ٥٩ ومجالس العلماء ص ٢٧٤.

(٤) الرجز للعجّاج في مجالس العلماء ص ٢٧٤ وأمالي الزجاجي ص ٥٨ والخصائص ٢: ١٧٤ وملحق ديوانه ٢: ٢٨٢. الآد: القوة. وانآد: انثنى واعوجّ.

(٥) كذا! وهذا قول ابن الأعرابي في مجالس العلماء وأمالي الزجاجي.

(٦) تقدم البيت في ص ٢٩٩.

أَبْصارُهنَّ إلى الشُّبَّانِ مائلةٌ وقد أراهنَّ عني غيرَ صُدّادِ

فقال ابن الأعرابي: أخطأت. وذلك أنَّ الأصمعي ذهب في صُدّاد أنه جمع صادّة. فقال: قياسُه صَوادُّ لأنَّ صُدّادًا جمع صادٍّ المذكر. وتخطئةُ ابن الأعرابيّ إياه في موضعها إذ يُمكن أن يكون من صفة الأبصار، تقول: بَصَرٌ صادٌّ.

قال بعض أصحابنا[1]: والحملُ على أنَّ فَوارسَ وهَوالِكَ من الشواذّ[2] هو قول س[3]، ويحتمل كما قلنا أنَّ ذلك صفة للطوائف جمع طائفة، فيكون على القياس، إلا أن ينقل أنهم يقولون: رجالٌ فَوارِسُ، ورجالٌ هَوالِكُ، وأمّا إذا لم يُصَرِّحوا بالموصوف فيُحتال له بما قلنا من حمله على الطوائف.

وقد ثبَت في أصل البهاء الرَّقّيّ وفي غيره بعد قوله **وفَوارِس** لفظة **ونَواكِس**[4].

ص: ومنها فَعالَى لاسمٍ على فَعْلاءَ أو فِعْلَى أو فَعْلَى، ولوصفٍ على فُعْلَى

[٨: ١٧/أ] **لا أُنثى أَفْعَلَ، أو على فَعْلانَ أو فَعْلَى. /ويُحفَظ في نحو حَبِطٍ، ويَتيمٍ، وأَيِّمٍ، وطاهِرٍ، وعَذْراءَ، ومَهْرِيٍّ، وشاةٍ رَئيسٍ**[5].

ش: مثالُ الاسم على فَعْلاءَ صَحْراءُ، وعلى فِعْلَى ذِفْرَى، وعلى فَعْلَى عَلْقَى، فتقول: صَحارَى وذَفارَى وعَلاقَى.

ومثالُ الوصف على فُعْلَى حُبْلَى وخُنْثَى، تقول[6] في جمعهما: حَبالَى وخَناثَى. واحترَز بقوله **لا أُنثى أَفْعَل** من نحو الفُضْلَى والدُّنيا والجُلَّى، فإنَّ هذا لا يُجمَع على فَعالَى.

---

(١) د: هو الخَفّاف كما ذكرنا قريبًا.

(٢) ك، د: من الشذوذ.

(٣) الكتاب ٣: ٦١٤ - ٦١٥.

(٤) وهي في مطبوعة التسهيل ص ٢٧٦.

(٥) ك، ح، د: وتيس.

(٦) ح: فتقول.

ومثالُ الصفة على فَعْلانَ وفَعْلَى سَكْرانُ وسَكْرَى، وغَضْبانُ وغَضْبَى، وغَرْثانُ[1] وغَرْثَى، فجمعُ هذا النوع فَعالَى، فتقول: سَكارَى وغَضابَى وغَراثَى في المذكر والمؤنث، يستويان[2] فيه.

وأطلقَ في قوله **أو على فَعْلانَ** ليشمل الصفة التي مؤنثُها على فَعْلَى كما مثَّلنا بسَكْران؛ والصفةَ التي ليست كذلك نحو نَدْمان[3]، فإنك تقول في جمعه: نَدامَى.

وكذلك أَطلق في **فَعْلَى** ليشمل الصفة التي مذكَّرُها فَعْلانُ نحو ما مثَّلنا به من سَكْرَى؛ والصفةَ التي ليست كذلك نحو قولهم شاة حَرْمَى[4] - وهي المشتهية للنكاح - وشِياهٌ حَرامَى.

وقولُه **ويُحفَظ في نحو حَبِطٍ**[5] إلى آخره قالوا: حَباطَى، ويَتامَى، وأَيامَى، وطَهارَى، وعَذارَى، ومَهارَى[6]، وشِياهٌ رآسَى[7].

وما ذهبَ إليه المصنف في أَيامَى مِن أنه على وزن فَعالَى هو مذهب س[8] كحَباطَى ووَجاعَى وكَسالَى.

وذهب أبو الحسن إلى أنه كان أَيائِم، فقُلب. يعني أنه جمع فَيْعِل فَياعِل كضَيْغَم وضَياغِم، فقُلب، ووُضعت اللام في موضع العين، والعينُ في موضع اللام، فصار

---

(١) الغرثان: الجائع.

(٢) ك، د: فيستويان.

(٣) مؤنثها نَدْمانة.

(٤) هذا الصفة لم يُستعمل لها مذكر.

(٥) بعير حبط: منتفخ البطن.

(٦) إبل مَهارَى: منسوبة إلى مَهْرة بن حيدان.

(٧) شاة رئيس: أصيب رأسها.

(٨) الكتاب ٣: ٦٥٠.

أَيامِئ، وأبدل من الهمزة ياء فصار أَيامِي كحَبالِي، ثم قُلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا فصار أَيامَى كحَبالَى، ووزنُها على هذا فَيالِع. وإن شئتَ قلتَ: لَمّا صار في التقدير إلى أَيائم قَلبتَ قبل أن يجب القلب همزة، وجَعلتَ القلب عوضًا من الإعلال ومنجيًا منه. وهذا سؤال مرضيّ عند أبي الحسن، ولا يكون على هذا[1] محمولًا على المعنى.

قال بعض أصحابنا: وقولُ س أَولى لأنَّ الصفات حُملت على المعنى كثيرًا، فخَرجت عن القياس، ولا يُجمَع فَيْعِل على فَياعِل في كلامهم، والحملُ على المعنى في الصفات على هذا الوجه كثيرٌ وإن لم يصل مرتبة القياس؛ وذلك الجمع لم يُسمَع، والقلبُ قليل.

ص: وفُعَالَى في وصفٍ على فَعْلانَ أو فَعلَى راجحٌ، وفي غير يَتيم من نحو قَديم وأَسير مُستغنًى به، وفي غير[2] ذلك مُستغنًى عنه.

ش: مثالُ الوصف على فَعْلانَ وفَعْلى سَكْرانُ وسَكْرَى، وعَجْلانُ وعَجْلى، قالوا في جمعهما: سُكارَى وعُجالَى.

وقولُه **راجحٌ** يعني أنَّ فُعَالَى المضمومَ الفاء راجحٌ على فَعَالَى بفتحها.

وقولُه **وفي غير يَتيم من نحو قَديم وأَسير مُستغنًى به** أي: إنَّ يَتيمًا لا يُجمَع على فُعَالَى، وقَديمٌ وأَسيرٌ جُمعا على فُعَالَى، فقالوا: قُدامَى وأُسارَى، واستُغني بفُعَالَى فيهما عن فَعَالَى، فلم يقولوا: قَدامَى ولا أَسارَى بفتح أوَّله.

[٨: ١٧/ب] وقولُه **وفي غير ذلك** أي: في غير /أَسير وقَديم استُغني عن فُعالَى بضم الفاء بفَعالَى بفتحها، فقالوا: حَباطَى ويَتامَى وأَيامَى وطَهارَى وعَذارَى ومَهارَى ورآسَى، فلم يضمُّوا الفاء.

---

(١) د: ولا يكون هذا.

(٢) غير: سقط من ك.

ص: ويُغني الفَعالِي عن الفَعالَى جوازًا في فُعْلَى وما قبلها ونحوِ عَذراءَ ومَهْرِيٍّ، ولزومًا في نحو: حِذْرِيةٍ وسِعْلاةٍ وعَرْقُوةٍ والْمَأْقِي، وفيما حُذف أولُ زائدَيه من نحو: حَبَنْطًى، وعَفَرْنًى، وعَدَوْلَى، وقَهَوْباةٍ، وبُلَهْنِيةٍ، وقَلَنْسُوةٍ، وحُبارَى، ونَدَرَ في أَهلٍ، وعشرينَ، ولَيلةٍ، وكَيْكة.

ش: قولُه **جَوازًا في فُعْلَى وما قبلَها** يعني بفُعْلَى الوصفَ المذكور نحو الحَبالِي، وبما[1] قبلَها فَعْلَى وفِعْلَى وفَعْلاء نحو عَلْقًى[2] والعَلاقِي، وذِفْرَى[3] والذَّفارِي، وصَحراء والصَّحارِي، فهذه يجوز فيها الفَعالِي والفَعالَى.

وقولُه **ولزومًا في نحو: حِذْرِية** إلى آخره يعني أنه لا يُقال فيه الفَعالَى بل الفَعالِي على جهة اللزوم؛ فتقول: الحَذارِي[4] والهَبارِي[5] والسَّعالِي والعَراقِي[6] والمآقِي[7]. وفيما[8] حُذف أول زائدَيه: الحَباطِي[9] والعَفارِي[10] والعَدالِي[11] والقَهابِي[12] والبَلاهِي[13] والقَلاسِي والحَبارِي، ولو حذفتَ ثاني الزائدين لقلتَ: الحَبانِط والعَفارِن والعَداوِل والقَهاوِب والبَلاهِن والقَلانِس والحَبائر.

---

(١) ك، د: وما قبلها.

(٢) العلقى: شجرة تدوم خضرتها في القيظ.

(٣) الذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن.

(٤) الحذرية: المكان الغليظ الخشن.

(٥) الهباري: جمع الهِبْرِية، وهي ما يسقط من الرأس إذا امتُشط.

(٦) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو.

(٧) مأقي العين: طرفها مما يلي الأنف.

(٨) ك: فيما.

(٩) الحبنطى: العظيم البطن. ك: والحباطي.

(١٠) العفرنى: الغليظ العنق.

(١١) عدولى: قرية بالبحرين تنسب إليها السفن.

(١٢) القهوباة: النصل العريض.

(١٣) البلهنية: سعة العيش.

وقولُه **ونَدَرَ في أهلٍ** قالوا: الأَهالي، وفي **عِشرين**: العَشارِي، وفي **ليلة**: اللَّيالِي، وفي **كَيْكَة** - وهي البَيضة - الكَياكِي.

ص: ومنها فَعَالِيّ لثلاثيٍّ ساكنِ العين زائدٍ آخرُه ياءٌ مشدَّدةٌ لا لتجديد نَسَب؛ ولنحو عِلْباءٍ، وقُوْباءٍ، وحَوْلايا. ويُخفَظ في نحو صحراءَ، وعَذراءَ، وإنسانٍ، وظَرِبانٍ.

ش: مثالُ الثلاثيّ المذكور كُرْسيٌّ وبُرْديٌّ[1]، تقول في جمعهما: كَراسيٌّ وبَرادِيٌّ. واحترزَ بقوله **لا لتجديد نسَب** من نحو تُرْكيّ، فإنك لا تقول في جمعه: تَراكيٌّ، وعلامةُ النسب المتجدِّد أنك تُسقط الياء فيدلّ الاسم على معنًى حاصلٍ قبل سقوط الياء؛ ألا ترى أنك إذا أسقطتَ ياء تُرْكيٍّ بقي تُرْكٌ، وتُرْكٌ يدلُّ على معنًى حاصلٍ قبل ياء النسب، بخلاف كُرْسِيٍّ وبُرْدِيٍّ، فإنك إذا أسقطتَهما بقي كُرْسٌ وبُرْدٌ، وكلاهما لا يدلُّ على معنًى حاصلٍ قبل إسقاط الياء، وربما جاء ذلك فيما كانت الياء فيه في الأصل للنسب، ثم جُعل كالمنسيّ[2] إذ صار لا يُلحَظ فيه ذلك، وذلك نحو مَهْرِيّ، الأصلُ فيه أنه منسوب لبني مَهْرة قبيلة من اليمن، ثم صار يُطلَق على كلِّ نَجيبٍ من الإبل.

وقولُه **ولنحو عِلْباءٍ وقُوْباءٍ** يعني مما الهمزة فيهما[3] للإلحاق بسِرْداحٍ[4] وقُسْطاس[5]، فتقول في جمعهما: عَلابيُّ، وفي نحو حِرْباء: حَرابيُّ وقَوابيُّ[6]، وتقول في حَولايا: حَوالِيُّ.

---

(١) البردي: نوع من جيد التمر.

(٢) ك، ح: كالمبني. ف: كالمسمى.

(٣) د: فيه.

(٤) السرداح: الناقة الكثيرة اللحم.

(٥) القسطاس: أقوم الموازين.

(٦) القوباء: داء في الجسد يتقشر منه الجلد وينجرد منه الشعر.

وقولُه **ويُحفَظ في نحو صَحراءَ** قالوا: صَحاريّ، وفي عَذْراءَ قالوا: عَذاريّ، فيكون في جمعهما ثلاثة أوجُه: فَعالَى وفَعالِي وفَعاليّ نحو صَحارَى والصَّحارِي والصَّحارِيّ. وكذلك الأوجُه الثلاثة في جمع مَهْرِيّ.

وقالوا في إنسان /وظَرِبانٍ: أَناسِيّ وظَرابِيّ، والياء بدل من النون. وقد قال [٨: ١٨/أ] بعض العرب: أَناسينُ وظَرابينُ، فجاء بهما على الأصل. ولا يجوز أن يكون جمع إنْسِيٍّ لأنَّ ما فيه ياءُ النسب لا يُجمع هذا الجمع؛ ألا ترى أنهم لا يقولون في جِنِّيّ :جَنانِيّ، ولا في تُركيّ: تَراكِيّ.

فأمّا أَناسِيةٌ فذكرَ س[١] أنه جمع إنسان، والتاء فيه لتأنيث الجماعة كهي في قَشاعِمة[٢] وصَياقِلة. وذهب المبرد[٣] إلى أنه جمع إنْسِيٍّ، جعل التاء بدلًا من الياء المحذوفة، فهو عنده من باب فِرْزانٍ[٤] وفَرازِنة. ورَدَّه أبو عليّ[٥] بأنَّ ما كان مثله لم تلحق آخرَه التاءُ نحو بُخْتِيٍّ وبَخاتِيّ[٦]. وأجاز السيرافيُّ[٧] أن تكون الياء هي التي جاءت في التصغير، والتاء لتأنيث الجماعة.

وذهب بعض النحويين إلى أنه جمع إنسان، جُمع على حذف الألف والنون كما قالوا الطَّيالِسة، وردَّ الياء المحذوفة لأنَّ أصله إنْسِيان، وهو مشتقّ من النِّسيان، وعليه قالوا في تصغيره: أُنَيْسِيان، فصار أَناسِيَّ. وأُلحِق التاء لتأنيث الجماعة، فيكون كقَشْعَمٍ وقَشاعِمة.

---

(١) الكتاب ٣: ٦٢١.

(٢) قشاعمة: جمع قَشْعَم، والقشعم: النَّسر المسنّ، والرَّخَم، والشيخ الكبير.

(٣) التعليقة للفارسي ٤: ٩٩ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٥٦.

(٤) الفرزان: من لُعب الشطرنج، أعجميّ معرَّب. ك: فرازن.

(٥) التكملة ص ١٨٠.

(٦) البخاتيّ: الإبل الخراسانية تُنتَج من إبل عربية.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٥٦.

وليس هذا كقول السيرافيّ لأنه إنما يريد أنهم جمعوا على حدِّ ما صغَّروا بزيادة ياء؛ وحَذفوا الألف والنون، وكأنه جمعُ إنْسِي فِعْلِي كحِذْرية[١] وإن لم يُلفَظ به إلا بالتاء لأنه غير ملفوظ به، ويكون على هذا القول كأنه إفْعِل، فأصلُه إنْسِيان كإضْحِيان[٢].

وليس هذا مذهبًا لـ(س) في إنْسِيان، وإنما يرى[٣] أنه تصغير ما لم يُنطَق به، وزيدت الياء في مُكَبَّره المقدَّر كما زيدت في لُيَيْلِية ولَيالٍ، وهو موافق لمذهب س في أنَّ الهاء للتأنيث لا عوض من المحذوف.

وقال بعض أصحابنا: ظاهرُ أمره أنه من باب فَرازِنة، فإنهم قالوا: أَناسِيُّ بالتشديد، ثم قالوا: أَناسِيَةٌ، فجاؤوا بالتاء، وذهبتِ الياء الساكنة. وذِكرُ س له مع قَشاعِم وَجهُه أنه مثال على مَفاعِلَ بلا ياء دخلتْه التاء كقَشاعِمة، وقد اشترَكا في هذا، فما يُبالى أكانت التاء عوضًا من محذوف أم لا.

والذي ينبغي أن تكون تاءُ فَرازنة لتأنيث الجماعة، ويلزم أن تكون عوضًا من الياء متى وجدتها تنحذف بسببها، وتكون عوضًا منها. ومما يدلُّ على هذا أنهم لم يقولوا: أَناسٍ كما لا يقولون: فَرازِنُ ولا جَحاجِحُ إلا في الشعر، وإذا كان هكذا أَمكنَ أن يكون جمعَ إنْسِيٍّ وجمعَ إنْسان، وجمعُ إنْسِيٍّ أَولَى لأنك لا تحتاج فيه إلى إبدال، وجعلُه جمعَ إنْسانٍ تكون الياء المتطرفة بدلًا من النون، فيكون كظَرِبانٍ وظَرابِيَّ، وهذا قليلٌ، ولا تقول في سُلطانٍ وسِرْحانٍ: سَلاطِيٌّ ولا سَراحِيٌّ. وقد قالت العرب: أَناسِينُ، قال رُوَيشِد الطائيّ[٤]:

---

(١) الحذرية: المكان الغليظ الخشن.

(٢) الإضحيان من الأيام: الصحو ليس فيه غيم.

(٣) الكتاب ٣: ٤٨٦ وشرحه للسيرافي ١٣: ٢٠٤.

(٤) البيت له في المخصص ١: ١٦. الأبدال: جمع بدل.

أهـلًا بأهـلٍ ، وبيتًـا مثـلَ بيـتكمُ وبالأناسـينِ أبْـدال الأَناسـينِ

لكنَّ س قال[1]: ((إنَّ أَناسِيةً جمعُ إنسانٍ))، ولم يَستَدِلّ، فقد يُتَأَوَّل أنه ذكرَه /على أنه يجوز لا على أنه يَلزم. وأبو عليّ ذكرَ أنه لازم وأنه لا يجوز أن يكون جمع **[٨: ١٨/ب]** إنْسِيٍّ.

ص: ومنها فَعائلُ لِفَعِيلةٍ لا بمعنى مَفْعُولةٍ، ولنحوِ شمال، وجُرائض[2]، وقَريثاءَ[3]، وبَرَاكاءَ[4]، وجَلُولاءَ[5]، وحُبَارَى وحَزابِيةٍ[6] إن حُذف ما زيدَ[7] بعد لامَيهما، ولِفَعُولةٍ وفَعَالةٍ وفِعَالةٍ وفُعَالةٍ أَسماء.

ش: قولُه **لِفَعيلة** يَعني اسمًا كانت نحو صَحيفة، أو صفة نحو ظَريفة، فتقول في جمعهما: صَحائفُ وظَرائفُ. واحترَز بقوله **لا بمعنى مَفْعُولة** من نحو: رأيتُ قَتيلةَ بَني فلان، فلا تقول في جمعها: قَتائل.

وعَنى بقوله **لنحو شمال** وما بعدها أي: إنه ما[8] كان على وزن فِعَالٍ وفُعائل وفَعيلاء وفَعالاء [وفَعُولاء][9] فتقول: شَمائلُ وجَرائضُ وقَرائثُ وبَرائكُ وجَلائلُ.

وقولُه **إن حُذف ما زيدَ بعد لاميهما** يعني في حُبارَى وحَزابِية، فتقول: حَبائرُ وحَزائبٍ. وإن حذفتَ الزائد الأول قلت: الحَباري والحَزابي، وقد تقدَّمَ التنبيه[10] على ذلك في حُبارَى.

---

(١) الكتاب ٣: ٦٢١.

(٢) الجرائض: الأسد. ومن الإبل: الشديد العظيم.

(٣) القريثاء: ضرب من التمر أسود.

(٤) البراكاء: ساحة القتال، والثبات والجدّ في الحرب.

(٥) جلولاء: قرية بناحية فارس.

(٦) حِرٌ حزابية: غريب السُّمك ضيّق الملاقي.

(٧) زيد: سقط من ك، ح.

(٨) إنه ما: سقط من ك.

(٩) وفعولاء: تتمة يقتضيها السياق.

(١٠) تقدم في ص ٣٢٩.

وقولُه **أسماءً** قيدٌ لِما قبله من الأسماء الأربعة نحو حَمولة وسَحابة ورِسالة وذُؤابة، تقول في الجمع: حَمائلُ وسَحائبُ ورَسائلُ وذَوائبُ. واحتَرَز بقوله **أسماءً** مما كان على هذه الأوزان من الصفات نحو صَرُورة[١] وفَقَاقة[٢] وطُوالة[٣].

ص: وإن خَلَونَ من التاء مع انتفاء التذكير حُفظ فيهنَّ، وأَحَقُّهنَّ به فَعُولٌ، وقد يَثبُت له ولفَعَالٍ وفَعِيلٍ مُذَكَّراتٌ، وقد يَثبُت لِفَعِيلٍ وفَعِيلةٍ بمعنى مَفْعُولٍ ومَفْعُولةٍ، ولِنَحوِ ضَرَّةٍ، وظِنَّةٍ، وحُرَّةٍ.

ش: أي: وإن خَلَتِ الأمثلةُ الأربعة من التاء مع استعمالها للمؤنث **حُفِظ فيهنَّ** جمعُهنَّ على فَعائل؛ فمثال فَعُولٍ قَلُوصٌ وعَجُوزٌ وصَعُودٌ وسَلُوبٌ، ومثالُ فَعَالٍ شَمَالٌ، ومثالُ فِعَالٍ شِمَالٌ، ومثالُ فُعَالٍ عُقَابٌ، قالوا في الجمع: قلائصُ وشَمائلُ وشَمائلُ وعَقائبُ، ولا يَطَّرد ذلك فيها، بل يُحفظ، فلا يقال في نحو كُراعٍ: كَرائعُ، ولا ذِراعٍ: ذَرائعُ، ولا عَنَاقٍ: عَنَائقُ، ولا في هَبُوطٍ: هَبَائطُ.

وقولُه **وأَحَقُّهنَّ به فَعُولٌ** مثالُه قَلائصُ وعَجائزُ وصَعائدُ وسَلوبٌ وسَلائبُ؛ وهكذا القياس ما لم تسمعهم استغنَوا ببعض الْمُثُل عن بعض. ولا يُحفظ فَعائلُ في فَعِيلٍ اسم جنس فيُذكر مع الأوزان الأربعة، لكن إن سُمِّي مؤنث بـ(سَعيد) جاز جمعه على سَعائد قياسًا.

وقولُه **وقد يَثبُت له ولفَعَالٍ وفَعِيلٍ مُذَكَّراتٌ** وقد يَثبُت له الضمير في (له) عائد على فَعُولٍ. وقولُه **مذكَّراتٌ** قيدٌ في فَعُولٍ وفَعَالٍ وفَعِيلٍ، أي: قد يثبت[٤] فَعائلُ لِفَعُولٍ، ولم يَثبُت مِن فَعُولٍ المذكَّرِ شيء على فَعائل إلا قولُهم: جَزُورٌ وجُزُرٌ وجَزائرُ،

---

(١) رجل صرورة: لم يَحجُج.

(٢) رجل فقاقة: أحمق.

(٣) امرأة طوالة: مفرطة الطول.

(٤) ك، ح: ثبت.

وقَدُومٌ وقَدائمُ، قال[1] س[2]: ((لأنه لَمّا لم يكن للآدَمِيِّينَ صار في الجمع كالمؤنث، وهو يُستعمَل استعمال الأسماء، فصار كالذَّنوب والذَّنائب)).

وفَعَالٌ نحو سَماءٍ وسَمائي، قال[3]:

.... فوقَ سبعِ سَمائيا

وذلك في قول مَن ذكَّر السماء، قالوا[4]: ولذلك جُمع /على أَسْمِيَةٍ نحو قَذَالٍ وأَقْذِلة. [٨: ١٩/أ]

وفَعِيلٌ نحو وَصِيدٍ[5] ووَصائدَ، وسَلِيلٍ وسَلائلَ، قال لَبيد[6]:

تَرَبَّعَتِ الأَشْرافَ ، ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ البُطاحِ ، وانْتَجَعْنَ السَّلائلا

السلائلُ: جمع سَليل، وهي أوديةٌ تُنبِت السَّمُرَ والطَّلْحَ والسِّدْر.

وقولُه **وقد يَثبُت لِفَعِيلٍ وفَعِيلةٍ بمعنى مَفْعُولٍ ومَفْعُولةٍ** مثالُ **فَعِيلٍ بمعنى مَفعول** [سَعيد علم امرأة][7]، ومثالُ **فَعِيلةٍ بمعنى مَفْعُولةٍ** قولُهم في جمع رَهينة: رَهائنُ، واللَّطيمةِ: اللَّطائمُ، والذَّبيحة: الذَّبائحُ.

---

(١) وقدوم وقدائم قال: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٣: ٦٣٨.

(٣) هو أمية بن أبي الصلت، وهذه قطعة من قوله:

لَهُ ما رَأَتْ عينُ البَصيرِ ، وفوقَهُ سَماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمائيا

والبيت في ديوانه ص ٥٢٨، وعجزه بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣١٥ وفيه تخريجه.

(٤) في المخطوطات: قال. والتصويب من تمهيد القواعد ٩: ٤٨١٦.

(٥) الوصيد: فناء البيت. والباب.

(٦) الديوان ص ٢٣٢ وقافيته فيه: الْمَسايلا. تربعت: أقامت زمن الربيع. والأشراف: موضع. وتصيفت: أقامت زمن الصيف. والبطاح: منزل لبني يربوع، وقيل: هو ماء في ديار بني أسد، لبني والبة منهم. وانتجعن: طلبن أثر المطر.

(٧) بياض يتسع لكلمتين في د، ح. وما بين القوسين مثال لهذه المسألة. وهو ساقط من ك.

وقولُه **ولِنَحوِ ضَرَّةٍ، وظِنَّةٍ**[1]، **وحُرّةٍ** تقول: ضَرائرُ وظَنائنُ وحَرائرُ.

ونقص المصنفَ: ولِفِعَالٍ ناقةٌ هِجَانٌ ونوقٌ هَجائنُ.

* * *

(١) الظنة: التُّهْمة.

غيرُ فَواعِلَ وفَعائلَ من المساويهما في البنية لكلِّ ما زاد على ثلاثة أحرف، لا بمدّة ثانية، ولا بهمزةِ أَفْعَل فَعْلاء مستعمَلة أو مقدّرة، ولا بعلامة تأنيث رابعة، ولا بألفٍ ونون يضارعان أَلِفَيْ فعلاءَ فيما لم يشذّ. ولا يُفَكُّ المضعَّف اللام في هذا الجمع إن لم يُفكّ في الإفراد مطلقًا، خلافًا لمستثنًى[1] ما كان مُلحقًا.

ش: قولُ المصنف **غيرُ فَواعِلَ وفَعائل** كان قد قدَّم[2] ما يُجمع على فَواعِلَ وفَعائلَ اطِّرادًا وشُذوذًا، فذكر هنا أنَّ ما ساواهما في البنية، يعني في الحركات والسَّكَنات وعدد الحروف، كأن يكون على وزن فَعالِلَ أو مَفاعِلَ أو فَعاعِلَ أو فَعاوِلَ أو تَفاعِلَ أو يَفاعِلَ أو فَتاعِلَ أو فَعاتِلَ أو نَفاعِلَ أو فَعالِنَ أو أَفاعِلَ أو فَناعِلَ أو فَعالِمَ؛ وما أشبه[3] هذه الأوزان - يثبت جمعًا لكلِّ اسم زاد على ثلاثة أحرف غير ما استثناه؛ وذلك ما ليس **بمدّة ثانية، ولا بهمزةِ أَفْعَل فَعْلاءَ مستعمَلَةً** نحو أَحمَر حَمراء **أو مقدَّرةً** نحو رجُل آلَى[4]، ولم يقولوا: امرأةٌ أَلْياءُ، **ولا بعلامةِ تأنيثٍ رابعة** نحو حُبْلَى وذِكْرَى ودَعْوَى، **ولا بألفٍ ونون** كما ذُكر نحو سَكْران.

وقولُه **فيما لم يشذّ** احترازٌ من نحو غَرْثان، فإنهم جمعوه شذوذًا على غَراثين، وقياسُه غَراثى نحو سَكارى، فإنَّ هذه الأصناف الأربعة قد تقدَّم حُكمها وأنها جُمعت جمعًا لا[5] يساوي فَواعِلَ ولا فَعائل في البنية، فلذلك استَثناها لأنها مُندرجة تحت قوله **لكلِّ ما زاد على ثلاثة أحرف.**

---

(١) د: لمستثنٍ.

(٢) تقدم ذكر فَواعِل في ص ٣٢١ - ٣٢٦، وفَعائل في ص ٣٣٣ - ٣٣٦.

(٣) ح: فهذه الأوزان وما أشبهها جمعًا تثبت جمعًا.

(٤) رجل آلى: عظيم الألية.

(٥) لا: سقط من ح.

وقولُه **ولا يُفَكُّ المضعَّف اللام** وذلك نحو مَعَدٍّ وعَبَنٍّ[(١)] وزَعارّة[(٢)] وحَمارّة[(٣)] وطِمِرّ[(٤)] وخِدَبّ[(٥)] وهِجَفّ[(٦)].

وقولُه **في هذا الجمع** أي: في الجمع المساوي في البنية لفَواعِل وفَعائل، فإنه يَصدق على طِمِرٍّ أنه زائد على ثلاثة أحرف، وكذلك خِدَبٌّ، فإذا جمعتَ لم تَفُكّ الإدغام، بل تقول: خَدابٌّ وطَمارٌّ وهَجافٌّ.

وقولُه **إن لم يُفَكّ في الإفراد** مثالُه قَرْدَدٌ[(٧)] ومَهْدَد[(٨)]، فإذا جمعتَهما قلتَ: مَهادِدُ وقَرادِدُ.

[٨: ١٩/ب] وقولُه **مُطلقًا /خلافًا لمستثنَى ما كان مُلحَقًا** مثالُه خَدابٌّ وطَمارٌّ. وأجاز بعضهم[(٩)] في خِدَبٍّ ونحوه الفكّ والإدغام، فيقول خَدابِبُ لأنَّ خِدَبًّا مُلحَق بسِبَطْرٍ[(١٠)]، فيُغتَفَر في جمعه الفكّ لأنَّ باءه الثانية بإزاء راء سَباطِر، والذي أوجبَه في المفرد أنه مُلحَق بسِبَطْر، فالباء ساكنة لقيت مثلها فأُدغمت[(١١)]، وأمّا في الجمع فإنها إنما قابلَت متحركًا وهو سَباطِر، فحُرِّكت هي ولم تَسكن فيحدث لها الإدغام.

---

(١) العبنّ: الغليظ. وعبن: سقط من ك، ح.

(٢) الزعارّة: شراسة الخلق.

(٣) حمارّة القيظ: شدّة الحر.

(٤) فرس طمرّ: وثّاب.

(٥) الخدبّ: الضخم.

(٦) الهجفّ: الظّليم المسنّ.

(٧) القردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٨) مهدد: من أسماء النساء.

(٩) كذا في شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٨٢، ولم يسمِّه.

(١٠) السبطر: السَّبْط الطويل.

(١١) الذي في المخطوطات: أدغمت.

ص: وما رابعُه حرفُ لينٍ غيرُ مدغَم فيه إدغامًا أصليًّا فُصل في هذا الجمع ثالثُه من آخره بياءٍ ساكنة، وقد تُعاقبها هاء[1] التأنيث.

ش: مثالُ ما رابعُه حرفُ لين يشمل باب بُهْلولٍ وسِرْبالٍ وقِنْديلٍ ومِطْعانٍ ومِطْعامٍ وفِرْدَوْسٍ وغُرْنَيْقٍ[2] ومُختارٍ ومُنْقادٍ وعَطَوَّدٍ[3] وهَبَيَّخٍ[4].

وثبتَ في بعض النسخ بعد قوله **حرفُ لين (زائدٌ)**، وهو جيِّد احتَرز به عن مثل مُخْتار ومُنْقاد، فإنَّ رابعهما منقلب[5] عن أصل، فتقول في جمعهما: مَخاتِرُ ومَقاوِدُ.

ودخلَ تحت قوله **إدغامًا** قسمان: أحدهما ما إدغامه أصليّ نحو عَطَوَّدٍ وهَبَيَّخٍ وقَنَوَّرٍ[6]. والثاني ما إدغامُه عارضٌ نحو جُدَيِّل تصغير جَدْوَل وعُثَيِّر تصغير عِثْيَر[7].

فخَرج بقوله **أصليًّا** نحو عَطَوَّدٍ [وهَبَيَّخ][8]، فإنك لا تفصل الثالث من الآخر، بل تحذف الواو والياء الساكنتين، بخلاف باب[9] بُهْلُول، فإنك تفصل، فتقول: بَهاليلُ وسَرابيلُ وقَناديلُ ومَطاعينُ ومَطاعيمُ.

وخلصَ بقوله **حرفُ لينٍ غيرُ مدغم فيه إدغامًا أصليًّا** باب بُهْلول، وهو أن لا يكون مدغمًا البتَّةَ، وباب جُدَيِّل، وهو أن يكون أُدغم إدغامًا غير أصليّ، فكلٌّ

---

(١) هاء: سقط من ك.

(٢) الغرنيق: من طير الماء، طائر أخضر طويل المنقار.

(٣) العطود: الشديد الشاقّ من كل شيء.

(٤) الهبيخ: الأحمق المسترخي، ومن لا خير فيه.

(٥) ك: منقلبة.

(٦) القنور: الضخم الرأس.

(٧) العثير: الغبار.

(٨) وهبيّخ: تتمة يقتضيها السياق.

(٩) باب: سقط من د.

من هذين يَصدق عليه أنه حرفُ لينٍ لم يُدغَم فيه إدغامٌ أصليّ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: هذا الرجل ليس بتميميٍّ طويلٍ، احتمل أنه ينتفي عنه المجموع، واحتمل أنه ينتفي عنه الوصف، ويَثبت له كونه من تميم؛ لأنه إذا نفيت الصفة احتمل ذلك وجهين: أحدهما انتفاؤها[1] فقط. والثاني انتفاء الموصوف فتنتفي الصفة بانتفائه.

فإن قلتَ: قد قالوا في عَطَوَّدٍ: عَطاوِدُ وعَطاويدُ، وفي عِثْوَلٍّ: عَثاوِلُ وعَثاويلُ.

قلتُ: ليس من هذا النوع لأنَّ عَطاويدَ إنما فُصل فيه الرابع لأنَّ الثالث - وهي الواو الساكنة - قد حُذفت؛ ولأنَّ عَثاويلَ ليس رابعه في المفرد حرف لين[2]، إنما حرفُ اللين ثالثه، فلم يَدخل تحت قوله **وما رابعُه حرفُ لين**.

وقولُه **قد تُعاقبها** أي: الياءَ **هاءُ التأنيث**، وذلك نحو جَبّار وجَبابرة ودَجّال ودَجاجِلة، فقياسُه جَبابير ودَجاجيل إذا كُسِّر، فعاقَبَت الهاءُ الياءَ، ولذلك لا يجتمعان.

ص: ويُحذَف من ذوات الزَّوائد ما يتعذَّر ببقائه أحدُ المثالين؛ فإن تَأَتَّى بحذفِ بعضٍ وإبقاءِ بعضٍ أُبْقِيَ ما له مزيّة في المعنى أو اللَّفظ؛ وما لا يُغني حذفه عن حذف غيره، فإن ثبَت التكافؤ فالحاذفُ /مخيَّر، وميمُ مُقْعَنْسِسٍ ونحوه أَولى بالبقاء من الملحِق، خلافًا للمبرد. [٨: ٢٠/أ]

ولا يُعامَلُ انْفِعالٌ وافْتِعالٌ مُعاملةَ فُعالٍ في تكسير ولا تصغير، خلافًا للمازنيّ.

ش: قولُه **أحدُ المثالين** يعني بالمثالَين ما شابَهَ فَعالِل أو فَعاليل. ومثالُ حذفِ ما تعذَّر به ما ذُكر عَيْطَمُوس[3]، ففيها زائدان الياء والواو، فإمّا أن تحذف الياء وتبقي

---

(١) ك: انتفاؤهما.

(٢) لين إنما حرف: سقط من ك.

(٣) العيطموس من النساء: الحسنة الطويلة. ومن الإبل: الناقة الهرمة.

الواو، فتقول: عَطاميسُ؛ لأنه يصير رابعه حرف لين [ليس](١) مدغمًا إدغامًا أصليًّا، وإمّا أن تحذف الواو وتبقي الياء فتقول عَياطِمس، فيؤدي هذا الحذف إلى تعذُّر شبه فَعالِل أو فَعاليل إلا بحذف حرفٍ آخَرَ أصليّ؛ وعملٌ يؤدي إلى حذفِ واحدٍ أحسنُ من عمل يؤدي إلى حذف اثنين؛ فلذلك حذفوا الياء لأنه لا يلزم من حذفها وإبقاءِ الواو تعذُّرُ أحد المثالين، وكذلك تقول في مُسْتَعِدٍّ ومُستَخرجٍ: مَعادٌّ ومَخارِج.

وكذلك تحذف ما كان فيه زائد وكان إبقاؤه مخِلًّا بمَفاعِل أو مَفاعيل وما أشبههما(٢)؛ سواء كان الزائد أولًا أو آخرًا أو وسطًا نحو سِبَطْرى(٣) وسَباطِر، ومُدَحْرِج ودَحارِج، وفَدَوْكَس وفَداكِس.

وقولُه **فإن تأتَّى** أي: أحد المثالين اللذَين هما فَعالِل وفَعاليل أو ما ساواهما(٤).

وقولُه **أُبقي ما له مزيّة في المعنى** مثالُ ذلك مُنْطَلِق ومُغْتَلِم(٥)، الميم والنون والتاء زوائد، فتحذف النون والتاء، وتبقي الميم لأنَّ الميم زيدَ لمعنًى، وهو الدلالة على اسم الفاعل، فتقول: مَطالِقُ ومَغالِم، وزيادتُها مختصّة بالأسماء بخلاف النون والتاء، فإنهما يزادان في الأسماء والأفعال.

وقولُه **أو اللفظِ** مثالُه اسْتِخْراجٌ، تقول في جمعه: تَخاريجُ، فتُبقي التاء، وتَحذف السين؛ لأنَّ إبقاءها وحذفَ السين أدَّى إلى وجود النظير نحو تَجافيفَ(٦) وتَماثيل، والعكس يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه يصير سَخاريج، وسَفاعيلُ معدوم في أبنية

---

(١) ليس: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) زيد هنا في ح: حُذف.

(٣) السبطرى: مشية فيها تبختر.

(٤) وقوله فإن تأتَّى ... أو ما ساواهما: سقط من ك.

(٥) الفحل المغتلم: الهائج.

(٦) تجافيف: جمع تِجفاف، وهو ما يُجَلَّل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح.

كلامهم. وكذلك ذُرَحْرَحٌ[١]، تقول في جمعه: ذَرارِحُ بحذف الحاء الأُولى لأنَّ حذفها يُؤمَن به شَبَهُ المهمَل وقلّةُ النظير؛ لأنه إذ ذاك صار إلى وزن سَلالِم، ولو حَذفتَ الراء الأُولى فقلت ذَحارِح لأدَّى إلى قلّة النظير؛ لأنه يصير مشبهًا بحَدْرَدٍ[٢]، وهو غريب التأليف، أو الراء الثانية فقلت: ذَراحِحُ لأدَّى إلى مشابهة قَرادِد، وهو أقلُّ من باب سَلالِم. ولو حَذفتَ الحاء الأخيرة فقلت: ذَراحِرُ لأدَّى أيضًا إلى شَبَهِ المهمَل؛ لأنه يصير على وزن فَعالِع، وهو بناءٌ مُهمَل.

ومن المزيّة المعنوية أن يكون أحد الزائدَين شبيهًا بالأصل لكونه ليس واحدًا من حروف الزوائد العشرة؛ ويكون الآخَرُ منها، نحو عِبِدَّى[٣]، فإحدى الدالين والألف زائدتان، فإذا جمعتَ حذفت الألف وأبقيت الدال، فقلتَ: عَبادِد.

ومن المزيّة أيضًا أن يكون الزائد يُشبه الأصل بقلّة زيادته، والآخَرُ لا يُشبهه بكثرة زيادته، وذلك نحو قَبائل، فالألف زائدة، والهمزة زائدة لأنها منقلبة عن زائد
[٨: ٢٠/ب] /وهو ياء قَبيلة، فإذا سمَّينا قَبائل وجمعناه جمعَ التكسير حذفْنا الألف، وأبقينا الهمزة لأنَّ الألف زيدت كثيرًا بخلاف الهمزة. وكذلك حُطائطٌ[٤] همزتُها أَولى بالبقاء من الألف، فتقول في جمعه[٥]: حَطائطُ، بحذف الألف، وكأنه بقي حُطَئط مهموزًا، ثم تجمعه فتأتي بألف الجمع فتقول: حَطائط، فالهمزة في جمعه هي الهمزة في مفرده، وذلك نحو شَمْأَل تقول في جمعه: شَمائلُ، وذلك أنَّ الهمزة لها مزيّة بتحركها وبشبهها[٦] بألف أصليّ؛ لأنَّ زيادة الهمزة وسطًا شاذٌّ، بخلاف الألف.

(١) الذرحرح: سمّ قاتل.
(٢) حدرد: من أسماء الرجال. ك: بحدوة.
(٣) العبدَّى: العبيد.
(٤) الحطائط: الصغير من الناس وغيرهم.
(٥) في جمعه ... في ألف الجمع فتقول: سقط من ك.
(٦) ح: ولشبهها.

وخالَف يونس[1]، فكان يُبقي الألف لأنها أبعدُ من آخر الاسم، فإذا جمع قال أيضًا: حُطَاطٌ بحذف الهمزة، فصار حُطاط فكسَّره على فَعائل، فصارت تلك الألف همزة، فالهمزة على مذهبه هي الألف، وعلى مذهب غيره هي الزائدة في المفرد لا منقلبة.

وكذلك إذا كان أحد الزائدَين مُلحِقًا أو شبيهًا بالملحِق[2] والآخَرُ ليس كذلك؛ فمثالُ الأول أَلَنْدَدٌ[3] ويَلَنْدَدٌ، فتبقي الهمزة والياء لأَوَّلِيَّتِهما وتحرُّكهما[4]، فتكسِّرهما على أَلادّ ويَلادّ، وتُدغم. ومثلُهما أَلَبَب علمًا، تقول في تكسيره: أَلابُّ بالإدغام على القياس.

ومثالُ الثاني - وهو أن يكون أحد الزائدَين شبيهًا بالملحِق - ياءُ[5] يَمانية، فالألفُ زائدة عوضًا من ياء النسب الواحدة، والياء زائدة، فإذا جمعتَ هذا حذفت الألف، وأبقيتَ الياء لأنها شبيهة بياء عِفِريَة[6]، والياء في عَفْرِيَة[7] للإلحاق بنحو زِبْرِجة[8]، فتقول في جمع يَمانية بعد حذف الألف: اليَماني كما تقول الحَذاري والهَباري في جمع حِذْرِيَة وهِبْرِيَة.

ومن المزايا اللفظية مسألة مَرْمَريس[9]، فأحدُ الراءين والميمين زائد، فإذا جمعتَ قلتَ: مَراريسُ بحذف الميم وإبقاء الراء لأنَّ ذلك لا يُجهَل معه كون الاسم ثلاثيًّا في

---

(١) المنصف ٢: ٨٣، ٨٤، ٨٥.

(٢) في المخطوطات: بالملحق به.

(٣) الألندد من الرجال: الشديد الخصومة، ومثله اليلندد.

(٤) ك، ح: وتحريكهما.

(٥) ح: به.

(٦) العفرية من الإنسان: شعر الناصية، ومن الدابّة: شعر القفا.

(٧) والياء في عفرية: سقط من ك.

(٨) الزبرجة: السحابة الرقيقة.

(٩) المرمريس: الداهية الشديدة، والأملس الصلب.

الأصل؛ ولو حذفتَ الأخير وأبقيتَ الميم فقلت: مَرامِرُ لأُوهَم رباعية الاسم، فيكون من باب قَبْقَب[1]، وإذا كان أحد الزائدين بإزاء أصل ومضاعفًا من أصل والآخر بخلاف ذلك حُذف هذا وأُبقي ذلك؛ وذلك نحو خَفَيْدَدٍ[2]، الدالُ تضاهي الأصل لأنها ضعف حرف أصليّ، وليست من حروف (أمان وتسهيل)، بخلاف الياء فإنها ليست ضعف حرف أصلي، وهي من حروف الزيادة العشرة، فتقول: خَفادِد.

وقولُه **وما لا يُغني حذفُه عن حذف غيره** أي: وأُبقيَ الزائدُ الذي لا يُغني حذفه عن حذفِ زائدٍ غيره، مثالُ ذلك لُغَّيْزَى[3] وخُضَّيْرَى[4]، أحدُ المضاعفين زائد، والألف زائدة، فتُبقي المضاعف لأنَّ حذفه لا[5] يُغني عن حذف الآخر، ألا ترى أنك لو حذفتَ المضعف لبقي: لُغَيْزَى وخُضَيْرَى مخففًا، ولو جمعتَ هذا للزمَ حذف الألف، فلذلك تُبقي المضاعف وتَحذف الألف، فتقول: لَغاغِيزُ وخَضاضِيرُ.

[٨: ٢١/أ] وفي الكلام إضمارٌ يُصَحِّح المعنى، وتقديره: إنك تُبقي الزائد الذي له /مَزِيَّةٌ في المعنى أو اللفظ، وتُبقي الزائد الذي لا يُغني[6] حذفُه لو حُذف عن حذف غيره. فلا بُدَّ من هذا التقدير إذ يستحيل أن تحكم على الزائد بالبقاء وبالحذف إلا إن كان أحدهما على تقدير؛ فكأنه قال: وتُبقي الزائد الذي لو قَدَّرْنا عدم إبقائه وحذفه لم يُغنِ حذفُه عن حذف الزائد غيره.

وقولُه **فإن ثبتَ التكافؤ فالحاذفُ مخيَّر** يريد بالتكافؤ أن يكون الزائدان لا مزيَّة لأحدهما على الآخر لا في معنًى[7] ولا لفظٍ ولا تأديةٍ إلى حذف الزائد الآخر،

---

(١) القبقب: البطن.
(٢) الخفيدد: الظليم الخفيف، وقيل: هو الطويل الساقين.
(٣) اللغيزى: اللُّغز، وهو أحد جِحَرة اليربوع.
(٤) الخضيرى: طائر أحمد على ظهره بعض حمرة يقتات الفراش والذباب.
(٥) لا: سقط من ك.
(٦) د: لا يغني عن حذفه لو حذف غيره.
(٧) لا في معنًى ... ولا مزية لأحدهما على الآخر: سقط من ك.

وذلك نحو حَبَنْطًى[1]، النون والألف زائدان، ولا مزيَّة لأحدهما على الآخر؛ لأنَّ الزائد الأول فُضِّلَ بالتقدم والثاني بنيَّة الحركة لأنه مُلحَق بِسَفَرْجَلٍ. وكذلك[2] قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة. وكذلك عَفَرْنًى[3]، النون والألف فيه مزيدان، فُضِّلت النون بالتقدم، وفُضِّلت الألف بتمكنها في تقدير الحركات[4] الثلاث، فتقول في جمع هذا كله: حَبانِطُ وقَلانِسُ وعَفارِنُ، ويجوز: الحَباطَى والقَلاسَى والعَفارَى.

ورجَّح أبو العباس[5] حذف الواو في قَلَنْسُوة لأنها مُلحِقة بقَمَحْدُوة، فالنونُ في موضع الأصليّ، والواوُ في موضع الواو الزائدة وغير متطرفة، ذَكر ذلك في التصغير، وهو جارٍ في التكسير.

فأمّا قِنْدأْو[6] فلم يذكر س إلا حذف الواو، قال[7]: ((وإذا حَقَّرتَ قِنْدأْوًا حذفتَ الواو لأنها زائدة كزيادة ألف حَبَرْكَى[8])). ثم قال[9]: ((وقِنْدأْو النونُ فيه زائدة لأنه لم يجئ شيء على هذا المثال إلا وثانيه نون)). وفي بعض النسخ بعد قوله حَبَرْكَى[10]: ((وإن شئتَ حذفتَ النون من قِنْدأْو)). انتهى كلام س. وهذا هو

---

(١) الحبنطى: العظيم البطن. د: نحو حبنطى.

(٢) وكذلك قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة: سقط من ك، د.

(٣) العفرنى: الغليظ العنق.

(٤) د: في التقدير والحركات.

(٥) المقتضب ٢: ٢٥٦.

(٦) القندأو: القصير من الرجال.

(٧) الكتاب ٣: ٤٤٦.

(٨) الحبركى: القُراد، والغليظ الطويل الظهر القصير الرجل.

(٩) ليس في مطبوعة الكتاب ولا شرح السيرافي ولا تعليقة الفارسي. وذكر زيادة النون فيه في ٣: ٤٤٦، ٤: ٢٦٩ - ٢٧٠.

(١٠) الكتاب ٣: ٤٤٦، وتتمته: ((لأنها زائدة)).

القياس.، وقاله أبو علي[1] لأنَّ الكلمة مُلحَقة بجِرْدَحْل[2]، فالنون والواو بمنزلتهما[3] في قَلَنْسُوة. وما ذكره أبو العباس في قَلَنْسُوة يَسقُط في قِنْدأْوٍ لأنَّ الواو كالنون في موضع الأصليّ[4].

وقولُه **خلافًا للمبرد** إذا كان أحد الزائدين يُضاهي أصلًا وكان الآخَر لا[5] يُضاهيه وهو ميمٌ[6] سابقة كميم مُقْعَنْسِس[7] ففيه خلاف: مذهب س[8] أنك تحذف السين، فتقول في الجمع: مَقاعِسُ. ومذهب المبرد[9] أنك تحذف الميم، فتقول: قَعاسِسُ.

ووجهُ قول س أنه أبقى الميم لكونها متقدمة، ولكونها تفيد معنًى، وهي الدلالة على اسم الفاعل.

ووجهُ قول المبرد أنَّ السين أَشبهت الأصل، فحكمَ لها بحكمه؛ ألا ترى أنك لو كسَّرتَ مُحْرَنْجِمًا لقلتَ: حَراجِمُ، ولو كسَّرتَ مُدَحْرِجًا لقلتَ: دَحارِجُ، فتحذف الميم وتُبقي الحرف الأصليّ[10]، فكذلك تفعل في مُقْعَنْسِس، تحذف الميم وتبقي الحرف الْمُلحِق بالأصل، والنونُ في المذهبين محذوفة. وكذلك المذهبان في التصغير[11].

---

(١) التكملة ص ٢٠٥ والتعليقة على كتاب سيبويه ٣: ٢٩٦.

(٢) الجردحل من الإبل: الضخم.

(٣) ك: بمنزلتها.

(٤) ك: الأصل.

(٥) لا: سقط من د.

(٦) وهو ميم: سقط من ح.

(٧) المقعنسس: المتأخر، والشديد.

(٨) الكتاب ٣: ٤٢٩ والمقتضب ٢: ٢٣٥.

(٩) المقتضب ٢: ٢٣٥.

(١٠) الأصليّ ... وتبقي الحرف الملحق: سقط من ك.

(١١) الكتاب ٣: ٤٢٩ والمقتضب ٢: ٢٥٣ - ٢٥٤.

وما ذكره أبو العباس لا يتمُّ له لأنَّ الحروف على ضربين: زائدٍ، وأصليّ، وهذا الحرف من قبيل الزوائد، ودلالةُ المعنى يترجَّح به الزائد على غيره مما ليس له دلالة، وهذا زائد ليس له دلالة، ولو كان بمنزلة الأصليّ لم يُحذف إلا مُستَكرَهًا كما لا يُحذف الأصليّ إلا كذلك، وهو بخلاف ذلك، وإذا لم يكن بمنزلة الأصلي فهو زائد ليس له معنًى، وكلُّ ما له معنًى قد يَثبُت ترجيحه على ما ليس له معنًى، وهذا زائدٌ لم يَجرِ مَجرى الأصليّ، /وليس له معنًى، فحكمُه حُكمُ سائر الزوائد. [٨: ٢١/ب]

وقولُه **خلافًا للمازنيّ** المصادرُ التي أولها همزةُ الوصل[١] تُحذف لِلُزوم تحرُّك ما بعدها في التكسير والتصغير؛ فإن كان المصدر على وزن انْفِعالٍ أو افْتِعالٍ نحو انْطِلاقٍ وافْتِقارٍ ففي تكسيره وتصغيره خلاف:

فعلى مذهب س تقول نَطاليق وفَتاقير ونُطَيْليق وفُتَيْقير، وإذا كان تاء الافتِعال قد أُبدلت[٢] رُدَّت إلى أصلها من التاء، فتقول في نحو اضْطِراب واصطِبار وازْدِيار وادِّكار واظِّلام: ضَتاريب وضُتَيْريب، وكذلك باقيها، وذلك لأنك قلبتَها لَمّا سكن ما قبلها، وقد تَحرَّك في التكسير والتصغير، ومِن شأنهما ردُّ الأشياء إلى أصولها نحو مَوازين ومُوَيْزين في ميزان إذا كسَّرتَ وصغَّرتَ[٣]، فتردّ الواو لزوال موجب القلب، كذلك تردُّ التاء لزوال موجب الإبدال.

وذهب المازنيّ[٤] إلى إجراء انْفِعال وافْتِعال مُجرى فِعال في حذف الهمزة وحذف النون والتاء؛ فتقول في الجمع: طَلائق وفَقائر وطُلَيِّق وفُقَيِّر. وحجتُه أنه ليس في كلامهم نِفْعال.

---

(١) ك: وصل.

(٢) أبدلت: سقط من ك.

(٣) ك، د: إذا كسرته أو صغرته.

(٤) الأصول ٣: ٤٦ وفيه مذهب المازني في انْفِعال فقط.

وما ذهب إليه من أنه ليس في أبنية كلامهم نِفْعال ليس مجمعًا عليه، بل قد أَثبتَ ذلك أبو الفتح بن جِنّيْ، وزعمَ[1] أنَّ نِبْراسًا[2] من هذا الباب، وأنَّ وزنه نِفْعال، وكذلك أيضًا نِفْراج[3]، وقد قيل: إنه نِفْعال.

ورَدَّ بعضُ أصحابنا مذهب المازنيّ بأنَّ صيرورة الاسم إلى بناء معدوم في هذا الباب إنما تكون عند ترجيح أحد الزائدين على الآخر؛ قال: «ولو كان ما قاله المازنيُّ صحيحًا لم يجز في افتِقار فُتَيْقير لأنه ليس في كلامهم فِتْعال».

وظاهرُ كلام هذا المحتجِّ أنَّ المازنيَّ يُجيز في تصغير افْتِقار فُتَيْقير، وإلا لم يصح احتجاجه عليه. وظاهرُ كلام المصنف مخالفٌ لهذا لأنه قال: إنه يُعامَله معاملة فِعال، وإذا عامَله[4] معاملة فِعال لم يكن ليصغِّره على فُتَيْقير لأنَّ فِعالًا لا يُصغَّر هكذا؛ إنما يصغَّر فُقَيِّر كما ذكرنا أعلاه. ولم يذكر المصنف في بعض[5] تصانيفه الخلاف بين س والمازنيّ إلا في انْفِعالٍ وحدَه دون افْتِعال كما ذكره الناس، وسيأتي ذلك في التصغير.

ص: وإن تعذَّر أحدُ المثالين ببعض الأصول حُذف خامسُها مطلقًا، ورابعُها إن وافقَ بعضَ الزوائد لفظًا أو مَخرجًا، ولا يُعامَل بذلك ما قبل الرابع، خلافًا للكوفيين والأخفش.

ولا يُستَبقَى دون[6] شذوذٍ في هذا الجمع مع أربعة أُصول زائدٌ إلا أن يكون حرفَ لين رابعًا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩، ٢: ٤٤٩. والنبراس: الذُّبالة.

(٢) النبراس: الذُّبالة.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٣. والنفراج: الذي ينكشف فرجه.

(٤) ح: عاملته معاملة فعال لم يكن تصغيره.

(٥) هو شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٨٠.

(٦) د: به.

وجائز أن يُعَوَّض مما حُذف ياءٌ ساكنة قبل آخِرٍ ما لم يَستَحقّها لغير تعويض؛ وقد تُعَوَّضُ هاءُ التأنيث مِن أَلِفِه الخامسة، وهي أحقُّ بما حُذف منه ياءُ النسب، وتَلحق لغير تعويضٍ العجميَّ كثيرًا، وغيرَه قليلًا.

ش: يعني بالمثالين مَفاعِل ومَفاعيل، فإذا تعذَّر مُوازِنُهما فيما تريد جمعه حذفتَ الخامس من الأصول إذا تعذَّر به؛ وتَحذف /الزائد من الخماسيّ حيث كان، نحو [٨: ٢٢/أ] عَضْرَفوط[١] وعَضارِف، وخُزَعْبيل[٢] وخَزاعِب، وقَبَعْثَرى[٣] وقَباعِث.

ويَعني بقوله **مطلقًا** أن يكون الرابع وافَق بعض الزوائد لفظًا أو مَخرجًا أو لم يُوافقه على ما سيأتي شرحه بعد.

واختَلفوا في جواز تكسير الخماسيّ الأصول: فمنعه ابن وَلّاد البتة. وقال س[٤]: ((لا يكسّرونها إلا على استكراه))، وقد بَوَّب س[٥] على تصغير الخماسيّ الأصول، ولم يبوِّب على تكسيره، فإن جاء شيء منه مكسَّرًا فعلى استِكراه مع نُدوره. والمصنفُ أَجرى جمع التكسير في ذلك مُجرى التصغير، حتى إنه جعل جمع التكسير في ذلك أصلًا، وأحال عليه التصغير، فقال في بعض كلامه في التصغير[٦]: ((ويُتَوَصَّلُ إلى مثال فُعَيْعِل أو فُعَيْعيل فيما يُكَسَّر على مثال مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ بما يُتَوَصَّل[٧] إليهما فيه، وللحاذف فيه من الترجيح والتخيير ما له في التكسير[٨])).

---

(١) العضرفوط: ذكر العظاء. والعظاءة: دابّة على خلقة سامّ أبرص، أكبر منه قليلًا.

(٢) الخزعبيل: الباطل والمزاح.

(٣) القبعثرى: الجمل الضخم.

(٤) الكتاب ٣: ٤٤٤.

(٥) الكتاب ٣: ٤١٧، ٤٤٨.

(٦) التسهيل ص ٢٨٥.

(٧) التسهيل: تُوُصِّلَ.

(٨) في المخطوطات: في التكسير الفصل.

والذي نختاره مذهبُ ابن وَلّاد إذ لو كان التكسير في بنات الخمسة جائزًا لوردَ عنهم كما ورد تصغيرها.

وقولُه **ورابعُها إن وافقَ بعضَ الزوائد لفظًا** يعني أنه يُحذف الرابعُ ويَبقى الخامس إذا كان ذلك الرابع[1] - وإن كان أصلًا - قد وافقَ بعضَ حروف الزيادة في اللفظ، مثالُ ذلك خَدَرْنَقٌ[2]، وزنُه فَعَلَّلٌ كسَفَرْجَل، فالنونُ فيه أصل، لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ، فتقول فيه: خَدارِقُ بحذفها وإقرارِ القاف، وهو الحرف الخامس.

وقولُه **أو مَخرَجًا** يعني أنه يُحذف الرابع دون الخامس إذا كان ذلك الرابع حرفًا موافقًا لحرف الزيادة من حيث المخرج دون اللفظ[3]؛ ومثالُ ذلك فَرَزْدَقٌ، حروفُها كلُّها أصول، لكن الدال - وهو رابعُه - مُشْبِهٌ للتاء من حيث المخرج لا من حيث اللفظ، والتاءُ من حروف الزيادة، فتقول في تكسيره: فَرازِقُ بحذف الدال وإقرار القاف، فأُجري[4] الحرف الرابع من خَدَرْنَقٍ وفَرَزْدَقٍ مُجرى الحرف الزائد الذي في الخماسيّ الذي لا يمكن الوصول إلى مماثلة مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ إلا بحذفه؛ نحو واو فَدَوْكَسٍ[5] وميم مُدَحْرِجٍ ونظيرهما.

وسوَّى المصنف بين حذف الخامس مطلقًا وبين حذف الرابع بشرطه الذي ذكر؛ وهما لا سواء؛ إذ الحذفُ في المسألة الأولى على طريق الوجوب في نحو سَفَرْجَل، وعلى طريق الجواز في نحو شَمَرْدَلٍ[6] وقُذَعْمِلٍ[7]، والحذفُ في المسألة الثانية على طريق

---

(١) بعده بياض بقدر كلمتين في ح.

(٢) الخدرنق: العنكبوت.

(٣) دون اللفظ ... وهو رابعُه مشبه للتاء من حيث المخرج: سقط من ك.

(٤) د: وأجري.

(٥) الفدوكس: الأسد.

(٦) الشمردل من الإبل: القويّ السريع الفتيّ الحسَن الخَلق.

(٧) القذعمل: القصير الضخم من الإبل.

الجواز؛ ألا ترى أنه يجوز في نحو خَدَرْنَقٍ وفَرَزْدَقٍ: خَدارِقُ وفَرازِقُ كما ذكرنا، وهو الأجود، ويجوز وجهٌ آخَرُ، وهو إبقاءُ الحرف الرابع وحذفُ الخامس، فتقول: خَدارِنُ وفَرازِدُ، وفي شَمَرْدَلٍ: شَمارِلُ على الوجه الأول، وشَمارِدُ على الوجه الثاني.

ولم يتعرض المصنف لهذا الوجه الثاني أصلًا، بل الاقتصارُ على أنه يحذف الرابع بشرطه المذكور يُوهِم أنه لا يجوز غيره لا سيما اقترانه بما يجب حذفه؛ فلذلك كان كلام المصنف ناقصًا معترَضًا.

[٨: ٢٢/ب] وما ذكرناه مِن أنه يُحذف الخامس أو ما قبله إن كان من /شأنه أن يزاد في غير ذلك الموضع أو كان مشابهًا لِما شابَهَ أن يزاد هو مذهب س[1].

وذهب أبو العباس[2] إلى أنه يحذف الخامس، وما جاء من فَرازِق فعلى حذف الدال لأنها تخرج من مخرج التاء، وهي شبيهتها، والتاءُ مما تزاد. وجعل هذا غلطًا[3]، ثم تناقض فقال[4]: «من قال فَرازِق قد يقول في شَمَرْدَل شَمارِل، وهذا أبعد لأنَّ اللام من حروف الزيادة». يعني أنَّ الدال في فَرَزْدَق رجَّحها مَن قال فرازِقُ في الحذف لأنها بمنزلة الزائد بخلاف القاف، فكيف يُرَجِّح الدال على اللام، واللامُ مما يزاد، وهو طرف، وما كان غلطًا لا ينبغي أن يُتَعَدَّى به اللفظة المسموعة. وقد وافقَ أبا العباس على هذا غيرُه، وقال: لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير، وما خالفَه لا يقاس عليه.

وقال بعض أصحابنا: يشبه عندي أن لا يجوز إلا شَمارِد إلا أن يُسمع[5]. فأما خَدَرْنَقٌ فإن سُمع خَدارِقُ فهو كفَرازِق، وإن كان لم يُسمع فقياسُه على فَرازِقَ من أقوى

---

(١) الكتاب ٣: ٤٤٨، ٤١٦ - ٤١٧.

(٢) المقتضب ٢: ٢٣٠.

(٣) المقتضب ٢: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٤) المقتضب ٢: ٢٥٠ بمعناه.

(٥) د: إلا إن سُمع.

القياس لأنَّ فيه ما في دال فَرَزْدَقٍ وزيادة لأنه بنفسه يزاد لا ما يُشْبِهه. وكذلك قال أبو علي[1]: ((وكذلك القياس في خَدَرْنَق))، حَمل كلام س[2] على أنه قاس هذا ولم يسمعه. وأبو العباس يرى فَرازِقَ غلطًا، فلم يَقسه.

وقولُه **ولا يُعامَل بذلك ما قبلَ الرابع** كلامٌ مُجمَل، ويعني أنه لا يُعامَل بالحذف الحرفُ الذي قبل الرابع، وهو الثالث، فلا تقول في جمع فَرَزْدَقٍ[3] وخَدَرْنَقٍ: فَرادِقُ وخَدانِق، فتحذف الثالث، **خلافًا للكوفيين والأخفش**، فإنهم يُجيزون ذلك، وكأنهم رأَوا حذف الثالث أسهل إذ[4] تحلّ ألف الجمع محلّه، فيَبقى ما قبل[5] الألف مُعادِلًا لِما بعد الألف في كون ما قبلها حرفين وما بعدها حرفين متساويين في نظم الترتيب؛ وكأنهم رأَوا أنَّ بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مَفاعِل أو مَفاعيل؛ فأجرَوه مُجرى الزائد الذي جاء ثالثًا، فحذفوه، نحو واو فَدَوْكَسٍ حيث قالوا: فَداكِسُ.

فرع: اختلفوا[6] في تكسير هَمَّرِشٍ[7]: فقال بعضهم: يكسَّر على هَمارِش. وقال بعضهم: يكسَّر على هَنامِر. والسبب في الاختلاف الاختلاف[8] في أصل وزنه، وفي الحرف الأول المدغم في الثاني ما هو:

---

(١) التكملة ص ١٩٥.

(٢) كلامه هذا في باب التصغير ٣: ٤٤٨، والتكسير والتصغير يجريان عنده مجرًى واحدًا. الكتاب ٣: ٤١٦ - ٤١٧.

(٣) ح: في جمع جردحل وجحمرش جراحل فتحذف الثالث.

(٤) ك: إذ محل ألف الجمع محلها فتبقى متساويين في نظم الترتيب وكأنهم رأوا أن بالثالث.

(٥) ما قبل الألف ... وما بعدها حرفين: سقط من ك.

(٦) انظر الأقوال فيه في الكتاب ٤: ٢٩٨، ٣٠٢، ٤: ٣٣٠: والأصول ٣: ٣٤٦ والخصائص ٢: ٦٢ والممتع ١: ٢٩٦ - ٢٩٨ وشرح الشافية للرضي ١: ٦١.

(٧) الهمرشّ: العجوز الكبيرة، والناقة الغزيرة.

(٨) الاختلاف: سقط من د.

فعلى القول الأول يكون ميمًا زائدة، وزنه فَعَّلِل، والميم فيه زائدة للإلحاق بِجَحْمَرِش، وأُدغمت الميم في الميم، فهو من باب إدغام المثلين.

وعلى القول الثاني يكون المدغم نونًا، ووزنه فَعْلَلِل، وحروفه كلها أصول كحروف قَهْبَلِسٍ[1] وجَحْمَرِشٍ وصَهْصَلِقٍ[2].

والأول هو الصحيح، والثاني قول الأخفش[3].

وظاهرُ كلام س فيه التناقض، قال في (باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة)[4]: ((ويكون على مثال فَعْلَلِل في الصفة، قالوا: قَهْبَلِسٌ وجَحْمَرِشٌ وصَهْصَلِقٌ، ولا نعلمه جاء اسمًا. ومما لحقه من الأربعة هَمَّرِش)). وهذا منه نصٌّ بأنَّ هَمَّرِشًا رباعيّ الأصل. وقال في (باب الزيادة من غير حروف الزيادة)[5]: ((والهَمَّرِش /بمنزلة القَهْبَلِس، فالأُولى نون)). [٨: ٢٣/أ]

قال الأستاذ أبو علي: ((يعني أنَّ الكلمة خماسية، أُدغمت النون في الميم كما قيل امَّحَى لأنه لا يلتبس إذ ليس في الكلام افَّعَلَ ولا فَعَّلِل)). وهذا هو الصحيح عند أبي علي الفارسي وعند الأستاذ أبي علي.

قال الفارسي: ((قوله في (باب تمثيل ما بنت العرب): ومما لحقه من الأربعة هَمَّرِش خطأ، فإمّا أن يكون قوله رجوعًا عمّا تقدَّمه أو يكون لحنًا وقع خطأ في الكتاب)).

---

(١) القهبلس: القملة الصغيرة، والكَمَرة، والضخمة من النساء.

(٢) الصهصلق: الشديدة الصوت.

(٣) الأصول ٣: ٣٤٥ - ٣٤٦ والممتع ١: ٢٩٦ وشرح الشافية للرضي ١: ٦١.

(٤) الكتاب ٤: ٣٠٢.

(٥) الكتاب ٤: ٣٣٠.

وأمّا الأستاذ أبو علي فتأوّلَ كلامه بما يُزيل التناقض، فقال: ((يُحمل كلامه على غير ظاهره، فيقال[1]: إنَّ معناه: ومما جُعل في بنات الخمسة مما لو لم يَلحقه تضعيف لكان من الأربعة هَمَّرِش)). وتأوّل كلامَه الآخر على أن يكون معناه: ((ويكون الاسم على فَعَّلِل فيما لو لم يضاعف لكان رباعيًّا، ولا يصحّ كلامه هنا على ظاهره لِما فيه من التناقض كما لم يصحّ ذلك فيما تقدَّم)). ثم قال: ((وهذا الذي قاله س هنا في هَمَّرِش من أنَّ ميمه الأُولى بدلٌ من نون قد جاء في كلام العرب، قالوا في تصغير هَمَّرِش هُنَيْمِر، وهو من أبدع قياس س حيث خرج فيه من السماع فيما لم يسمعه)).

وقال بعض أصحابنا: ((زعم س أنَّ هَمَّرِشًا غير مضاعف وأنه كالقَهْبَلِس، والأصل هَنْمَرِش.

فإن قلتَ: ولِمَ لا تكون الميم مضاعفة؟

قلتُ: لأنه لا يكون له نظير إذ ذاك، ولأنه لا يتصور أن يكون مُلحَقًا لأنَّ العين لا يُتصور بها الإلحاق؛ ألا ترى أنَّ فَعَّلَ لا يجري مجرى فَعْلَلَ في تصاريفه، فتبيَّن بهذا أنَّ هَمَّرِشًا أصله هَنْمَرِش، ثم أُدغمت النون في الميم، وقد كان ينبغي أن تكون النون منه أصلًا لأنها ليست في محلّ زيادتها))، يعني القياسيّة. قال: ((ألا ترى أنها في مقابلة الحاء من جَحْمَرِش، لكن قولهم: هَمارِشُ يقطع بزيادة النون، فهو فَنْعَلِلٌ مُلحَق بقَهْبَلِس)) انتهى.

وتلخَّص في وزن هَمَّرِش ثلاثة أقوال: أحدها أنه فعَّلِلٌ، وهو قول الأخفش. والثاني أنه فَعْلَلِلٌ والنون أصل. والثالث فَنْعَلِلٌ والنون زائدة للإلحاق.

وقولُه **ولا يُستَبقَى دون شذوذ في هذا الجمع** أي: الذي على مماثلة مَفاعِل أو مَفاعيل مع أربعة أصول زائد، بل يُحذف كان أولًا أو ثانيًا أو ثالثًا أو رابعًا أو خامسًا

---

(١) ك، ح: فقال.

أو سادسًا، نحو مُدَحْرِجٍ وقِنْفَخْرٍ[1] وفَدَوْكَس وصِفْصِلٍّ[2] وسِبَطْرى[3] وعَنْكَبُوت وعُقْرُبانٍ[4] وبَرْنَساء[5] وبَرْناساء، فتقول: دَحارِجُ وقَفاخِرُ وفَداكِسُ وصَفاصِلُ وسَباطِرُ وعَناكِبُ وعَقارِبُ وبَرانِسُ، ولا يوجد زيادة رابعة في رباعيّ الأصول إلا حرف لين أو مدغمًا، ولا سادسة في رباعيّ الأصول أيضًا إلا مع زيادة أُخرى، وتكونان زيدتا معًا كما مثَّلنا به في قولهم عَنْكَبُوتٍ وعُقْرُبانٍ وبَرْنَساء.

واحترَز بقوله **دون شذوذ** من[6] .

وقولُه **إلا أن يكون** - يعني الزائد - **حرفَ لين** أعمُّ من أن يكون مع ذلك حرفَ مدٍّ أو غيرَ حرف مدٍّ، مثالُ ذلك /عُصفورٌ وقِنديل وسِرْداح وغُرْنَيْقٌ وفِرْدَوْس، **[٨: ٢٣/ب]** فتقول: عَصافيرُ وقَناديلُ وسَراديحُ وغَرانِيقُ وفَرادِيسُ، فإنَّ ذلك الزائد لا يُحذَف، بل إن كان ياءً أُقِرَّ على حاله، وإن كان ألفًا أو واوًا قُلب ياء.

وقولُه **حرفَ لين** احتِراز من أن يكون حرفًا صحيحًا أو حرفَ علّة لا لين نحو قِرْشَبٍّ[7]، فتقول: قَراشِبُ، وكَنَهْوَر[8] فإنَّ وزنه فَعَلْوَل، والواو فيه زائدة، وإن[9]

---

(١) القنفخر: التارّ الناعم الضخم الجثة.
(٢) الصفصل: نبت أو شجر.
(٣) السبطرى: مشية فيها تبختر.
(٤) العقربان: العقرب الذَّكَر.
(٥) ما أدري أيُّ البرنساء هو، أي: ما أدري أيُّ الناس هو. وكذلك البرناساء.
(٦) بياض في ك يتسع ست كلمات. وقد ردَّ ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩: ٤٨٣٠ - ٤٨٣٢ على من مثَّل لهذا بِعَشاوِز في جمع عَشَوْزَن وعَناكِبيت وعَباقَرِيَّ بأنَّ هذه الأمثلة ليست على موازن الصيغتين اللتين هما موضوع المسألة، وقال في ختام حديثه: ((والذي يظهر أنه لا يمكن أن يوجد لقوله دون شذوذ مثال لأنه يلزم من استيفاء الزوائد مع أربعة أصول فوات الصيغة المقصودة بالذكر هنا)).
(٧) القرشبّ: الْمُسِنّ، والأكول، والطويل الضخم، والسيئ الخلق، والأسد.
(٨) الكنهور من السحاب: قطع كالجبال، أو المتراكم منه، والضخم من الرجال.
(٩) ح: وإذا.

كسَّرتَه قلتَ: كَناهِرُ، ولا تقلب واوه ياء لأنه ليس حرف لين بل هو حرف علّة، وحرفُ اللين هو ما كان ساكنًا سواء أكانت الحركة قبله مناسبة له أم غير مناسبة، فإن ناسبَتْه سُمِّيَ حرفَ مدٍّ ولين.

وقولُه **رابعًا** احترازٌ من أن يكون غيرَ رابع نحو خَيْتَعُورٍ[١] وخَيْسَفوجٍ[٢]، فإنك تحذف، فتقول: خَتاعِرُ وخَسافِجُ، وكذلك فَدَوْكَسٌ وسَمَيْدَعٌ[٣] وعُذافِرٌ[٤]، فتقول: فَداكِسُ وسَمادِعُ وعَذافِرُ، فسواء في ذلك أن يكون حرف اللين ثانيًا أو خامسًا كالياء والواو في خَيْسَفُوج، أو ثالثًا كالياء والواو والألف في سَمَيْدَع وفَدَوْكَس وعُذافِر.

وقولُه **وجائزٌ أن يُعَوَّض مما حُذف** أي: مطلقًا، سواء أكان ثلاثيّ الأصول أو رباعيَّه أو خماسيَّه نحو مَطاليق في مُنطَلِق، وفَداكيس في فَدَوْكَس، وسفاريج في سَفَرْجَل.

وقولُه **ما لم يَستَحِقّها لغير تعويض** احترازٌ من نحو لُغَّيْزَى، فإنك تقول في جمعه: لَغاغيزُ، فتفُكُّ التضعيف، وتَحذف ألفه، وتأتي بالياء قبل آخره، لكنَّ هذه الياء هي الياء التي في المفرد، فهذا اسمٌ قد حُذف منه حين جُمع هذا الجمع، وجاءت قبل آخره ياء، لكنَّها استُحقَّت لغير تعويض من المحذوف لأنها الياء التي كانت في المفرد.

وقد تُعَوّض هاء التأنيث من ألفه الخامسة فتقول في جمع حَبَنْطًى وعَفَرْنًى: حَبانِطُ وعَفارِنُ. فإذا عَوَّضتَ فيهما من المحذوف الذي هو[٥] الألف على أحد وجهي تكسيرهما فتارة تعوِّض الياء فتقول: حَبانيطُ وعَفارينُ، وتارة تُعَوِّض الهاء

---

(١) الخيتعور: الغول، والسراب، والغادر، والدنيا.

(٢) الخيسفوج: حبُّ القطن.

(٣) السميدع: الشجاع.

(٤) العذافر: الأسد، والعظيم الشديد من الإبل.

(٥) في المخطوطات: التي هي.

فتقول: حَبانِطةٌ وعَفارِنةٌ، لكنَّ باب تعويض الياء واسع جدًّا لأنها يجوز دخولها في كل ما حُذف منه شيء غير باب لُغَّيْزَى، وأمّا تعويض الهاء فمقصور على ما ذكره المصنف.

وقولُه **وهي أحقُّ بما حُذف منه ياءُ النسب** أي: وهاءُ التأنيث أحقُّ بالاسم الذي فيه ياء النسب من غيره، مثالُ ذلك أَشْعَثيٌّ وأَشاعِثة، وأَزْرَقيٌّ وأَزارِقة، ومُهَلَّبِيٌّ ومَهالِبة.

وقولُه **وتَلحق لغيرِ تعويضٍ العَجَميَّ كثيرًا** مثالُ ذلك مَوْزَجٌ ومَوازِجة، وكَيْلَجة وكَيالِجة، والموزج: الخُفّ، والكَيْلَجة: مقدار من الكيل معروف.

وقولُه **وغيرَه قليلًا** مثالُه حَجَر وحِجارة، وفَحْلٌ وفُحولة، وقد تقدَّمَ للمصنف الكلام[1] على هذا في (باب التذكير والتأنيث)، وكان[2] يُغني ذكرُه هناك عن تكراره هنا.

* * *

(١) تقدم في ص ١٩ - ٢٤ من هذا الجزء.

(٢) ح: فكان.

ص: فصل

تجوز مماثلةُ ما ماثَلَ مَفاعيلَ لِمَفاعِل، وكذا العكس في غير فَواعل ما لم يشذَّ كسَوابيغ؛ وردُّ[1] غيرِ فَواعِلَ /مِن مُماثِل مَفاعِلَ المعتلِّ الآخِرِ إلى مماثلة فعَالَى [٨: ٢٤/أ]
جائز؛ ولا يُفتَتَح هو ولا مماثِلُ مَفاعيلَ بما لم يُفتَتَح واحدُه، ولا يُختَم بحرفِ لينٍ ليس في الواحد هو ولا ما أُبدل منه، وما وردَ بخلاف ذلك فهو في الأصل لواحدٍ قياسيٍّ[2] مُهمَلٍ أو مُستعمَلٍ قليلًا.

وقد يكون للمعنى اسمان، فيُجمَع أحدهما على ما يَستحقُّه الآخَر، ولا يُقتَصَر في ذلك على السماع وفاقًا للفَرّاء، ورُبَّما قُدِّرَ تجريد المزيد فيه فعُومِلَ معاملة المجرَّد.

ش: يقول: ما جاء مماثل مَفاعيل يجوز فيه حذف يائه، فتقول في سِرْبالٍ: سَرابيلُ، ويجوز سَرابِلُ، وفي عصفورٍ: عَصافيرُ، ويجوز عَصافِرُ. وعكسُه كذلك نحو درهمٍ ودَراهم فتقول: دَراهيمُ، وصَيْرَفٍ[3] وصَيارِفَ فتقول: صَياريفُ.

وقولُه **في غير فَواعِل** أي: إنَّ فَواعِل مماثل لِمَفاعِل، ولا يجوز أن تأتي فيه بالياء، فلا يجوز في ضَوارِبَ: ضَواريبُ، ولا في قَواتِلَ: قَواتيلُ، إلا ما شذَّ من قول الشاعر[4]:

---

(١) في التسهيل ص ٢٨٠ وتمهيد القواعد ٩: ٤٨٣٣: ورد غيره من مماثل مفاعل.

(٢) ك، ح: قياس.

(٣) الصيرف: صرّاف النقود، والمحتال المتقلب في أموره المجرِّب لها.

(٤) صدر البيت: عليها أُسودٌ ضارياتٌ لَبوسُهم. وهو لزهير. شعره ص ٨٨ [صنعة ثعلب] وفيه: سَوابغ. عليها: أي على الخيل. وضاريات: متعوِّدات للحرب. واللبوس: ما يلبسه الإنسان. والسوابيغ: الدروع الواسعة. والبيض: الصقيلة ليس فيها صدأ. ولا يخرِّقها النبل: لا ينفُذها.

.... سَوابيغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُها النَّبْلُ

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ فَواعِلَ لا يقال فيه: فَواعيلُ إلا شاذًّا[١]، وذلك لإطلاقه في قوله **في غيرِ فَواعِلَ ما لم يَشِذّ كسَوابيغ** فإن كان عَنى الوصف فهو كما قال، وإن كان عَنى مطلقًا في الوصف وفي غيره فقد نَصَّ س في كتابه أنَّ مِنَ العرب مَن يقول: دَوانيقُ وخَواتيمُ وطَوابيقُ، وهي فَواعِلُ، جَوَّزوا فيها فَواعيلَ بالياء، قال س[٢]: ((والذين قالوا: دَوانيقُ وخَواتيمُ وطَوابيقُ إنما جعلوه تكسير فاعالٍ وإن لم يكن في كلامهم، كما قالوا: مَلامِحُ، والمستعمَلُ في كلامهم لَمْحة، ولا يقولون: مَلْمَحةٌ، غير أنهم قد قالوا: خاتامٌ)).

ثم قال س[٢]: ((وزعمَ يونسُ أنَّ العرب تقول أيضًا: خَواتمُ ودَوانِقُ وطَوابِقُ على فاعَل كما قالوا: تابَلٌ وتَوابِلُ)) انتهى. فأنت ترى س قد حكى أنَّ مِنَ العرب مَن يقول في فَواعِلَ الاسم: فَواعيلُ. وقد يُفهَم مِن كلام المصنف أنَّ الذي شذَّ هو الوصف لتمثيله الشاذَّ بِسَوابيغ، وقال الشاعر[٣]:

ألا إنّ جيراني العَشِيَّةَ رائحُ دَعَتْهُمْ دَواعٍ مِنْ هَوًى ومَنادِحُ

والمنادِحُ[٤] جمع مَنْدُوحة.

وما أجازه المصنف هو مذهب الكوفيين[٥]، وأمّا البصريون[٥] فلا يجيزون ذلك إلا في الضرورة، فالكوفيون يُجيزون حذف هذه الياء في الكلام، وإثباتها عندهم في غير

---

(١) ح: شاذ.

(٢) الكتاب ٣: ٤٢٥.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٢٤.

(٤) د: ومنادح.

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٧.

موضعها، وعليه جاء عندهم قولُه تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[1] جمع مفتاح، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[2] جمع مَعْذِرة. والبصريون أثبتوا مِفْتَحًا[3] بلا ألف، وعليه جاء مَفاتِح، ومِعْذارًا وعليه جاء مَعاذير.

وقد وافق الجرميُّ الكوفيين على أنهم يجمعون هذا النوع بالياء، وجعلَه قياسًا في خاتم وخَواتيم وطابق وطَوابيق وكلِّ ما يُجمع على فَعالِل.

وقولُه **إلى مماثلة فَعالَى جائزٌ** مثالُه عِفْرِيةٌ[4] وعَفَارٍ ويجوز عَفَارَى، وحِذْرِيةٌ وحَذَارٍ ويجوز حَذَارَى، وكذلك ذَفارٍ[5] وذَفارَى وعَلاقٍ[6] وعَلاقَى.

[٨: ٢٤/ب] وقولُه /**غيرِ فَواعِلَ** احترازٌ من فَواعِل، فإنَّ هذا الحكم ليس بجارٍ فيه؛ ألا ترى أنك تقول: جَوارٍ ونَواصٍ وغَواشٍ، ولا يجوز: نَواصَى ولا غَواشَى ولا جَوارَى.

وقد أَطلقَ هنا في مكان التقييد حيث ذَكر أنَّ مُماثِلَ مَفاعِلَ المعتلَّ الآخِرِ يجوز ردُّه إلى مُماثَلة فَعالَى، وقد جَوَّزَ ذلك قبلُ في قوله[7] **ومنها فعالَى** إلى آخره. ودلَّ كلامه هناك على أنَّ فَعَالَى هو الأصل إذ قال **ويُغْنِي الفَعَالِي عن الفَعَالَى**، وذكر أنَّ إغناء الفَعَالِي عن الفعالَى على قسمين جائز ولازم، فإذا كان شيء منه لازمًا فكيف يُطلِق هنا بجواز ردِّه إلى فَعالَى ومنه ما لا يجوز ردّه. وتحريره أن يقول: ما لم يجب فيه الفَعَالِي منه أو[8] يَندُر جمعه عليه، فلا يجوز فيه أن يُرَدَّ إلى الفَعَالَى. فمثالُ ما وجب

---

(١) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) الكتاب ٤: ٣٥٦.

(٤) عفرية وعفارٍ ... ويجوز حذارى وكذلك: انفردت به ح.

(٥) الذفاري: جمع الذِّفْرى، والذفرى من الإنسان والحيوان: العظم الشاخص خلف الأذن.

(٦) العلاقي: جمع عَلْقَى، وهو نبت تدوم خضرته في القيظ، والواحدة عَلْقاة.

(٧) في: انفردت به ح. وقد تقدم هذا في ص ٣٢٦ - ٣٣٠.

(٨) أو: سقط من د.

الجواري[1]، ومثالُ ما نَدر نحو اللَّيالي والأَهالي [يندر][2] أن يقال اللَّيالَى والأَهالَى، ولا[3] يُتَوَهَّم أنَّ الْمَلاهي والْمَغازي يجوز فيهما الرد لأنهما مَفاعِل لا فَعَالِي.

وقولُه **ولا يُفْتَتَح هو** أي: مماثلُ مَفاعِلَ **ولا مُماثِلُ مَفاعيلَ** بالحرف الذي لم يُفتَتَح به المفرد، بل المفرد بل أي حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين نحو دِرهم ودَراهم، وعُصفور وعَصافير.

وهذا الذي ذكَره شيء مشترك بين هذين المثالين وبين كثير من أمثلة الجموع؛ فلا خصوصية لهذا الحكم بهذين المثالين، وإنما يخرج من هذا الحكم مما[4] ينقاس ما[5] جُمع على أَفْعُلٍ وأَفْعالٍ وأَفْعِلةٍ وأَفْعِلاءَ وفُعْلٍ في جمع أَفْعَلَ[6] نحو كَلْبٍ وأَكْلُب، وحَوْضٍ وأَحْواضٍ، ورَغيفٍ وأَرْغِفةٍ، وصَديقٍ وأَصدِقاءَ، وأَحْمَرَ وحُمْرٍ، على ما أُحكم في هذا الباب.

وقولُه **واحدُه** يشمل ما كان واحدًا بالشخص كدِرهم ودَراهم، وواحدًا بالنوع والصنف نحو أَنْعامٍ وأَناعيم، وأَكْلُبٍ وأَكالِب[7]، فأَناعيمُ واحدُه أَنْعام، وهو جمع الجمع.

وقولُه **ليس في الواحد هو** نحو حِذرية والحَذاري.

وقولُه **ولا ما أُبدل منه** نحو سِعْلاةٍ[8] وعَرْقُوةٍ والْسَّعالي والعَرَاقي.

---

(١) ك، د: الحذاري.

(٢) يندر: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) ولا: انفردت به د.

(٤) ح: بما.

(٥) د: مما جمع.

(٦) أفعل: سقط من ك.

(٧) ح، د: وأكاليب.

(٨) ك، د: معلاة وعرقوة والمعالي والعراقي.

وقولُه **وما وردَ بخلاف ذلك** أي: افتُتِح أوَّله بما لم يُفتَتَح واحده، واخْتُتِمَ آخِرُه بحرفِ لِينٍ ليس هو ولا ما أبدل منه في واحده.

وقولُه **لواحدٍ قياسيٍّ مُهمَلٍ** مثالُه فيما افتُتح أولُه بما لم يُفتَتَح واحده مَلامِحُ ومَذاكيرُ ومَحاسِنُ، كأنها جمع مَلْمحةٍ ومِذْكارٍ ومَحْسَنة بمعنى لَمْحة وذَكَرٍ وحَسَنة، وهذه المفردات مهمَلة الوضع، فجاء جمعها على واحدها القياسيّ المهمَل. ومثالُ ذلك أيضًا قولُهم في جمع اسْتِخراجٍ وافْتِقارٍ: تَخاريجُ وفَتاقيرُ، كأنهما جمع تِخْراج وفِتْقار، فهما جمعُ واحدٍ قياسيٍّ مُهمَل.

وكذلك كلُّ ما حُذف في الجمع أوَّلُه مما ثبت في مفرده نحو دَحارِجَ في مُتَدَحْرِجٍ، أو زيدَ في الجمع مما لا يكون في الواحد نحو قولهم أَراهِط في جمع رَهْط، كأنه جمع أَرْهُط، ولم يُستعمل عند س(1) أَرْهُط، وحكاه الأصمعي(2) في جمع رَهْط، وأنشد(3):

وفاضِحٍ مُفْتَضِحٍ في أَرْهُطِهْ

ومِن ذلك أَباطيلُ في باطِل(4)، كأنه جمع إبْطيل أو أُبْطُول، وأَقاطِعُ وأَقاطيعُ في قَطيع، /وأَطايِبُ الجَزورِ ومَطايِبُه(5)، ومَلاقِحُ في لِقْحة(6)، ومَشابِهُ في شَبَهٍ، وأَعاريضُ في عَروض، وأَحاديثُ في حَديث فيما زعم س(7). [٨: ٢٥/أ]

---

(١) الكتاب ٣: ٦١٦.

(٢) الأصول ٣: ٥٣.

(٣) الشاهد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٢١٧، ١٤: ٢٤٣ والفائق ٢: ٩٦ وشرح المفصل ٥: ١٣٠ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٥٢ - ١٥٥ [٨٠] واللسان (رهط).

(٤) د: في جمع باطل.

(٥) هذا على قول من يقول: إنهما لم يستعمل لهما واحد.

(٦) اللقحة: الناقة ذات اللبن.

(٧) الكتاب ٣: ٦١٦.

وذهبَ الفراء[1] إلى أنَّ أَحاديثَ جمع أُحْدُوثة، جعلهما بمعنًى. وقال السُّهيلي: أَحاديثُ جمع أُحْدُوثة بمعنى حديث، فهو جمعٌ على القياس. وزعمَ ابن خَروف أنَّ أُحْدُوثةً إنما يُستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يُتَحَدَّث به. وبلغَ ذلك السهيليَّ، فقال: ما أَقَلَّ حفظَ هذا الرجل! وهذا بيتٌ يحفظه صِبيانُ المكتب[2]:

مِنَ الخَفِراتِ البيضِ وَدَّ جَليسُها إذا ما انْقَضَتْ أُحْدُوثةٌ لو تُعيدُها

وفي كتاب الجوهري[3]: ((الأُحدوثة: ما يُتَحَدَّث به)).

واحتُجَّ لـ(س) أنه سَمِع هذا ممن لا يقول أُحْدُوثة. قال ابن هشام: ((ودليل ذلك أنهم يقولون: أحاديث النبي - ﷺ - في جمع حديث النبي - ﷺ - وفلانٌ يحفظ أحاديث النبي - ﷺ - ولا يقولون: أحدوثة[4] النبي - ﷺ - كما يقولون: حديث النبي. وقد قال في عُلَماء: إنه جمع عالِم كشاعِر وشُعَراء. وليس بقياس، لكنه قال[5]: (يقولها مَن لا يقول إلا عالِم)، وعُلماء قياسُ عَليم، والمعنى واحد، لكنه أَثبتَ عُلماءَ لعالِم لأنه سمعها ممن لا يقول عَليم، وإنما يقول عالِم، وهذا كثير في كلامهم)).

قال: ((والدليل على صحة هذا أنه لم يُسمع حُدُثٌ كقُضُب، ولا حُدْثانٌ كقُضْبانٍ، ولا حِداثٌ، ولا أَحْدِثةٌ - في جمع حَديث، ولا غير ذلك سوى أَحاديث، ولو كان لسُمع)) انتهى.

---

(١) الصحاح (حدث) ١: ٢٧٨ ولفظه: ((قال الفراء: نُرى أنَّ واحد الأحاديث أُحدوثة، ثم جعلوه جمعًا للحديث)).

(٢) البيت لكثيِّر أو لنُصيب أو للعَوّام بن عُقبة. ديوان كثيِّر ص ٢٠٠، وتخريجه في ص ٢٠٣.

(٣) الصحاح (حدث) ١: ٢٧٩.

(٤) د: ولا يقولون يروي أحدوثة عن النبي.

(٥) الكتاب ٣: ٦٣٢.

وهذا الذي ذهبَ إليه س من كون هذه جموعًا لِمَا لم يُنطَق به لا لِلَّفظ المنطوق به هو قول الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى أنه جمعُ الملفوظ به على غير قياس كما قد يُنسب للاسم على تغيير خارج عن القياس.

وزعمَ ابن جِنِّيْ أنَّ هذا الاسم بعينه تَغَيَّرَ إلى بنية أخرى، وحينئذ تُكَسّر تلك البنية. وكذلك زعمَ فيما صُغّر على غير لفظه، فيرى في أَباطيلَ أنه غُيّر إلى إبْطيل أو أُبطُول، ثم كُسِّرَ، وكذلك سائر الباب.

ومثالُ ما اختُتم آخرُه بحرفِ لين ليس هو ولا ما أبدل منه في واحده قولُهم: الكَياكي في جمع كَيْكة[1]، كأنَّ الواحد منها كَيكاةٌ على وزن مَوْماةٍ، فكَيْكاةٌ مفرد قياسي قد أُهمل لأنَّ جمع كَيْكة كان يكون مطردًا على فِعال نحو غَيْضة[2] وغِياض. وكذلك قولُهم: الأَهالي[3] في جمع أَهْل.

وقولُه **أو مُستعمَلٍ قليلًا** مثالُه فيما افتُتح أوله بما لم يفتتح واحده إلا في استعمالٍ قليل قولُهم في جمع ظُفْر: أَظافيرُ؛ وقد استُعمل قليلًا الأُظفور في معنى الظُّفْر، فكأنَّ هذا الجمع جاء عليه وإن كان الظُّفر أشهر من الأُظفور، فجاءت الأَظافير على مراعاة الأُظفور.

ومثال ما اختُتم آخره بحرفِ لين ليس هو ولا ما أُبدل منه في واحده إلا في استعمالٍ قليل[4] قولُهم: اللَّيالي في جمع لَيلة؛ فإنه ليس قياسها اللَّيالي، لكنه قد استُعمل قليلًا لَيلاةٌ، فاللَّيالي جاءت على مراعاة هذا القليل.

[٨: ٢٥/ب] /وقولُه **على ما يَستحقُّه الآخر** مثالُ ذلك أنَّ العرب تقول: صِوارٌ[5] وحِوارٌ بكسر الصاد والحاء وضمهما، فإذا جمعتْهما وهما مضمومان قالوا: صِيرانٌ

---

(١) الكيكة: البيضة.
(٢) الغيضة: الأَجَمة، والموضع يكثر فيه الشجر ويلتفّ.
(٣) قياسه أن يكون جمع أَهلاة.
(٤) ح: إلا في الاستعمال قليلا.
(٥) الصوار: القطعة من المسك. والحوار: ولد الناقة حين تضعه أمه.

[وحِيرانٌ][١]، وهو القياس، كما قالوا: غُرابٌ وغِرْبان، وغُلام وغِلمان. وبعضُهم يقول[٢] في حُوار: حُورانٌ، كما قال بعض العرب[٢]: زُقاق وزُقّانٌ، وفُعْلانٌ - بضم الفاء - في فُعَال قليل لم يجئ منه إلا حُورانٌ وزُقّانٌ، والبابُ فيه الكسر. وإذا جمعتْهما وهما مكسوران قالوا: صِيرانٌ وحِيرانٌ، جعلوا فِعالًا بمنزلة فُعال، كما أنهما متَّفقان[٣] في بناء أدنى العدد حيث قالوا: أَحْوِرةٌ كما قالوا في غُراب وحِمار: أَغرِبة وأَحمِرة، ولغةُ الكسر توجب أن يكون الكثير[٤] على فُعْل نحو خِوان وخُوْن. واتَّفقوا في جمع هذين الحرفين على لغة الضم فقالوا: حِيرانٌ وصِيران، كما أن فُعالًا وفِعالًا قد اتفقا في أدنى العدد على أَفْعِلة.

ونحو ذلك سِوارٌ، فيه لغتان كسرُ السين وضمُّها، وقد اتفقوا في جمعه الكثير على لغة الكسر، فقالوا: سُوْرٌ، كما قالوا: خِوانٌ وخُوْنٌ، ففي حِوار وصِوار حملوا على لغة الضم[٥]، وفي سُوار حملوا على لغة الكسر[٦].

وقد جاء نظير[٧] ذلك في جمع السلامة[٨] بالألف والتاء قالوا شاةٌ لَجْبَةٌ[٩] بسكون الجيم، ويقال[١٠]: شاةٌ لَجَبة بفتح الجيم، وفي الجمع قالوا: لَجَباتٌ بفتح الجيم. وكذلك تقول العرب: إنسانٌ وإنْسيٌّ بمعنًى واحد، ثم جمعوا فقالوا: أَناسيُّ. ففي المثال

---

(١) وحيران: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) الكتاب ٣: ٦٠٤.

(٣) كما أنهما متفقان: سقط من د.

(٤) ك، ح: الكسر.

(٥) انظر الكتاب ٣: ٦٠٣.

(٦) انظر الكتاب ٣: ٦٠٣ - ٦٠٤.

(٧) ح: تكسير.

(٨) في المخطوطات: الثلاثة.

(٩) اللجبة: القليلة اللبن.

(١٠) ك، د: وتقول.

الأول جمعوا على لَجَبةٍ[1] بفتح الجيم، ولم يجمعوا على لَجْسبة بسكونها إذ لو جمعوا على لَجْبة لقالوا: لَجْباتٌ - بسكون الجيم - لأنَّ فَعْلةً الصفة لا تُفتح عينها في الجمع، بل تقول: نساءٌ ضَخْماتٌ وخَدْلاتٌ[2] بسكون العين، وفي المثال الثاني جمعوا على إنسان، والياءُ في أَناسيَّ بدل من النون، وقد تكلَّمْنا[3] على ذلك في فصل فَعالِيّ في الجمع، وذكرنا أنه لا يجوز أن يكون جمعًا لإنْسِيّ[4]، فيُطالَع هناك، وقد أَمعنَّا الكلام على مسألة إنسان في كتابنا الكبير المسمى بـ(التَّذكرة)[5].

وقولُه **مُعاملةَ المجرد** مثالُ ذلك زُغْبُوبٌ[6]، وزنُه فُعْلُول، والباء فيه للإلحاق بعُصفور، وحين جمعوه قالوا: زُغُبٌ، كأنَّ المفرد منه فَعْلٌ أو فَعِلٌ. وكذلك أَشْهادٌ جمعُ شَهِيد، جعلوه كنَمِرٍ وأَنْمار. فزُغْبُوبٌ وشَهيدٌ وإن كانا مزيدَين قُدِّرا كأنهما مجرَّدان من الزيادة، وجُمعا كما ترى.

* * *

---

(١) لجبة ... على لجبة: سقط من ك.

(٢) امرأة خدلة: ممتلئة الساقين والذراعين مع استدارة.

(٣) تقدم في ٣٣٠ - ٣٣٢.

(٤) ح: أن يكون جمعه لأناسيّ.

(٥) تذكرة النحاة ص ٦٦٧ - ٦٧٠.

(٦) الزغبوب: القصير.

من أسماء الجمع ما لا واحد له من لفظه، وما له واحد، فمن ذلك فَعْلٌ لنحو راكِب وعائد ونائحة وتمرة وآلة وزنجيّ، وفَعْلَةٌ لنحو راجِل وكَمْء.

ش: قد بيّن المصنف في أول (باب الجمع)(١) ما يريد باسم الجمع، ومثالُ ما لا واحد له من لفظه قَوْم ورَهْط ونَفَرٌ.

وقولُه **فمن ذلك** أي: مما له واحد من لفظه **فَعْلٌ** نحو راكِب قالوا فيه: رَكْبٌ، وقالوا: طائرٌ وطَيْر، وراجِلٌ ورَجْلٌ، وصاحِبٌ وصَحْبٌ، وقد تقدَّم(٢) لنا ذكر خلاف الأخفش في مثل فاعِلٍ وفَعْل، وزعمُه أنه من قَبيل جموع التكسير، وتقدَّم الرد عليه. وقالوا: عَوْدٌ ونَوْح /وتَمْر وآلٌ وزَنْج، وقالوا في راجِل أيضًا: رَجْلةٌ، وفي كَمْءٍ: كَمْأةٌ، [٨: ٢٦/أ] فرَجْلةٌ وكَمْأة اسما جمع، وقد تقدَّم(٣) ذكر اختلاف العرب في كَمْأة وكَمْءٍ وأنَّ بعضهم يجعل المفرد كَمْأةً واسمَ الجمع كَمْئًا، وبعضهم يعكس.

ص: وفَعَلٌ لنحو خادِم ورائح وغائب وناشئة وأديم وبَعيد وعَمود وإهاب(٤) وحَلْقة وشَجَرة وناقة وحَبَشِيّ.

ش: قالوا في اسم الجمع: خَدَمٌ ورَوَحٌ وغَيَبٌ بتصحيح عين الكلمة دون إعلال، ونحوُ فَعَلٍ أيضًا هَمَلٌ ونَشَأٌ وأَدَمٌ وبَعَدٌ وعَمَدٌ [وأَهَبٌ](٥) وحَلَقٌ وشَجَرٌ وناقٌ وحَبَشٌ.

---

(١) تقدم هذا في ص ٢١٩ - ٢٢٥.

(٢) تقدم خلاف الأخفش والرد عليه في ص ٢٢٠ - ٢٢٣.

(٣) تقدم في ص ٢٢٠.

(٤) الإهاب: الجلد قبل أن يُدبغ.

(٥) وأهب: تتمة يلتئم بها السياق.

ص: ومنها فُعْلةٌ لنحوِ صاحِبٍ وفارِهٍ وأَخٍ. ومنها فَعِلٌ لنحوِ نَبِقَةٍ ولَبِنَةٍ وظَرِبَانٍ.

ش: قالوا: صُحْبة وفُرْهة وأُخْوة، ونَبِقٌ ولَبِنٌ وظَرِبٌ.

ص: ومنها فَعِيلٌ المذكرُ لنحوِ ضأْنٍ ويَدٍ ومَعزٍ وغازٍ وجَرِيدة وسَفينة. ومنها فَعْلاءُ لنحو قَصَبةٍ وحَلِفة وطَرْفاءَ وشَيْء.

ش: قولُه **المذكر** لأنَّ فَعِيلًا إن أُنِّث فهو جمع تكسير، تقول: عَبدٌ وعَبِيد، وتقول: هي العَبيد، وهي الحَمير، ولا يجوز: هو [العَبيد][1] ولا: هو الحَمير. فإن ذُكِّرَ فهو اسمُ جمع كالكَليب والحَجيج. وقالوا: ضَئِينٌ ويَدِيٌّ ومَعِيزٌ وغَزِيٌّ وجَرِيدٌ وسَفِينٌ.

وقالوا: قَصْباءُ وحَلْفاءُ. وقالوا في طَرْفاء: طَرْفاءُ على لفظها، قالوا: طَرْفاءُ واحدة، وطَرْفاءُ كثيرة، وقالوا: شَيءٌ وأَشْياءُ.

وجعلَ المصنفُ أَشْياءَ على وزن فَعْلاءَ، وفي وزنها مذاهبُ: أحدُها أنَّ وزنَها لَفْعاءُ، وهي من المقلوب، وأصلُها شَيْئاء. والثاني أنَّ وزنَها أَفْعِلاءُ. والثالث أنَّ وزنَها أَفْعال. وسيأتي الكلام على أَشْياءَ في التصريف إن شاء الله تعالى.

ص: ومنها: مَفْعُولاءُ لنحو بَغْلٍ وشَيْخٍ وعِلْجٍ[2] وكَبير وأَتان. ومنها فَعُلٌ لنحو سَمُرَة وعَبْد. ومنها مَفْعَلَةٌ لنحو عَبْد وسَيفٍ وشَيخ وأَسَد.

ش: قالوا: مَبْعُولاءُ ومَشْيُوخاءُ ومَعْلُوجاءُ ومَكْبُوراءُ ومَأْتُوناء. وسَمُرٌ[3] وعَبُدٌ، وقرأ بعضهم: ﴿وعَبُدَ ٱلطَّٰغُوتِ﴾[4].

---

(١) العبيد: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) العلج: الرجل الضخم من كفار العجم.

(٣) السمر: شجر الطلح.

(٤) الآية ٦٠ من سورة المائدة. وهي قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب. السبعة ص ٢٤٦ والمحرر الوجيز ٢: ٢١١ والبحر ١١: ١٢٦. ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

فأمّا مَن زَعم أنَّ عَبُدًا اسم مفرد مستدلًّا بقول الشاعر[1]:

[أَبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ أَمَةٌ ، وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ

.................................].

ومَعْبَدةٌ ومَسْيَفةٌ ومَشْيَخةٌ ومَأْسَدةٌ.

ص: ومنها ما يُوَحَّدُ بالتاء مِن فَعَالٍ وفِعَالٍ وفُعَالٍ وفَعْلَى وفِعلَى وفُعْلَسى وفُعالَى وغيرِ ذلك.

ش: مثالُ ذلك سَحابةٌ وسَحاب، وعِمامة وعِمام، وجُمانةٌ وجُمان، وأَرْطى وأَرْطاةٌ، ودِفْلى[2] ودِفلاةٌ، وبُهْمَى[3] وبُهْماة، وشُكاعَى[4] وشُكاعاةٌ. ودخول التاء على بُهْمى وشُكاعَى في غاية الشذوذ لأنَّ ألفهما للتأنيث، ويُفرق بين المفرد والجمع بالوصف في الفصيح تقول: هذه بُهْمَى واحدةٌ، وبُهْمَى كثيرةٌ.

---

(١) موضع البيت بياض في المخطوطات، وكذا جواب أمّا. والبيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١. وللنحويين في لفظة (عَبُد) - بفتح الفاء وضم العين - أقوال: قال نُصير بن أبي نصير الرازي النحوي صاحب الكسائي: هو وهم ممن قرأ به. وقال الفراء: ((فإن تكن فيه لغة مثل حَذِر وحَذُر وعَجُل فهو وجه، وإلا فإنه أراد - واللهُ أعلمُ - قول الشاعر: أبني لبينى ... وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأمّا في القراءة فلا)). وحمله الزجاج على المبالغة، وتأويله ((أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان، وكأنَّ اللفظ لفظُ واحد يدل على الجمع))، وجزم الفارسي بأنه واحد يراد به الكثرة، وفصَّل القول فيه. وقال ابن عطية: هو لفظ مفرد يراد به الجنس. وقال الزمخشري: معناه الغلوّ في العبودية كقولهم رجل حَذُرٌ وفَطُنٌ للبليغ في الحذر والفطنة. معاني القرآن للفراء ١: ٣١٤ - ٣١٥ وتفسير الطبري ٨: ٥٤٢ [هجر للطباعة والنشر] ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٨٧ - ١٨٨ والحجة للقراء السبعة ٣: ٢٣٦ - ٢٣٨ والمحرر الوجيز ٢: ٢١١ - ٢١٢ والكشاف ١: ٦٢٥ والبحر المحيط ١١: ١٢٦ - ١٢٨.

(٢) الدفلى: شجر مرّ يكون في الأودية.

(٣) البهمى: من أَحرار البَقل تَنْبت كما يَنْبت الحبّ، ثم يبلغ بها النبت إلى أَن تصير مثل الحبّ، ويخرج لها إذا يَبِسَتْ شوك مثل شوك السُنبُل، وإذا وقع في أنوف الإبل أَنفِتْ منه.

(٤) الشكاعى: نبت يعالَج به من أمراض الجوف.

وقولُه **وغيرِ ذلك** يعني مما آخرُه ألفٌ نحو كُمَّثْرى، فالواحدة منها كُمَّثْراة.

ص: ومنها فِعالةٌ لنحو جَمَلٍ. وفَعْلانٌ لنحوِ مَرْجانة وصِنْوٍ. وأَقربُها من الاطِّراد الموحَّدُ بالتاء اسمًا[1] لمخلوقٍ مُبايِنًا لفُعْلَى وفُعَالَى وشبهِهما، وأَغْرَبُها أَرْوى وبَلَصُوصٌ وعُراعِر.

ش: قولُه **لنحوِ جَمَلٍ** قالوا: جِمالةٌ اسم الجمع لجَمَلٍ، وقد قدَّم المصنف[2] في

[٨: ٢٦/ب] فصل فِعَالٍ وفُعُولٍ أنهما قد تلحقهما التاء، وذلك نحو حِجارة وفُحولة، /وإذا كان كذلك كان جِمالة من هذا الباب لأنَّ أصله جِمال، فلا يكون من باب اسم الجمع، بل من باب جمع التكسير. وإنما حمل المصنفَ رحمه الله - واللهُ أعلمُ - على أنْ جَعل جِمالة من باب اسم الجمع كونُ العرب قد جمعته، قرأ بعض القرّاء: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمالاتٌ صُفۡرٞ﴾[3]، والأصلُ في الجمع ألا يُجمع، وقد جمعوا اسمَ الجمع لجريانه مجرى المفرد، فيكون هذا منه، وليس بقاطعٍ إذ قد جمعوا جموعًا كثيرة، وإن كان جمعُ الجمع لا يَطَّرد فيكون هذا من غير المطَّرِد، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلال.

وقولُه **لنحوِ مَرْجانةٍ** قالوا: مَرْجانةٌ ومَرْجانٌ، وصِنْوٌ وصِنْوانٌ. وقد ذكر[4] المصنف في باب فِعْلان أنه يحفظ في اسم على فِعْلٍ، وذلك نحو قِنوٍ وقِنْوان، فإذا كان كذلك احتمل صِنْوٌ وصِنْوانٌ أن يكون من باب قِنْوٍ وقِنْوان، بل هو هو، وإذا كان كذلك كان من باب جمع التكسير لا من باب اسم الجمع إلا إن قام دليل على ذلك من وجود خاصّة من خواصّ اسم الجمع فيُحكم له بذلك.

---

(١) اسمًا: سقط من ك.

(٢) تقدم هذا في ص ٢٩٦.

(٣) الآية ٣٣ من سورة المرسلات. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم. السبعة ص ٦٦٦ والحجة للقراء السبعة ٦: ٣٦٥ والتبصرة ص ٣٦٨.

(٤) وقد ذكر ... فيحكم له بذلك: سقط من ك.

وقولُه **اسمًا لمخلوق** مثالُه جَوزٌ وجَوْزة، وذَرٌّ وذَرَّة، وشَعير وشَعيرة، وبُرٌّ وبُرّة، وكلُّها مُباين للأوزان التي ذكرَها مِن فَعْلَى وفُعَالَى وشبهِهما، ودلَّ كلامه هذا على اندراج اسم الجنس الْمُفرَّق بين مفرده والجمع بالتاء تحت اسم الجمع؛ فاسمُ الجنس هذا نوعٌ من أنواع اسم الجمع وقسم منه. وبعض أصحابنا[١] يجعله قَسيمًا لا قِسمًا، فيقول: اللفظُ الدالُّ على أكثرَ من اثنين ينقسم إلى أربعة أقسام: جمع سلامة، وجمع تكسير، واسم جمع، واسم جنس.

وقولُه **وأَغربُها أَرْوَى** الأَرْوَى: اسم جمع، مفرده من لفظه، وهي إناث تُيوس الجبل، قال الشاعر[٢]:

بِـــتَكَلُّمٍ لـــو تَســـتَطيعُ كَلامَـــهُ ... لَـدَنَتْ لـهُ أَرْوَى الهِضـابِ الصُّـخَّدِ

والواحد منها أُرْوِيَّةٌ، والذكَرُ وَعِلٌ، من باب جَمَلٍ وناقة، وكَبْشٍ ونَعْجة. وأَرْوَى في لغة مَن نَوَّنَها وزنُها أَفْعَلُ باتِّفاق، فتكون كأَفْكَل[٣]، ومَن لم يُنَوِّنها فوزنُها فَعْلَى، يدلُّك على ذلك ما حكاه الأخفش من أن تصغيرها أُرَيًّا[٤]، فألفُ أَرْوَى للتأنيث، ولا تكون أَفْعَلَ متوهَّمًا فيها الصفة لأنها صُغِّرت بإبقاء الألف. وقيل: أَرْوَى - أنثى الوعول - كأُروِيَّة. وقيل: أَرْوى جمع. والظاهرُ أنه اسم جمع كما ذكر المصنف لأنَّ أَفْعَلَ نادر في الجموع.

وبَلَصُوصٌ قال الزُّبيدي[٥]: ((البَلَنْصَى: ضربٌ من الطير، واحدُه بَلَصُوص)). وظاهرُ كلام المصنف أنَّ بَلَصُوصًا اسم جمع لأنه قَرَنَه مع قوله أَرْوَى، وأَرْوَى اسم

---

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ١: ١٤٦، ٢: ٥١٣.

(٢) البيت للنابغة في ديوانه ص ٩٦. الصُّخَّد: الْمُلْس.

(٣) الأفكل: الرعدة.

(٤) المقتضب ٢: ٢٨٥ بلا نسبة.

(٥) الاستدراك على سيبويه ص ١١٠.

جمع. وظاهرُ كلام الزُّبيدي أنَّ البَلَنْصَى هو اسم الجمع، ولذلك قال: ((واحدُه بَلَصُوص)). وهو نصٌّ[1] س قال في (باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد)[2]: ((ومن ذلك البَلَنْصَى لأنك تقول للواحد[3] البَلَصُوص)) انتهى.

وقال بعض أصحابنا: ((الذي نقلَه الناس أنَّ البَلَنْصَى واحد، والجمع البَلَصوص. وقد قيل: إنَّ البَلَنْصَى الأنثى، والبَلَصُوص الذكَر[4]، وبالعكس. وكيفما كان فنونُه زائدة)) انتهى. والصادُ الواحدة للإلحاق بِقَرَبُوس[5]، ولذلك سَقطت في البَلَنْصى، وهو اسمٌ على وزن فَعَنْلَى، ولم يأت في لسان العرب له نظير.

[٨: ٢٧/أ] وقولُه **وعُراعِر** /قال ابن جني في (المحتسب)[6]: ((قرأتُ على أبي عليّ في بعض كتب[7] أبي زيد قوله[8]:

خَلَعَ الملوكَ ، وسارَ تحتَ لوائهِ ... شَجَرُ العُرَى وعُراعِرُ الأَقْوامِ

وقال أبو زيد: عُراعِر جمع عُرعُرة. فقلت لأبي علي: كيف يكون هذا وأوَّلُه مضموم؟ فقال: يعني أبو زيد: إنه اسمٌ للجمع يُفيد مفاد التكسير)).

وقد أهملَ المصنفُ من أسماء الجموع أوزانًا:

---

(١) وهو نص ... فنونه زائدة انتهى: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ٣٢٠.

(٣) د: للرجل.

(٤) المقصور والممدود لابن ولَّاد ص ٦٥.

(٥) القربوس: حِنو السرج.

(٦) المحتسب ١: ٢٢٤.

(٧) هو كتاب الشجر كما في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٢٥.

(٨) نسب البيت لمهلهل في كتاب النبات والشجر للأصمعي ص ٢٧ ومقاييس اللغة ٤: ٢٩٥، وقد خرَّجته وتقصيت ما قيل في نسبته في المبهج ص ٩٥ - ٩٦. شجر العرا: الذي يبقى على الجدب، وأراد به سوقة الناس. وعراعر الناس: سادتهم. وقبل البيت سطر أبيض في د.

فمنها فاعِلٌ، قالوا: جامِلٌ وباقِرٌ اسمُ جمع لجَمَلٍ وبَقَر.

ومنها فَعَلةٌ، فإن لم يُجمع فهو جمعُ تكسير نحو بَرَرةٍ وكَفَرةٍ، وإن جُمع فهو اسمُ جمع نحو سَراةٍ وسَرَوات، قال الشاعر[1]:

وإنْ يَشْتَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَواتُهُمْ   هُمُ بيننا ، فهُمُ رِضًا وهُمُ عَدْلُ

وفُعَالٌ، قالوا: رُبَابٌ في رُبَّى[2]، وظُؤارٌ في ظِئْر[3]، ورُخَالٌ في رَخْل[4]، وفُرَارٌ في فَرِير[5]، وعُرَاقٌ في عَرْق[6]، وثُنَاءٌ في ثِنْي، ونُفَاسٌ في نُفَسَاء، وبُسَاطٌ في بِسْط، وهي التي معها ولدها لا يُمنَع منها.

* * *

(١) البيت لزهير في شعره بشرح ثعلب ص ٩٠. يشتجر: يختصم. وسرواتهم: أشرافهم، وواحد السَّراة: سَرِيّ. وإن يشتجر ... لا يمنع منها: سقط من ح.

(٢) الربّى: هي الشاة الحديثة العهد بالولادة.

(٣) الظئر: العاطفة على ولد غيرها المرضعة له.

(٤) الرخل: الأنثى من أولاد الضأن.

(٥) الفرير: ولد البقرة.

(٦) العرق: العظم الذي عليه اللحم.

يُجمع العَلَم المرتجل والمنقول من غير اسمٍ جامدٍ مُسْتَقِرٍّ له جمعٌ جَمْعَ[(١)] مُوازِنِه أو مُقارِبِه مِن جوامِدِ أسماء الأجناس الموافِقةِ له في تذكير وتأنيث؛ ولا يُتَجاوَز بالمنقول من جامدٍ مستقِرٍّ له جمعٌ ما كان له، فإن لم يَستَقِرّ له جمعٌ عُومِلَ مُعامَلَةَ ما استَقَرَّ له جمعٌ مِن أَشْبَهِ الأسماء[(٢)] به.

ش: إذا كان الاسمُ عَلَمًا وكان مرتجلًا أي: لم يَسبق له وضعٌ في النكرات نحو أُدَدٍ ونُعْمانَ وزَينَبَ وسُعادَ، فإنَّ هذه أعلامٌ لم تكن قبلَ عَلَمِيَّتها موضوعة لنكرة - فإنك تجمعها جمعَ ما وازنَها أو قاربَها من أسماء الأجناس، فتَجمع زَيْنَبَ على زَيانِب[(٣)]، كما تجمع أَرْنَبًا على أَرانِب، وتَجمع سُعادَ على أَسْعُد كما تجمع كُراعًا على أَكْرُع، وتجمع أُدَدًا على إدّانٍ كما تجمع نُغَرًا[(٤)] على نِغْران، فلو ارتجلتَ له مثلًا اسمًا من السَّعد على وزن فُعْلة فقلت: سُعْدةُ لجمعتَه كما[(٥)] جمعت ظُلْمة؛ فتقول: سُعَدٌ كما تقول: ظُلَمٌ.

فإذا كان موافقًا لاسم الجنس تذكيرًا وتأنيثًا جمعتَه كما تجمع اسمَ الجنس الموافقَه في أحدهما. وكذلك المنقول من غير اسمٍ جامد سواء كان منقولًا من صفة أم من فِعل وقد استقرّ له جمعٌ قبل النقل؛ فإنك أيضًا تجعله كاسم الجنس، مثالُ ذلك لو سميتَ رجلًا بـ(جامِد) أو بـ(ضَرَبَ) المنقولِ من الفعل لقلتَ في جمع جامِدٍ: جَوامِدُ، كما

---

(١) ح: جمع جمع جمع.

(٢) ح: الأشياء.

(٣) ح: زينبات كما تجمع أرنبًا على أرنبات.

(٤) النغر: البلبل بلغة أهل الحجاز.

(٥) د: سعدة فجمعته فكما.

تقول في حائطٍ: حَوائطُ، وفي جمع ضَرَب: أَضْرابٌ، كما تقول في حَجَرٍ: أَحْجارٌ. وكذلك إذا سَمَّيتَ امرأةً بـ(خالِدٍ) جمعتَها على خَوالِدَ كما تجمع طالِقًا على طَوالِقَ، ولو سَمَّيتَها بـ(قالَ) لقلتَ في جمعها: قُوُولٌ كما تقول في جمع ساقٍ سُوُوقٌ.

وقولُه **جَمْعَ مُوازِنِه أو مُقارِبِه** لأنَّ الاسم الذي تريد جمعه من الصنفين اللذَين ذُكرا تارةً يكون له نظير في الأوزان؛ وتارةً لا يكون له نظير، فمثالُ هذين في العَلَم المرتجل أُدَدٌ وضُرْبَبٌ إذا ارتجلت عَلَمًا من الضَّرب على وزن فُعْلَلٍ، فأُدَدٌ له نُظَراء كَصُرَدٍ /وجُعَلٍ وجُرَذٍ وخُزَزٍ[1]، وضُربَبٌ لا نظير له في الأوزان لأنَّ فُعلَلًا مفقود في **[٨: ٢٧/ب]** كلامهم، فإذا جمعتَ مثل هذا جمعته جمعَ بُرْثُنٍ وشُرْبُبٍ[2] مما قاربَه في الوزن وإن فارقَه فيه.

ومثالُ ذلك في المنقول مما ذُكر خالِدٌ وأُقْتَلُ منقولًا من المضارع المبني للمفعول؛ فـ(خالِد) له نظائرُ كحائطٍ وجائزٍ[3] وكاهِل وغارِب، و(أُقْتَلُ) لا نظير له في أوزان الأسماء، فإذا جمعتَ مثل هذا جمعتَه جمعَ[4] أَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ[5] ونحوِهما، فإنهما قارَباه في الوزن، ولم يُوافِقاه فيه.

وقولُه **في تذكير وتأنيث** يعني أنه إن كان العَلَم مذكَّرًا أو المنقول الموصوف مذكَّرًا جُمع جَمْعَ اسم الجنس المذكَّر؛ وإن كان مؤنثًا جُمعَ جَمْعَ اسم الجنس المؤنث.

وقولُه **ولا يُتَجاوزُ بالمنقول من جامدٍ مستقِرٍّ له جمعٌ ما كان له** يعني من الجمع، فلو سمَّيتَ رجلًا بـ(غُرابٍ) لقلتَ في جمعه: أَغْرِبةٌ وغِرْبانٌ كما قيلَ فيه إذا كان

---

(١) الخزز: ذكر الأرانب.

(٢) شربب: اسم موضع.

(٣) الجائز: البستان.

(٤) د: جمعته مثل جمع.

(٥) الأيدع: الزعفران.

غير منقول بل باقيًا على وضعه، فلا يُزيله النقل عمّا كان له في حال كونه اسم الجنس، وإذا كانوا يجمعون العلم والمنقول[١] مما ذكر [جَمْعَ][٢] اسمِ الجنس ويُجرونهما مُجراه في ذلك فلَأَنْ يُقِرُّوا اسم الجنس إذا سُمّي به على ما استَقَرَّ فيه قبلُ أَولَى وأَحَقّ؛ وقال[٣] طرفة[٤]:

رأيتُ سُعودًا مِنْ شُعوبٍ كثيرةٍ　　　فلَمْ أَرَ سَعْدًا مثلَ سَعدِ بنِ مالِكِ

وقال زيد الخيل[٥]:

ألا أَبْلِغِ الأَقياسَ قَيْسَ بْنَ نَوْفَلٍ　　　وقَيْسَ بْنَ أُهْبانٍ ، وقَيْسَ بْنَ جابِرِ

وقال مِسكينٌ الدارِميّ[٦]:

وشَــــيَّدَ لي زُرارةُ باذِخــــاتٍ　　　وعَمــرُو الخــيرِ إذْ ذُكِــرَ العُمُــورُ

وقال مُعَوِّد الحكماء معاوية بن مالك[٧]:

رأيتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ ، وكانوا　　　من الشَّنَآنِ قد صاروا كِعابا

وقالوا[٨]: الجَنادِبُ لقومٍ يُسَمَّى كلُّ واحد منهم جُنْدُبًا.

---

(١) ك، ح: المنقول.

(٢) جمع: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) وقال طرفة ... منهم جُندبًا: سقط من ح.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٣٢٤.

(٥) البيت له في الكتاب ٣: ٣٩٦.

(٦) البيت ليس في ديوانه، وهو للفرزدق في الكتاب ٣: ٣٩٦، وليس في ديوانه المطبوع. الباذخ: العالي الرفيع، عنى به المجد. والشاهد فيه جمع عمرو على عمور.

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٩٧، وهو ملفق من بيتين له في المفضليات ص ٣٥٨ [١٠٥] والأصمعيات ص ٢١٣ [٧٦]، وهما:

رأيتُ الصَّدْعَ مِن كَعْبٍ فأَوْدَى　　　وكان الصَّدْعُ لا يَعِدُ ارْتِئابا

فأمسى كَعْبُها كَعْبًا وكانت　　　من الشَّنَآنِ قد دُعِيَتْ كِعابا

(٨) الكتاب ٣: ٣٩٧.

وقولُه **فإن لم يَستَقِرّ له جَمعٌ** يعني أنَّ المنقول من الجامد إذا لم يَستقرّ له جمعٌ قبل النقل؛ وذلك بأحد أمرين: إما أن لا يُجمع البتةَ كالمنقول من أكثر المصادر، فإنها لم تُجمع، أو جُمع لكنه ما استقرّ فيه جمعٌ بل اضطرب، ولم تَطّرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسةً في جمع ذلك الاسم - فإنه إذ ذاك يُجمع جَمْعَ ما كان أَشْبَهَ به، مثالُ ذلك أن يُسَمَّى بـ(ضَرْبٍ)، فإنه لم يُجمع وهو مصدر، فإذا سَمَّيتَ به وأردتَ جمعه جمعتَه على أَفْعُلٍ في القِلّة، فتقول: أَضْرُبٌ، كما تقول: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ، وضُروبٌ في الكثرة كما تقول: كَعْبٌ وكُعُوب.

ومثالُ ما جُمع لكنه ما استقَرَّ فيه جمعٌ بل اضطَرب غَزالٌ، جُمع على غِزْلانٍ وغِزْلة، وكِلاهما ليس قياسًا له، فإذا سَمَّيتَ به كنت بالخيار /في جمعه على أيِّهما [٨: ٢٨/أ]
شئت، ولا يُتبَع فيه قياسُ فَعَالٍ الاسمِ فيُجمع على أَفْعِلةٍ أو فُعُلٍ[١] كقَذَالٍ وأَقْذِلة [وقُذُلٍ][٢].

ص: ويُستَغنَى عن التثنية والجمع بخُلْف في نحو سِيْبَوَيْهِ وبَعْلَبَكَّ، وباتّفاق في الجملة وشبهِها - بأن يُضاف إليه (ذو) أو (ذاتُ) مثنًّى أو مجموعًا، وكذلك المعرَب بإعراب المثنّى والمجموعِ على حدِّه، [إلا ما نَدَرَ كاثْنَين وأَثانِين][٣]. ويُتَحَيَّل لِما أَوهَمَ جمعُه في وجه يُلحِقه بِنَظير.

ش: تثنيةُ المركَّب تركيبَ المزج وجمعُه سواء أكان مختَتَمًا بـ(وَيْهِ) أم بغيره[٤] فيه خلافٌ على ما ذكر المصنف؛ ولا أَذكر في تثنية سِيبَوَيهِ وبَعْلَبَكَّ ونحوهما خِلافًا إلا من هذا الكتاب، وأمّا جمعُهما جمعَ تكسير فلا أَعلم خلافًا في منعه، وعلّتُه ظاهرة.

---

(١) ك: فعلة. وسقطت الفقرة التي فيها هذه اللفظة من ح، د.

(٢) وقذل: تتمة يقتضيها السياق. انظر الكتاب ٣: ٦٠٢.

(٣) إلا ما نَدَرَ كاثْنَين وأَثانِين: من التسهيل ص ٢٨١ وتمهيد القواعد ٩: ٤٨٤٤.

(٤) زيد هنا في ك: وجمعه.

وأمّا جمعُه جمعَ سلامة[1] فمِن النحويين مَنِ اشتَرط في جمع السلامة كونَه غير مركَّب؛ واختاره ابن عصفور[2] في بعض كتبه، وهذا المصنفُ في (باب إعراب المثنّى والمجموع على حدِّه)[3]، فإنه شَرَطَ فيه أن يكون خاليًا من تركيبِ إسنادٍ أو مَزجٍ. ومِن النحويين مَن لم يشترط ذلك، وهو اختيار أبي عبد الله بن هشام الخَضراويّ، وأبي الحسين بن أبي الربيع[4]، وغيرِهما. فتقول على القول الأول: جاءَني ذَوَا سِيبَوَيه، وذَوَا مَعْدِيْ كَرِب، وجاءني ذَوُو سيبويه، وذَوُو مَعْدِي كَرِب، أي: صاحبا هذا الاسم أو أصحاب هذا الاسم. وعلى القول الثاني تقول: جاءَني سِيبَوَيهانِ ومَعْدِي كَرِبانِ، وجاءَني سِيبَوَيهُون ومَعْدِي كَرِبُون. قال بعض أصحابنا: «والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز للشَّبه الذي بينها وبين الأسماء المحكيّة من جهة التركيب، ولأنه لم يَرِد بذلك سماع» انتهى.

وقولُه **وباتِّفاق في الجملة** فتقول: جاءني ذَوَا تأبَّطَ شرًّا، وذَوُو تأبَّطَ شرًّا. فإن كانت الجملة اسمًا لمؤنث قلتَ فيها: ذَواتا كذا، وذَواتُ كذا.

وقولُه **وشِبْهِها** قد تقدَّم القول[5] في الذي يشبه الجملة في (باب التسمية بأيِّ لفظ كان)، كأن تُسمّي بـ(إنَّما)، فتقول: جاءني ذَوَا إنَّما، وذَوُو إنَّما.

وقولُه **وكذلك المعرَبُ بإعرابِ المثنَّى والْمَجموعِ على حَدِّه** يعني: والمجموع على حدِّ المثنّى، فتقول في تثنية رجُل يُسَمَّى بـ(زيدَيْن) أو بـ(زيدِين): جاءني ذَوَا زَيدَيْن وذَوُو زَيدِين[6].

---

(١) انظر ما سبق في ١: ٣٠٦.

(٢) المقرب ٢: ٤٣.

(٣) تقدم هذا في ١: ٣٠٢.

(٤) الملخص ١: ١١٥ والكافي في الإفصاح ٢: ٢٦٧ - ٢٦٩.

(٥) تقدم في ١٥: ١٧٢.

(٦) زيد هنا في ح: وذوا زَيدِين.

وقولُه **إلا ما نَدَرَ كاثْنَين وأَثانِين** هذه زيادةٌ ثبتتْ في نسخةٍ عليها خَطُّ المصنف. ووجهُ ندوره أنه قد قرَّر أنَّ ما أُعرب إعراب المثنى أو الجمع الذي على حدّه فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجمَع؛ وقد جمعوا (اثنَين) وهو مُعرَب إعرابَ المثنَّى على أَثانِين[1]، وحَسَّنَه قليلًا كونُه ليس بتثنيةٍ حقيقية.

وقولُه **ويُتَحَيَّلُ لِما أَوهَمَ جمعُه في وجه يُلحِقه بنظير** يعني: أنه قد جاء ما أَوهَم أنه جمعٌ، لكنْ عارضَه مُعارضٌ مِن خارج أنه لا يكون جمعًا، فإذا كان كذلك تَحَيَّلنا فيه[2] في وجهٍ يصير فيه مفردًا، فلا يَبقى جمعًا، أو في وجهٍ يَصير فيه جمعًا لمفرد مقدَّر، مثالُ ذلك قول العرب: الفُتَكْرِين[3]، يُروى بضم الفاء /وبالياء، حكاه يعقوب[4]، وبفتح الفاء وبالياء، حكاه ابن السِّيد[5]، وبكسر الفاء والواو، حكاه بعض اللغويين[6]، وفي كلِّ وجهٍ من هذه يُتَوَهَّم أنه جمعٌ ولا سِيَّما مجيئه بالواو والياء. [٨: ٢٨/ب]

فأمّا الوجهُ الأول فلا يجوز فيه أن يكون جمعًا لأنه إذ ذاك يصير على بناء فُعَلٍّ نحو جُعَفْرٍ؛ وهو بناءٌ مفقودٌ في لسانهم، فيتخرَّج على أن تكون النون فيه أصلية، ويكون وزنه فُعَلِّيلًا نحو قُذَعْمِيل[7] وخُزَعْبِيل[8].

وأمّا الوجهُ الثاني فيحتمل أن يكون أصله الضمّ، ثم فُتحت الفاء على طريق الإتباع لفتحة التاء؛ إذ لا يجوز أن يكون جمعًا لِ(فَتَكْرٍ) تقديرًا لأنَّ فَعَلًّا غير مدغم.

---

(١) الأزمنة وتلبية الجاهلية ص ٣٤.

(٢) فيه: انفردت به ح.

(٣) الفتكرين: الداهية.

(٤) كتاب الألفاظ ص ٣١٤ وإصلاح المنطق ص ١٣٤، وقد ذكر فيهما ضم الفاء وكسرها.

(٥) رواه قبله أبو مسحل في نوادره ١: ١٩٧، وقد ذكر فيه اللغات الثلاث في هذه الكلمة.

(٦) نوادر أبي مسحل ١: ١٩٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٢٢ والخصائص ٣: ١٩٩.

(٧) القذعميل: الضخم الرأس.

(٨) الخزعبيل: الباطل والمزاح.

ولا جائز أن يكون فَعَلِّيلًا لأنه بناءٌ مفقود أيضًا في لسانهم. فأمّا قولَهم: شَمَنْصير[١] فنونُه عندهم زائدة، ووزنُه فَعَنْلِيلٌ وإن كان بناءً مفقودًا في لسانهم أيضًا لأنه قد استقَرَّ زيادة النون ثالثة ساكنة؛ ولأنه إذ ذاك يكون دخولًا في أوسع البابين، وهو من المرجّحات على ما سنبيّن في التصريف إن شاء الله.

وأمّا الوجهُ الثالث فيحتمل فيه أن يكون جمعًا لـ(فِتَكْرٍ) تقديرًا وإن لم يُنطَق به؛ فيكون إذ ذاك وزنه فِعَلًّا، وهو بناءٌ موجود في لسانهم نحو فِطَحْلٍ[٢] وقِمَطْرٍ[٣].

وأمّا الماطِرون[٤] فإنه يُوهم الجمع، واختلفوا في تخريجه:

فذهب أبو الحسن[٥] إلى أصالة النون فيها وأنَّ وزنه فاعِلُول، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[٦]:

طـالَ همّـي ، وبِـتُّ كـالْمَحزونِ ... واعْتَـرَتْني الهُمُـومُ بالمـاطِرونِ

ووجهُ الدلالة مِن هذا أنه كسر النون من الماطِرون لأنَّ الجمع عنده إذا سُمّي به ففيه طريقان: أحدهما أن يُعرَب كحاله قبل التسمية. والثاني أن يلزم الياء، ويكون الإعراب في النون، فلمّا لم يجئ الماطِرون على شيء من هذين النوعين اعتَقد فيه أنه مفرد.

وذهب غيره إلى أنه جمعٌ لأنه قد حُكي في إعراب ما سُمّي به من نحو هذا الجمع وجهان آخران:

أحدُهما :إقرارُ الواو، وجعلُ الإعراب في النون، فاحتمل قوله (بالماطِرونِ) أن يكون من هذا الوجه.

---

(١) شمنصير: جبل من جبال هذيل.
(٢) الفطحل: تزعم العرب أنه الدهر الذي كان قبل أن يُخلق الناس.
(٣) القمطر: الشديد الصلب من الجمال.
(٤) الماطرون: بستان بظاهر دمشق.
(٥) الخصائص ٣: ٢١٦ والممتع ١: ١٥٧.
(٦) تقدم البيت في ١٥: ١٧٧.

والثاني: إقرار الواو، والنونُ مفتوحة رفعًا ونصبًا وجرًّا، وقد سُمع ذلك في الماطِرون أيضًا، قال الشاعر(١):

ولهـــــا بالْمَــــــاطِرونَ إذا أَكَــلَ النَّمــلُ الــذي جَمَعَــا

وقد تقدَّم ذكر(٢) هذه الأوجه الأربعة في (باب التسمية بلفظ كائنٍ(٣) ما كان).

ص: ويُستَغنَى بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية(٤) المضاف إليه وجمعه؛ وكذا ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس، ولا يقالُ في (ابن كذا) و(أخي كذا) و(ذي كذا) مما لا يَعقل إلا (بَناتُ كذا) و(أَخَواتُ كذا) و(ذَواتُ كذا). وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكُنى، وإن كان المضاف إليه أَبًا أو أُمًّا استُغني بجمعه غالبًا على مثال مَفاعِلَ، أو مَفاعِلةٍ، أو بالواو والنون، وقد يُجمع بالألف والتاء.

ش: يعني بقوله **ويُستَغنَى بكذا** أي: فيما ذُكر مما استُغني به /بـ(ذي) أي: [٨: ٢٩/أ] تظهر التثنية والجمع في (ذي) و(ذات(٥)) مضافَين إلى غير ما ذكر من الأسماء الأعلام نحو أحمد وجعفر وغيرهما؛ ويُغني ذلك عن تثنية ما أُضيف إليه مما يجوز أن يُثَنَّى ويُجمع، فيجوز أن يقال(٦): جاءني ذَوَا أحمد، وذَوُو أحمد، أي: صاحِبا هذا الاسم، وأصحابُ هذا الاسم، وجاءني(٧) ذَواتا زينب، وذَواتُ زينب، أي: صاحِبتا

---

(١) تقدم البيت في ١٥: ١٧٧.

(٢) تقدم ذكرها في ١٥: ١٧٦ - ١٧٨.

(٣) د، ك: كائنًا.

(٤) المضاف وجمعه عن تثنية: سقط من ح.

(٥) ك، د: وذوات.

(٦) ح، د: تقول.

(٧) ح: وجاءتني.

هذا الاسم، وصواحبُ هذا الاسم، وذلك كما جاز ذلك في الإفراد، فتقول: جاء ذو عَمرٍو وذُو قَطَرِيٍّ، تريد: صاحب هذا الاسم. ويبين أنه أراد هذا المعنى قولُه: **وكذا ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس**، فقولُه **من أسماء الأجناس** يدلُّ على أنَّ الذي يُتكلَّم فيه قبلُ هي الأعلام، والكلام عليها هو موضوع هذا الفصل؛ فتصير الأعلام على ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تثنيتُه وجمعه باتِّفاق، فإذا أردتَ معنى التثنية منه أو الجمع أتيتَ بـ(ذي) ظاهرًا فيها التثنية والجمع، فتدلُّ تثنيته وجمعه على تثنية ما أضيف إليه وجمعه.

وقسم في تثنيته وجمعه خلاف، فيُبنى الاستغناء بـ(ذي) على هذا الخلاف، فمَن منعَ تثنيته وجمعه أَلحقَه بالجملة وما أشبهها، ومَن أجاز تثنيتَه وجمعه أَجراه مُجرى غيره مِن الأعلام التي لا تُحكى.

وقسم تجوز تثنيته وجمعه، وذلك باقي الأعلام نحو زيد وعمرو، فإذا لم تُرِد تثنية اللفظ ولا جمعه استَغنيتَ بتثنية (ذي) وجمعه عن تثنية[1] ذلك اللفظ العَلَم وجمعه؛ فتقول: جاءني ذَوَا جعفرٍ، وذَوُو جعفرٍ.

ويندرج في هذه المسألة الأعلامُ المضافة من الكُنى والأسماء والألقاب، فإنك تَستغني بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه، فتقول: جاءني أَبَوَا بكرٍ وآباءُ بكرٍ، وعَبْدا اللهِ، وعَبيدُ اللهِ، وعائذا الكلبِ، وعائذو الكلبِ، فيمَن يُكنى أبا بكر، ويُسَمَّى عبد الله، ويُلَقَّب بعائذ الكلب، إذا أردتَ التثنية أو الجمع.

ولا يجوز أن يُحمَل قول المصنف على العموم أصلًا؛ لأنَّ المضاف إليه إذا كان مثنًّى أو مجموعًا وأَضفتَ إليه شيئًا فإنه لا يُستَغنَى فيه بتثنية المضاف عن تثنيته؛ بل تقول: جاءني غُلاما الزيدَين، وغلاما الزيدِين، وغلمانُ الزيدَين، وغلمانُ الزيدِين، إذا

---

(١) عن تثنية ... وذوو جعفر: سقط من ك.

كان المضاف إليه مشتركًا في المضاف، فتُقِرّ كلًّا من المضاف والمضاف إليه على حاله لو[1] كان ما لم يَتضايفا[2].

وقولُه **وكذا ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس** يريد أنها تبقى مفردة إذا لم تلتبس وتظهر التثنية والجمع في المضاف؛ فتقول في جمع ابن عِرْس[3]: بَناتُ عِرس، وكذلك التثنية تقول: ابْنا عِرس. فإن التبس[4] اسم الجنس وجب تثنيته وجمعه، فتقول: هذانِ ابْنا إنسانَين صالحَين، وهؤلاء بَنو ناسٍ صالحِين، ولا يجوز في هذا: هذانْ ابْنا إنسانٍ صالحٍ، ولا: هؤلاءِ بَنو إنسانٍ صالحٍ، وأنت تريد التثنية والجمع لإلباسه بالمفرد، بخلاف بَنات لَبُون.

وقولُه **إلا بناتُ /كذا** يريد أنَّ المضاف إليه إذا كان لا يَعقل فلا يُجمع جمعَ [٨: ٢٩/ب] مذكر سالِمًا، بل يُعامَل مُعاملةَ المؤنث في ذلك، وسواء أكان اسمُ الجنس الذي لا يَعقل نكرةً كابْنِ لَبُون[5] وبِنتِ مَخاضٍ[6] أم عَلَمَ جنس كابْنِ آوَى[7] وابن مِقْرَضٍ[8]، فتقول في هذه ونحوها: بَناتُ كذا، وأَخَواتُ كذا، وذَواتُ كذا.

وقولُه **وقد يُجمَع المضاف والمضاف إليه من الكُنى** هذا الذي ذهب إليه هو مذهب الكوفيين، وذلك أنَّ الأسماء الثواني من الكُنى كأبي بكر وأُمِّ أحمد إما أن يكون تحته معنيّ أو لا:

---

(١) ك: أن.

(٢) ت: ينضافا.

(٣) ابن عرس: دُويبّة دون السِّنَّور لها ناب.

(٤) ك، د: ألبس.

(٥) ابن اللبون: الحوار الذي استكمل سنتين ودخل في الثالثة.

(٦) بنت المخاض: التي دخلت في السنة الثانية.

(٧) ابن آوى: ضرب من السباع.

(٨) ابن مقرض: دويبّة دون الفأر، ولونها إلى الغُبرة تقتل الحمام.

فإن كان تحته معنيّ كأن يُكنى أبا بكر وله ولد يُسمّى بكرًا وأُمِّ أحمد ولها ولدٌ يَسمّى أحمد؛ فإن كان تحته معنيّ أُضيفَ الأب والأُمّ إليه، وكان المضاف إليه على حسب ما تريده من المعنيّ، فتُثَنّيه وتَجمعه إن قصدتَ أنه أبو جماعة كلٌّ منهم اسمه بكر.

وإن لم يكن تحته معنيٌّ فلا يجوز تثنيته وجمعه، بل يُثَنَّى ويُجمَع الأول كما تقدَّم ذكره، فتقول: جاءني أبوا بكر، وآباء بكر، ومعناه أنَّ كل واحد منهم يُكنى أبا بكر، قال س[1]: ((وهو قول يونس)). وهو مثل بَنات لَبُون، وهو في الكُنى أَولى لأنَّ بنات لَبون فيه إضافةٌ إلى ما تحته معنيّ. ومِثل ذلك ابنا عَمٍّ وبَنو عَمٍّ وابْنا خالة.

وأجاز غير س أن تثنّي المضاف إليه من نحو أبي بكر وتجمعه، فتقول: جاءني أبو الزيدَين وآباء الزيدينَ[2]، وإن لم يكن تحته معنيّ، كأنه تَنَزَّل المضاف إليه منزلة المفرد، فتُثَنِّيه وتَجمعه كما تُثَنّي المفرد وتَجمعه، وهو قول الكوفيين. ومَن قال: آباءُ الزيدِينَ شَبَّهَه بما يوجب المعنى بتثنيته وجمعه في نحو قولك: غِلمانُ الزيدِينَ إذا كان كلُّ واحد من الغلمان مضافًا إلى رجلٍ اسمُه زيد.

واختار س[3] الأول لأنه مختصُّ اللفظ بالإفراد، فكأنه حَمَله على ما كان مفردَ المعنى.

وقولُه وإن كان المضاف إليه أبًا أو أمًّا استُغني بجمعه غالبًا على مثال مَفاعِل مثالُه الدَّياسم[4] والْمَعاوِل[5] والبَواهِل[6] والسَّكاسِك[7].

---

(١) الكتاب ٣: ٤٠٩.
(٢) وآباء الزيدِين: انفردت به ح.
(٣) الكتاب ٣: ٤٠٩.
(٤) الدياسم: من قبائل العرب.
(٥) المعاول: بطن من الأزد من الجَهاضم.
(٦) باهلة: قبيلة من قيس عيلان، وهو في الأصل اسم امرأة من همدان، كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان، فنسب ولدها إليها، وهي أمهم.
(٧) السكاسك: بطن من كندة، أبناء سكسك بن الأشرس بن كندة.

وقولُه أو **مَفاعِلة** نحو الأَشاعِثة في بني الأَشْعَث، والْمَهالِبة في بني الْمُهَلَّب، والْمَسامعة[(١)] والجَهاضِمة[(٢)] والأَزارِقة[(٣)].

وقولُه **أو بالواو والنون** نحو قولهم: الأَشْعَرُونَ في بني أَشْعَر، فتَستغني بشيء من هذه الجموع عن أن تلفظ بالمضاف.

وقولُه **غالبًا** لأنه يجوز أن تضيف إليه ابنًا وتُفرده فتقول: بَنو الأَشْعَث وبَنو الْمُهَلَّب وبَنو أَشْعَر. وكذلك في اسم الأم يجوز أن تقول في أبناء باهلة: البَواهِلُ، وفي أبناء خِندِف[(٤)]: الخَنادِفُ[(٥)].

وقولُه **وقد يُجمع بالألف والتاء** وذلك نحوُ العَبَلات أولاد أُمَيَّة الأَصغر من بني عبد شمس؛ وسُمُّوا العَبَلاتِ لأنَّ أُمَّ أُمَيَّة هذا هي عَبْلة بنت عُبيد من البَراجم من تميم. ونحوُ الحَبِطات، وهم أولاد الحَبِط، واسمُه الحارثُ بنُ عمرِو بنِ تميمِ بن مُرِّ بنِ أُدِّ بنِ طابخة، واسمُه عامر أخو مُدركة، واسمُه عمرو ولد إلياس أخو الناس، وكذا مُضَر بن نزار بن مَعَدِّ بن عدنان، ذكرَ نسبَ الحَبِط النقيبُ أبو البركات/محمد بن عليِّ بن [٨: ٣٠/أ]
مَعْمَرٍ الحُسَينيُّ الجَوّانيُّ النَّسّابة[(٦)]. والحَبِطُ: المنتفخ البطن، وقال الشاعر[(٧)]:

---

(١) المسامعة: بنو مِسْمَع، وهو أبو قبيلة من العرب.

(٢) الجهاضمة: بطن من الأزد ينسبون إلى جهضم بن عوف بن مالك.

(٣) الأزارقة: قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق.

(٤) خندف: هي ليلى بنت عمران بن إلحاف بن قضاعة، امرأة إلياس بن مضر، غلبت على نسب أولادها منه، سميت خندف من الخندفة، وهي مشية كالهرولة.

(٥) هكذا وردت هذه العبارة في المخطوطات، وينبغي أن يقول: ((يجوز أن تقول: أبناء باهلة، وأبناء خندف))، فيحذف (في) و(البواهل) و(الخنادف).

(٦) كذا ذكر اسمه أيضًا في البحر المحيط ٣: ٤٧٠. وفي ٢: ٢٦٢ قال: ((أبو البركات محمد بن أسعد بن علي الجوّانيّ النسّابة)). وهو عالم بالأنساب، ولي نقابة الأشراف مدة، وصنف تاج الأنساب. توفي سنة ٥٨٨هـ. وفي ٨: ٢٣: ((أبو البركات أسعد بن علي بن أبي الغنائم الحسيني الجوّانيّ النسّابة)). انظر تعليق المحقق على اسمه ثَمَّ.

(٧) البيت لزياد الأعجم في شعره ص ٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥١ - بلا نسبة وفيه تخريجه - والخزانة ١٠: ٢٠٤ - ٢١٣ [٨٣٧]. الحمر: جمع حمار.

وجدنا الحُمْرَ من شرِّ المطايا　　　كما الحَبِطاتُ شرُّ بني تميمِ

* * *

يُجمَع اسمُ الجمع وجمعُ التكسير غيرُ الموازن مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ أو فُعَلَةً أو فَعَلَةً لِمَا يُثَنَّيان له جمعَ شَبيههما[١] مِن مُثُل الآحاد. ورُبَّما جُمع[٢] مُوازنُ مَفاعِلَ أو أَفْعُلٍ بالألف والتاء، والواو والنون، وقد يُجمَع أَفعالٌ وأَفْعِلةٌ بالألف والتاء، وفُعَّلٌ بالواو والنون.

ش: لا نعلم[٣] خلافًا في أنَّ جَمْعَ الجمع لا ينقاس، وإنما يُرجَع في ذلك إلى السماع، ومنه ما جاء في الكلام، ومنه ما جاء في الضرورة، وسنبين ذلك. وظاهر كلام المصنف أنه ينقاس لأنه شرط فيه شرطًا، وهو أن لا يُوازِن مَفاعِلَ أو مَفاعيل أو فُعَلَةً أو فَعَلَةً، وعَلَّله بقوله **لِمَا يُثَنَّيان له**، وذَكَرَ كيفية الجمع من أنه يُجمَع جَمْعَ ما أَشْبَهَهُ من الآحاد، وهذا كلُّه يدلُّ ظاهرُه على أنه ينقاس. وليس كذلك بل نصوصُ النحويين متضافرة على أنَّ جَمْعَ الجمع لا ينقاس، فإذا سمِعْنا في جمعِ بُيُوت بُيُوتات فلا نقيس عليه فُلُوسًا فنقول: فُلُوسات، وكذلك صَواحِبات لا نقول عليه: ساحِرات، هذا لا خلاف فيه.

ولا خلافَ[٤] في أنَّ جموع الكثرة لا تُجمع قياسًا، ولا أسماء المصادر، ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها، فإن اختلفتْ ف(س)[٥] لا يقيسُ جمعها على ما جاء

---

(١) التسهيل ص ٢٨٢ وتمهيد القواعد ٩: ٤٨٤٧: شبيهيهما. ح: شبههما. د: شبهيهما.

(٢) زيد هنا في التسهيل ص ٢٨٢ وتمهيد القواعد ٩: ٤٨٤٧: جمع تصحيح.

(٣) لا نعلم خلافًا ... هذا لا خلاف فيه: انفردت به ح. وكتب بدلًا منه في ك، د ما نصُّه: ((ظاهر كلام المصنف أنَّ جمع الجمع ينقاس)).

(٤) ولا خلاف في أنَّ جموع الكثرة ... هو قول الجرمي: سقط من ح.

(٥) الكتاب ٣: ٦١٩.

منه، وعليه جماعة أصحابنا. ومذهبُ المبرد[1] والرمّانيّ وغيرهما قياس ذلك. والصحيح مذهب س لِقِلّة ما حُكي منه.

واختلفوا في جموع القِلّة، وهي أَفْعالٌ وأَفْعِلةٌ وأَفْعُلٌ وفِعْلةٌ: فمذهب الأكثرين أنه ينقاس جمعها، ولا خلاف أنَّ ما سُمع من جَمْعِ جَمْعِ القِلّة أكثرُ مما سُمع مِن جَمْعِ جمعِ الكثرة؛ لكنْ أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا؟

والمصنفُ شرطَ في جمعِ الجمع أن لا يُوازِنَ مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ أو فُعَلَةً أو فَعَلَةً؛ فدلَّ قولُه على أنَّ سائر أبنية الكثرة غير ما ذكر تُجمع، وقد ذكرنا أنه لا خلاف في أنَّ دموع الكثرة لا تجمع قياسًا.

واختار ابن عصفور[2] أنه لا ينقاس جمعُ الجمع لا جمعُ القِلّة ولا جمعُ الكثرة؛ ولا يُجمع إلا ما جَمعوا، وهو الذي فَسَّرَ به السيرافيُّ[3] كلام س في قوله: (هذا باب جمع الجمع) ، قال[4]: «واعلمْ أنه ليس كلُّ جمعٍ يُجمع، كما[5] أنه ليس كل مصدر يجمع، كما أنهم لا يجمعون كلَّ اسم يقع على الجميع نحو التَّمْر؛ وقالوا: التُّمْرانُ، ولم يقولوا: أَبْرارٌ»، يعني جمع بُرّ، وما فَسَّرَ به السيرافي هو قول الجَرميّ[6]، فقولُه **يُجمع اسم الجمع** قد تقدّم[7] ما يريد باسم الجمع في أول جمع التكسير، ومثالُه قومٌ وأَقوامٌ، ورَهْطٌ وأَرْهُطٌ. وظاهرُ كلام س أنه لا ينقاس جمعُ اسم الجمع لقوله: «كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع»؛ لأنَّ جمع اسم الجمع مندرج في هذا العموم وإن

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٥١.

(٢) شرح الجمل له ٢: ٥٤٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) الكتاب ٣: ٦١٩ باختصار.

(٥) كما أنه ليس كل مصدر يجمع: سقط من ك، ح.

(٦) المخصص ١٤: ١١٧ وشرح المفصل ٥: ١٣٢.

(٧) تقدم في ص ٢١٩ - ٢٢٥.

كان س لم يمثِّل إلا بنحو تَمْر، ولا سيَّما على قول المصنف، فإنه يسمّي ما بينه وبين واحده تاءُ التأنيث اسم الجمع.

وقولُه **وجمعُ التكسير غيرُ المُوازِنِ مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ** يعني أنَّ ما وازَنَ هذين لا يُجمع نحو دَراهِم ودَنانير، وكذلك ما وازَنَ فُعَلَةً أو فَعَلَةً نحو قُضَاةٍ وفَجَرَةٍ.

وقولُه **لِمَا يُثَنَّيانِ له** أي: يُجمَعان للمعنى الذي يُثَنَّيانِ له، وهو أنه يُقصَد به قصد النوعيّة، فكما قالوا[1]:

... رمـــاحَيْ مالـــكٍ ونَهْشَـــلِ

و[2]:

.... جِمالَيْنِ

فثَنَّوْا جمع التكسير، فكذلك يُقصد في الجمع؛ لأنَّ (رِماح مالك) بقيد الإضافة مغايرٌ لـ(رِماح نَهْشَل) بقيد الإضافة، وكذلك (جِمالانِ) يُراد به قَطيعان من الجمال وجماعتان منها.

/وقولُه **جَمْعَ شَبيههما** يعني أنَّ اسم الجمع وجمع التكسير إذا جمعْتَهما تجعلهما [٨: ٣٠/ب] كأنهما اسم مفرد فيُجمع على ما يُجمع عليه ذلك الاسم المفرد؛ فتقول في قَوْم: أَقْوامٌ كما تقول في حَوْض: أَحْواضٌ، وتقول في رَهْط: أَرْهُطٌ كما تقول في كَلْب: أَكْلُبٌ، وتقول في نَعَمٍ: أَنْعامٌ كما تقول في حَجَرٍ: أَحْجارٌ، وتقول في مُصْرانٍ جَمْعِ مَصِير: مَصارِينُ كما تقول في جمع سُلْطانٍ: سَلاطِينُ، وفي عِقْبانٍ: عَقابِينُ كما تقول في سِرْحانٍ: سَراحِينُ.

وينتظم تحت قوله **شَبِيهَهما مِن مُثُلِ الآحاد** قسمان:

---

(١) تقدم في ١ : ٢٢١، ٩: ٢٧٣.

(٢) تقدم في ١: ٢٢٢.

أحدُهما: ما مَثَّلْنا به، وهو أن يكون ذلك شَبيهَه مِن حيثُ الوزن.

والثاني: أن يكون ذلك شَبيهَه مِن حيثُ الزيادةُ وعددُ الحروف لا مِن حيثُ الوزن؛ مثالُه جمعُ أَعْبُدٍ على أَعابِد، فأَعْبُدٌ لا نظير له في المفردات لفقد أَفْعُلٍ فيها، لكنّه نظيرُ[1] أَسْوَدَ مِن حيث الزيادةُ وعدد الحروف. وكذلك أَسْلِحةٌ جُمع[2] على أَسالِح، وليس لنا في المفردات نظيرُها في الوزن لأنَّ أَفْعِلةً مفقود في المفردات، لكن لها نظيرها في الوزن وعدد الحروف وهو إِجْرِدَة[3]، فكما تُجمع إجْرِدة على أَجارِدَ فكذلك تُجمَع أَسْلِحة على أَسالِح. وكذلك أَبْياتٌ وأَبابِيتُ، وليس لنا في المفردات أَفْعالٌ، لكنْ لها نظيرٌ في الوزن وعدد الحروف، وهو إِعْصارٌ وأَعاصِيرُ.

وقولُه **ورُبَّما جُمِعَ مُوازِنُ مَفاعِلَ أو أَفْعُلٍ بالألف والتاء، والواو والنون** مثالُ جَمْعِ مُوازن مَفاعِل بالألف والتاء قولُهم في حَدائد: حَدائداتٌ، وفي صَواحِب: صَواحِباتٌ، وعن أبي عُبيدة[4]: ناقةٌ مَفاتيحُ وأَيْنُقٌ مَفاتيحات، وهي الكثيرة اللبن، وقالت العرب: سَراويلُ وسَراويلاتٌ، وضَبُعٌ حَضاجِرٌ[5] وضِباعٌ حَضاجِراتٌ.

ومثالُ جمع أَفْعُلٍ بالألف والتاء قولُ الشاعر[6]:

ترمي الفِجاجَ والفَيافِيَّ القُصا ... بِأَعْيُناتٍ لم يُخالطْها قَذَى

فجمعَ أعينًا وهو أَفْعُلٌ بالألف والتاء.

---

(١) ح: لكن نظيره. د: لكنه نظيره.

(٢) ح: تُجمع.

(٣) الإجْرِدة: واحدة الإجْرِد، وهو نبت ينبت في أصول الكمأة يُستدَلّ به عليها.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٦٨ وفيه أنَّ الجرمي حكاه عنه.

(٥) ضبع حضاجر: عظيمة البطن.

(٦) البيت الثاني في كتاب ليس ص ٣٦٣ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٥٥ والبيتان في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٥١. الفجاج: المسالك، واحدها فَجّ. والفيافيّ: جمع فَيفاء، وهي المفازة لا ماء فيها. والقذى: ما يسقط في العين أو في الشراب.

ومثالُ جمعِ مَفاعِلَ بالواو والنون قولُ الشاعر[1]:

قــد جَـــرَتِ الطَّـــيرُ أَيامِنِينـــا ....

هو جمعُ أَيامِنَ - وهو مثالُ مَفاعِلَ - جمعِ أَيْمُنٍ جمعِ يَمين، ونحوُه قولُ الشاعر[2]:

وإذا الرجالُ رَأَوْا يزيدَ رأيتَهم   خُضُعَ الرقابِ نَواكِسي الأَبصارِ

في رواية مَن رواه[3] نَواكِسِي بالياء بعد السين، فهو جمع نَواكِس، ونَواكِسُ جمع ناكِس على جهة الشذوذ، فهذا فيه وجهان من الشذوذ: أحدهما جمع الجمع، والثاني جمعُ فاعِلٍ الصفةِ للمذكر على فَواعِل.

ومثالُ جمع أَفْعُلٍ بالواو والنون ما حكاه ابن الأعرابي أنَّ عَمًّا أخا الأب يُجمَع على أَفْعُلٍ، فيقال أَعُمٌّ، ويُجمع أَعُمٌّ بالواو والنون، فيقال أَعْمُمُونَ، جمع الجمع مُسَلَّمًا بإظهار التضعيف، وهو غريب من جهة جمعَي قِلّة في /لفظ واحد، وغريبٌ أيضًا من [٨: ٣١/أ] جهة إظهار التضعيف، وأنشد[4]:

تَــرَوَّح بالعَشِــيِّ بكُــلِّ خِــرْقٍ   كــريمِ الأَعْمُمِــينَ وكُــلِّ خــالِ

ونظيرُه قولُ الشاعر[5]:

قــد رَوِيَــتْ إلا دُهَيْـدِهِينا   قُلَيِّصــاتٍ وأُبَيْكِرِينـــا

جمع أَبْكُرٍ جمعِ بَكْرٍ، وهذا حُجَّةٌ لِمن[6] جعلَ أُبَيْنٍ[7] تصغير أَبْنٍ كأَدْلٍ.

---

(١) الإبدال ص ٦٨ والأمالي ٢: ٤٤٤ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٦٩ وفيه تخريجه.

(٢) تقدم في ١٥: ١٦٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢: ٤١١ وإيضاح الشعر ص ٤٦٢ والحجة ٦: ٣٥٠.

(٤) البيت في المحكم ١: ١٠٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٥١. الخرق: الكريم.

(٥) تقدم في ١: ٣٠٨. أُبَيْكِر: مصغَّر أَبْكُر، فهو قد جمع المصغَّر.

(٦) هو الفراء. التنبيه لابن جني ص ٢١٦ - ٢٢٠.

(٧) د: أُبَيْنِين. وأُبَيْنٍ على هذا القول تصغير أَبْنٍ، وأَبْنٍ جمع ابن، جُمع جمع قلّة على وزن أَفْعُل.

وقولُه **وقد جُمع أَفْعالٌ وأَفْعِلةٌ بالألف والتاء** مثالُ ذلك أَبْناءُ سَعد وأَبْناواتُ سعدٍ، وأَسْماءٌ جمع اسْم وأَسْماواتُ اللهِ. وأَعْطِيَةٌ وأَسْقِيَةٌ جمع عَطاء وسِقاء وأَعْطِيات وأَسْقِياتٌ.

وقوله **وفُعُلٌ بالواو والنون** مثالُه. [١]

وكنّا قد وَعدنا أن نذكر ما وردَ من ذلك في الكلام وما يكون في الضرورة:

فالذي ورد في الكلام قولُهم: أَيْدٍ وأيادٍ في قول أبي زيد[٢] والجَرْميّ[٣] والجوهريّ[٤] والسيرافيّ[٥]. ومِن النحويين مَن قال[٦]: أَيادٍ جمع يَدٍ. وأَوْطُبٌ وأَواطِبُ، وأَسْماءٌ وأَسامٍ، وأَسْوِرةٌ وأَساوِرة، وأَبْياتٌ وأَبابِيتُ، وأَنْعامٌ وأَناعيمُ، وأَقْوالٌ وأَقاويلُ، وأَعْرابٌ وأَعاريبُ، ومُعُنٌ ومُعْنانٌ، ومُصرانٌ ومَصارينُ، وحُشّانٌ وحَشاشينُ، وجِمالٌ وجَمائلُ، وقال الجوهريّ[٧]: جمع جِمالةٍ ليكون كرسالة ورَسائل، وأَعْطِيةٌ وأَعْطِياتٌ، وأَسْقِيةٌ وأَسْقِياتٌ، وبُيوتٌ وبُيوتاتٌ، ومَوَالٍ و(مَوَالِياتُ بني هاشم)[٨]، ودُوْرٌ ودُوْراتٌ، وعُوْذٌ وعُوْذاتٌ، وصَواحِبُ و(صَواحِباتُ يُوسُفَ)[٩]، وحَدائدُ وحَدائداتٌ، وحُمُرٌ

---

(١) سطر فارغ في المخطوطات. وبجانبه في ك: كذا وُجد.

(٢) كذا! وفي النوادر ص ٢٥٥ ما نصه: ((والأيادي جمع يد)).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٧٩٧ - ٧٩٨.

(٤) الصحاح (يدي).

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٤: ١٩٣، وهو في هذا تابع لسيبويه. الكتاب ٣: ٤٠٨، ٦١٨.

(٦) النوادر ص ٢٥٥ والتكملة ص ١٦١ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ١٩٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٧٩٧.

(٧) لم أقف عليه في الصحاح.

(٨) في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٢٥١ أن الفراء حكاه. وحكى مواليات الأخفش في معاني القرآن ٢: ٤١١. وفي التنبيه لابن جني ص ٢١٩: مواليات العرب.

(٩) معاني القرآن للأخفش ٢: ٤١١. وورد هذا في حديث نبوي خرجناه في إيضاح الشعر ص ١٦٩ والتنبيه لابن جني ص ٢١٩.

وحُمُراتٌ، وطُرُقٌ وطُرُقاتٌ، وجُزُرٌ وجُزُراتٌ، وأَنْضاءٌ وأَناضٍ، وهو ما رُعي من النبات. فهذا ما جُمع من الجمع في الكلام، وهو يُحفَظ ولا يقاس عليه[1].

والمفردُ: يدٌ، ووَطْبٌ[2] أو وِطاب، واسْمٌ، وسِوارٌ، وبَيتٌ، ونَعَمٌ، وقَوْلٌ، وعَرَبٌ، ومَعِينٌ[3]، ومَصيرٌ، وحُشٌّ[4]، وجَمَلٌ، وعَطاءٌ، وسِقاءٌ، وبَيْتٌ، ومَوْلًى، ودارٌ، وعائذٌ[5]، وصاحبةٌ، وحَديدةٌ، وحِمارٌ، وطَريقٌ، وجَزُورٌ، ونِضْوٌ، وذلك على الخلاف السابق فيما كان جمعَ قِلّة فجُمِعَ أَيُقاسُ عليه أم لا. وأمّا ما كان جمعَ كثرة فجُمِعَ فقد ذكرنا أنه لا خلافَ في عدم اقتياسه.

وأمّا ما جاء في الضرورة[6] فأَعْيُناتٌ، وأُكَيْرِعاتٌ، وأَيامِنُونَ، ونَواكِسُونَ، وعَقابِينُ[7]، وغَرابينُ[8]. ووجهُ جمعِ الجمع كما ذكرنا أنه يُنَزَّل الجمع على قطعة، ويُنَزَّل منزلة الواحد ثم يُجمع، ولا ينقاس ذلك كما ذكرنا.

---

(١) وهو يُحفظ ولا يقاس عليه: انفردت به ح.

(٢) الوطب: سقاء اللبن.

(٣) المعين: الماء الجاري الظاهر.

(٤) الحشّ: البستان.

(٥) العائذ: الحديثة النتاج من الإبل والخيل.

(٦) تقدم شاهد أعينات في ص ٣٩٠، وشاهدا أيامنين ونواكسين في ص ٣٩١، وشاهد أكيرعات في ٢: ٩٢. وشاهد غرابين قول كعب بن معدان:

ستشرب كأسًا مُرّةً تَترك الفتى ... تَليلًا لِفيهِ للغَرابينِ والرَّخَمْ

الخصائص ٣: ٢٣٧. التليل: الصريع. والرخم: واحده رخمة، وهو طائر كالنسر.

وشاهد عَقابين قول الكميت:

هَماهِمُ بالْمُستَلئمينَ عَوابِسٌ ... عَقابينُ يومَ الدَّجنِ تَعلو وتَسفُلُ

هاشمياته في ذيل ديوانه ص ٦٠٠ وفيه: ((كحِدْآنِ يومِ الدجن))، وبها يفوت الاستشهاد، وعقابين رواية الخصائص ٣: ٢٣٧ والتمام ص ١٠٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨١٢.

(٧) عقابين: جمع عِقبان، وعقبان: جمع عُقاب.

(٨) غرابين: جمع غِربان، وغربان: جمع غُراب.

وأمّا قول العرب أَصائلُ - وهي العَشايا - فزعمَ بعضهم أنَّ هذا مِن جَمْعِ جَمْعِ الجَمع، قال[1]: لأنَّ أَصائلَ جمعُ آصالٍ، وآصالٌ جمعُ أُصُلٍ، وأُصُلٌ جمعُ أَصيل كما تقول: رَغيفٌ ورُغُفٌ، ثم تُشَبِّهُ أُصُلًا الجمع بعُنُقٍ فتجمعه على آصالٍ كما تجمع عُنُقًا

[٨: ٣١/ب] على أَعْناقٍ؛ ثم تُشَبِّهُ /آصالًا بإعْصارٍ تَشبيهًا يُوافق في الزيادة وعدد الحروف لفقدان أَفْعالٍ في المفردات؛ فتجمعه على أَصائل، وكان قياسه أَصائِيل على مثال مَفاعِيل لأجل الألف كما قالوا: إعْصارٌ وأَعاصيرُ.

وزعم بعض النحويين[2] أنه لا يمكن أن يكون آصالًا جمعَ أُصُلٍ لأنَّ أَفْعالًا من أبنية القلّة، وفُعُلًا من أبنية الكثرة[3]؛ فلا يُجعَل جمعُ ما هو للكثرة على صورة ما هو للقِلّة؛ لأنَّ ذلك يُناقض ما أُريدَ بجمع الجمع من التكثير. وذَكر أنَّ أُصُلًا قد استُعمل في لسان العرب مفردًا لا جَمعًا بمعنى أَصيل، فعلى هذا يكون أَصائلُ من جمعِ الجمع لأنه جمعٌ لآصالٍ، وآصالٌ جمعٌ لِأُصُلٍ الذي هو مفرد، وهذا أحسنُ مِن أن يُجعَل جَمْعَ جَمْعِ جَمْعٍ.

وما ذهبَ إليه هذا الزاعم من أنَّ ما كان من ألفاظ الجموع للكثرة لا يُجمع على صيغة جمع القِلّة ليس بشيء؛ لأنَّ العرب قالت في بُيوتٍ وعُوْذٍ ودُوْرٍ وحُمُرٍ: بُيُوتاتٌ وعُوْذاتٌ ودُوْراتٌ وحُمُراتٌ، وفي مَوالٍ: مَوالِياتٌ، والجمعُ بالألف والتاء مِن جمعِ القِلّة، وفُعُولٌ وفُعْلٌ وفُعُلٌ من جموع الكثرة، فلم تَلحظ العرب هذا المعنى لأنها نزّلت الجمع على قطعة ثم جمعته.

وذكرَ أبو الحسن بن الباذش في تعليق ابن حمّاد عنه أنَّ النحويين على أنَّ آصالًا جمع أَصِيل كيَمين وأَيْمان، وأنَّ أَصائلَ جمعُ أَصيلة[4] كسَفينة وسَفائن، وقد

---

(١) هو ابن الشجري. أمالي ابن الشجري ١: ٣٨١ - ٣٨٢ بتصرف كبير.

(٢) ذكر هذا ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٥٤٥ ولم يسمه.

(٣) القلة وفُعُلًا من أبنية: سقط من ك.

(٤) ذهب إلى هذا من اللغويين ابن فارس في مجمل اللغة ١: ٧٩ - ٩٨، ونصَّ عليه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١: ٤٨٠.

حَكى يعقوبُ[1] أَصيلة في معنى أَصيل، فعلى هذا لا يكون أَصائلُ من باب جمعِ الجمع، ولا مِن بابِ جَمعِ جَمْعِ الجمع، وهذا أَولَى مِن تَكَلُّفٍ لا يُضْطَرُّ إليه.

ص: ويُستَغنَى بلفظِ الواحد عن الجمع مع الألف واللام والنفيِ وشِبهِه كثيرًا؛ ودون ذلك قليلًا، فإنْ أُضيفَ إليه العددُ أو قُصِدَ معنى التثنية تَطابَقَ اللفظُ والمعنى غالبًا.

ش: وجهُ مناسبة ذكر هذا في باب الجمع رجوعُه إليه من حيث المعنى، فالذي ذُكر هو جمعٌ من حيث المعنى وإن كان معبَّرًا عنه بالمفرد، فقال: **يُستَغنَى بلفظ الواحد عن الجمع مع الألف واللام** نحو قولهم: أهلكَ الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البِيض[2]، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[3]، فلذلك صحَّ الاستثناء منه بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[4].

وقولُه **ومعَ النفي**[5] مثالُ ذلك أنك تقول: ما قام رجلٌ، فإذا أردتَ معنى العموم كان القياس أن تقول: ما قام الرجالُ، فينتفي الحكم عن كلِّ فَردٍ فَردٍ مِن الرجال، فاستَغنَيتَ بـ(رَجُل) عن لفظ الرجال، وهو جمع فيه الألف واللام اللتان هما للاستغراق.

وشِبهُ النفي النَّهيُ والاستفهامُ المرادُ به النفي نحو: لا تضربْ رجلًا إلا زيدًا، وهل قام رجلٌ إلا زيدٌ، في معنى: ما قام رجلٌ إلا زيدٌ، وإذا قلتَ: ما قام رجلٌ احتمل وجوهًا ثلاثةً:

---

(١) كتاب الألفاظ له ص ٢٩٦.

(٢) تقدم في ١٠: ٨٥.

(٣) الآية ٢ من سورة العصر.

(٤) الآية ٣ من سورة العصر.

(٥) كذا! والذي تقدم في المتن: والنفي.

الأول: العُموم وهو الظاهر على ما يذهب إليه النحويون والأصوليون.

[٨: ٣٢/أ] والثاني: /نفيُ الحكم عن الرجل بِقَيد الوحدة.

والثالثُ: نفيُ الحكم عن كمال الرجولية، وهذا أضعفها لأنه ليس نفيًا للحكم عن الرجل، إنما هو راجعٌ لقيده الذي لم يُوضَع له لفظُ رجل.

فعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول: ما قام رجلٌ بل رَجُلانِ. وعلى الثاني يجوز ذلك. وإذا أردتَ التنصيص على معنى الوجه الأول أَدخلتَ (مِن) فلا يحتمل إذ ذاك الوجه الثاني ولا الثالث.

وما ذكرَه الناسُ من النحويين وأهل أصول الفقه مِن أنَّ النكرة في سياق النفي تَعُمُّ ليس عندي على ما ذهبوا إليه؛ وفرقٌ بين: ما قام كلُّ رجل، وما قام رجلٌ، والنفيُ عندي مبنيّ على الإثبات، فإن كان الإثبات عامًّا كان النفي عامًّا، وإن كان الإثبات لمطلَقٍ كان النفي لذلك المطلق، لكنْ يَلزم من انتفاء الحكم عن المطلق انتفاؤه عن كلِّ فَردٍ فَرد مِن أفراد المطلَق، فإذا قلتَ: قام كلُّ رجل فهذا إثباتٌ لقيام كلِّ رجل، فإذا نفيتَ فقلتَ: ما قام كلُّ رجلٍ انتفى القيام عن كلِّ فَردٍ فَرد مِنَ الرجال، وإذا قلتَ: قام رجلٌ ففيه إثبات القيام لمطلقِ رَجُل[1]، وإذا قلتَ: ما قام رجلٌ نفيتَ[2] القيام عن مطلق رجل، هذه دلالة هذا اللفظ، لكنه يلزم من حيث نفي القيام عن مطلق رجل أن لا يوجد نفيُ القيام عن مطلقِ رجلٍ في صورةٍ ما من صور المطلق؛ فمعنى العموم لازمٌ له، لا أنَّ اللفظ وُضع للعموم.

وقولُه **ودونَ ذلك قليلًا** أي: ودونَ النفيِ وشِبهِ النفي قليلًا أي: استِغناءً قليلًا، ونظيرُ ذلك قولُهم[3]: تَمْرةٌ خيرٌ مِن جَرادةٍ، وقولُه تعالى: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ

---

(١) ح: الرجل.

(٢) نفيت القيام عن مطلق رجل: انفردت به ح.

(٣) تقدم في ٣: ٣٢٨، ٣٣٣.

أَحۡضَرَتۡ﴾[1]، ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ وَأَخَّرَتۡ﴾[2]، معناه: عَلِمَتِ النُّفوسُ، فهذا مفردٌ قد ناب عن الجمع، وإنما دَلَّ على هذا سياق الكلام إذْ لا يُمكن أن يراد هنا المطلق لاشتراك كلِّ نفسٍ[3] في العلم بما قَدَّمتْ وأَخَّرتْ وبما أَحضَرتْ؛ وهذه هي طريقة العموم، ولذلك أكثرُ ما عُبِّر في القرآن عن نحو هذا بالعموم، قال تعالى: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا﴾[4]، ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ﴾[5]، ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ﴾[6].

وقولُه **فإن أُضيفَ إليه** - أي: إلى الواحد - **العددُ أو قُصد معنى التثنية تَطابقَ اللفظُ والمعنى** مثالُ إضافة العدد: عندي ثلاثةُ رجال، فـ(ثلاثة) يدل على جمع، و(رجال) موضوع للجمع، فلا يُستَغنَى هنا بالواحد عن الجمع: لو قلتَ: ثلاثةُ رَجُلٍ[7] لم يجز. وكذلك إذا قلتَ: ما قام رجلٌ، فقصدتَ النفي بقيد الوحدة، فلو قصدتَ النفي عن اثنين طابقتَ، فقلتَ: ما قام رجلانِ، فلا تَستغني والمقصود هذا بلفظ الواحد، بل تُطابِقُ بين اللفظ والمعنى.

وقولُه **غالبًا** راجعٌ إلى قوله **فإن أُضيفَ إليه العددُ أو قُصد معنى التثنية** احتَرز في مسألة العدد من أنك تُضيف العدد فلا تُطابِق بين اللفظ والمعنى، كما [8: 32/ب] أنشدوا[8]/:

---

(1) الآية 14 من سورة التكوير.

(2) الآية 5 من سورة الانفطار.

(3) د: كل نفس نفس.

(4) الآية 30 من سورة آل عمران.

(5) الآية 281 من سورة البقرة.

(6) الآية 111 من سورة النحل.

(7) ك: رجال.

(8) تقدم في 9: 285.

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

فأضافَ (ثِنْتا) وهو تَثنيةٌ إلى (حَنْظَلٍ) وهو مفرد في اللفظ، وكان قياسه إذ أضاف أن يُطابق فيقول: ثِنْتا حَنْظَلَتين، فيكون المضاف طِبْقَ المضاف إليه.

واحتَرز في مسألة قصد التثنية مِن نحو قول الشاعر(١):

حَمامةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوادي مَطيرُها

يريد: بَطْنَيِ الوادِيَين؛ لأنَّ كلَّ وادٍ له بَطنٌ، فاستَغنى بلفظ الواحد عن لفظ التثنية، ولم يُطابق اللفظ المعنى وإن كان مرادًا.

* * *

تَمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء السابع عشر من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الثامن عشر، وأوله:

«باب التصغير»

---

(١) تقدم في ٢: ٧١، ٧٢، ٦: ٢١٠ وفي ص ٣٠٣ من هذا الجزء.

٦٩ ـ باب التذكير والتأنيث	**٥ ـ ٤٦**
ـ أصل الاسم، وعلامات التأنيث	٥
ـ علامات التأنيث: التاء، والألف	٧
ـ ما يُعلم به تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه	١١
ـ ما تدخل له التاء	١٣
ـ معانٍ أخرى تدخل لها التاء	١٩
ـ اعتبار التاء بأنها جزء من الكلمة، وتقديرها منفصلة	٢٦
ـ الجنس المميز واحده بالتاء	٢٨
ـ خلو الصفات المختصة بالإناث وبعض المشتركة من التاء	٣١
ـ صفات لا تلحقها التاء: مِفْعال، مُفْعِل، مِفْعيل، فَعول ...	٣٦
ـ فَعيل بمعنى مفعول، وبمعنى مُفْعَل ومُفْعِل، وبمعنى مُفاعِل	٤٣
ـ تذكير المؤنث وتأنيث المذكر	٤٤
٧٠ ـ باب ألفي التأنيث	**٤٦ ـ ٨٣**
ـ ألف التأنيث المقصورة والأوزان التي تعرف بها: وزن حُبْلَى	٤٦
ـ وزن حُبارى	٤٧
ـ وزن شُقّارَى وسُمَّهَى وفَيْضُوضى وبُرَحايا وأُرْبَعى وأَرْبُعاوَى وهَرْنَوَى	٢٥
ـ وزن قَعَوْلَى وبادَوْلَى وإيجَلَى وسِبَطْرَى	٤٩
ـ وزن حُذُرَّى وعُرَضَّى وعِرَضْنَى وعُرَضْنَى ورَهَبُوتَى وحَنْدَقُوقَى	٥٠
ـ وزن دَوْدَرَّى وهَبَيَّخَى ويَهْيَرَّى ومَكْوَرَّى ومِرْقِدَّى وشِفْصِلَّى ومَرَحَيَّا	٥١
ـ ووزن بَرْدَرايا وحَوْلايا وفَعْلَى وفِعْلَى	٥٥

- ما ألفه للإلحاق، وما في ألفه وجهان ٥٥
- ألف التأنيث الممدودة والأوزان التي تُعرف بها ٥٩
- وزن حَمْراء، وبَراكاء، وسِيَراء ٥٩
- وزن قِصاصاء، وقاصِعاء، وعُشوراء، وحَرُوراء، ودِيْكِساء ٦٢
- وزن يُنابِعاء، وتَرْكَضاء، ونِفْرِجاء، وكِبْرِياء، وبَرْنَساء ٦٤
- وزن بَرْناساء، وقُرْفَصاء، وقُرْفُصاء، وعُنْصُلاء، وعُنْصَلاء ٦٥
- وزن مَشْيُوخاء، ومَشْيِخاء، ومِرْعِزَّاء، وأَرْبِعاء، وأَرْبُعاء، وأُرْبُعاء ٦٦
- وزن مُزَيْقِياء، وسُلَحْفاء ٦٨
- ما نقصه من الأبنية التي تختصُّ بالألف الممدودة ٦٩
- إفْعِلاء، وفِعْلِلاء، وفاعُلاء، وأَفْعولاء، وأُفْعَلاء، وتِفْعِلاء، وفاعِلاء ٦٩ - ٧٠
- وفُوعِلاء، وفَنْعَلاء، وفِعْلِيلِياء، وفَنْعُولاء، وفَعِلاء، وفَعْلِياء ٧٠
- الأوزان التي تشترك فيها الألف المقصورة والألف الممدودة ٧٠
- فَعَلى وفَعَلاء ٧٠
- فُعَلى وفعَلاء ٧٣
- فَعْلَلى وفَعْلَلاء ٧٥
- فِعْلِلَى وفِعْلِلاء ٧٦
- فَوْعَلَى وفَوْعَلاء، وفَيْعَلَى وفَيْعَلاء ٧٧
- فَعِيلَى وفَعِيلاء، وفِعِّيلَى وفِعِّيلاء ٧٨
- فاعُولَى وفَعُولاء، وإِفْعِيلَى وإِفْعِيلاء، وفِعِلَّى وفِعِلَّاء ٧٩
- فَعْلُولَى وفَاعْلُولاء، وفَعَلِيَّا وفَعَلِيَّاء، وفُعَّيلَى وفُعَّيلاء ٨٠
- فُعَنْلَى وفُعَنْلاء، وأَفْعَلَى وأَفْعَلاء، ويُفاعِلَى ويُفاعِلاء ٨٠
- فُعالِلَى وفُعالِلاء ٨١
- ما فات المصنف من الأوزان التي اشتركت فيه الألفان ٨١

- فَعْوَلَى وفَعَوْلاء، وفاعُلَّى وفاعُلَّاء، ومَفْعَلَى ومَفْعَلاء ٨١
- ومُفْعَلَى ومُفْعَلاء، وفَعْنَلَى وفَعْنَلاء، وفُعُلْيا وفُعُلْياء ٨٢
- فِعْلاء وفُعْلاء ملحقان بقِرطاس وقُرْناس ٨٢
٧١ - باب المقصور والممدود ٨٤ - ٩٦
- المقصور قياسًا ٨٤
- الممدود قياسًا ٨٧
- المقصور والممدود سماعًا ٩٢
- قصر الممدود ومدّ المقصور في الضرورة ٩٤
٧٢ - باب التقاء الساكنين ٩٧ - ١٣٠
- التخلص من التقاء الساكنين ٩٧
- تعيُّن إثبات همزة الاستفهام إن أوثر الإبدال على التسهيل ١٠٣
- ثبوت الممدود قبل المدغم المنفصل وقبل الساكن العارض تحريكه ١٠٤
- حركة ما يحرَّك من الساكنين الملتقيين ١٠٥
- فصل: حركة نون مِنْ وعَنْ، وواو الجماعة المفتوح ما قبلها ... ١١٠ - ١١٦
- مسألة: تخفيف همزة أَقْرِئْ ولم يُقْرِئْ ١١٥
- حذف نون لكنْ للضرورة ١١٦
- فصل: حكم الفعل المضعف اللام الساكنها ١١٧ - ١٣٠
- لغة تميم وغيرهم، وحركة هَلُمَّ وغيرها ... ١١٨
- لغات العرب في حركة ثاني الساكنين في الفعل المضعف ١٢١
- لغة الحجازيين ١٢٢
- لغات العرب في المضعف قبل تاء الضمير وأخويه ١٢٤
٧٣ - باب النسب ١٣١ - ٢١٣
- ياء النسب وما يحذف لها من الاسم المركب المنسوب إليه ١٣١

- حذف عجز المركب غير المضاف، وصدر المضاف أو عجزه ... ١٣٢
- عدم قياس الجملة على المركب خلافًا للجرمي ١٣٧
- حذف تاء التأنيث وغيرها من آخر الاسم المنسوب إليه ١٣٨
- قلب ما قبل ياء النسب واوًا ١٤٢
- النسب إلى ما آخره ألف رابعة ١٤٥
- النسب إلى كِلتا ١٤٦
- النسب إلى ما آخره ألف من المضعف العين ١٤٨
- النسب إلى شَجٍ وحَيٍّ وعليّ وتحيّة ونحوهنّ، وقاضٍ ومرميّ ١٤٨
- النسب إلى نحو سَيِّد وميِّت ١٥٤
- النسب إلى ما بني من جزأي المركب على وزن فَعْلَل سماعيّ ١٥٦
- فصل: النسب إلى ما كان على فُعَيْلة أو فَعيلة أو فَعُولة ... ١٥٨ - ١٧٢
- النسب إلى ما كان على فُعَيْل أو فَعِيل ١٦٣
- فتح عين الثلاثي المكسورة، ونحو مَغْرِب ١٦٦
- النسب إلى إرْمينِيّة ودِهْليز، ونحو جَنَدِل ١٧١
- فصل: النسب إلى ما حذف أحد أصوله ١٧٣ - ١٨٤
- فتح عين المجبور مما حذف أحد أصوله ١٧٩
- حكم همزة الوصل عند النسب إلى ما حذفت لامه ١٨٢
- النسب إلى الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث مما آخره حرف لين ١٨٣
- فصل: النسب إلى نحو سِقاية وحَوْلايا وغاية وغَزْو وظَبْي ١٨٥ - ٢٠٥
- النسب إلى أخت ونظائرها ١٨٨
- النسب إلى فَمٍ ومَن اسمه (فُو زيد) وابْنُم ١٩٠
- النسب إلى الجمع واسم الجمع والجمع الغالب والمسمى به ١٩٤
- النسب إلى نحو تَمَرات وأَرَضين وسِنين ١٩٩

- فرع: النسب إلى ظَريفات علمًا ٢٠٠
- ردُّ الجمع المسمَّى به إلى الواحد إن أُمن اللَّبس ٢٠١
- ما لا يقاس عليه من المنسوب ٢٠٢
- فصل: المعاني التي تستعمل لها ياء النسب ٢٠٦ - ٢١٣
- الاستغناء عن ياء النسب بفَعَّال أو فاعِل أو غيرهما ٢٠٨
- التعويض عن إحدى ياءي النسب بألف قبل اللام ٢١١
٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلَّق به مما لم يسبق ذكره ٢١٤ - ٣٩٨
- حدّ الجمع واسم الجمع ٢١٤
- اسم الجمع والخلاف فيه ٢١٩
- الفارق بين اسم الجمع والجمع ٢٢١
- فصل: جمع القلّة والتغيير في المفرد عند تكسيره و....الخ ٢٢٦ - ٢٣٧
- تكسير الواحد الممتاز بالتاء سماعي ٢٢٦
- أبنية جمع القلّة: أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة، وما اختلف فيه ٢٢٩
- الاستغناء بكل من جمع القلّة وجمع الكثرة عن الآخر ٢٣١
- يُرَدّ في التكسير ما حذف في الإفراد من الأصول ٢٣٢
- إغناء جمع التصحيح عن تكسير الخماسي الأصول وغيره ٢٣٢
- الاستغناء بمذكَّر التصحيح ومؤنثه ٢٣٥
- فصل: أَفْعُلٌ، وأَفْعالٌ: ٢٣٨ - ٢٥٥
- أَفْعُلٌ: ما يُجمَع عليه قياسًا ٢٣٨
- ما يُجمع عليه سماعًا، والخلاف في تصحيح التأنيث لاطراده ٢٣٩
- أَفْعال: ما يطرد جمعه عليه، وما يقلُّ، وما يندر، وما يغلب ٢٤٤
- ما يُحفَظ فيه، وقياسه عند الفراء فيما فاؤه همزة أو واو ٢٤٦
- يحفظ أيضًا في فَعيل بمعنى فاعِل، وفَعَال، وفَعْلة، وفُعْلة وغيرها ٢٥٠

- **فصل: أَفْعِلة، وفِعْلة:** **٢٥٦ - ٢٥٩**
- **أَفْعِلة**: ما يطرد جمعه عليه، وما يحفظ فيه ٢٥٦
- **فِعْلةٌ**: ما يُحفظ فيه ٢٥٨
- **فصل: جمع الكثرة:** **٢٦٠ - ٣٣٦**
- **فُعْلٌ**: ما يطرد فيه ٢٦٠
- ما يُحفظ فيه، وما ندر ٢٦٤
- **فُعُلٌ**: ما يطرد فيه، وما يمتنع ٢٦٦
- ما ندر فيه، وما يحفظ ٢٦٨
- تسكين عينه ٢٧٢
- **فُعَلٌ**: ما يطرد فيه، وما يحفظ ٢٧٤
- اطراده عند بعض تميم وكلب في المضاعف الذي على فَعيل ٢٧٨
- **فِعَلٌ**: ما يطرد فيه، وما يحفظ ٢٨٠
- إلحاق المبرد فُعْلًا وفِعْلًا مؤنثين بفُعْلة وفِعْلة ٢٨٣
- لا يكون فِعَلٌ ولا فِعال جمعًا لِما فاؤه ياء إلا ما ندر كيِعار ٢٨٣
- **فِعَالٌ**: ما يطرد فيه ٢٨٥
- ما يحفظ فيه ٢٨٨
- ما ندر فيه ٢٩٠
- **فُعُول**: ما يشارك فيه فِعالًا قياسًا وسماعًا وشذوذًا ٢٩١
- ما انفرد فيه فُعُول عن فِعال مقيسًا ومسموعًا و...الخ ٢٩٥
- الاستغناء بفَعيل وفُعال عن فِعال وفُعُول ٢٩٧
- **فُعَّلٌ، وفُعَّال**: ما يطردان فيه، وما يقلّان، وما نَدَرا ٢٩٨
- **فُعَّال:** ٣٠٢
- **فَعَلَة**: ما يطرد فيه، وما يقلّ، وما ندر ٣٠٢

- **فُعَلَة**: ما اطرد فيه، وما ندر، وخلاف النحويين في وزنه ٣٠٣
- **فِعَلَة**: ما كثر فيه، وما قلّ، وما ندر ٣٠٧
- **فَعْلَى**: ٣٠٨
- **فِعْلَى**: ٣٠٩
- **فُعَلاء**: ٣١١
- ما ندر فيه ٣١٥
- **أَفْعِلاء**: ما حفظ فيه، وما ندر ٣١٥
- **فِعْلانٌ**: ٣١٦
- ما يحفظ فيه، وما ندر ٣١٧
- **فُعْلانٌ**: ما يطرد فيه، وما يحفظ ٣١٩
- **فَواعِلُ**: ٣٢١
- ما شذّ فيه ٣٢٤
- **فَعالَى**: ٣٢٦
- **فُعَالَى**: ٣٢٨
- **الفَعَالِي**: إغناؤه عن الفَعالَى ٣٢٩
- **فَعَالِيّ**: ما يطرد فيه، وما يحفظ ٣٣٠
- **فَعائلُ**: ٣٣٣
- **فصل: غير فَواعِل وفَعائل من المساويهما في البنية ٣٣٧ - ٣٥٧**
- ما شابه فَعالِل أو فَعاليل ٣٤٠
- عدم معاملة انْفِعال وافْتِعال معاملة فُعَال في تكسير ولا تصغير ٣٤٧
- تعذّر مَفاعِل ومَفاعيل ٣٤٨
- **فصل: حذف الياء في مماثل مَفاعيل، وزيادتها في مماثل مَفاعِل ٣٥٨ - ٣٦٦**

- فصل: أسماء الجمع: ٣٦٧ - ٣٧٣

- فَعْلٌ وفَعْلة وفَعَلٌ ٣٦٧

- وفُعْلة وفَعِلٌ وفَعيل وفَعْلاءُ ومَفْعُولاء وفَعُلٌ ومَفْعَلَة ٣٦٨

- ما يوحَّد بالتاء ٣٦٩

- فصل: جمع العلم المرتجل والمنقول ٣٧٤ - ٣٨٦

- الاستغناء عن تثنية العلم وجمعه ٣٧٧

- الاستغناء بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه ٣٨١

- جمع المضاف والمضاف إليه من الكنى ٣٨٣

- الاستغناء بجمع المضاف إليه على مثال مَفاعِل أو مَفاعِلة ... ٣٨٤

- فصل: جمعُ اسمِ الجمع وجمعِ التكسير غير الموازن مَفاعل ... ٣٨٧

- ما جُمع من الجمع في الكلام وفي الضرورة ٣٩٢

- الاستغناء بلفظ الواحد عن الجمع ٣٩٥